

المنطقة المتوسطة

المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لدول البحر المتوسط

الفهرسة البيولوجرافية الالكترونية (بالاشتراك مع مكتبة العلوم السياسية)

المنطقة المتوسطية 2008. مستقبل الزراعة والغذاء في بلدان البحر الأبيض المتوسط/ المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لدول البحر المتوسط – باريس- مطابع المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، 2008.

الترقيم الدولي: 9-1065-7246-2-978

رقم التحقق من الانتشار: 1960-8527

رامو:

< الزراعة المتوسطية (منطقة)

< الأغذية المتوسطية (منطقة)

ديوى:

< 338.1 اقتصاديات الإنتاج الزراعي (المنتجات الزراعية)

< 360 الزراعة – عموميات.

< 363.3 حماية البيئة – مشكلات صحية.

يحظر قانون الملكية الفكرية حظراً صريحاً، النسخ لأغراض الاستفاة الجماعية دون تصريح من المالك (الملاك) الحقيقي. (ولا يصرح بالنسخ إلا لغرض الاستخدام الخاص للناسخ).

وعلى هذا، فإننا نؤكد على حظر استنساخ هذا الكتاب، جزئياً أو كلياً، بأى شكل من أشكال النسخ، إلا بتصريح من المؤلف أو المركز الفرنسي لاستغلال حق النسخ. (CFC, 3, rue Hautefeuille, 75006 Paris).

© 2008، مطابع المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية.

المنطقة المتوسطة

مستقبل الزراعة والغذاء في البلدان المتوسطة.

8

المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لدول البحر المتوسط.

مطابع المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية.

سيام

المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة

أسس المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للدول المتوسطية (سيام)، في عام 1962، بناء على مبادرة مشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمجلس الأوروبي. ويعتبر المركز منظمة حكومية دولية تضم 13 دولة عضواً من دول حوض البحر المتوسط (ألبانيا، الجزائر، مصر، أسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، لبنان، مالطة، المغرب، البرتغال، تونس، تركيا).

ويتكون سيام من أمانة عامة مقرها باريس، وأربعة معاهد زراعية متوسطة (MAI)، في بارى بإيطاليا، وشانيا باليونان، ومونبلييه في فرنسا، وسرقسطة بأسبانيا.

والمركز – إذ يتابع أداء مهامه المركزية الثلاث (التعليم، البحوث، والتعاون) فإنه يحظى باعتراف الجميع كمؤسسة لها حجيتها في مجالات أنشطتها، ألا وهي الزراعة المتوسطة، والأغذية، والتنمية الريفية المستدامة.

الرئيس: عبد العزيز موجو

الأمين العام: برتراند هيرفيو.

www.ciheam.org

11 rue Newton, 75116 Paris, France,

Tel: +33 (01) 53 23 91 00

Fax: +33 (01) 53 23 91 01

secretariat@ciheam.org

Director: Cosimo Lacirignola

Via Ceglie 9, 70010 Valenzno, Bari, Italy

Tel.: + 39 (080) 4606 111

Fax: + 39 (080) 4606 206

iamdir@iamb.it

www.iamb.it

Director: Alikinoos Nikolaidis

P.O. Box 85, 73100 Chania, Crete, Greece

Tel.: + 30 (2821) 03 50 00

Fax: + 30 (2821) 03 50 01

alkinoos@maich.gr

الأمانة العامة

معهد الزراعة المتوسطية – بارى

(إيطاليا)

معهد الزراعة المتوسطية – شانيا

(اليونان)

www.maich.gr

Director: Venicent Dolle

3191, route de Mende, 34093 Monpllier, France

Tel.: + 33 (04) 670460 00

Fax: + 33 (04) 670425 27

sciuto@iamm.fr

www.iamm.fr

Director: Luis Esteruelas

Apartado 202, 50080 Zaragoza, Spain

Tel.: + 34 (976) 71 60 00

Fax: + 34 (976) 71 60 01

iamz@iamz.ciheam.org

www.iamz.ciheam.org

معهد الزراعة المتوسطة – مونبلييه

(فرنسا)

معهد الزراعة المتوسطة – سرقة

(أسبانيا)

الفهرست

تصدير

المشاركون

قائمة الاختصارات

مقدمة

* بناء المستقبل

*الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتكس) للبحر المتوسط.

*منتديات التعاون المتوسطي.

1. تحليل

وضع الزراعة، والأغذية - الزراعية في منطقة البحر المتوسط.

<الفصل -1

السياق الديموجرافي – الاجتماعي

*الديناميكيات الديموجرافية في منطقة المتوسط.

*منطقة البحر المتوسط ودلائل المستقبل.

*الاتجاهات الديموجرافية - الاجتماعية المحتملة.

<الفصل – 2

السياق الاقتصادي الجغرافي

*الديناميكيات الاقتصادية في منطقة المتوسط.

*تنمية الزراعة ومكانتها في الاقتصاد المتوسطي.

<الفصل – 3

الموارد الطبيعية

*التمزق المناخي في منطقة البحر المتوسط.

*الأرض: المورد المتهافت عليه.

*الذهب الأزرق.

*أراضى الغابات، تراث

مهدد.

*الطاقة: صفقة جديدة.

*بلغنا غاية الحدود.

<الفصل – 4

العلوم، والتكنولوجيا، والإبداع

*الإبداع والتغييرات فى نظم الأغذية – الزراعية.

*نظم التعليم والبحوث العلمية فى قطاع الزراعة والأغذية الزراعية.

*تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: هلّى تعين على تقريب أم على توسيع الفجوة؟

*التكنولوجيا الحيوية فى الغذاء والزراعة.

*تتبع مسيرة التقدم معاً.

<الفصل – 5

الأنماط الغذائية، واتجاهات الاستهلاك.

*استهلاك الغذاء والعادات الغذائية فى منطقة البحر المتوسط.

*الأمن الغذائى مكفول، ولكن جودة الغذاء هى نقطة الضعف.

*جودة الغذاء: التحدى الكبير.

<الفصل – 6

الحكومة فى عالم الريف والزراعة.

*إجراءات اتخذتها الدول المتوسطة من أجل عالم الزراعة والريف.

*ظهور الأطراف المحلية الفاعلة فى الحكومة الريفية.

*قضية البيئة فى قلب التعاون المتوسطى.

*تناقض الواقع والظاهر فى عالم الريف بمنطقة المتوسط.

من التحليل

إلى أولويات العمل

*السياق الديموجرافي - الاجتماعي.

*السياق الاقتصادي - الجغرافي.

*الموارد الطبيعية.

*العلوم، والتكنولوجيا، والإبداع.

*الأنماط الغذائية، واتجاهات الاستهلاك.

*الحوكمة فى عالم الريف والزراعة.

*إطلاق العمل.

2. أولويات العمل

للزراعة المتوسطة وإنتاج الأغذية – الزراعية فى عالم 2020

<الفصل – 7

التوفيق بين الإنتاج وإدارة الموارد النادرة.

*معضلة التغيرات المناخية، ونقص الطاقة.

*الاقتصاد فى المياه: التحدى الحيوى.

*المراقبة، والتخطيط، وسن التشريعات: ثلاثة تحديات من أجل حماية الأراضى فى منطقة المتوسط.

*مفترق الطرق.

<الفصل – 8

كفالة الأمن الغذائى وسلامة الغذاء.

*تشمل الاستدامة الإيكولوجية والتغذوية فى خطط التنمية.

*التوفيق بين الحداثة والتقليد فى عملية التفاعل بين الأطراف الفاعلة.

*وضع السوق المحلية فى الاعتبار، عند الانضمام إلى السوق العالمية.

*تصميم السياسات القطاعية التى تشمل على التغذية والصحة.

* عدة سيناريوهات استشرافية.

* المسارات التي يتعين ارتيادها.

* الأمن الغذائي وسلامة الغذاء أمران حاسمان للتنمية المتناغمة على المستوى المحلى.

<الفصل – 9

عرض وتسويق السلع الزراعية الأساسية.

* تنظيم عرض الأغذية – الزراعية فى منطقة البحر المتوسط: الاتجاهات والديناميكيات.

* التحديات والفرصيات الأساسية:

الأطراف الرئيسية الفاعلة، ودوافع العمل، والموارد، والعقبات.

* سيناريوهات عرض الأغذية – الزراعية الجيدة فى منطقة المتوسط.

<الفصل – 10

استراتيجيات التنمية من أجل المناطق الريفية.

* سكان الريف فى منطقة المتوسط 2020.

* العوامل الأساسية الأربعة فى تطور مجتمعات اليوم.

* التحدى الرئيسى: النهج الإقليمى للتنمية الريفية.

* بعض السيناريوهات عن مستقبل المناطق الريفية.

<الفصل – 11

تدعيم وتعزيز القدرات التعليمية والبحثية.

* الاختصاصات الجديدة والخبرات الجديدة.

* تحسين العلاقة بين التعليم والعمل.

* إقامة منطقة بحوث يورو- متوسطة.

* بث المعرفة، وتشجيع الابتكار.

* صور المستقبل المحتملة، والمستقبل المرغوب.

3. السيناريوهات العالمية

للزراعة المتوسطة.

*المستقبل: كتاب مفتوح.

*إطلالة على السيناريوهات المتوسطة في المستقبل.

*العمل المطلوب الآن لبناء المستقبل الذي نريده.

اقتراحات للعمل

*مناهج عامة.

*اقتراحات فنية.

فهرست الوثائق.

تصدير

إن التقرير السنوي لـ "سيام" – وهو ثمرة جهد تحليلى تعاونى- قد أصبح تدريجياً واحداً من أبرز إنجازات المركز وأكثرها أهمية، حيث تعتبر البحوث من صميم رسالته، لكى يفيد منها التعاون الإقليمي. ويعتبر تقرير " المنطقة المتوسطة لعام 2008" هو التقرير السنوى العاشر، وأصبح، من الآن فصاعداً، متوافراً بخمس لغات هي: العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والأسبانية.

ويعرض التقرير العاشر- الذى هو الذى بين أيدينا الآن – تنبؤاً بحالة الغذاء، والزراعة، والشئون الريفية فى حوض البحر المتوسط، مع امتداد أفق التنبؤ حتى عام 2020. وقد أجرى التحليل- الذى جمع على صعيد واحد فرقاً بحثية متوسطة متعددة المعارف والتخصصات – فى سياق تميز فى ذات الوقت، بعودة الزراعة إلى مكان الصدارة، وانبعثت المناقشات السياسية حول الأشكال العملية للتعاون المتوسطى. وإذا كانت الفترة التى ظهر فيها التقرير، تتميز أيضاً بالوعى البيئى المتجدد، إلا أن القلق المتزايد بشأن الغذاء والتغذية، وإعادة اكتشاف دور الزراعة والشئون الريفية كركيزة أساسية فى تنمية المجتمعات، يوضح إلى أى مدى يصبح تقرير المنطقة المتوسطة – 2008 أداة استراتيجية لتوقع الدور المنوط بالزراعة المتوسطة، وما سوف تكون عليه فى المستقبل.

وهذا ما يحسب تماماً للخبراء الذين ارتضوا المشاركة فى تلك العملية التنبؤية، تاركين وراء ظهورهم أية اهتمامات فردية، من أجل متابعة هذا العمل الجماعى، ودراسة وضع الغذاء والزراعة والشئون الريفية من منظور الاحتمالات المستقبلية المختلفة لمنطقة البحر المتوسط. ومن أجل ذلك أود أن أتقدم لهم جميعاً بالشكر الجزيل، ولأسيما زملاء من مختلف التخصصات فى المعاهد الزراعية المتوسطة التابعة لـ "سيام"، الذين اشتركوا فى تلك العملية بكل همة وحماس.

ويجب أن أوضح أن الملاحظات التى أبديت فى هذا التقرير بشأن حالة الغذاء، والزراعة والشئون الريفية فى منطقة المتوسط، وديناميكيات العمل، ومجالات الاستكشاف، والسيناريوهات المحتملة، واقتراحات العمل، وهى نتاج تحليلات ودراسات أجرتها خبرات مجمعة تضم "سيام" كمؤسسة علمية. وألاحظ – أخيراً- أن هذا التقرير قد استكمل فى شتاء 2008/2007، وأن ما أجريناه من تحليلات، وما استخلصناه من استنتاجات، لا يأخذ فى الحسبان ما يكون قد وقع من أحداث منذ ذلك الحين.

برتراند هيرفيو

الأمين العام لسيام

المشاركون

اللجنة التوجيهية

رئيس التحرير:

برتراند هيرفيو، الأمين العام لسيام.

المستشار العلمي:

هيو دي جوفينيل، مدير مجلة المستقبلات الدولية.

التنسيق والصياغة:

سيباستيان أبيس، الأمانة العامة لسيام

بيير بلان، معهد الزراعة المتوسطة – سيام، موندلييه

المؤلفون:

- تهاى عبد الحكيم، سيام ومعهد الزراعة المتوسطة، موندلييه.
- أناريتا انتونيللي، سيام، معهد الزراعة والمتوسطة، بارى.
- عبد الحميد بن شريف، سيام، معهد الزراعة المتوسطة، موندلييه.
- عمر مسعود، سيام، معهد الزراعة المتوسطة، موندلييه.
- فنسان دوللي، سيام، معهد الزراعة المتوسطة، موندلييه.
- روبيرتا جيوفى، سيام، معهد الزراعة المتوسطة، بارى.
- نيكولا لامادالينا، سيام، معهد الزراعة المتوسطة، بارى.
- جيوليو مالوريو، جامعة بولونيا، إيطاليا.
- جاك ولد عوديا، اقتصادى.
- مارتين باديللا، سيام، معهد الزراعة المتوسطة، موندلييه.
- جان بول بليسيه، سيام، معهد الزراعة المتوسطة، موندلييه.
- باتريزيا بوجليزى، سيام، معهد الزراعة المتوسطة، بارى.

الخبراء الاستشاريون:

زهرة أحمد (المركز القومي للبحوث، مصر)، نجيب أكيسبي (معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، المغرب)، محمود علايا (سيام، معهد الزراعة- المتوسطية، موندلييه)، جوزية أنطونيو أرفان (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، جورج أتراد (معهد الزراعة- جامعة مالطة)، سليمان بدراني (المعهد الوطني للزراعة - الجزائر)، جيلوم بينوا (مركز تنمية الزراعة، المغرب)، كلوديا بوجيولوتي (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، باري) جان بوتال - الفاو، قسم تطوير البحوث الزراعية، جاك بروسبيه (المعهد الوطني للبحوث الزراعية، ديجون، فرنسا) روبيرتو كابوني (سيام - الأمانة العامة)، ميشيل كلاف (الاتئمان الزراعي، فرنسا)، سالم درويش (جامعة بيروت، لبنان)، ستيفاني دينيو (مزارع، فرنسا)، تباري ديسرو (IESA - CSIC، أسبانيا)، بياجيو دي كيرلتزي (سيام - معهد الزراعة المتوسطية في باري)، عبد القادر جيفلات (جامعة ليل، فرنسا)، جان فرنسوا دريفيه (استشاري)، فؤاد الشيبيني (وزارة الموارد المائية والري، مصر)، لوى استرولاس (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، سرقسطة)، فنسنزو فرسينو (سيام - معهد الزراعة المتوسطية - باري)، فتيحه فورت (معهد البحوث الزراعية، موندلييه، فرنسا)، دونكسي جابينا (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، سرقسطة)، أوليفيه جيلارد (شعبة الأغذية الزراعية، فرنسا)، راؤول برين (معهد الزراعة والبحوث الوطنية، إفري، فرنسا)، حكيم حمودي (المعهد الوطني للبحوث الزراعية- إفري، فرنسا)، جميل حسانيا (المعهد الوطني للزراعة بتونس)، عبد الرؤوف لاجيني (المعهد الوطني للزراعة بتونس)، كوسيهو لاسيرينيولا (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، باري)، رابح لبيتشي (CNES، الجزائر)، كرستيان ليجيرد (وزارة الزراعة والثروة السمكية، فرنسا)، أنا لبيتشز (تنمية الاغذية الزراعية، فرنسا)، أنطونيو لوبيز - فرانكوس (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، سرقسطة)، هانز - جورج لوتزيار (مدير عام البحوث - المفوضية الأوروبية)، الهادي مقبول (CENEAP، الجزائر)، الكسندر مارتين (ABCA، فرنسا)، تيدوروا ماسيمو ميانو (جامعة باري، إيطاليا)، صلاح محمدي (وزارة الزراعة، الجزائر)، الكينوس نيكولايدس (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، شانبا)، بينديكت أوبرتي (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، موندلييه)، بيري أوليفر (IEO، أسبانيا)، جان إيف أوليفيه (DIACT، فرنسا)، نورا أوراباح حداد (IFAP)، أندريه باسترناك (وزارة الزراعة والثروة السمكية، فرنسا)، شارل بيروود (INAO، فرنسا)، فيلب برييه كورنيه (المعرض الوطني للبحوث الزراعية، فرنسا)، ميشيل بيتي (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، موندلييه)، بيرنارد رو (المعهد الوطني للبحوث الزراعية - سيفر، فرنسا)، اندرياس سيلير (وزارة الزراعة والثروة السمكية، فرنسا)، سالمة توزانلي (سيام، معهد الزراعة المتوسطية، موندلييه)، بو بكر ثابت (المعهد الوطني للزراعة والتكنولوجيا - تونس)، ايزابيل تيمنسكي (سيام - معهد الزراعة المتوسطية، موندلييه)، جان بيير فيركروسيه (AEIDL، بلجيكا)، برونو فيندل (وزارة الزراعة والثروة السمكية، فرنسا)، رامى زريق (الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان).

الترجمة من الفرنسية

كارولين لوان، بيتر جوزلينج، ربيكا بيتس.

الخرائط

باتريس مترانو، قسم الخرائط التابع لكلية العلوم السياسية، باريس

قائمة الاختصارات

| | |
|----------|--|
| AB | الزراعة العضوية |
| AFI | صناعة الأغذية – الزراعية |
| AHDR | تقرير التنمية البشرية العربية |
| ALEF | النهوض بالتعليم وإمكانية العمل من أجل مستقبل أفضل |
| AMAP | رابطة أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة |
| APECITA | رابطة استخدام الموظفين، والمهندسين، والفنيين في قطاع الزراعة والأغذية – الزراعية |
| ARIMNET | مشروع التنسيق بين البحوث الزراعية في منطقة المتوسط (شبكة منطقة البحوث الأوروبية، (ERANET)) |
| ASCN | شبكات سلسلة العرض المتوائمة |
| ASPO | جمعية دراسة زيوت المخلفات الزراعية |
| BMENA | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالمفهوم الواسع |
| BMI | مؤشر كتلة الجسم |
| CAMRE | مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة |
| CAPRA | تعاونيات الإنتاج الزراعي المنبثقة عن الثورة الزراعية |
| CCS | تجميع الكربون وتخزينه |
| CEEC | دول وسط وشرق أوروبا |
| Climagri | التغيرات المناخية والزراعة |
| CMO | منظمة السوق المشتركة |
| CNER | اللجنة الوطنية لتقييم البحوث |
| COMADER | الاتحاد المغربي للزراعة والتنمية الريفية |

| | |
|---------|---|
| COPEIAA | مجلس دراسة التطلعات المستقبلية الأوروبية والدولية بشأن الزراعة وتخطيط السياسات الغذائية |
| CRAI | لجنة البحوث الزراعية الدولية |
| CRD | مركز الدراسات والبحوث لمعاونة صانعي السياسات |
| CRM | إدارة علاقات العملاء |
| DAI | المؤشر الرقمي للنفوذ |
| DDC | إدارة التنمية والتعاون |
| DIACT | المجموعة الوزارية المشتركة لتخطيط الأراضي والتنافسية بين المناطق |
| DIMAS | الرى بالعجز فى النظم الزراعية المتوسطة |
| DSPG | دبلومة التخصص فى الدراسات العليا |
| DSR | حالة القوى الدافعة والاستجابة |
| EAFRD | الصندوق الزراعى الأوروبى للتنمية الريفية |
| EAGF | الصندوق الأوروبى للضمان الزراعى |
| EAGGF | الصندوق الاوروبى لضمان الزراعة والإرشاد الزراعى |
| ECTS | النظام الأوروبى لتحويل الائتمان |
| EEA | الوكالة الأوروبية للبيئة |
| EFSA | الهيئة الأوروبية لسلامة الغذاء |
| EIB | بنك الاستثمار الأوروبى |
| EMFTA | منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة اليورو - متوسطة |
| EMP | الشراكة اليورو – متوسطة |
| ENEA | التكنولوجيا الجديدة، والطاقة، والمكان |
| ENP | سياسة الجوار الأوروبى |
| ENPI | وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية |

| | |
|---------|--|
| ERA | مجال البحوث الأوربي |
| ERDF | الصندوق الأوربي للتنمية الإقليمية |
| ERP | تخطيط موارد المشروعات |
| ESDAC | المركز الأوربي لبيانات الأراضي |
| ESF | الصندوق الاجتماعي الأوربي |
| ESIS | المسح الأوربي لمجتمع المعلومات |
| EU | الاتحاد الأوربي |
| EUMEDIS | مجتمع المعلومات اليورو - متوسطي |
| FAO | منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة |
| FEMISE | المنتدى اليورو - متوسطي للمعاهد الاقتصادية |
| FPAM | التدريب الزراعي المهني للمجموعات |
| FPRTD | البرنامج الإطارى للبحوث والتطور التقني |
| FQI | مؤشر جودة الغذاء |
| GAP | مشروع جنوب شرق الأناضول |
| GATT | الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة |
| GHG | غاز الصوبة الزجاجية |
| GID | مجموعة التجارة المشتركة للتمور |
| GLASOD | التقييم العالمي لتدهور التربة الراجع لعوامل بشرية |
| GMS | المتاجر الكبرى والمتوسطة |
| HACCP | نقطة المراقبة الحرجة لتحليل المخاطر |
| IAASTD | التقييم الدولي للعلوم الزراعية و تكنولوجيا التنمية |
| ICHN | البدايات التعويضية عن المعوقات الطبيعية |
| IDRC | المركز الدولي لبحوث التنمية |

| | |
|--------|---|
| IEA | وكالة الطاقة الدولية |
| IFAP | الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين |
| IGC | المجلس العالمي للحبوب |
| ILO | منظمة العمل الدولية |
| IMF | صندوق النقد الدولي |
| INA | المعهد الوطني للزراعة بالجزائر |
| INDH | المبادرة الوطنية المغربية للتنمية البشرية |
| INEA | المعهد الوطني للاقتصاد الزراعي |
| IPCC | فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالتغيرات المناخية |
| ISGP | المعهد العالي للإدارة والتخطيط بالجزائر |
| ISM | التعويضات الخاصة للمناطق الجبلية |
| ISO | المنظمة الدولية للتوحيد القياسي |
| ISRC | المركز الدولي لمعلومات ومؤشرات الأراضي |
| ISSS | الجمعية الدولية لعلوم الأراضي |
| ITC | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| ITSAS | معهد سويله للفنيين المتخصصين في الزراعة (مدينة مراكش) |
| JRC | مركز البحوث المشتركة |
| KAM | منهجية تقييم المعرفة |
| KBE | الاقتصاد القائم على المعرفة |
| KEI | مؤشر الاقتصاد المعرفي |
| KI | مؤشر المعرفة |
| LAG | مجموعة العمل المحلي |
| LEADER | الروابط بين الأعمال الرامية إلى تنمية الاقتصاد الريفي |

| | |
|--------|---|
| MAP | خطة العمل المتوسطة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة |
| MAU | الاتحاد العربى المغربى |
| MCSO | المفوضية المتوسطة للتنمية المستدامة |
| MDG | أهداف التنمية للألفية |
| MEDREC | المركز المتوسطى للطاقة المتجددة |
| MEDREP | البرنامج المتوسطى للطاقة المتجددة |
| MENA | منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا |
| METAP | البرنامج المتوسطى للمساعدات الفنية البيئية |
| MPC | البلدان المتوسطة الشريكة |
| MSSD | الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة |
| NAPCD | خطة العمل الوطنى لمكافحة التصحر |
| NUTS | تسمية وحدات المناطق لأغراض إحصائية |
| OECD | منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية |
| OME | المرصد المتوسطى للطاقة |
| ONA | مجموعة شمال إفريقيا |
| OST | مرصد العلوم والتقنيات |
| PAI | الدولية لأعمال السكان |
| PDO | حماية مسمى المنشأ |
| PGI | حماية السمة الجغرافية |
| PLM | إدارة دورة حياة المنتج (السلعة) |
| PNDA | الخطة الوطنية للتنمية الزراعية بالجزائر |
| PNLC | البرامج الوطنية لمكافحة التصحر |
| PREDIT | البرنامج الفرنسى للبحوث والابتكار فى النقل البرى |

| | |
|--------|--|
| QWPSR | جودة النبيذ المنتج في مناطق معينة |
| RDO | السمة المسجلة للمنشأ |
| RFID | تحديد الترددات اللاسلكية |
| SARD-M | الزراعة المستدامة والتنمية الريفية في الجبال |
| SBA | النهج القائم على المهارات |
| SCN | اللجنة الدائمة للتغذية |
| SEMCs | دول جنوب وشرق المتوسط |
| SNHP | الخطة الوطنية للمياه في أسبانيا |
| SNMG | ضمان الحد الأدنى للأجور بالجزائر |
| TRIPS | اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة |
| TSG | ضمان الأصناف التقليدية الخاصة |
| UNCTAD | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية |
| UNDP | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| UNEP | برنامج الأمم المتحدة للبيئة |
| USAID | الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية |
| UTAP | الاتحاد التونسي للزراعة والثروة السمكية |
| VAE | الإقرار بالمهارات المكتسبة |
| WB | البنك الدولي |
| WHO | منظمة الصحة العالمية |
| WRB | القاعدة المرجعية العالمية لموارد الأراضي |
| WTCA | مركز التجارة العالمي – الجزائر |
| WTO | منظمة التجارة العالمية |
| Wwf | الصندوق العالمي للطبيعة |

مقدمة

بناء المستقبل:

إن تقرير "المنطقة المتوسطة 2008" الذي نقدمه الآن من منظور تنموي، وبخمس لغات، يتصدى اليوم لمهمة جديدة – إلى جانب الطريقة المنهجية المستخدمة في وضع هذا التقرير – تتجاوز مجرد الحديث عن النظم الزراعية والريفية في منطقة البحر المتوسط، وي طرح تفسيرات لتنبؤات يراها، وهي الخطوة الجريئة التي اتخذتها سيام في عام 2008، حيث اختارت أن تضع جنباً إلى جنب تنبؤات بشأن الغذاء، الزراعة، والمناطق الريفية في منطقة المتوسط عام 2020، لعل ذلك يفيد في إنارة السبيل أمام الأطراف الفعالة وصانعي السياسات.

توحيد الصفوف بفضل سيام

هذا التقرير – الذي تم التفكير فيه وتجميع مادته، وكتابته بفضل تضافر جهود مؤلفيه – هو نتاج الجهد المبذول منذ 2005 من جانب فريق من الأساتذة والباحثين في سيام، ومجموعة من الخبراء على جوانب المتوسط. وكانت عملية كتابة التقرير قد اعتمدت بشكل أساسي على نهج المعارف المتعددة والمتقابلة، وهي أمور لا غنى عنها في أية عملية تنبؤية.

وكانت العناصر الستة لتحليل أوضاع الزراعة في منطقة المتوسط، قد تحددت في ورشة عمل مبدئية عُقدت في عام 2005، أمّا الشكل النهائي فقد ظهر مع الزمن، من خلال اجتماعات عقدت، ومناقشات دارت.

ويرتكز هذا الشكل على سلسلة من التنبؤات التحليلية، والتحديات الكبيرة التي هي بمثابة أولويات للعمل والسيناريوهات العامة التي تحدد مسارات نحو مستقبل الإقليم. وقد تطور هيكل التقرير من مجرد أسئلة طرحت في البداية، على شاكلة: ما هي الظواهر السائدة والبارزة في الزراعة والمناطق الريفية في منطقة المتوسط؟، وما هي التحديات الرئيسية التي سوف تواجهها الزراعة والمناطق الريفية في السنوات القادمة؟، وفي أي المناطق يكون التدخل واقعياً؟، وما هي تصوراتنا لاحتمالات المستقبل في عام 2020؟

وقد عُقد ما لا يقل عن سبع حلقات دراسية خلال الفترة ما بين ربيع 2005 وخريف 2007 فضلاً عن عدد من ورش العمل على مستوى لجان مختارة، ومناقشات غير مباشرة لا حصر لها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ نظام للمراقبة، لمراقبة الظواهر البارزة، أو الاتجاهات الرئيسية في الزراعة في منطقة المتوسط. وتشكل تلك الجهود المتضافرة، الأساس الذي تقوم عليه مختلف فصول تقرير " المنطقة المتوسطة 2008".

لماذا اخترنا نهج التنبؤ؟

كان تحليل "المسألة الزراعية" في منطقة المتوسط، يقتصر في أغلب الأحوال على تحديث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتجارية، ونردفه بتعليقات علمية فنية زراعية. وللأسف فإنه على الرغم من الأهمية الحيوية لهذا النوع من الدراسة، إلا أنه ليس كافياً على المستوى السياسي.

ونتيجة لما سلف، لا يخفى أن لهذا التقرير هدفاً مزدوجاً: الأول، أنه يتوخى – كما أسلفنا – تزويد الأطراف الفاعلة وصانعي السياسات بمفاتيح تفسير المسائل: كيف يُنتظرُ منهم الاتجاه نحو المستقبل بكل عزم وتصميم، واستعداد للعمل دون أن يقيّموا أولاً ديناميكيات الحاضر تقييماً صحيحاً، ودون أن يلقوا بالأل للتحديات الأساسية التي تنتظرهم في المستقبل؟. الثاني، يتوخى التقرير الابتعاد عن نهج التقسيم المعتاد، لكي

يوضح طبيعة المسألة الزراعية المتعددة الأبعاد عن طريق ضم مسائل تتعلق بالصحة العامة، والتغذية، والبيئة، وإدارة الأراضي، والتوازن، والممارسات الاجتماعية والثقافية المعتادة الأبعاد، فضلاً عن استراتيجيات الأطراف الفاعلة الاقتصادية، والتحديات التي تفوق الحصر، والتي تشكلها إعادة صياغة من الناحية الجيوبولوتيكية، في بداية القرن الحادي والعشرين.

وكان كثير من المؤسسات قد قامت في السنوات الأخيرة بإجراء دراسات تنبؤية بشأن منطقة المتوسط. وقد انتهجت سيام هذا النهج، ولكن كان ضرورياً، اختيار بعض الموضوعات، واستبعاد موضوعات أخرى مثل الموارد البحرية المتوسطية [صيد الأسماك، وتربية الأسماك]. وعلى أية حال، فإن الهدف المنشود هو جعل منطقة البحر المتوسط، منطقة تموج بالحياة، ومنطقة واعدة في المستقبل، في وقت يلجأ فيه بعض المحللين إلى استغلال الاضطرابات في المنطقة، كمبرر للإعلان عن استمرار المشكلات والمنازعات في المستقبل.

وقد جرى اختيار الأفق الزمني لعام 2020، بحيث يسمح للأطراف الفاعلة، برصد الاتجاهات الهامة الطويلة الأجل، وتحديد نوع الإجراءات التي يجب اتخاذها، ووضع تصورات للمستقبل الذي سوف يطل علينا في حدود إطار زمني معقول. إن المستقبل لا يمكن التكهّن به، ولكن يمكن الاستعداد له، والتنبؤ ليس رجماً بالغيب، وليس تكهناتاً، ولكن له هدف وحيد، ألا وهو مساعدتنا على بناء مستقبل. أما شكل ذلك المستقبل – الذي ينطوي على صور عديدة – فسوف يتوقف إلى حد بعيد، على الإجراءات التي يتخذها الإنسان، والقرارات التي يصدرها المسؤولون في الدولة، ومدى ما تتمتع به من حسم. وتلك هي فلسفة التفكير والعمل الذي يقوم عليه تقرير "المنطقة المتوسطية 2008" حيث إن سيام يحاول إنجاز الدور المنوط به، كمعمل للأفكار التي تخدم مصالح العمل والتعاون في منطقة المتوسط.

الجغرافيا السياسية لمنطقة المتوسط:

من الأمور الهامة أن ندرس السياق العام للجغرافيا السياسية (الجيوبولوتيكس) بمعناها الواسع، والقائمة الآن في منطقة البحر المتوسط، لأن الموضوعات الرئيسية – وهي الزراعة، والغذاء، والبيئة والشئون الريفية – توضح أن دراسة مستقبل الزراعة المتوسطية، يعنى في نهاية الأمر دراسة التغييرات الجيوبولوتيكية في المنطقة.

بين الوحدة والتنوع: منطقة متوسطة ذات صبغة تعددية

إن حوض البحر المتوسط باعتباره مكان التقاء وثيق بين البشر والأرض – له تاريخ حافل، وجغرافيا ذات طبيعة خاصة للغاية، وخصائص الإقليم معروفة جيداً: قرون من التراث أهدت العالم أزهى الحضارات، وأكثرها قلاقل في نفس الوقت، وتوضح في كل مكان، البصمات الثقافية، والمعمارية، والاجتماعية للديانات السماوية الكبرى الثلاث، التي أصبحت راسخة في حوض البحر المتوسط، كما أن موقعه الاستراتيجي عند التقاء ثلاث قارات [إفريقيا وآسيا وأوروبا]، يحتم تشجيع التبادل التجاري والاختلاط بين الناس. وأخيراً، سواء فكرنا في روما القديمة أو الإسكندرية أو ظهور الأبجدية الفينيقية، أو قوة العلوم العربية، والأندلس العربية، أو تونس المعاصرة لوجدنا أن حوض البحر المتوسط كان دائماً في قلب الأحداث العالمية، حيث نما عالم الحضرة، وظهر الابتكار، وأصبح التعايش ضرورة.

وهكذا، كانت الشعوب المتوسطية قريبة جداً من بعضها البعض، حتى إن شعباً منها لم يكن يستطيع تجاهل الآخر. وتبدو شعوب البحر المتوسط – بحكم التنوع الاجتماعي، والإثني، والثقافي – غير متجانسة إلى حد بعيد، بحيث لا تستطيع أن تكون كلاً واحداً. وازداد هذا الوضع المعقد تعقيداً مع الزمن، حيث إن توالي الزمن أصبح بمثابة سد أمام المد المتوسطي ومع مر القرون لم تعد المنطقة ممرّاً وإنما أصبحت منطقة حدود، على الرغم من زيادة التبادل التجاري، ورسوخ استقلال الدول، إلا أن التوترات والمآزق قد زادت أيضاً.

ولم تستطع الحروب الدينية، ولا إستراتيجيات الإمبراطوريات إزالة الحواجز التي يبدو أنها قد أخذت ترتفع ببطء داخل حوض المتوسط، على أن الحقبة الاستعمارية وما أعقبها من حربين عالميتين تمخضتا عن نتائج جيوبولوتيكية دائمة، زادت من تعقيد الأوضاع في السياق المتوسطي الهش أصلاً. وعندما بدأ الدفء في العلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين، تردد صدق ذلك في منطقة البحر المتوسط برمتها، مما كشف الانقسامات المتعددة المنتشرة في المنطقة. ولقد أدرك الشمال أن الجنوب لم يعد باستطاعته الصبر على عملية التنمية، والشعور المزعج بتلاشي وتيرة الصراع بين القوى المهيمنة، وبزوغ الدول التي تعلن عن طموحات تتسم بالضراوة.

وتبدو منطقة البحر المتوسط الآن كما لو كانت مرآة مكبرة لسياق عالمي جديد، حل فيه سوء التفاهم وانعدام الثقة في الآخرين محل ضرورة التعايش مع الجميع، ولقد أصبحت منطقة المتوسط – المنقسمة على ذاتها بالفعل – مصدراً للقلق، بعد أن تعرضت للاختبار مرة أخرى، من جراء الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، وهذا الانطباع المزدوج للصد والجذب يُسقط حائطاً سميكاً من الصمت في منطقة يمتزج فيها الوهمي بالحقيقي. ونجد أن جبهة الصراع، ومنطقة الاحتكاك، تتحدد كلتاها وتنقسمان، ونجد بحراً مغلقاً وأرضاً مفتوحة، كما نجد أن خطوط التماس المتوسطية أخذت في الانهيار، حتى إن المنطقة تبدو كما لو كانت أقل المناطق استقراراً في العالم – لأن الانقسامات متركرة في المنطقة وعدم الاستقرار قائم – ولكنها تجتذب الاهتمام لدواعي منطقية، حيث تثير الأطماع، وتستدعي ردود الفعل.

هل تعتبر منطقة المتوسط في قلب العلاقات الدولية المعاصرة؟. بالنظر إلى السياسات الاستراتيجية التي تتبعها الدول في المنطقة الآن، فإنه لا شك أن منطقة المتوسط تقع في قلب الجغرافيا السياسية العالمية، ليس كما كان الحال في الماضي، لأنها تقع في مركز العالم، ولكن لأنها تجسد جميع أشكال التوتر في المعمورة، بدءاً من معركة الصراع على الموارد إلى مناطق الأزمات المتعددة، مروراً بجحافل المهاجرين المزمعين على الوصول إلى أوروبا.

إن انتهاء القطبية الثنائية في العالم، وتمائل النظام الدولي الذي ظهر في أعقاب حرب الخليج الأولى، قد تركا منطقة المتوسط، في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، في وضع مواتٍ نسبياً، ذلك أن آمال السلام البازغة في منطقة الشرق الأوسط، والرغبة الصريحة للاتحاد الأوروبي، لوضع سياسة خارجية حقيقية بشأن التخوم المجاورة له، قد عزز الإحساس بالوضع الجديد لحوض البحر المتوسط، مما حفز الاتحاد الأوروبي على الشروع في مبادرة عريضة في المنطقة، وأدى إلى ولادة مشروع يمثل مقامرة حقيقية بشأن المستقبل، ألا وهي: الشراكة اليورو – متوسطة، وقد بدأ المشروع في نوفمبر 1995 بفضل إعلان برشلونة، وكان المشروع في ذلك الحين بمثابة بارقة أمل كبيرة للمنطقة، لأنه جمع على صعيد واحد معظم الدول التي لها شواطئ على المتوسط والاتحاد الأوروبي بأسره.

التحدى اليورو – متوسطي:

لقد بدأ توسيع السياسات الأوروبية بشأن المتوسط في السبعينيات من القرن الماضي، عن طريق قيام الشراكة اليورو – متوسطة، التي تمثل تحدياً جيوبوليتيكياً مزدوجاً، لأنه بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يعني أن هناك رؤية جديدة بشأن المسرح الدولي تتمثل في تطوير سياساته الأمنية والدفاعية، بينما يوسع المنطقة الطبيعية أمام توسعته الاقتصادية والتجارية، حتى يجسد فكرة القوة الأوروبية. وأما عن الدول المتوسطية الشريكة¹ فكان الهدف الرئيسي لها هو الحصول على موطئ قدم حيوي في الخارج، في وقت كانت التنمية فيها متوقفة، بينما كانت العولمة تسير بخطى متسارعة. ووراء هذا التحالف الاستراتيجي – الذي يسعى إلى

¹ وهي الجزائر، مصر، والأردن، وإسرائيل، ولبنان، والمغرب، وسوريا، والأراضي الفلسطينية، وتونس، وتركيا. وكانت قبرص ومالطة تعتبران من الدول المتوسطية الشريكة، ولكنهما صارتا عضوين في الاتحاد الأوروبي، في شهر مايو 2004.

الجمع بين ضرورات أمن الاتحاد الأوروبي وبين النمو الاقتصادي اللازم لبلدان جنوب المتوسط – يوجد بُعدان رمزيان للشراكة اليورو-متوسطية لا بد من التأكيد عليهما: طبيعة التعاون المتعدد الأطراف (بالنظر إلى وجود السلطة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل)، وغياب القوة الأمريكية المهيمنة.

وتنقسم الشراكة – فنياً- إلى ثلاثة جوانب: (سياسي-أمني، اقتصادي-مالي، اجتماعي ثقافي إنساني) تحدد الأهداف التي يتعين الوصول إليها في المنطقة ألا وهي: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، وإنشاء منطقة تجارية حرة بحلول عام 2010، ودعم العلاقات الإنسانية والاجتماعية. وترجع جاذبية تلك الأهداف إلى إنشاء منطقة تكامل يورو-متوسطي بشكل تدريجي، وفي نفس الوقت، فإن هذا الاتجاه يجمع بين القلوب والعقول المزمعة على الربط بين أقدار شاطئ المتوسط.

وللأسف، فإنه خلال عقد من الزمان، تحول الوعد اليورو-متوسطي إلى أمل أولاً، ثم إلى خيبة أمل، والأمل في بداية الأمر يرجع إلى أن الشراكة- لم تتوافر لها الموارد التي تتناسب مع الطموحات. وكان الاتحاد الأوروبي قد ركز اهتمامه، في المقام الأول، على التوسع نحو الشرق، ولم يكن قد تمكن من وضع سياسة خارجية مشتركة، كما أثبتت الموارد المالية التي خصصها برنامج وكالة تنمية البحر المتوسط MEDA أنها غير فعالة. ومن جانبها، فإن الدول المتوسطية الشريكة لم يحقق أي منها تقدماً كافياً من ناحية انفتاح أسواقها وتنفيذ الإصلاحات المرجوة. وأما خيبة الأمل فترجع إلى أنه لم يتحقق شيء من الأهداف الرئيسية الثلاثة لإعلان برشلونة، وكان الغرض وراء كل هذا تهدئة التوترات في المنطقة، إلا أن الإقليم اجتاحتها توترات أكثر من أي وقت مضى، وكان من المفترض قيام منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، إلا أنه لا يوجد تكامل اقتصادي بعد، وأخيراً، فإن هدف تعزيز الحوار الثقافي، كان يحاول في بعض الأحيان التصدي لتآكل الحوار الثقافي، على الرغم من أنه سمة من سمات المنطقة.

وعلاوة على ذلك، تقوضت تنمية الشراكة، بفعل عاملين ديناميكين غير موثقين: فمن ناحية، نجد الالتزام المتردد والمتهافت للغاية تجاه المتوسط من جانب البلدان الأوروبية الجنوبية، التي أحجمت عن القيام بدور بارز في هذا الشأن كما فعلت ألمانيا مع دول شرق أوروبا. ومن الناحية الأخرى، تنامي نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، ولاسيما من خلال مبادرتها "الشرق الأوسط الكبير، وشمال إفريقيا"، وكان من النتائج المدمرة لتلك المبادرة أنها كشفت عن عجز أوروبا سياسياً، وهشاشة الدول المتوسطية، في الوقت الذي تغذى فيه فكرة صدام الحضارات.

على أننا يجب أن لا نسمح لتلك العوامل الظرفية بالتغطية على أوجه القصور الكامنة في الشراكة اليورو-متوسطية من حيث طبيعتها المرتكزة على أوروبا، والبيروقراطية المزعجة، والقصور المؤسسي، وتعقيد الإجراءات، وهي الانتقادات التي وُجّهت لها عموماً بمناسبة الذكرى العاشرة لتلك الشراكة في عام 2005. ومع كل ذلك، فإن انتقادات الشراكة لا يمكن أن تحجب دورها ولا أهميتها، حيث إن تكلفة عدم قيام الشراكة اليورو-متوسطية، كانت تنطوي على احتمالات مدمرة، أثناء السنوات العشر الماضية. وهذا التقييم السلبي لنتائج برشلونة قد يكون قاسياً ولكنه منصف، ولهذا يجب تفسيره، قبل كل شيء، على أنه إحباط إقليمي مشترك.

سياسة الجوار:

وعلاوة على ذلك، فقد تعرضت الطموحات الأولية لعملية برشلونة لنوع من الاضطراب، من جراء تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي منذ 2004، وهي السياسة التي أصبحت بالتدريج الأداة الأساسية لتعاون الاتحاد الأوروبي مع المناطق الثلاث الكبرى – بعد توسعه تجاه الشرق – التي أصبحت الآن على حدوده، وهي: الشرق الأقصى الأوروبي، ومنطقة القوقاز، ومنطقة البحر المتوسط (ست عشرة دولة إجمالاً، منها عشر دول متوسطية).

وتستهدف سياسة الجوار الأوروبي، تجديد وتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له، وقد تم وضع خطط عمل تحدد بوضوح التدابير الفنية والسياسية التي يتعين اتخاذها، وهي عبارة خطط وردت ضمن وثائق تطرح التوجهات الموضوعية التي تحدد محاور التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة. وعند إعداد هذا التقرير كانت سبع دول متوسطة قد وقعت على خطط عمل مع الاتحاد الأوروبي، وهي: تونس، والأردن، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والمغرب 2004، ثم تلتها مصر ولبنان 2007، وعلاوة على ذلك، أدت سياسة الجوار الأوروبي إلى وضع برنامج مالي فريد من نوعه في المنطقة: وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI)، وتبلغ ميزانية ذلك البرنامج 11.2 بليون يورو للفترة ما بين 2007-2013.

إن الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبي، تقديم مزايا معينة من الاتحاد إلى الدول المجاورة، بغرض تعزيز التعاون القائم، وليس هذا فحسب، بل ووضع قواعد جديدة، وتحديد الجهود الكبيرة التي يتعين بذلها من جانب الدول الشريكة. وعلى هذا، فإن الاتحاد الأوروبي يعرض على جيرانه فرصة المشاركة في السوق الداخلي للاتحاد، في مقابل التقدم الملموس فيما يتعلق بالقيم الأوروبية، مثل: (الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، واقتصاد السوق، والتنمية المستدامة) والتنفيذ الفعال للإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية. ومع ذلك فلا بد أن نعترف بأن المنطقة التي تشملها سياسة الجوار الأوروبي – والتي تمتد من المغرب إلى أوكرانيا – لا يوجد ما هو مشترك بينها إلا أقل القليل باستثناء غياب التنمية، والقصور في عملية التحول الديمقراطي، وقربها من أوروبا جغرافياً.

على أن سياسة الجوار الأوروبي لم تلق حماساً كبيراً في منطقة المتوسط، التي تقع في محيط جغرافي شاسع، ولكن تلك السياسة تقر من ناحية الأمر الواقع بنمو العلاقات بين الجانبين: الاتحاد الأوروبي، والدول المتوسطة الشريكة. وفي نفس الوقت نجد أن الصلة بين الشراكة اليورو-متوسطة وسياسة الجوار الأوروبي، لم تتضح بعد في حقيقة الأمر، على الرغم من إشارة بروكسل شكلياً إلى تكامل السياستين. وفي واقع الأمر، توجد عدة برامج للتعاون في المنطقة، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار برنامج الحوار غير الشكلي 5+5، والمنتدى المتوسطي، والحوار المتوسطي مع منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وجامعة الدول العربية. وتعطينا هذه اللوحة المتباينة الألوان من المنتديات السياسية، انطباعاً بمنطقة متوسطة متعددة السرعات، وتجعل إنشاء منطقة يورومتوسطية متكاملة تكاملاً حقيقياً هدفاً بعيد المنال.

الزراعة: قطاع استراتيجي لمنطقة المتوسط:

لم تكن الزراعة في قلب سياسات التعاون، في إطار الشراكة اليورو-متوسطة، لأسباب تجارية خالصة قائمة على المخاوف المتبادلة من التحرير المنتظر للتجارة. ومما يبعث على الدهشة جعل الزراعة في مكان منعزل، في المنطقة اليورو-متوسطة، وإذا ما عرفنا كيف كانت السياسة الزراعية المشتركة بمثابة الأسمت الذي استخدم في بناء الاتحاد الأوروبي، ومما يبعث على الدهشة أكثر، ذلك التحفظ بشأن الزراعة، إذا ما عرفنا أهمية الزراعة من أجل توازن المجتمع والاقتصاد في حوض البحر المتوسط. وإن تناول الزراعة سوف يكون له مغزاه، بمعنى أن تكون لها الأولوية في التفكير والعمل من أجل ترجمة خطة إنشاء منطقة يورو-متوسطة متكاملة، ترجمة عملية ملموسة. ومن الإخلال بالحقائق، إنكار الدور المرتقب للقطاع الزراعي كمحرك لتعاون كبير في المنطقة، وأساس لا خلاف عليه لجميع سياسات التنمية التي يتمنى المرء قيامها.

وفي وقت تثور فيه الشكوك حول مستقبل التعاون اليورو-متوسطي إلى حد اعتقاد البعض بأن التعاون الوطيد بين مجموعة من الدول المتحمسة لهذا التعاون سوف يكون أقوى تأثيراً - فإنه ينبغي النظر إلى الزراعة المتوسطية على أنها الأرض الخصبة لتجسيد التضامن في المنطقة تجسيداً عملياً، والنظر إلى

مستقبل التعاون اليورو- متوسطي بمفهوم جديد، وهذا هو الهدف العام من هذا التقرير، والذي يشهد على الطبيعة الجيوبوليتيكية للزراعة في منطقة البحر المتوسط.

ويبدأ تقرير المنطقة المتوسطية 2008 بتحليل ديناميكي للزراعة المتوسطية، يأخذ في الاعتبار التغيير الديموجرافي - الاجتماعي وتطورات الجغرافيا الاقتصادية، والتجارة الزراعية، وحالة الموارد الطبيعية، والإمكانيات العلمية والتكنولوجية، والاستهلاك الغذائي، وإدارة الشؤون الريفية والزراعية في منطقة البحر المتوسط.

وفي الجزء الثاني من التقرير، نتعرف على خمسة مجالات أساسية، يُحَدِّدُ الاستثمار فيها، إذا أردنا أن ننشئ زراعة متوسطية أكثر استدامة، وتحقيقاً للتضامن الوطني، بحلول عام 2020. والمجالات الأساسية التي نعرفنا عليها كأولويات للعمل، هي: معرفة كيفية إنتاج الموارد بكفاءة، وضمان الأمن الغذائي للسكان من ناحية الكم والكيف، وأسلوب عرض السلع الزراعية وتسويقها، ووضع استراتيجيات جديدة لتنمية المناطق الريفية، وأخيراً تدعيم وتعزيز وتوطيد إمكانيات البحوث والتدريب في مجال الزراعة وقطاع الأغذية - الزراعية.

وفي النهاية، يضع التقرير تصورات (سيناريوهات) عامة واسعة لمستقبل الزراعة في منطقة المتوسط، بغية استقصاء آفات المستقبل في منطقة يتعين فيها الاقتراب من المستقبل بإيمان شديد، ومن ثم بثقة كبيرة، حتى ولو كان التصور المحتمل لا يبعث على الاطمئنان كثيراً فيما يتصل بمنطقة المتوسط.

ويينتهي تقرير منطقة المتوسط 2008، بسلسلة من الأفكار تنطوي على تحديات لصانعي القرار اليورو- متوسطيين، والأطراف الفاعلة، بأنه لا مناص في نهاية المطاف من وضع الزراعة وقطاع الغذاء والشؤون الريفية في قلب التعاون الإقليمي.

قائمة بالمراجع:

CIDOB/IEMED, Mediterranean Yearbook 2006, Barcelona, November 2006.

Chieam (under Bertrand Herveiu), AgriMed 2006 The challenge posed by the cereals sector in the Mediterranean, Montpellier, Ciheam, March 2006.

Conseil de prospective européenne et internationale pour l'Agriculture et l'Alimentation (COPEIAA), (under Christian de Bossieu), Perspectives internationales pour les politiques agricoles, Paris, La Documentation Française, February 2007.

EuroMeSCo, Barcelona Plus: Towards A Euro-Mediterranean Community of Democratic States, Euromesco Annual Report, Lisbon, October 2005.

European Commission, European Neighbourhood Policy: Strategy Paper, COM 2004/273 Brussels, 12 May 2004.

European Commission, DG Agriculture and Rural Development, Scenar 2020: Scenario Study on Agriculture and the Rural World, January 2007.

European Commission, Strengthening the European Neighbourhood Policy, COM 2006/726, Brussels, 4 December 2007.

European Council, 10th Anniversary Euro-Mediterranean Summit. Five-Year Work Programme, 15074/05, Brussels, 27-28 November 2005.

European Parliament, Report on the creation of the Euro-Mediterranean Free Trade Area, by Kader Arif, International Trade Committee, 2006/2173 (INI), December 2006.

Femise, The Euro-Mediterranean Partnership, ten Years after Barcelona: achievement and perspectives, Marseille, Femise Network, February 2005.

IEMed, Agriculture and the Euro-Mediterranean partnership: challenges and opportunities, Barcelona, IEMed, October 2006.

Istituto per Studi di Politica Internazionale (under Franco Zallio), L'Europa e il Mediterraneo: partner o vicini scomodi?, Milan ISPI/Egea, 2004.

OECD- FAO, Agricultural outlook 2007-2016, Joint OECD-FAO Report, Rome, July 2007.

Plan bleu (under Guillaume Benoit and Aline Comeau), Les Perspectives du Plan bleu sur l'environnement et le développement en Méditerranée, La Tour d'Audoubert, EÉditions De l'Aube, October 2005

Sub Rosa, Exploring scenarios for rural Europe: the future of agricultural policy, Pareto Consulting Report, Brussels, May 2007.

World Bank, Agriculture for Development, World Development Report 2008, Washington (D.C.), 2007

منتديات التعاون المتوسطي:

1. **الشراكة اليورو-متوسطية:** وقد بدأت في عام 1995، وهي تضم الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول العشر الشريكة، وهي (الجزائر، ومصر وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب، والسلطة الفلسطينية، وسوريا، وتونس، وتركيا)، أي أن الشراكة عبارة عن كيان سياسي يضم سبعة وثلاثين دولة في عام 2007، فضلاً عن المفوضية الأوروبية. أما قبرص ومالطة اللتان كانتا تعتبران من قبل دولتين شريكتين، فقد أصبحتا الآن عضوين في الاتحاد الأوروبي منذ شهر مايو 2004. وأما ليبيا فهي ليست عضواً، ولكنها تشارك في بعض الأحيان بصفة مراقب، وأما ألبانيا وموريتانيا فسوف تندمجان تدريجياً في الشراكة اعتباراً من عام 2008.

2. **سياسة الجوار الأوروبي (ENP):** وقد بدأت في عام 2004، وأصبحت سارية شكلياً منذ عام 2007، وهي تنطبق على ست عشرة دولة تشترك في الحدود مع الاتحاد الأوروبي، وهذه الدول هي: الجزائر، ومصر، والأردن، وإسرائيل، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وجورجيا (منطقة القوقاز)، وروسيا البيضاء، ومولدوفا، وأوكرانيا (منطقة شرق أوروبا).

3. **حوار 5+5:** وهو عبارة عن عملية حوار غير رسمية بدأت في عام 1990، وتضم عشر دول متوسطية غربية، وهي: فرنسا، وإيطاليا، ومالطة، والبرتغال، وأسبانيا من الشمال، والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس من الجنوب، لعقد اجتماعات بغرض مناقشة موضوعات بعينها.

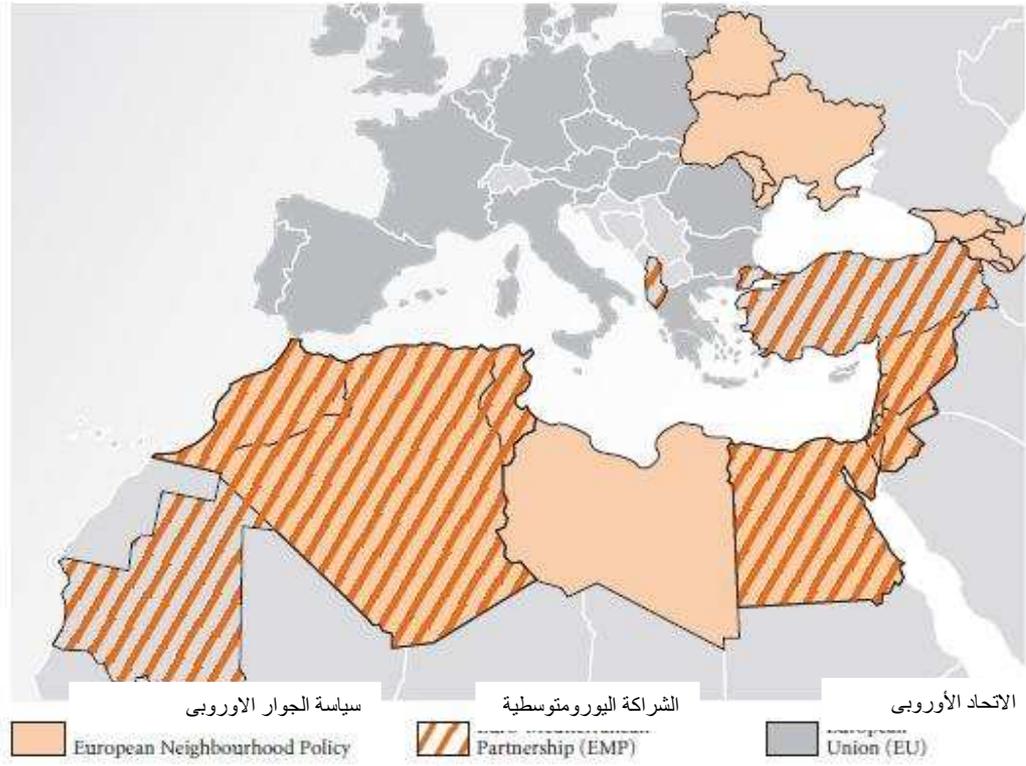
4. **المنتدى المتوسطي:** وقد بدأ في عام 1994، وهو عبارة عن منتدى للتعاون غير الرسمي بين إحدى عشرة دولة في المنطقة، وهي: الجزائر ومصر، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ومالطة، والمغرب، والبرتغال، وأسبانيا، وتونس، وتركيا.

5. **الاتحاد العربي المغاربي:** وقد أنشئ في عام 1989، ويضم خمس دول في شمال إفريقيا هي: موريتانيا، والجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا.

6. **جامعة الدول العربية:** أنشئت في عام 1945، وتتألف - فضلاً عن دول أخرى - من تسع دول متوسطية هي: الجزائر والمغرب، وتونس، وليبيا، ومصر، والأراضي الفلسطينية، وليبيا، والأردن، وسوريا.

7. **الحوار الأطلسي - المتوسطي:** وقد أطلقتها الولايات المتحدة في عام 1994، وقد طرح نفسه على أنه: الرد الإقليمي لحلف الأطلسي في سياق ما بعد مرحلة الثنائية القطبية. وهو بمثابة منتدى للتشاور السياسي والاستراتيجي، فضلاً عن التعاون العسكري العملي. ويضم اليوم الدول السبع والعشرين الأعضاء في حلف شمال الأطلسي NATO (بما فيها البرتغال، وفرنسا، وأسبانيا، وإيطاليا، وتركيا، واليونان)، وسبع دول غير أعضاء في الحلف، من منطقة المتوسط، وهي: الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، وموريتانيا، والمغرب، وتونس.

خريطة 1- منتديات التعاون المتوسطى.



1. الجزء الأول

تحليل

وضع الزراعة والأغذية – الزراعية فى منطقة
المتوسط.

الفصل 1

السياق الديموجرافي – الاجتماعي*

كان البحر الأبيض المتوسط دائماً معبراً هائلاً للحضارات، وملتقى للتبادل الثقافي، حيث تتوحد تحركات البشر مع امتزاج الثقافات، وهو يدين في وجوده أساساً لتنوع شعوبه والامتزاج فيما بينها.

ولقد جاء القرن العشرون لكي يكون بمثابة قرن للانفجار الديموجرافي، حيث تضاعف عدد سكان العالم الآن أربعة أضعاف، لكي يصل، إلى 6.5 بليون نسمة. وعلى الرغم من تباطؤ هذا النمو الديموجرافي منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي، إلا أنه لا يزال يتعين علينا أن ننتظر، على الأرجح، حتى منتصف القرن الحادي والعشرين، حتى يستقر عدد السكان في العالم حول 9 بليون نسمة على الأرجح. وسوف يعاد، في نفس الوقت، رسم الخريطة الديموجرافية للعالم، حيث إن مناطق ديموجرافية معينة تشهد نمواً سكانياً سريعاً (آسيا، وإفريقيا)، بينما نجد عكس ذلك في مناطق أخرى تشهد جموداً سكانياً (أوروبا)، إنه "نزوح ديموجرافي قارى" (Chasteland and Chesnais, 2003).

إن منطقة البحر المتوسط، هي أوضح مثال لهذه الظاهرة العالمية. ذلك أن الجمود الديموجرافي على الشواطئ الشمالية، يقابل اندفاع ديموجرافي في الجنوب، وهذا التناقض له دلالة هامة في سياق إقليمي يتسم بالاختلالات الاقتصادية، واختلاف مستويات التنمية، ومن ثم كانت دراسة* الاتجاهات الديموجرافية في البلدان المتوسطية، ذات أهمية بالغة، إذا رغب المرء في رسم خريطة إطارية لحوض البحر المتوسط حتى 2020، وإبراز ديناميكيات التنمية في المنطقة، والتغيرات الاجتماعية العميقة التي تصاحب تلك التغيرات الديموجرافية.

وينطوى النهج الذي اتبعناه في هذا التقرير، على دراسة الأوضاع الديموجرافية للبلدان² المتوسطية، التي يتيح تجمعها، سواء على المستوى الإقليمي (الحوض)³ أو دون الإقليمي (التجمعات الجغرافية المختلفة)⁴

* تم كتابة هذا الفصل بناء على الوثائق التي أعدها سيباستيان أبيس (من أمانة سيام)، وبيير بلان (سيام- معهد الزراعة المتوسطية، مونتيليه)

² تستند هذه التنبؤات على بيانات شعبة الأمم المتحدة للسكان، والتي تقوم، كل سنتين، بنشر دليل إحصائي لسكان العالم تحت أسم "الأفاق السكانية للعالم" ويشمل ذلك التوقعات المتعلقة بالمتغيرات الديموجرافية لكل دولة من دول العالم. وهذه المؤلفات الديموجرافية لها قيمتها الحقيقية وحجبتها. والبيانات التي استخدمناها في هذه الدراسة قد استقيناها من إصدار عام 2004 حيث استخدمنا في كل حالة متوسط التوقعات المفترضة. أما الفترة المتعلقة بالأرقام الإجمالية لسكان منطقة البحر المتوسط، فتؤكد سلسلة توقعات الأمم المتحدة، وهي تشير إلى المقاييس التي استخدمت مع المتغيرات في حدودها الدنيا والوسطى والعليا.

³ وفقاً للمحيط الجغرافي المحدد في هذه الدراسة، قمنا بتحليل 19 دولة متوسطية، سواء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أو من الدول الأعضاء في الشراكة اليورو-متوسطية، أو الدول المعنية بسياسة الجوار الأوروبية. ونجد أن ألبانيا- وهي عضو في سيام – قد وردت في هذا التحليل. ونجد هنا تفرقة جغرافية متممة بين دول الشاطئ الشمالي (ألبانيا، قبرص، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ومالطة، والبرتغال، وأسبانيا) ودول الشاطئ الجنوبي (الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسوريا، وتونس، وتركيا، والسلطة الفلسطينية).

⁴ تمشياً مع أغراض هذه الدراسة – وبالإضافة إلى التفرقة التي أجريناها بين الشاطئ الشمالي والشاطئ الجنوبي (الذي يضم أيضاً الشاطئ الشرقي)- أوردنا أربعة تقسيمات جغرافية أخرى هي: الدول الأوروبية المتوسطية (قبرص، وفرنسا، واليونان، ومالطة، والبرتغال، وأسبانيا)، ومنطقة الدول العربية المتوسطية الشريكة في الاتحاد الأوروبي، وهي (الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس، والأراضي الفلسطينية) ومنطقة الاتحاد المغاربي وتضم: (الجزائر، وليبيا، والمغرب، وتونس)، ومنطقة الشرق الأدنى، وتضم: (مصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وسوريا، والسلطة الفلسطينية). وتفيد هذه التقسيمات في ملاحظة الديناميكيات الديموجرافية المختلفة في منطقة المتوسط.

صورة إجمالية شاملة لديناميكيات السكان في منطقة المتوسط، ويوضح الاتجاهات العامة. كما تعرض تلك العملية أيضاً إمكانية دراسة التحديات الديموجرافية - الاجتماعية الكبرى، في المنطقة، حتى سنة 2020، وهي عملية ضرورية عند دراسة مستقبل الزراعة وعالم الريف في منطقة المتوسط.

الديناميكيات الديموجرافية في منطقة المتوسط:

ربما تستحق الديناميكيات الديموجرافية في البلدان المتوسطية، مؤلفاً منفصلاً للفترة ما بين 1990- 2020 بالنظر إلى حجم البيانات، والتحليلات التي يمكن استخلاصها منها. ولا مجال هنا بطبيعة الحال. لعرض الإحصاءات السكانية، ولكن يكفي التعرف على الاتجاهات الديموجرافية الرئيسية الفاعلة، في منطقة المتوسط، وأبرزها ستة:

النمو الديموجرافي في حوض البحر المتوسط، يوجد في الجنوب:

كان عدد سكان منطقة المتوسط 285 مليون نسمة في عام 1970، ثم بلغ 378 مليون في عام 1990 وفي عام 2005، بلغ عدد سكان حوض المتوسط 454 مليون نسمة (7% من سكان العالم، على 6.3% من مساحة اليابسة)، ومن المحتمل أن يناهز 520 مليون نسمة في عام 2020. وهكذا يكاد عدد السكان أن يكون مضاعفاً في بحر نصف قرن فحسب.

ومع ذلك، نجد أن سكان الشاطئ الجنوبي فقط هم الذين يتزايدون حالياً، وسوف يزيدون بنسبة 65% فيما بين 1990، 2020، بينما لن تزيد دول شمال المتوسط إلا بنسبة 8% بالكاد خلال تلك الفترة. وهكذا تنقسم منطقة المتوسط إلى قسمين: الشمال الذي يشهد الآن ندرة في النمو السكاني (+ 14 مليون نسمة فيما بين 1990 - 2020)، والجنوب الذي يشهد انفجاراً سكانياً (+130 مليون نسمة)، وعلى هذا، نجد أنه بينما يزيد الشمال بمعدل فرد واحد، يزيد الجنوب بمعدل عشرة أفراد جدد، الأمر الذي ينطوي على اختلال التوازن الديموجرافي كما هو متوقع. وإذا كان شمال المتوسط حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي يتوازن سكانياً، تقريباً، مع جنوب المتوسط، إلا أن المتوقع في عام 2020، أن يكون ثلثا السكان على الشاطئ الجنوبي للمتوسط.

وهذه الحيوية الديموجرافية لدول الجنوب لا بد من توصيفها حسب الدولة: لأن دول الجنوب لا تنمو بنفس الوتيرة، فالسكان يتزايدون بسرعة أكبر في منطقة الشرق الأدنى، عنهم في منطقة المغرب العربي، وبينما نجد أن مرحلة التحول الديموجرافي قد أصبحت مستقرة الآن في منطقة المغرب العربي، وفي تونس على وجه الخصوص، فإن بعض الدول الأخرى تشهد انفجاراً سكانياً بمعنى الكلمة في الفترة ما بين 1990 - 2020 (تضاعف السكان في الأرض الفلسطينية 2.6 مرة، وتضاعف السكان مرتين في سوريا والأردن)، وفي نفس الوقت يتغير الترتيب الديموجرافي للدول، ففي عام 1990، كانت أربع دول (مصر، وفرنسا، وإيطاليا، وتركيا) تكاد تكون متقاربة في عدد السكان (55-57 مليون نسمة)، ولكن بحلول عام 2020 يتوقع أن يبرز عملاقان ديموجرافيان، هما: مصر (حوالي 95 مليون نسمة) وتركيا (حوالي 87 مليون نسمة) حيث يكونان معاً 35% من إجمالي سكان حوض البحر المتوسط، أما فرنسا وإيطاليا التي يبلغ عدد السكان فيهما 63 مليون نسمة، و57 مليون نسمة لكل منهما على التوالي، فسوف يتم تخطيهما.

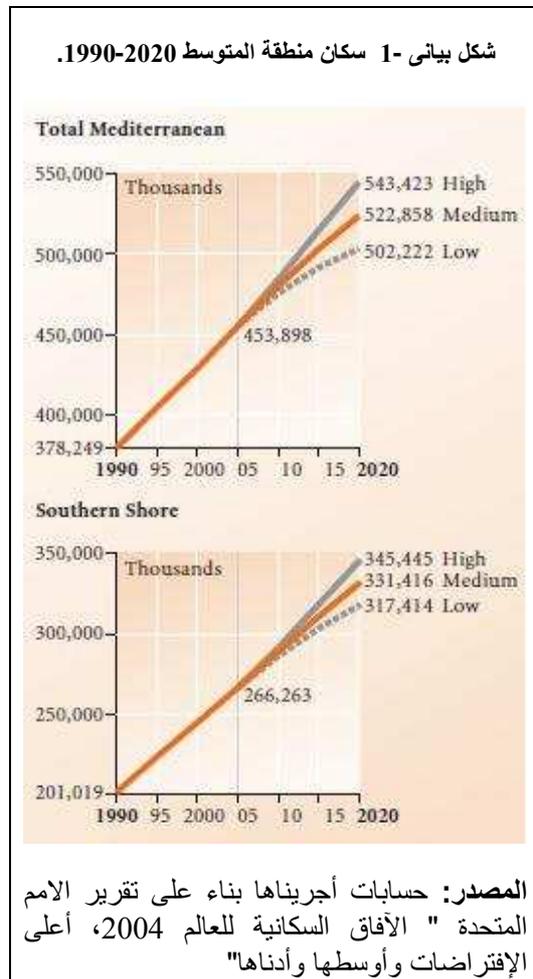
وتشير التوقعات السكانية للأمم المتحدة، إلى زيادة عدد سكان منطقة المتوسط، بحلول عام 2020، وإلى 502 مليون نسمة حسب أدنى الافتراضات، وإلى 543 مليون نسمة حسب أعلى الافتراضات. والسؤال

تحليل وضع الزراعة والأغذية – الزراعية في منطقة المتوسط

الجدير بالإثارة: هل يمكن أن تتغير تلك التوقعات؟ وسبب هذا السؤال أن بعض علماء السكان – يعولون على التراجع السريع في الخصوبة في بلدان جنوب المتوسط ويرون أن سكان منطقة جنوب المتوسط الديموجرافية سوف يتراوح عددهم ما بين 310 – 320 مليون نسمة في عام 2020 (كورباچ 1999) وهذا أقل من تقديرات الأمم المتحدة بما يتراوح ما بين 10 – 20 مليون نسمة (شكل بياني - 1)

وأخيراً، إذا ما نظرنا إلى المنطقة اليورو-متوسطية ككل بمعنى الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (ما يناهز 500 مليون نسمة)، والدول المتوسطية الشريكة (330 مليون نسمة)، فإن حجم السكان الكلي يصل إلى 830 مليون نسمة، أي 11% من سكان العالم، يشغل هذه المنطقة بحلول عام 2020.

الانتقال للعيش في المدن، ظاهرة عالمية لم تتوقف منذ زمن قديم.



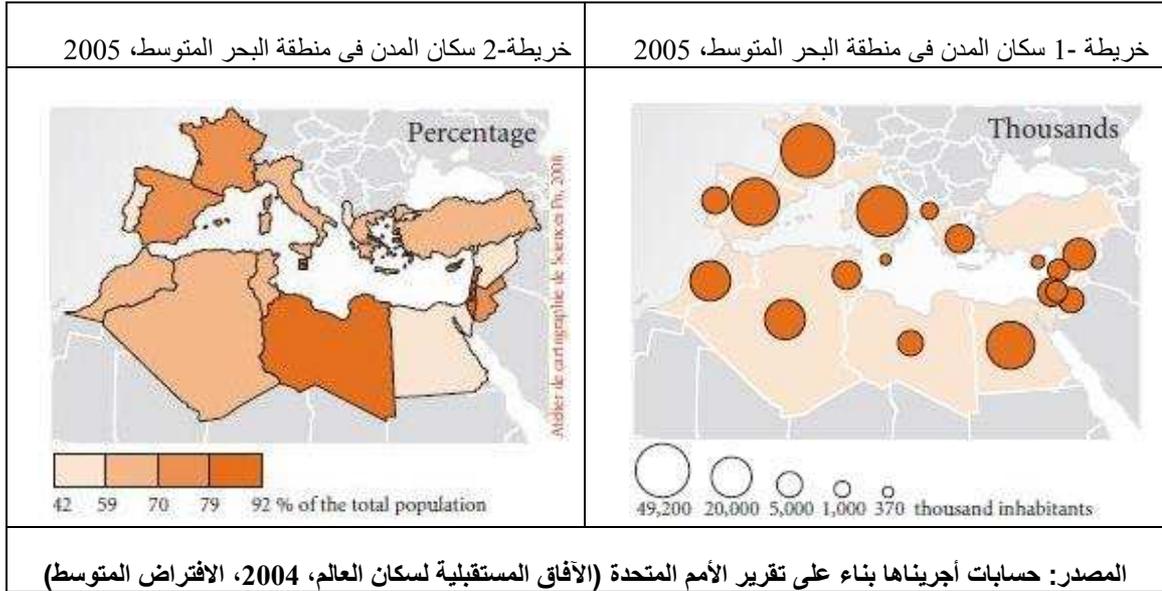
كان البحر المتوسط دائماً يتميز بقيام مدن كبرى، سواء في العصور القديمة، أيام أثينا، وروما، أو في العصور الوسطى أيام البندقية، والقسطنطينية، أو في العصر الحاضر، برشلونة، والأسكندرية، ومدينة الجزائر. وفي منتصف القرن العشرين، كان هنالك عشر مدن متوسطة من ذوات المليون نسمة فأكثر. أما الآن فيبلغ عددها 30 مدينة معظمها على الساحل⁵.

أما مدينتنا القاهرة، واسطنبول، فيمكن أن يتجاوز حجم السكان فيهما، الرقم الشكلي وهو 15 مليون نسمة بحلول عام 2015. وإذا كان على العالم أن ينتظر حتى عام 2006 لكي يشهد زيادة عدد سكان المدن على سكان الريف، فإن منطقة المتوسط من جانبها قد شهدت هذا التفوق العددي لسكان المدن منذ عقد الستينات في القرن الماضي.

وهكذا فإن ظاهرة الانتقال للإقامة في المدن، في منطقة البحر المتوسط، ظاهرة قديمة وعامة ويتعدى تحويلها إلى اتجاه المضاد، بحلول عام 2020. بل إن نمو المدن لا يزال مستمراً، وبمعدل أسرع مما كان عليه الحال في عقود سابقة. ولقد كانت زيادة سكان المدن زيادة مذهلة، حيث إنهم ببساطة قد تضاعفوا خلال الفترة ما بين 1970 – 2005، ونجد حالياً أن 64% من سكان المتوسط يعيشون في مناطق حضرية. بل إن هذه النسبة يمكن أن تصل إلى 68% بحلول عام 2020، ولقد سُجلت أعلى معدلات النمو

الحضري في المنطقة، وفي إقليم المغرب العربي والشرق الأدنى، وهكذا يرتفع عدد سكان المدن على الشاطئ الجنوبي، من 108 مليون إلى 214 خلال الفترة ما بين 1990 – 2020 (حيث نجد من بين كل 5 سكان جدد، أربعة منهم من سكان المدن) (الخريطتان 1، 2، والشكل البياني 2).

⁵ طبقاً لكتاب الخطة الزرقاء، يقدر عدد السكان الذين يعيشون في المدن وعلى السواحل بما يتراوح ما بين 20% - 25% من سكان المتوسط (Benoit and Comeau, 2005)



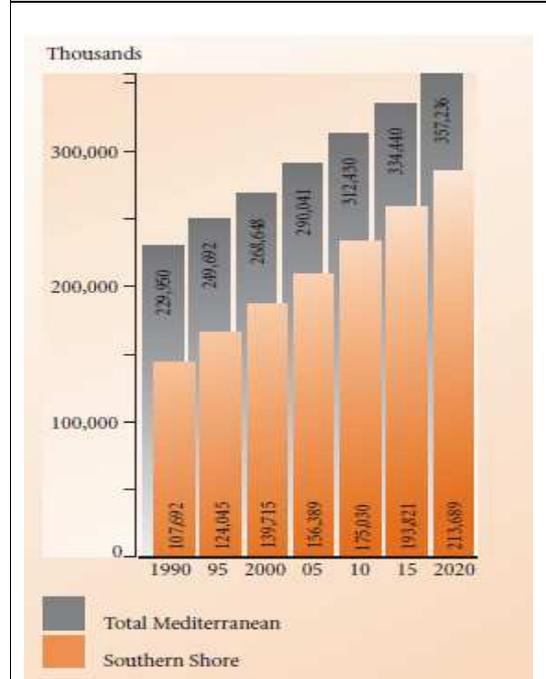
إذا كانت حركة النمو الحضري قد بدأت في دول الشمال أولاً، فإن دول الجنوب تسير على درب اللحاق السريع بدول الشمال، وعلى هذا نجد أن حجم النمو السكاني في دول المغرب العربي، يتركز إلى حد كبير في المدن، وفيما بين 1990-2020 سوف تشهد المنطقة 35 مليون من السكان الجدد للمدن، مقارنة بنصف مليون من السكان الجدد في الريف، وترجع تلك الزيادة الديموجرافية أساساً، إلى الهجرة من الريف إلى المدن، وهي تتجاوز بمراحل النمو الحضري الطبيعي. وإذا كانت وتيرة الزيادة في سكان المدن في دول المغرب العربي، هي الأسرع في منطقة البحر المتوسط، فإنها أيضاً أكبر من المتوسط المسجل على المستوى العالمي. وعلى الشاطئ الشمالي، نجد أن بعض الدول تشهد الآن عملية تحضر سريعة (ألبانيا، والبرتغال)، وفي عام 2020، هناك سبع دول، على الأرجح، سوف يتجاوز عدد سكان المدن فيها 80% من جملة السكان (فرنسا، ومالطة، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، وأسبانيا).

لقد تغيرت العلاقات بين المدينة والريف خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، وكان التكافل بين المناطق الحضرية والريفية في بلدان الشاطئ الجنوبي، أقوى بكثير من مما هو عليه الآن، حيث بدأت تتشكل فجوة جديدة. أما في شمال المتوسط، فإن ظاهرة "الانتقال للعيش في المدن" أو "الرغبة الجامحة إلى الريف" لدى المجتمعات الأوروبية من سكان المدن، قد ساعدت في السنوات الأخيرة على تخفيف التشوهات الجغرافية، وابتداع علاقات جديدة بين الريف المدنية.

عالم الريف لا يزال مأهولاً بالسكان:

وعلى الرغم من ذلك، فإن الريف المتوسطي لا يشهد انخفاضاً سكانياً، ففي عام 1990، كان عدد سكان الريف

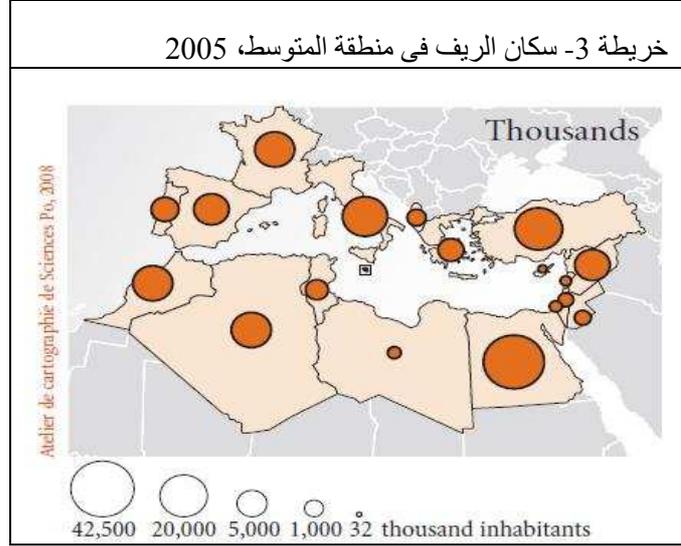
الشكل بياني -2 سكان المدن في منطقة البحر المتوسط، 2005



إجمالي منطقة المتوسط الشواطئ الجنوبية
المصدر: حسابات أجريتها بناء على تقرير الأمم المتحدة بندان: (الأفاق المستقبلية لسكان العالم 2004، الافتراض المتوسط)

148 مليون نسمة في منطقة المتوسط بأسرها، ثم ارتفع إلى 164 مليون نسمة في عام 2005، ومن المرجح أن يظل كما هو في عام 2020. ويحتفظ الإقليم بطابع ريفي عميق، حيث يعيش ثلث عدد السكان في الريف أيضاً في عام 2020 أما في الجنوب فإن النسبة تبلغ الآن 41%، (الخريطتان 3، 4 والشكل البياني 3).

وتوجد هنا أيضاً فوارق رئيسية، ففي غالبية دول الشمال، سوف ينخفض سكان الريف (ألبانيا، ومالطة، والبرتغال، ولبنان، وليبيا، والمغرب)، بينما تشهد دول أخرى - على العكس من ذلك - نمواً ديموجرافياً متواصلاً في المناطق الريفية (مصر، وإسرائيل، والأراضي الفلسطينية، وسوريا والأردن، بصفة خاصة)، وعلى هذا، فإن الزيادة الظاهرية في سكان المناطق الريفية في منطقة المتوسط بمقدار 2 مليون نسمة فيما بين عامي 2005، 2020، سوف يقابله انخفاض قدرة ستة ملايين نسمة من سكان الريف في الشمال، وزيادة تناهز 8 مليون نسمة في جنوب حوض المتوسط (وتكاد تكون تلك



الزيادة كلها في مصر). شكل بياني 3- سكان الريف في منطقة المتوسط، 2005

ولنكن واضحين تماماً: إذا كانت منطقة المتوسط تشهد الآن تحولاً وبشكل مضطرب نحو الحضر، من الناحية العددية، ومن ناحية النسبة إلى إجمالي السكان، فإن الطابع الريفي (نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان) للمجتمعات المتوسطة في حالة تناقص مستمر⁶. وتنطبق هذه الحقيقة على كافة دول الحوض، سواء كانت في الشمال أم في الجنوب.

ومع كل ذلك، فإن عالم الريف لا يتعرض لعملية تفريغ سكاني في جنوب المتوسط، بسبب تأثير النمو الديموجرافي.

ففي دول المغرب العربي، لا يتناقص سكان الريف الآن، ولا يتزايدون، ومن المحتمل أن تستمر هذه الظاهرة. وفي الشرق الأدنى، من المحتمل أن يظل سكان الريف على أعدادهم الكبيرة، مع بقاء الحجم الكلي لسكان بدون تغيير، وهنا، لا بد من إبراز ثقل مصر السكاني، حيث أنه من المحتمل زيادة عدد سكان الريف فيما بين 2005 - 2020 بمقدار سبعة ملايين نسمة (من إجمالي 18 مليون نسمة فيما بين 1990 - 2020)، بل إنه عند ذلك التاريخ سوف يكون 30% من سكان الريف في منطقة المتوسط من المصريين. ولا يخرج عن هذا السياق أن ننوه بالأهمية الاستراتيجية لقطاع الزراعة، ففي عام 2003 كان إجمالي عدد العمال الزراعيين العاملين بالفعل 38.5 مليون نسمة، 86% منهم يوجدون في الدول الواقعة على الشاطئ الجنوبي⁷.

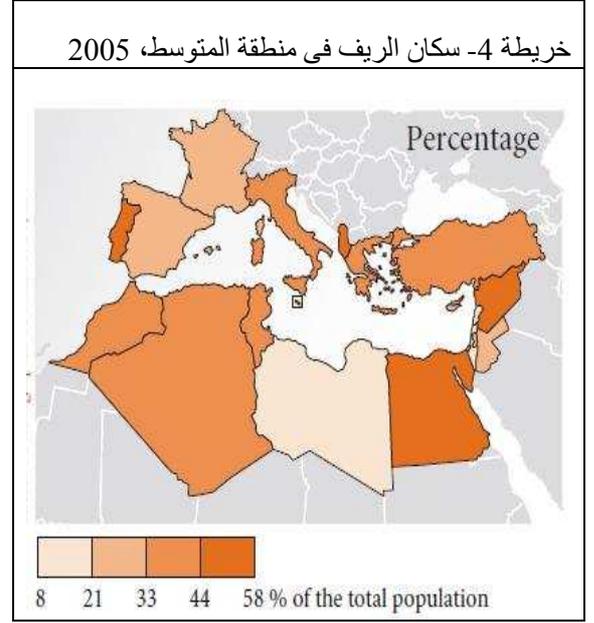
⁶ في دول المغرب العربي نجد أن انخفاض الطابع الريفي يجري في تلك الدول، ويبلغ مؤشر التباين - 35% مقارناً بـ 13% في دول الشرق الأدنى. وإذا تناولنا كل حالة على حدة، نجد أن الطابع الريفي يتقلص بشدة في مالطة (-53.2%) وفي ليبيا (-49%) وفي لبنان (-45.2%). أما في مصر فهي أكثر الدول ريفية في حوض البحر المتوسط، حيث تبلغ سكان الريف فيها اليوم -58% وإن كانت بعض الدول الأخرى تحتفظ بنسبة من سكان الريف تزيد على المتوسط الإقليمي، مثل ألبانيا (55%) والبرتغال (44%)، وسوريا (50%)، والجزائر (40%) والمغرب (41%).

⁷ في عام 2003 قُدر عدد العمال العاملين في قطاع الزراعة بثلاث عدد العاملين بالفعل في الدول الموجودة على الشاطئ الجنوبي. وقد ترتفع تلك النسبة إلى 44% في تركيا، 46% في البانيا، حيث يوجد 15 مليون عامل زراعي في تركيا، وحوالي 8.5 مليون عامل زراعي في مصر، ومن ثم فإن

الجنوب يشهد الآن عملية تحول ديموجرافي متأخرة لكنها سريعة:

بالمقارنة بأمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا، نجد أن ثمة تحولاً ديموجرافياً يجرى الآن في دول جنوب المتوسط، وإن جاء قد جاء متأخراً إلا أنه يسير بوتيرة متسارعة أكثر مما شهدناه من قبل، ويجب أن ننوه بثلاثة مؤشرات هنا:

< حدوث تحول ديموجرافي من خلال الانخفاض الملحوظ في وفيات الأطفال. وإذا كان صحيحاً أن فجوة لا تزال قائمة عند 1:5 بين دول الشمال ودول الجنوب (5.7% مقابل 25.9%) إلا أن الدول الأخيرة على طريق تخفيض معدل وفيات الأطفال إلى النصف فيما بين 1990-2020 (من 38.6% في عام 1990 إلى 18.6% في عام 2020). ونجد دولاً معينة تسجل الآن تقدماً ملحوظاً، أكثر مما هو حادث الآن، لاسيما مصر والمغرب، مما يسفر عن تخفيض وفيات



الأطفال فيها بنسبة الثلثين في نفس الفترة.

< أن طول العمر المتوقع يعتبر أيضاً جزءاً من هذه الظاهرة الديموجرافية، فمع تقدم الطب، وتحسن الظروف المعيشية، طالت أعمار السكان في منطقة حوض المتوسط حتى سن 75 عاماً في المتوسط (أي أكبر من المتوسط العالمي بثمانى سنوات). ففي دول المغرب العربي، من المنتظر أن يرتفع العمر المتوقع للإنسان من 68 سنة إلى 75 سنة فيما بين 1990-2020، وفي مصر من 64 سنة إلى 74 سنة، وفي الدول الأوروبية شمال المتوسط، تم تجاوز الثمانين عاماً كعمر متوقع (في إيطاليا) أو سوف يتحقق ذلك قريباً جداً (في أسبانيا، وفرنسا، وقبرص).

< أن الخصوبة آخذة في الانخفاض الشديد منذ بضع سنوات (ملحق-1)، حيث انخفضت من 6 أطفال للمرأة في السبعينيات من القرن الماضي، إلى 4 أطفال في 1990، ثم إلى 3 أطفال الآن⁸. وتتميز دول المغرب العربي بصفة خاصة بهذه الظاهرة، حيث تشير التنبؤات إلى انخفاض المتوسط إلى 2.1 طفل لكل امرأة بحلول عام 2020، أما تونس فهي دون هذا الحد الأدنى بالفعل. وترجع هذه الحقيقة الجديدة، إلى حد كبير، إلى انتشار وسائل منع الحمل، وخصوصاً في المناطق الحضرية، وسهولة استخدام المرأة لها في إدارة حياتها الجنسية، حتى على الرغم من طريقة عرض الحكومات لتلك المسألة كموضوع للحد من الزيادة السكانية لصالح البلاد أكثر مما هو اختيار شخصي للمرأة. وفي فرنسا، استغرقت مسألة الخصوبة قرنين من الزمان (منتصف القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين) للانخفاض بمعدل الخصوبة من 6 أطفال إلى طفلين فقط، وسوف تحتاج دول المغرب العربي 50 عاماً فقط لكي تستكمل نفس المرحلة (1970 - 2020). ويعتبر هذا الانخفاض المفاجئ في دول الجنوب صدى لأزمة الخصوبة في غالبية دول الشاطئ

الدولتين معاً تستحوذان على 60% من جميع العمال الزراعيين الفعليين في حوض المتوسط. وكان قد تم إجراء هذه الحسابات على أساس المعلومات المتاحة في دليل الزراعة المتوسطية، 2006 (علاياً، 2006) وهي معلومات مستقاة من إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

⁸ شهد مؤشر الخصوبة في منطقة المتوسط انخفاضاً مستمراً خلال الفترة من 1990 - 2020 من متوسط 3.07 إلى 2.07، وهذا انخفاض ملحوظ، وهو أسرع مما لو حظ على المستوى العالمي (من 3.04 إلى 2.38) وتوجد أدنى مؤشرات الخصوبة في منطقة المتوسط، خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، في أسبانيا وإيطاليا، وقد أصبح المؤشر في اليونان الآن هو الأدنى، كما أنه أخذ في الانخفاض في مالطة، وقبرص، وألبانيا، وبحلول عام 2020، لن تكون هنالك دولة على الشاطئ الجنوبي للمتوسط - باستثناء الأراضي الفلسطينية- يكون مؤشر الخصوبة فيها أعلى من 2.6.

الشمالي، مع وجود مؤشرات متدنية للغاية في أسبانيا، وإيطاليا، واليونان، بصفة خاصة، حيث كان عدد الأطفال لكل امرأة، لا يزال غالباً في السبعينيات من القرن الماضي.

إن نطاق وسرعة مرحلة التحول الديموجرافي، في جنوب المتوسط تبلغ من السعة والانطلاق حدّاً يجعل هذا التحول يحدث، دون إتاحة الوقت الكافي لكي تتواءم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد مع هذا التحول الجديد.

ظاهرة المعمرين ظاهرة ديموجرافية سريعة جداً:

إن ظاهرة المعمرين كظاهرة ديموجرافية عامة لسكان المتوسط، هي نتاج لجميع الديناميكيات الديموجرافية التي تحدثنا عنها فيما سبق، حيث نجد أن متوسط الأعمار يزداد في كل مكان، ففيما بين عامي 1990 - 2020، سوف يرتفع بمقدار 33 سنة إلى 38 سنة في الشمال، وبمقدار 19 سنة إلى 24 سنة في الجنوب. وتوضح ظاهرة المعمرين كظاهرة ديموجرافية في منطقة المتوسط أكثر منها في العالم بصفة عامة، وسوف تؤثر في دول المغرب العربي. في المقام الأول، حيث أن متوسط العمر سوف يترفع بمقدار 19 سنة إلى 31 سنة، وفي معظم الحالات، فإن الهرم العمري لدول المتوسط يشير إلى انكماش عند القاعدة لصالح الفئات العمرية الناضجة (من 40 - 70 سنة في الشمال)، أو الفئات المتوسطة (من 20 - 40 سنة في الجنوب) (شكل بياني 4).

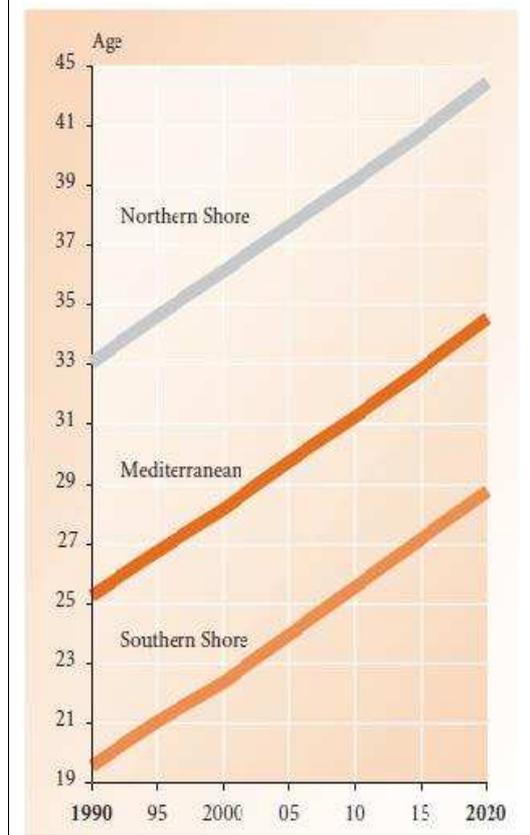
على الرغم من أن الدول المتوسطية الجنوبية لا يزال لديها مجتمع فتي من السكان، إلا أن تلك الدول باتت تشهد الآن تغييرات عميقة في التركيب العمري للسكان، حيث زادت نسبة السكان كبار السن. ويمكن تفسير تلك الظاهرة بما صحب عملية التحول الديموجرافي من سرعة التحول واتساع نطاقه (انخفاض الخصوبة، وانخفاض معدل

الوفيات، وزيادة في العمر المتوقع للفرد)، وهو الحادث الآن. ولا يزال هناك تناقض شديد بين الشاطئ الشمالي بسكانه المسنين، والشاطئ الجنوبي بسكانه الصغار السن في معظمهم، والفجوة قائمة بين الطرفين سواء في عام 1990 أو في الوقت الراهن، أو في عام 2020، وتتمثل تلك الفجوة في 15 سنة أعلى في شمال المتوسط، وهي مدة ليست بالهينة، وفي أقصى الطرفين نجد إيطاليا التي تشهد أطول أعمار للسكان في المنطقة (حوالي 49 سنة في المتوسط في عام 2020 مقارنة بمتوسط 34.5 لمنطقة البحر المتوسط ككل)، وفي الطرف الآخر نجد الأراضي الفلسطينية التي من المرجح أن تحافظ على شباب السكان (20 عاماً في المتوسط في عام 2020).

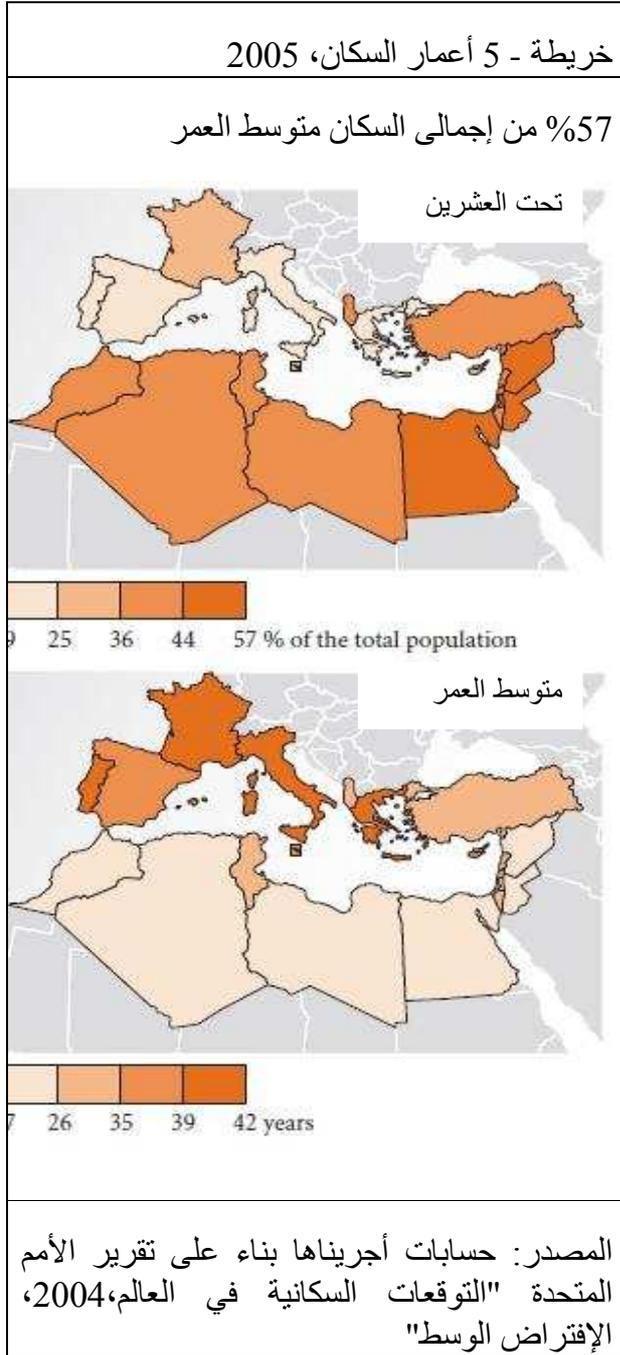
نسبة الشباب تتآكل تدريجياً:

لا تزال نسبة الشباب في منطقة المتوسط، نسبة ملحوظة من الناحية العددية، وتقدّر نسبة السكان تحت سن العشرين في حوض البحر المتوسط الآن بـ 35%، وترتفع تلك النسبة إلى 43% على الشاطئ الجنوبي، وتبلغ ذروتها في فلسطين وسوريا والأردن حيث تتجاوز 50% ولكنها 25% فقط في الشمال. وبحلول عام

شكل بياني 4 متوسط أعمار السكان 2020-1990



2020، فإن أكثر من ثلث السكان الذين يعيشون في الجنوب سوف لا يزالون تحت العشرين (خريطة 5).



ومع الاتجاه العام لطول أعمار السكان، نجد أن نسبة الشباب تأخذ في التناقص بالتدرج، وسوف تنخفض فيما بين 1990-2020 من 30% إلى 21% على الشاطئ الشمالي، ومن 52% إلى 36% على الشاطئ الجنوبي⁹. ويقابل تناقص الشباب "في الجنوب"، "نمو الشيوخ" في الشمال، وسوف تكون المقابلة مذهلة بحلول عام 2020 بين دولة كمصر حيث يكون 40% من السكان لا يزالون تحت العشرين، ودولة مثل إيطاليا حيث يكون نصف السكان فوق سن الخمسين.

من الطبيعي أن تفترن هذه الديناميكيات الديموجرافية في منطقة المتوسط، ببزوغ ظواهر جديدة، مثل زيادة العزوبية بين الشباب، وتأخر سن الزواج، وأساليب حياة جديدة للكبار الذين أصبحت تطلعاتهم وإحتياجاتهم تختلف إختلافاً شديداً عن تطلعات وإحتياجات الأجيال السابقة. وفي الجنوب، كان لتلك التغييرات الديموجرافية - خلال فترة زمنية قصيرة للغاية- أثر ملحوظ على المجتمعات التي بدورها تتطور بسرعة مذهلة مع إعادة التوازن - مثلاً- بين الأدوار في البيت (يرتبط ذلك بتطور أعمال الإناث) وفي داخل الأسرة (التراجع التدريجي للسلطة الأبوية على الأولاد الذين إرتفع مستواهم التعليمي، والآن المعايير الإجتماعية- الثقافية للتحضر). ثم إن هنالك علامات يجب ألا نتجاهلها وهي: التعريب التدريجي للتعليم، وإعادة التأكيد على سيادة دور الإسلام في الحياة اليومية، والمناخ الدولي المناوئ للعالم العربي، وحتى لو كان هؤلاء الناس يفتحون على العالم (عن طريق السفر إلى الخارج، والإنترنت، والأقمار الصناعية)، إلا أنهم يلعبون دوراً محدوداً في عملية العولمة. على أن هذا التهميش يمكن أن يشجع على إندلاع التوترات في تلك الدول، وإحياء الهوية بصفة خاصة، كقضية لها شأنها، والنجاح المتنامي للأحزاب السياسية ذات التوجه الديني. وكل ذلك يشهد على الإنفصال عن النخب الحاكمة، ويشكل ديناميكيات إستراتيجية يتعين إدراجها في التحليل المرتقب للسياق الإجتماعي- الديموجرافي للمنطقة.

⁹ الانخفاض ملحوظ بدرجة أكبر في دول المغرب العربي، حيث تنخفض نسبة السكان تحت العشرين من 52% إلى 36% فيما بين 1990، 2020. بينما نجد أن الأرقام في تونس مذهلة، حيث كان السكان تحت العشرين 48.5% في عام 1990، ثم 36.5% في عام 2005، وحسب التوقعات سوف تنخفض النسبة إلى 28% في عام 2020.

ويتعين على دول جنوب المتوسط- التي تعتبر أهداف التنمية للألفية أوليات لها- مواجهة تحديات التنمية الأخرى (مثل الفقر والجوع والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة)، ومن الدلالات المحددة على الفقر: مشكلة نقص التغذية - وهي أقل حدة منها في جنوب آسيا أو إفريقيا جنوب الصحراء- التي لا تزال تعتبر من المشكلات الهامة. إن الفجوة بين النمو الديموجرافي، والإنتاجية الزراعية الأقل أداء، مضافة إلى التقلبات الإقتصادية المزمنة، تؤدي حتماً إلى زيادة أعداد الذين يعانون من نقص التغذية (قارن ملحق- 4) الذين يصلون الآن إلى 9,2 مليون نسمة أي 3,9% من سكان المنطقة، مقارنة ب 7,3 مليون نسمة في عام 1990 أي 3,8% من السكان. إن منطقة جنوب المتوسط، شأنها شأن مناطق أخرى في العالم، لن تبلغ على الأرجح الأهداف المحددة لها بحلول عام 2015¹⁰

يبدو من تحليلنا للظواهر الواضحة، والأمور التي تكتنفها الشكوك، كما سلف، أن ثمة سبعة تحديات كبرى تواجه الظاهرة الإجتماعية- الديموجرافية في منطقة المتوسط. وهذه التحديات هي مشكلة واضحة المعالم بالفعل، بل إنه من المرجح أن تزداد وضوحاً في السنوات القادمة حيث تنذر بالتحديات التي يتعين مواجهتها من ناحية، ومخاطر الإنهيار التي يمكن أن نتخيلها من ناحية أخرى.

المرأة في منطقة المتوسط:

لا يزال وضع المرأة في بلدان البحر المتوسط، قضية جوهرية، حيث لا يزال النظام الأبوي راسخ الجذور. صحيح أن كثيراً من النساء في منطقة المتوسط أصبحن نساءً عاملات، وأخذن مكانتهن في المجتمع، وابتدأن في الدراسة بالجامعة. وربما كان الوصول إلى التعليم هو الثورة الكبرى بالنسبة للمرأة في المنطقة، وعلاوة على ذلك، أخذت أعدادهن تزايد بإضطراد في دوائر السلطة. وكانت الجمعيات والإتحادات النضالية قد ساهمت مساهمة لا ريب فيها في الاعتراف بحقوق المرأة وإقرارها.

ولقد أقرت عدة دول إصلاحات هامة أدخلتها على قوانين الأسرة لديها، ويجدر بنا أن نذكر في هذا المقام قانون المدونة الصادر في المغرب في عام 2003، وقانون الأحوال الشخصية الصادر في تونس سنة 1956، الذي لا يزال أكثر القوانين ثورية بشأن حقوق المرأة في العالم العربي بفضل التعديلات التي أدخلت عليه في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كما جرت إصلاحات كذلك في الجزائر وفي سوريا. وعلى أية حال، فقد أوضحت التقارير التي صدرت مؤخراً أن: "تغيير القوانين لا يعدو إلا أن يكون إحدى الخطوات- وإن كانت خطوة هامة- في العمل نحو إقرار المساواة بين الجنسين. ويتطلب أن يتبع بحملة توعية بشأن تلك التغييرات، وضمان تنفيذ القوانين، (شبكة حقوق الإنسان اليورو- متوسطة، 2006).

ومع ذلك، فإن تلك الجهود لا تسمح بعد بإعتبار الرجل والمرأة على قدم المساواة حقاً في النواحي القانونية، والإقتصادية، والإجتماعية، فلا يزال وضع المرأة أكثر صعوبة من وضع الرجل عندما يتعلق الأمر بفرص العمل، أو الأجور، أو الحقوق، حيث يخضع إستقلال المرأة لبعض القيود في معظم الدول، بل أكثر من ذلك، هنالك التفاوت الكبير في أوضاع وأحوال المرأة التي تعيش في المدن ونظيرتها التي تعيش في الريف، كما لا يخفى علينا (حيث تبدأ التغييرات في المواقف والتنظيمات الأسرية أول ما تبدأ في المدن). وهذا الإختلال بين الجنسين، إنما هو نتاج لتضافر عوامل تاريخية وإجتماعية- إقتصادية، وسياسية، وثقافية. ولا تقتصر تلك النتائج جميعها على دول الشاطئ الجنوبي وحدها، وإنما تنطبق أيضاً، وبصورة مساوية، على دول شمال المتوسط (ولاسيما إسبانيا وإيطاليا) حتى ولو كانت الفوارق بين الجنسين أقل وضوحاً هنالك.

¹⁰ أهداف التنمية للألفية تبلغ ثمانية أهداف هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع- وكفالة التعليم الأولى للجميع- والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة- والحد من وفيات الأطفال- وتحسين صحة الأمهات- ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض- ضمان الإستدامة البيئية- وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2000).

ولانتزال المرأة غير ممثلة تمثيلاً كافياً في المجالس النيابية الوطنية¹¹ (Euros mesco,2006) في دول جنوب المتوسط (تم إنتخاب 4,5% كأعضاء في البرلمان التركي، 5,3% في الجزائر، 4,3% في مصر، 15% في إسرائيل، 7,9% في الأردن، 12% في سوريا، 11,9% في المغرب، 22,8% في تونس) وفي أوربا أيضاً (14% في اليونان، 30,5% في أسبانيا، 13,9% في فرنسا، 10,4% في إيطاليا، 20% في البرتغال). وعلى الشاطئ الجنوبي أيضاً، لايزال تعدد الزوجات شائعاً على الرغم من حظ

ره في بعض الدول، شأنه شأن الزواج بالإكراه. وغالباً ما لاترث المرأة إلا جزءاً من التركة في حالة الترميل، بينما نجد أن إجراءات الطلاق لاتزال شديدة الصعوبة بصفة عامة.

وتنتشر الأمية بين النساء أكثر من الرجال (62% من الإناث البالغات، مقارنة ب 39% من الذكور البالغين في المغرب)، كما أن ثلثي الإناث البالغات في الدول العربية المتوسطة لايعملن، على الرغم من أنهن يمثلن مايربو على 30% من القوى العاملة الإجمالية في تلك البلاد.

وتمارس المرأة نشاطاً واسعاً في القطاع الزراعي، والصناعات التحويلية (المنسوجات والملبوسات) والخدمات والوظائف الإدارية في الدولة. ويتوازي مع زيادة عدد النساء في العمل- والتي تسارعت وتيرتها في السنوات الأخيرة- زيادة عدد النساء اللاتي يعانين من الفقر كما نرى في بلدان الشاطئ الجنوبي. من المتوسط، ففي أوقات الأزمات أو المواءمة، يرتفع معدل البطالة بين النساء أسرع منه بين الرجال، لأنهن أكثر عرضة لتقليص عدد الوظائف المعروضة (Koques,2006) ويمكن للتوسع في أدوات التمويل المحلية، مثل القروض المتناهية الصغر، أن تخفف أحياناً من تلك الصعوبات- ولاسيما في مناطق الفئات العاملة، حيث تستطيع المرأة- باعتبارها المستفيد الأول- تعديل دورها في الأسرة، والبيئة الإجتماعية المحيطة بها.

أما التمييز بين الجنسين فهو أكثر ما يكون وضوحاً في المناطق الريفية عنه في المدن. وكما أوضحت عدة تقارير دولية (Raduan and reiffers,2006)، فإن هشاشة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمرأة في الريف في بلدان جنوب المتوسط، يفاقم منها الفقر السائد هناك. وبينما نجد أن عالم الرجال في المناطق الريفية يعلو على جميع ماعده ومن ثم يولد الدخل، ويستحوذ على الإعتراف الإجتماعي من جانب الأسرة، فإن عالم المرأة عادة ما يكون محصوراً في الحياه اليومية للأسرة، سواء بالعمل في البيت أو في المزرعة المجاورة. وحتى يومنا هذا، نجد أن الفتاة في الريف في الجنوب، لا يؤبه بها كثيراً، ولاتحصل على التغذية الكافية، ولا على التعليم الكافي، مثل أخيها.

ويقدر نصيب الزراعة من العمالة الكلية للمرأة ب 22% في الجزائر، 39% في مصر، 57% في المغرب وتركيا، 58% في سوريا. وثمة رقم آخر، لا يقل أهمية في دلالته ومغزاه، ذلك أنه يوجد في مصر 200 و000 فتاة عاملة وهن دون 14 عاماً، وأن أكثر من 80% من حالات العمل في قطاع الزراعة (الحقول والمزارع أساساً).

وكما يتبين لنا، يظل تحسين وضع المرأة أحد التحديات ذات الأولوية في منطقة المتوسط¹² ولهذا التحدى هدف مزدوج هو: مزيد من الاندماج في الحياه الإقتصادية- والتشجيع المستمر لحقوق المرأة في المجالات المدنية، والسياسية، والإجتماعية. وعلاوة على إختلاف الأوضاع في دول الشمال والجنوب، فإن الأمر

¹¹ تم دراسة البرلمانات الوطنية على إمتداد الفترة من 2003-2005.

¹² للمرة الأولى منذ إطلاق الشراكة اليورو- متوسطة في عام 1995، عقد مؤتمر وزارى بشأن المرأة في مدينة إسطنبول يومي 14-15 نوفمبر سنة 2006، كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جعل من موضوع المرأة قضية مركزية في التقرير العربي الرابع للتنمية البشرية، الذى نشر في ديسمبر سنة 2006. ويمحص هذا التقرير أوضاع المرأة في المنطقة العربية- الإسلامية، ويتناول بصفة خاصة أوضاعها الصحية، ومستوى التعليم، والمشاركة في الحياه السياسية.

الواضح، وجود عدم تماثل بين الشاطئين: ففي الشمال، لم تعد المرأة مستبعدة من العمل العام، على الرغم من أنها لا تزال ضحية لمختلف أنواع التمييز (مثل تعرضها بدرجة أكبر للبطالة، وعدم الاستقرار). ومن الناحية الأخرى، نجد أن الإستهبعاد في دول الجنوب، هو الشكل الأبرز للسيطرة على المرأة (Audibert and Khodja, 1998)، ولقد ساعد على الإبقاء على الإستهبعاد قصور الإصلاحات التي أدخلت على النظام القانوني، والعادات المحلية.

من إهمال الريف إلى إنفجار المدن: الخطر المزدوج على الإقليم:

تميزت العقود الماضية في شمال حوض البحر المتوسط، بالتقارب التدريجي في مستوى وجودة الحياه في المدن والريف، وكانت الإستراتيجيات السياسية قد أخذت في الحسبان، التغييرات الإجتماعية- الديموجرافية والإقتصادية في عالم الريف، ولو إلى حد معين. وكانت سياسات الإتحاد الأوربي هو القوة الدافعة وراء تحديث الريف (من خلال السياسة الزراعية المشتركة، والصناديق البنياينة، والإجراءات الإقليمية)، فضلاً عن السياسات الوطنية للدول التي أبدت حرصاً على تطوير إقليمها.

وفي الجنوب، لا يزال هنالك فوارق ضخمة بين المناطق الحضرية (ومعظمها مناطق ساحلية) والمناطق الريفية. صحيح أنه تم إحراز بعض التقدم بفضل ما إتخذته الحكومة من إجراءات، وبفضل المعونات الإنمائية الرسمية التي قدمتها بعض الجهات الدولية المانحة، وخصوصاً خلال الفترة من 1970-1980. وكان تخلف التنمية في الريف عنها في المدن، أقل بلاشك خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، ومع ذلك، فلا تزال الفجوة كبيرة- في الوقت الحاضر- بل إنها يمكن أن تتسع في بعض الحالات، ولا تزال المناطق الريفية في دول جنوب المتوسط تنسم بالفقر، والبطالة الجزئية، وانعدام الوصول إلى التسهيلات المجتمعية، كما أن الروابط بالمدن غير كافية في أغلب الأحوال، فضلاً عن أن العلاقة الحضرية- الريفية تزداد تعقيداً على ما يبدو، مع عولمة الإقتصاد والمجتمعات. وبينما نجد أن المدن تتطلع باستمرار إلى العالم الخارجى وإلى التجارة الخارجية، فإن المناطق الريفية في هذه البلدان، لا تزال محصورة داخلياً ومتخلفة تنموياً، بحكم وضعها الجغرافى المشردم والهش.

ولتوضيح هذه الظاهرة بإختصار، فإنه يمكن ملاحظة ثلاثة فواصل هامة بين سكان الريف والمدن (منظمة الصحة العالمية، 2006، والبنك الدولي، 2006) الفاصل الأول، يختص بالوصول إلى مياه الشرب. ففي عام 2002، نجد أن وصول سكان الريف، في غالبية الدول، إلى مياه الشرب، أقل بكثير من سكان المدن (56%) فقط من سكان الريف في المغرب، مثلاً)، والفاصل الثانى يختص بالوصول إلى الخدمات الصحية، وهنا أيضاً، في عام 2002، كان العيش في المدن أفضل منه في الريف (فنصف سكان الريف فقط في مصر هم الذين يحصلون على الخدمات الصحية، وحوالى 62% في تركيا، 31% في المغرب) وأخيراً، فإن الفقر في المدن أقل منه في الريف، وكانت تقديرات نسبة سكان الريف الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، في عام 2000، 23% في مصر، 18% في الأردن، 34% في تركيا، 27% في المغرب، 14% في تونس. ويجب النظر إلى تلك الأرقام على أنها نسبية على الأرجح، إذا ما سلمنا بدور الإقتصاد غير الرسمي الذى لا يزال يلعب دوراً حاسماً فى تشغيل المجتمعات المتوسطة وغالباً ما يخفى الإقتصاد الرمادى، في واقع الأمر، بعض الحقائق غير المحسوسة.

ولا يبدو أن تلك الفواصل الجغرافية في التنمية قد تقلصت في السنوات الأخيرة. وفي بعض المناطق، تحقق بعض الدول نتائج إيجابية في تنمية الريف (مثل تونس وتركيا)، ولكن دولاً أخرى تعاني من صعوبات في تحديث المناطق الريفية وتزويدها بما يلزمها، وهى المناطق التي لا يتناقص فيها السكان. وعلى أية حال، فإن الفجوات في التنمية بين المدينة والريف لازالت ملحوظة في جميع المناطق، أو في جميع المناطق تقريباً، فهل هذه حالة إفقار جديد للمناطق الريفية كما تدل على ذلك مؤشرات الفقر، في عقد التسعينيات؟؟؟ وهل من المفترض أن نعتنق الرأى الساخر الذى يقول: من الأفضل أن أكون فقيراً بجوار مدينة ساحلية كبيرة، عن أن

أكون فقيراً في قرية نائية في الداخل؟. هذان السؤالان ينبهاننا إلى أهمية تنمية المناطق الريفية، على الرغم من أنهما يسمحان بنوع من التفاعل. إنها مسألة تتعلق بإقامة التوازن بين النمو الديموجرافي، وزيادة هشاشة الموارد الطبيعية، وضرورة تحديث المرافق المجتمعية.

وهذا التحدي الإقليمي الثاني، بخصوص مستقبل السياق الاجتماعي- الديموجرافي في منطقة المتوسط، ينصرف إلى مسألة التوازن الجغرافي في بلدان الجنوب، أي ضمان التقارب والتلاقى بين الأقاليم، لكي نتفادى إتساع فجوات التنمية بين المناطق الحضرية، والمناطق الريفية. وثمة ظاهرتان خطيرتان تكمنان في طريق هذه الدول، تحت تأثير الديناميكيات الاجتماعية- الديموجرافية الماثلة الآن:

< الظاهرة الأولى، التوسع الحضري بشكل لا يمكن إيقافه، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار، مثل: الإكتظاظ السكاني، والزحف الحضري الجامح على حساب الأراضي الزراعية، وتدمير السواحل ونمو الإسكان العشوائي، وظهور مناطق هامشية شديدة القذارة، والتلوث البيئي، والمضاربة على الأراضي، والنمو الحضري الإرتجالي، وزيادة الجريمة، وعدم كفاية البنية الأساسية أو عدم ملاءمتها.

ويجب على المدن أيضاً أن تتحمل المسؤولية عن إرتفاع مستوى البطالة بين شباب الخريجين، وعن الفوارق الجغرافية الحادثة الآن. وفي نفس الوقت، تبنى سكان المدن- بحكم إطلاعهم على ما يدور في العالم الخارجي بفضل شبكات الأقمار الصناعية، والتجارة، والسياحة- أنماطاً جديدة في السلوك، مقلدين أساليب الحياة الغربية. ثم إن الضغوط، والتوترات، وتشرذم البيئة الحضرية، سوف تتمخض عن مخاطر ظهور كيانات (مدن) حضرية ضخمة وقيحة (Monostropolises)(Troin,2006) في منطقة المتوسط في بيئة طبيعية أسئ استخدامها بالفعل.

< أما الخطر الثاني فهو صدى للأول، وأبرز مظاهر ذلك، الإفكار الجديد للمناطق الريفية، وضحايا التخلف، والركود الإقتصادي، والهجرة البشرية، والتدهور البيئي. كما يمكن أن تتعرض المناطق النائية لمزيد من التهميش- لإنعدام الديناميكية فيها- إذا ما إبتلعت العولمة وإقتصاد السوق، المدن، على عكس المناطق النائية. وهاتان الظاهرتان المتناقضتان، يمكن أن توضحا تهميش الريف.

وعلى هذا، فإن بلدان جنوب المتوسط، تواجه خطراً جغرافياً مزدوجاً: النمو الجامح للمدن من ناحية، وإنتشار المناطق المغلقة، من ناحية أخرى. والصدع الأخير في العلاقة بين عالم الحضر وعالم الريف، ظهور عائق جديد بين مجتمعات الحضر والريف، إذ فضلاً عن التوازن الجغرافي، هناك قضية عدم تنمية المناطق الريفية الداخلية، وهذا خطر بالغ.

معرفة القراءة والكتابة والتعليم: أسباب التنمية والقوى الموجهة لها :

لقد شهدت المنطقة نهضة سريعة في معدلات معرفة القراءة والكتابة بفضل زيادة الإنفاق العام على التعليم، وبشكل يفوق بكثير ما هو موجود في المناطق النامية الأخرى¹³. وإذا مانظرنا إلى التقدم المحرز منذ عام 1993-2003، لوجدنا أن النتائج لاتقبل الجدل، حيث هبط عدد الأميين البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، من 47% إلى 30% في الجزائر، ومن 53% إلى 29% في مصر، ومن 18% إلى 10% في الأردن، وكذلك من 41% إلى 26% في تونس، ومن 22% إلى 13% في تركيا (UNESCO,2005).

على أن هذا التقدم، يجب ألا يحجب عنا نطاق الظاهرة، فحتى يومنا هذا، لايزال عدد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يتراوح ما بين ربع إلى ثلث السكان البالغين في تلك البلاد.

¹³ وعلى هذا، فقد خصصت الدول العربية المتوسطة فيما بين 1970-2000، 5,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، في المتوسط، للتعليم، مقارنة ب 2,8% في شرق آسيا، 3,3% في أمريكا اللاتينية، 2,4% في جنوب آسيا (ولد عودياً، 2006).

وفي المغرب، لاتزال النسبة مرتفعة بدرجة غير عادية، حيث تصل نسبة الأميين إلى 48% (رغم أنها كانت 61% في عام 1990). ثم إن تلك النتائج لاتأخذ جودة التعليم في الحسبان، والتي لاتتوافق مع إحتياجات سوق العمل المحلي الضيق، وفي الغالب، ولاتؤدى إلى قبول الأعداد المتزايدة أبدأً بين الخريجين، في سوق العمل .

إن النمو السريع في أعداد البالغين في بلدان جنوب المتوسط ، يعنى أن الأرقام المعبر عنها كنسب مئوية، ينسحب عليها شئ من التحفظ. فبالأرقام المطلقة، نجد أن أعداد الأميين بين السكان، لايببدو وأنها قد تناقصت¹⁴ ، فهذا التقدم المحقق نسبى على العموم، بمعنى أن ثمة دلالات مزعجة، مرة أخرى، باتت تظهر الآن بخصوص القدرات الحالية لأطفال المدارس الصغار، على القراءة والكتابة، وكذلك من هم أكبر منهم. ويمكن للإنخفاض في نسبة الأمية أن ينخفض أكثر في السنوات القادمة، بدلاً من الإستمرار في أخذ إتجاه نزولى متدرج.

التغير الديموجرافى يحول المجتمعات : التحديات فيما بين الأجيال:

وينصرف التحدى الإستراتيجى الثالث إلى التغير الديموجرافى. وفي الدول الأوربية على الشاطئ الشمالى للمتوسط ، فإن المعادلة التي يتعين حلها معروفة، وهي : كيفية الحفاظ على نظام دولة الرفاهية عند إرتفاع أعداد أصحاب المعاشات، وإنخفاض أعداد السكان فى سن العمل. ولم يعد تمويل المعاشات مضموناً فى الأجل المتوسط فى تلك الدول، حيث نجد فى بعض الأحيان أن النمو الديموجرافى الوحيد، هو نتيجة صافى ميزان الهجرة (أسبانيا وإيطاليا على وجه الخصوص).

وفى جنوب حوض المتوسط، يمكن أن تنشأ نفس المشكلة – ولكن فى وقت متأخر – إذا ما استمرت الاتجاهات الديموجرافية الحالية على ما هى عليه، ولكن الحاجة الماسة والعاجلة تكمن فى مكان آخر. وبناء على بعض الأرقام الخام، يرى خبراء السكان أن دول جنوب المتوسط، توجد الآن فى مرحلة الأزدهار الديموجرافى، مع وجود موارد بشرية هائلة فى سن العلم، والانخفاض النسبى فى حجم السكان غير النشطين (الأطفال الصغار، وكبار السن). ومع ذلك، فإن تلك النعمة الديموجرافية لا تساوى شيئاً فى دول تفقر إلى البيئة القادرة على تعبئة رأس المال البشرى هذا بطريقة فعالة. إن أعداد الخريجين العاطلين تتزايد باستمرار، فى أسر يقوم أولياء الأمور فيها بالاحتفاظ بأولادهم تحت سقف واحد فى بيت الأسرة أطول فترة ممكنة وطالما أن ولى الأمر يعمل (الفئة العمرية من 40 – 60 سنة خصوصاً) تكون الصدمة الاقتصادية والديموجرافية أخف، على أن هذا لم يعد صحيحاً، مع نفاذ الدخل، أو طول فترة عدم النشاط الاقتصادى للأولاد، فى نظام لا يوجد فيه نظام ضمان اجتماعى ملائم. وربما كان السؤال: كيف يتأتى للسلوك الديموجرافى الجديد للأزواج الذين يتعين عليهم تنظيم النسل وتباعد حالات الإنجاب، لزيادة فرص إرسال طفل أو أكثر إلى التعليم العالى. وعلى هذا، فإن المشكلة الاقتصادية تنعكس بشكل متزايد فى الممارسات الديموجرافية، ولكن التعقيدات الشديدة للبيئة الاقتصادية والديموجرافية، تقلب المجتمعات المتوسطة رأساً على عقب على الرغم من قوة الروابط أحياناً فيما بين الأجيال (أهمية الأسرة، ومسئولية الآباء عن الأولاد)، إلا أن هذا الوضع مرهون، للأسف، بمدى القدرة على الاحتفاظ بهذا الوضع الهش!!

شباب المتوسط بين اليأس والرجاء

ماذا يخبئ المستقبل للشباب المتوسطي؟ إن البطالة، وعدم ضمان فرص الرزق، والقلق يؤثر على الشباب في دول الشاطئ الشمالي من المتوسط، بقدر ما يؤثر على نظائرهم في الجنوب، حتى ولو اختلفت الظروف، ويحس شباب والخريجون، بصفة خاصة، بالقلق والتوترات في سوق العمل. وفي الجنوب، مع الزيادة الديموجرافية الكبيرة في السنوات الأخيرة زاد عدد السكان في سن العمل زيادة ملحوظة إلا أن الإيقاع الاقتصادي لم يكن على نفس مستوى سرعة الإيقاع الديموجرافي، ومن المرجح أن يستمر الحال على ما هو عليه في المستقبل، إلا إذا حدثت معجزة، إذا نظرنا إلى الزيادة الحالية - رغم كل شيء - على أنها زيادة هشة.

ويقدر عدد الوفاة الصافية إلى سوق العمل في الدول العربية المتوسطة فيما بين 2025 - 1995، بما يتراوح ما بين 80 - 85 مليون شخص، منهم مليون في الفترة ما بين 2020 - 2005¹⁵ أي متوسط 3 مليون وافد جديد سنوياً خلال فترة الخمسة عشر عاماً هذه. وتوضح تلك الأرقام العدد الضخم من الوظائف التي يتعين إيجادها في تلك البلدان التي تعاني بالفعل من ارتفاع البطالة لديها.

ولمواجهة تلك المشكلة كان هناك حلان سادا لعدة سنوات: أولهما الهجرة أي فرصة السفر إلى الخارج بشروط مقبولة (مثلاً، استنزاف العقول إلى أمريكا الشمالية بصفة خاصة، أو إلى أوروبا بدرجة أقل) وثانيهما إغراء المنفى السري، والقيام بأنشطة غير رسمية - وهي الأنشطة التي تعرق التنمية الوطنية - تسمح للناس بأن يعيشوا (تحدث هذه الظاهرة أيضاً في إيطاليا) أو حتى أن يبقوا على قيد الحياة. ويعكس هذا الاقتصاد السري استراتيجية تكيف ضرورية في المجتمعات التي تشهد قصوراً في عملية الحوكمة.

ويرتبط ارتفاع متوسط سن الزواج، بتلك المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية، وخصوصاً في بلدان المغرب العربي، بالنسبة للرجال على وجه الخصوص (كان متوسط سن الزواج في تونس 19.5 سنة للإناث، 26.3 سنة للذكور في عام 1996، مقابل 26.6 سنة، 32.3 سنة لكل منهما في عام 2000). وعملية الإخصاب في الدول العربية - الإسلامية مشروطة بالزواج إلى حد كبير، ويرجع الانخفاض في معدل المواليد إلى تأخير سن الزواج بشكل مطرد. وقد تطرح أيضاً فكرة زيادة نسبة العزوبة في جميع الأعمار، في تلك المجتمعات حيث تسود البطالة، وعدم ضمان فرص كسب العيش، والتغيرات الديموجرافية الكبيرة بسبب انتشار التحضر، والتوسع في التعليم، والتواجد التدريجي المطرد للمرأة في مجال العمل.

وثمة حاجة ملحة إلى إيجاد فرص للعمل، وتنقية التنمية من الشعور بالإحباط واليأس الذي يساور أولياء الأمور الذين استثمروا الكثير في تعليم أولادهم، ويندرج هذا القلق الاجتماعي في سياق يشهد الآن بالفعل سخطاً عاماً ضد النخبة الحاكمة، كما يشهد مشكلات اقتصادية متعاضمة. ومما لا شك فيه، أنه لأسباب يرجع بعضها لحالة القنوط السائدة، تزدهر حركات التطرف السياسي الديني. وعلاوة على ذلك، فإن مركز النشاط الاجتماعي، أصبحت تشغله بشكل متزايد المنظمات الإسلامية المعتدلة، والتي تستفيد بدورها من الامتنان الشعبي العميق لما تقوم به، ومن ثم تصويت الناخبين لصالحها بشكل متزايد.

¹⁵ تركز حساباتنا على بيانات إحصائية للأمم المتحدة، والمعهد الوطني الفرنسي للدراسات الديموجرافية، كما جاء في كتاب الاقتصادي جاك ولد عوديا (2006). أما القلاقل والتوترات في سوق العمل في الدول العربية المتوسطة فسوف تصل إلى ذروتها خلال الفترة من 2010 - 2000 فيما يُحتمل أن يبدأ انخفاض صافي الدخل إلى سوق العمل، حوالي 2015.

الهجرة:

يمكن مشاهدة عمليات الهجرة يومياً - ومعظمها من الجنوب إلى الشمال - عبر البحر المتوسط، وقد كان الحال كذلك منذ مدة طويلة. وتعتبر الهجرة - من بين جميع المشكلات الديموجرافية - هي الموضوع الذي غالباً ما يجتذب اهتمام الرأي العام ووسائل الإعلام. إلا أن الهجرة الدولية ليست بذات وزن كبير إذا ما قورنت بموضوع الخصوبة أو الوفيات. وكان خبير سكاني انجليزي قد قدر صافي تدفقات المهاجرين إلى الدول الأعضاء الحاليين في الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة من 1955 - 2005، بما يتراوح ما بين 10 - 15 مليون نسمة، وخلال نفس الفترة، كان هناك حوالي 300 مليون حالة ولادة في نفس الدول، وكانت الفترة موضوع الدراسة، هي فترة الرواج السكاني في أوروبا، والهجرة التي تزايدت بإضطراد أثناء الثلث الأخير من القرن العشرين، ومع ذلك، كما يقول نفس الخبير الانجليزي، فإن العدد الإجمالي للمواليد في أوروبا لا يزال يمثل اربعة اضعاف المهاجرين كل سنة (wilson,2005).

وأغلب الظن أن الهجرة الدولية والمتوسطة لن تترجع، وإن كان حجم المهاجرين لم يصل بعد إلى الإخلال الجذري بالبنية الديموجرافية لدول شمال المتوسط خلال هذه الفترة وحتى عام 2020. ولكن ذلك لا يعني، عل أية حال، تهافت الأثر الوجداني والاجتماعي للهجرة على الدول الأوروبية، وإنما العكس صحيح، ويمكن النظر إلى ذلك الأثر من عدة زوايا:

< المنظور الاول هو منظور المواطن الاوروبي الذي يلاحظ أن مسألة الهجرة قد أصبحت من المسائل ذات الأولوية في المناقشات السياسية الدائرة، وأن الهجرة غير الشرعية في ازدياد، كما يتضح من عمليات تسلل المهاجرين بالقوارب، والذين عادة ما ينزلون على شواطئ إيطاليا أو أسبانيا.

< والمنظور الثاني هو منظور جنوب المتوسط، حيث يؤكد هذا المنظور أن الأمل في القدرة على الهجرة يولد أساساً من اليأس من عدم الاستطاعة على الإقامة في الوطن. وكثير من المهاجرين هم من بين الذين نزحوا من الريف إلى المدن، والسفر إلى الخارج في ظروف مثيرة في بعض الأحيان - ليس عملية ترويج، ولكنها أولاً وقبل كل شيء، تضحية أخرى لا بد من تحملها، ويدفع إلى حياة المنفى دائماً أو في معظم الأحيان، المشكلات المالية، أو انعدام الحرية، أو عدم الأمن، أو الفقر المدقع. ويمكن تفسير الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله، وبعده عوامل أخرى منها: صورة النجاح الاجتماعي التي يعرضها بعض المهاجرين العائدين إلى البلاد أثناء إجازة الصيف أو تأثير الوسائل السمعية والبصرية عبر الأقمار الصناعية، أو شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) التي تقوم يومياً بنقل صور حية إلى عالم آخر قريب لا يملك إلا الأسي.

< والمنظور الأخير هو منظور المحلل

الذي لا بد أن يؤكد على ثلاث أبعاد: الأول، أنه سوف يستدعي الدور الحاسم للهجرة، والمتعلق بالفوراق الاقتصادية، والديموجرافية، والسياسية بين دول المنشأ في الجنوب، والدول المضيفة في الشمال. ومعالجة مسألة الهجرة من زاوية الهاجس الأمني فقط، لن يؤدي إلى نتيجة، وإنما بمثابة تحدٍّ للتنمية في المقام الأول، ثم هناك الدور الاجتماعي-الاقتصادي لهذه الهجرة، بالنسبة لسكان الجنوب. ومنذ عام 1990، فإن إجمالي التحويلات المالية للمغتربين، كان أكبر من المساعدات الإنمائية للحكومة، وأكبر من الاستثمار الاجنبي المباشر في دول جنوب المتوسط، وتمثل تلك التحويلات - التي يأتي معظمها من أوروبا - ما بين 6% - 9% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، خلال الفترة من 1998 - 2003 (بنك الاستثمار الأوروبي، 2006)، وهذه التحويلات - بحكم ما توفره من إعاشة للاسرات التي تقيم في دولة المنشأ - بمثابة شبكة أمان اجتماعي تخفف من صعوبات الحياة اليومية، ولا سيما في المناطق الريفية. وأخيراً، يؤكد المحلل على أن تغييرات عميقة قد حدثت أو أنها تحدث الآن. وبينما كانت إيطاليا اسبانيا في الماضي من دول الهجرة، إلا

أنهما منذ عقد التسعينات أصبحتا من الدول المستقبلية للهجرة، وثمة ظاهرة أخرى بدأت تبرز الآن في بعض الدول على الشاطئ الجنوبي، حيث نجد أن المغرب وليبيا بصفة خاصة، قد تحولتا تدريجياً إلى مناطق ترانزيت للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، وهذا الضغط من خارج المنطقة المتوسطية، يوضح ظاهرة الهجرة من خلال البوابات الجنوبية للبحر المتوسط. وتجد دول المغرب العربي نفسها في موقف جيوبوليتيكي غير مسبوق، كمنطقة هجرة إلى أوروبا من ناحيتين وكمنطقة ترانزيت لتدفقات المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء¹⁶ وثمة حالة أخرى جديدة تتعلق بدول الشرق الأدنى التي أصبح يتعين عليها استيعاب اللاجئين العراقيين، منذ اندلاع الحرب في العراق عام 2003، وقد بلغ عدد اللاجئين العراقيين في سوريا ما بين 1.2 - 1.5 مليون لاجئ والأردن 500.000 - 750.000، ومصر أيضاً أكثر من 80.000، ولبنان حوالي¹⁷ 20.000.

يشير النمو الديموجرافي المستمر، وضعف الاحتمالات المباشرة بالنجاح في الأسواق المحلية، إلى ضغوط الهجرة سوف تتواصل من الآن وحتى عام 2020 حتى ولو لجأت الدول الأوروبية إلى تشديد الرقابة على الحدود، والتشدد في سياسات الهجرة. وينظر الآن إلى الطلبات الأوروبية النوعية على فرص العلم- باعتبار أنها غير مرغوب فيها الآن اجتماعياً لأنها تنطوي على بعض المخاطر والمشاق - على أنها سوف تصبح أكثر وضوحاً، وتؤكد على الحاجة إلى العمالة المهاجرة الماهرة والمستهدفة (مثل قطاع الإنشاءات والخدمات الشخصية). أو اللجوء إلى الحل البديل وهو العمالة غير الشرعية في القطاع الزراعي، وخصوصاً في جنوب وشرق أوروبا.

وتثير تلك الهجرة أيضاً، لدى شعوب أوروبا والبحر المتوسط، مسألة التعايش معاً في أوروبا، حيث يمكن أن تندمج الثقافات، بدلاً من أن تتصادم مع بعضها البعض، على الرغم من المناخ الإقليمي والإعلامي السائد الذي قد يوحي بالعكس. إن التلاقح الثقافي. الذي نستطيع أن نشهد بوادره الأولى الآن - يمكن أن يصبح أمراً حاسماً وياضطراد لكل مجتمع من المجتمعات الأوروبية. أما الذين يرفضون ذلك الامتزاج الثقافي، فهم الذين يعولون على الهوية الأوروبية، ومن ثم يدافعون عن التوجه نحو الداخل، وأما الذين يتخذون قراراً استراتيجياً بأن يقيموا نموذج التنمية لديهم على الامتزاج الثقافي، فيكتشفون أن ذلك يعطيهم ميزة نسبية في عالم يكون للتعدد الثقافي فيه القدر المعلى، وليس توحيد الأنساب والنظائر.

وفي الختام، يجب أن نذكر أحد الأرقام: في عام 2004، كان يوجد لدى الإتحاد الأوروبي بأعضائه الخمسة والعشرين 5.8 مليون أجنبي من دول جنوب المتوسط، أي حوالي 20% من الأجانب المقيمين في الأراضي الأوروبية، وحوالي 1.3% من سكان الإتحاد (Fargue, 2005)¹⁸ (17) إلا أن ذلك يجب ألا يخفى أهمية الهجرة من جنوب المتوسط إلى جهات غير أوروبية مثل: دول الخليج، وأمريكا الشمالية على وجه الخصوص (الولايات المتحدة وكندا) التي تستوعب أعداداً كبيرة من المهاجرين المهرة.

¹⁶ تم عقد ندوة دولية بشأن هذا الموضوع في الفترة من 2-4 نوفمبر في مدينة مرسيليا، بمعرفة معهد الدراسات والبحوث الإسلامية (IREMAM) تحت عنوان: الهجرة، والعبور (الترانزيت)، والاستبقاء: المغرب في محك الاختيار بسبب العبور عبر الصحراء.

¹⁷ استقينا هذه الأرقام من القرار TA - P6 (2007) 357. الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في 12 يوليو 2007، في مدينة استراسبورج، بخصوص الوضع الإنساني للاجئين العراقيين.

¹⁸ لاحظ أن نسبة المهاجرين من جنوب المتوسط، إلى إجمالي عدد المهاجرين الحاليين، تفوق المتوسط التقريبي للاتحاد الأوروبي (20%) في الفترة من 2002-2004، حيث تبلغ نسبتهم في فرنسا 42% وبلغ عددهم حوالي 2 مليون نسمة من دول جنوب المتوسط، 29.2%، أي 2.15 مليون نسمة وفي إيطاليا 20.95، أي 360.000 نسمة.

ولادة فواصل اجتماعية متوسطة خفية

ويلوح في الأفق الآن، تحدّد سادس وأخيراً، وهو عبارة عن فواصل اجتماعية خفية. وكما تنقسم الأقاليم إلى مناطق ترتبط بالعالم الخارجي، والمناطق الداخلية المغلقة، فإن المجتمعات المتوسطة تنقسم الآن – على ما يبدو – إلى فئات سكانية معلومة، وفئات سكانية مهمشة، وإذا كانت هذه الفواصل موجودة في كثير من مناطق العالم، إلا أنها تسود بصفة خاصة في منطقة البحر المتوسط. ومرجع هذه الظاهرة إلى الأشكال الحالية للعولمة وهي من بنات أفكار المذهب الليبرالي أساساً، وهي تكمن وراء اتساع الفوارق الاجتماعية داخل كل إقليم وطني، والمتوسطيون المعولمون قليلو العدد، ولديهم أسر مستقرة ولديهم أعمالهم، وعلاقتهم الشخصية الوثيقة، وهم يسافرون يستفيدون من لقاءاتهم بالآخرين، ولديهم الوسائل المالية والفكرية لمتابعة الديناميكيات والتغيرات التي تجلبها العولمة، وهم ليسوا بالضرورة، الأكثر ثراءً، أو الأعلى في السلم المهني، على الرغم من وجود ارتباط وثيق بين ذلك في أغلب الأحيان. وإنما هم من النخبة الجديدة البارعة في استخدام أدوات الاتصال والتكنولوجيا، وهم دائماً ما يتابعون أحداث المستجدات في كل شيء، ولديهم القدرة على النفاذ إلى مختلف محافل التعبير ومناير الرأي (سياسية، قوة شرائية، خطب، التزامات، نضال) الأمر الذي يمثل ميزة استراتيجية نسبية متعاظمة. وهم إيجابيون في مواجهة التغيرات الاجتماعية. ولما كانوا يتمتعون بثقة في النفس، ويتحكمون في مصائرهم بأنفسهم، فإن هؤلاء المتوسطيين المعولمين هم البناة الحقيقيون لمستقبلهم، لذلك، كان عالمهم يتسم بتعدد المراكز من ناحية (شبكات، مهام متعددة) و "العولمة المحلية" (glocalized) (أى الاشتراك في العولمة، والانخراط المكثف في الحياة الاجتماعية المحلية).

أما المتوسطيون المهمشون، من الناحية الأخرى، فهم منبثون عن العولمة. إنهم ليسوا بمعزل عنها، ولكنهم إما متفجعون أو ضحايا، فهم يعيشون العولمة عن بعد (فالإنترنت والفضائيات ليست إلا وسائل لكسر الملل، أو نوافذ للإطلال من خلالها على العالم)، أو يعانون من أثارها السلبية (القلق وعدم الاطمئنان إلى الغد، والفقر، والتضخم)، ذلك أن التسارع في وتيرة التاريخ، والقلقل المترتبة على اقتصاد السوق، وقد تجاوزتهم وخلفتهم وراء ظهورها. وهؤلاء الناس بعيدون عن دوائر صنع القرار أو مركز الحراك الاجتماعي، وهم يميلون إلى الأنكفاء على أنفسهم وعلى جيرانهم ومعتقداتهم ويدور عالمهم داخل وعاء مغلق وهم إذ يواجهون هذا الإحساس بالظلم، والعولمة التي تطرحهم وراء ظهورها، فإن المتوسطيين المهمشين لا يقولون شيئاً (العجز المادي والفكري)، بل إنهم يتوقفون عن قول أي شيء (البعد عن السياسة، سيادة النزعة الفردية، وفقدان المرجعية) أو، في الحالة العكسية، يجأرون بالصراخ (حيث تظهر الأصولية السياسية والدينية، واندلاع حركات التمرد والثورة في ضواحي المراكز الحضرية الكبرى). وتشكل المرأة غالبية هذه الفئة، وربما كان ذلك بمثابة رد فعل على اوضاع خضوع المرأة للرجل في المنطقة المتوسطة.

وهذا الفارق الاجتماعي المتوسطي لا يزال واضحاً كل الوضوح، لكنه لا

يستطيع إخفاء اللاتماثل الكبير الذي يفصل بين الشاطئ الشمالي عن الشاطئ الجنوبي (اللاتماثل في الثروة والتنمية) ويمكن لذلك الفارق ان ينمو تدريجياً ويؤثر على مستقبل البيئة الاجتماعية – الديموجرافية لمنطقة المتوسط.

الظواهر الاجتماعية – الديموجرافية المحتملة

من بين الظواهر الاجتماعية الرئيسية السائدة، والشكوك الكبرى بخصوص السياق الديموجرافي في منطقة المتوسط، هناك عدة ظواهر من المرجح أن تستمر، أو تزداد شدة وحدة حتى عام 2020:

< الزيادة السكانية في بلدان الشواطئ الجنوبية من المتوسط، على الرغم من أن تلك الزيادة أضحت اقل سرعة عما كانت عليه في نهاية القرن العشرين.

< في شمال المتوسط، تشهد معظم الدول ازمة ديموجرافية تتعلق بانخفاض معدلات الخصوبة، وزيادة أعداد كبار السن في مجتمعات تلك الدول. وتعتبر فرنسا هي الدولة الوحيدة اليوم التي تشهد انتعاشاً ديموجرافياً من جديد، مع ارتفاع معدل الخصوبة.

< أن تحضر المجتمعات المتوسطة سوف يستمر، وبشكل أكثر سرعة على الشاطئ الجنوبي، وسوف تقتصر تلك العملية بزيادة توطين سكان المدن – والسكان الذين يعيشون على أطراف المدن – على امتداد المناطق الساحلية، ومن المرجح زيادة عدد المدن الكبيرة في منطقة المتوسط، عما هي عليه الآن، بينما نجد أن المناطق الداخلية الحبيسة، والمناطق الريفية يمكن أن تتضاعف داخل بلدان الشاطئ الجنوبي.

< وفي بعض البلدان، قد لا يعاني الريف من عمليات التفريغ السكاني الكبرى، فما بين الوقت الراهن وعام 2020، سوف يظل القاطنون في الريف أكثر عدداً على الأرجح في مصر، والأردن، وسوريا، وارضى السلطة الفلسطينية ومن ثم لن تختفي الطبيعة الريفية لسكان منطقة المتوسط خلال الخمس عشرة سنة القادمة، حتى على الرغم من تقلص حجمها تدريجياً في شمال المتوسط، وتراجع ذلك الحجم في بلدان المغرب العربي – وتركيا.

< وسوف تستمر موجة التغيير الديموجرافي في بلدان الشاطئ الجنوبي، بل ربما تتسارع في منطقة المغرب، حيث نجد أن الاسر سوف يكون لديها عدد اقل من الأطفال، ويصبح عمر الناس أطول، وسوف تستمر معدلات الوفيات في الانخفاض. ويمكن تفسير تلك الظاهرة، بانتشار الطب الحديث والنظم الصحية، وزيادة استعمال وسائل منع الحمل، وتنظيم الأسرة.

< إن طول أعمار السكان في منطقة المتوسط، سوف يزداد على الأرجح، وخصوصاً في بلدان الشاطئ الجنوبي وفي بلدان المغرب العربي وتركيا خصوصاً، حيث إن متوسط الأعمار يتزايد، على الرغم من الطبيعة الشبابية التي لا تزال سائدة في السكان، بالمقارنة بالمجتمعات الأوروبية مثل ايطاليا أو اليونان التي يتزايد عدد كبار السن فيها. وإن عدد الشباب تحت سن العشرين – إذا لم يقلّ من الناحية العددية خلال الخمس عشرة سنة القادمة – سوف يتداعى كثيراً بالمفهوم النسبي في جميع دول الشاطئ الجنوبي للمتوسط.

إن الأمور الرئيسية غير الموثوق في وقوعها في السياق الجغرافي المتوسطي حتى عام 2020، تختص بالجوانب الاقتصادية – الاجتماعية، كما تختص باثر الظواهر الديموجرافية التي تحدثنا عنها آنفاً. والسؤال هو: كيف يمكن إدارة المجتمعات المتوسطة أو تنظيمها، عندما تصبح في معظمها حضرية، ساحلية، متعلمة، طويلة الأعمار؟

وفي الشمال، فإن الأمور الرئيسية غير الموثوق في وقوعها تختص بفرص إمكانية استمرار النظام الاجتماعي نظام المعاشات على ما هو عليه بدون إصلاحات جذرية. وسوف تواجه غالبية الدول الأوروبية بتناقص في الأصول الموجودة لديها وزيادة في عدد السكان غير العاملين، في مناخ اقتصادي ربما يتسم بضعف النمو، وزيادة البطالة، وفي نفس الوقت يمكن ان تزداد العمالة غير المستقرة أو غير الرسمية في دول شمال المتوسط، وسوف يحتاج الافراد – سواء من العاملين غير المسجلين أو المهاجرين – إلى الجمع بين عدة أنشطة في وقت واحد، أو يقومون بأعمال وضيعة لمجرد أن يعيشوا.

وفي جنوب المتوسط فإن التحديات ذات طابع مختلف، ففي الدول التي تشهد توسعاً حضرياً – حيث تكسب المرأة تدريجياً استقلالها – نجد أن العادات الاجتماعية والدينية يمكن ان تتغير، كما ان اساليب الحياة اصبحت

تتسم بالنزعة الفردية المتزايدة في البلاد التي تزداد فيها أعداد غير المتزوجين، كما نجد أن أعداد المواليد تتناقص، وأن الأسر تتفكك، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تناقضاً خطيراً ينشأ الآن بين الشباب المتعلمين، في سن العمل، وبين سوق العمل الكاسدة أو المصابة بتصلب في الشرايين – وإن الزيادة الرقمية في أعداد الخريجين العاطلين أو الذين لا يجدون فرصة عمل، تحول بلدان جنوب المتوسط إلى الغام اقتصادية – اجتماعية حقيقية، تجد متنفساً لها الآن، وربما في المستقبل، في الهجرة إلى الخارج من ناحية، والانضمام إلى الحركات الراديكالية، السياسية والدينية، من الناحية الأخرى. وأخيراً، فإنه يجب ألا نغفل مسألة الحوكمة ونموذج التنمية في تلك البلدان، حيث يبدو أن مؤشرات مستويات المعيشة، والتعليم، والصحة قد توقفت عن التحسن، في مواجهة التغييرات الاقتصادية – الاجتماعية الحالية والمتسارعة.

وعلى هذا، فإن التغييرات الديموجرافية، الجارية الآن في منطقة المتوسط، مقترنة بديناميكيات التنمية، تطرح علينا بانوراما معقدة ومضطربة بعض الشيء، حول مستقبل الإقليم في السنوات القادمة. ذلك ان المنطقة المتوسطة سوف تصبح حضرية أكثر من ذي قبل، وأقدم عمراً، وسوف يكون عدد سكان الدول على الشاطئ الجنوبي أكبر، بينما يكون الريف، في تلك الدول، عرضة لمخاطر التهميش، فيما لا يزال فيه عدد كبير من السكان، وربما يستمر سوء التنمية حتى يصبح سمة على الأوضاع القائمة في عدة دول متوسطة، كما أن التدهور البيئي، واتساع نطاق التحديات الاقتصادية – الاجتماعية، سوف تتجمع سحبهما في الأفق، بطريقة كثيفة للأسف.

إن هذا التحليل لديناميكيات السياق الديموجرافي – الاجتماعي في منطقة المتوسط، وأثاره على أشكال الاستهلاك، والعمل، والسياسات الزراعية الحكومية، التي يمكن التنبؤ بها – سوف تتضح كلها أكثر عند دراسة التحديات الرئيسية التي سوف تواجه الزراعة في المنطقة، مستقبلاً.

المراجع

- Ait-Zal (N.), "Les réformes de la loi familiale au Maghreb", in *Med.2005. Annuaire de la Méditerranée*, Barcelona, IEMED, 2005.
- Allaya (M.) (dir.), *MedAgri 2006. Annuaire des économies agricoles et alimentaires des pays méditerranéens et arabes*, Montpellier, MAI, 2006.
- Aubarell (G.) and Aragall (X.), "Immigration and the Euro-Mediterranean Area", *Euromesco paper 47*, Lisbon, September 2005.
- Azéma (C.) (dir.), *Les Droits des femmes dans le partenariat euro-méditerranéen*, report to the French Economic and Social Council, Paris, December 2005.
- Benoit (G.) and Comeau (A.) (ed.), *Méditerranée. Les perspectives du Plan bleu sur l'environnement et le développement*, La Tour d'Aigues, Éditions de l'Aube, 2005.
- Bensaad (A.), Mazzella (S.), Wihtol de Wenden (C.) and Wilson (Ch.), "Les défis migratoires et démographiques", in Sant Cassia (P.) and Fabre (Th.) (ed.), *Les Défis et les peurs entre Europe et Méditerranée*, Arles, Actes Sud, 2005, p. 19-101.
- Chasteland (J.-C.) and Chesnais (J.-C.), "La grande transformation démographique du XXI^e siècle", in Chasteland (J.-C.) and Chesnais (J.-C.) (ed.), *La Population du Monde*, Paris, INED, 2003.
- Courbage (Y.), *Nouveaux horizons démographiques en Méditerranée*, Paris, PUF/INED, 1999.
- Dore-Audibert (A.) and Khodja (S.), *Être femme au Maghreb et en Méditerranée. Du mythe à la réalité*, Paris, Karthala 1998.
- Durand (M.-F.), Martin (B.), Placidi (D.) and Törnquist-Chenier (M.), *Atlas de la mondialisation*, Paris, Presses de Sciences Po, 2006.
- EIB, *Study on Improving the Efficiency of Workers' Remittances in Mediterranean Countries*, FEMIP report, Luxembourg, 2006.
- Euro-Mediterranean Human Rights Network (EMHRN), *Achieving Gender Equality in the Euro-Mediterranean Region: change is possible and necessary*, Copenhagen, October 2006.
- Euromesco, *Women as full participants in the Euro-Mediterranean Community of Democratic*

States, Euromesco Report, Lisbon, April 2006.

Fargues (Ph.) (dir.), *Migrations méditerranéennes: rapport annuel 2005*, CARIM report, Florence, Robert Schuman Centre and European University Institute, Florence, October 2005.

FAO, *The World Food and Agriculture Situation 2005*, Rome, 2005a.

FAO, *The State of Food Insecurity in the World*, Rome, 2005b.

Femise, *Impact de la libéralisation agricole dans le contexte du partenariat euro-méditerranéen*, collective report, Marseille, November 2003.

Griffon (M.), *Nourrir la planète*, Paris, Odile Jacob, 2006.

Hervieu (B.) (dir.), *Agri. Med 2005. Agriculture, fishery, food and sustainable development in the Mediterranean region*, Ciheam Annual Report, Paris, Ciheam, 2005.

Hervieu (B.) et Abis (S.), “Agriculture, développement rural et mondialisation en Méditerranée”, *Politica Agricola Internazionale*, 4, 2005, Vérone, L’Informatore Agrario/Ismea, December 2005.

Lipchitz (A.), “La libéralisation agricole en zone euro-méditerranéenne: la nécessité d’une approche progressive”, *Notes et études économiques*, 23, Paris, Ministry of Agriculture and Fisheries, September 2005.

OECD and FAO, *Agricultural Outlook 2006-2015*, Paris, 2006.

Ould Aoudia (J.), “Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens”, *Notes et documents*, 28, Paris, French Development Agency, July 2006.

Radwan (S.) and Reiffers (J.-L.), *Rapport 2005 sur le Partenariat euro-méditerranéen*, Marseille, FEMISE, February 2006.

Radwan (S.) and Reiffers (J.-L.), *Les Femmes et le développement économique en Méditerranée*, Marseille, FEMISE, April 2006.

Roques (M.-A.), “Women in the Mediterranean Mirror”, *Quaderns de la Mediterranià*, 7, Barcelona, IEMED, October 2006.

Troin (J.-F.), *Le Grand Maghreb*, Paris, Armand Colin, 2006.

UNEP, *Mediterranean Action Plan. Mediterranean strategy for sustainable development: a framework for environmental sustainability and shared prosperity*, adopted by the United Nations 27 June 2005.

UNDP, *Human Development Report 2005*, New York (N. Y.), 2005.

UNDP, *Arab Human Development Report 2005*, New York (N. Y.), 2007.

UNESCO, *Statistics on the education in the Arab countries*, 2005.

United Nations General Assembly, *Millennium Declaration*, Resolution A/RES/55/2, New York (N. Y.), 13 September 2000.

United Nations, *World Population Prospects: The 2004 Revision Population Database*, New York (N. Y.), 2005.

Wilson (Ch.), "Transitions démographiques en Europe et dans le Bassin méditerranéen", in Sant Cassia (P.) and Fabre (Th.) (ed.), *Les Défis et les peurs entre Europe et Méditerranée*, Arles, Actes Sud, 2005, p. 21-48.

WHO, *The World Health Report 2006*, Geneva, 2006.

World Bank, "Poverty in the Middle East and North Africa", Sectoral Note, Washington (D. C.), August 2005a.

World Bank, "Urban Development in the Middle East and North Africa", Sectoral Note, Washington (D. C.), August 2005b.

World Bank, *World Development Indicators 2006*, Washington (D. C.), World Bank Publications, 2006.

الملاحق

ملحق - 1 مؤشر الخصوبة في منطقة المتوسط

| الدولة | 1995 - 1990 | 2000-1995 | 2005-2000 | 2010-2005 | 2015-2010 | 2020-2015 |
|---------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| البانيا | 2.78 | 2.43 | 2.29 | 2.18 | 2.09 | 2.01 |
| قبرص | 2.36 | 1.92 | 1.63 | 1.6 | 1.6 | 1.64 |
| اسبانيا | 1.27 | 1.18 | 1.27 | 1.35 | 1.42 | 1.49 |
| فرنسا | 1.71 | 1.76 | 1.87 | 1.85 | 1.85 | 1.85 |
| اليونان | 1.37 | 1.3 | 1.25 | 1.25 | 1.29 | 1.36 |
| ايطاليا | 1.28 | 1.21 | 1.28 | 1.38 | 1.41 | 1.45 |
| مالطه | 2.02 | 1.85 | 1.5 | 1.5 | 1.53 | 1.6 |
| البرتغال | 1.52 | 1.48 | 1.47 | 1.47 | 1.5 | 1.57 |
| الجزائر | 4.13 | 2.88 | 2.53 | 2.39 | 2.27 | 2.17 |
| مصر | 3.91 | 3.53 | 3.29 | 2.99 | 2.75 | 2.57 |
| اسرائيل | 2.93 | 2.94 | 2.85 | 2.66 | 2.49 | 2.36 |
| الأردن | 5.14 | 4.32 | 3.53 | 3.13 | 2.81 | 2.54 |
| لبنان | 3 | 2.7 | 2.32 | 2.21 | 2.12 | 2.03 |
| ليبيا | 4.1 | 3.41 | 3.03 | 2.72 | 2.47 | 2.26 |
| المغرب | 3.66 | 3 | 2.76 | 2.58 | 2.43 | 2.3 |
| سوريا | 4.61 | 3.95 | 3.47 | 3.08 | 2.76 | 2.51 |
| تونس | 3.13 | 2.32 | 2 | 1.87 | 1.73 | 1.7 |
| تركيا | 2.9 | 2.69 | 2.46 | 2.31 | 2.21 | 2.11 |
| السلطة الفلسطينية | 6.46 | 5.99 | 5.57 | 5 | 4.4 | 3.85 |
| منطقة المتوسط | 3.07 | 2.68 | 2.44 | 2.29 | 2.16 | 2.07 |
| دول جنوب وشرق المتوسط | 4.00 | 3.43 | 3.07 | 2.81 | 2.59 | 2.40 |
| الدول الأوروبية المتوسطية | 1.65 | 1.47 | 1.47 | 1.49 | 1.51 | 1.57 |
| العالم | 3.04 | 2.79 | 2.65 | 2.55 | 2.46 | 2.38 |

المصدر: حسابات أجريتها بناء على دراسة للأمم المتحدة تحت عنوان "الأفاق المستقبلية لسكان العالم" 2004، الفرضيات الوسيطة".

دول جنوب شرق المتوسط: مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، والسلطة الفلسطينية.

الدول الأربعة المتوسطية: قبرص، فرنسا، اليونان، ايطاليا، مالطه، البرتغال، اسبانيا.

ملحق 2- مؤشر التنمية البشرية (HDI) يوضح فروقاً عميقة بين الدول المتوسطة

مهما ثار حوله من جدل، فإن المؤشر المركب يستخدم الآن في قياس حالة التنمية في المجتمعات ككل. وذلك هو مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) كل عام. ويقوم مؤشر التنمية البشرية بقياس ثلاثة أبعاد للرفاهية البشرية، وهي متوسط الثروة، (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية (PPP))، والعمر المتوقع عند الميلاد (طول العمر والصحة)، ومستوى التعليم (القدرة على القراءة والكتابة، والمعرفة)). وتتراوح قيمة مؤشر التنمية البشرية ما بين صفر إلى 1، والقيمة العظمى تقابل المستوى الممتاز في التصنيف، أما القيمة الدنيا فتعني الفقر المدقع، والدول التي تحتل الفئة ما بين 0.8 إلى 1 تعتبر من الدول المحظوظة، أما الدول التي يقل فيها مؤشر التنمية البشرية عن 0.5 فتعتبر من الدول التي تعاني من حالة ضعف التنمية.

صحيح أن المؤشر ليس هو المؤشر المثالي الذي لا تشوبه شائبة، لأنه لا يبدى اهتماماً كافياً بالفوارق والتفاوتات داخل نفس الدولة. ومع ذلك، فإن مؤشر التنمية البشرية، يعتبر مقياساً هاماً لأنه فريد من نوعه، ويقدم لمحة سريعة عن مستوى التنمية السنوية في كل دولة من دول العالم، ومن ثم يتيح القدرة على إجراء مقارنات بين البيانات على المستوى الإقليمي، ويراقب الفجوات الموجودة داخل منطقة جغرافية معينة. والسؤال: كيف ينطبق ذلك على منطقة البحر المتوسط؟؟ وكيف تطور مؤشر التنمية البشرية خلال الثلاثين عاماً الماضية؟؟. يمكن أن نبدي ثلاث ملاحظات سريعة في هذا الشأن:

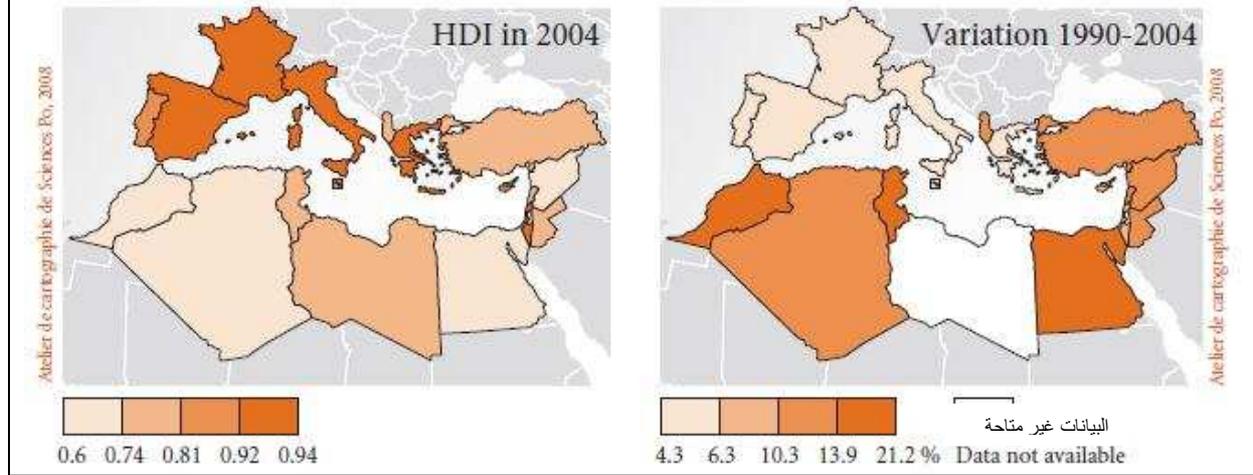
أولاً: أن مؤشر التنمية البشرية قد تحسن في كل دولة من الدول المتوسطة منذ عام 1975 وكان التحسن أكثر سرعة في بلدان الشاطئ الجنوبي، وخصوصاً في بلدان المغرب العربي.

الملاحظة الثانية: تنبثق من الأولى: لما كان مؤشر التنمية البشرية قد تحسن في كل دولة من الدول، فإن الفجوة، لهذا السبب، لا تزال قائمة بين دول شاطئ الشمالى للدول الأوروبية والدول العربية على الشاطئ الجنوبي، حتى ولو كانت تلك الفجوات تضيق بالتدريج، وعلى هذا كان متوسط مؤشر التنمية البشرية، في عام 2004، في المجموعة الأولى من الدول 918% مقارنة بـ 0.767 للمجموعة الثانية، أى متوسط الفجوة كان يدور حول 0.151، إلا أن الفجوة كانت في عام 1975، تدور حول 0.328 وفى عام 1990، تدور حول 0.232، وإذا ما رتبنا الدول المتوسطة طبقاً لمؤشر التنمية البشرية لعام 2004، لوجدنا ان فرنسا تحتل المرتبة الأولى (0.942) وإسرائيل على الشاطئ الجنوبي للمتوسط تحتل المرتبة الرابعة (0.927)، ونجد أن ليبيا في صدارة الدول العربية المتوسطة (0.798)، بينما تظل المغرب الدولة المتوسطة، صاحبة المؤشر الأدنى للتنمية البشرية.

الملاحظة الثالثة: والأخيرة تؤكد أنه لا توجد دولة عربية واحدة بلغت حتى الآن عتبة الرمز 0.8 وأن الدول العربية المتوسطة جميعها – بخلاف ليبيا (التي احتلت المرتبة 64) – تقع في المرتبة ما بين 78-123 على المستوى العالم، أى تقع في المنطقة الوسطى.

وفى ضوء هذه الملاحظات، يمكن القول بان التقارب بين شمال المتوسط وجنوبه من حيث مؤشر التنمية البشرية، سوف يستمر المستقبل، والسبب في احتمال استمرار تلك العملية، هو أن الدول الأوروبية على الشاطئ الشمالى، من ناحية، تقترب الآن من أقصى سقف للمؤشر، بينما الدول الأخرى على الشاطئ الجنوبي – باستثناء إسرائيل- لا تزال في مرحلة التنمية (طالما أن مؤشر التنمية البشرية فيها أقل من عتبة الـ 0.8). وأخيراً، لما كان مؤشر التنمية البشرية في العالم يرتفع في كل مكان تقريباً، فإن الرهان المضمون هو أن الدول العربية المتوسطة سوف تظل في المنطقة الوسطى من الترتيب الفترة طويلة قادمة.

ملحق- 3 أوضاع الزراعة والأغذية – المتوسطية في منطقة البحر المتوسط



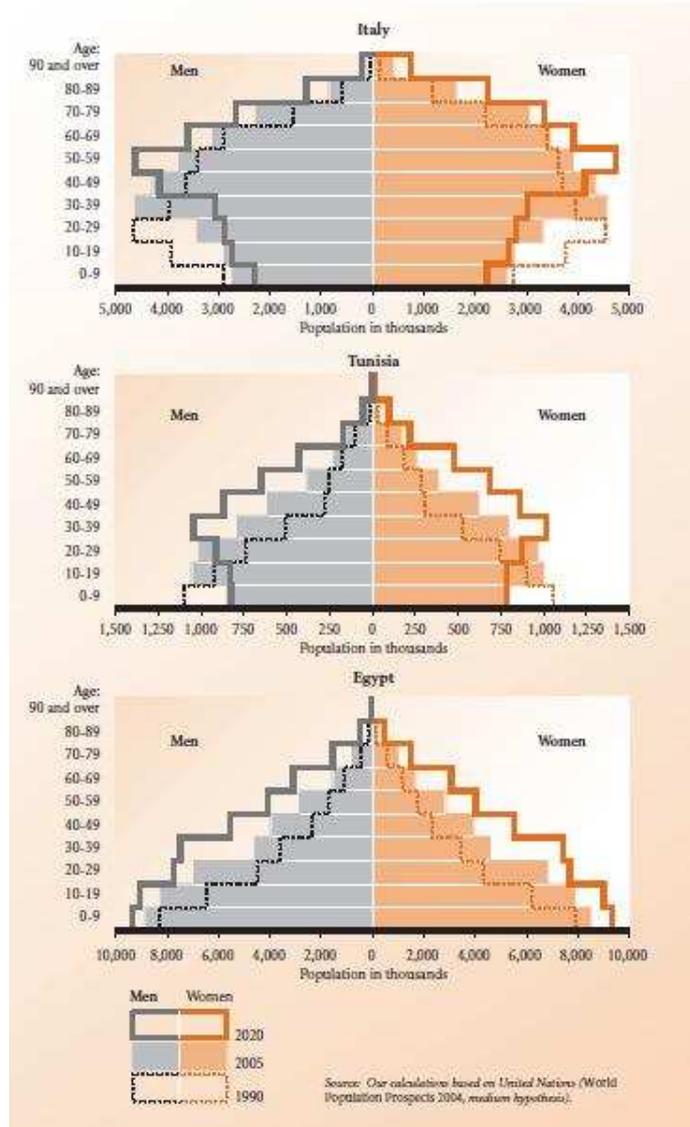
المصدر: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006.

ملحق- 4 ظاهرة نقص التغذية بين سكان المنطقة الجنوبية للمتوسط

| نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى إجمالي عدد السكان | | عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية (بالمليون) | | الدولة |
|--|-------------|--|------------|---------------------------------|
| 2003-2001 | 1992-1990 | 2003-2001 | 1992-1990 | |
| 4.2% | 5.1% | 1.7 | 1.3 | الجزائر |
| 3.6% | 4.5% | 2.4 | 2.5 | مصر |
| 8% | 3.1% | 0.4 | 0.1 | الأردن |
| 3% | 3.7% | 0.1 | 0.1 | لبنان |
| nc | nc | nc | nc | ليبيا |
| 6.3% | 6% | 1.9 | 1.5 | المغرب |
| 3.6% | 5.5% | 0.6 | 0.7 | سوريا |
| 1% | 1.2% | 0.1 | 0.1 | تونس |
| 2.8% | 1.7% | 2 | 1 | تركيا |
| 3.9% | 3.8% | 9.2 | 7.3 | إجمالي المنطقة الجنوبية للمتوسط |

المصدر: حسابات أجريتها بناء على إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) 2006، والأمم المتحدة، 2004.

ملحق- 5 ظاهرة العمر الهرمى فى إيطاليا، تونس، ومصر



المصدر: حسابات أجريناها بناء على دراسة للأمم المتحدة تحت عنوان "الأفاق المستقبلية لسكان العالم، الفرضيات الوسيطة".

الفصل 2

السياق الاقتصادي الجغرافي *

تنتقل العولمة الاقتصادية بوتيرة متسارعة منذ نهاية القرن العشرين، ونتيجة لذلك، تتغير الخريطة الاقتصادية الجغرافية لكوكب الأرض بسرعة مذهلة، وأصبح ما يسمى بالدول "الناهضة" قوى اقتصادية حقيقية، بينما عجزت دول أخرى عن مواكبة الديناميكيات الجديدة في السياق العالمي، وليست البلدان المتوسطة هي الفائز الأكبر في عملية العولمة هذه، ذلك أن منطقة المتوسط تتفاوت من دول تتناول أوضاعها الاقتصادية تفاوتاً شديداً: فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي¹⁹ (EU) تختلف اختلافاً شديداً عن الدول في جنوب وشرق المتوسط (SEMCs)²⁰ التي تختلط فيها الحقائق اختلاطاً شديداً، ذلك أن الفوارق الاقتصادية، في تلك المنطقة، لا تزال ملحوظة بدرجة تفوق أوجه التقارب.

وقد ناقشنا، ونحن نقدم هذا الكتاب، كيف عجزت دول جنوب وشرق المتوسط عن استثمار المزايا الطبيعية أو الدورية التي تتمتع بها حتى يتسنى لها، تحويل الديناميكيات الاقتصادية والمالية إلى عمليات تنمية تفيد مجتمعاتها، وهذا العجز عن تعبئة العوامل المتاحة يعكس، حتماً، قصوراً عاماً في التنمية في منطقة المتوسط. ويعانى الاقتصاد - الذي يُفترض أن يلعب دوراً إيجابياً فعالاً في تخفيف التوترات السياسية - من عدد من نقاط الضعف التي تحول بين الدول وبين مواكبة الديناميكيات الديموجرافية- الاجتماعية الجارية الآن، والتغيرات البيئية الحادثة في المنطقة.

وفي هذا السياق، لا تزال الزراعة تلعب دوراً أساسياً، وتحتل مكانة بارزة في المجتمعات والاقتصادات المتوسطة. ونظراً إلى أن قطاع الزراعة قطاع استراتيجي، فإنه لا بد لتلك المجتمعات أن تراقب عن كثب أشكال تحرير التجارة الجارية الآن، مع الأخذ في الحسبان أن وضع التجارة الزراعية في منطقة المتوسط أصبح الآن في وضع حرج، ومن ثم تنور مجموعة كاملة من الأسئلة بشأن مستقبل الزراعة في الدول المتوسطة التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التغييرات في النظام العالمي للأغذية الزراعية، وعلى الوسائل والسبل الرامية إلى تدعيم التعاون اليورو- متوسطي من خلال سياسة الأغذية - الزراعية.

* استند هذا الفصل إلى بعض الوثائق التي كان قد أعدها سيباستيان أبيس (الأمانة العامة - سيام)، وبيير بلان (سيام - مونيبييه)، وجاك ولد عوديا (اقتصادي).

¹⁹ البرتغال، وأسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، ومالطة، واليونان، وقبرص.

²⁰ حسب التحليلات الواردة في هذا الفصل، تشتمل هذه الفئة على المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، ولبنان، وإسرائيل، وتركيا، وسوريا، والأردن أي الدول التي تتمتع الشراكة اليورو - متوسطة باستثناء الأراض الفلسطينية، حيث لا تتوفر لدينا بيانات كافية عنها.

الديناميكيات الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط:

تحليل وضع المنطقة في اقتصاد العالم، وكيفية نمو التجارة فيها، والسياسات التجارية الجارية تنفيذها الآن، يضع أساساً لدراسة الآفاق العامة للاقتصاد المتوسطي.

منطقة المتوسط في الاقتصاد العالمي:

سوف نقوم بقياس الظواهر الرئيسية، والظواهر الجديدة البازغة في الاقتصاديات المتوسطية، من حيث النمو، وتحقيق الثروات، والتفاوت في الدخل، والاستثمارات.

معدلات نمو مرتفعة، وإن لم تكن كافية، في منطقة المتوسط.

كان النمو الاقتصادي، في منطقة المتوسط منذ عام 2000 أعلى من المتوسط العالمي (3.5% مقارنة بـ 2.5% خلال الفترة من 2000-2004). وقد تسارع معدل النمو بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية في ألبانيا، والجزائر، والمغرب، والأردن، وتركيا، واليونان، وإن كانت بعض الدول المتوسطية الأخرى قد سجلت معدلات نمو أقل منذ عام 2000، مقارنة بالحالة التي كانت عليها اقتصادياتها في عقد التسعينيات من القرن الماضي، كما هو الحال في مصر، وسوريا، وبصفة خاصة إسرائيل، في الجنوب وفرنسا، وإيطاليا، والبرتغال في الشمال.

إن النمو في جنوب شرق المتوسط بين الدول الشاطئية على المتوسط، بصفة عامة، نمو لا بأس به بالمقارنة بباقي العالم وأوروبا (على الرغم من أن الأداء لا يزال يتخلف كثيراً عن الأداء في الدول الآسيوية وفي الصين)، ولكنه لا يكفي لمواجهة تحدى التشغيل في مرحلة التحول السكاني الجارية الآن، ويقتضى الأمر وصول معدل النمو إلى 6% أو 7% لاستيعاب تدفق العمال الجدد في سوق العمل (45 مليون عامل تقريباً في الدول العربية المتوسطية)، والسماح لاقتصاديات تلك الدول بالنهوض والوقوف على أرجلها.

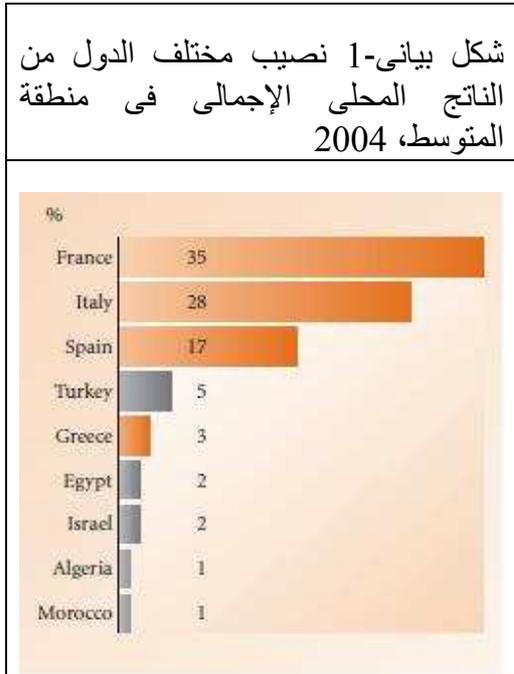
ولا تزال معدلات البطالة عالية، فوق الـ 10% عموماً، على الرغم من أنها انخفضت في بعض الدول مؤخراً، نتيجة للمرونة الجديدة التي شهدتها سوق العمل (في المغرب)، أو الوضع المواتي في الاقتصاد العالمي (حيث انخفضت من 29% إلى 15% في الجزائر فيما بين 2000-2005)، ويعانى الشباب بصفة خاصة من ربة البطالة في البلدان المحيطة بالمتوسط، رغم ارتفاع مستوى التعليم فيها، وتزايد أعداد الخريجين من الجامعات، وهي الحالة التي نشاهدها في مصر (34% من الشباب تحت سن 25 عاطلون مقارنة بـ 11% من الكبار). وفي لبنان (21% مقارنة بـ 8%)، وفي الجزائر (31% مقارنة بـ 15%)، وفي سوريا (26% مقارنة بـ 12%)، وهذه مجرد أمثلة، ولكنها موجودة أيضاً في أوروبا، حيث نجد أن ما يناهز 19% من الشباب تحت سن 25 عاطلون، بينما المتوسط العام لبطالة الكبار في الاتحاد يدور حول 9%، ومن ثم فإن هنالك تحدياً مزدوجاً يتعلق بكل من بطالة الشباب (ومن ثم نظم التدريب) وبالوسائل والسبل الرامية بصفة عامة إلى تعزيز أنماط النمو ودفعها قدماً على أساس مستدام (أنظر ملحق 1).

واستكمالاً لهذا التحليل، نوضح أن معدل مشاركة القوى العاملة لا يزال متواضعاً في معظم بلدان جنوب وشرق المتوسط: 41% في الجزائر، 50% في مصر، 38% في الأردن، 46% في المغرب وتونس، و51% في تركيا. ولا شك أن تلك الأرقام تحتاج إلى تصحيح، بالنظر إلى أهمية القطاع غير الشكلي في اقتصاديات تلك الدول، حيث يكون العمل الذي لا يتطلب مهارة هو المخرج من البطالة في بعض الأحيان. وفي أوروبا يشمل معدلات مشاركة القوى العاملة ما بين 70% إلى 75% في المتوسط، باستثناء إيطاليا

(62%) ومالطة (58%). وتعتمد خطط تمويل المعاشات، جزئياً، على معدل مشاركة القوى العاملة، وهذه مشكلة، يمكن أن تصبح مشكلة حادة في بلدان جنوب المتوسط، مع وجود الظواهر السكانية الحالية، ولا سيما في بلدان المغرب العربي.

الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المتوسط – التباين، ووزن ذلك الناتج في الاقتصاد العالمي:

تمثل منطقة الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق المتوسط 31% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم في 2004 (29% لدول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين، و2% لدول جنوب وشرق المتوسط)، وتمثل منطقة المتوسط 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم مقارنة بـ 12.5% في عام 1990، ولكن إذا أخذنا المنطقة اليورو – متوسطة ككل، لوجدنا أنها تمثل 31% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومن ثم تأتي في صدارة مناطق العالم إذا قارناها بالمناطق الاقتصادية الجغرافية الأخرى المماثلة لها في المساحة: الولايات المتحدة 29%، اليابان وجنوب شرق آسيا 12%، والصين 5%، وروسيا 2%، والبرازيل 2%. ولا بد من النظر إلى تلك البيانات، بطبيعة الحال، من منظورها النسبي، بأن نأخذ في الاعتبار السيطرة الاقتصادية الغالبة للاتحاد الأوروبي داخل الإقليم بأسره، وهي سيطرة واضحة أيضاً في حوض البحر المتوسط. وفي 2004، كانت الدول المتوسطة في الاتحاد الأوروبي تمثل 87% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطة (أسبانيا، فرنسا، وإيطاليا تمثل وحدها 80% من ذلك الإجمالي)، وإما الباقي فكان توزيعه كالتالي: تركيا 5% تقريباً، وإسرائيل 2.2%، ودول المغرب العربي 3.2%، ومصر 1.7%، وكان ذلك هو الوضع القائم في عام 1990، عندما كانت الدول الأوروبية على شاطئ المتوسط في الشمال تستحوذ على 85% من الناتج المحلي الإجمالي، ولما كانت الروابط التجارية محدودة بين مختلف الأقاليم الفرعية في تلك المنطقة، فإنها لا تعتبر منطقة اقتصادية متكاملة (أنظر الشكل البياني 1).

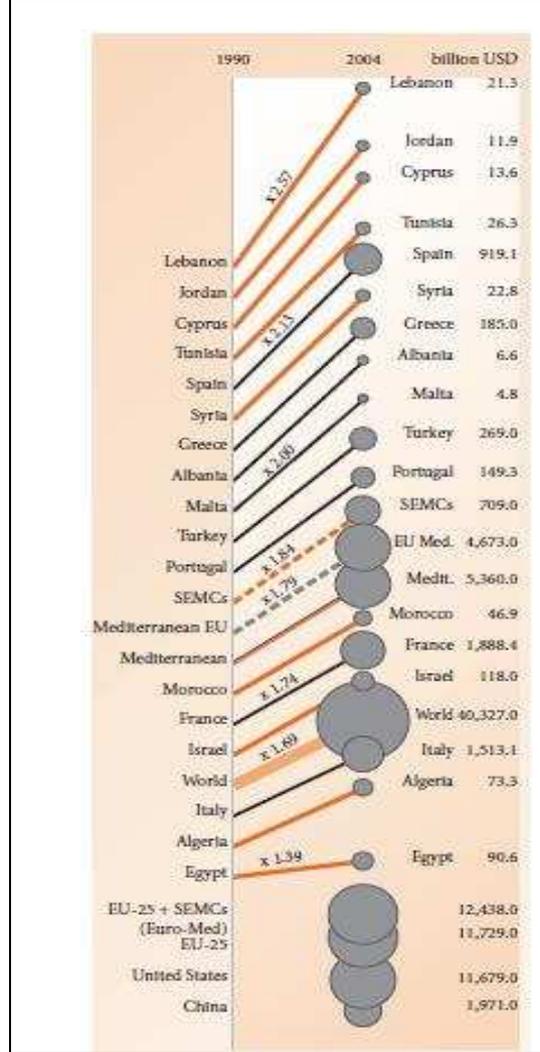


وبلغ الناتج المحلي الإجمالي المجمع للجزائر والمغرب وتونس أقل من الناتج المحلي الإجمالي المسجل في البرتغال في عام 2004. ومن الملاحظات الكاشفة الأخرى، أن مجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب وشرق المتوسط (709 بليون دولار) لا يزال أقل من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا وحدها (764 بليون دولار). وتوضح تلك الأرقام مدى التفاوت الاقتصادي في منطقة المتوسط، وليس هذا فحسب، بل أنها توضح أيضاً ضآلة نصيب منطقة جنوب وشرق المتوسط في الاقتصاد العالمي (أقل قليلاً من 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، ويخص تركيا وإسرائيل وحدهما من تلك النسبة 55%). وتبرز مقارنة بيانات الاقتصاد الكلي مع عدد السكان، الوزن الاقتصادي للقطب اليورو – متوسطي بالمقارنة بعدد سكانه (11% من سكان العالم في عام 2005، و31% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم) ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة المتوسط وحدها 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وتناهز تلك النسبة ما يقرب من ضعف النسبة السكانية للمنطقة إلى سكان العالم (7%). ومن ناحية أخرى، فإن الوزن السكاني لدول جنوب وشرق المتوسط يزيد على ضعف الوزن الاقتصادي لتلك الدول (4% من سكان العالم، ولكن 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم). أما الدول العربية المتوسطة، والتي تمثل 2.8% من سكان العالم، فتساهم بـ 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (شكل بياني 2).

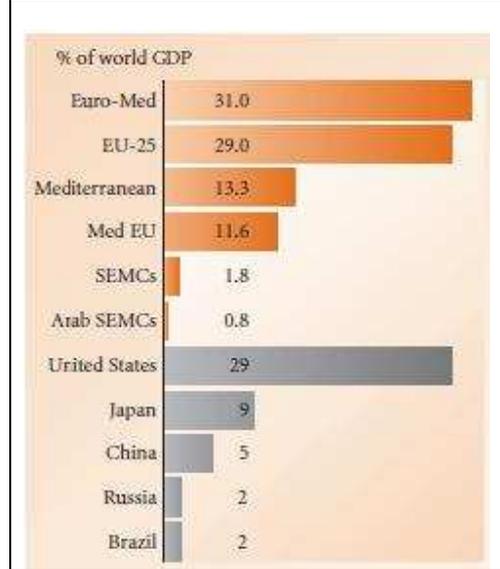
ويتضح بجلاء، نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول المتوسطية، حيث تضاعفت نتائج النمو في كثير من الحالات فيما بين 1990 - 2004، ولكن الفجوات بين شواطئ الشمال، شواطئ الجنوب لا تزال قائمة (شكل بياني 3-)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يكشف عن عدم التقارب المتوسطي بين الدخول:

شكل بياني 3- اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة المتوسطية، 2004-1990



شكل بياني 2- مركز المنطقة المتوسطية في الاقتصاد العالمي، 2004



ويكشف

تحليل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية (PPP)، منذ 1990 عن تفاوت في الثروات في منطقة المتوسط. ففي عام 2004 كان الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا، لا يزال أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، كما كان الحال في عام 1990 (أنظر الملحق 2). والمسافة بين المغرب وأسبانيا عن طريق جبل طارق لا تزيد عن 14 كيلو متر ولكن هذا القرب الجغرافي يخفي وراءه خليجاً اقتصادياً واسعاً، حيث كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية 24.750 دولار أمريكي في عام 2004، بينما كان نظيره في المغرب يقل عن 4.250 دولار، أي بنسبة 1:6. وينعكس هذا التباين في جميع أرجاء حوض البحر المتوسط، حيث

تبلغ نسبة المتوسط بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية 1:5 (أو 1:3 إذا أدرجنا إسرائيل وتركيا ضمن دول جنوب وشرق المتوسط). وإذا أخذنا المنطقة ككل، فلا نجد تغييراً يذكر في تلك الفجوة بين عام 1990، 2004، وهذا يعني ببساطة عدم حدوث اندماج اقتصادي في المنطقة اليورو-متوسطية، ولم يكن ثمة دلالة على تقارب الفجوة بلدان جنوب وشرق المتوسط مع بلدان شمال المتوسط خلال السنوات القليلة الماضية، والمشكلة أن تلك الفجوة لا تزال قائمة على الرغم من قيام التعاون اليورو-متوسطي. وتختلف تلك الظواهر من إقليم إلى آخر، ففي الشمال نجد أن ألبانيا حالة منفصلة، حيث إن متوسط نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية يماثل القيم المسجلة في البلدان العربية في المنطقة. وفي الجنوب نجد إسرائيل حالة استثنائية أيضاً، حيث نجد أن

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية، يماثل نظيره في أسبانيا. ويعتبر أداء منطقة المغرب العربي أفضل من منطقة الشرق الأوسط (6000 دولار متوسط نصيب الفرد مقارنة بـ 4.500 دولار) وتعتبر تركيا وتونس - وهما دولتان في شرق وجنوب المتوسط - هما الأفضل بالنسبة لدول تلك المنطقة باستثناء إسرائيل، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد 7.720 دولار، 7.430 دولار لكل منها على التوالي. أما مصر والمغرب فهما أقل الدول - في المنطقة بأسرها - من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المقوم بسعر التعادل القوة الشرائية. وأثناء الفترة قيد المراجعة كانت فرنسا دائماً تحتل الصدارة من حيث ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المقوم بسعر تعادل القوة الشرائية في منطقة المتوسط، ما عدا سنة 1990، عندما كانت إيطاليا تحتل مكان الصدارة. ويعتبر متوسط الارتفاع في المؤشر لدول الاتحاد الأوروبي، منذ عام 2000، هو الأعلى من نظيره المسجل في بلدان المتوسط جنوب أوربا، حيث نجد أن ذلك المؤشر الأكثر بطناً.

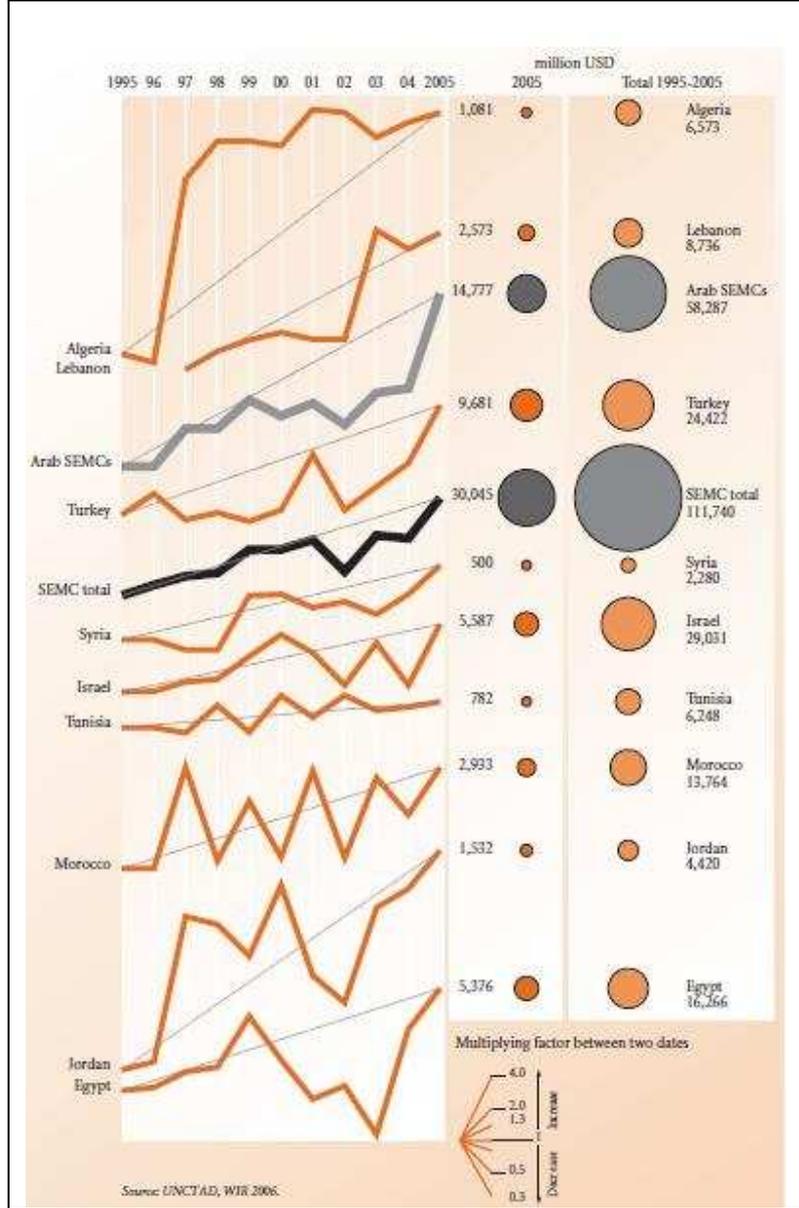
وعندما نلاحظ مؤشر الاختلاف خلال الفترة من 2004 - 1990، نجد أن الزيادة كانت ملحوظة في مالطة، وقبرص، واليونان وفي الجنوب، نجد أن لبنان قد تماسكت بشكل واضح بعد الحرب الأهلية، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر تعادل القوة الشرائية من 2.177 دولار أمريكي في 1990 إلى 5.550 دولار في عام 2004، أما في تونس، فالزيادة قوية ومستقرة، حيث كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر تعادل القوة الشرائية 7.430 دولار في عام 2004 مقارناً بـ 4.540 دولار في عام 1990، إلا أن بعض الدول في الجنوب لم تستطع أن تنهض من الأرض، وينصرف ذلك بشكل خاص إلى الجزائر (التي تضررت من جراء الحرب الأهلية طوال عقد التسعينيات)، والأردن، والمغرب، وسوريا.

ومع ذلك، يتعين على المرء ألا يبالغ في التبسيط، بأن "الشمال شمال" و"الجنوب جنوب" في المجال الاقتصادي في منطقة المتوسط. فإلبانيا مثلاً من ناحية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر تعادل القوة الشرائية تقع في الجنوب، وإسرائيل تقع في الشمال. بل إن ثمة تفاوتاً إقليمياً داخل الدولة الواحدة، ذلك أن مناطق معينة في جنوب أوروبا تتخلف كثيراً عن المتوسط القومي للدولة، ويصدق ذلك بصفة خاصة على جنوب أسبانيا وجنوب إيطاليا كما أن هنالك فجوة واسعة أيضاً بين المناطق الريفية والحضرية في دول جنوب وشرق المتوسط.

التعجيل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنويعها:

ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في الأجل الطويل، إلى دول جنوب وشرق المتوسط، محدودة بشكل لافت للنظر، حيث كانت لا تتجاوز 5% فقط من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر المخصصة للبلدان النامية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي. وفي عام 2005 لم تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، 3% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية، أي أعلى قليلاً من الاستثمارات الموجهة إلى إفريقيا جنوب الصحراء. ولا يزال الاتحاد الأوروبي أكثر المناطق جذباً في العالم، حيث يستحوذ على قرابة 50% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وكانت دول جنوب وشرق المتوسط قد تلقت 111.7 بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1995 - 2004. ولكن تركيا إسرائيل استحوذتا على نصف تلك التدفقات تقريباً (22%، 26% لكل منها على التوالي). أما مصر، والمغرب، وتونس، فقد حظيت بمبالغ لا بأس بها بالمقارنة بالمبالغ المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها الأردن وسوريا (شكل بياني - 4، وملحق - 3).

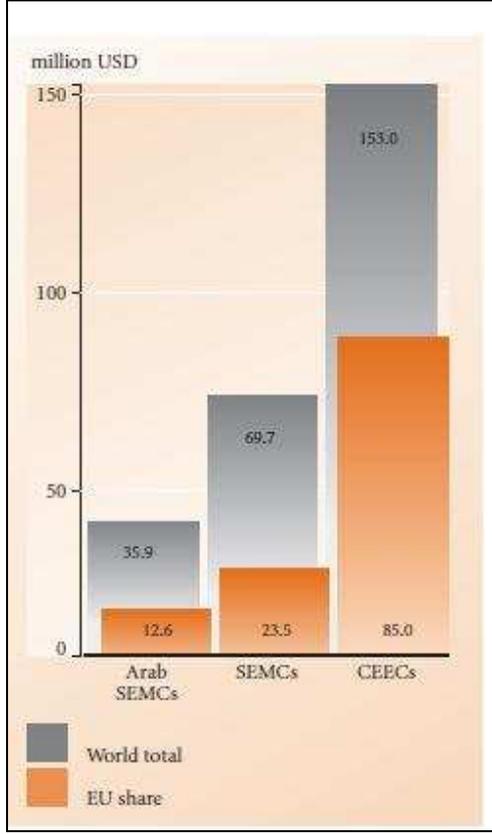
وعندما نقارن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب وشرق المتوسط، بمثيلتها إلى بلدان وسط وشرق أوروبا- التي انضمت إلى الاتحاد الأوربي في عام 2004 – فإننا نلاحظ أنه خلال الفترة من عام 1995 - 2003، تلقت دول وسط وشرق أوروبا 152.6 بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر أى أكثر من ضعف ما تلقت دول جنوب وشرق المتوسط من تدفقات (69.7 بليون دولار)، وقراءة أربعة أمثال ما حصلت عليه الدول العربية المتوسطة (35.9 بليون دولار)، التي لم تتلق إلا أرصدة تماثل ما حصلت عليه المجر وحدها (31.7 بليون دولار)، ويساهم الاتحاد الأوربي بـ 55% من أرصدة دول وسط وشرق أوروبا من الاستثمار الأجنبي المباشر (84.6 بليون دولار)، بينما كان نصيب الاتحاد الأوربي في أرصدة دول جنوب وشرق المتوسط 34% فقط (22.5 بليون دولار). وعلى هذا، فإنه في غمار تلك المرحلة الحاسمة التي انضمت فيها دول شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوربي، وأصبحت دول الجنوب في حالة ثبات، بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المحول من الاتحاد



الأوربي إلى دول وسط وشرق أوروبا أربعة أضعاف ما حوله من مبالغ إلى دول جنوب وشرق المتوسط

يرمز هذا التناقض إلى الاختلاف بين الاستثمار السياسى فى الاندماج من ناحية، وبين الشراكة من الناحية الأخرى، لأنه بينما كانت بروكسل تقوم بإتفاق 27 يورو عن كل فرد فى السنة فى بلدان أوروبا الشرقية (فى إطار APARD، PHARE، TACIS، كادوات مالية) كانت بلدان جنوب وشرق المتوسط تتلقى 2 يورو للفرد فى السنة (فى إطار برنامج وكالة تنمية الشرق الأوسط (MEDA))، أى أقل 15 مرة من نظيره فى شرق أوروبا (شكل بيانى - 5).

شكل بيانى - 5 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول وسط وشرق أوروبا، 1995-2003



ولقد تميزت السنوات القليلة الماضية بتسارع ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب وشرق المتوسط (69.7 بليون دولار فيما بين 1995 - 2003، ولكن خلال عامي 2004 - 2005 وحدهما بلغت التدفقات 42.1 بليون دولار)، بل إن التقديرات تشير إلى أن التحويلات المتوقعة سوف يبلغ حجمها الإجمالي 50.6 بليون دولار عام 2006 وحده (60% منها إلى إسرائيل وتركيا، أكثر دولتين اجتذاباً للتدفقات في المنطقة). أما في حالة الدول العربية جنوب وشرق المتوسط، فإن تفسير تلك الزيادة يرجع أساساً إلى أوضاع أسواق البترول، حيث كانت النتيجة مضاعفة الاستثمارات من الدول الخليجية المنتجة للبترول.

وثمة عامل آخر يفسر تلك الظاهرة، ألا وهو الزخم الذي حدث مؤخراً في علمية الخصخصة، ولاسيما في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما عزز فرص الاستثمارات الأجنبية. كما كان من شأن بعض الإجراءات التي اتخذت لزيادة جاذبية بعض المناطق، مثل إنشاء "مناطق تنافسية" و"أودية تكنولوجية" (في المغرب، وتونس، وتركيا)، خلق مجالات مواتية بدرجة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر. ونجد أن أكثر المناطق ديناميكية في الوقت الراهن: الاتصالات، والطاقة، والقطاع المصرفي، وسوق العقارات والهندسة المدنية،

والسياحة، والصناعات الكيماوية، إلا أن هذا التحسن يخفي حقيقة مؤداها انخفاض النسبة المئوية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على العمالة الكثيفة، اللهم إلا في قطاع الاتصالات، مع ضآلة الاستثمار الأجنبي المباشر المخصص للتصنيع أو أنشطة الأغذية - الزراعية.

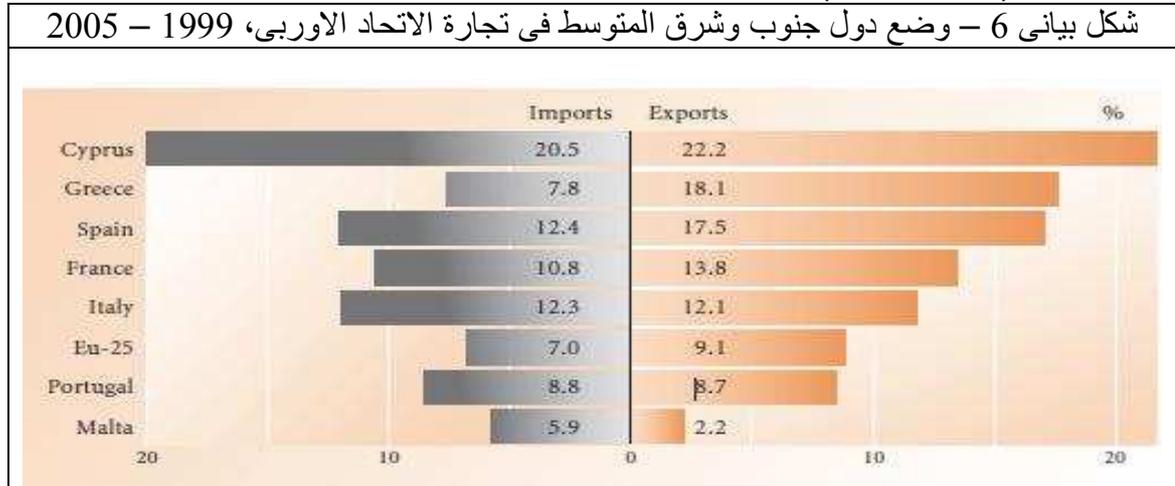
وأخيراً، فإن المستثمرين الأجانب في دول جنوب وشرق المتوسط أصبحوا أكثر تنوعاً: وبدأ نصيب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يتناقص (أصبح 25% في عام 2006 مقارنة بـ 50% في المتوسط خلال الفترة من 2003-2005) على الرغم من أن المستثمرين الفرنسيين، والأسبان والإيطاليين لا يزالون يلعبون دوراً رئيسياً وهم يركزون أساساً على سوق الاتحاد المغاربي فإن دول الخليج راحت تعزز مواقعها، حيث أصبحت المستثمر الرئيسي في المنطقة في عام 2006 (36% من التدفقات في عام 2006 مقابل 17% خلال الفترة من 2003 - 2005). وتوسعى الولايات المتحدة وكندا إلى تثبيت أقدامهما في المنطقة بسبب الوضع في سوق الطاقة، حيث استحوذتا على 31% من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006، أما المستثمرون من البلدان الناهضة (مثل الصين، البرازيل، والهند، وكوريا الجنوبية، وروسيا، وجنوب إفريقيا) فقد بدأوا أيضاً يدخلون المجال الاقتصادي المتوسطي وإن كان ذلك بصورة متواضعة.

السياسات التجارية المعقدة:

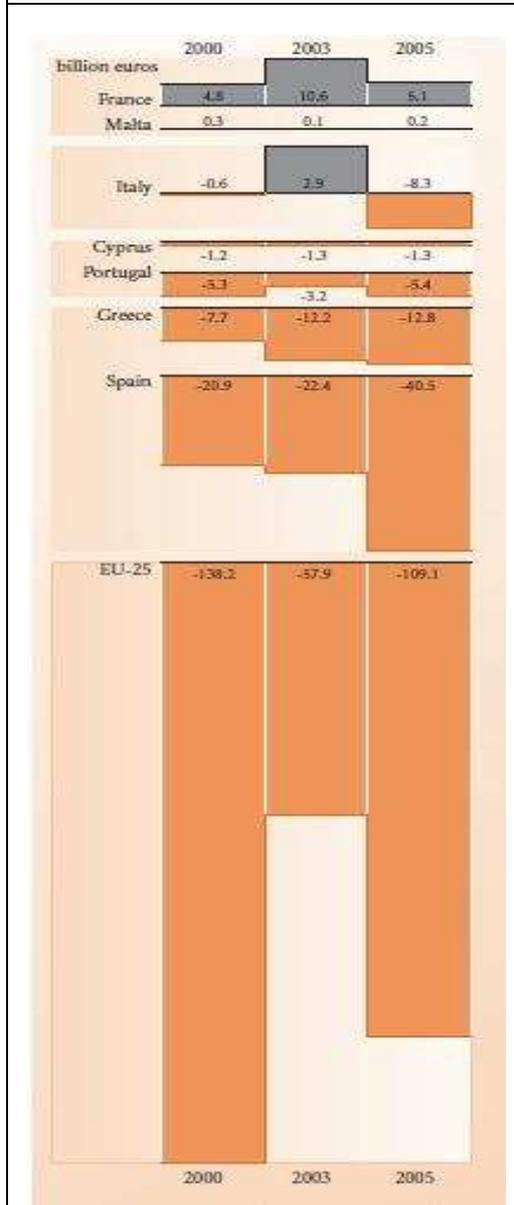
الوضع التجاري في منطقة المتوسط:

شهدت جميع بلدان جنوب وشرق المتوسط عجزاً خلال الفترة من 2005-2000، وكانت الجزائر هي الدولة الوحيدة التي حققت فائضاً في تجارتها الخارجية ككل بفضل العوائد البترولية، أما سوريا فكانت قاب قوسين أو أدنى من التوازن في ميزانها التجاري، وكذلك تونس التي لم يكن العجز التجاري لديها كبيراً. وأما العجز التجاري المسجل في تركيا، من الناحية الأخرى، فكان كبيراً (-34.6 بليون يورو في عام 2005)، ولكنه لم يكن ملحوظاً بشدة في مصر (-7.4 بليون) والمغرب (-7.7 بليون) وكان قد تم تمويل ذلك العجز جزئياً أو كلياً من خلال قطاع الخدمات في صناعة السياحة (في المغرب، وتونس، ومصر، وتركيا) ومن خلال تحويلات المغتربين في الخارج الذين يساهمون بمبالغ ضخمة من رؤوس الأموال التي يقومون بتحويلها إلى دول المنشأ أي جميع دول جنوب وشرق المتوسط، وخصوصاً المغرب ولبنان. كما كان الوضع التجاري في دول شمال المتوسط غير مواتٍ أيضاً، وعلى الرغم من أن تجارتهم تتركز أساساً مع شركائهم الأوروبيين الآخرين، إلا أن تلك الدول عموماً تحقق عجزاً في تجارتها الخارجية، خارج الاتحاد الأوروبي، باستثناء فرنسا في عام 2000 والسنوات التالية، وكذلك مالطة (الشكلان البيانيان 7، 8).

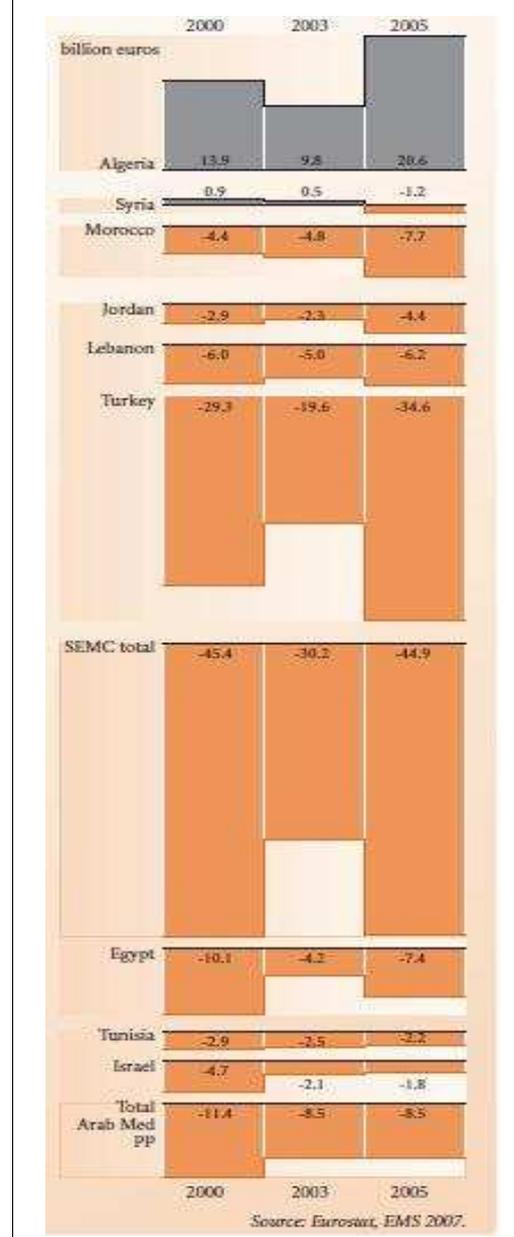
وكان نصيب جنوب وشرق المتوسط من التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي منخفضاً نسبياً منذ عام 1999، حيث إن 7% من واردات الاتحاد الأوروبي تأتي من تلك المنطقة، مقابل 9% من صادرات الاتحاد الأوروبي إليها، ومع ذلك نجد أن الدول الأوروبية المتوسطة لها علاقات تجارية أوسع، مع دول جنوب وشرق المتوسط، وهذا هو الحال مع فرنسا أساساً، وإيطاليا، وأسبانيا، واليونان، وقبرص بصفة خاصة، ولكن تلك العلاقات التجارية ليست علاقات مكثفة (فالتجارة مع دول جنوب وشرق المتوسط تمثل أكثر من 20% من التجارة الخارجية لأية دولة أوروبية - جنوبية باستثناء قبرص) كما توضح تلك العلاقات التجارية أن الدول الأوروبية المتوسطة- باستثناء مالطة - تصدر لدول جنوب شرق المتوسط أكثر مما تستورد منها (شكل بياني - 6).



شكل بياني - 8 الميزان التجاري للدول الأوروبية المتوسطة، 2000-2005



شكل بياني - 7 الميزان التجاري لدول جنوب وشرق لمتوسط، 2000 - 2005



شكل بياني - 9 وضع الاتحاد الأوروبي في تجارة بلدان جنوب وشرق المتوسط، 2005 - 2000



وعلى العكس، فإن التجارة مع دول جنوب وشرق المتوسط تتسم باستقطاب شديد نحو دول الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بكل من الصادرات والواردات، وهذا هو الحال مع دول المغرب العربي الثلاث، وخصوصاً تونس، حيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي على 71% في المتوسط من الواردات التونسية وعلى 80% من الصادرات التونسية خلال الفترة من 2000 - 2005. كما أن نصيب الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية لتركيا، وإسرائيل، ومصر، يعكس أيضاً العلاقات التجارية الوثيقة لدول جنوب وشرق المتوسط مع أوروبا. أما لبنان فصادراتها إلى أوروبا، محدودة على أية حال (17%)، وأما الصادرات الأردنية فهي محدودة جداً (4%)، وأما التجارة بين سوريا وأوروبا فتشهد تراجعاً منذ عام 2004 (أنظر الشكل البياني - 9، والملحق 4).

ويجب ألا تحجب تلك البيانات، الدور الذي تلعبه مناطق أخرى من العالم في التجارة مع دول جنوب وشرق المتوسط، ففي عام 2004، كان للولايات المتحدة وجود تجاري في المنطقة (ولاسيما مع إسرائيل ومصر والأردن)، يمثل 7% من واردات دول جنوب وشرق المتوسط، وما يناهز 17% من صادرات تلك الدول. وكانت الصين تمثل 5% من الواردات، و2% من الصادرات إلى تلك الدول. ولكن لا بد من أن نراعي النقل الآسيوي (15% من الواردات، 11% من الصادرات) لكي نوضح إلى أي مدى تطورت العلاقات التجارية بين دول جنوب وشرق المتوسط وبين القارة الآسيوية ككل - أما التجارة بين الجنوب - والجنوب في منطقة المتوسط، فلا تزال محدودة، لعدة أسباب (الصعوبات السياسية) بين الدول الشاطئية - وتمائل النظم الإنتاجية إلخ، فالتجارة محدودة للغاية بين دول منطقة جنوب وشرق المتوسط، حيث تمثل تلك التجارة 4.5% من واردات تلك الدول، 6.2% من صادراتها في عام 2004، على الرغم من وجود علاقات تجارية مكثفة بين ثلاث دول من منطقة جنوب وشرق المتوسط وهي مصر وسوريا والأردن.

فسيفساء من الاتفاقيات التجارية:

تزرخ منطقة البحر المتوسط اليوم، باتفاقيات سياسية وتجارية متباينة الأشكال والألوان كالفسيفساء، ولا يستبعد منها العلاقات اليورو-متوسطية. ذلك أن تحرير التجارة في المنطقة قد اتخذ شكل حركة مزدوجة من الارتباطات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتلعب الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب

وشرق المتوسط - فى إطار الشراكة - اليورو - متوسطة دوراً خاصاً، وتستهدف تلك العملية التى انطلقت من برشلونة فى عام 1995، على وجه التحديد، إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، تقام على أساس سلسلة من اتفاقيات الانتساب المبرمة بين الاتحاد الأوروبى وبين كل دولة من دول جنوب وشرق المتوسط. ولقد كان ذلك بمثابة طفرة فى الفكر تتوخى تمكين البلدان الواقعة على الشواطئ الجنوبية، من الانفتاح على التجارة، حتى يتسنى لها تنشيط النمو الاقتصادى، الذى يهئ بدوره أساساً متيناً للإصلاحات السياسية التى تساعد على التحول إلى الديمقراطية. ولكن بسبب جمود النظم السياسية المتوسطة والمستوى المتدنى للتكامل الإقليمى من ناحية التجارة بين الجنوب - الجنوب، لم تتحقق تلك الأهداف.

والنتيجة مخيبة للأمال: فالعلاقات التجارية اليورو - متوسطة بين الشواطئ الشمالية والجنوبية لا تزال غير متجانسة بتاتاً، ولا توجد بادرة على أى تحرك صوب التكامل الاقتصادى فى المنطقة لمدة تزيد على 10 سنوات، وهى حقيقة يشهد عليها تدنى مستوى التجارة القائم بين الجنوب - والجنوب والتفاوت فى الثروات بين السكان فى الشمال وفى الجنوب. وعلى المستوى المؤسسى، لم تقم سوريا ولبنان بالتصديق بعد، على اتفاقيتى الانتساب مع الاتحاد الأوروبى، وكذلك لم تفعل الجزائر حتى عام 2005. أما الدول الأخرى فقد قطعت أشواطاً متفاوتة إلى الأمام، وكان فى طليعتها تونس (التي صدقت على اتفاقيات الانتساب فى عام 1998)، وبعد ذلك المغرب (2000). وبسبب التأخير فى توقيع الاتفاقيات، وفترات الانتقال التى تبلغ 12 عاماً حسب الجدول الزمنى الموضوع، فإن المدة الزمنية للإفتتاح التجارى الكامل، سوف تمتد من 2008 إلى 2020. كما كانت دول الشمال أيضاً متباطئة فى التصديق على الاتفاقيات (كان الأمر يستغرق من سنتين إلى 5 سنوات).

وقد واجه برنامج وكالة التنمية المتوسطة - الأداة المالية للتعاون اليورو- متوسطى- صعوبة فى التنفيذ: فما بين عامى 1995- 2005 كان قد تم تخصيص قرابة 6.9 بليون يورو للدول العربية فى جنوب وشرق المتوسط (ولم تكن تركيا ولا إسرائيل مؤهلتين للحصول على مساعدات من ذلك البرنامج، لأن الأولى انخرطت فى مفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، والأخرى لديها اقتصاد "غربى" يختلف تماماً عن اقتصاديات الدول العربية فى جنوب وشرق المتوسط)، ولكن ما تم انفاقه بالفعل كان 4 بليون يورو فقط (أى بمتوسط 364 مليون يورو فى السنة على امتداد 11 عاماً) نظراً لقصور معدل الانفاق، والإجراءات البيروقراطية الطويلة فى كل من الشمال والجنوب (أنظر ملحق - 5)، ولما كانت الدول العربية فى جنوب وشرق المتوسط تضم عدداً إجمالياً من السكان يناهز 180 مليون نسمة، فإننا نورد هنا مرة أخرى رقم 2 يورو للفرد فى السنة، كما ذكرنا سلفاً.

إن المرفق اليورو- متوسطى. الذى تكتنفه مشاكل حقيقية بسبب الهواجس والشكوك المتبادلة بخصوص الأثر الذى سوف يتركه الانفتاح على تلك الاقتصاديات- قد عانى من تعقيدات أشد، بسبب سياسة الجوار الأوربية (ENP)، وتنصرف تلك السياسة إلى قيام الاتحاد الأوروبى الآن بإصلاح سياسته الخارجية بخصوص جيرانه المباشرين، بغرض تكيف تصرفاته بحيث تتواءم مع الأوضاع الجغرافية الجديدة، ومواجهة المتطلبات الناجمة عن التغييرات فى البيئة الجيوبوليتيكية فى أعقاب اندماج دول وسط وشرق أوروبا فى الاتحاد. وينصب اهتمام تلك السياسة الخارجية الجديدة على هؤلاء الجيران "الجدد" (روسيا وأوكرانيا على وجه الخصوص)، وعلى جيران أوروبا المتوسطيين "القدامى".

والغرض من العرض الأوروبى الجديد، تمهد الطريق من أجل التوافق المؤسسى، حيث تتمكن البلدان المجاورة من الحصول على جزء مما حققتة المجموعة الأوربية من مكتسبات حسب وتيرة الأداء فى تلك البلدان (طبقاً لعبارة "كل شئ ما عدا المؤسسات" بما يعنى أن البلدان المجاورة مدعوة إلى الأخذ بالأدوات الضرورية للانضمام إلى السوق الكبير للمجموعة الأوربية دون ان تصبح أعضاء فيها)، ولقد ارتكزت تلك السياسة، منذ عام 2007، على وثيقة مالية جديدة تعرف باسم "إنبي" (ENPI أى الوثيقة الأوربية للجوار

(والشراكة) ولها ميزانية إجمالية تبلغ 11.2 بليون يورو عن فترة الموازنة من 2007-2013، وعن جميع المناطق التي تعنى بها السياسة الأوروبية للجوار. ويغلب النهج الثنائي على علاقات الاتحاد الأوروبي بكل بلد من البلدان المجاورة، ولقد تقلص البعد الاقليمي، بل كاد يتلاشى- وهو الجانب الأصيل في الشراكات اليورو- متوسطة - مع أنه لا بد أن نعترف بأنه لم يتمتع بمساندة قوية في واقع الأمر، سواء من جانب الدول الأوروبية أو من جانب الدول الشريكة، أو من جانب المفوضية الأوروبية. ولقد تأكد هذا الاتجاه الآن بفضل تنفيذ خطط العمل بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وهي الخطط التي تكمل اتفاقيات الانتساب في منطقة المتوسط، وتضع كل خطة أجندة إصلاحات وتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدولة الثالثة التي يمكنها المشاركة تدريجياً في البرامج الأوروبية بناء على خطوات التقدم التي قطعتها. وفي المقابل هذا التقدم العملي في الالتزام بقيم المجتمع الأوروبي (الديموقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون في الدولة، واقتصاد السوق، والتنمية المستدامة)، وفي مقابل التنفيذ الفعال للإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والمؤسسية، يقوم الاتحاد الأوروبي بعرض إمكانية مشاركة تلك الدول في السوق الداخلي للاتحاد. وبحلول عام 2007، كانت سبع دول قد وقعت بالفعل على خطة عمل الاتحاد الأوروبي (وهي: مصر، ولبنان، والأردن، وإسرائيل، والمغرب، وتونس، والسلطة الفلسطينية).

وثمة اتفاقيات سياسية وتجارية مختلفة الأشكال والألوان تتداخل مع تلك العلاقات اليورو- متوسطة:

< على الرغم من أن الاتحاد العربي المغاربي لا يزال يبدو في حالة جمود، إلا أن الجهود تجرى على قدم وساق داخل أروقة الجامعة العربية لإنشاء منطقة تجارة حرة أكثر اتساعاً، وكان قد تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية، مؤخراً، على المستوى الإقليمي، مثل " عملية أغادير" في 2004 (وتضم المغرب، وتونس، ومصر، والأردن) أو على المستوى الثنائي (وخصوصاً بين تركيا ودول أخرى في جنوب المتوسط) مما يدل على الرغبة في تطوير علاقات الجنوب - الجنوب.

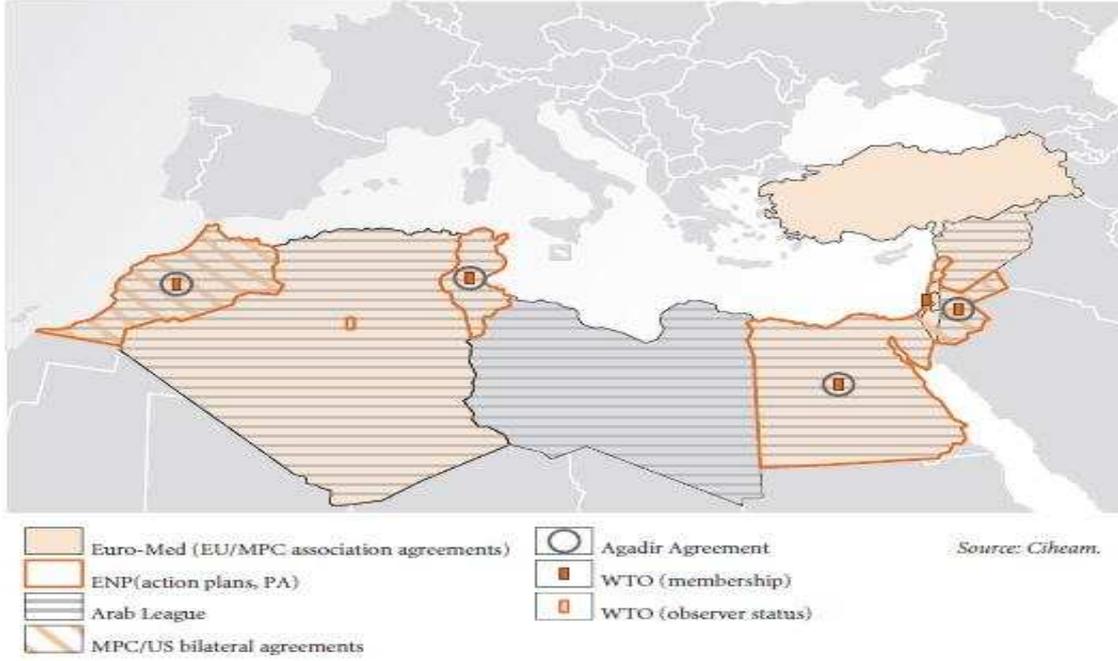
< أن للولايات المتحدة حضوراً قوياً في منطقة المتوسط، حيث تقوم بإقامة تحالفات استراتيجية مع عدة دول في المنطقة تمشياً مع الأهداف الواردة في السياسة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا (BMENA). وكان قد تم توقيع اتفاقية تجارة حرة مع إسرائيل في عام 1985، ومع الأردن في عام 2001، ومع المغرب في عام 2004، وتسعى واشنطن الآن إلى أن تحذو حذو هذا الاتجاه، ويمكن لدول متوسطة أخرى (تونس، والجزائر بصفة خاصة) إبرام اتفاقيات مثيلة في المستقبل.

ما هو موقف الدول المتوسطية فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية (WTO)؟ تتسم المواقف التفاوضية للاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط بعدم التماثل: فالالاتحاد الأوروبي يتفاوض ككتلة واحدة بالنيابة عن أعضائه السبعة والعشرين، بينما نجد أن دول جنوب وشرق المتوسط يتفاوض كل منها بشكل منفصل عن الآخر (وللندكرة، فإن لبنان وسوريا ليستا عضوين في منظمة التجارة العالمية، وأما الجزائر فلها وضع المراقب فقط) ولما كانت دول جنوب وشرق المتوسط لا تسعى إلى حل مشاكلها المتعارضة داخل إطار خاص بها، فقد تجد نفسها ضمن مجموعات تفاوضية تتخذ مواقف متعارضة في بعض الأحيان، كما نجد أن ثمة جبهتين مختلفتين تماماً داخل دول جنوب وشرق المتوسط، في المفاوضات المتعددة الأطراف، عندما تتطرق المفاوضات إلى الملف الزراعي، وهناك قضيتان حساستان للغاية، وهما: النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي (الشريك التجاري الرئيسي لتلك الدول)، ومعاملة أوروبا للبلدان النامية الأخرى (خريطة - 1).

إن التوسع السريع لأطراف فاعلة جديدة، يخلق الآن عناصر ديناميكية أخرى، فالصين - ذلك التنين الآسيوي - والدول الملكية في الخليج، وروسيا، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، أصبحت ذات أهمية متزايدة كشركاء تجاريين لدول جنوب وشرق المتوسط، وترتبط تلك الظاهرة بشكل واضح بنمط التجارة المتعدد المراكز، وهو النمط الذي جاءت به العولمة.

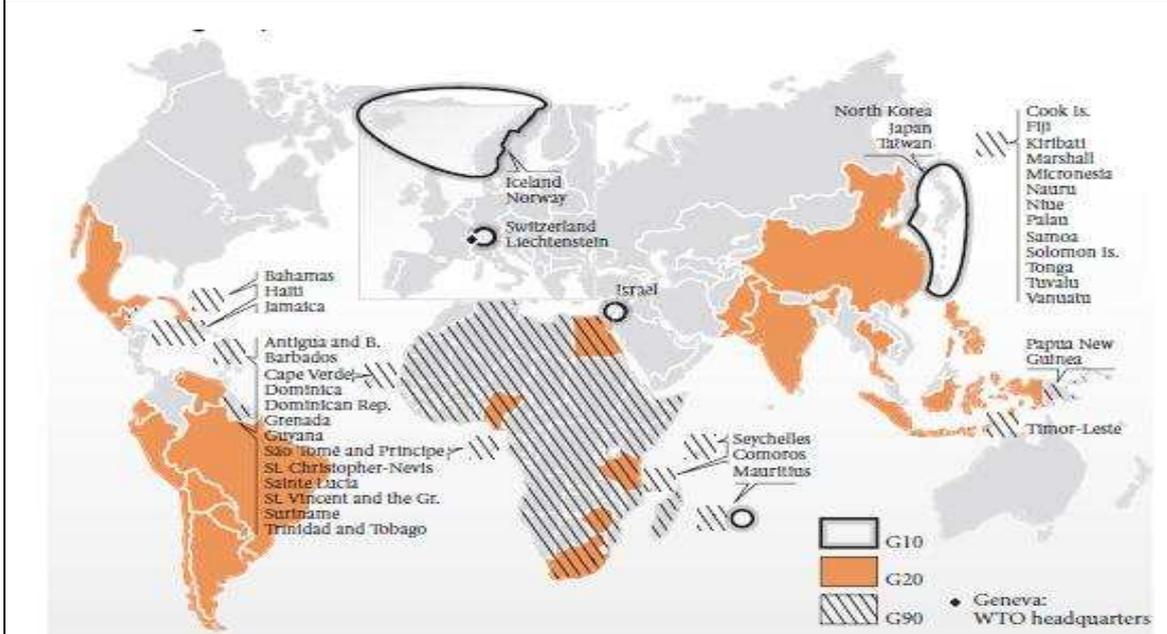
السياق الجغرافي الإقتصادي

خريطة الاتفاقيات السياسية والتجارية



المصدر: سيام

جماعات الضغط في منظمة التجارة العالمية



نتائج الاقتصاديات المتوسطة وأفاقها المستقبلية:

بالنظر إلى الزيادات السكانية المتوقعة في غضون السنوات العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة، وما يترتب عليها من نتائج تتعلق بالبطالة الواسعة والدائمة التي تؤثر على جيل الشباب، فإن عملية التحول الاقتصادي تشكل تحديات كبرى أمام دول جنوب وشرق المتوسط. وعلى الجبهة الداخلية سوف يتعين على تلك الدول إيجاد نموذج جديد للنمو حتى يتسنى لها العمل بنموذج إعادة التوزيع الذي ساد في تلك البلاد منذ سنوات الاستقلال وحتى منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي. ولا بد أن يركز النموذج المنشود على نمو الانتاجية، وأن يقترن بعقد اجتماعي جديد يضمن لجميع السكان ظروفاً معيشية أفضل. وعلى الجبهة الخارجية، فإنه سوف يتعين أيضاً على تلك الدول تحسين اندماجها في التجارة العالمية عن طريق فك قيود التجارة الإقليمية، وتنويع شركائها التجاريين.

وفي هذه الفترة المبكرة من القرن الحادي والعشرين، يبدو الوضع الاقتصادي لدول جنوب وشرق المتوسط معرضاً لجميع الاحتمالات. وبالنظر إلى الوضع الجيوبوليتيكي الشائك بسبب الصراعات الإقليمية الخطيرة والمستمرة، لا يتسطيع المرء الحديث بعد عن أية انطلاقة اقتصادية كبيرة، على الرغم من أن ارتفاع أسعار المواد الخام قد عزز النمو في السنوات القليلة الماضية، وتوجد بعض دلائل الانتعاش، ولكن لا يزال القلق سائداً بشأن التكلفة الاجتماعية والبشرية لعملية المواءمة.

تفسير أسباب التحسن الاقتصادي منذ عام 2003

ظل النمو مستداماً في دول جنوب وشرق المتوسط منذ 2003، وأخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتزايد بنسبة تربو على 4% (المتوسط المجمع لجميع الدول)، وهذا الأداء لم يسجله الإقليم منذ عام 1970 بعد أزمة البترول الأولى. ويأتي هذا النمو المتزايد في أعقاب فترة طويلة من تباطؤ النشاط الاقتصادي- حيث كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يزيد بنسبة 1% فقط في المتوسط خلال الفترة من 2002-1990- لم تظهر خلالها أية شواهد على التقارب مع دول الشواطئ الشمالية للمتوسط. على أن تلك الاتجاهات العامة يجب ألا تخفى وراءها الاختلافات العميقة بين الدول فرادى، حيث تأثرت كل منها بصدمات كثيرة مختلفة - مثل الصدمات المناخية المتواترة (في المغرب)، والصراعات الداخلية والخارجية مع مالها من انعكاسات إقليمية (في الجزائر، ولبنان، والأردن، وإسرائيل، وسوريا)، والأزمة المالية (في تركيا)، وتنفرد تونس بمعدل نمو مستقر ومرتفع نسبياً، الذي كان من شأنه في الأجل الطويل أن جعل متوسط نصيب الفرد من الدخل في تونس يقترب من نظيره في البلدان الأوروبية.

وتحدث هذه الظاهرة الإقليمية الآن في سياق معدل نمو عالمي مرتفع للغاية كان سبب زيادته ارتفاع مستوى الأداء في بلدان شرق آسيا في أعقاب الأزمة الآسيوية في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، ونشير هنا إلى مستوى الأداء في الصين، بصفة خاصة، وكذلك مستوى الأداء في الهند لمدة تقترب من عشر سنوات. وكان قد جرى تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الكلي في دول جنوب وشرق المتوسط عموماً منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وقد تم تخفيض التضخم في تركيا إلى ما دون 10% في عام 2004، وأصبح ميزان المعاملات الجارية إيجابياً (في المتوسط) في نهاية القرن، وهو ما يعنى زيادة المدخرات بصفة عامة (باستثناء تركيا وتونس)، الأمر الذي يشير بدوره إلى تباطؤ الانتاج في اقتصاديات الإقليم.

وأسباب هذا التحسن هي اسباب خارجية إلى حد كبير، كما كان الحال في الفترة من 1975-1985 باستثناء تركيا وإسرائيل، ذلك أن ارتفاع أسعار المحروقات أسفر عن ارتفاع العوائد في الدول المصدرة الصافية (الجزائر، وليبيا، وبدرجة أقل مصر وسوريا) وبعد ذلك في الدول الأخرى بالمنطقة نظراً للأثر المزدوج للزيادة في تحويلات رعوس الأموال (الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وتحويلات المغتربين والتي تأتي

أساساً من دول الخليج، وهكذا عادت المنطقة مرة أخرى إلى نمو الواردات، ويرجع ذلك أساساً إلى أسعار الطاقة، وهو أمر لا تملك مجتمعات الدول المتوسطة سيطرة عليه. ولكن إذا كان النمو الذي أعقب أزمة البترول في عام 1973، و1980 (واللتين قطعتهما فجأة صدمة النفط المضادة في عام 1986)، قد فاقت منه الديون العامة الضخمة التي تسببت في اختلالات عميقة في الاقتصاد الكلي (والتي ساعد على امتصاصها أنذ خطط الموازنة البنائية)، فإن الفترة الحالية تبدو أكثر "حنكة وسداداً"، ذلك أن السلطات المعنية – بعد أن تعلمت الدرس من سياسات الموازنة البنائية العنيفة التي كان لا بد من تنفيذها – تقوم الآن بالحفاظ على توازن الاقتصاد الكلي، ولا تقترب من الديون الأجنبية إلا بحذر شديد، وتقوم الآن بعض الدول المنتجة للنفط في المنطقة، وخصوصاً الجزائر، بسداد ديونها الخارجية.

ويساعد هذا النمو المتجدد على تخفيض معدلات البطالة التي تعتبر حتى الآن من أعلى معدلات البطالة في جميع الأقاليم النامية، وأكثر الشباب تأثراً بموجة البطالة هم الخريجون من شباب المدن، مما ينطوي على مخاطر عالية من الفلاقل وعدم الاستقرار، وكانت السلطات تسعى جاهدة إلى الحد من تلك المخاطر طيلة السنوات الثلاث الماضية، عن طريق برامج الاستثمار العامة مثل المخطط الجاري تنفيذه في الجزائر. ولا تزال الدوافع من أجل الهجرة قوية في جميع الدول العربية المتوسطة. ولم يشهد العمال الشباب أي تحسن جوهري بالنسبة لتطلعاتهم من أجل التقدم في المجتمع، لأن النمو كان يتمخض عن عدد محدود نسبياً من فرص العمل في القطاع الشكلي، ناهيك عن الإدارة، كما كان الحال حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ويضاف إلى ذلك موجات الهجرة الكبيرة من إفريقيا جنوب الصحراء منذ 2004، ويتجه هؤلاء المهاجرون إلى أوروبا، وعادة تنقطع بهم السبل في دول شمال القارة (الإفريقية)، حيث يجذبهم فرص عمل بأجور هزيلة، ولا تخضع للتوصيف، وهكذا أصبحت دول الشاطئ الجنوبي للمتوسط معبراً أو دولاً مضيقة – للشباب المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء.

وبالنظر إلى ظاهرة الهجرة بين سكان دول جنوب وشرق المتوسط، ذاتها، والادخار المفرط، فإن تلك الدول تعتبر، في عمومها، دولاً مصدرة لمدخلات الإنتاج، وبالنظر إلى عجز العمل ورأس المال عن الأتلاف بطريقة ديناميكية على الجبهة الداخلية، فإنهما راحا يبحثان عن حظوظهما وأمانهما في أي مكان آخر. الأمر الذي يعكس حقيقة مؤداها أن النمو الداخلي الجديد الذي شهدته السنوات القليلة الماضية، لا يزال غير قادر على توليد فرص كافية من العمل.

ومع احتمال استمرار الاسعار المرتفعة للطاقة، والوضع الاقتصادي المواتي، إلى حد ما، فإن ذلك يحتم على تلك الدول الاختيار بين أمرين، هل يمكن لتلك الموارد المالية الخارجية التي أنعشت النمو منذ 2003، أن تشكل أساساً لتعديل نظم القوانين واللوائح الداخلية المحلية بشكل جذري، بغية إنعاش الإنتاج المحلي؟ أم هل يمكن أن يكون هنالك نمو بدون تنمية، أي نمو مختل اجتماعياً يحتاج إلى إعادة توزيع، ولا يقوم على الإنتاج؟

التراث التاريخي والعولمة:

بعد برامج موازنة الاقتصاد الكلي التي نُفذت بتشجيع ومساندة من المؤسسات المالية الدولية، نجد أن أنماط النمو في تلك البلدان قد فشلت في إنعاش اقتصادياتها، بسبب المعوقات الداخلية العميقة الجذور، والأشكال المختلفة للعوائد الاستراتيجية (البترول، والأوضاع الجيوستراتيجية) التي كانت تلك الدول، ولا تزال، "تستفيد" منها، إلا أنها كانت عاملاً رئيسياً يساهم في استمرار تلك الاختناقات. وبشكل عام، وعلى امتداد آجال طويلة، لم تفلح تلك الدول في أن ترفع متوسط دخول مواطنيها بحيث تتمشى مع متوسط الدخل في منطقة شمال المتوسط، بل أن وتيرة النشاط لا تزال تعتمد إلى حد بعيد على الموارد الخارجية: النمو (في تلك البلدان) لا يملك قوة الدفع الذاتي المستمر.

إن التحدى الذى يتمثل فى خلق فرص عمل للشباب، سوف يكون هو التحدى الكبير حتى عام 2020 وتشهد فترة التحول السكانى الحالية، أفواجاً إثر أفواج من الشباب – كثير منهم من خريجي الجامعات فى المدن – يتدفقون على سوق العمل، وسوف يستمر الحال كذلك طيلة السنوات الخمس عشرة القادمة. ولا تستطيع النظم الاجتماعية، والهياكل الإنتاجية – فى ظل الاوضاع الحالية وعلى الرغم من الطفرة الاقتصادية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة – استيعاب تلك الاعداد المتدفقة من شباب العاملين، الذين لم يعودوا يتمتعون بمظلة التضامن الأسرى، بل ويمارسون أنشطة غير شكلية توفر لهم حد الكفاف، سواء فى الداخل أو فى الخارج (تجارة "الشنطة").

على أن المعوقات لا ترجع إلى نقص الموارد المالية، لأن تلك الدول تقوم بتصدير جزء من مدخراتها (عوائد البترول)، ويعزى ذلك إلى انعدام ديناميكية تلك الدول بصفة عامة، حيث لا تتوفر لديها استراتيجيات للتنمية الذاتية، كما يعزى إلى عدم انفتاح النظم الاجتماعية على الأطراف الفاعلة الجديدة (أصحاب المشروعات من الشباب الذى يؤسسون شركاتهم بأنفسهم)، ولما كانت تلك المشروعات محصورة بين إجراءات حمائية، داخلية وخارجية على السواء، (صعوبة دخول شركات جديدة إلى السوق، والحوجز الجمركية)، فإنها تخفق فى الابداع والابتكار، وتقصر أعمالها على الأنشطة التقليدية، ويؤدى إنعدام الديناميكية من جانب تلك المشروعات – وهى غير منفتحة على أنشطة جديدة (وهى غير راغبة فى التقليد، ناهيك عن الابتكار والتجديد) – إلى استمرار ضالة الطلب على التمويل الأجنبى.

وعلى هذا، فإن السؤال الذى يثور، لا يتعلق بكيفية إعادة تنشيط القطاع المالى، بقدر ما يتعلق بكيفية تحفيز إقامة المشروعات وإذا كانت الضغوط المتزايدة للبطالة أخذت تسفر الآن عن سيل من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، التى تقوم على الكفاف، مع اندراج معظمها ضمن القطاع غير الرسمى، واتسامها بالإنتاجية المتواضعة للغاية، فإن المشروعات المتوسطة، والكبيرة، تركز على الأنشطة ذات العائد السريع، ولا تستثمر إلا قليلاً فى قطاع المشروعات. كما أن مستوى الخبرات التكنولوجية والإدارية المتراكمة منذ شأه شأن مستوى الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الطويل الأجل. ومن المتعذر حقاً إطلاق أنشطة اقتصادية غير تقليدية من خلال توسيع الشركات القائمة أو إقامة مشروعات جديدة، ذلك أن تنوع طبيعة المشروعات محدود للغاية، كما أن العلاقات فيما بين الشركات ذات الأنشطة التكاملية علاقات متخلفة (التعاقدات المشتركة محدودة للغاية، وكذلك عمليات التعاقد من الباطن)، ويتسم الإنتاج فى كل شركة على حدة بأنه إنتاج منقطع ولا يسير على وتيرة واحدة، الأمر الذى يشكل عقبة أمام كثير من المشروعات المتوسطة الحجم والمشروعات الاستثمارية الكبيرة، سواء كانت محلية أو أجنبية، ويضاف إلى ذلك ضالة الإنفاق على البحوث والتطوير، مما يحد من القدرات الاستيعابية للتكنولوجيا.

ويتعين العثور على أسباب القيود المفروضة على النمو فى منطقة الثقة: الثقة الاستاتيكية الجامدة بين العملاء بعضهم البعض، وبين العملاء والمؤسسات العامة، والثقة الديناميكية للعملاء فى المستقبل. والثقة بهذين المعنيين الاصطلاحيين، متواضعة - على امتداد المنطقة بأسرها- وذلك فيما يتعلق بضمان المعاملات، وقبول الخضوع للضرائب، ومصداقية نظام العدالة، والاستثمارات المستقبلية، والاستعداد لقبول المخاطر (من جانب المشروعات ومن جانب الأسر أيضاً التى لا تحصل على مردود لاستثماراتها فى التعليم).

ويمكن القول أساساً، بأن القيود على الاستثمار فى تلك الدول، تعزى، فى التحيل الأخير، لا إلى نقص فى الموارد- ولا سيما الموارد المالية - ولا إلى اختلالات الاقتصاد الكلى، التى أصبحت تحت السيطرة بوجه عام، ولا إلى الحوكمة العامة غير الفعالة – بصفة خاصة – وهو مما يثير الدهشة – مقارنة بالبلدان النامية الأخرى ذات الإيرادات المعادلة. إن الأسباب أعمق من ذلك بكثير: وهى تتجمع فى مقاومة النخب العامة والخاصة، وأسلوبها فى "الاستحواذ" على الدولة الذى يستبعد أى اعتبار للأجل الطويل، ويحول دون دخول

أية عناصر فاعلة جديدة، ثم هناك وطأة التقاليد التي تحول دون تحديث العلاقات الصناعية والعلاقات بين الجنسين، والثقة المحدودة للغاية بين الأطراف الفاعلة مما يزيد من تكلفة التعاملات، وأخيراً، الوضع المعرفي الذي يكبت أى إبداع أو ابتكار، ويقيد التعليم. وبالاختصار فإن أسلوب تشغيل تلك الاقتصاديات هي العمل في ظل معوقات مزدوجة: أنها تفتقر إلى الدافع التنافسي، وأنها تفتقر إلى الفكر التعاوني.

وعلى الرغم من أن المستوي المتواضع للغاية للتمويل المؤسسي الأجنبي، هو من أوضح أعراض انعدام الديناميكية في النظم الإنتاجية لدول جنوب وشرق المتوسط، إلا أنه ليس هو السبب، وإنما يرجع السبب إلى عدم رغبة الشركات في تحمل أعباء الديون أو قبول المخاطر، ومن قبيل ذلك أيضاً تدني مستوي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الذي يرجع إلى عدم رغبة المؤسسات المحلية في منح تسهيلات تمويلية للمستثمرين الأجانب. وفي ظل تلك الظروف، وبالنظر إلى تباطؤ الطلب المؤسسي على الموارد، فإنه لا يوجد أى حافز أمام القطاع المالي للقيام بعملية التحديث.

أن انفتاح اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط على التجارة الخارجية، لم يغير من الطريقة التي تعمل بها تلك الاقتصاديات. والغرض من وراء المكون الاقتصادي للشراكة الأوروبية المتوسطية (إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من تلك الدول، وكذلك فيما بين تلك الدول وبعضها البعض)، هو الاسراع بتغيير هياكل الإنتاج ومؤسساته، عن طريق توفير الأساس السياسي والمساندة المالية. وتعتبر تونس هي الدولة الوحيدة حتى يومنا هذا التي اغتنمت الفرصة للقيام بعدد من الخطوات الرامية إلى تحديث اقتصادها بالوتيرة التي تناسبها. وتحذو المغرب الآن حذوها، ولكن بصعوبة، أما الدول الأخرى في جنوب وشرق المتوسط، فما زال الشوط أمامها طويلاً، ولم تبدأ إلا منذ وقت قليل على الانفتاح، وهي تفتقر إلى استراتيجية للتنمية من شأنها التنسيق بين مصالح الأطراف المختلفة المعنية، وتعبئة تلك المصالح. وهنا نجد مرة أخرى، أن تونس هي الدولة الوحيدة، منذ الاستقلال، التي توفر لها قدر من الرؤى والتصورات الاستراتيجية.

وباستثناء بعض الاختلافات الطفيفة بين دولة وأخرى، نلاحظ بطء حركة الإصلاح، ومع وجود زعماء سياسيين غير مستعدين لاتخاذ أية خطوات، فإن المزاعم بالتزام عمليات الإصلاح تثبت أنها من قبيل الخطب البلاغية ذات التأثير العارض .

جملة القول، أن الاقتصاد السياسي الذي يوضح أسلوب عمل تحقيق الثروات، إنما هو مغلق على النخبة من القطاعين العام والخاص، الذين يتواطون معاً من أجل الحفاظ على الوضع القائم لأنهم يعتبرون المتسفيدين منه في المقام الأول. وبالنظر إلى التدفق الحاشد لشباب العاملين على سوق العمل، وضعف قدرات الدولة على إعادة التوزيع، فإن تلك البلدان تواجه ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد. وهكذا تلتقي الضرورة الاجتماعية مع ضرورة الاسراع بأنماط النمو، والسؤال: هل تتوفر لتلك النظم الموارد السياسية لمواجهة تلك التحديات ؟ .

الاتجاهات الداخلية الجديدة، والتحول إلى عالم متعدد المراكز:

إن ظهور قوي فاعلة جديدة في حلبة الاقتصاد المعولم الآن، يؤدي إلى تغيير جذري في البيئة العالمية، وقد أصبحت الصين "ورشة العالم" The workshop of the world للسلع ذات التقنيات المتدنية، والمتوسطة، كما أنها أصبحت مستثمراً رئيسياً في الطاقة والمواد الخام الأخرى، وبعض قطاعات معينة. وتتعبق الهند الصين وهي على مسافة قريبة منها، مع ما تتمتع به الهند من سمات خاصة، كما شرعت البرازيل في عقد تحالفات اقتصادية جديدة مع جنوب إفريقيا والهند ...

وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية، تتعرض الانطلاقة الاقتصادية - من خلال التنمية التدريجية للقطاعات التي تقوم على كثافة العمالة غير الماهرة للتحويل إلى أنشطة ذات قيمة مضافة عالية بعد الاعتماد أكثر فأكثر على رؤوس الأموال والعمالة الماهرة - إلى مخاطر حقيقية في الدول التي لم تغتنم تلك الفرصة، وهذا هو الحال في الدول العربية المتوسطة، وقليل من الدول المتوسطة (تركيا، وتونس، والمغرب) قد إستفادت إلى حد ما من نظام التفضيلات التجارية غير المتماثلة، الذي منحته لها أوروبا في منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي. ولقد ظهرت تحليلات جديدة بشأن المنطقة، كان أبرزها بصفة خاصة تحليلات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ويرجع ذلك إلى المنهج الذي اتبع في وضعها (بمعرفة خبراء عرب) والعمق الذي اتسمت به تلك التحليلات، والتي اتسمت أيضاً بالقسوة والحدة في تقييم أسباب تعويق تنمية تلك المجتمعات: اندعام الديمقراطية، والوضع المقيد للمرأة، وصعوبة الحصول على المعرفة.

على أن هنالك عوامل ديناميكية مؤثرة تؤدي دورها الآن، ويرجع ظهورها أساساً إلى الآثار التي أسفرت عنها عمليات التحول السكاني الأسرع من نوعها، كما شهد بذلك المراقبون. وكان للانخفاض المفاجئ في معدلات الخصوبة اثره في تقليص حجم الأسرة، بما يمكن المرأة من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجة أكبر، وتعديل العلاقة بالسلطة الأبوية. إن الحصول على التعليم - على الرغم مما يشوبه من قصور من حيث الجودة - يسير في اتجاه معاكس لعملية الإذعان والتسليم بما هو قائم، وهي سمة مشتركة في كافة المجتمعات العربية المتوسطة، إلا أن نجاح قنوات التليفزيون العربي يوضح أن الطبقات المتوسطة المتعلمة تتطلع إلى معلومات انتقادية. ولقد تلاشى حلم الوحدة العربية بشكل ملحوظ، على الرغم من أنه لا يزال ماثلاً في المخزون الثقافي، بينما توحدت اللغة العربية توحيداً حقيقياً بفضل القنوات التليفزيونية التي تذيع الأخبار، والأفلام، والأغاني، حتى أنه ظهرت الآن - إلى جانب اللهجات الموجودة التي تتكلم بها الشعوب العربية - شكل مستحدث للغة العربية الفصحى، وهو مفهوم على امتداد تلك المنطقة اللغوية.

ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ظهرت الدعوة إلى استقلالية المجتمع المدني ومشاركته في الشؤون المجتمعية للمجتمعات العربية، ويظهر ذلك جلياً في حركة اجتماعية لها تداعياتها البعيدة المدى، في المغرب، وذلك رداً على ما إتسم به دور الدولة من قصور في الحقل الاجتماعي، وفي ظهور حركة دينية يعترف فيها بدور الفرد وتطوير شخصيته ونجاحه الاقتصادي، وعادة ما تكون الاستجابة للحركات الدينية شديدة، ولاسيما في المجتمعات التي تأثرت بحركة الأسلمة، مدة من الزمن، وخصوصاً في مصر، وهي الحركة التي تستهدف الطبقة المتوسطة الذين خنقتها البيروقراطية والنزعة الاستبدادية. ولكن الحركة الاسلامية تدع المطالب الاجتماعية دون جواب، وتتفادي القضايا السياسية، وتناهى بنفسها عن مسألة الدولة والحكم الاستبدادي للمجتمع.

ولم تستخدم أوروبا حتى الآن البرنامج الذي كانت تضعه للمنطقة منذ عام 1995 حتى يؤتي ثماره. وتعانى الشراكة البيورو-متوسطة- إلى لم يكن لها إلا تأثير هامشي على اتجاهات الإصلاح الداخلي في مختلف الدول - من المشاركة السياسية والاقتصادية المحدودة للغاية من جانب الأوروبيين. ونظراً لعدم وجود سياسة خارجية مشتركة، فإن جوانب الغموض التي تكتنف أسس الشراكة (الهدف الأمني، والوسائل الاقتصادية) تنعكس في إدارة تلك الشراكة التي أوكلت إلى وزارات الخارجية، بينما كان معظم التقدم المحرز - على الرغم من محدوديته - في الحقل الاقتصادي.

وفي نفس الوقت، فإن ظهور قوي جديدة في آسيا، وفي أمريكا اللاتينية أيضاً، قد غير وجه العالم تغييراً تجاوز المجال الاقتصادي بكثير، ذلك أننا قد انتقلنا من حالة "مركز متقدم/ ومحيط نام" إلى رؤية لعالم أقل استقطاباً نحو شمال متقدم النمو يملئ قواعد اللعبة. وتوسع دول الشمال، بطبيعة الحال، إلى إدماج الأطراف الفاعلة الجديدة ضمن الإطار القديم للعلاقات الدولية متي أصبحت الأطراف الجديدة في وضع يسمح بأن

تطالب بمكان لها في الشكل الجديد للعالم: لقد ولى عصر ما بعد الاستعمار، وليس لدول جنوب وشرق المتوسط دخل كبير بشأن أسباب تلك الطفرات، وإنما يرجع الأمر إلى انفجار عوائد البترول في دول الخليج الفارسي، والجزائر، وليبيا، وبدرجة أقل: مصر وسوريا، كما يرجع، بصفة خاصة، إلى تنامي تحديات الطاقة على مستوي العالم، مما يجعل البلدان المتوسطية تكتسب نوعاً من الأهمية. وراحت الصلات التقليدية –لاسيما الصلات بين القوى الاستعمارية ومستعمراتها السابقة – تضعف بالتدريج، وبدأت طرق تجارية جديدة تنفتح بين بلدان الجنوب، وبدأت الاستثمارات المتبادلة الجديدة تنشئ صلات فيما بين الدول العربية وبعضها البعض، وكذلك بين تلك الدول ودول أخرى في آسيا، والأمريكتين، وإفريقيا. وسوف تؤثر تلك التغييرات بلا شك على جميع البلدان المتوسطية بدرجات لم تتحدد بعد. وإذا كانت تلك الاستثمارات قد ركزت حتى الآن على أوروبا والولايات المتحدة، فإنها، على أضعف الإيمان، سوف تتطلع إلى آفاق جديدة.

تطور الزراعة ومكانتها في الاقتصاد المتوسطي :

في هذا السياق، تظل الزراعة قضية استراتيجية داخل الظواهر الاقتصادية في منطقة المتوسط. وإن دراسة المؤشرات الاقتصادية –الاجتماعية الرئيسية، وإجراء مسح للتجارة الزراعية في منطقة المتوسط، ومناقشة ما ينطوي عليه تحرير التجارة من احتمالات، سوف يشكل الأساس الذي تركز عليه التحديات الكامنة.

نظرة شاملة على المؤشرات الاقتصادية – الزراعية الرئيسية:

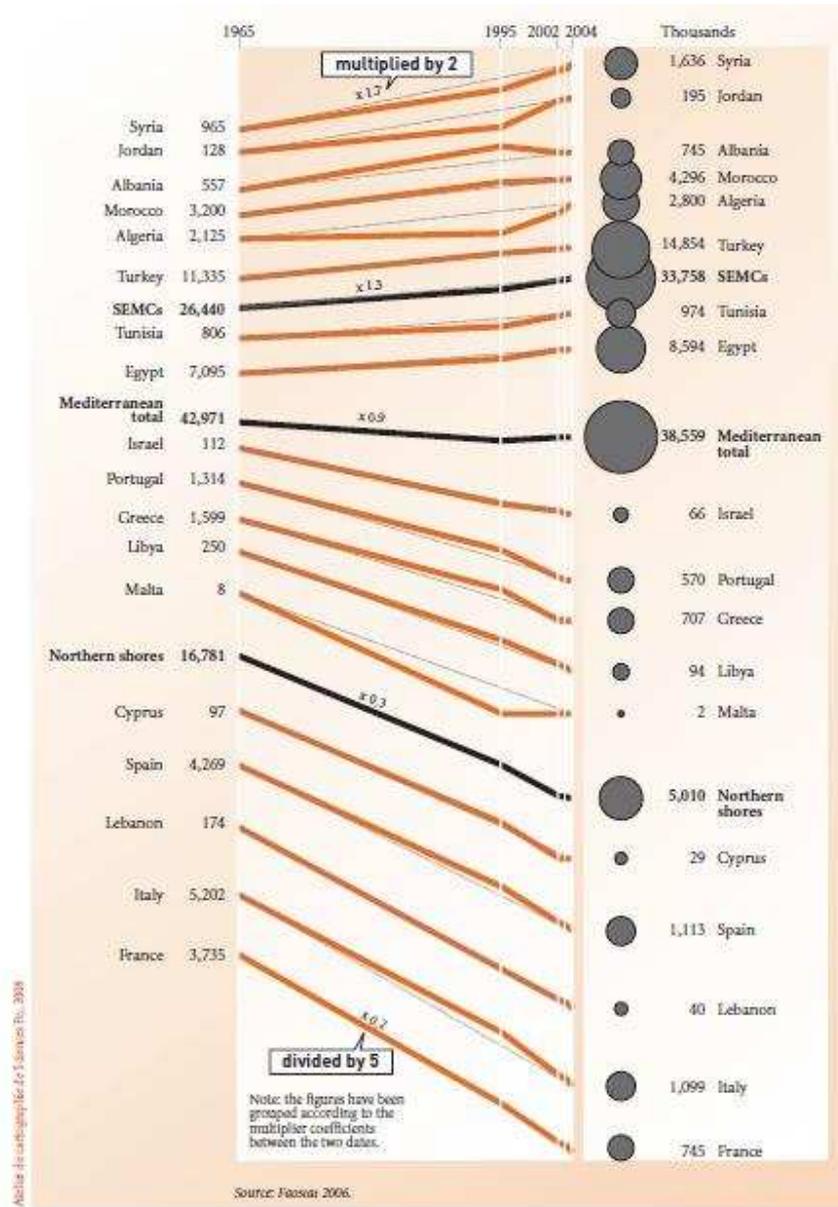
انخفاض ونمو القوى العاملة الزراعية:

بلغ سكان حوض البحر المتوسط في عام 2005 ما يناهز 455 مليون نسمة، لا يزال يعيش ثلثهم في المناطق الريفية، ومن المهم دراسة اتجاهات السكان²¹ العاملين في الزراعة، في ذلك السياق العام للزيادة السكانية في منطقة المتوسط، حيث لا تزال الزراعة القطاع الرئيسي لفرص العمل في المنطقة .

كان الرقم المسجل للقوى العاملة في عام 1965 هو 102 مليون نسمة، منهم 43 مليون يعملون في قطاع الزراعة، أي بنسبة 42% من إجمالي القوى العاملة، أو سدس إجمالي عدد السكان في منطقة المتوسط، والذي بلغ في ذلك التاريخ 260 مليون نسمة. وفي تلك السنة ذاتها كان ثلثا الأربعة عشر مليون العاملين في الزراعة، يوجد على الشواطئ الجنوبية للمتوسط. أما الرقم المسجل للعاملين في الزراعة في بلدان شمال المتوسط، في نفس السنة، فهو 17 مليون نسمة، بينما كان الرقم في بلدان جنوب وشرق المتوسط يزيد على 26 مليون. وفي بحر أربعة عقود من الزمن، اختلفت الظواهر على كلا شاطئَي المتوسط اختلافاً بيناً، ذلك أنه بحلول عام 2004، انخفض عدد العاملين في الزراعة إلى 5 مليون نسمة في الشمال، بينما نجد أن دول جنوب وشرق المتوسط لا تزال تحتفظ بقوى عاملة زراعية تناهز 33,6 مليون (أي بما يزيد بمقدار 7 مليون تقريباً عن عام 1965)، وأن 80% من السكان العاملين في الزراعة في منطقة المتوسط يتركزون في دول جنوب وشرق المتوسط. وفي حقيقة الأمر، لا تزال الأرقام في بعض الدول مؤثرة بشكل واضح –في تركيا والمغرب على سبيل المثال، كانت نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في كلا البلدين 43%، 33% لكل منهما على التوالي. ونظراً لكون السكان العاملين في الزراعة يناهزون 39 مليون في منطقة المتوسط في عام 2004، فإنهم يمثلون تقريباً 12/1 من إجمالي السكان، 5/1 من إجمالي القوى العاملة (الشكل البياني رقم 10، 11، والخريطة -2).

²¹ تجدر ملاحظة أن ألبانيا قد أدرجت ضمن الحسابات الى أجريناها بشأن دول شمال المتوسط وأن ليبيا قد دخلت ضمن الأرقام الخاصة بدول جنوب وشرق المتوسط .

شكل بياني - 10 اتجاهات السكان العاملين في الزراعة في منطقة المتوسط خلال الفترة من 1965-2004

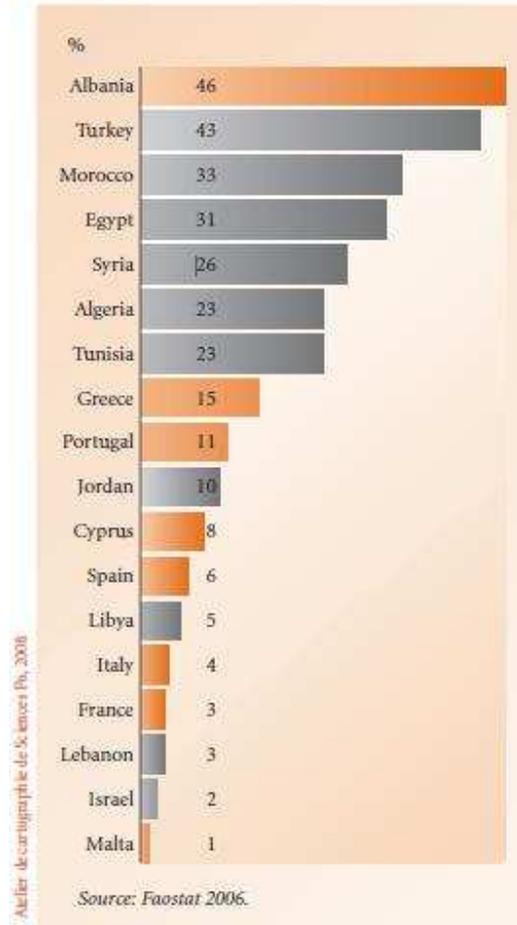


ملحوظة: تم تجميع الأرقام طبقاً لمعاملات المضاعف فيما بين التاريخين

المصدر: إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

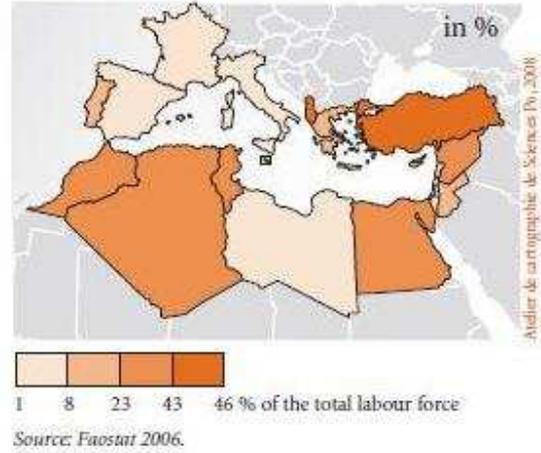
شكل بياني-11 نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة، 2004

Chart 11 - Share of working farm population in total labour force, 2004



خريطة - 2 نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة، 2004

Map 2 - Share of working farm population in total labour force, 2004



وثمة حقيقتان يتعين أن توضع في الاعتبار، على المستوى الإقليمي:

< أن عدد السكان العاملين في الزراعة، على الشواطئ الشمالية، أخذ يتناقص تناقصاً حاداً منذ عام 1965 (باستثناء ألبانيا). ففي إيطاليا، على سبيل المثال، تناقص العدد بنسبة 80%، ويفسر ذلك جزئياً السياسات العامة التي سادت منذ عقد التسعينيات في القرن الماضي، ولاسيما السياسة الزراعية المشتركة، التي أدت إلى زيادة الإنتاجية في الوقت الذي كان يجري فيه التوسع في التصنيع، وفي تلك الأثناء بدأ سوق العمل يتحول إلى القطاع الثالث، مما يعني "توجيه" العمالة الزراعية إلى هذين القطاعين: التصنيع، والقطاع الثالث.

< وكان العكس هو الصحيح على الشواطئ الجنوبية، حيث زاد السكان العاملون في الزراعة بمقدار 7.2 مليون منذ عام 1965، رغم أن هذا الرقم نسبي، عندما ننسبه إلى إجمالي عدد السكان في تلك الفترة (+ 160 مليون نسمة على الشواطئ الجنوبية فيما بين 1965-2005).

وفي ثلاث من دول جنوب وشرق المتوسط - هي إسرائيل، ولبنان، وليبيا- نجد أن عدد السكان العاملين في الزراعة قد تناقص خلال الفترة من 1965-2004، نتيجة لتكثيف الإنتاج في إسرائيل، وعدم الإهتمام بقطاع

الزراعة في لبنان، والتحول إلى الإقتصاد الريعي في ليبيا. وثمة دولتان تمثلان حالياً 70% من القوي العاملة الزراعية في منطقة جنوب وشرق المتوسط، هما: تركيا (التي يبلغ عدد السكان العاملين في الزراعة فيها 14.8 مليون)، ومصر (8.6 مليون)، حيث أن الواقع الزراعي في هاتين الدولتين يختلف اختلافاً فعلياً عن باقي الدول الأخرى.

ولتلك الظواهر على الشواطئ الجنوبية دلالاتها بلا شك، فمن ناحية: أن الإنخفاض في القيمة النسبية للسكان العاملين في الزراعة، يقلص من الثقل السياسي لفئة من السكان، لم تمثل تمثيلاً جيداً حتى الآن في الهياكل السياسية، ومن الناحية الأخرى، أن الزيادة في القيمة المطلقة لعدد العاملين في الزراعة، في سياق يكون فيه إحتياطي الأراضي الزراعية محدوداً، غالباً مايسفر عن تضائل حجم المزارع، وهو ماينطوي بدوره على نتائج إجتماعية وإقتصادية (تآكل الدخل، وتقلص القدرة على الاستثمار)، ناهيك عن أن ازدواجية الصورة الزراعية تؤدي إلى تكثيف الأعداد المتزايدة من صغار المزارعين الذين يمارسون الزراعة الكفائية، وهم يتعايشون إلى جانب المشروعات الزراعية الكبيرة الأكثر قدرة على المنافسة، والتي توجه انتاجها نحو السوق المحلي والأسواق الأجنبية على السواء.

وأخيراً، فإن الإنتاجية الزراعية تتباين داخل منطقة البحر المتوسط، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الزراعية في الدول المتوسطية التابعة للاستحاد الأوربي تقريباً عشرة أضعاف نصيب نظيره في دول جنوب وشرق المتوسط (ما يناهز 18000 دولار، 1950 دولار لكل منهما)، ولقد اتسعت تلك الفجوة بين المنطقتين خلال الفترة من 1990 - 2003، مع إختلاف اتجاهات الإنتاج، وكذلك في عدد الأشخاص العاملين في الزراعة. على أن الفوارق بين الدول الأوربية المتوسطية ودول جنوب وشرق المتوسط ليست ملحوظة تماماً عندما يتعلق الأمر بمتوسط انتاجية الهكتار، مع الأخذ في الاعتبار الندرة النسبية في الأراضي، وتنمية المحاصيل المروية في الدول الأخيرة. وفي سنة 2003، كانت القيمة المضافة لكل هكتار مزروع 1450 دولار في الدول الأوربية المتوسطية، 1080 دولار للهكتار في دول جنوب وشرق المتوسط، وتزداد تلك القيمة في المنطقتين بسبب الكثافة الزراعية ونقصان المساحة المحصولية، إلا أنه قد لوحظت تقلبات واسعة، في أغلب الأحيان، في دول جنوب وشرق المتوسط بسبب التغيرات المناخية.

نواة الإقتصاد الوطني:

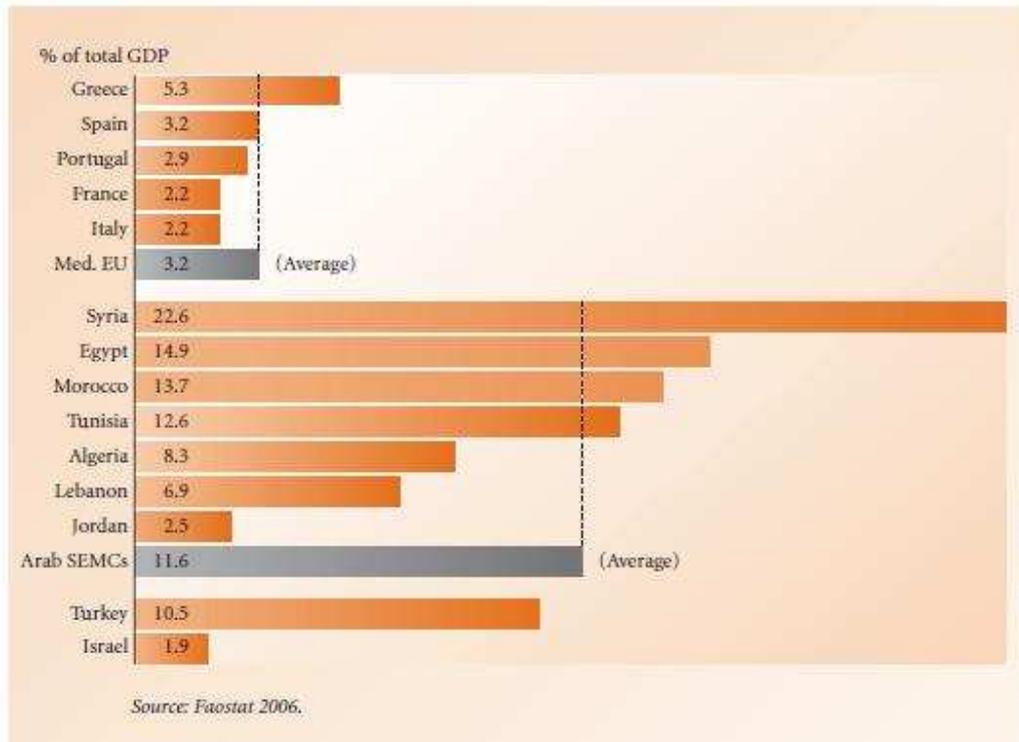
لا زالت الزراعة تمثل قطاعاً هاماً في اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، حيث بلغ متوسط ما ساهمت به في الناتج المحلي الإجمالي 12% في عام 2005 (مقارنة بـ 15% في عام 1990)، ولا تزال بعض الاقتصاديات تعتمد اعتماداً كبيراً على الأداء الزراعي، كما هو الحال في مصر (15%)، المغرب (14%)، وسوريا بصفة خاصة (23%)، ويجدر التنويه بالنتائج الطيبة التي حققتها دول جنوب وشرق المتوسط من حيث النمو في الناتج الزراعي الإجمالي (GAP) خلال الفترة من 1990 - 2003، وقد حققت المغرب، مثلاً، زيادة نسبتها 1.5% وسوريا 6%، وتونس 5.5%، وفي منطقة شمال المتوسط، يمثل قطاع الزراعة 3% فقط، في المتوسط، من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي، وألبانيا هي الدولة الوحيدة التي لازالت صحة اقتصادها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة القطاع الزراعي فيها (ويساهم النشاط الزراعي بربع الناتج المحلي الإجمالي فيها). وتظل الفجوة في الإنتاجية الزراعية في منطقة المتوسط، حقيقة واقعة، والتي تكشف بدورها الفجوة التقنية والاقتصادية الواسعة بين الشمال والجنوب. (شكل بياني 12).

وأياً ما كانت الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات الوطنية لدول جنوب وشرق المتوسط، فإن لذلك القطاع هيكلًا مزدوجاً في تلك الدول، فإلى جانب العدد المحدود من الصناعات الحديثة للأغذية - الزراعية التي إجتذبتها عملية العولمة، توجد أعداد تفوق الحصر من المزارع العائلية المحدودة للغاية، متناثرة في جميع المناطق، وفي منطقة جنوب المتوسط، توجد بعض المشروعات الزراعية الضخمة إلى

تقوم على كثافة رأس المال، وتستخدم مدخلات الإنتاج الحديثة في الأراضي الخصبة، وهي مؤهلة من أجل تحرير التجارة، وتعمل تلك المشروعات جنباً إلى جنب مع أعداد كبيرة من الحيازات الصغيرة، وكثير منها يمارس الزراعة الكفائية في المناطق الريفية، وبدون إمكانية الوصول إلى تملك الأراضي، وهي تنتج أساساً من أجل الاستهلاك الخاص، وهذه المزارع الصغيرة لا تستطيع المنافسة، وهي ضعيفة للغاية أمام الأسواق الزراعية، كما أنها لا تستطيع الوصول إلى أسواق المدن في المناطق الساحلية التي تنهال عليها السلع الواردة من العالم الخارجي.

شكل بياني 12 الزراعة وتكوين الناتج المحلي في منطقة البحر المتوسط، 1990-2005

Chart 12 - Agriculture in GDP formation in the Mediterranean region, 1990-2005



المصدر: إدارة الإحصاء التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، 2006

ما هو الوضع بخصوص صناعات الأغذية الزراعية (AFIs) في دول جنوب وشرق المتوسط؟ في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، كان هناك ما يناهز 670.000 شخص يعملون في صناعات الأغذية الزراعية في دول جنوب وشرق المتوسط، مقارنة بـ 1.2 مليون شخص في الدول المتوسطة التابعة للإتحاد الأوروبي. وتفتقر تلك الصناعات التي تتركز أساساً في تركيا، ومصر، والمغرب، وإسرائيل، إلى التنظيم الإداري والفني، وتخضع لقيود قانونية وتجارية (تتسبب في انخفاض مستويات الاستثمار)، كما أنها تسم بالبطء في عملية التحديث، وتعاني من المعوقات الطبيعية في المنطقة (المناخ، والجفاف)، مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة. وتقوم بعض صناعات الأغذية – الزراعية بالتركيز على حاصلات التصدير، ولكن الشركات الكبرى في تركيا، والجزائر، ومصر تخصص أساساً في المنتجات اللازمة للسوق المحلية،

وبدأت في الظهور الآن على الساحة مجموعات صناعية وطنية كبرى، مثل مجموعة بولينا Poulina في تونس، وسيفيتال Cevital في الجزائر، وتنوبا Tnuva في إسرائيل – وسابانجي Sabanci في تركيا، وهي مجموعات تمارس أنشطة واسعة خارج قطاع الأغذية – الزراعية. وتتطور الآن صناعة الأغذية – الزراعية في المغرب، ولا يزال ذلك القطاع هو القطاع الصناعي الرائد في البلاد، أما تركيا فإنها تستطيع الآن أن تفخر بقيام بنية جيدة لصناعة الأغذية – الزراعية لديها.

وفي السنوات القليلة الماضية حدث تقدم كبير في مجال الصناعات الغذائية، حيث تم إنشاء 159 فرعاً لشركات أجنبية متعددة الجنسيات – في دول جنوب وشرق المتوسط – متخصصة في الصناعات الغذائية، وذلك في عام 2002 مقارنة بـ 24 فرعاً في عام 1988، ومعظم تلك الشركات المتعددة الجنسيات، شركات أمريكية تسعى أن يكون لها موطئ قدم في منطقة المتوسط، مثل شركة Sara lee Corp. وشركة Coca Cola Co.، وشركة Procter and Gamble وشركة PepsiCola، كما قامت مجموعات أخرى مثل نسلة Nestle (من سويسرا) ويونيفلر Unilever (من هولندا) ولاننسي دانون Danone (من فرنسا)، حيث قامت تلك المجموعات بالاستثمار أيضاً في دول جنوب وشرق المتوسط، بغرض إقامة فروع لها للصناعات الغذائية، في تلك المنطقة. ومع ذلك، فإنه خلال الفترة من 1987-2006 نجد أن 1.1% فقط من إجمالي حالات الاندماج والاستحواذ التي تمت على مستوى العالم – وقامت بها 100 من كبريات الشركات المتعددة الجنسية في مجال الصناعات الغذائية – قد حدثت في دول جنوب وشرق المتوسط (منها 0.6% في تركيا وحدها)، مقارنة بـ 20% في دول الاتحاد الأوروبي المتوسطة²².

المنتجات الزراعية " المتوسطة " :

ليس الغرض من إلقاء هذه النظرة الشاملة على الإنتاج الزراعي في منطقة المتوسط أن تكون استقصائية جامعة، وإنما تستهدف أساساً إبراز أهمية المنطقة خلال الفترة من 2003-2005، بالنسبة لمجموعة المنتجات التي تخصصت فيها وتميزت بها، في بادئ ذي بدء، يستحوذ حوض البحر المتوسط على 16% تقريباً من الإنتاج العالمي من الفاكهة، 13% من الإنتاج العالمي من الخضروات. لكن هذه المكانة بدأت تتراجع خلال السنوات القليلة الماضية بسبب نمو الإنتاج في بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان الآسيوية، والنمو السريع في الصين على وجه الخصوص. وكانت المنطقة المتوسطة، في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، تغطي 26% من إنتاج العالم من الفاكهة، وحتى عام 1990 كانت تستحوذ على 16% من إنتاج العالم من الخضروات، والدول المنتجة الرئيسية للفاكهة والخضروات في المنطقة هي: فرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا، وتركيا، ومصر، ويتضح تركيز الإنتاج في منطقة المتوسط في حالة سلع معينة ذلك أن المنطقة تستحوذ على 85% من إنتاج العالم من البندق، على سبيل المثال، 80% من التين، 36% من التمر، 52% من المشمش، 46% من العنب، 34% من الخوخ ومركزاته (النكتارين)، 55% من الدرنات، 31% من الطماطم، أما زيت الزيتون المنتج في المنطقة المتوسطة – وهو المنتج الذي يعتبر علماً على المنطقة – فبلغ 99% من إنتاج العالم، والدول المنتجة الرئيسية له هي: إيطاليا، وأسبانيا، واليونان على وجه الخصوص، ثم تونس، وتركيا، والبرتغال) ومع ذلك، فإن هذا الاحتكار يمكن أن يواجه منافسة من مزارع الزيتون التي أنشئت مؤخراً في استراليا، والولايات المتحدة، بل والصين. وأخيراً، فإن القمح يعتبر النوع الرئيسي من الحبوب الذي يزرع في المنطقة، حيث يتم إنتاج 16% من إجمالي الناتج العالمي من القمح (ويتم إنتاج أغلبه في فرنسا)، وتمثل دول جنوب وشرق المتوسط (وخصوصاً تركيا ومصر) 7% من ذلك الإنتاج. وتأتي الحبوب في صدارة السلع الزراعية الأساسية التي يتم إنتاجها في حوض البحر المتوسط، وهي تستحوذ على نصف المساحة الزراعية الكلية في المنطقة، ويقدر نصيب منطقة البحر المتوسط من الإنتاج العالمي من الحبوب ككل بـ 8%.

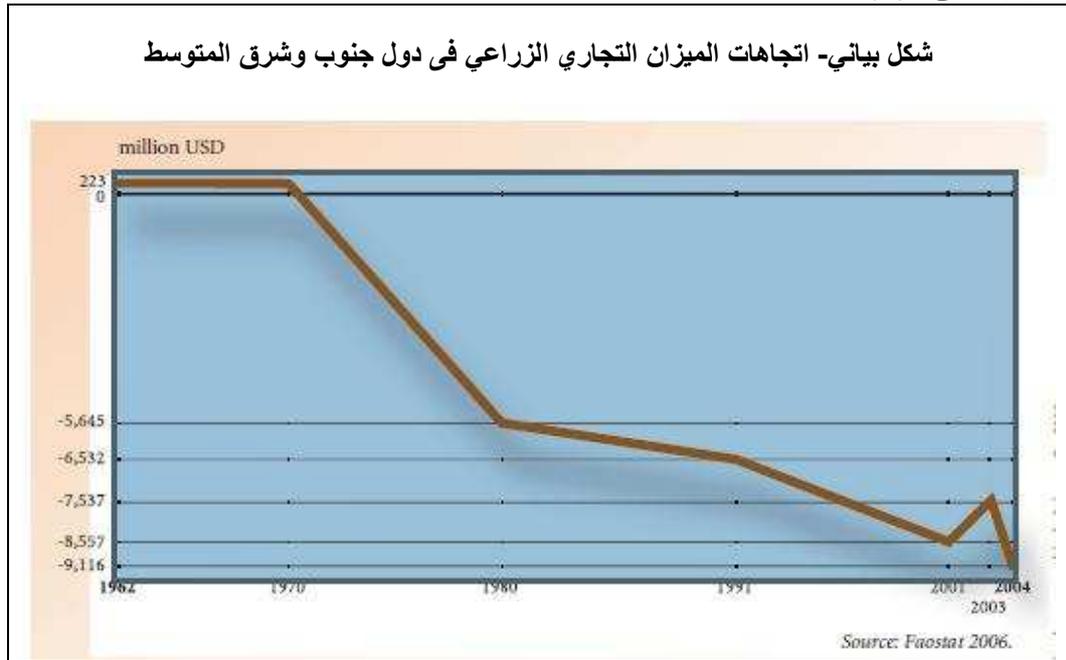
²² تم استقاء تلك البيانات المتعلقة بصناعات الأغذية – الزراعية من قسم البيانات الزراعية في بنك المعلومات الذي تديره د. سلمي طوزانلي والتابع لمعهد البحوث الزراعية المتوسطية التابعة لسيام.

نظرة شاملة على التجارة الزراعية:

التجارة الزراعية والتبعية الغذائية:

تكشف حركة التجارة الزراعية في شمال وجنوب المتوسط عن ظواهر متعارضة خلال الفترة من 2003-1963، وعندما ننظر في البيانات المجمعة عن كل دولة، نلاحظ أن نصيب الاتحاد الأوربي -25، من الواردات الزراعية العالمية، ظل ثابتاً خلال تلك الفترة (حيث كان يتراوح ما بين 35%-40%)، ولكن نصيبه من الصادرات ازداد زيادة ملحوظة (45% في عام 2003 مقارنة بـ 22% في بداية عقد الستينيات من القرن الماضي). وتلعب فرنسا دوراً رئيسياً في هذه الظاهرة، حيث أنها لاتزال ثاني أكبر مصدر للسلع الزراعية في العالم، وعلى الجانب الآخر، نجد أن الميزان التجاري الزراعي في إيطاليا والبرتغال لم يكن إيجابياً خلال السنوات القليلة الماضية.

وعند مقارنة دول جنوب وشرق المتوسط، بالاتحاد الأوربي، نجد أنها حققت نتائج عكسية حيث انتقلت من حالة منطقة مصدرة صافية في الستينيات من القرن الماضي، إلى حالة منطقة مستوردة صافية منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي فصاعداً. ففي عام 1963، كانت تلك الدول تمثل حوالي 4% من الصادرات الزراعية العالمية، ولكن بحلول عام 2003 انخفض الرقم إلى 2%، كما زادت وارداتها من 3% إلى 4% من إجمالي الواردات العالمية.



ولقد تدهور الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية جنوب وشرق المتوسط، تدهوراً ملحوظاً. وأصبح الوضع في تلك البلدان يمثل تبعية غذائية مزمنة منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي. بل إن بعض تلك الدول (الجزائر، ومصر) تعاني الآن من اختلالات هيكلية خطيرة، وبحلول عام 2004 شهدت دول جنوب وشرق المتوسط ميزاناً تجارياً سالباً، يبلغ عجز التجارة الزراعية فيه ما يناهز 9 بليون دولار مع بقية العالم (شكل بياني 13)

وتركيا هي الدولة الوحيدة التي يعتبر الميزان التجاري الزراعي في صالحها، وتبدو، في حقيقة الأمر، القوة الزراعية الوحيدة في المنطقة، والظاهرة العامة أن أُنقرة تساهم بنصف الصادرات الزراعية لدول جنوب وشرق المتوسط، وتستوعب 22% من إجمالي الواردات الزراعية لتلك الدول (انظر ملحق -6).

أما نصيب السلع الزراعية الأساسية في التجارة، للجانب الشمالي من المتوسط، فيناهمز 12% بالنسبة لإجمالي الصادرات، 9% بالنسبة لإجمالي الواردات لدول الاتحاد الأوروبي المتوسطة وتبلغ الصادرات ذروتها في اليونان (22% صادرات). وأما الوضع في دول جنوب وشرق المتوسط فهو متنافر إلى حد بعيد: ذلك أن ربع الواردات الإجمالية لمصر والجزائر، هي سلع زراعية أساسية، بينما نجد أن نصيب لبنان، والأردن، وسوريا يقدر بـ 17% - 18%، وتمثل السلع الزراعية الأساسية ما يزيد على 10% من الصادرات في خمس دول هي: تركيا، والمغرب، وسوريا، بصفة خاصة، والأردن، ولبنان (انظر ملحق 7).

وأخيراً، فإنه على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يزال الشريك التجاري الرئيسي لبلدان جنوب وشرق المتوسط، إلا أن تلك الدول راحت أكثر على التجارة العالمية، ففي عام 2004، حصلت تلك البلدان على 72% من إمداداتها من خارج السوق الأوروبية، بينما إتجه 48% من صادراتها إلى بقية العالم. بل إن دولة مثل تركيا تركز الآن بدرجة أكبر على التجارة خارج نطاق أوروبا (82% من وارداتها الزراعية، 50% من صادراتها الزراعية مع بقية العالم خارج أوروبا). وعلى هذا، فإن الاتحاد الأوروبي ليس هو القوة المصدرة الوحيدة إلى جنوب المتوسط، بل نجد دولة مثل الولايات المتحدة تحصل على 5% من صادرات دول جنوب وشرق المتوسط، وتستحوذ على 17% تقريباً من واردات تلك الدول، كما نجد أن الأرجنتين والبرازيل، وإستراليا شركاء تجاريين هامين، وخصوصاً في تجارة الحبوب ومنتجاتها. ومن الناحية الأخرى، نجد أن هذا المجال يشهد تبادلاً تجارياً محدوداً للغاية بين دول جنوب وشرق المتوسط، ذلك أن التجارة البينية لتلك الدول تمثل حوالي 8% من صادراتها الزراعية في عام 2004، 5.5% من واردتها.

التنافر في التجارة الزراعية اليورو- متوسطة:

كانت التجارة الزراعية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، في عام 2004، متنافرة وغير متسقة، كما كان عليه الحال لعدة سنوات، وهي متوازنة في الظاهر فقط، ولكنها مستقطبة جغرافياً.

< والتنافر واضح: ذلك أن 2% فقط من الواردات والصادرات الزراعية للاتحاد الأوروبي يتم مع دول جنوب وشرق المتوسط، بينما تستحوذ هذه الأخيرة على 52% من الصادرات الزراعية للاتحاد الأوروبي، وتمثل 28% من وارداته الزراعية. وعلى هذا، فإن ثمة إختلافاً ملحوظاً بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب وشرق المتوسط من حيث كثافة التجارة الزراعية.

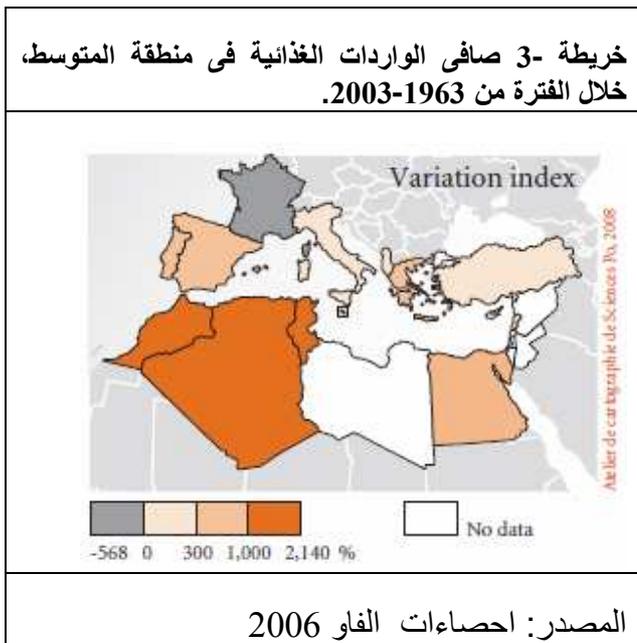
< ويرجع التوازن الظاهري إلى أن الميزان التجاري الزراعي اليورو- متوسطي، يشير إلى فائض طفيف يبلغ 0.6 بليون دولار لصالح دول جنوب وشرق المتوسط، ويعزى هذا الميزان الإيجابي إلى الثقل التجاري لتركيا، التي تستحوذ وحدها على 46% من الصادرات الزراعية لدول جنوب وشرق المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي. وإذا إستبعدنا تركيا، نجد أن ثمة عجزاً تجارياً يبلغ 1.5 بليون دولار لصالح الاتحاد الأوروبي، بل إن العجز يصل إلى 1.8 بليون دولار إذا حسينا الميزان التجاري مع الدول العربية جنوب وشرق المتوسط، وحدها. وأحياناً ما تنجح تونس والمغرب في تحقيق التوازن في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، على خلاف الجزائر التي يقع عليها العبء الأكبر من العجز التجاري الشامل للدول العربية جنوب وشرق المتوسط. (انظر ملحق -8)

< وفيما يتعلق بالأنماط الجغرافية في التجارة، نجد أن التجارة الزراعية مستقطبة استقطاباً شديداً تجاه عدة دول في الإتحاد الأوربي وفي جنوب وشرق المتوسط، ففي داخل الإتحاد الأوربي تجد أن خمس دول تستحوذ على ما يزيد على 70% من الصادرات الزراعية إلى دول جنوب وشرق المتوسط، وتعتبر فرنسا أكبر مصدر للسلع الزراعية (30%)، تليها هولندا (14%) وألمانيا (12%)، وأسبانيا (9%)، وإيطاليا (6%). ونجد نفس الوضع عندما يتعلق الأمر بواردات الإتحاد الأوربي من دول جنوب وشرق المتوسط، على الرغم من اختلاف الدول المعنية: إيطاليا (19%)، ألمانيا (17%)، فرنسا (15%)، أسبانيا (13%)، هولندا (10%). ومن ناحية دول جنوب وشرق المتوسط، نجد أن تركيا، وإسرائيل، والمغرب، وتونس هي الدول الرئيسية المصدرة للسلع الزراعية إلى الإتحاد الأوربي (46%، 15%، 22%، 12% لكل منها على التوالي). وفيما يتعلق بالواردات، نجد أن الجزائر وتركيا ومصر هي الدول الشريكة التجارية الرئيسية مع الإتحاد الأوربي (25%، 14%، 13% لكل منها على التوالي). وإذا أمعنا في التحليل، نجد أن التحليلات تكشف لنا عن تركيز التجارة بين دول معينة في المنطقتين: فنجد أن فرنسا هي المستورد الرئيسي من المغرب (48% من وارداتها من دول جنوب وشرق المتوسط) وألمانيا هي المستورد الرئيسي من تركيا (79%)، وهذا هو الحال أيضاً وإن كان بدرجة أقل بالنسبة لصادرات الإتحاد الأوربي إلى دول جنوب وشرق المتوسط، ومن ذلك مثلاً أن 40% من صادرات فرنسا إلى دول جنوب وشرق المتوسط تتجه إلى الجزائر.

وتعكس السلع الزراعية الأساسية، والمواد الغذائية – الزراعية، التي تدخل في التجارة بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق المتوسط، نوع السلع الزراعية لكلتا المنطقتين، إلى حد كبير، فالسلع الزراعية التي يقوم الإتحاد الأوربي بتصديرها إلى دول جنوب وشرق المتوسط تشتمل أساساً على الحبوب (16%)، ومنتجات الألبان (15%)، السكر (8%)، فضلاً عن مجموعة واسعة من المنتجات الأخرى، وخصوصاً السلع المجهزة. ومن الناحية الأخرى، نجد أن دول جنوب وشرق المتوسط إلى الإتحاد الأوربي أكثر تخصصاً، ذلك أن ما يزيد على نصفها (54%) عبارة عن فواكه وخضروات، سواء طازجة أو مجهزة، 10% مأكولات بحرية، 10% زيت زيتون.

الحبوب – قضية استراتيجية للغاية في منطقة البحر المتوسط:

تزايدت إحتياجات حوض البحر المتوسط من الحبوب بشكل مضطرد منذ عدة سنوات، وهي زيادة تجد أسبابها في طلب الإنسان والحيوان، وهو الطلب الذي تضاعف في المنطقة ككل منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، بل ان الزيادة قد تقاومت في بعض الحالات حيث وصلت إلى 400% (مصر) أو 500% (الجزائر). وكان الانتاج في المنطقة قد افتقر إلى الديناميكية اللازمة لملاحقة الزيادة في الإحتياجات، مما أسفر عن اعتماد دول المنطقة اعتماداً متزايداً على الواردات من الحبوب. وتهيمن فرنسا على سوق الانتاج، حيث تستحوذ على ثلث إنتاج منطقة المتوسط من الحبوب، تليها تركيا، وأسبانيا، وإيطاليا، ومصر. ويرجع البعد الجيوستراتيجي لإنتاج الحبوب إلى أن جميع الدول المتوسطية، باستثناء فرنسا، مستوردة صافية للحبوب. وفي عام 2003، استحوذ حوض البحر المتوسط على 22% تقريباً من الواردات العالمية، وهذا الرقم يتعين مقارنته مع مدلول نسبة عدد



السكان فى المنطقة إلى عدد سكان العالم(7%). ويزداد باضطراب وزن منطقة البحر المتوسط فى تجارة الحبوب العالمية، فى الفترة من 1986-1990 اجتذبت المنطقة 18% من الواردات العالمية من الحبوب، ولكن هذا الرقم ارتفع إلى 21% خلال الفترة من 1996-2000 (انظر ملحق 9-).

وتحصل دول جنوب وشرق المتوسط على 12% من الواردات العالمية من الحبوب، بينما تمثل حالياً 4% من عدد سكان العالم. ومنذ بداية عقد الستينيات من القرن الماضى، تضاعف صافى الواردات من الحبوب بمعامل 21 فى الجزائر، 20 فى المغرب، 13 فى تونس، 4 فى مصر، وتشير التوقعات إلى أن تلك الواردات، عرضه للاستمرار فى السنوات القادمة، حتى تقف بالاحتياجات البشرية والحيوانية. بل إنه من المتوقع تفاقم العجز فى الحبوب فى منطقة المتوسط فى الأجل المتوسط وهو وضع فى صالح الدول الصدرة الرئيسية للحبوب مثل فرنسا، والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا، بل وحتى أوكرانيا، وكازاخستان، فى المستقبل القريب (خريطة-3)

المخاطر والفرص التى تنطوى عليها عملية تحرير التجارة:

الزراعة داخل الشراكة اليورو-متوسطية:

منذ انطلاق الشراكة اليورو-متوسطية فى عام 1995، كانت الزراعة دائماً هى القطاع الحساس فى المفاوضات التجارية بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط. ومع ذلك، كان ثمة ثلاث مراحل متميزة، توضح التقدم الذى تحقق فى واقع الأمر.

المرحلة من 1995-2002، لم تدرج الزراعة فى أجندة التعاون، بسبب الخلافات، خصوصاً وأن الزراعة قضية بالغة الحساسية، ولهذا فقد تم عدم اثارها عمداً، بينما كانت قضية محورية فى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وفى المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف فى ذلك الوقت. وبينما كان المسرح مهيباً من أجل حرية التجارة فى الصناعة، إلا أن عملية تحرير التجارة الزراعية بين أوربا ومنطقة البحر المتوسط، وتركت معلقة، وأسباب ذلك معقدة، ولكن التحليل معلوم للكافة.

وفى الشمال كان المنتجون فى الاتحاد الأوروبى يخشون من المنافسة الشرسة، إذا الغيت تفضيلات المجموعة الأوربية، وفى الجنوب، كان المصدرون يضغطون من أجل النفاذ الى سوق الاتحاد الأوروبى. ولما كانت دول جنوب وشرق المتوسط هى المستورد الرئيسى للسلع الأساسية من الاتحاد الأوروبى مثل الحبوب، والألبان، والسكر، بسبب تدنى أدائها فى الإنتاج الغذائى، فقد كانت غير راغبة فى تعريض زراعتها لمنافسة أجنبية وكان "الصراع" التجارى اليورو-متوسطى، يرجع، علاوة على ذلك، إلى سبب آخر، وهو المخاطر العالية للمنافسة بين الشمال والجنوب بشأن المنتجات التى تنتج فى كلتا المنطقتين (زيت الزيتون، والفواكة والخضراوات) إذا تم تحرير التجارة.

وعلى الرغم من تلك المعوقات، اتخذت خطوة البداية بشأن انفتاح الأسواق فى المؤتمر الوزارى اليورو-متوسطى الأول بشأن الزراعة الذى عقد فى مدينة البندقية فى 27 نوفمبر سنة 2003 برئاسة إيطاليا. وانصبت التوصيات الرئيسية على تدعيم التنمية الريفية، ورفع جودة السلع الزراعية الأساسية، والبدء بإجراءات عملية، فى مجال الزراعة العضوية. كما ركزت المناقشات على سرعة عملية التحرير، والطرق المستخدمة لهذا الغرض، وعلاوة على ذلك، ارتأى صانعو القرارات أن تناول مسألة الزراعة لا يمكن أن يتم إلا بناء على كل حالة على حدة، بسبب حساسية منتج معين فى أسواق الاتحاد الأوروبى، وتنافسية صادرات دولة بعينها (نهج التفاضل)، ويتسق هذا مع التفكير الكامن وراء سياسة الجوار الأوروبى (ENP)، التى كانت قد تمت صياغتها فى ذلك الوقت.

وفي سنة 2005، أدرجت الزراعة ضمن الجدول الزمني لإعادة تشكيل وإطلاق الشراكة اليورو-متوسطية. وأعلن الاتحاد الأوروبي شكلياً قراره بفتح باب المفاوضات الزراعية مع دول جنوب وشرق المتوسط، في بيان صدر في نوفمبر سنة 2005، وينص على بدء المفاوضات في عام 2006، بغرض التحرير التدريجي للتجارة في كل من المنتجات الطازجة والمجهزة، الزراعية والسلمكية. ومنذ سنة 2006، أنيطت بلجنة من الخبراء ملحقة بالمفوضية الأوروبية، مهمة متابعة القضية وتنفيذ "خريطة طريق للزراعة اليورو-متوسطية" وتنطوي خريطة الطريق هذه، على نقاط استراتيجية منها: التحرير المتبادل (أى لا بد أن يتحمل الشاطنان الشمالي والجنوبي الجهود المبذولة)، والنهج المتدرج المضطرد، وأن يكون هنالك نوع من التباين بشأن البرنامج الزمني (يقبل الاتحاد الأوروبي بموجب ذلك وتيرة انفتاح أبطأ من جانب دول جنوب وشرق المتوسط)، ووضع قائمة بأكثر السلع حساسية، حسب كل دولة، بحيث لا يتم إدراج تلك السلع في عملية التحرير. كما يؤكد البيان على التحديات التي تواجه التنمية الريفية، والجهود الرامية إلى رفع مستوى جودة المنتجات، وتنمية المنتجات ذات الطابع المتوسطي الخالص، وإتخاذ التدابير لتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي، وإجراءات تحسين النفاذ إلى أسواق الصادرات.

وتجرى الآن مفاوضات ثنائية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، وثمة تقدم سريع في المفاوضات مع الأردن وإسرائيل، ومؤخراً مع مصر، وبوتيرة أبطأ كثيراً مع المغرب، وتونس. ومن الناحية الأخرى، تبدو المفاوضات مع الجزائر متسمة بالحذر والتحفظ، وتحاول كسب الوقت. أما فيما يتعلق بلبنان وسوريا فلم يتحقق شيء في واقع الأمر فيما يتعلق بتحرير التجارة الزراعية، بسبب الظروف السياسية الراهنة، ومن الواضح أن جولة المفاوضات سوف تكون أطول مما كان مخططاً لها أصلاً، خصوصاً وان المفوضية تزيد الآن من تشدها في شروط سلامة الغذاء. ومع تصفية التعريفات الجمركية بالتدريج، فإنه سوف يتم تصعيد الحواجز غير الجمركية، كما كانت من قبل، والتي سوف تتشدد بصفة خاصة فيما يتعلق بالجودة وسلامة المنتجات، مما يضع المنتجين في جنوب المتوسط في موقف صعب لن يستطيع إلا عدد محدود جداً من أولئك المنتجين تلبية المعايير المتعلقة بالموصفات الفنية والصحية.

تحرير التجارة اليورو-متوسطية – الهموم والآمال:

أصبح إنشاء منطقة التجارة الحرة اليورو-متوسطية (EMFTA)، بحلول عام 2010 في إطار الشراكة اليورو-متوسطية، موضوع مناقشات حامية، ويثير عدد من الدراسات التي أجريت مؤخراً بشأن النتائج الفعلية لذلك المشروع، مسألة الاستدامة الاقتصادية – الاجتماعية للمنطقة. وفيما يتعلق بالإتحاد الأوروبي ككل، فإن النتائج سوف تكون محدودة على الأرجح، بالنظر إلى النصيب غير المؤثر لدول جنوب وشرق المتوسط، في التجارة الزراعية الخارجية للاتحاد. وعلى العكس، فإن انفتاح الأسواق، من شأنه إعطاء دفعة للصادرات الأوروبية إلى الشواطئ الجنوبية للمتوسط، حيث يوجد طلب كبير ومتزايد على المحاصيل الأساسية التي تقوم أوروبا بتسويقها بشكل فعال (الحبوب، والألبان، واللحوم)، ومن الناحية الأخرى، سوف يتأثر جنوب أوروبا بتحرير التجارة الزراعية تحريراً مفاجئاً، ذلك أن المنتجين في القطاعات التقليدية (الفواكه والخضروات) في أسبانيا، وجنوب فرنسا، وإيطاليا، واليونان – يمكن أن يتضرروا من جراء الانفتاح التجاري، وربما يعارضون سياسة الانفتاح، إذا أزيلت الحماية التي تفرضها الجماعة الأوروبية، دون النص على تدابير انتقالية للدعم.

كما أن النتائج سوف تكون سلبية لدول جنوب وشرق المتوسط، بالنظر إليها ككل، ذلك أن مزاياها التنافسية تتركز في قطاع الفاكهة والخضروات، وهو القطاع الذي تهتم أوروبا بحمايته أساساً. والانفتاح سوف يفرض على عدة نتائج بشأن التجارة الزراعية، منها: سوف يكون هنالك انخفاض في إنتاج الحبوب (وبعض المحاصيل الحقلية الأخرى)، وفي إنتاج اللحوم والألبان، وزيادة في إنتاج الفواكه والخضروات (في جميع دول جنوب وشرق المتوسط)، وزيت الزيتون (في تونس) والسكر (في المغرب ومصر) كما أن صناعات

الأغذية – الزراعية سوف تنمو أيضاً (بسبب إمكانية النفاذ إلى السوق الأوربي من أوسع الأبواب). ومن الناحية الأخرى، تشير سيناريوهات النماذج الموضوعية إلى نتائج ايجابية طفيفة بالنسبة للمستهلك، لتوفر فرص شراء المنتجات الغذائية بأسعار أرخص.

على أن تحرير التجارة والإنتفاخ على الأسواق العالمية، من شأنه تعريض الأسر في الريف والحضر، في دول جنوب وشرق المتوسط، لتقلبات الأسعار العالمية، مع ما لذلك من نتائج خطيرة على الأسر الأشد فقراً. وعلى الرغم من أن انخفاض الأسعار يمكن أن يشجع الاستهلاك المحلي، إلا أنه يمكن أن ينطوى على قلاقل وعدم استقرار لمنتجات الحاصلات الزراعية، وصغار الفلاحين. بل إن نتائج تحرير التجارة سوف تتجاوز النطاق التجارى الخالص، وسوف تؤثر على مجتمعات المزارعين من الناحية الإقتصادية- الإجتماعية ومن الناحية السياسية، لأنهم غير مستعدين لعملية إنتفاخ الأسواق، ولن يستفيد من عملية الإنتفاخ إلا قلة من الشركات الزراعية – في تلك المجتمعات – التي تقوم على رؤوس أموال كبيرة، ولها هيكلها التنظيمية، وتقوم على الميكنة، وكثافة إستخدام المدخلات، وتتمتع بالقدرة على الإنتاج من أجل التصدير. وعلاوة على ذلك، فإن إفقار سكان الريف والمجتمع الزراعى (والنساء في مقدمة الضحايا)، سوف ينطوى على سلسلة كاملة من الآثار، بدءاً من انفجار البطالة، والهجرة من الريف إلى المدن، أو موجات الهجرة الكبيرة، وتندثر تلك الاحتمالات أيضاً بضغوط شديدة على البيئة في مناطق أصبحت بالفعل مناطق متدهورة بسبب استنزاف المياه والموارد، وحتى في حالة تحرير الزراعة، فلا بد أن نأخذ في الحسبان الإمكانيات التصديرية المحدودة لدول جنوب وشرق المتوسط، بسبب تزايد الطلب المحلي وتناقص الأراضي المتاحة والمياه (باستثناء تركيا).

ثلاث قضايا رئيسية:

إتخذت دول جنوب وشرق المتوسط مناهج متباينة في المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، على خلاف دول الإتحاد الأوربي، وذلك بسبب القصور في العلاقات السياسية بين الجنوب – الجنوب، وإختلاف المواقف التجارية – وتواجه دول جنوب وشرق المتوسط خياراً صعباً بخصوص إنتفاخ التجارة الزراعية، فهي من ناحية، تريد شروطاً أفضل للنفاذ إلى الأسواق الأوربية بالنسبة للمنتجات المتوسطة (الفواكه والخضروات) والمواد الغذائية – الزراعية التي تقوم بإنتاجها والتي تتمتع فيها بمزايا نسبية، إلا أنها تخشى في نفس الوقت، من أن يسفر التحرير التجارى المتعدد الأطراف عن السماح لدول ثالثة من اقتناص حصتها في السوق، في تضاؤل هامش التفضيل التجارى الذي تتمتع به. ومن الناحية الأخرى، فإنها تطالب بمعاملة خاصة وضمانات في تجارة الحبوب، واللحوم، ومنتجات الألبان – وهي قطاعات لا تملك المنافسة فيها، ولما كانت تلك الدول بصفة عامة، مستوردة صافية لتلك السلع الأساسية، باتت تخشى أيضاً من أن يؤدي انخفاض الدعم الذي يقدمه الإتحاد الأوربي، إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم تزيد فاتورة مشترياتها الغذائية، التي هي مرتفعة أصلاً.

وينعكس عدم تماثل مصالح دول جنوب وشرق المتوسط، في طريقة تفرقها بين المجموعات المختلفة التي تشكلت من أجل مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ومصر هي الدولة الوحيدة في جنوب وشرق المتوسط التي تنتمي إلى مجموعة العشرين (G20) القوية، التي تلعب فيها البرازيل والهند دوراً أساسياً، إلى جانب البلدان النامية التي لديها طاقات تصدير زراعية، ومن ثم فهي مهتمة بتوسيع سياسة تحرير التجارة الزراعية. أما إسرائيل فهي عضو في مجموعة العشرة (G10) وهي أكثر المجموعات تحفظاً من حيث التمسك بالحماية الزراعية، وأما تركيا فقد إنضمت إلى مجموعة الثلاثة والثلاثين (G33)، وهي مجموعة "أصدقاء المنتجات الخاصة" التي تدعو إلى معاملة تمييزية للبلدان النامية وإلى آلية وقاية خاصة، على الرغم من أنها تتبنى موقفاً شديد الهجوم على المساعدات التي تتمتع بها الدول الغنية. وأما المغرب وتونس فتنتمیان إلى مجموعة التسعين (G90)، وهي مجموعة الدول التي توحدتها مشكلة تآكل التفضيلات، حيث

أنها تتمتع جميعاً بالنفوذ التفضيلي إلى أسواق الدول الغنية، ولاسيما أسواق الإتحاد الأوربي، التي تعتمد عليها إلى حد كبير، وتريد تلك الدول الحفاظ على تلك التفضيلات، طالما بقي الحفاظ على المعونات الزراعية التي تؤثر على منتجاتها في الدول المتقدمة.

المسألة الهامة الثانية المتعلقة بمستقبل الزراعة المتوسطة، هي تطوير السياسة الزراعية المشتركة (CAP) في أوربا. وترتبط هذه المسألة ارتباطاً وثيقاً بالمنطقة المتوسطة للإتحاد الأوربي في ضوء التأثير الكبير المترتب على إجراء بعض الإصلاحات (بشأن منظمات المجتمع الأوربي CMO للنبيد والفاكهة والخضروات، مثلاً)، أو المترتبة على الإصلاحات الهيكلية لإصلاح النظم المالية. كما أن توقعات تحرير التجارة الزراعية اليورو-متوسطة تضع أيضاً مستقبل السياسة الزراعية المشتركة في موضع التقارب الاستراتيجي للمنطقة المتوسط، وسوف يكون من الصعب، بلا شك، أن نتجاهل هذا الموضوع ونحن في مرحلة الإعداد للسياسة الزراعية المشتركة (CAP) لما بعد عام 2013، التي سوف تكون حتماً سياسة معقدة وحاسمة. ولو ظل المشروع اليورو-متوسطي على الأجندة السياسية، لا يقتضي الأمر تكريس بعض الأفكار التي تأخذ في الاعتبار طبيعة المنطقة المتوسطة، والسمات الخاصة التي تجمع بينها في سياق منافسة عالمية شرسة. وفي حقيقة الأمر، فإن قضية الزراعة والغذاء، قضية تفرص نفسها.

أما المسألة العالمية الثالثة فتتمثل في ظهور الوقود الحيوي، وسوف يتم بحثها من الزوايا الاقتصادية والتجارية، وتعتبر عملية تطوير وتشجيع الوقود الحيوي من الظواهر العالمية، التي لها بلا شك مزايا معينة. ولكن السياسة في منطقة البحر المتوسط تنصرف إلى عدم المبالغة في الحماس، فالزراعة المتوسطة لن تستطيع إطعام الناس، وملء خزانات وقود السيارات في وقت واحد - وهي حقيقة ربما تبدو أكثر وضوحاً في تلك المنطقة عنها في أية منطقة أخرى من العالم - لأن السكان يتزايدون بسرعة رهيبية، بينما تعاني الأراضي الزراعية من الندرة، كما أن الظروف الطبيعية غير ملائمة، بل وتميل إلى أن تكون غير مواتية. وثمة مخاوف، لها ما يبررها تماماً، تنصرف إلى أن منطقة البحر المتوسط سوف تكون هي المثال الواضح للإرتباط الوثيق بين ارتفاع أسعار السلع الزراعية وبين تنمية الوقود الحيوي، لأنه يتم استخدام المزيد والمزيد من الحبوب، والسكر، والبيذور الزيتية، وزيت الخضروات من أجل إنتاج الإيثانول أو الديزل الحيوي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق. وتلك هي السلع الأساسية التي تقوم دول البحر المتوسط، التي تعتمد إلى حد كبير على استيراد الحبوب - باستيراد كميات ضخمة منها - وإنه من خلال اختيار الوقود الحيوي كبديل، تسعى دول مثل الولايات المتحدة، والبرازيل، وحتى الإتحاد الأوربي، إلى تغيير معادلة الطاقة، ولكن التغيير الرئيسي الذي يجرونه هو تغيير أسعار المواد الخام مثل الحبوب، وهذا بدوره، يزيد من هيمنة تلك الدول على التجارة في علاقتها بدول جنوب وشرق المتوسط. وعلى هذا، فإن الجدال الدائر بشأن الوقود الحيوي لا بد من معالجته بشكل يتسم بالوضوح والصرامة في إطار المنطقة اليورو-متوسطة، إذا روعي العمل على أن تكون تلك المنطقة منطقة تضامن.

المراجع

- Allaya (M.) (ed.), *MedAgri 2006. Annuaire des économies agricoles et alimentaires des pays méditerranéens et arabes*, Montpellier, MA , 2006.
- Copeiaa, *Perspectives internationales pour les politiques agricoles*, Paris, La Documentation française, 2007.
- Directorate General for Economic and Financial Affairs, *European Neighbourhood Policy: Economic Review of EU Neighbour Countries*, Occasional Papers, 30, Brussels, European Commission, June 2007.
- European Court of Auditors, *Special Report No. 5/2006 concerning the MEDA programme*.
- Eurostat, *Euro-Mediterranean Statistics 2006*, Brussels, European Commission, 2007.
- FAO, *The State of Food and Agriculture*, annual report 2006, Rome, 2006.
- Femise, *Impact de la libéralisation agricole dans le contexte du partenariat euro-méditerranéen*, rapport collectif, Marseille, November 2003.
- Femise, *Dix ans après Barcelone: acquis et perspectives du partenariat euro-méditerranéen*, rapport annuel du réseau Femise, Marseille, February 2005.
- Hatem (F.) (ed.), “Le secteur agro-alimentaire dans la région euro-méditerranéenne”, *Notes et études Anima*, 16, November 2005.
- Hervieu (B.) (dir.), *Agri. Med 2006. Agriculture, fisheries, food and sustainable rural development in the Mediterranean region*, Ciheam annual report, Paris, 2006.
- Hervieu (B.), Capone (R.) et Abis (S.), “The challenge posed by cereals sector in the Mediterranean”, *Note d’analyse du Ciheam*, 9, May 2006.
- Jacquet (F.), Emlinger (C.) et Lerin (F.), “Development of food and agricultural Euro-Mediterranean trade”, *Note d’analyse du Ciheam*, 12, June 2006.
- Lipchitz (A.), “La libéralisation agricole en zone euro-méditerranéenne: la nécessité d’une approche progressive”, *Notes et études économiques*, 23, Paris, ministère français de l’Agriculture et de la Pêche, September 2005.

Mezouaghi (M.), “Intégration euro-méditerranéenne et investissements directs étrangers”, note de l’Agence française de développement, *Euromed Investment Conference*, La Baule, 27 June 2007.

OECD and FAO, *Agricultural Outlook 2006-2015*, report, Paris, 2006.

OECD and FAO, *Agricultural Outlook 2007-2016*, report, Rome, July 2007.

Ould Aoudia (J.), “Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens”, *Notes et documents*, 28, Paris, Agence française de développement, July 2006.

Schmied (W.), *Euro-Mediterranean agricultural and rural policy*, report 11301, Strasbourg, Parliamentary Assembly of the Council of Europe, Committee on the Environment, Agriculture and Local and Regional Affairs, June 2007.

SIA-Trade, *Sustainability Impact Assessment of the Euro-Mediterranean Free Trade Area* conducted in 2003-2006 under the coordination of the University of Manchester in partnership with the Ciheam and L. Bocconi University, Milan, in particular.

UNCTAD, *World Investment Report 2006*, Geneva, 2007.

World Bank, *World Development Indicators 2006*, Washington (D.C.), 2006.

World Bank, *World Development Indicators 2007*, Washington (D.C.), 2007.

الملاحق

ملحق - 1 معدلات البطالة في منطقة البحر المتوسط (2000-2005): الكبار والشباب

| البطالة بين الشباب في منطقة البحر الابيض المتوسط في عام 2005 | | الراشدين من سن (% للفترة العمرية من 15-65 سنة) | | الدول |
|--|--------------------|--|-------|----------|
| تحت سن 25 | الكبار (15-56 سنة) | 2005 | 2000 | |
| %19.7 | %9.2 | %9.2 | %11.1 | اسبانيا |
| %23.5 | %9.9 | %9.9 | %9.1 | فرنسا |
| %26.0 | %9.8 | %9.8 | %11.3 | اليونان |
| %24.0 | %7.7 | %7.7 | %10.1 | ايطاليا |
| %16.0 | %7.6 | %7.6 | %4.0 | البرتغال |
| %31.0 | %15.3 | %15.3 | %28.9 | الجزائر |
| %34.1 | %1.2 | %11.2 | %9.0 | مصر |
| %17.8 | %9.2 | %9.2 | %8.9 | اسرائيل |
| %31.1 | %15.5 | %15.5 | %13.7 | الاردن |
| %20.9 | %8.2 | %8.2 | | لبنان |
| %15.7 | %11.0 | %11.0 | %13.6 | المغرب |
| %18.3 | %10.3 | %8.1 | %10.3 | سوريا |
| %14.6 | %8.0 | %14.6 | %16.0 | تونس |
| %30.7 | %14.6 | %10.3 | %6.5 | تركيا |

المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي، الإحصاءات الأوروبية المتوسطة، 2007

ملحق 2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية، 1990-2004

| متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية (بالدولار الامريكى) | | | | الناتج المحلي الاجمالي 2004 | | |
|--|--------|--------|--------|-----------------------------|--|----------|
| 2004 | 2000 | 1995 | 1990 | الترتيب العالمى | متوسط نصيب الفرد بسعر تعادل القوة الشرائية | |
| 5.070 | - | - | - | 124 | 070.5 | البنانيا |
| 22.230 | 17.107 | 14.502 | 12.434 | - | 22.230 | قبرص |
| 24.750 | 19.967 | 16.934 | 15.915 | 33 | 24.750 | اسبانيا |
| 29.460 | 25.318 | 22.893 | 22.110 | 20 | 29.460 | فرنسا |
| 22.230 | 16.714 | 14.163 | 13.996 | 41 | 22.230 | اليونان |
| 28.020 | 24.936 | 23.073 | 21.812 | 28 | 28.020 | ايطاليا |
| 18.590 | 17.862 | 14.167 | 10.711 | - | 18.590 | مالطا |
| 19.240 | 17.346 | 14.360 | 13.483 | 49 | 19.240 | البرتغال |
| 6.320 | 5.417 | 5.027 | 5.458 | 105 | 6.320 | الجزائر |
| 4.200 | 3.534 | 3.025 | 2.922 | 134 | 4.200 | مصر |
| 23.770 | 20.615 | 18.477 | 15.857 | 37 | 23.770 | اسرائيل |
| 4.770 | 3.907 | 4.056 | 3.857 | 128 | 5.550 | الاردن |
| 5.550 | 4.200 | 4.101 | 2.177 | 117 | 4.770 | لبنان |
| 4.250 | 3.470 | 3.214 | 3.363 | 131 | 4.250 | المغرب |
| 3.500 | 3.332 | 3.162 | 2.651 | 139 | 3.500 | سوريا |
| 7.430 | 6.251 | 5.083 | 4.541 | 94 | 7.430 | تونس |
| 7.720 | 6.447 | 5.265 | 5.265 | 89 | 7.720 | تركيا |
| الاتجاهات فى متوسط نصيب الفرد حسب متوسط سعر تعادل القوة الشرائية فى منطقة المتوسط | | | | | | |
| 2004 | 2000 | 1995 | 1990 | | | |

| | | | | |
|---|--------|--------|--------|-----------------------|
| 13.947 | 12.276 | 10.740 | 9.785 | منطقة المتوسط |
| 23.503 | 20.856 | 18.285 | 17.463 | أوروبا المتوسطية |
| 7.649 | 6.353 | 5.750 | 5.121 | جنوب وشرق المتوسط |
| 25.015 | 21.131 | 17.328 | 17.116 | الاتحاد الأوروبي - 25 |
| المصدر: البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، 2006 | | | | |

ملحق - 3 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة البحر المتوسط، 1995-2005 (بالمليون دولار أمريكي)

| تقديرات 2006 | الاجمالي -1995 2005 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | |
|--|---------------------------|---------------|---------------|---------------|--------------|---------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------------------------------|
| 1.400 | 6.573 | 1.081 | 882 | 634 | 1.065 | 1.196 | 438 | 507 | 501 | 260 | 4 | 5 | الجزائر |
| 6.100 | 16.266 | 5.376 | 2.157 | 237 | 647 | 510 | 1.235 | 2.919 | 1.065 | 887 | 637 | 596 | مصر |
| 2.500 | 4.420 | 1.532 | 651 | 436 | 56 | 100 | 787 | 158 | 310 | 361 | 16 | 13 | الأردن |
| 4.300 | 8.736 | 507 | 1.899 | 2.860 | 257 | 249 | 298 | 250 | 200 | 150 | | | لبنان |
| 2.500 | 13.764 | 507 | 1.070 | 2.429 | 428 | 2.808 | 423 | 1.376 | 417 | 1.118 | 357 | 335 | المغرب |
| 700 | 2.280 | 507 | 275 | 180 | 225 | 205 | 270 | 263 | 82 | 80 | 100 | 100 | سوريا |
| 2.800 | 6.248 | 782 | 639 | 584 | 821 | 486 | 779 | 368 | 668 | 365 | 378 | 378 | تونس |
| 20.300 | 58.287 | 14.777 | 7.573 | 7.360 | 3.499 | 5.554 | 4.230 | 5.841 | 3.243 | 3.291 | 1.492 | 1.427 | الدول العربية جنوب شرق المتوسط |
| 13.200 | 29.031 | 5.587 | 1.619 | 3.745 | 1.648 | 3.044 | 4.392 | 2.889 | 1.760 | 1.628 | 1.382 | 1.337 | إسرائيل |
| 17.100 | 24.422 | 9.681 | 2.837 | 1.752 | 1.037 | 3.266 | 982 | 783 | 940 | 805 | 1.454 | 885 | تركيا |
| 50.600 | 111.740 | 30.045 | 12.029 | 12.857 | 6.184 | 11.864 | 9.604 | 9.513 | 5.943 | 5.724 | 4.328 | 3.649 | اجمالي دول جنوب وشرق المتوسط |
| المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) تقرير الاستثمارات الدولية، 2006 | | | | | | | | | | | | | |

ملحق - 4 نصيب الاتحاد الاوروبي - 25 فى التجارة مع دول جنوب وشرق المتوسط، 2000-2005

| نصيب الاتحاد الاوروبي - 25 من واردات دول جنوب وشرق المتوسط (%) | | | | | | | |
|--|------|------|------|------|------|------|---------|
| المتوسط 2005-2000 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | |
| 57.6 | 55.3 | 54.8 | 58.9 | 56.8 | 61 | 58.6 | الجزائر |
| 28.8 | 22.9 | 26.6 | 27.8 | 28.5 | 31.1 | 35.7 | مصر |
| 28.1 | 24.1 | 23.6 | 26.5 | 29.9 | 28.9 | 35.7 | الاردن |
| 43.8 | | 40 | 44.5 | 45.3 | 43.7 | 45.7 | لبنان |
| 56.6 | 52.8 | 56.1 | 59.8 | 57.5 | 54.9 | 58.7 | المغرب |
| 24.7 | 12.3 | 16.1 | 20.4 | 29.9 | 36.8 | 32.9 | سوريا |
| 71.1 | 69 | 69.8 | 73.6 | 71.1 | 71.5 | 71.3 | تونس |
| 41.6 | 38.5 | 41 | 42.1 | 41.7 | 42.6 | 43.9 | اسرائيل |
| 46.8 | 42.2 | 46.6 | 48.2 | 47.5 | 45.8 | 50.3 | تركيا |

نصيب الاتحاد الأوروبي -25 من صادرات دول جنوب وشرق المتوسط (%)

| المتوسط 2005-2000 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|--|
| 60.0 | 55.6 | 54 | 59.3 | 64.5 | 64.7 | 63.2 | |
| 34.0 | 33.7 | 34.8 | 34 | 28.5 | 32.3 | 40.5 | |
| 4.5 | 3.1 | 3.2 | 3.4 | 28.6 | 4.1 | 5.8 | |
| 16.9 | | 10.5 | 11.4 | 7.1 | 22.9 | 22.9 | |
| 74.4 | 73.7 | 74.4 | 76.3 | 17 | 72.9 | 75.3 | |
| 60.0 | 44.5 | 53.9 | 61.1 | 73.8 | 70 | 68.3 | |
| 80.5 | 80 | 83.3 | 80.3 | 79 | 80.2 | 80.2 | |
| 28.0 | 28.6 | 27.8 | 28.1 | 26.3 | 28 | 29 | |
| 54.0 | 52.4 | 54.5 | 55 | 53.9 | 53.8 | 54.3 | |

المصدر: مكتب الإحصاء الأوربي، الإحصاءات الأوربية المتوسطة، 2007

ملحق 5 - عرض موجز لبرنامج وكالة التنمية المتوسطة

| النسبة بين الالتزامات والمدفوعات | المدفوعات | الالتزامات | برنامج وكالة التنمية المتوسطة بالمليون يورو |
|----------------------------------|--------------|--------------|---|
| 32.9% | 144 | 437 | الجزائر |
| 88.7% | 480 | 541 | الأرض الفلسطينية |
| 56.5% | 650 | 1.150 | مصر |
| 76.2% | 393 | 516 | الأردن |
| 46.6% | 132 | 283 | لبنان |
| 53.2% | 783 | 1.472 | المغرب |
| 24.7% | 64 | 259 | سوريا |
| 64.9% | 568 | 875 | تونس |
| 58.1% | 3.214 | 5.533 | اجمالي التعاون الثنائي |
| 61.2% | 829 | 1.355 | التعاون الاقليمي |
| 58.7% | 4.043 | 6.888 | اجمالي دول جنوب وشرق المتوسط |

ملحق 6 - مكانة التجارة الزراعية لدول جنوب وشرق المتوسط في عام 2004

| الميزان التجاري | الصادرات | الواردات | |
|-----------------|---------------|---------------|-----------------------|
| 3.995 - | 55 | 4.050 | الجزائر |
| 1.094 - | 964 | 058.2 | المغرب |
| 207 - | 974 | 1.181 | تونس |
| 1.700 - | 1.314 | 3.014 | مصر |
| 1094 - | 252 | 1.346 | لبنان |
| 210 - | 983 | 1.193 | سوريا |
| 816 - | 563 | 1.379 | الأردن |
| 995 - | 1.430 | 2.425 | اسرائيل |
| 1.309 | 5.958 | 4.659 | تركيا |
| 8.802 - | 12.503 | 21.305 | دول جنوب وشرق المتوسط |

المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي، الإحصاءات الأوروبية المتوسطة، 2007.

ملحق 7 – نصيب الصادرات والواردات الزراعية من إجمالي التجارة (2002- 2004)

| النسبة المئوية للواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات | النسبة المئوية للصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات | |
|---|---|---------------------------------|
| 7.6 | 10.5 | فرنسا |
| 7.8 | 13.4 | اسبانيا |
| 9.0 | 6.9 | ايطاليا |
| 11.0 | 22.0 | اليونان |
| 10.5 | 6.6 | البرتغال |
| 9.2 | 11.9 | المنطقة الأوروبية المتوسطة |
| 25.3 | 16.3 | مصر |
| 23.9 | 0.2 | الجزائر |
| 12.4 | 10.4 | المغرب |
| 9.6 | 7.5 | تونس |
| 18.2 | 16.4 | سوريا |
| 17.2 | 14.5 | الاردن |
| 17.0 | 15.7 | لبنان |
| 11.6 | 17.7 | الدول العربية جنوب وشرق المتوسط |
| 3.6 | 5.5 | اسرائيل |
| 9.7 | 5.5 | تركيا |
| 15.0 | 10.5 | دول جنوب وشرق المتوسط |

ملحق 8- مكانة التجارة الزراعية في دول جنوب وشرق المتوسط

| الميزان التجاري الزراعي | الصادرات | الواردات | الدولة |
|-------------------------|----------|----------|---|
| 9.116 - | 5.105 | 14.22 | الدول العربية جنوب وشرق المتوسط |
| 1.774 - | 2.584 | 4.358 | الحجم بملايين الدولارات |
| | | | نصيب الاتحاد الأوروبي- 25 % |
| | %50 | %31 | % الاتحاد الأوروبي |
| | %50 | %69 | % نسبة العالم |
| 8.802 - | 12.503 | 21.305 | دول جنوب وشرق المتوسط |
| 652 | 6.560 | 5.908 | الحجم بملايين الدولارات |
| | | | نصيب الاتحاد الأوروبي- 25 % |
| | %52 | %28 | % الاتحاد الأوروبي |
| | %48 | %72 | % نسبة العالم |
| 1.309 | 5.968 | 4.659 | تركيا |
| 2.152 | 2.998 | 846 | الحجم بملايين الدولارات |
| | | | نصيب الاتحاد الأوروبي- 25 % |
| | %50 | %18 | % الاتحاد الأوروبي |
| | %82 | %50 | % نسبة العالم |
| | %22 | %48 | مع العالم |
| | %14 | %46 | مع الاتحاد الأوروبي |
| | | | النسبة المئوية لتركيا إلى دول جنوب وشرق المتوسط |

ملحق 9 - واردات الحبوب إلى منطقة المتوسط

| واردات الحبوب إلى منطقة المتوسط (بالمليون طن متري) | | | |
|---|------------|------------|-----------------------|
| 2003 | 2000 -1996 | 1986 -1990 | |
| 268.67 | 252.78 | 221.97 | العالم |
| 58.6 | 53.66 | 58.6 | منطقة المتوسط |
| 26.35 | 21.41 | 26.35 | المنطقة الأوروبية |
| 32.25 | 32.25 | 32.25 | دول جنوب وشرق المتوسط |
| واردات الحبوب إلى منطقة المتوسط (نصيبها من حجم واردات العالم من الحبوب) | | | |
| 2003 | 2000 -1996 | 1986 -1990 | العالم |
| %21.8 | %21.2 | %17.7 | منطقة المتوسط |
| %9.8 | %8.4 | %9.8 | المنطقة الأوروبية |
| %12.0 | %12.8 | %12.0 | دول جنوب وشرق المتوسط |

الفصل 3

الموارد الطبيعية*:

إن ثراء الموارد الطبيعية والتنوع الشديد في مظاهر الطبيعة ومشاهدها في حوض البحر المتوسط يجعل منها منطقة متميزة من الناحية الايكولوجية إلا أنه مع التنمية البشرية والصناعية أخذ هذا التراث البيئي يتدهور بالتدريج، رغم الجهود الدولية المبذولة - طيلة ثلاثين عاماً - من أجل حماية هذه المنظومة الحيوية الفريدة، إلا انها لا تزال في وضع هش بل إنها تواصل التردى نتيجة الضغوط المتزايدة على البيئة. وتتعرض منطقة البحر المتوسط الآن للتهديد بسبب أثر التغير المناخي، والمخاطر التي تهدد التنوع الحيوى في المنطقة، وتآكل التربة، والإنبعاثات الملوثة للبيئة نتيجة استهلاك الطاقة.

وفي منطقة تعاني من ندرة موارد الأراضى والمياه، على الأقل في منطقة الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط، فإن الوضع سوف يكون عصبياً بحلول عام 2020، بخصوص مساحات الأراضى المطلوبة لنتاج الزراعى. ومع التغيرات المناخية الكبرى فقد حان الوقت لأن نفيء إلى التنبؤات التي يطرحها المجتمع العلمى بشكل متزايد، بشأن الاتجاهات المناخية في منطقة البحر المتوسط، وأثارها على الموارد في المنطقة. وخصوصاً المياه، لأن ذلك يمكن أن تترتب عليه أمور خطيرة في المستقبل. وفي هذا السياق، تصبح مسألة الطاقة أيضاً من المسائل البالغة الأهمية، سواء في منطقة المتوسط أو في غيرها من المناطق، وهى مسألة تتجه إلى التأثير على قطاع الأغذية - الزراعية.

تقلبات المناخ في منطقة المتوسط:

يقع حوض البحر المتوسط في منطقه انتقالية بين نظامين مناخيين مختلفين أشد الاختلاف، حتى إن أية تقلبات في النظام الكونى للظواهر الجوية يمكن ان تسفر عن تغييرات جذرية في الخصائص المناخية بالمنطقة (جوالدى، و نافارا 2005) وهذا ما تشير إليه الاتجاهات في درجات الحرارة، وفي معدل سقوط الأمطار، والزيادة في الظواهر المتطرفة.

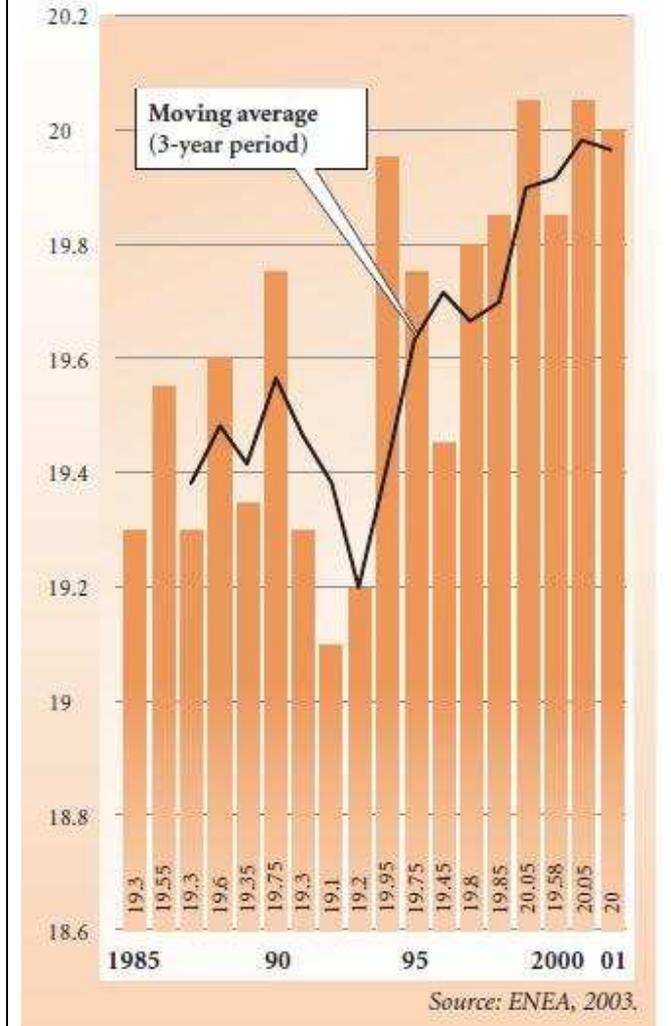
التغيرات الجوهرية في درجات الحرارة:

من الحقائق المعلومة الان، ما يسمى بغازات الصوبة الزجاجية GHG وهى: الميثان، و ثانى اكسيد النيتروجين، والكلوروفلوروكاربن، وهكسافلوريد الكبريت، وثنانى أوكسيد الكربون على وجه الخصوص، وهى الغازات التي تتراكم في الجو إلى حد أنها راحت تعكس الآن مزيداً من الأشعة تحت الحمراء إلى الأرض، ومن ثم تتسبب في ظاهرة الإحترار الواضحة.

وفي الحالة الخاصة بحوض البحر المتوسط تتكثف التغيرات الحرارية، بسبب التغيرات الجارية في درجات حرارة سطح المحيطات، والدفء الممتد والملحوظ للبحار والمحيطات الذى يؤثر بدوره على المناخ، وخصوصاً في المناطق الساحلية. ويعتبر التغير في درجة حرارة المسطحات المائية مؤشراً جيداً للاتجاهات المناخية. وعندما يدرس المرء الاتجاهات في متوسط درجة حرارة مياه البحر المتوسط، فإنه يلاحظ أنها تميل بوضوح إلى الارتفاع، وهو ارتفاع يقدر بدرجة مئوية تقريباً سجلت أثناء حقبة التسعينات وحدها (شكل بيانى-1)

* استند هذا الفصل على الوثائق التي قام بإعدادها "نيقولا لاما دالينا"، بمعهد بارى للزراعة المتوسطة - سيام، و"روبيرتا جيوفانا" بنفس المعهد.

شكل بياني 1- اتجاهات المتوسط السنوي لدرجة حرارة سطح البحر المتوسط خلال الفترة من 1985:2002



عندما نقارن درجات الحرارة المسجلة في الفترة من 1990:2003 بتلك المسجلة بين

1950:1980 (جوليا تشي 2004) فإنه يجد أن متوسط درجة الحرارة قد زادت عملياً ليس فقط في جميع بلدان البحر المتوسط ولكن أيضاً خلال جميع الفصول:

< سجل ارتفاع في درجة الحرارة يتراوح ما بين 0.4-0.6 درجة مئوية أثناء فصل الشتاء باستثناء منطقة البلقان واليونان اللتين شهدتا انخفاضاً طفيفاً.

< سجل ارتفاع في درجة الحرارة يتراوح ما بين 0.4-0.8 درجة مئوية أثناء فصل الربيع، ما عدا منطقة البلقان التي انخفضت فيها درجة الحرارة.

< لوحظ ارتفاع في درجة الحرارة يتراوح ما بين 0.6-1.2 درجة مئوية أثناء فصل الصيف، مع وجود قيم أعلى في إيطاليا وإسبانيا وقيم أدنى في اليونان وشمال جبال الألب.

أثناء فصل الخريف

< سجل ارتفاع في درجة الحرارة يصل إلى درجة مئوية في الجزائر، ليبيا، مصر، جنوب إيطاليا بينما كانت درجة الحرارة تميل إلى الانخفاض في إسبانيا وفي بلاد البلقان. ولو

افتراضنا أن تركيز ثاني أكسيد الكربون (CO₂) قد تضاعف بحلول عام 2060 لكان معنى ذلك ارتفاع درجة حرارة البحر المتوسط بمقدار 5 درجات مئوية، ويتوقع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالتغيرات المناخية (IPCC) ارتفاع درجة الحرارة في جميع أنحاء حوض البحر المتوسط (Giannakopoulos *et al.*, 2005) ومن المتوقع أن يكون أعلى ارتفاع لدرجات الحرارة في دول الأبعد جنوباً، وفي البلقان، وفي إسبانيا، وفي شمال إيطاليا، مع تفاوت في درجات الحرارة تتراوح بين 4-5 درجة مئوية في فصل الصيف وحوالي 2 درجة مئوية في فصل الشتاء، ومن ثم فإننا نتوقع التغيرات الفصلية الآتية:

< ارتفاع يناهز 2 درجة مئوية في حوض البحر المتوسط برمتة أثناء فصل الشتاء ما عدا جنوب تركيا.

< ارتفاع في درجة الحرارة في كل مكان أثناء فصل الربيع ما عدا جنوب إيطاليا.

< ارتفاع في درجة الحرارة في كل مكان بمقدار 4-5 درجات مئوية أثناء فصل الصيف، وخصوصاً في اسبانيا، وشمال إيطاليا، وبلاد البلقان، والجزائر.

< ارتفاع بمقدار 2 درجة مئوية في جميع الدول أثناء فصل الخريف.

الزيادة المتوقعة في انبعاثات غازات الصوبة الزجاجية في منطقة البحر المتوسط

تعتبر غازات الصوبة أحد الأسباب الرئيسية للتغيرات المناخية. ولقد زاد حجم الانبعاثات بنسبة 15% في العالم بأسره، خلال الفترة ما بين 1990-2005 وتنسحب تلك الزيادة أيضاً على حوض البحر المتوسط (Benoit et Comeau, 2005) حيث يقدر متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات السنوية من الغازات بـ 5.4 طن، بينما نجد أن المتوسط العالمي 4 طن ويعتبر شمال المتوسط مسئولاً عن 70% من إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في منطقة المتوسط، وهي الانبعاثات التي يصل حجمها إلى 1900 مليون طن (أي 8% من إجمالي الانبعاثات في العالم) ونجد أن نصيب الفرد من الانبعاثات في منطقة المتوسط يزيد قليلاً عن نصف متوسط الفرد في الاتحاد متوسط الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون.²³ وربع متوسط المواطن الأمريكي تقريباً، وإذا استمر هذا الاتجاه فإن من الممكن أن يصل حجم الانبعاثات إلى 3300 مليون طن بحلول عام 2025 ومن المتوقع حدوث انفجار حقيقي في انبعاثات الغازات في بعض البلدان المتوسطية، وبصفة خاصة مالطة (+300%) وتركيا (+262%) ولبنان (+138) والجزائر وتونس (+135%) وتجدر ملاحظة أن جميع البلدان المتوسطية في الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان على الشواطئ الجنوبية (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، المغرب، تونس) فقد صدقت على بروتوكل كيوتو.

تغير نظام سقوط الأمطار

من الأهمية البالغة التعرف على التغيرات في نظام سقوط الأمطار. ويتسبب عدم سقوط الأمطار في حدوث أزمة مائية كما يتسبب في عملية التصحر، بينما يتسبب سقوط الأمطار الغزيرة ولفترات طويلة في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية. ونجد أن المتوسط السنوي لسقوط الأمطار أخذ في التناقص في حوض البحر المتوسط بأسره (Giliacci, 2004) ونلاحظ هذا التناقص بدرجة أكبر في شمال اسبانيا وفي اليونان وفي شمال إيطاليا بدرجة أقل، وكذلك على الساحل الفرنسي من البحر المتوسط. ويكشف التحليل الفصلي عن نتائج مثيرة على الجانب الآخر.

الاتجاهات المناخية في منطقة المتوسط

| الربيع | الصيف | الخريف | الشتاء |
|---|---|--|---|
| ينخفض معدل سقوط الأمطار حقيقة في جميع الدول مع حدوث تناقص ملحوظ في شمال إيطاليا وفي اليونان وفي اسبانيا | ينخفض معدل سقوط الأمطار في شمال إيطاليا وفي اسبانيا | امطار غزيرة في إيطاليا وفي بلاد البلقان انخفاض حاد في سقوط الأمطار في الجزائر وتونس واسبانيا | ينخفض معدل سقوط الأمطار في إيطاليا واليونان وعلى الساحل الجزائري والساحل التونسي زيادة طفيفة في سقوط الأمطار على السواحل المصرية والليبية |

²³ الأرقام المذكورة في هذا الفصل استقيناها من دراسة لـ "Benoit et Comeau" 2005 ومرصد الطاقة المتوسطية (MEO).

وتشير التنبؤات عن الفترة حتى 2060 إلى تضائل كمية الأمطار في الجنوب، وغازرة الأمطار في الشمال، وسوف تكون فصول الصيف أكثر جفافاً على الأرجح بالنسبة لجميع الدول في المنطقة، وربما نلاحظ الظواهر التالية بشكل أكثر تحديداً (Giannakopoulos et al., 2005)

< انخفاض في معدل سقوط الأمطار في حوض البحر المتوسط أثناء فصل الشتاء وخصوصاً في المغرب والجزائر حيث من المتوقع تناقص الأمطار بنسبة تتراوح ما بين 40% - 50%.

< وفي فصل الربيع سوف يكون الوضع مماثلاً للوضع الذي نحن عليه الآن.

< وفي فصل الصيف انخفاض هطول الأمطار في جميع الدول في حوض البحر المتوسط وتصل نسبة الانخفاض إلى 60% (وقبرص هي الدولة الوحيدة التي من المتوقع أن يزيد فيها سقوط الأمطار بنسبة 40%)

< وفي الخريف يكون الوضع مستقراً مقارنة بالوضع في بداية القرن الحادي والعشرين.

اتجاهات الغطاء الجليدي وتكيف الزراعة

تشهد ظاهرة هطول الأمطار في بعض الدول المتوسطية وخصوصاً لبنان وتركيا والمغرب والجزائر سقوط الأمطار والبرد، ويتم اختزان جزء من امطار الشتاء على مناطق مرتفعة في شكل جليد، ويظل كذلك إلى أن يذوب عند ارتفاع درجات الحرارة مرة أخرى في الربيع والصيف. وهكذا فإن ذوبان الجليد يلعب دوراً أساسياً في تنظيم عملية تصريف المياه. ومع ازدياد ظاهرة الإحترار العالمي، سوف يكون التصريف في الشتاء أكبر مما هو عليه الآن عندما يكون الطلب على المياه منخفضاً، و بالمقابل فإنه في شهور ابريل ومايو ويونية عندما يكون الطلب على مياه الري في ذروته فإن كمية الثلوج المتبقية لن تكون كافية من أجل زيادة الصرف. وفي لبنان أجرى بحث قامت به كلية الهندسة في بيروت وفريق العلوم الهيدرولوجية في مونتبلييه (Montpellier) (وحدة البحوث الموحدة التابعة للوكالة الوطنية الفرنسية للبحوث)، مما ساعد على وضع أساس لتقييم تلك الظاهرة بشكل أكثر دقة. وطبقاً للبحث، سوف يتم تقديم مواعيد التدفقات المنخفضة، 20 يوماً إذا زادت درجة الحرارة بمقدار 2 درجة مئوية وبما يزيد عن شهر إذا زادت درجة الحرارة عن 4 درجات مئوية، وسوف تستلزم تلك التغيرات في مستويات الأنهار، تغييرات في أنماط الفيضانات. وفي لبنان، وقد تصبح المناطق الساحلية ساحة للفيضانات التي تغذيها الامطار في شهرى فبراير ومارس، وللفيضانات المترتبة على ذوبان الثلوج بعد هبوب رياح الخمسين الرملية (وهي رياح تهب من شبة الجزيرة العربية) في شهرى مايو ويونيو. وإذا ارتفعت درجة الحرارة بمقدار 4 درجات مئوية، تزداد فيضانات الشتاء بنسبة 30% أو أكثر. ولن يكون للذوبان السريع للغطاء الجليدي إلا آثار محدودة على الزراعة، لذا فإنه لا بد من زراعة المحاصيل وحصادها في مواعيد مبكرة، وهذا ممكن عن طريق اختيار سلالات معينة من المحاصيل. وعلى أية حال، فإن تلك الظاهرة تتطلب أيضاً بناء مرافق جديدة لتخزين المياه، من أجل مواجهة طول فترة نقص المياه.

التقلبات المتزايدة للظواهر الجوية في منطقة المتوسط

تؤدي ظاهرة الاحتباس الحرارى الكونى المتفاقمة، الناتجة اساسا عن الغازات المنبعثة من الصوبة الزجاجية إلى تفاقم الظواهر المناخية في كثير من مناطق العالم، ونظراً لكثافتها واستمرارها، فإن ظواهر جوية من هذا النوع يمكن أن تشكل مخاطر كبيرة على الانسان والبيئة. فموجات الجفاف الملحوظة في الصيف، وطول الموجات الحارة، والفيضانات الدورية، والتغيرات الجوهرية في حجم هطول الأمطار، أصبحت جميعها من الأحداث المتواترة في منطقة البحر المتوسط، وهي عرضة لأن تتزايد. ويذكر بعض

العلماء أن المناخ الحار الجاف الذى تشهده الدول الشاطئية للمتوسط، يمكن أن يتحرك إلى شمال القارة الأوروبية أثناء القرن الحادى والعشرين (seneviratne، 2006).

وحسب التنبؤات، سوف يشهد منتصف القرن الحادى والعشرين (Giannakopoulos، 2005) ظواهر جفاف شديدة وأكثر حدة، وخصوصاً على الشواطئ الشمالية الغربية للمتوسط (البرتغال، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، البلقان)، فضلاً عن تركيا. ومن المحتمل طول فترة الجفاف فى تلك الدول (أى أن يكون معدل السقوط اليومي للأمطار أقل من 0.5 ملم) بمقدار ثلاثة أسابيع على الأقل فى السنة، بينما نجد تباينات محدودة للغاية فى جنوب حوض المتوسط ومن المتوقع أيضاً زيادة عدد الأيام الحارة (التي تزيد درجة الحرارة فيها عن 30 درجة مئوية) فى أسبانيا والمغرب، والجزائر، ووسط ايطاليا، والبلقان، ووسط تركيا.

العلاقة الواضحة بين التغيرات المناخية والزراعة

تبدو عدة ظواهر بيولوجية مرتبطة بعملية التسارع فى ظاهرة الاحترار الكوني الجارية منذ حوالى ثلاثين عاماً، فقد تقدمت مواعيد حصاد القمح عن مواعيدها المعتادة 20 يوماً منذ عام 1980، وتقدمت مواعيد زراعة الذرة حوالى 3-4 أسابيع، وأصبحت دورات المحاصيل الحقلية أقصر بالنسبة لجميع الحبوب ولوحظت نفس الظاهرة بالنسبة للمحاصيل الدائمة (مثل أشجار الفاكهة والكروم) وأصبحت أشجار الفاكهة تزهر قبل مواعيد الإزهار المعتادة، بغض النظر عن أنواعها أو المنطقة التي توجد فيها، وفى حالة أشجار المشمش مثلاً، يبدو أن ميعاد تفتح البراعم تقدم بحوالى 10-20 يوماً فى المتوسط، خلال العشرين عاماً الماضية، فى منطقة جنوب شرق فرنسا. وفى نفس الوقت أصبحت درجات الحرارة تتفاوتت تفاوتاً واسعاً، وهذا ما يعرض البراعم لمخاطر عالية من صقيع الربيع.

وأشجار الكروم هى النوع الأكثر حساسية للاحتار المناخى، وهنا نجد مرة أخرى موعد الإزهار قد أخذ يتقدم عن الموعد المعتاد بشكل مطرد. كما أصبح العنب ينضج قبل مواعيد المعتاد. وفى فرنسا، بدأت الأعناب الآن تنضج فى شهر يولية - وهو شهر أشد حرارة من أغسطس - ومن ثم أصبح محتوى العنب من السكر أعلى مما تترتب عليه ارتفاع نسبة الكحول فى النبيذ، وتبدو هذه الظاهرة إيجابية من حيث المبدأ، حيث لم يعد من الضروري (تعتيق) النبيذ، ولكنه يمكن أيضاً أن يفقد خاصيته المتميزة، ولاسيما فى حالة الانبذة من نوع RDO، التي ترتبط بحكم تعريفها بمناطق معينة.

المصدر: مقتبس من مقابلة اجريت مع Bernard Seguin (المعهد الوطنى للبحوث الزراعية) INRA.

الأراضى المورد المتهاافت عليه:

استخدام الأراضى المختلفة بطرق غير متكافئة:

تعتبر الأراضى المطلة على سواحل البحر المتوسط مناطق ذات تنوع بيولوجى هائل، كما أنها تشمل أنواعاً كثيرة من التربة، تتناسب بدرجات مختلفة مع الإنتاج الزراعى. ولكن تلك الأراضى تتعرض لمخاطر التهديد من جراء النشاط الإنسانى، وخصوصاً فى جنوب وشرق المتوسط.

وثمة عدة عوامل تساهم فى تنوع التربة، وفى مقدمة تلك العوامل المميزة، طبيعة القاع الصخرى، الذى يعتبر الأب الطبيعى لمادة تربة السطح. ويعتبر الدولومايت (Dolomites) والحجر الجيرى، هما العنصران الرئيسيان المكونان للقاع الصخرى للتربة فى الشرق الأوسط، وفى جنوب البحر المتوسط. ويمكن أن تنشأ التربة أيضاً من تراكم بعض العناصر التي تجلبها الرياح أو المياه، فالرياح التي تهب من الصحراء تساهم بمدخلات كثيرة من المواد المجلوبة، التي تحملها الرياح من مسافات بعيدة جداً. ومن

العوامل المميزة الأخرى: المناخ، والحياة النباتية، والنشاط الإنساني، ثم إن عمق التربة - وهو عامل حاسم في الزراعة - يرتبط مباشرة بالمناخ، ففي المناطق القاحلة في حوض البحر المتوسط لا تساعد درجات الحرارة المرتفعة وانخفاض الرطوبة على تكوين التربة، وهذا عامل يساهم في تكوين هيكل التربة التي لا تتناسب في الغالب مع الزراعة.

إن قاعدة البيانات العالمية لموارد الأراضي (WRB) التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (1998)، والمركز الدولي لبيانات ومعلومات الأراضي (ISRC) والجمعية الدولية لعلوم الأراضي (ISSS)، تصنف أنواع الأراضي إلى الفئات الرئيسية التالية:

histosols, lithosols, anthrosols, vertisols, fluvisols, gleysols, solonchaks, sol onetz, and osols, kastanozems, phaeozems, umbrisols, gypsic yermosols, calcisols, luvisols, cambisols, arenosols, and regosols.

وتعتبر تربة الـ Cambisols - التي ترتفع فيها نسبة كاربونات الكالسيوم، والتي تجف بسرعة - وهي الأكثر شيوعاً في المنطقة (حيث تمثل 29% من الأراضي في فرنسا، 37% في إيطاليا، 40% في أسبانيا، 20% في تركيا) تليها تربة الـ Luvisols الموجودة أساساً في اليونان 45% وفي البانيا 38% وكذلك تربة الـ Lithisols المنخفضة الجودة (27% من أراضي اليونان، 23% من الأراضي في إسرائيل، 29% من أراضي الجزائر)، وتربة الـ Yemosols (30% من أراضي الجزائر ومصر، 44% من أراضي ليبيا، 26% من أراضي سوريا).

وتغطي تلك الأراضي ما يناهز 840 مليون هكتار، ولكن 28% منها فقط يستخدم في المحاصيل (الحبوب والأشجار) والمراعي، بينما تغطي الغابات الخشبية والشجرية 8% منها، أما المساحة الباقية وتمثل 64% فهي مخصصة إما للاستخدامات (الحضرية والصناعية) والباقي مناطق صحراوية. ونجد أن 47% فقط من الـ 243 مليون هكتار من المساحة الزراعية المتاحة في المنطقه المتوسط (63% منها على الشواطئ الجنوبية) هي الأراضي الصالحة للزراعة، وحيث نجد ما يناهز 76 مليون هكتار من المساحة الإجمالية للمساحة المحصولية وقدرها 117 مليون هكتار، هي التي تزرع سنوياً بالمحاصيل مثل: الحبوب (50 مليون هكتار)، والمحاصيل الزيتية (6.2 مليون هكتار)، والحاصلات البستانية (ما يزيد على 5 مليون هكتار) والخضروات (3.7 مليون هكتار). وهناك حوالي 18 مليون هكتار مزروعة بمحاصيل دائمة (نصفها أشجار فاكهة ونصفها أشجار زيتون) وأشجار الفواكه الرئيسية هي الموالح (الحمضيات) وتشغل أكثر من مليون هكتار، يليها الكروم، والخوخ، والتفاح، والدول المنتجة الرئيسية هي: إيطاليا، وأسبانيا، وتركيا، ومصر.

ويوجد كذلك اختلاف كبير في الموارد المتاحة من الأراضي بين شاطئ المتوسط، و التي يمكن قياسها بمؤشرين هما (طبقاً لدراسة أجراها المرصد المتوسطي ISMEA-IAMB,2004): متوسط نصيب الفرد من الموارد المتاحة من الأراضي، ومتوسط نصيب الفلاح من الأراضي المنزرعة. ففي الدول الأوروبية المتوسطة نجد أن متوسط نصيب الفرد من الأراضي المنزرعة المتاحة هو 11.4 هكتار، أما القيم الخاصة بجميع البلدان الأخرى فهي 0.25 هكتار، 1.9 هكتار قياساً على هذين المعيارين، وتعتبر مصر هي الدولة الأقل حظاً في هذا الشأن، حيث ينخفض متوسط نصيب الفلاح إلى أدنى مستوى من المساحة، وكذلك متوسط نصيب الفرد (0.05 هكتار للفرد) وهذا يستلزم بوضوح درجة معينة للاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الغذاء، فضلاً عن صعوبة وسائل الاستثمار أمام الفلاحين.

موارد الأراضي تحت التهديد المتزايد:

تتباين عملية التوسع في المساحة المنزرعة من دولة إلى أخرى، وعلى الرغم من زيادة تلك المساحة في بعض الدول (وخصوصاً مصر)، إلا أنها أخذت في التناقص في معظم الدول الأخرى، ويتم التعبير عن تلك الظاهرة بمعدلات الزيادة والنقصان، ولكن لا بد أن نضع في الأذهان أنه بينما تقلصت المساحة المحصولية في مالطة بنسبة 3.1% مثلاً فإن ذلك كان ينصب على 400 هكتار شعير في السنة، بينما كان معدل النقص في البرتغال 2% ولكن هذه النسبة تعني فقدان 61000 هكتار. والتوسع الحضري هو السبب الرئيسي في تناقص الأراضي الزراعية العالية الجودة في الغالب، حيث كانت المستوطنات تقام دائماً حول أفضل الأراضي. وطبقاً للدراسة التي أجراها المرصد المتوسطي ISMEA-IAMB فإن حوالي 150.000 هكتار تقريباً من الأراضي الجيدة قد تحولت إلى مناطق حضرية خلال الفترة من

الموارد الطبيعية

جدول-1 استغلال الأراضي في منطقه البحر المتوسط، 2003 .

| الدولة | المساحة الإجمالية (1) 1000 (هكتار) | المساحة الزراعية (2) 1000 (هكتار) | متوسط نصيب الفرد من المساحة الزراعية (هكتار/فرد) | الأراضي المنزرعة (3) % من المساحة (المزراعية) | الأراضي المروية (4) (%) |
|---------------------|--|---|--|--|----------------------------|
| فرنسا | 55.010 | 29.690 | 0.49 | %62.1 | %13.3 |
| اليونان | 12.890 | 8.431 | 0.77 | %32 | %37.9 |
| إيطاليا | 29,411 | 15,074 | 0.26 | 52.8% | 25.7% |
| البرتغال | 29.411 | 15.074 | 0.26 | %52.8 | %25.7 |
| أسبانيا | 49,921 | 30,185 | 0.73 | 45.5% | 20.2% |
| قبرص | 9.150 | 3.748 | 0.37 | 42.4 | %28.1 |
| مالطا | 32 | 11 | 0.03 | %90.9 | %18.2 |
| البانيا | 2.740 | 1.121 | 0.35 | %51.6 | %50.5 |
| شمال المتوسط | 157.338 | 87.283 | 0.40 | %56 | 25 |
| الجزائر | 238.174 | 39.956 | 1.24 | %18.9 | %6.9 |
| مصر | 995.451 | 3.424 | 0.05 | %85.3 | %99.9 |
| الأردن | 8.824 | 1.142 | 0.20 | %25.8 | %18.8 |
| إسرائيل | 2.171 | 570 | 0.90 | %60 | %45.3 |

| | | | | | |
|-----------------------|----------------|----------------|-------------|------------|------------|
| لبنان | 1.023 | 329 | 0.09 | %51.7 | %33.2 |
| ليبيا | 175.954 | 15.450 | 273 | %11.7 | %21.9 |
| تونس | 44.630 | 30.376 | 0.98 | 27.9 | %15.4 |
| فلسطين | 602 | 345 | - | %22.9 | %7.7 |
| سوريا | 18.378 | 13.759 | 0.76 | %33.4 | %24.6 |
| المغرب | 15.536 | 9.784 | 0.98 | %28.5 | %8.0 |
| تركيا | 76.963 | 39.180 | 0.54 | %59.6 | %20.0 |
| جنوب المتوسط | 681.800 | 154.315 | 0.70 | %39 | %27 |
| إجمالي المتوسط | 841.878 | 242.719 | 0.6 | %47 | %28 |

المصدر: حسابات أجريتها بناء على إحصاءات منظمة الاغذية والزراعة (2006):

- 1- المساحة الاجمالية منقوصاً منها مساحة المياه الداخلية.
- 2- إجمالي المساحة المنزرعة، وأراضي المحاصيل الدائمة، والأراضي الدائمة الاعشاب والمراعي.
- 3- أراضي المحاصيل المؤقتة (المساحة المحصولية التي يتم جنى المحاصيل فيها مرتين تحسب على أنها مرة واحدة)، وأراضي الأعشاب الدائمة التي يتم حشها أو رعيها، وحدائق السوق أو حدائق الخضروات، والأراضي المزروعة مؤقتاً (أقل من خمس سنوات).
- 4- البيانات الخاصة بالمساحة المروية، تشير إلى التوسع في الأراضي المنزرعة: من خلال رى المحاصيل.

1978-1998، وكانت مدينة برشلونة قد توسعت بمقدار 15.000 هكتار من المناطق المتاخمة لها فيما بين 1989 – 1982. وفي مصر قدرت وزارة البيئة أنه في الفترة من 1960-1990، جرى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بمعدل يناهز 10.000 هكتار في السنة.

ويقع اللوم جزئياً على السياحة بسبب هذه التنمية المصطنعة في المساحة المنزرعة، حيث توسعت صناعة السياحة توسعاً هائلاً في منطقة البحر المتوسط، نظراً للمواقع التاريخية الكثيرة ذات القيمة العظيمة، في المنطقة، ونظراً لطول الشواطئ وملاءمة المناخ. وفي عام 2005، قام قرابة الثلاثمائة مليون شخص بزيارة المنطقة، التي أصبحت في صدارة المقاصد السياحية في العالم منذ عام 1990، ويمثل ذلك الرقم ما يناهز ثلث التدفقات السياحية العالمية، ولم يعد يوجد ما يدل على ثبات الموارد المتاحة من الأراضي في السنوات القادمة، حيث أن السكان يتزايدون بإضطراد، والسياحة مستمرة في التوسع والنمو.

ومن الممكن – بطبيعة الحال – زراعة الأراضي التي لم تستغل بعد، ولكن ذلك يتطلب استثمارات كثيفة في مشروعات استصلاح الأراضي، مثل تلك المشروعات التي قامت في مصر، وتركيا، حيث تتطلب الأراضي ذات الجودة المتوسطة، قدرأ كبيراً من الأعمال الإنمائية، إذا أردنا لها أن تكون صالحة للأغراض الزراعية. وعلى الرغم من تلك الصعوبات، استطاعت مصر استصلاح 2.65 مليون فدان (الفدان = 0.42 هكتار) فيما بين 1952-1997 (Ayebe 2001)، وعلى الرغم أيضاً من إمكانية استصلاح

مناطق جديدة، إلا أن الموارد المتاحة من الأراضي المنزرعة (بالمحاصيل، وأشجار الفاكهة، والكروم) سوف تستمر في التناقص تحت الضغوط البشرية.

وبالإضافة إلى هذا الإتجاه النزولى فى كمية الأراضى المتاحة، فإن جودة التربة سوف تتدهور أيضاً، ذلك أن أنواع التربة فى منطقة المتوسط تشكل منظومة حيوية هشة للغاية، يمكن أن تصبح منظومة عقيمة إذا تضافرت بعض العوامل، ويمكن قياس مدى ضعف تلك المنظومة بمحدودية التنوع الحيوى، حيث أن الجرام الواحد من التربة يمكن أن يشتمل - فى أحسن الأحوال - على 600 مليون وحدة بكتيريا، تنتمى إلى ما يتراوح بين 15.000 - 200.000 من أنواع البكتيريا المختلفة، وفى التربة الصحراوية تنخفض تلك القيم إلى 1 مليون وحدة بكتيريا، و5.000 - 8.000 نوع من البكتيريا، وهذا الانخفاض فى وجود الكائنات الدقيقة، يوضح لنا مدى ضعف قدرة النبات على امتصاص العناصر الغذائية.

إن تدهور التربة الراجعة إلى العامل البشرى، ظاهرة شائعة فى جميع مناطق العالم. وكان "المركز الدولى لبيانات ومعلومات الأراضى" ISRIC، قد أجرى دراسة - قام بتمويلها البرنامج الانمائى للامم المتحدة UNDP - بشأن التقييم العالمى لتدهور الأراضى بفعل العامل البشرى (GLASOD) (Oldeman et al., 1991) اتضح منها تدهور ما يناهز 11.5 مليون هكتار من المناطق المخضرة 17% منها بفعل عوامل التعرية والتحات، وأن التدهور وشيك وسوف يلحق بهكتار من بين كل 6 هكتارات. وفى منطقة البحر المتوسط نجد أن عامل التعرية والتحات بفعل الرياح والأمطار (عامل التربة edaphic conditions) من العوامل الأخرى الهامة فى هذا المقام، ذلك أن سقوط أمطار مفاجئة على خلاف منظومة الأمطار المعتادة، وهبوب رياح شديدة على المنطقة، يساعد على تدمير التربة - وهى بطبيعتها هشة فى معظم الأحوال - وخصوصاً عندما يؤدي التركيب المحصولى إلى ترك مساحات عارية من الأراضى مدة طويلة أثناء السنة.

والأراضى على الشواطئ الشرقية والجنوبية للمتوسط هى الأكثر عرضة لأخطار التدهور. أما التوسع فى أراضى المحاصيل فعادة ما يكون على حساب الأراضى الحراجية وأراضى المراعى، ويسمح تقليص الغطاء النباتى لعوامل التربة edaphic factors بإحداث تأثيرها السئ. وكان من شأن التوسع على حساب أراضى السهوب الرملية فى شمال إفريقيا، أن تعرضت تلك المناطق مباشرة لعوامل التعرية والتحات التى تحدثنا عنها. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن أية أراضٍ زراعية فى شمال المتوسط، يرى بأنها أراضى هامشية، تترك، الأمر الذى يحد من تدهور التربة، على الرغم من أن العودة إلى عملية النمو الذاتى للنبات فى تلك المناطق، يمكن أن يؤدي إلى إندلاع بعض الحرائق التى تدمر التربة. ويرتبط تدهور أراضى المحاصيل فى الشمال، بشكل أكبر بعملية التوسع فى قطع الأراضى المجترأة من المزارع الكبيرة، وتبسيط عملية التركيب المحصولى والجور على أراضى المراعى، حتى أنها أخذت تتناقص.

وأخيراً فإن مشكلة تزايد تركيز الأملاح، تعتبر من المشكلات العصبية. وثمة عاملان يتسببان فى إرتفاع الملوحة بالشكل الموجود الآن هما، الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية، والرّى، الذى يمكن أن يكون له تأثير مباشر، لأن المياه ذاتها بها نسبة عالية من الأملاح (المياه الجوفية ذاتها بها نسبة عالية من الأملاح، مثلاً، تتعرض لتسرب مياه البحر إليها) والتأثير غير المباشر أكبر عند عدم وجود نظام للصرف الزراعى، أو وجود نظام قاصر ومعيب، ومن ثم تصبى مياه الرى راكدة، وتعمل على تحلل الأملاح. كما يمكن أن تكون ملوحة التربة ناتجة عن زيادة الاحتفاظ بالمياه السطحية على اليابسة، وإعادة الاستخدام الدائم للمياه فى الزراعة، الأمر الذى يؤدي حتماً إلى تراكم الأملاح فى شبكة صرف المياه الزراعية (وتعرف هذه الظاهرة باسم الملوحة بفعل العامل البشرى) (Lahmar et Ruellan, 2007). وبلغت تلك الظاهرة درجة حادة فى بعض الدول، ولا سيما مصر والاردن وتونس، حيث تضررت نسبة 30% من الأراضى المروية.

الذهب الأزرق؟

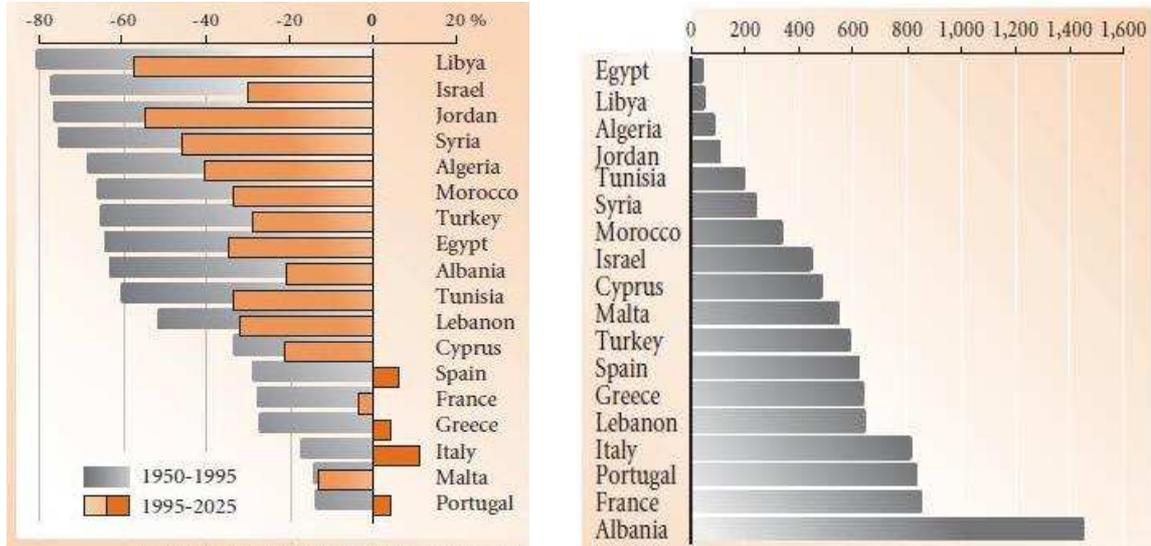
سوء توزيع الموارد المائية

سوف تكون منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تتأثر بشدة على مستوى العالم، حيث تتركز "أزمة المياه". ولقد أصبحت المياه حقاً من عوامل الأزمة المتأصلة في المنطقة، حيث نجد أن نصف سكان العالم "الفقراء مائياً" (أى الذين يقل متوسط نصيب الفرد منهم عن 1000 متر مكعب في السنة) يتركز في المنطقة، وتقدر "الخطة الزرقاء" أن 165 مليون نسمة سوف يتعرضون على الأرجح لأزمة المياه بحلول عام 2025، منهم 63 مليون نسمة سوف يعانون من عجز مائى (أن يقل متوسط نصيب الفرد عن 500 متر مكعب في السنة). (Benoit et Comeau 2006) وأن 30 مليون نسمة تقريباً من سكان منطقة المتوسط، أى حوالى 7% من إجمالي عدد سكان الإقليم، لن يستطيعوا الحصول على مياه الشرب، وغالباً ما سوف يكون سكان الريف - فى كثير من الحالات - هم أول من يتعرض لتلك المشكلة.

وسكان الشواطئ الجنوبية أساساً هم المعنيون بتلك المشكلة فى المقام الأول، إذ أن 75% من الموارد المائية موجودة فى شمال المتوسط (أوربا اللاتينية والبلقان)، 13% فى الشرق الأدنى (منها 10% فى تركيا وحدها)، 10% فقط فى دول الشاطئ الجنوبي. ولما كان حوض البحر المتوسط لا يحظى إلا بـ 3% فقط من موارد المياه العذبة فى الكرة الأرضية، بينما نجد به 7% من سكان العالم، إذن فانه يعتبر من المناطق الجافة، حيث أصبحت المياه هى الذهب الجديد الذى يتعين الحفاظ عليه أو الاستحواذ عليه. ويبلغ حجم الأمطار السنوية فى منطقة المتوسط حوالى 130 كم³، ولكن ست دول فقط هى التى تحظى بارتفاع معدل سقوط الأمطار فيها وهى: المغرب، والجزائر، وإيطاليا، وإسبانيا، وتركيا وفرنسا بصفة خاصة. ولا بد من مقارنة حجم المتوسط السنوى لهطول الأمطار بالمساحة الاجمالية لكل دولة، لكى نتفهم بشكل أفضل مدى تعرضها لأزمة المياه. وعلى هذا، فانه على الرغم من أن مصر وألبانيا تتلقى كل منهما نفس الحجم السنوى للأمطار، إلا أنه عندما ننظر إلى مساحة كل منهما (يعبر عن معدل سقوط الأمطار بالمليمترات فى تلك الحالة) لأصبحت المقارنة متعذرة لأن معدل سقوط الأمطار فى ألبانيا، يبلغ 30 ضعف نظيره فى مصر. وبناءً على تلك الحسابات، تكشف لنا الدراسة الأولية للوضع المائى فى حوض البحر المتوسط، أن الموقف بالغ الحرج فى الدول المطلة على الشواطئ الجنوبية (شكل بيانى 2).

بل أن الاختلال يبدو أكثر وضوحاً عندما يقوم المرء بتقييم متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية، حيث نجد أن القيم عالية فى ألبانيا، وفرنسا، والبرتغال، واليونان، وإيطاليا حتى على الرغم مما قد يوجد من عجز فى بعض المناطق المحلية. وتبرز البيانات المستمدة من "المؤسسة الدولية للعمل السكاني" (PAI) - التى تم الحصول عليها بناء على متوسط توقعات الاتجاهات السكانية - الاختلال المائى الملحوظ بين الشمال والجنوب. ومن المتوقع، خلال الفترة من 1995 - 2025 أن تظل الموارد المائية المتاحة ثابتة فى دول شمال المتوسط، بينما تتناقص بنسبة 40% فى دول جنوب المتوسط، وبنسبة 38% فى شرق المتوسط بل ربما تتزايد تلك الموارد فى إيطاليا وأسبانيا واليونان والبرتغال - حيث يتوقع تناقص عدد السكان - إلا إذا حدثت أية تغيرات مناخية (شكل بيانى 30).

شكل بياني 2 المتوسط السنوي لنسبة سقوط الأمطار إلى المساحة في الدول المتوسطة، 2003. شكل بياني 0 التفاوت في متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية، 1950 – 2025



المصدر: من اعداد سيام بناء على الاحصاءات المائية لمنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) المصدر: حسابات أجريتها بناء على بيانات المؤسسة الدولية للعمل السكاني (PAI)

عملية النفاذ المستقرة منذ أمد طويل أصبحت عرضة للتهديد:

يستخدم سكان حوض المتوسط، الموارد المائية منذ أمد طويل، على الرغم من عامل الندرة، وصعوبة النفاذ إلى تلك الموارد. ويتعين التمييز بين أمرين: الموارد المائية المتاحة، والموارد المائية المستغلة، التي - على خلاف الأولى - يمكن الوصول إليها دائماً من خلال الطرق الفنية لهندسة المياه. أما في مصر، فلا يكاد يكون هناك اختلاف بين هذين النوعين من الموارد، لأن انشاء بحيرة ناصر يوفر عملياً وسيلة تجميع المياه الواردة من النيل، على عكس الوضع في فرنسا، وتركيا، وأسبانيا، حيث توجد فوارق واسعة، ويرجع ذلك لأسباب قد تكون فنية، أو بيئية، أو جغرافية - سياسية. فالفنية تتعلق أساساً بطوبوغرافية الأرض، والبيئية ترجع إلى المعايير البيئية التي تنهى عن الاستخلاص المفرط للمياه، والجغرافية - السياسية تتعلق بدول المنبع التي لا تسمح بالتصريف الزائد للمياه، كما في حالة تركيا.

وعلى الرغم من أن الطرق الفنية لهندسة المياه، قد استخدمت أول ما استخدمت في المنطقة منذ ما يزيد على 2000 سنة، ثم سرعان ما انتشرت في العالم العربي، إلا أن إدارة عرض المياه لم تصبح ساسة هامة إلا منذ عقد الخمسينيات في القرن الماضي، ذلك أنه بالنظر إلى الضغوط السكانية، عملت الدول على إقامة المزيد والمزيد من السدود، ومحطات ضخ المياه، والبنية الأساسية لتوفير المياه، ومن ثم تمكنت من تغطية احتياجات السكان من مياه الشرب، وكذلك الطلب على المياه لأغراض الصناعة والزراعة، بدرجات متفاوتة من الكفاءة. ومنذ عام 1970، زاد معدل استخلاص المياه²⁴ عموماً بنسبة 45%، ولكن بينما كانت الزيادة في السحب معتدلة في الدول الأوروبية حيث وصلت الزراعة الكثيفة إلى أقصى حدودها - وكذلك الأمر في

²⁴ تتضمن عملية استخلاص المياه، الكميات المفقودة من المياه أثناء عملية التوزيع، ومن ثم تختلف عن الاستهلاك الذي يبين كمية المياه التي تصل بالفعل إلى المقصد النهائي، ولما كان حجم الفاقد كبيراً، فإن مستوى الاستهلاك يكون في بعض الأحيان أقل بكثير من مستوى الاستخلاص. والحالة العكسية هي الحالة التي يوجد فيها كميات كبيرة من المياه غير التقليدية.

بعض دول الجنوب (قبرص، ومالطة، واسرائيل، ومصر)، حيث يخضع الطلب على المياه لمعوقات فنية وسياسية ومع ذلك فقد زاد على الضعف في جميع الدول الأخرى (ISMEA-IAMB2004). ولما كانت الزراعة على الأمطار أقل إنتاجية، كما أنه لا يمكن أن نعول عليها كثيراً، فإن معظم المياه المستخلصة تستخدم في أغراض زراعية في دول جنوب وشرق المتوسط حيث إن الرّي يساعد على زيادة المعروض من الغذاء اللازم للسكان المتزايدين. ويستحوذ قطاع الزراعة على 80%، 85% من إجمالي استهلاك المياه في تلك الدول على التوالي. وخلال الفترة من عام 2001 - 1981، نجد أن من أنشط الدول في توسيع رقعة الأراضي المروية سوريا (124%)، والجزائر (114%)، والاردن وليبيا (109%) لكل منهما ISMEA – IAMB 2004.

وعلى الرغم من الالتزامات والجهود المبذولة للاستفادة، بطريقة أكثر كفاءة من المياه في قطاع الري، إلا أن القطاع لا يزال غير اقتصادي إلى حد كبير، ذلك أن 45% فقط من المياه المستخلصة من أجل الري هي التي تصل فعلياً إلى المزرعات (Hamdy et al 2001) وطبقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، عن عام 2000، نجد أنه في بعض الدول في الجنوب – مثل الاردن، والجزائر، والمغرب – لا يستغل في الزراعة فعلياً إلا أقل من نصف الكمية المخصصة لها. ويعزى هذا الفاقد في المياه، إلى ارتفاع نسبة البخر للمياه المخزنة، فضلاً عن الفاقد الكبير في شبكات توصيل المياه، وكذلك استمرار استخدام الطرق التقليدية للري التي غالباً ما تكون "شرهة للمياه". وفي هذا الخصوص، يجب أن نسترعى الانتباه إلى ارتفاع معدلات استهلاك المياه في الزراعة، حيث يحتاج الفرد إلى كمية تتراوح ما بين 20 – 50 لتراً من المياه في اليوم، (وعلى سبيل المقارنة يستهلك الفرد الأمريكي 600 لتر يومياً، والأوروبي 150 لتراً تقريباً) وثمة 3.500 لتر من المياه مطلوبة من أجل إنتاج ما يكفي من الغذاء للوفاء بالحد الأدنى من السرعات الحرارية المطلوبة للفرد يومياً وهي 3000 سعر حراري. وعلى هذا، يتطلب الأمر 70 ضعفاً من استخدامات الفرد المنزلية من المياه، لإنتاج ما يكفي فرداً واحداً من الغذاء (UNDP 2006)، وتثير المشكلات البيئية المرتبطة ببعض السدود الكبرى، بعض الاسئلة أيضاً حول استدامة التوسع في المشروعات الكبرى للهندسة المائية، وعلى سبيل المثال، ربما استطاع سد أسوان العالى تمكين مصر من تخفيض فاتورة الغذاء لديها، وزيادة دخل الزراعة، وتخفيف الأزمة الاجتماعية، ولكنه يقلل أيضاً من معدل تدفق المياه في المصب، مما يتسبب في تكاثر مسببات الأمراض pathogens، وتدهور المخزون السمكي، كما أنه علاوة على ذلك، يحجز الغرين القادم من اثيوبيا مع مياه النيل، مما يجعل الزراعة أكثر اعتماداً على الأسمدة.

ومن الأولويات المطلقة، القيام ببعض الاجراءات لتحديث نظم الري المتهاكلة، وإعادة بناء شبكات الري، والنهوض بمشروعات الهندسة المائية الصغيرة والمتوسطة. ولا بد أن نكرس الفكر أيضاً للسياسة الزراعية، واختيار الغلات الاقتصادية، في وقت تتزايد فيه بحدة، الحاجة إلى مياه الشرب. نتيجة للانفجار السكاني. وعلى الرغم من تحسن النفاذ إلى المياه الآمنة السليمة، في معظم دول جنوب المتوسط، خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنه لا يزال هنالك تفاوتات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ونحتاج إلى تحقيق تقدم هائل إذا أردنا تحسين الظروف المعيشية للسكان في تلك المنطقة. وكانت بعض الدول مثل تونس، والجزائر، وتركيا، والاردن قد حققت تحسناً محموداً في النفاذ إلى شبكات الصرف الصحي، حتى انها باتت تغطي الآن ما بين 85% - 95% من السكان. وهنالك دول أخرى مثل المغرب ومصر لا تزال متخلفة بشدة في هذا المجال، ففي عام 2004 كان ربع السكان تقريباً في كل منهما، لا يزال محروماً من المرافق الصحية الجيدة (UNDP 2006).

وعلى هذا، فإن الاستثمار في اقامة بنية أساسية لمعالجة المياه، وتزويد اسكان بها، أصبح مطلوباً بشدة في منطقة جنوب وشرق المتوسط، مع ما يتطلبه ذلك من مساعدات أساسية عن طريق التعاون الدولي.

دلائل على تفاقم أزمة المياه :

من الواضح أن زيادة سحب المياه في منطقة تعاني من ظاهرة سيئة تتمثل في انخفاض معدلات هطول الأمطار، يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية للمياه. ويمكن قياس ذلك الضغط باستخدام "مؤشر استغلال المياه" ويعبر عنه بنسبة مئوية، ويعرف بأنه النسبة بين حجم المياه المسحوبة من موارد مياه طبيعية متجددة، ومتوسط حجم موارد المياه الطبيعية المتجددة.

$$=1 \quad \text{حجم المياه المسحوبة} \times (\%)$$

حجم المياه المتاحة

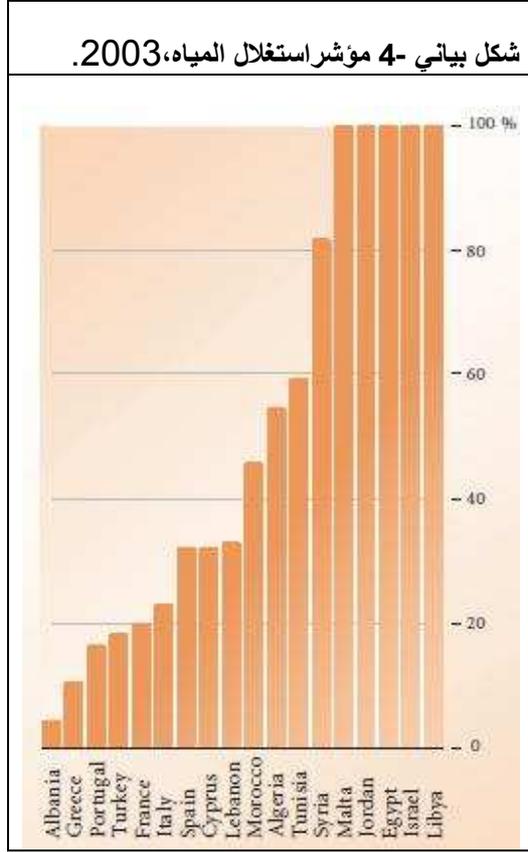
فإذا كان المؤشر أقل من 25%، فإنه يمكن اعتبار استغلال المياه شيئاً عديم القيمة، أما إذا كانت نسبة الاستغلال تتراوح ما بين 25% - 50% يكون الاستغلال في حدود المقبول، وإذا كانت النسبة تتراوح ما بين 50% - 75% يكون الاستغلال عالياً، أما إذا تجاوزت النسبة 75% يكون هنالك استغلال مفرط لموارد المياه. والمؤشر عال نسبياً في جميع المناطق الساحلية للبلدان المتوسطية، وخصوصاً البلدان الموجودة في الجنوب والشرق. وكانت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قد حددت أربع فئات أو مجموعات، كما ذهبت إلى ذلك **الخطة الزرقاء** (ولكن مع امكانية اختلاف العدد في كل فئة أو مجموعة)، (شكل بياني -4).

وفيما يتعلق بأحواض الأنهار، فإن الوضع في منطقة الرافدين حول نهري دجلة والفرات ينطوي على قلق بالغ، فطبقاً لمنتهى المياه العالمي WWF يشكل حوض هذين النهرين أكثر أحواض الأنهار تعرضاً لتدهور جودة المياه بسبب انشاء عدد كبير من السدود الرئيسية، أو وضعها قيد الانشاء، أو التخطيط لإنشائها في المنطقة، وإذا كان هذا الاستغلال المفرط يؤثر على المياه السطحية، إلا أن تأثيره على موارد المياه الجوفية أكبر بكثير، وذلك لما له من آثار كارثية على جودة المياه، بل آثار لا يمكن معالجتها. ولقد زاد استغلال المياه الجوفية بشكل ملحوظ، بل أن بعض الدول تذهب إلى حد سحب كميات ضخمة من المياه من الخزانات الجوفية العميقة، وبعض تلك الخزانات ليس متجدداً (الجزائر، مصر، ليبيا، تونس). وفي المناطق الساحلية يتسبب الضخ المفرط من الخزانات الجوفية، أحياناً، في تسرب مياه البحر إلى تلك الخزانات، مما يؤدي إلى تدهور جودة المياه، وإلى أن تصبح شديدة الملوحة، ومن ثم غير مناسبة للاستهلاك المنزلي، بل وغير مناسبة للزراعة أيضاً، لأن تلك المياه تصيب الأراضي بالعقم. إن الوضع يبعث على الانزعاج بالفعل في كثير من المناطق الساحلية، خصوصاً في اليونان، وإسرائيل، وإيطاليا، وقبرص، ومالطة، وأسبانيا، وتونس، وتركيا.

ومن الدلائل الأخرى على أزمة المياه، أن نصف الأراضي الرطبة في منطقة المتوسط قد اختفت، وهو تطور يؤثر تأثيراً واضحاً على المنظومة البيئية والتنوع الحيوي، ووفقاً لبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كانت الأراضي الرطبة في منطقة الرافدين هي الأشد تضرراً، لأن انشاء عدد كبير من الحواجز والسدود على نهري دجلة والفرات، قد أدى إلى تقلص الأراضي الرطبة بنسبة 90%.

عندما تؤدي الندرة إلى تفاقم المنازعات:

يعتمد كثير من الدول ، اعتماداً فعلياً وكلياً على موارد مائية من دول مجاورة، وهذا هو الحال مع مصر، وسوريا، واسرائيل، والبرتغال، التي تستمد نسبة كبيرة من مواردها من مصادر جوفية أو من مصادر خارج أراضيها الاقليمية (جدول 2) .



وفى سياق أزمة المياه، تصبح المياه المجلوبة عبر الحدود سببا من أسباب المنازعات، وتبدو تلك المنازعات أوضح ما تكون فى منطقة الشرق الادنى، بل وتصل أحيانا إلى حافة العنف حول حوض نهر الاردن، ففي بداية الخمسينات من القرن الماضى، وضع الاسرائيليون سياسة للتزود بالمياه فى محاولة منهم للاستجابة لضرورة رمزية (تنمية أراضي أجدادهم) ولمواجهة الاحتياجات الجيوبوليتيكية (احتلال الأراضي) ولإشباع الاحتياجات الاقتصادية. (تكوين الثروة)، وكان حجر الزاوية فى تلك السياسة، إنشاء مشروع قومى لنقل المياه عن طريق أنبوب لنقل المياه من بحيرة طبرية (بحر الجليل) إلى صحراء النقب، ولما كانت تلك البحيرة تستمد مياهها من نهريين فى لبنان وسوريا هما الحصباني وبانياس، ولما كان نهر الاردن يستمد جزءاً من مياهه من أحد روافده وهو نهر اليرموك، كان الموقف الاسرائيلى حتى الآن هو الحيلولة دون السحب المفرط للمياه من جانب الدول الأخرى بعدة وسائل بما فيها الوسائل العسكرية (الاستيلاء على مرتفعات الجولان فى عام 1967 واحتلال جنوب لبنان حتى عام 2000، وتهديداتها ضد لبنان وخطتها لسحب المياه من نهري الحصباني والوزاني، فى سبتمبر سنة 2002. ولقد مكنت حرب الأيام الستة فى عام 1967، إسرائيل من زيادة مواردها المائية وخصوصاً من خلال السيطرة على خزانات المياه الجوفية فى الضفة الغربية والتحكم فيها، ونظام تخصيص.

جدول-2 مؤشر الاعتماد

| الدولة | النسبة المئوية للاعتمادات | الدولة | النسبة المئوية للاعتمادات |
|---------|---------------------------|----------|---------------------------|
| ألبانيا | 35 | لبنان | 9- |
| الجزائر | 4 | ليبيا | 0 |
| قبرص | 0 | مالطه | 0 |
| مصر | 97 | المغرب | 0 |
| فرنسا | 12 | البرتغال | 45 |
| فلسطين | 18 | سوريا | 73 |
| اليونان | 22 | اسبانيا | 0 |
| اسرائيل | 55 | تونس | 9 |
| ايطاليا | 5 | تركيا | - |
| الاردن | 23 | | |

مؤشر الاعتماد: النسبة بين موارد المياه المجلوبة من الخارج، والحجم الكلى للمياه المتاحة على المستوى الوطنى.

المياه الذى فرضته اسرائيل على الفلسطينيين نظام جائر، حيث أنه منذ عام 1967، اتخذت إجراءات معينة (الحصص، التحكم فى عمليات الحفر، والاسعار العقابية) لمنع الفلسطينيين من استخدام مياه الخزانات الجوفية التى هى من حقهم. وبهذا تستفيد إسرائيل استفادة هائلة من المياه الجوفية التى تتدفق فى اتجاه الأراضى الإسرائيلية بسبب طبوغرافية المنطقة. ويمكن القول إجمالاً بأن ثلثى المياه التى تستخدمها إسرائيل تأتي من موارد خارجية، وهو عامل من شأنه إضعاف موقف البلاد على الرغم من استراتيجية الردع العسكرى التى تستطيع أن تمارسها على جيرانها. على ان البعض فى إسرائيل ذاتها لم يعد يتردد فى التشكيك فى نموذج التنمية الموجود، حيث ان الزراعة التى نسحب 65% من الموارد المائية - تمثل الآن 2.5% فقط من القيمة المضافة، ومن التشغيل الكلى.

كما أن حوض النيل، الذى يبلغ طوله الإجمالى 6700 كيلو متر، حيث يعتبر أطول أنهار العالم يعد أيضاً مسرحاً للتوتر بسبب سياسة إدارة المياه، والدولة الوحيدة المعنية هنا هى مصر، وهى دولة مصب، عانت كثيراً من الفيضانات أو من فترات الجفاف، ولكى تضمن البلاد رى الأراضى على مدار العام، والاحتفاظ بمياه الفيضان الزائد، أقيم سد وخزان أسوان عام 1902، وقد تمت تعليته مرتين فى فترتين تاليتين، فى عام 1912، وفى عام 1933، لأن طاقة التخزينية (5 بليون متر مكعب) كانت محدودة بحيث لا تسمح بالرى الدائم لربوع النيل فى مصر. وكان المشروع الانشائى - الذى بدأ التفكير فيه فى عام 1952 فى أعقاب الثورة المصرية مباشرة التى قادها الضباط الأحرار - هو القضية الجوهرية فى الورطة الجيوبوليتيكية فى ذلك الوقت (تهديدات من جانب فرنسا وبريطانيا بالتدخل عام 1956 ارتبطت بأعتزام مصر تأمين قناة السويس من أجل تمويل مشروع السد)، ولكن كانت له، بطبيعة الحال، أهداف اقتصادية - اجتماعية. وكان الغرض هو تنمية الموارد من الأراضى والمياه، حتى يتسنى مواجهة الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية غير المواتية، ولاسيما أوضاع سكان الريف الذين كانوا يشكلون غالبية سكان البلاد فى ذلك الحين - حوالى 20 مليون نسمة - حيث كانوا يعانون من نقص الأراضى (كانت الأراضى الزراعية تتركز فى أيدي قلة من المواطنين)، والانتقال إلى الرى الدائم. ولما كان معدل النمو السكانى 3% فى السنة توقع المخططون المصريون تدهور الأحوال المعيشية، ما لم يتم وضع وتنفيذ سياسة خاصة بالأراضى (تقوم على إعادة توزيعها)، وسياسة التحكم فى المياه .

وجعلت مصر من إدارة موارد المياه بؤرة اهتمام سياسة التنمية فيها، وربما على حساب جيرانها فى بعض الأحيان، وخصوصاً أثيوبيا التى تزود نهر النيل بـ 86% من مياهه، بينما هى تسحب 0.3% فقط فى الوقت الراهن. وتسعى أديس أبابا الآن إلى الالتفاف حول تلك الأوضاع حتى يتسنى لها تلبية احتياجات السكان البالغ عددهم 71 مليون نسمة. إن سقوط منجستو فى عام 1991، وإنهاء الحرب فى ارتيريا فى عام 2000، قد مكّن زعماء البلاد من توجيه اهتمامهم إلى مشروعات التنمية، مما يمكن أن يترتب عليه انخفاض فى تصرفات النيل التى تتراوح ما بين 4 - 8 بليون متر مكعب. وكذلك الحال فى السودان، التى كانت علاقاتها مع مصر علاقات تصادمية على الرغم من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين عام 1959، لتحديد حصص كل منهما فى مياه النيل، فإن إنشاء سد مروة - الجارى تنفيذه منذ عام 2003 - من المحتمل أن يحد من تصريف النهر إلى دولة المصب. وهناك دول منبع اخرى مثل تنزانيا، وأوغندا التى يعتبر تصريف المياه منهما إلى النيل أقل بكثير - ولديهما أيضاً مشروعات لاحتجاز وتخزين مياه النيل. وإزاء هذا الموقف، نجد أن مصر أمامها خياران: إما أن تلجأ إلى استخدام قوة الردع العسكرية لديها لفرض الواقع الذى ترضيه. وإما اتباع سياسة الاقتصاد فى المياه، مما يسمح لها بتخصيص جزء من إيرادات النهر لمشروعات خارج وادى النيل فى شبه جزيرة سيناء وفى الصحراء الغربية، وفى تلك الحالة الأخيرة، فإن التعاون الاقليمى من خلال التنمية والذى يمكن تحقيقه عن طريق التنسيق مع دول حوض النيل، بات نهجاً أساسياً لا غنى عنه.

وبالنظر إلى مشاركة مصر في مبادرة حوض النيل، التي انطلقت في عام 1999، والتي تستهدف القيام بإدارة مشتركة لموارد مياه لحوض، فإنه يتبدى لنا أن مصر وجيرانها في حوض النيل قد أخذوا بالخيار الثاني في الوقت الحالي على الأقل. وعلى الرغم من أن نجاح تلك المبادرة لم يتأكد بعد، فإنها يمكن أن تكون مثلاً يحتذى في الاستخدام المنسق للموارد المائية، في وقت تبدو نذر الحروب المائية محتملة.

أما في حوض دجلة والفرات، فيبدو أن وقت التنسيق لم يحن بعد. وبأستقراء التاريخ نجد أن دولتي المصب، سوريا والعراق، هما اللتان قامتتا بإنشاء مشروعات لترويض هذين النهرين أساساً لحماية بلديهما من الفيضانات المتواترة. وبعد أن قامت تركيا بإنشاء 22 سداً لتوليد طاقة كهربائية، وتوفير مياه للرى لأكثر من 1.7 مليون هكتار – حيث تسعى تركيا إلى أن تصبح دولة زراعية وصناعية كبرى – بغرض تنمية الإقليم المتمرد في جنوب شرق الأناضول، فأنها بذلك تحد من تصرفات النهرين إلى دول المصب، ولهذا أثارت احتجاجات كل من سوريا والعراق. وفي المفاوضات التي جرت على الصعيد الدبلوماسي، تحدثت الأطراف عن أغراض متعارضة: فقد أعلنت تركيا عن حقها فيما قامت به استناداً إلى واقع جغرافي، حيث ينبع نهرا دجلة والفرات أساساً من الأراضي التركية التي تقدم 98%، 45% من مياه كلا النهرين على التوالي. بينما راحت دمشق وبغداد يؤكدان على السوابق التاريخية المستقرة. وهذا الخلاف – شأنه شأن الخلافات التي نوهنا عنها انفاً بشأن أحواض الأنهار – توضح مدى صعوبة تطبيق القانون الدولي بشأن المياه الذي يمكن أن يحسم الصراعات. ومع قصور القانون، فإن إقامة علاقات تفاهم وتعاون بين الدول، بات أمراً لا مناص منه، في سياق تلك الأجواء غير المواتية. ومن هذا المنطلق، تستحق مبادرة حوض النيل بصفة خاصة، مساندة قوية. وأما أحواض الأنهار إلى توجد فيها توترات حقيقية، فإن الحلول ليست مستحيلة، وإذا ما قامت إسرائيل بالحد من استراتيجية "الشراة المائية" فإنها تستطيع بالتالي الحد من أزمة المياه في حوض الأردن (Blan, 2006). وإذا ما قامت – على وجه الخصوص – بالحد من سحب المياه من أجل القطاع الزراعي، - الذي يمثل أقل من 3% من الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل الكلي – فإن ذلك من شأنه أن يسمح للفلسطينيين بالاستفادة من المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى حد كبير، وهو أمر بات لزاماً، بالنظر إلى النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية، التي سوف يناهز عدد السكان فيها 6 ملايين نسمة بحلول عام 2025.

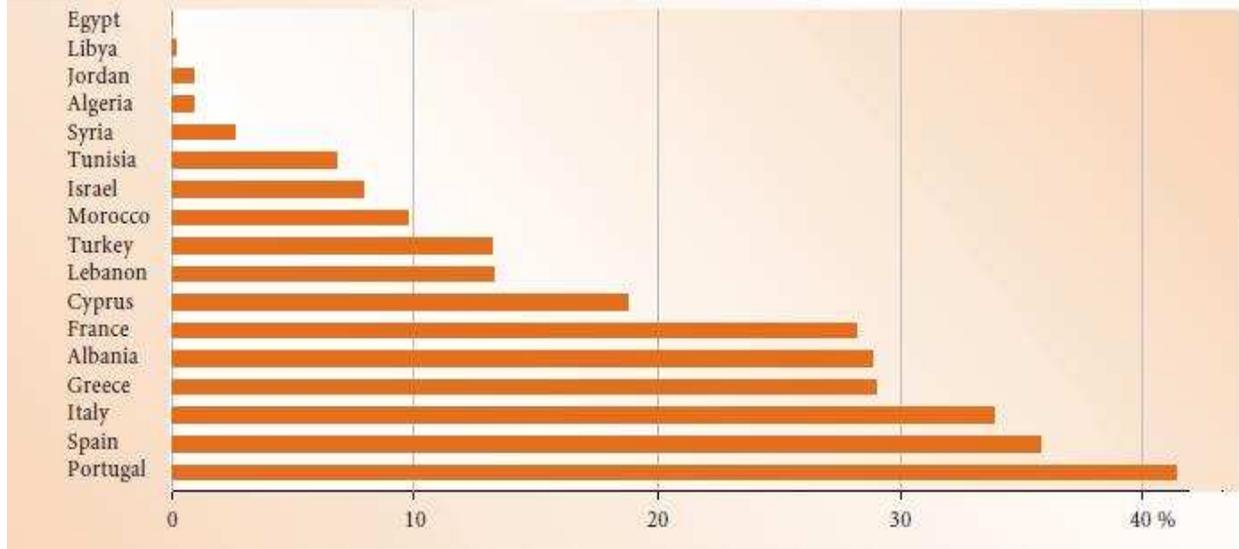
أراضي الغابات، تراث مهدد:

تعتبر الغابات في منطقة البحر المتوسط، مثلاً رائعاً للتنوع الحيوي، فهي موطن لحوالي 290 نوعاً من الأشجار والشجيرات، يرتبط 200 منها بشكل رئيسي وخالص بتلك المنطقة الجغرافية (الخطة الزرقاء والفاو)، فضلاً عن 60 نوعاً من تلك الأنواع، أي 30% تقريباً، من الأنواع النادرة، والمهددة بالانقراض. كما أن كل نوع من تلك الغابات يعتبر موطناً لحياة نباتية وحيوانية تتوقف أساساً على أحوال الرطوبة، والتربة، والشمس. وتقع أكبر تلك الغابات مساحة في شمال حوض المتوسط، حيث توجد موارد المياه بوفرة (شكل بياني – 5).

وتتعرض الغابات لجميع أنواع التعديات: وإذا كانت الأمطار الحمضية تؤثر على شمال أوروبا، فإن عملية إزالة الغابات تتقدم بخطى حثيثة في منطقة المتوسط، ولها أسبابها المتعددة ومنها التوسع في إقامة المدن، والتنمية الزراعية، والإفراط في قطع الأشجار من أجل الحصول على الأخشاب إلخ. وليست العوامل البشرية المسؤولة وحدها دائماً عن تدهور الغابات، إذ على الرغم من إندلاع حرائق الغابات التي ترجع إلى حد كبير إلى فترة الجفاف التي يتسم بها فصل الصيف في منطقة المتوسط، إلا أن كثيراً من تلك الحرائق، يكون نتيجة لحرائق عمد، أو تصرفات غير مسؤولة، أو المضاربة على الملكية. وتعانى بعض الدول المتوسطية من خسائر باهظة من جراء تلك الحرائق، سواء كانت بواعثها إجرامية أم لا، وكانت أسبانيا وإيطاليا، مثلاً، قد خسرتا 200.000 هكتار، 100.000 هكتار لكل منهما على التوالي أثناء عقد

التسعينيات من القرن الماضي، بينما خسرت اليونان 200.000 هكتار في صيف عام 2007 وحده. وتبلغ المساحة الكلية التي تتعرض للحرائق، كل سنة، في منطقة البحر المتوسط، حسب ما تفيد به التقارير، 600.000 هكتار تقريباً.

شكل بياني- 5 حصة الغابات والأراضي الشجرية من المساحة الكلية، 2006



ويمكن أن يتفاوت الإفراط في عملية إزالة الغابات من شاطئ إلى آخر من شواطئ حوض المتوسط، في المستقبل. ففي الشمال، تتضح ظواهر إنحسار الريف، مما يوفر مناطق إضافية لتشجير الغابات من جديد ذاتياً أو بفعل بشري، بالأشجار المخروطية السريعة النمو مثل الصنوبر الحلبي، والصنوبر الاسكتلندي. ولكن هل يصمد التنوع الحيوي لكي يستفاد منه؟ إن الأنواع المنتشرة انتشاراً واسعاً على امتداد السواحل المتوسطية يمكن أن تختفي نتيجة التدفق السياحي الشديد (مثل سواحل أسبانيا، وجزر البليار، والريفيرا، وصقلية، وكريت)، وعلى الرغم من نمو أراضي الغابات خلال الفترة من 1990 – 2000، نجد أن التنوع الحيوي – في منطقة جنوب وشرق حوض المتوسط أساساً – عرضة للتأثر الشديد، بسبب الاستغلال الجائر للبيئات الطبيعية، من جانب الانسان والحيوان. ويمكن أن يستمر التدهور بمعدل يتراوح ما بين 2% - 4% في السنة حسب الدولة – خلال الثلاثين عاماً القادمة مع احتمال انقراض الأنواع الأشد ندرة. ولن تحوّل تلك المعدلات دون حدوث موجات الجفاف الذي يتوقع حدوثه في سياق التغييرات المناخية، والذي سوف يلحق الضرر بالغابات في الجنوب والشرق. وبطبيعة الحال، سوف تتعرض الحياة النباتية والحيوانية المرتبطة بتلك الغابات، للتدهور المستمر، وفوق هذا وذاك، فإن مخاطر تدهور التنوع الحيوي، المتمثل في الخسارة المضطربة لأراضي الغابات في منطقة جنوب وشرق المتوسط، تخلق مشكلات للموارد الأخرى، لأن الغابات تعتبر – ضمن أمور أخرى – من العوامل المنظمة لدورة المياه Water Cycle، ومن العوامل التي تحول دون تعرية التربة.

وبالنظر إلى الأخطار التي تهدد المناطق الحراجية، كانت هنالك تحركات مختلفة تسعى إلى تغيير مسار الأحداث. وترجع فكرة التعاون في مجال الغابات إلى عام 1911 عندما انشئ منتدى إنقاذ المتوسط (Silva Mediterranea)، وهو منتدى يقوم على توافق الآراء. ويتوخى ذلك المنتدى الآن – بعد أن أصبح لجنة تعمل في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) – تعزيز الإدارة المنسقة والمستدامة للمناطق الحراجية، وقد تم تنفيذ البرنامج المتوسطي للأعمال الحراجية في عام 1993، بوضع إطار مرجعي لجميع مشروعات التخطيط الوطني للأحراج في دول المنطقة وفي اجتماع عقد في مدينة روما في عام 2002، اتخذ أعضاء

لجنة "إنقاذ المتوسط" بعض الإجراءات لحماية التنوع الحيوي للأحراج كمسألة لها أولوية مركزية، بالإضافة إلى أولوية مساهمة القطاع في التنمية المستدامة، وكان ذلك يتمشى مع خطة العمل التي وضعها منتدى الأمم المتحدة المعنى بالغابات.

الطاقة: صفقة جديدة ؟

الطاقة هي إحدى المدخلات الضرورية للإنتاج، ولكن إذا كانت الزراعة والصناعة – ولاسيما الصناعات المرتبطة بالزراعة – تحتاج إلى الطاقة، فإنه يمكن إنتاج الطاقة أيضاً من الأنشطة الزراعية، وتتوقف قدرة دول المنطقة على الحفاظ على نموذج يتسم بدرجة مقبولة من السرعات الحرارية، على ارتفاع أسعار الوقود الحفري. وفي نفس الوقت، يمكن لذلك النموذج التنبيه إلى إحلال الموارد المتجددة – بما فيها الموارد الناتجة عن الزراعة – محل الطاقة الناتجة عن الوقود الحفري (شكل بياني - 6).

من الذي ينتج ؟ ومن الذي يستهلك؟:

تتوزع موارد الوقود الحفري (من غاز طبيعي، وفحم، وبتترول) بشكل مختل للغاية في أنحاء العالم، ولا تعتبر منطقة المتوسط استثناء من هذا عندما يتعلق بالتوزيع العشوائي لذلك الركاز. وبينما توجد كميات ضخمة من الرواسب البترولية في شبه الجزيرة العربية، فإن الرواسب التي توجد في الأطراف مثل مصر وسوريا محدودة للغاية. وثمة دولتان في غرب حوض المتوسط، هما الجزائر وليبيا، تصدران كميات كبيرة من البترول لأن حجم استهلاكهما أقل بكثير من حجم إنتاجهما.

أما الغاز الطبيعي فأصبح يعتبر الآن – وبشكل متزايد- هو الوصفة السحرية، لأنه أقل تلويناً للبيئة من البترول، كما أن له ميزة إضافية وهي إنتاج كميات عالية من الطاقة، وقليل من الدول المتوسطية هي التي تحظى بإنتاج كبير. ونجد هنا مرة أخرى، أن الجزائر هي المنتج الرئيسي في المنطقة، تليها مصر، وإيطاليا، وليبيا. أما في الدول الأخرى، فإن الإنتاج هامشي (فرنسا، وتونس) أو منعدم من الناحية الفعلية (المغرب، وأسبانيا الخ).

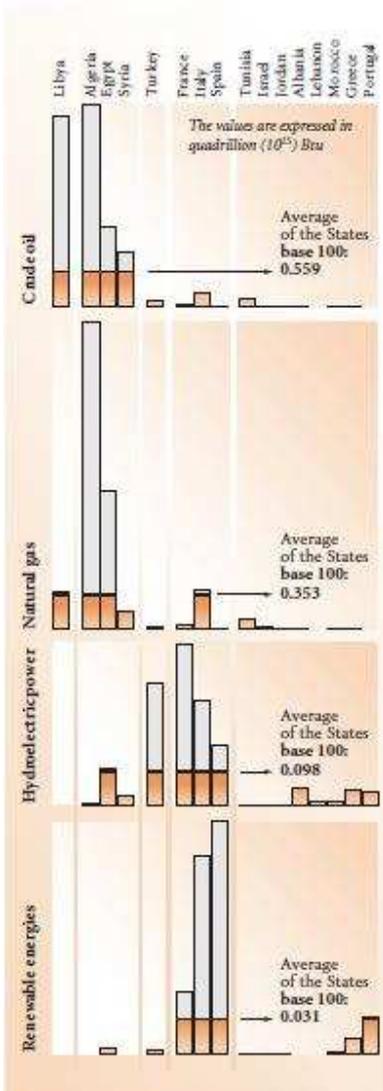
وأما الشواطئ الشمالية للمتوسط فهي تحتوي على كميات كبيرة من الفحم، حيث توجد الرواسب الرئيسية في تركيا وأسبانيا وفرنسا واليونان. وتنتج الدول ذات الأمطار الغزيرة والطبوغرافيا الملائمة لإقامة خزانات ضخمة من المياه طاقة كهربائية، مثل فرنسا، وتركيا، وإيطاليا، وأسبانيا، التي تعتبر البلدان المنتجة الرئيسية لتلك الطاقة، بسبب ارتفاع معدلات هطول الأمطار، ومساحة وشكل أراضي تلك البلدان، حيث بها معظم السلاسل الجبلية. وتعتبر مصر هي المنتج الرئيسي – على شواطئ جنوب المتوسط – للطاقة الكهربائية، بفضل سد أسوان العالى الذى يتلقى كميات ضخمة من المياه من اثيوبيا.

وقد قامت بعض الدول بطوير الطاقة النووية باستخدام اليورانيوم في عمليات الاندماج النووي، لكى تتغلب على ما تعانيه من فقر في الطاقة. وفي حوض البحر المتوسط، كانت فرنسا هي الدولة الوحيدة التي راهنت على هذا النوع من الطاقة (النووية)، عند اعادة النظر في سياسة الطاقة بعد أزمة البترول في عقد السبعينيات، وبحلول عام 2004، أصبحت فرنسا تنتج 16% من حجم الطاقة النووية في العالم. وإذا كان توفير الطاقة النووية يمثل بوضوح حلاً لمشكلات الطاقة في منطقة المتوسط، ويحقق لها المزايا، إلا أن هنالك بعض العقبات، فالطاقة النووية بصفة خاصة، تعتمد على كثافة استخدام رأس المال، بينما نجد أن الإمكانيات المالية المحدودة لبعض دول المنطقة تحول دون إمكانية إقامة محطات طاقة نووية.

أما ما يسمى بالموارد النظيفة، أو المعروفة على نطاق واسع بالطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية من باطن الأرض)، فإنه على الرغم من أنها لا تزال

هامشية، أصبحت الآن تمثل نصيباً متزايداً من الطاقة في البلدان التي تعاني من ندرة أو انعدام الموارد الحفرية، وهذا هو الحال الآن، في دول الشمال، وفي مقدمتها أسبانيا، تليها إيطاليا، وفرنسا. إن تنمية الطاقة المتجددة في منطقة البحر المتوسط يعتبر الآن تحدياً كبيراً، كما أنها تتوافق بدرجة كبيرة مع أحوال المنطقة بالنظر إلى طول فترة سطوع الشمس والاحتمالات الهائلة المترتبة على ذلك. وتنمية الطاقة عن طريق استخدام الخلايا الشمسية يمكن أن يكون طريقاً واعداً إذا تم تخفيض تكاليف تركيب الأجهزة الخاصة بذلك. كما أن الكتلة الحيوية biomass يعتبر مورداً آخر هاماً من موارد الطاقة.

شكل بياني - 6 إنتاج الطاقة، 2005



المصدر: ادارة معلومات الطاقة (EIA)

وفي التحليل النهائي، عندما يمعن المرء النظر في جميع أشكال الطاقة المنتجة في حوض المتوسط، يجد أن الجزائر تأتي في صدارة الدول المنتجة بسبب ثروتها الضخمة من الوقود الحفري، بينما يجد أن فرنسا- التي اختارت الطاقة النووية - تأتي في المرتبة الثانية، وإذا كان إنتاج الطاقة تتحكم فيه، جزئياً، صدفة طبيعية، فإن استهلاكها في مختلف الدول يرتبط إلى حد بعيد بالحيوية الاقتصادية وبعدد السكان أيضاً. وعلى هذا، تأتي فرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا في المرتبة العليا للدول المستهلكة للطاقة، وتستوعب الشواطئ الشمالية أكبر كميات من الطاقة - ففيما يتعلق بالغاز الطبيعي نجد أن إيطاليا وفرنسا تستهلكان أكبر الكميات منه، وكذلك أنواع الوقود الحفرية الأخرى مثل البترول والفحم.

وتعتبر الطاقة الكهربائية - وهي الشكل الثانوي للطاقة التي يتم إنتاجها عن طريق تحويل شكل آخر للطاقة (حفرية أو متجددة) - الشكل السائد للطاقة المستهلكة، وقد زاد الاستهلاك منها بمعدل 4.5% في السنة خلال الفترة من 1990 - 2004، وهي تستخدم على نطاق واسع في عملية الإنتاج الزراعي، وخصوصاً في ري المحاصيل. وعلى هذا، إذا كان يتم الحصول عليها من الوقود الحفري، فإن ارتفاع أسعاره يمكن أن يسفر عن ارتفاع كبير في التكاليف التي يتحملها القطاع الزراعي. وتصدق هذه الحالة بصفة خاصة على دول الشاطئ الجنوبي المضطربة اضطراراً إلى استخدام الري. والجزائر وليبيا - اللتان تنتجان كميات ضخمة من البترول - هما الدولتان الوحيدتان اللتان لا تتأثران كثيراً بتلك المشكلة.

احتمالات تبعث على القلق:

جاء في كتاب وكالة الطاقة الدولية (IEA) الصادر عام 2006 بشأن مستقبل الطاقة في العالم، أن استهلاك الوقود الحفري سيظل هو السائد حتى 2030، وأن البترول، والغاز الطبيعي، والفحم سوف تظل المصادر الرئيسية للطاقة حتى ذلك الحين، بغض النظر عن السيناريو الذي سوف يسود. وكما ذكر بعض الخبراء²⁵، فإن إنتاج البترول العالمي من المفترض أن يصل إلى ذروته في حدود الفترة 2010-2050، بينما يتوقع خبراء آخرون أن تكون الذروة حوالى 2025 - 2035. وبحسابات Jean Lahrrere من أسبو (ASPO) جمعية دراسة بترول الذروة، فإن إنتاج الغاز الطبيعي في العالم سوف

²⁵ ASPO: جمعية دراسة بترول لذروة (peak oil).

يصل إلى ذروته حوالى عام 2030. وتلاقى هاتين الذروتين حوالى 2030 سوف يقصم ظهر الدول المصدرة للبترول والغاز، والدول المستوردة لهما، على السواء. ولما كانت احتياطات العالم من الفحم أكبر بكثير، وخصوصاً فى الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، فإن "جان لارير" يتوقع ذروة فى الانتاج العالمى حوالى 2050، ولكن استخدام الفحم يفترض مقدماً، الحد من خصائصه الملوثة. وثمة تكنولوجيات جديدة تم تطويرها خلال السنوات القليلة الماضية (مثل تحويل الفحم إلى غاز، "والدورة الموحدة" و"الفحم النظيف"²⁶، واحترق المادة المائعة داخل خزانات فى باطن الأرض)، أصبحت تحد بدرجة ملحوظة من التلوث، وهناك مشكلات الأمطار الحمضية، التى يمكن حلها بشكل أكثر كفاءة فى السنوات القادمة. إن احتمالات تلك الذروة لا بد أن ترغم واضعى السياسات على القيام ببعض الإجراءات الآن لتوجيه مسار سياسة الطاقة فى الدول المتوسطة، إلى أقصى ما تستطيع، خصوصاً وأن التدهور المناخى يحتم علينا الحد من استخدام الوقود الحفرى، واستحداث أشكال بديلة من الطاقة.

وصلنا إلى الحدود القصوى:

من التحديات الكبرى التى تواجه منطقة المتوسط بأسرها، استدامة الموارد، ولاسيما الموارد الموجودة فى منطقة المتوسط. وإن تنوع وهشاشة البيئة فى المنطقة، يتطلب تنفيذ مبادئ وأهداف التنمية المستدامة للمنطقة، من أجل التصدى للظواهر الرئيسية:

< على امتداد الأعوام الثلاثين الماضية، كانت هنالك دلائل متزايدة على التغيير المناخى، ما صحبه من تغييرات جوهرية وغير متوقعة فى درجات الحرارة، وتواتر نوبات التطرف فى الطقس، وانخفاض فى المعدل السنوى لهطول الأمطار، مما حتم على الجميع إقامة شبكات للتزويد بالمياه، واتخاذ اجراءات لإدارة المياه، تتراوح ما بين سياسة توفير عرض المياه، وما بين استراتيجيات الاقتصاد فى المياه. وإذا ما سمحنا للأمور ببساطة أن تسير فى مسارها الطبيعى فى المستقبل، لوجدنا أن التغييرات المناخية فى منطقة المتوسط سوف تؤثر على الشواطئ الجنوبية والشرقية بصفة خاصة.

< أن التنوع الحيوى أخذ فى الانخفاض، وأن التهديدات التى تواجه المنظومة الحيوية المتوسطة الآن، أصبحت تتوازى - للأسف - مع ثراء المنطقة، حيث أصبحت المنطقة الآن من مناطق المخاطر الايكولوجية، ودب فيها الضعف بفعل التصحر، وازالة الغابات واندثار بعض أنواع الحيوانات والنباتات.

< إن أراضي منطقة المتوسط أصبحت تعاني الآن بصفة خاصة: ذلك أنه إذا كانت عملية العمران الجامح تجور الآن على الأراضي الزراعية (ولاسيما فى الجنوب)، فإن بقية الأراضي آخذة فى التدهور الآن، نتيجة سوء ادارة التكتيف الزراعي. وحتى لو نجحت السياسات العامة فى حماية موارد الأراضي المهددة بالخطر، لوجدنا أن هوامش المناورة لتوفير الامدادات الغذائية، تكمن أكثر فى استغلال الموارد القائمة بطريقة أكثر كفاءة، وليس فى زيادة رقعة الإنتاج الزراعي.

< أن الماء - مناط هذا التوتر البيئى - أصبح الآن أكثر من أى قت مضى، موضوعاً يدعو إلى القلق. ومع تزايد ندرة المياه فى جنوب وشرق حوض المتوسط، فقد زاد التكاليف عليه فى منطقة معروف عنها نقص المياه، وميلها إلى جعل الذهب الأزرق قضية استراتيجية فى العلاقات بين الدول، والعلاقات بين الأقاليم. وأصبح الماء الآن محل منافسة بين القطاعات المختلفة، ويخصص الشطر الأكبر من الموارد المائية

²⁶ تم تطوير مايسمى بتكنولوجيا (CCS)، أى تجميع الكربون وتخزينه، وهى خاصة بالفحم، وهى تتكون من تجميع ثانى أكسيد الكربون الذى ينبثق خلال عملية انتاج الطاقة، ثم يتم نقله إلى مواقع يمكن تخزينه فيها (فى طبقات الصخور العميقة، مثلاً، أو فى حقول البترول الناضبة، أو الطبقات الجيولوجية التى لا تسمح بفاذ الغازات منها إلخ).

للزراعة. في منطقة المتوسط. وفي نفس الوقت، لازالت مشكلة حصول السكان على المياه النظيفة، قائمة وبات لزاماً اتخاذ الاجراءات لتحسين البنية الأساسية لهذا الغرض.

< أن الطاقة تظل قضية أساسية بين التحديات الكثيرة المختلفة في مجال البيئة. وقد بدأ بالفعل عصر ما بعد البترول، ومن المحتم أن له آثاره على الزراعة ونتاج الغذاء. وإذا كان من الصعب التنبؤ بحجم النتائج ومداهها، إلا أنه من المتصور الآن بالفعل ارتفاع تكلفة الانتاج، أن المتاعب سوف تلحق بالمستهلكين والمنتجين على السواء. ومن الناحية الأخرى، قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى التركيز بدرجة أكبر على القرب الجغرافي كوسيلة للحد من تكاليف النقل، مما يفيد الفلاحين. وعلى الرغم من دنو فترة ذروة الانتاج، إلا أنه لا توجد دلائل قوية – بطبيعة الحال – على حدوث أى تغيير في مجال الطاقة في الوقت الراهن، ومع ذلك فقد بُذلت جهود من أجل تنويع موارد الطاقة مثل استغلال الطاقة المتجددة، كالوقود الحيوى، الذى يشار إليه كثيراً كمخرج في المستقبل، في منطقة تتميز بإتساع الأنشطة الزراعية. وسوف نعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

يؤكد هذا العرض الموجز النتائج المتعاضمة للمتغير البيئى فى التحليل الجيوبوليتيكي للمنطقة، وبدأت تظهر مصطلحات جديدة (مثل اللجوء الايكولوجى، والدبلوماسية البيئية، والتنمية المستدامة)، والتي توضح أن البيئة والاجراءات السياسية الدولية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً لا تنفصم عراه. ومما لا شك أن ذلك الارتباط يدعو الدول المتوسطة إلى تعزيز التعاون فيما بينها ردا على التحديات الايكولوجية المتعاضمة فى المنطقة، وقد غدا ذلك التعاون ضرورة ملحة أكثر من أى وقت مضى، لأن التوتر البيئى – سواء كان عالمياً أو إقليمياً أو محلياً – راح يخلق فوارق جديدة، أو يفاقم منها، داخل منطقة المتوسط، بل وفى داخل المجتمعات ذاتها.

ولما كانت منطقة المتوسط – وهى واحدة من أغنى الأقاليم الايكولوجية، والمناطق الطبيعية فى العالم – قد غدت فى خطر، فإنها لا بد أن تصبح مختبراً عالمياً من أجل التنمية الدائمة والمستدامة، ومن الحتمى أن ينطوى هذا التحدى على تغيير فى المواقف والممارسات من جانب جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية - المعنية بالمنطقة، وبشكل أكثر تحديداً: دور الفلاحين وممارساتهم، لأن التحدى الذى يواجهونه تحد كبير فى حقيقة الأمر، بالنظر إلى خطورة القضايا البيئية: إذ يتعين عليهم أن ينتجوا أكثر، وإذ يتعين عليهم أن ينتجوا بطريقة أكثر كفاءة، وإذ يتعين عليهم ألا يترتب على الانتاج تلوث .

المراجع

- Ayeb (H.), "L'Égypte et le haut barrage d'Assouan", *Hérodote*, 103, 2001, p. 137-151.
- Baldi (M.), Crisci (A.), Maracchi (G.), Meneguzzo (F.), *Il Clima che cambia: stato della ricercae prospettive future*, Florence, IBIMET-CNR, 2003.
- Bartram (J.), Thyssen (N.), Gowers (A.), Pond (K.) and Lack (T.), *Water and Health in Europe*, Geneva, WHO Regional Publications: European Series 93, 2002.
- Benoit (G.) et Comeau (A.) (dir.), *Méditerranée. Les perspectives du Plan bleu sur l'environnement et le développement*, La Tour d'Aigues, Éditions de l'Aube, 2005.
- Benoit (G.) and Comeau (A.) (eds), *A Sustainable Future for the Mediterranean. The Blue Plan's Environment and Development Outlook*, London, Earthscan Publications, 2006.
- Blan (P.) (dir.), "Eau et pouvoirs en Méditerranée", *Confluences Méditerranée*, 58, 2006.
- Blue Plan-FAO, *Les Espaces boisés méditerranéens: des atouts majeurs pour le développement rural*, 2003.
- Cerón (J.-C.) and Pulido-Bosch (A.), "Groundwater Problems Resulting from CO₂ Pollution and Overexploitation in Alto Guadalentín Aquifer (Murcia, Spain)", *Environmental Geology*, 28 (4), 1996, p. 223-228.
- Chiacchierini (E.), Amendola (C.), Restuccia (D.), Vinci (G.), "Pianeta acqua: un problema globale. Gestione delle risorse idriche nel bacino Mediterraneo", *Rivista Scienza e Tecnica*, 412, 2004.
- Climagri, "Trasferimento delle metodologie realizzate nell'ambito del progetto climagri ai paesi in via di sviluppo del bacino del mediterraneo", Proceedings of the Climagri Colloquium, Cagliari, 16-17 January 2003.
- Conti (F.), "Le acque per uso industriale e agricolo", meeting, May 2004.
- Crisci (A.), Gozzini (B.), Pasqui (M.), Zipoli (G.), "Costruzione di scenari climatici futuri ad alta risoluzione destinati allo studio del loro effetto sull'agricoltura italiana", Proceedings of the Climagri Colloquium, Cagliari, 16-17 January 2003.
- ENEA, *Rapporto Energia e Ambiente 2005*, Volume 1, *L'analisi*, Rome, 2005.
- FAO, *World Reference Base for Soil Resources. 84th World Soil Resources Report*, Rome, 1998.
- FAO, *Water Report. Review of World Water Resources by Country*, Rome, 2003.
- Gardner Outlaw (T.) and Engelman (R.), *Sustaining Water: Population and Future of*

Renewable Water Supplies, Washington (D.C.), Population Action International, 1997.

Giannakopoulos (C.), Bindi (M.), Moriondo (M.), Le Sager (P.) and Tin (T.), *Climate Change Impacts in the Mediterranean Resulting from a 2°C Global Temperature Rise*, Gland, WWF, 2005.

Giuliaci (M.), “Come è cambiato il clima nel Mediterraneo”, in *Incontriamo il Mediterraneo*, Naples, Edizioni Albatros, 2004.

Gualdi (S.) e Navarra (A.), *Scenari climatici nel bacino Mediterraneo*, Bologna, Istituto Nazionale di Geofisica e Vulcanologia, 2005.

Hamdy (A.), Lacirignola (C.) and Trisorio-Liuzzi (G.), “The Integration of Soil and Water Resources Management toward a Sustainable Agricultural Development in the Mediterranean”, *Options méditerranéennes*, “Interdependency Between Agriculture and Urbanization: Conflicts on Sustainable Use of Soil and Water”, 44, Bari, 2001.

INEA, *Emergenza idrica nel Sud-Italia*, Rome, 2002.

IPCC, *Emissions Scenarios*, Report of IPCC Working Group III, 2000.

ISMEA-IAMB, *Lo sviluppo rurale nelle politiche di integrazione del bacino del Mediterraneo*, Bari, Osservatorio permanente sul sistema agroalimentare dei paesi del Mediterraneo, 2004.

Lahmar (R.) et Ruellan (A.), “Dégradation des sols et stratégies coopératives en Méditerranée: la pression sur les ressources naturelles et les stratégies de développement durable”, *Cahiers Agricultures*, 16 (4), July-August 2007.

Margat (J.) and Vallee (D.), “Mediterranean Vision on Water, Population and the Environment for the XXIst Century”, contribution, *The World Water Vision of the World Water Council and the Global Water Partnership*, Blue Plan, 1999.

Margat (J.), *Progress towards Water Demand Management in the Mediterranean Region. Contemporary Trends and Water Demand Change Perspectives in the Mediterranean Countries*, Blue Plan, Sophia Antipolis, 2002.

Marullo (S.) e Guarracino (M.), *L'anomalia termica del 2003 nel mar Mediterraneo osservata*

da satellite, Rome, ENEA, 2003.

Morgillo (A.), Brunetti (A.), Salvati (L.), “La siccità in Italia: spunti di discussione sul clima, sugli aspetti pedoclimatici e sul bilancio idrico”, communication to the conference on *L’Agrometeorologia nel Mediterraneo*, Acireale, 6-7 June 2002.

Moulid (M.), “Impact de l’énergie électrique sur les coûts de pompage et de production des cultures. Cas du Souss-Massa”, *Hommes, terre et eaux*, 79, 1990.

Oldeman (L. R.), Hakkeling (R. T. A.) and Sombroek (W. G.), “World Map of the Status of Human-Induced Soil Degradation: A Brief Explanatory Note”, ISRIC and UNEP, 1991.

UNEP, *Human Development Report 2006. Beyond Scarcity: Power, Poverty and The Global Water Crisis*, New York (N.Y.), 2006.

Quezel (P.), “Biodiversité végétale des forêts méditerranéennes, son évolution éventuelle d’ici 30 ans”, *Revue méditerranéenne*, 20 (1), March 1999, p. 3-8.

Seneviratne (S.), “Land: Atmosphere Coupling and Climate Change in Europe”, *Nature*, 443 (7108), September 2006, p. 205-209.

World Conservation Union, *Climate Change and Water Resources in the Mediterranean;*

Water: A Vital Resource Threatened by Climate Change, a Needed Adaptation of its Management,

Malaga, 2003

WWF, *Europe Feels the Heat. Power Sector and Extreme Weather, Power Switch Campaign,* Gland, 2005.

WWF, *Stormy Europe. Power Sector and Extreme Weather, Power Switch Campaign,* Gland, 2006

الفصل 4

العلم والتكنولوجيا والابتكار*

يكمن الابتكار في صميم الثورات التكنولوجية، ففي القرن الثامن عشر، قام المخترعون البريطانيون بتمكين بلادهم من تلبية الزيادة الضخمة في الطلب على المنتجات الغذائية، والسلع المصنعة، فاخترعوا عملية البذر في خطوط، وعمليات التهجين، وتطبيق نظام الدورات الزراعية والتركيب المحصولي إلخ. وكان ذلك بعد الاكتشافات التي ساعدت على الإنتاج الزراعي الوفير، ومن ثم، دارت عجلة التنمية الصناعية.

ومنذ أن قام جوزيف شومبيتر بوضع مؤلفاته، حدث تمييز بين الاختراع والابتكار – فالابتكار هو تنفيذ اختراع جديد على نطاق واسع. ووفقاً لما ذكره شومبيتر، يمكن شرح الابتكار فوق هذا وذاك – على أنه تعطش إلى الربح، ومع ذلك، نستطيع القول بأن ذلك وحده لا يكفي، فالابتكار لا يمكن أن يتم إلا في بيئة مواتية تتميز بانتشار التعليم، وحماية المخترعات، ودرجة معينة من الأمن الاستثماري.

ولما كان من الواضح أن الابتكار يؤدي إلى سرعة التنمية الاقتصادية، فإن ثمة حاجة إلى تحليل بيئة الابتكار، وانتشاره، في منطقة البحر المتوسط، على الأقل فيما يخص قطاعي الزراعة والأغذية – الزراعية موضوع الدراسة هنا. لقد أصبحت المعرفة – أكثر من أي وقت مضى - في قلب عمليات التصنيع، إلي حد أننا أصبحنا نتكلم عن "اقتصاد قائم على المعرفة" (KBE)، ثم إن تكنولوجيا المعلومات الجديدة، فضلاً عن التكنولوجيا الحيوية البازغة، أصبحت تتطلب وجود مكون معرفي قوي. ولقد أصبحت الزراعة والأغذية الزراعية ترتبط بالضرورة بالتكنولوجيا الحيوية، ولكنها – كما سوف نرى – تتأثر أيضاً بتكنولوجيا المعلومات، وترسخ مجالات الابتكار هذه رسوخاً جيداً وبحق في قلب الثورة الزراعية والأغذية- الزراعية الجديدة، التي نرى مدى تقدمها الجارى الآن.

وقد يُنظر إلى التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات، على أنهما دليل على التقدم، إلا أنهما أيضاً - بسبب توزيعهما غير المتكافئ إلى حد بعيد على امتداد منطقة المتوسط – يوسعان من الفوارق في مستويات التنمية بين الدول، وبين شاطئَي المتوسط، وهذا في سياق عولمة التجارة، التي تعتبر في ذاتها من معجلات التغيير. ونتيجة لذلك، فإن دراسة الابتكار في منطقة المتوسط، لا يعنى فقط النظر إلى قدرات المنطقة على المشاركة في الاقتصاد العالمي، وإنما لا بد من النظر أيضاً إلى قدرتها على النمو بطريقة تتسم بالانسجام والتوافق.

ولهذا السبب، سوف نقوم في هذا الفصل بتحليل الاقتصاد القائم على المعرفة في منطقة المتوسط، وتقييم حالة التعليم، التي تعتبر بكل وضوح أحد العوامل في انتشار التكنولوجيا. كما سوف نقوم بتحليل قطاعين أساسيين: التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والتكنولوجيات الحيوية، اللتان تكمنان في صميم التغييرات في الإنتاج والتجارة، اللذين يشهدهما الآن قطاع الزراعة وقطاع الأغذية – الزراعية، وسوف نقوم بتقدير المخاطر والفرص التي يقدمانها.

* تم تأليف هذا الفصل استناداً إلى بعض الوثائق التي كتبها عبد الحميد بن شريف (سيام – معهد الزراعة المتوسطية، مونبلييه).

الابتكار والتغيرات في نظم الأغذية – الزراعية:

التقدم التكنولوجي وتطوير النظم الغذائية:

لقد لعبت المعرفة والابتكار دوراً حاسماً في الانتقال من الاقتصاد الزراعي القائم على الاستهلاك الذاتي، إلى الاقتصاد الصناعي - الزراعي القائم اليوم. ومن التطورات الجديدة في هذا القطاع، النمو الملحوظ في رأس المال غير المنظور (أى غير المادى)، وسرعة انتشار التكنولوجيا الجديدة التى خلقت "اقتصاداً يقوم على المعرفة"، يتميز بتسارع عملية الابتكار، والتغيير التكنولوجي، بعد فترة استقرار سادت فيها طرق الإنتاج الكبير التى كان رائدها هنرى فورد.

وفى الدول الغربية كان التقدم المتعدد الوجوه فى مختلف فروع العلوم، هو الذى يحرك عملية "التحول العظيم"²⁷ مما ساعد على تحسين المنتجات، وزيادة إنتاجية العمل سواء فى الزراعة أو فى الصناعات الرئيسية أو الفرعية.

و"التدنى الثلاثي" للزراعة داخل الاقتصاد العالمى - وهى ظاهرة باتت الآن موثقة توثيقاً جيداً - يتسم بصفة خاصة بالزيادة النسبية فى الاستخدامات الوسيطة فى الإنتاج الزراعي²⁸، وهذا، فى حقيقة الأمر، عرض من أعراض تكثيف الزراعة وتحديثها، الذى يتزايد اعتماده على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وفى الغرب، أصبحت الزراعة منذ منتصف القرن الماضى تقوم على التصنيع الفعلى، نتيجة لاستخدام الأساليب الفنية الحديثة للتصنيع، ونمو الاستخدامات الوسيطة فى الصناعة، التى أصبح مستواها يفوق مستوى قيمه المضافة، وكان ثمة زيادة ملحوظة فى إنتاجية العمالة الزراعية: على الرغم من أن العمال الزراعيين أصبحوا أقل عدداً نسبياً، حيث إنهم يقومون بتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان غير الزراعيين، وإطلاق الفائض لتصدير.

وبالتوازي مع تدنى دور الزراعة فى الشمال، فإننا نشهد نمواً كبيراً فى الصناعات التحويلية وفى المحال التجارية الكبرى (Supermarkets) التى أخذت تتضخم وتتلعب دوراً رئيسياً فى تنظيم القطاع. وقد أدى التقدم العلمى وأنواع الابتكارات التكنولوجية التى لا تعد ولا تحصى، إلى ظهور طوفان من المنتجات الجديدة، ونتيجة لتلك الابتكارات - التى تحققت بفضل المستوى التنظيمى، وطرق الإنتاج الفعلى، وتبادل المعلومات، وخصوصاً من خلال نماذج سلاسل العرض التى تقوم على إدارة سلاسل العرض-Supply Chain Management - أمكن تخفيض تكلفه الغذاء، وتحسين جودته، وتلبية مطالب الجمهور.

فى جنوب وشرق المتوسط، أدى التوسع السريع فى المناطق الحضرية، إلى التقسيم الجغرافى للعمل، مع الأخذ بالصبغة التجارية، وتجهيز المنتجات الغذائية - الزراعية وزيادة التجارة الخارجية فيها، على حساب عملية الاستهلاك الذاتى. وأصبحت قطاعات الاغذية - الزراعية تعتمد بشكل متزايد، من أجل إثبات كفاءتها، على تحديث الزراعة، والصناعة، وقطاع التوزيع. إلا أن تلك التغيرات لم تقترن دائماً بالتحول

²⁷ كان الذى صك هذا التعبير الاقتصادى Karl Polanyi، وبعد ذلك استخدمه كُتاب آخرون من أمثال Fernand Braudel فى مؤلفه "التحول العظيم للريف" أو Gilles Allaire فى مؤلفه "التحول العظيم للزراعة".

²⁸ حسب ما ذكره Louis Malaassis يتسم التدنى النسبى للزراعة بانخفاض نصيب القطاع الزراعي فى الاقتصاد العالمى، وفى اقتصاد الأغذية - الزراعية (قطاعات الصناعات الزراعية والغذائية)، والإنتاج الزراعي (تدنى نصيب الزراعة - مقاساً بمساهماته فى القيمة المضافة - فى الإنتاج الزراعي، بينما يرتفع نصيب السلع الاستهلاكية الوسيطة).

الضروري في هياكل التنمية، التي لا تزال تحتفظ بطابعها التقليدي تقريباً، إن لم يكن قد عفى عليها الزمن. أما صناعة الأغذية، وشبكات التوزيع، فهما منفصلان عن بعضهما البعض، وفي معظم الدول نجد أن السوقيات Logistics لا تزال في المرحلة الجنينية.

إن قيود البيئة العلمية والتكنولوجية، وعدم التمكن الكافي من الإدارة، والأساليب الإدارية الفنية، يزيد من ضعف تلك القطاعات، ويحد من ربحيتها وقدرتها على المنافسة. وبالنسبة لكثير من السلع، فإن طول سلسلة عرض الأغذية – الزراعية قد أسفر عن اختلافات كمية وكيفية وسعرية بين مختلف القطاعات (الزراعة، والتجهيز، والتوزيع). وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته بعض دول جنوب وشرق المتوسط، فيما يتعلق ببعض المنتجات²⁹ إلا أنه لم يحدث تحسين في الإنتاجية الزراعية، وخصوصاً في القطاعات الفرعية، التي لم يحدث تحتاج إليها أولاً من أجل تلبية الزيادة الكبيرة في الطلب على الغذاء، وثانياً من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة – وهو شرط لازم، فرضته عملية انفتاح الأسواق مؤخراً.

ولا تزال هياكل وتشغيل وأداء النظم الزراعية ونظم الأغذية – الزراعية تختلف إختلافاً بيناً في شمال وجنوب المتوسط، على الرغم من أنها تشترك في نفس الأحوال المناخية المتوسطة، حيث إن القيمة المضافة لكل عامل زراعي في الدول الأوروبية المتوسطة تبلغ 9.2 ضعف نظيره في دول جنوب وشرق المتوسط (18000 دولار أمريكي مقارنة بـ 1952 دولار) ولقد اتسعت تلك الفجوة فيما بين 1990 – 2003 نتيجة لاختلاف معدلات زيادة الغلة، وكذلك اختلاف الاتجاهات في عدد العمال الزراعيين، الذي انخفض انخفاضاً حاداً في الشمال، ولكنه يرتفع في جنوب وشرق المتوسط. ومع ظهور تقنيات جديدة، ومع الطموحات التي وضعتها الدول الأوروبية نصب عينيها إعمالاً "الاستراتيجية لشبونة" التي تفرض استخدام تلك التقنيات حتى يتسنى لها "أن تصبح الاقتصاد الديناميكي القائم على المعرفة والأكثر قدرة على المنافسة في العالم، والقادر على النمو الاقتصادي المستدام". وثمة خطورة مفادها أن الفجوة التي تفصل بين الشمال والجنوب سوف تتسع أكثر وأكثر في المستقبل.

لقد شهد عقد الستينيات من القرن الماضي بداية عصر جديد، حيث كان تسارع عملية العولمة وظهور تقنيات جديدة، قد أدى إلى ظهور "اقتصاد جديد قائم على المعرفة" أصبح فيه الابتكار هو المحرك الأساسي لنمو الإنتاجية في الكيانات الاقتصادية، وفي تنمية الدول. وثمة مجالان تكنولوجيان يتسمان بسعة الانتشار وسرعة التطور، وأولهما: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTS)، والتكنولوجيا الحيوية (biotechnologies)، وهما من التكنولوجيا عظيمة الشأن حيث إنه يتوقع لهما أن يحدثا تغييرات سوف تترك أثراً خطيراً على الاقتصاد. ولقد أخذت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تلعب دوراً هاماً الآن في تحقيق مكاسب الإنتاجية في الدول المتقدمة، وأصبحت تعتبر "تقنيات نظامية" أو "تقنيات شبكية"، لأنها تعتبر حقاً محفزاً للنمو الاقتصادي بفضل "أثر قوة الدفع" التي تباشرها على قطاعات الاقتصاد الأخرى، بسبب التحسينات التي تتحقق من نشر المعلومات. وفي المستقبل، سوف تحقق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تغييرات كبرى في عملية النفاذ إلى المعلومات، وإعادة هيكلة الاقتصاد، والأساليب الفنية للإدارة. ومع هذا، فإن الأقاليم المستبعدة من شبكات المعلومات سوف تتعرض لمخاطر التهميش. كما أن التكنولوجيا الحيوية تبدو أيضاً تكنولوجيا واعدة، رغم أنه من السابق لأوانه الحديث حول ما إذا كانت بيولوجيا العقيدات وتحويلات الجينوم سوف يكون لهما نفس الأثر الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

²⁹ وعلى سبيل المثال: الحادائق التي تنتج من أجل السوق في الجزائر والمغرب، والألبان في تونس، والحبوب المجففة والطماطم المصنعة في تركيا.

كانت العلوم والتكنولوجيا دائماً فى قلب التنمية الاقتصادية، وخصوصاً فى التغييرات التى أدخلتها على نظام الأغذية – الزراعية، بيد أن عملية التحول التى نشهدها الآن والتى توصف بأنها "الاستثمار غير المنظور، وثورة المعرفة" – تتسم بعدة سمات جديدة:

< المسارعة بعملية الابتكار، وجعل دورة حياة السلعة أقصر، ونسبة مبيعات السلع الجديدة أكبر.

< التوافق الشديد بين التكنولوجيات الجديدة، والتقائها مع المبتكرات الأخرى.

< صياغة الاقتصاد المعرفى واندماجه فى السياسات العامة (البنك الدولى، البرنامج الإنمائى والاتحاد الأوروبى)، بل وفى إدارة الشركات.

< ظهور هياكل تنظيمية جديدة ذات شبكات ومراكز موجودة على المستوى الإقليمى.

< تعليق أهمية كبيرة على "التعليم مدى الحياة" وجعل القدرة على التعلم أكثر أهمية من مستوى المعرفة، وخصوصاً على مستوى الجامعة.

إن تبادل الخبرات والمشاركة فى المعرفة، ورأس المال غير المنظور بصفة عامة، يبدو الآن عاملاً أساسياً فى النظم الاقتصادية، بل ربما كان أكثر أهمية من الموارد المادية. وفى بداية القرن الحادى والعشرين، أصبح من المسلم به أن المعرفة هى المصدر الرئيسى لخلق الثروة، سواء على مستوى الشركات أو على مستوى الدول.

وفى سياق التحرير الاقتصادى داخل الاقتصاد العالمى، فإن الميزة التنافسية لبلد من البلدان، هى أكثر من أن تتحدد بقدرتها على الابتكار، ولهذا بات لزاماً أن ننظر فى استراتيجيات ترمى إلى رعاية الابتكار فى الدول المتوسطة، ولاسيما دول جنوب المتوسط. ولقد أوضح عدد من الدراسات أن "الفجوة المعرفية" بين دول الشاطئ الشمالى والجنوبى للمتوسط، آخذة فى الاتساع، على الرغم من أن الاقتصاد المعرفى يعرض بالفعل بعض الفرص لحفز النمو وسد الفجوة الاقتصادية.

وحتى الآن، كانت اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط تمارس لعبة اللحاق، حيث أن نموها قائم على التقليد والمحاكاة – بمعنى أن اقتصادها يقوم على الأخذ بأسباب التكنولوجيا بشكل تدريجى، وكذلك التقدم التنظيمى الذى حققت الشطر الأكبر منه الدول المتقدمة. وفى هذا السياق الجديد، فإنه يتعين على تلك الدول الأولى "الارتفاع إلى مستوى المعايير" حتى يتسنى لها الوصول إلى "التخوم التكنولوجية" التى حددتها الدول المتقدمة، ثم تعمل على تحسين قدراتها الإبداعية، حتى تستطيع أن تتصدى للمنافسة، وتواصل النمو. ثم إن عملية الانتقال من النمو القائم على التقليد إلى نظام "الإبداع المستمر" سوف يتطلب:

- مستويات أعلى من التعليم، ومهارات خاصة تساعد على التكيف، والحركية، والمرونة.

- تطوير البحوث والابتكار.

- نظم النفاذ إلى المعلومات.

- أحكام وإجراءات التنسيق المستحدثة.

موقع دول جنوب وشرق المتوسط في الاقتصاد المعرفي:

أن الاقتصاد القائم على المعرفة "يضم جميع المعارف التي استُحدثت وحُشدت في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي التي تتعلق بالتكنولوجيا، والتنظيم، والإدارة، والأسواق الخ. وهي تتسق مع نموذج جديد للتنمية لا يعول كثيراً على زيادة كمية المعرفة المستحدثة بقدر ما يعول على تحويل المعرفة إلى تنظيم اقتصادي. وهو نموذج يتسم بتسارع وتيرة الإبداع، وهو نهج جمعي يتجه نحو توليد المعرفة، وتعميم المعلومات على نطاق واسع بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المفوضية العامة للتخطيط، 2002) ولكن للأسف، لم يفلح الاقتصاد القائم على المعرفة، في دمج الخبرات التقليدية، ولا سيما الخبرات الزراعية، المكتسبة عبر الزمن، والتي تشكل حقاً نوعاً من رأس المال، والذي غالباً ما يتحقق بوجود درجة معينة من التغيير الثقافي (الاستيطان، وزيادة أجور العمال، وإضفاء لاحترام على النشاط الزراعي في المجتمع الخ) وتقوض تلك الظاهرة أحد مصادر المزايا النسبية في وقت أصبحت فيه علامات الجودة أداة للمقاومة ضد مناطق الإنتاج القادرة على توفير "منتجات ضخمة" أكثر قدرة على المنافسة "الصفات الفريدة لكثير من أنواع الجبن، مصدرها الخبرة المكتسبة عبر أجيال، وإذا كانت الأرض هي العامل المميز، فإن عمل الفلاحين هو الذي يحدد الجودة النهائية للسلعة. وهذه المهارات التقليدية هي عوامل النمو والتنمية الحقيقية، إلا أنه يبدو أنها تنأى عن مختلف الطرق الكمية التي يستخدمها الاقتصاد القائم على المعرفة، الذي يحاول الآن إيجاد طريقة موضوعية للوصول إلى الجودة.

وكان البنك الدولي قد اقترح أداة جديدة للقياس (منهج تقييم المعرفة: KAM) لحساب الدرجات التي تحدد مدى استعداد البلاد لاستخدام المعرفة والابتكار من أجل عملية التنمية فيها³⁰). وتتمحور أداة القياس حول الأعمدة الأربعة للاقتصاد المعرفي- التي تغطي 80 متغيراً بنيوياً وكيفياً، مما يساعد على قياس أداء الدول (جدول- 1)، "والبطاقة الأساسية للدرجات" هي التي يقوم عليها مؤشر المعرفة (KI)، ومؤشر الاقتصاد المعرفي (KEI) يقوم على أساس 14 متغيراً معرفياً تتعلق بالأعمدة الأربعة للاقتصاد المعرفي، ومتغيران يتعلقان بالأداء.

ويستخدم مؤشر المعرفة (KI) في قياس قدرة الدولة على توليد المعرفة، والأخذ بها ونشرها، وهو يمثل المتوسط البسيط للمؤشرات الرئيسية المتعلقة بالأعمدة الثلاثة الرئيسية الأولى للمجتمع المعرفي: التعليم والموارد البشرية، ونظام الابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويستخدم مؤشر الاقتصاد المعرفي بإدماج العمود الرابع بحيث يوفر معلومات بشأن ما إذا كانت البيئة مواتية من أجل الاستخدام الفعال للمعرفة في أغراض التنمية الاقتصادية، ويتم حسابه بناء على متوسط درجات الأداء العادي لأعمدة الاقتصاد المعرفي جميعها. ويعتبر هذان المؤشران من أدوات القياس القيمة، ويمكن تطبيقهما على "العالم بأسره" (128 دولة في قاعدة بيانات منهج تقييم المعرفة) وعلى أي مجموعة صغيرة أو كبيرة من الدول أو الأقاليم. ويكشف الشكل البياني - 1، الذي تم وضعه باستخدام قاعدة بيانات "منهج تقييم المعرفة" عن الفوارق الضخمة بين دول المتوسط، فبينما نجد أن مستويات الأداء في كل من سوريا والجزائر تعترضها معوقات حقيقية تتمثل في انعدام الحوافز، نجد أن دولة مثل ألبانيا قد حققت نتائج طيبة في مجال التعليم والموارد البشرية، ولكنها تتخلف كثيراً في وضع نظام للابتكار، وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الدول المتوسطة الشمالية تعمل على تراكم العناصر المفضية إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

³⁰ يمكن تحديد تلك الدرجات من قاعدة البيانات، والبيانات القياسية لمعهد البنك الدولي الذي يقوم بتجميع بيانات عن 128 دولة. (<http://web.worldbank.org/>)

جدول 1- بيان بتقييم الاقتصاد القائم على المعرفة، يركز على منهج تقييم المعرفة للبنك الدولي.

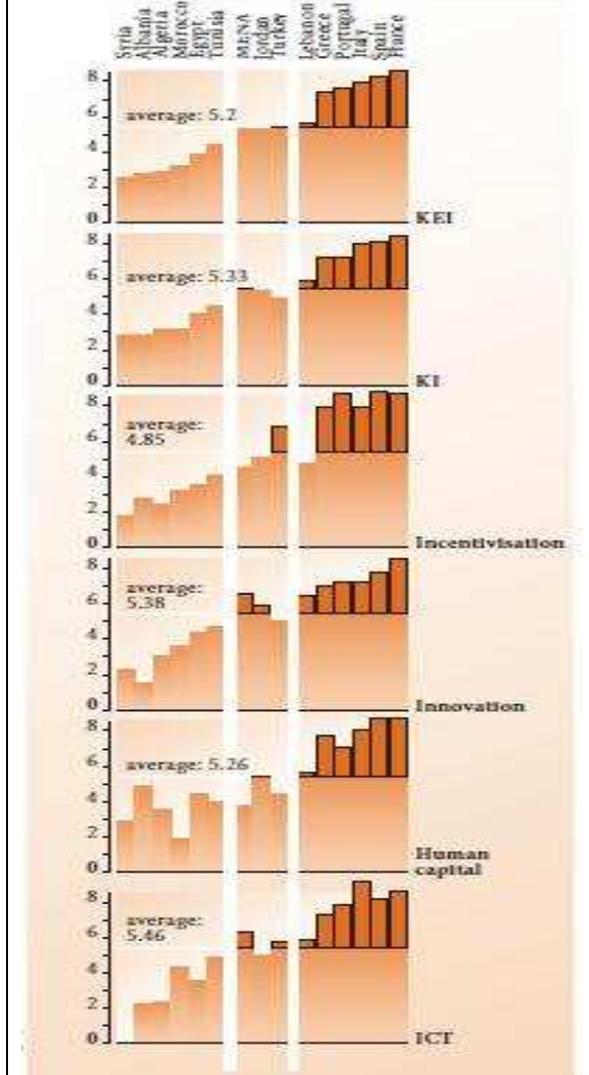
| وصف تقريبي | 12 متغيراً أساسياً |
|--|---|
| 1- راس المال البشري: التعليم والموارد البشرية. | نسبة القراءة والكتابة بين <u>البالغين</u> ، نسبة الالتحاق بالتعليم <u>الثانوي</u> ، نسبة الالتحاق بالتعليم <u>العالي</u> . |
| 2- نظام البحوث والتنمية والابتكار. | الباحثون في مجال البحوث والتنمية. - تطبيق نظام البراءات التي يمنحها مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. - المقالات المنشورة في الدوريات العلمية والفنية. |
| 3- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) | - عدد أجهزة الكمبيوتر لكل 1000 نسمة. - عدد مستخدمي الانترنت لكل 10.000 نسمة. |
| 4- النظم الاقتصادية والمؤسسية | وجود السياسات الاقتصادية والمؤسسات التي تيسر استخدام المعرفة الموجودة استخداماً فعالاً، وظهور القدرات التنظيمية على اقامة المشروعات. |

وكانت هنالك دراسات أخرى تؤكد هذا التقييم بدرجة أو بأخرى، وثمة دراسة أجراها معهد البحر المتوسط (Reiffers and Aubert, 2002) تقسم 77 دولة إلى خمس فئات، حيث تضم الفئة الأولى الدول الأسوأ أداءً، والفئة الخامسة الدول الأفضل أداءً، وتندرج دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) ضمن الفئتين الثانية والثالثة. ولكي نقيم بشكل أفضل عدم التجانس الرهيب بين الدول، قمنا بتحديد 4 مجموعات من الدول:

< المجموعة 1: الدول ذات المستويات المتدنية من السكان، والتي حباها الله بموارد طبيعية والتي لا تقوم باستغلال الاقتصاد المعرفي استغلالاً كافياً. والدولتان غير المتوسطيتين في هذه المجموعة، هما: المملكة العربية السعودية، الكويت.

< المجموعة 2: الدول التي أحرزت تقدماً محموداً من ناحية الاطار المؤسسي، وحققَت نجاحاً طيباً في التعليم الثانوي، ولكنها تحتاج إلى زيادة أعداد الطلاب - زيادة كبيرة - الذين يدرسون العلوم الهندسية، كما تحتاج إلى اقامة نظام للبحوث والتنمية.

لدول المجموعة الثانية من ناحية التعليم والأطر
شكل بياني 1- الاقتصاد القائم على المعرفة في
الدول المتوسطة، 2003



المصدر: البنك الدولي، منهجية تقييم المعرفة

إلى الثراء النسبي للدول المعنية (باستثناء الأردن). ولما كان التخلف في أيّ من المكونات الأربعة للاقتصاد المعرفي له صورة مشابهة، فإن الأثر النوعي لأي مكون على حدة ليس بذي أهمية، لأنه من خلال اندماج جميع المكونات في منظومة منسقة، يمكن للاقتصاد القائم على المعرفة أن يلعب دوراً حاسماً.

نظم التعليم والبحوث في قطاع الزراعة والأغذية – الزراعية:

رغم أن رأس المال البشري ليس هو كل شيء، وليس نهاية المطاف، إلا أن حالة ألبانيا تتطوى على معاني كثيرة، حيث تعتبر نظم التعليم والبحوث هي العامل المحدد في تخصيص التقنيات الجديدة. وعلى الرغم من اقتصر مجال بحثاً على قطاع الزراعة وقطاع الأغذية الزراعية، إلا أن تقييم نظام التعليم/ والتدريب والبحوث والابتكار جميعاً سوف يفيدنا في فهم القاعدة التعليمية التي يركز عليها التعليم العالي والبحوث.

< المجموعة 3: الدول التي توجد في موقف مشابه المؤسسية، ولكنها تواجه صعوبات في ضمان التعليم العام للجميع، ومع ذلك، فإن تنمية مجتمع المعلومات فيها تبعث على الارتياح. وتوجد دولتان في هذه المجموعة هما: مصر والمغرب.

< المجموعة 4- وهي الدول التي لا تتمتع بالخصائص التي تساعد على أن تصبح اقتصادياتها اقتصاديات قائمة على المعرفة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على سوريا التي تتوفر بها شروط الأطر المؤسسية.

وتخلص تقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة إلى نتائج قاسية بعض الشيء بخصوص حالة المعرفة في العالم العربي، وخصوصاً بناء مجتمع معرفي يقوم بـ "دراسة وضع المعرفة في العالم العربي اليوم، من ناحية الطلب والإنتاج، والتعميم، وينتهي إلى أن تلك الجوانب الثلاثة جميعاً عاطلة، على الرغم من وفرة رأس المال البشري العربي"، (كلمة افتتاحية كتبها ريما خلف هنيدي، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2003)، وتوضح تلك الكلمة أن النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعيبة تخنق التعطش إلى المعرفة، وتعاذى التعليم، والبحث، والإعلام، والثقافة بصفة عامة. وأخيراً، يكشف التقييم الذي أجراه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عن التعليم العالي في الدول العربية فيقول: "على الرغم من عشرات السنين من الاستثمار إلا أن الطلاب لا يزالون غير مؤهلين تأهيلاً جيداً للمنافسة في أسواق العمل العالمية".

خلاصة القول، أن الاقليم متخلف تخلفاً واضحاً من ناحية الاقتصاد القائم على المعرفة مقارنة بالوضع الذي كان ينبغي أن يكون عليه هذا الإقليم. وبالنظر

وعلاوة على ذلك، فإن القيام بدورات تدريبية كثيرة فضلاً عن مشروعات البحوث خارج نطاق مؤسسات التعليم والبحوث المكرسة لـ "الأغذية والزراعة"، تساهم في تنمية الزراعة والأغذية – الزراعية.

نظام التعليم:

قامت دول في المنطقة ببذل جهود كبيرة فيما يتعلق بالتعليم، على جميع المستويات، وحققت تقدماً جوهرياً في هذا الشأن، كما يتبدى ذلك في مستوي الانفاق العام على التعليم، وارتفاع نسبة القادرين على القراءة والكتابة (جدول-2).

وتقوم دول جنوب وشرق المتوسط بإنفاق نسبة عالية جداً من الناتج المحلي الاجمالي على التعليم، وتقع تلك النسبة في حدود 5.7%، في المتوسط، وهي أعلى بكثير منها في الاقاليم النامية الثلاثة الأخرى (2.4% في جنوب آسيا، 2.8% في شرق آسيا، 3.3% في أمريكا اللاتينية)، ومع ذلك، لا تزال نظم التعليم تعاني من أوجه قصور وتشوهات كثيرة:

< أن المتوسطات تخفي تباينات بين المناطق المختلفة في الدولة الواحدة، بل وداخل الاقليم الواحد، وبين المناطق الحضرية والريفية، وفي بعض الحالات تكون تلك التباينات كبيرة.

< أن انتاجية النظام التعليمي ضعيفة، بسبب الفاقد الكبير على جميع المستويات، وارتفاع أعداد الطلاب الذين يعيدون السنة.

< أن تدريب المعلمين غير كاف في أغلب الأحوال.

< أن المؤهلات لا توفر المهارات المطلوبة في عالم العمل، ولا سيما في المشروعات الخاصة. وبصفة عامة، فإنه في غيبة استراتيجية للتعليم، "تعرّض التماسك العام لنظام التعليم للضعف والافساد بسبب تغلب المصالح القطاعية، وقد تجلي ذلك في انعدام سبل التواصل بين قطاعات التعليم وتدريب المهنيين، والتعليم العالي، وضعف التكامل بين القطاعات المختلفة، وضعف الروابط بين نظام التعليم، وبين البيئة الثقافية الاقتصادية الاجتماعية على المستوي الوطني، والتطورات العالمية في مجال العلم والتكنولوجيا" (الحكومة الجزائرية، 2005). وكانت معظم الدول قد أجرت تحليلاً للنظم التعليمية فيها، مستفيدة من نتائج التحليل في وضع أسس لمشروعات اصلاح طموحة للغاية، والمغرب من الأمثلة البارزة على ذلك.

جدول-2 الانفاق العام على التعليم ومحو الأمية في عدة دول متوسطة

| نسبة محو أمية الكبار (% أكثر من 15 سنة) | | الانفاق العام % من الناتج المحلي الإجمالي | | مؤشر التنمية البشرية ترتيب الدول | مؤشر التنمية البشرية |
|---|------|---|------|----------------------------------|----------------------|
| 2003 | 1990 | 2002-2000 | 1990 | | |
| التنمية البشرية المتقدمة | | | | | |
| - | - | 5.6 | 5.3 | 16. فرنسا | 0.938 |
| - | 97.7 | 4.7 | 3.1 | 18. إيطاليا | 0.934 |
| - | 96.3 | 4.5 | 4.2 | 21. اسبانيا | 0.928 |
| 91.0 | 94.9 | 4.0 | 2.4 | 24. اليونان | 0.912 |
| - | 87.2 | 5.8 | 4.0 | 27. البرتغال | 0.904 |
| التنمية البشرية المتوسطة | | | | | |
| 98.7 | 77.0 | - | 5.9 | 72. البانيا | 0.780 |
| 74.3 | 59.1 | 6.4 | 6.0 | 89. تونس | 0.753 |
| 89.9 | 81.5 | - | 8.1 | 90. الاردن | 0.753 |
| 74.3 | 59.1 | 3.7 | 2.2 | 94. تركيا | 0.750 |
| 69.8 | 62.9 | - | 5.3 | 103. الجزائر | 0.722 |
| 82.9 | 64.8 | - | 4.0 | 106. سوريا | 0.721 |
| 55.6 | 47.1 | - | 3.9 | 119. مصر | 0.659 |
| 50.7 | 38.7 | 6.5 | 5.3 | 124. المغرب | 0.631 |

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم، 2005

التعليم العالي والبحوث الأكاديمية بشأن الأغذية والزراعة:

تتسم الامكانيات الوطنية للبحوث الزراعية في منطقة البحر المتوسط بالتباين الشديد، ففرنسا وحدها تحظى بنصف الامكانيات الاجمالية العامة في المنطقة. وفي الشمال نجد أن إيطاليا وأسبانيا تخصصان موارد ضخمة لهذا الغرض، وفي الجنوب نجد أن امكانيات مصر فقط امكانيات طيبة، بفضل المساعدات الضخمة التي حصلت عليها من أمريكا منذ ما يزيد على 20 عاما. وفي شرق المتوسط، تحظى تركيا بمستوى من الامكانيات لا يستهان به، وكانت قد استفادت من عدد من القروض من البنك الدولي. وفي ليبيا، ثمة منهج دراسي دولي قوي، يجتذب الباحثين، على الرغم من تواضع النسبة المخصصة في الميزانية للبحوث العامة.

ولا جدال في أن أداء القطاعات الزراعية الوطنية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى تنمية البحوث الزراعية وتعتبر مصر - التي حسنت نتائجها كثيراً على امتداد السنوات العشرين الماضية - مثلاً جيداً لعلاقة النتيجة بالسبب. أما في دول المغرب العربي، فإن مكاسب الإنتاجية لا تزال طفيفة، على الرغم من المساعدات الكبيرة التي حصل عليها قطاع التعليم والبحوث. وهكذا، فإن توفر التعليم والبحوث في الدول المتوسطة، يتفاوت تفاوتاً ملحوظاً، بناء على ما اذا كانت الدول قد تبنت:

< النموذج الفرنسي للمدارس العليا لتعليم العلوم الزراعية، ومؤسسات البحوث التي تعتمد عادة على وزارة الزراعة (تونس، المغرب، الخ).

< النموذج الانجلوسكسوني لأقسام الزراعة الجامعية، الى تضم العاملين فى البحوث، والتي تشكل منظومة تتخبط فى الجامعات (الجزائر).

< النموذج الأنجلو- سكسوني فى الشرق الأوسط ، الذى تلحق به مراكز البحوث الزراعية التى تعتمد إما على وزارة الزراعة وإما على وزارة الموارد المائية (مصر).

< المنهج الأنجلو- سكسوني الذى يتسم بوجود مجموعة متناثرة- إلى حد ما- من معاهد البحوث(تركيا، ألبانيا، ويوغوسلافيا السابقة).

المغرب: رؤية استراتيجية جديدة لنظام التعليم

فى بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضى، دخل نظام التعليم فى المغرب فى أزمة طويلة، كانت أبرز أعراضها: معدلات التسرب من المدارس، والارتكاس فى الأمية من جانب أولئك الموجودين خارج النظام التعليمي، والتدهور فى القيم المتعلقة بالشئون المدنية والتفكير النقدى، والبطالة المتفشية بين خريجي الجامعات، وضعف مستوى المهارات الأساسية (القراءة، والكتابة، والحساب، واللغات، والاتصالات). وعلى الرغم - أو ربما بسبب - مجموعة من الإصلاحات السقيمة التى لم تنفذ فى الغالب، أصبح نظام التعليم بمثابة آلة مزعجة لا تحقق نفعاً، أى نظام غير قادر على إعداد الخريجين إعداداً ملائماً، لكى يصبحوا قادرين على الاستجابة لتغيرات الاقتصاد الحديث، وتلبية متطلباته، مما أسفر عن ظهور نوع من التعليم متعدد السرعات، مع وجود نوع من الأداء متفاهم السوء كلما ابتعدنا عن المدن الكبرى.

وفى عام 1999، أطلق ميثاق وطنى، مشروعاً طموحاً لإصلاح نظام التعليم، يحظى بدعم متواصل على أعلى مستوى من الدولة. وقد أعلن التعليم كهدف وطنى ذى أولوية أولى بعد السلامة الإقليمية للبلاد. ولقد بُذلت جهود كبرى حتى تاريخه، ولكن النتائج مازالت دون الأهداف المحددة، وثمة تقدم كمي لا مراء فيه، فيما يتعلق بتحقيق نسبة حضور عالية فى المدارس، كما بدأ العمل بشأن الجوانب التربوية، والأساليب الفنية للإدارة - ومازال الطريق طويلاً. ان مشكلة معدلات التسرب، والجودة، والمناهج الدراسية، وطرق التدريس، وتدريب المدرسين، والقيم الى يتعلمها التلاميذ فى المدرسة، لازالت جميعها فى انتظار حلول حاسمة.

المصدر: تقرير التنمية البشرية 50 (2006)

وخلال العقدين الماضيين، كان ثمة عدد من الجهات المكرسة لتحليل الأنشطة، وهى تشكل الدعم العلمي لتنمية قطاع الأغذية - الزراعية فى دول البحر المتوسط (سيام1988، وسيام1999، INESG 1989، ومعهد الزراعة الوطنية 2005، ووزارة التعليم 2006). ويوضح التحليل تماثل الصعوبات وأوجه القصور التى يواجهها فى الغالب نظام البحوث الزراعية:

< ضخامة الطلب على الدعم العلمي والفني.

< التعليم العاجز: عادة مالا تستجيب امكانيات التعليم الوطني، مباشرة، لتلك الاحتياجات الجديدة، سواء من النواحي الكمية، أو فيما يتعلق بالمواد الدراسية، وجودة التعليم.

< عزل المهارات: على الرغم من وجود مهارات كثيرة وخبرات متعددة (باحثين، وخبراء ومبدعين الخ) فى بعض المجالات، فإنه لا يتم دائماً تعبئة تلك الامكانيات أو تنظيمها حول الاحتياجات الحقيقية للعوامل الاقتصادية الى تحتاج إليها بشدة. ونجد أن ذوي الخبرة عادة ما يكونون منعزلين، ومشتتين ما بين مختلف المؤسسات.

< عدم تقدير وظيفة الباحث: على الرغم من ندرة أعداد الباحثين، إلا أن كل دولة لديها نواة من الناس، من ذوي المستويات الرائعة أحياناً، الذين كثيراً ما يقاومون عروضاً جذابة للغاية من الجامعات الأجنبية - ولاسيما جامعات أمريكا الشمالية - أو من المنظمات الدولية (البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الخ)، من أجل القيام بأعمال هي أقرب إلى التعليم منها إلى البحوث. ويعمل هؤلاء الباحثون في مؤسسات تقدم لهم رواتب ضعيفة نسبياً مقارنة بالقطاع الخاص، ذلك أن الموارد المالية المتاحة لتلك المؤسسات غير مستقرة، وغير كافية عادة. وغالباً ما يكون أولئك الباحثون معزولين عن المجتمع العلمي الدولي، ولا يعملون إلا في نطاق محدود مع زملاء لهم من الدول المجاورة، لأن مشاريع البحوث على المستوى الإقليمي، نادرة.

< الانفصال بين المجتمع الأكاديمي والمجتمع المهني: إن انعدام الصلات القوية بين الشركات، والمؤسسات، والجامعات، تؤدي تدريجياً إلى استبعاد أي احتمال للشراكة بين تلك الكيانات، ويقلل من فرص إقامة التكافل الحيوي من أجل التنمية الاقتصادية.

وهذه القائمة ليست جامعة مانعة. وتترجم أوجه القصور إلى خسارة في الموارد والمهارات، ومن ثم فقدان الفعالية، ويمكن أن تعزى أوجه القصور إلى عدم وجود "الكتلة الحرجة" ذات الأهمية والحيوية من أجل ظهور الأبحاث المحلية، وجماعات الخبرة التي تتميز بالفاعلية الحقيقية، والقدرة على الاستجابة للاحتياجات المطلوبة. وفي دول جنوب وشرق المتوسط، نجد أن المؤسسات العامة هي التي تقوم أساساً بإجراء البحوث العلمية وعلى الرغم من الجهود الملحوظة لتلك الدول في مجال المالية العامة، إلا أنها تتخلف تخلفاً ملحوظاً وراء الدول المتقدمة، بالنظر إلى أوجه القصور التي أبرزناها من قبل، وكذلك الإجراءات الإدارية التي تنطوي في الغالب على كثير من القيود، فضلاً عن صعوبة النفاذ إلى المعلومات العلمية، وتواضع مستوي الانفاق على البحوث والتطور (6 دولار للفرد في المنطقة العربية مقارنة بـ 953 دولار في الولايات المتحدة، في 2002). وعلى هذا، فإنه على الرغم من زيادة دعم الدولة للانفاق في مجال البحوث والتطوير، إلا أن ذلك الانفاق يقدر بـ 0.7% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب وتونس في عام 2001، 0.35% في الجزائر في عام 2004، (OST, 2005).

ويمكن قياس مدى تخلف دول المغرب العربي في مجال البحوث، بالنظر إلى نصيبها في المطبوعات العلمية على مستوى العالم، بناء على نسبة عدد سكانها إلى كان العالم وهي 1.15% حيث يجب أن تكون تلك المطبوعات ستة أضعاف ما هي عليه الآن. إلا أن هذا الرقم قد زاد زيادة ملحوظة حيث ارتفع من 0.11% إلى 0.18% فيما بين 1993-2001. وكان نصيب المغرب من المطبوعات العلمية قد شهد أكبر نمو له خلال تلك الفترة، حيث اختصت، في عام 2001، بنصف المطبوعات العلمية المنتجة في منطقة المغرب العربي بأسرها.

ويكشف التحليل، عن تفاوتات ملحوظة، حسب فروع المعرفة حيث كانت نسبة المطبوعات العلمية، في البيولوجيا الأساسية، بصفة خاصة، منخفضة³¹ إذ كانت أقل من 0.1% في عام 2001، بينما تجاوزت في الرياضيات نسبة 0.4%.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هل تساعد على التقارب والتلاقي أم على اتساع الفجوة؟:

إن تقدم رأس المال البشري يسهل اكتساب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتختص تلك التكنولوجيا بالابتكارات في مجال تخزين المعلومات، ومعالجتها، ونقلها من خلال التقنيات الرقمية والجديدة للاتصالات. ويشتمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المعدات والتقنيات المستخدمة في علوم الكمبيوتر والالكترونيات، وهي تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في نشر وتعميم المعرفة والمعلومات وكذلك

³¹ انظر مؤشر التخصص أدناه.

في النمو الاقتصادي، وللهزيمة الأولى، تبدو مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الكلي للانتاجية، راجعة إلى التقدم التكنولوجي السريع في قطاع الإنتاج ذاته. ومنذ منتصف عقد التسعينات في القرن الماضي حتى آخره، نجد أن الزيادة في الإنتاجية تعزى إلى زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الأخرى، ويرتبط التأثير الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتباطاً وثيقاً بمدى استخدام تلك التقنيات في الاقتصاد. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن تلك التقنيات هي تقنيات اقامة الشبكات، ومن ثم فانه كلما زاد مستخدمو تلك الشبكات (من أفراد أو شركات) زادت نتائج الاستفادة من تلك الشبكات.

إن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمتد إلى كثير من المجالات، ومناحي الحياة والنظم الاقتصادية والاجتماعية، وإن نسبة متزايدة من الناتج المحلي الاجمالي للدول المتقدمة مرجعه إلى الأنشطة المتعلقة بتصنيع واستخدام هذه التقنيات الجديدة التي تفسر ظهور مفاهيم جديدة مثل "مجتمع المعلومات"، و"مجتمعات المعرفة"، و"الاقتصاد الجديد"، أو "الاقتصاد الرقمي". ومن الناحية الأخرى، فإن التقاعس عن اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن يتمخض عن زيادة التهميش أو "الفجوة الرقمية". وعلى أية حال، فان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتيح بالفعل بعض الامكانيات أمام الدول حتى تستطيع اللحاق بركب التقدم.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول المتوسط:

تعتبر منطقة المتوسط من المناطق المتخلفة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن المناطق الأخرى في العالم. وفي شمال المتوسط، تعتبر "المنطقة الأوربية ولاسيما فرنسا متخلفة في تصنيع ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعتبر تلك المنطقة في موقف غير مواتٍ" (Cette et Artus, 2004). وإن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو الإنتاجية أحد الأسباب الرئيسية للفارق في النمو بين أوربا والولايات المتحدة خلال العقد الأخير.

ولكي نتغلب على هذا التخلف، وضع المجلس الأوربي في لشبونة في مارس 2000 نصب عينيه هدفاً محدداً، وهو جعل أوربا "الاقتصاد، القائم على المعرفة الأكثر قدرة على المنافسة والأكثر ديناميكية في العالم"، قبل نهاية العقد، وكان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية خاصة في المساهمة في استراتيجية لشبونة من ناحية تأثيرها المزدوج، ليس فقط من حيث كونها قطاعاً بالغ الأهمية من حيث هو، وإنما أيضاً لأهميتها الحيوية من أجل تحسين الإنتاجية، وجودة الخدمات في جميع القطاعات. وعلى الرغم من تخلف دول شمال المتوسط عن بعض دول الشمال المنافسة، إلا أنها تسعى تدريجياً إلى إقامة اقتصاديات أساسها المعرفة (KBE)، وامتداد الاقتصاد المعرفي، إلى الجنوب من خلال وضع برنامج الجمعية اليورو متوسطة، (EUMEDIS) في فبراير 1999 وانخراط دول جنوب وشرق المتوسط في مشروع "الجمعية الأوربية لمسح المعلومات (ESIS) يعكس الرغبة في إدماج الدول الشريكة في منطقة التجارة الحرة المتوسطة (MEFTA).

وفي دراسة أجراها "المنتدى اليورو- متوسطي للمعاهد الاقتصادية" FEMISE (بن يوسف ومهني، 2003) لكي تساعد على تفهم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يمكن أن تقوم به في مساعدة دول جنوب وشرق المتوسط، على اللحاق بالركب الاقتصادي.

تم التعرف على نوعين من الفجوات الرقمية، الأول، يتعلق بالمعدات التليفونية - على الرغم من أننا نرى عملية تقارب بين شاطئ المتوسط، حيث أن الدول الأقل نمواً راحت تستخدم باضطراد الأجيال الجديدة من التقنيات الى تتواءم مع احتياجاتها: "خاصية التتبع" ونشهد بصفة خاصة، التكاليف على التليفونات المحمولة في دول جنوب وشرق المتوسط، رغم أن هذا يكون على حساب التليفونات الأرضية، والنوع الثاني يتعلق

بالانترنت وما يتصل به من استخدامات، وقد أدى الاستخدام السيئ للتليفونات الأرضية، إلى تأخر ملحوظ في انتشار استخدام الكمبيوتر، مع ما ترتب على ذلك من فجوة رقمية، وهذا عامل أساسي يمثل عقبة كؤوداً في إقامة "مجتمع معرفي".

واليوم، تتزايد الفوارق بين الدول الأفضل عدة وإستعداداً، والأسوأ عدة وإستعداداً بما في ذلك دول جنوب وشرق المتوسط، وفيما بينها. ومن ناحية انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نجد أن منطقة التجارة الحرة المتوسطية (MEFTA) قد أصبحت شديدة التباين، وإذا ما أخذت الشركات ذلك في الحسبان، عندما تقرر اختيار مكان لتوطن أعمالها، فإن ذلك ينطوي على آثار هامة بالنسبة لتخصيص موارد التصنيع، وبالنسبة لاختلاف أداء الاقتصاد الكلي، في نهاية الأمر. وبالنظر إلى معدلات النمو الحالية، فإنه لا يمكن سد "الفجوة التكنولوجية"، حتى في الأجل الطويل- ولكن مجرد الاختلاف ولو بنقطة واحدة في معادل لنمو في الأجل الطويل لصالح دول جنوب وشرق المتوسط مقارنة بالاتحاد الأوربي، يمكن أن يختصر إلى النصف الزمن المطلوب لسد الفجوة إلى النصف، على الرغم من طول المدة التي تستغرقها للوصول إلى هذا الهدف. وإذا كان الازدهار الاقتصادي هو العامل الأساسي في الفجوة الرقمية، فإن السياسات الطوعية للجمهور، وتسارع اصلاح سوق الاتصالات، يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في هذا الشأن.

ويسمح مؤشر النفاذ الرقمي (DAI) بتقييم النفاذ الرقمي، وإجراء المقارنات بين الدول، وعلى الرغم من اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، فإن هنالك اختلافات كبيرة أيضاً بين دول جنوب وشرق المتوسط، ويقوم بعض الخبراء، بصفة خاصة (Touati,2007) بالتحرف على الجوانب المختلفة للفجوة بين الدول العربية وبقية العالم: فبالإضافة إلى ما لدى تلك الدول من ثروة ورأس مال بشري، فإنه يتعين على المرء أن يضيف إلى ذلك مباشرة ضعف مستوى البحوث والتطوير، وعدم مواءمة البنية الأساسية إلى حد كبير، والأعباء الباهظة التي تقع على كاهل الجهات التي تقدم الخدمات، في بعض الأحيان، وميل بعض الدول إلى السيطرة على تدفق المعلومات والتحكم فيها، وقلة عدد المواقع باللغة العربية، والقيود الباهظة على المرأة، التي تعتبر أكثر الأطراف استبعاداً من ميدان التكنولوجيا الخ، وعلى الرغم من أنه يجري الآن تطوير مراكز للتكنولوجيا في دول المغرب العربي وليبيا (مثل مركز الغزالة في تونس، ومركز الدار البيضاء، وسيدي عبد الله في الجزائر، وبيريتيك في بيروت)، إلا أن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال محدوداً على اقتصادات بعض البلدان الناهضة. وكما تؤكد نادية خطاب (2004):- يبدو أن دول المغرب العربي- وقد أصبحت أسيرة لسياسة التنمية، وعاجزة عن تطوير انخراطها في الشبكات العلمية والصناعية الدولية - ترى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة موضة جديدة (Fad)، بدلاً من أن تأخذ بها كعامل محدد يعرض أفضل فرص التنمية جاذبية، مثل التعليم الإلكتروني، والأعمال الإلكترونية). وإذا أخذنا الجزائر كمثال، نجد أن "خطاب" تؤكد أن "استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تؤثر على الصناعة الجزائرية، وإنما تستخدم فقط كوسيلة للتسلية، بدلاً من اتخاذها منهجاً للحاق الاقتصادي، في استراتيجية التنمية في البلاد". ثم تخلص إلى نتيجة يمكن أن تنسحب على معظم الدول في جنوب المتوسط:- "ولهذا السبب فشل التكافل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد لأن الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون أن تندمج في استراتيجيات الأعمال في البلاد وثقافتها، مآله دائماً إلى الفشل". إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس لها إلا هدف واحد عندما تقترن باستراتيجية التنمية الاقتصادية، ألا وهو إجراء تغييرات هيكلية واجتماعية تهئ المجال للأخذ بأسباب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" لأنه في الاقتصاد المعولم في القرن الحادي والعشرين، تفقد التكنولوجيا الاقتصادية، وهي التكنولوجيا التي تؤدي إلى تصدع القضايا الاجتماعية، والتي يتم تطويع السياسات وفقاً لها".

ولا يمكن اختزال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قضية مباشرة هي النفاذ و النشر، حيث أن هنالك أيضاً قضية توفر المهارات المطلوبة حتى يتمكن من الاستفادة منها. ويقوم بعض الكتاب المعنيين بالموضوع، بالترفة، في هذا الشأن، بين "التفاوت في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(النفاز الفنى) والتفاوت من حيث المعرفة والمهارات الفنية المطلوبة للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (النفاز الاجتماعى) " فرج الله وآخرون، 2004"، بل يذهب فرج الله وآخرون شوطاً أبعد، حين يتحدثون عن نوعين من الفجوات:

< الفجوة الأولية بين الدول التى ليست على نفس المستوى من مرحلة الانتشار، أى الفجوة بين دول الشمال، حيث نجد ان انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مرحلة أكثر تقدماً منها فى دول الجنوب.

< الفجوة الثانوية بين الأفراد داخل الدولة الواحدة، وهذا ينطبق على جميع الدول، ولكنه يلقى اهتماماً أكبر فى الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بدول جنوب وشرق المتوسط- ولاسيما دول المغرب العربى- نجد أن الشغل الشاغل الآن يتعلق أساساً بتركيب وتجهيز المعدات، والنفاز إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولم تصبح الفجوة الثانوية ذات أولوية بعد فى تلك البلاد، إلا أنه فى داخل دول الجنوب، نجد فوارق ملحوظة فى مستويات التعليم، وتوزيع الدخل، مما يضع عقبات حقيقية أمام التخصص الفعلى، والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبدون شك، فإن أى دراسة مستقبلية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تشمل - فضلاً عن الفجوات التكنولوجية المحتملة - العوامل التى من شأنها الاسراع أو الابطاء باندماج تلك التكنولوجيات الجديدة. ويبدو التحليل ضرورياً على مستويين:

<على مستوى الاقتصاد الكلى: هذا يعنى دراسة طبيعة السياسات العامة التى تنفّذ، وخصوصاً باستخدام الأعمدة الأربعة للاقتصاد القائم على المعرفة، فضلاً عن سياسات التعاون بين الشمال - الجنوب.

< على مستوي المناطق وتصرفات الأطراف الفاعلة: من شأن تنظيم تلك الأطراف تيسير تحسين مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومردود ذلك، أن شبكة المعلومات والاتصالات قد تزيد من مزايا الاقتراب المادى، وتحقق مكاسب الإنتاجية (Cessaretti.Green et Hammoudi, 2006)

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى قطاع الزراعة والأغذية- الزراعية:

السؤال الأساسى فى قطاع الزراعة والأغذية - الزراعية، هو ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تؤدى إلى تفاقم الفجوات الغذائية والاقتصادية، وتكون سبباً لمزيد من التهميش لبلدان الجنوب، أو أنها - على العكس- سوف تسمح لتلك الدول بسد الفجوة قليلاً. ويرتبط ذلك السؤال ارتباطاً وثيقاً بسؤال آخر بشأن مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنافسية قطاع الأغذية - الزراعية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الريفية والزراعية:

طبقاً لما ذكرته مصادر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (Richardson.1997) ومصادر منظمة العمل الدولية (ILO,2000)، يبدو أن أحدث الابتكارات التى استقرت بالفعل فى الدول المتقدمة، بعيدة عن متناول 70%- 80% من سكان الدول النامية التى لا تزال معتمدة على التكنولوجيات التقليدية، فالمشكلات التى يواجهها معظم الفلاحين فى بلدان الجنوب هى مشكلات واقعية مألوفة بدرجة كبيرة، وعادة ما تتطلب استخدام مدخلات تقليدية. ومع ذلك فإنه بمقدورنا أن نتصور أن تطوير البنية الأساسية المتعلقة بالتقنيات الجديدة- والتى اتسمت بالسرعة النسبية فى بعض دول الجنوب - وانخفاض الأسعار فى قطاع التكنولوجيا، سوف يسهل الاستفادة من تلك التقنيات بشكل أكبر وأكبر، من جانب كبار الفلاحين فى تلك الدول.

ثم إن التطور السريع لشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) فى دول الجنوب، لا يزال ظاهرة حضرية(تتركز فى المدن) أساساً. وفى سنة 1997، لاحظت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) "أن معظم

المجتمعات الريفية ليست بعد، في وضع يمكنها من الاستفادة من مزايا الخدمات التي يتمتع بها جيرانها من سكان المدن... وأوصت الدراسة، بالأخذ بمنهج متكامل بغية تطوير المشروعات وخدمات الانترنت، بحيث تستطيع المجتمعات الريفية وإتحادات الفلاحين من المشاركة فيها (Richardson.1997). وبعد سبع سنوات، أقرت عدة منظمات دولية، وخصوصاً منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، بأن الفجوة الرقمية في البيئة الريفية "لا تزال تشكل" ثغرة حقيقية لم يقم المجتمع الدولي بعد، بعلاجها بشكل متناسق.

تكنولوجيا المعلومات والزراعة: المستقبل هنا

لقد وجدت إنجازات تكنولوجيا المعلومات المستقبلية طريقها إلى المزارع في الدول المتقدمة، وتتعلق معظم التطبيقات بما يسمى "الزراعة بالحسابات المضبوطة" "precision agriculture" فالخرائط الرقمية عن طريق النظام العالمي لتحديد المواقع باستخدام الأقمار الصناعية، وبيانات الغلة التي يتم جمعها عن طريق "مؤشرات الغلة" بحيث يمكن استخدام معدات الحصاد الملائمة، ثم هناك عينات التربة التي يتم تصنيفها لتقديم صورة تفصيلية للأراضي، ومن ثم استخدام الكيماويات الزراعية الاستخدام الأمثل، كما يمكن استخدام أجهزة الاستشعار مع النباتات، لتنظيم تدفق مياه الري- من خلال نظام التحكم الآلي- أو تركيزات الغاز. وتتيح تلك التقنيات الجديدة، العديد من الفرص من أجل التغيير في قطاع الزراعة. بالبلدان النامية.

وفي محاولة لمواجهة ذلك التحدي، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) إطاراً استراتيجياً لسد الفجوة الرقمية في الريف، (FAO.2004)، ويسمح النهج الذي توصى به المنظمة، لسكان الريف والفلاحين بتعزيز العلاقات، والانخراط في حوارات، وتبادل المعلومات مع صانعي القرارات، والمسؤولين عن التخطيط، والباحثين الخ الذين يعيشون أحياناً بعيداً عن المجتمعات الريفية، ويجري تنظيم المشروعات على أساس احتياجات سكان الريف، والمنظمات الزراعية القاعدية، مع اشتراكها إشتراكاً فعالاً في تلك الأمور، ويمكن إدماج الانترنت- كنظام متميز يتسم بالمرونة من أجل الاتصال وتعميم المعلومات- في مجموعة واسعة من المشروعات التي ترمي إلى تشجيع المشاركة المحلية، والتدريب، والتعليم، والبحوث. ويمكن تقسيم استخدامات الانترنت في التنمية الزراعية والريفية إلى خمس فئات واسعة: المام الفلاحين بمعلومات عن الأسواق، وشبكات المعلومات التي يتم تطويعها حسب ظروف الاقاليم الريفية، والتعليم والبحوث، والتنمية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وشبكات الاعلام.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستراتيجيات شركات الأغذية- الزراعية:

أدى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات، خلال السنوات الأخيرة، كما أدت عولمة الأسواق، إلى حدوث تحولات في عمليات تصنيع وتوزيع منتجات الأغذية - الزراعية، التي- بحكم طبيعتها- تتطلب اشتراطات خاصة مثل: الجودة الغذائية، وسلامة الغذاء، وحفظ الأغذية، وتتبع السلعة... ونشهد الآن معايير جديدة في الإنتاج الصناعي، تتميز بالاهتمام الكبير بجودة السلعة، والاهتمام بالعملاء، وتغيير الهياكل الإدارية والتنظيمية في الشركات والأعمال.

وفوق هذا وذاك، أسفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن تغيير حقيقي في دول الشمال، سواء من الناحية التكنولوجية أو التنظيمية، مع الانتقال من العمليات المتقطعة إلى العمليات المتواصلة للتصميم والإنتاج والتوزيع. وتقوم الآن شركات التصنيع والتوزيع باستخدام التقنيات الجديدة لتنسيق الأنشطة، وهي التقنيات التي تقوم على برمجيات بالغة الحداثة تساعد على تحسين الإنتاجية في قطاع الأغذية- الزراعية. ومثل تلك الأساليب الفنية الحديثة في الإدارة، لازال الأخذ بها محدوداً جداً في دول جنوب المتوسط، وكذلك

التغييرات التي تحتاج الشركات إلى إجرائها في تلك البلدان حتى. تتواءم مع الظروف، وتصبح شركات فعالة، تمثل تحدياً كبيراً، لأنها تنطوي على نقلة ثقافية كبيرة، والإعتاق من الممارسات التقليدية.

كيف ساعد الانترنت الفلاحين اللبنانيين

في عام 2004، بدأ القيام بمشروع في الجمهورية اللبنانية في اطار التعاون مع الاتحاد الاوربي بغرض اتاحة الامكانيات أمام الفلاحين للنفاد إلى المعلومات بشأن الأسعار والأسواق. وكان انعدام الشفافية في أعمال المصدرين والوسطاء، بشأن أسواق الجملة، يحول بين الفلاحين وبين معرفة الأسعار الحقيقية، كما أن الفلاحين لم يكونوا يستطيعون البيع في الوقت الأمثل، مما أدى إلى انخفاض دخولهم انخفاضاً شديداً. وقد ساعد انشاء نظام للاتصال المباشر بشأن متابعة ورصد الأسعار داخل غرف التجارة والصناعة والزراعة، على تحسين متابعة الأسعار، ومن ثم، تعميم معلومات عن الأسواق بين منتجي الفاكهة والخضار.

الابتكار وتطوير المنتجات:

إن الطلب الشديد على المنتجات العالية الجودة وبأسعار منخفضة قد أدى إلى تسارع عملية الابتكار السلعي، مع جعل دورة حياة السلعة أقصر وأقصر، وتزايد نسبة مبيعات السلع الجديدة أكثر وأكثر. ثم إن الخصائص- أو المهام- الجديدة للسلعة التي تميز سلعة معينة عن نظيرتها لدى منافس آخر، يضيف ميزة تنافسية على الشركة التي تطرح مثل هذا النوع من السلع في الأسواق. ويتطلب هذا النهج فهماً جيداً لعمليات التصنيع - التسويق- المبيعات، برمتها. ويسعى نهج "تطوير السلعة"- وهو نهج بات مستقراً وراسخاً في السنوات الأخيرة- إلى تنظيم العملية برمتها، بطريقة تسمح للشركة بالحفاظ على "الميزة التكنولوجية" حتى تظل متفوقة على منافسيها. ويعتمد تطوير السلعة على مجموعة من المناهج والتقنيات الحديثة مثل: "الهندسة الأنوية" التي تقوم على استخدام فريق يضم تخصصات مختلفة، يتعامل مع مفهوم السلعة باستخدام منهج منظم يستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في: فهم احتياجات العميل، واستخدام نهج متحرر من القيود في إدارة المعلومات والمعرفة داخل الشركة، والتمتع بالقدرات التكنولوجية التكنولوجية الداخلية، حتى يمكن استيعاب وهضم المعرفة والخبرات الخارجية. وتتطلب الهندسة الأنوية قيام مجموعة من العوامل مثل التصميم، والتصنيع وخدمات التسويق بتجميع معلوماتها وخبراتها للاستفادة منها. وهذا يختلف اختلافاً ملحوظاً عن عملية التطوير التقليدية التتابعية، التي تقوم فيها مختلف الإدارات في الشركة، بممارسة العمل في اطار هياكل هرمية منفصلة، وغالبا ما تكون فرص تبادل المعلومات فيما بينها محدودة للغاية. ثم إن استخدام الهندسة الأنوية في استراتيجية تطوير السلعة، يساعد على توفير الوقت بشكل ملحوظ، مع الاستفادة من الجهود الاضافية المستثمرة أثناء عملية التصميم، حيث يتوفر الوقت في المراحل اللاحقة لتطوير السلعة.

تقنيات التنسيق الحديثة:

تتزايد الآن عمليات التنسيق بشكل ينطوي على تعقيدات متزايدة، بسبب كثرة أعداد المشتركين في سلسلة القيم، والتأثير المتبادل الشديد بين مختلف المهام. وأن تكامل كل تلك العمليات (تصميم، وتصنيع، وبيع)، لتيسير اتخاذ القرارات بسرعة، يعتبر أحد التحديات الرئيسية، وتحاول بعض تقنيات البرمجيات مساندة ودعم تلك العمليات (Vinals, 2006)، ويمكن التعرف على أربع مجموعات كبيرة للتطبيق: ادارة علاقات العملاء (CRM) ادارة سلسلة العرض (SCM)، وتخطيط موارد المشروع (ERP)، وإدارة دورة حياة السلعة (PLM).

وهذه الممارسات هي أحدث ما وصل إليه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الأغذية - الزراعية، ولا بد أن تلبى عدداً من الشروط بحيث تسمح للمديرين بالحصول على جميع المعلومات المتاحة،

فى الوقت المناسب، حتى يتسنى لهم سرعة اتخاذ القرار بناءً على معلومات معلومات و قد أصبحت السيطرة على تلك العمليات ميزة تنافسية على درجة عالية من الأهمية.

ومن تقنيات التنسيق الجديدة ذات المستوى الفنى العالى، ادارة سلاسل العرض التى تستحق منا كل اهتمام ممكن. ومع تحول جانب كبير من السوقيات Logistics إلى أعمال "غير مادية" أصبح من الضرورى إدارة نظم المعلومات الشديدة التعقيد، بغية تلبية احتياجات العملاء، وضمان اقتفاء السلع، وإدارة المخزون.

وبفضل التقنيات الحديثة، أصبحت المشروعات الصناعية تعمل بناءً على طلبيات، وليس بناءً على توقعات، ولبلوغ ذلك، أقيمت سلاسل العرض الحديثة بحيث تستوعب جميع الأطراف العاملة فى القطاع (الموردين، وتجار الجملة، وجهات الصنع، والمديرين، وتجار التجزئة، وخدمات التسليم الخ)، وأصبح من الضرورى أن تكون كل مرحلة من مراحل سلاسل العرض فى حالتها المثلى (التصور، والتخطيط، والعرض، والتصنيع، والتوزيع، وخدمة العملاء) فى نهج واحد شامل، وذلك بالانتقال من منطق "الرسالة" (الدفعة من السلع) إلى منطق التدفق الانسيابي للسلع، وتحجيم ظاهرة التأخير فى التسليم، والحد من المدة الزمنية للتوزيع، والمدة الزمنية لإتاحة المعلومات من أجل سرعة اتخاذ القرارات، عن طريق تناول التدفقات الثلاثة فى سلسلة القيم وبالتزامن مع بعضها البعض: أى التدفق المادى والتدفق المعلوماتى، والتدفق المالى. وعلى خلاف الحكمة الموروثة، لم يعد التوحيد القياسى للمواصفات يتصادم مع الطابع الذاتى للسلعة، ذلك أن التقنيات الجديدة جميعاً تيسر عملية التمييز والتفرقة بين السلع، ونتيجة لذلك، أصبح العميل- وبشكل متزايد - هو الذى يحرك سلسلة الإنتاج. وغدا قطاع الأعمال الحديث بالتدرج، تشكيلة غامضة من الشركاء والمتعاقدين من الباطن يدورون فى فلكِ الجهة التى تجمعهم، وهذا هو سبب حديثنا عن الشركات "المجمعة" أو "الحبيبية" أو "الممتدة" أو "المشردمة". وللحفاظ على اتصال جميع الأطراف الفاعلة، فى أى سلسلة للأغذية- الزراعية، مع بعضهم البعض، أصبح لزاماً أن تحل نظم المعلومات محل عملية التكامل الرأسى، حتى أن السوقيات الآن تنطوى على التنقل فيما بين معلومات الكمبيوتر، بقدر ما تفعل عند نقل السلع الحقيقية.

كيف أحدثت تكنولوجيا المعلومات ثورة فى طرق النقل ؟

وفىما يلي بعض العمليات السوقية(اللوجستية) الى أصبحت ميسرة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

< الاقتفاء: الذى صار ممكناً الآن بفضل الشفرة الممغنطة (Bar Code) بصفة خاصة، حيث يمكن تعقب السلعة خطوة خطوة ("التتبع") ووضع بيان بتحركات السلعة بأثر رجعى ("الاقتفاء").

< ادارة المخازن يمكن أن تتم من خلال الكمبيوتر، وأن تتم عملية المناولة بطريقة أوتوماتيكية ("ادارة المخازن") و("ادارة أسطول النقل")، هذا جنباً إلى جنب مع متابعة سائقي سيارات نقل البضائع، باستخدام نظام تحديد الموقع الجغرافى (GPS)، واللاسلكى الرقمى، ومعرفة أوقات العمل/الراحة، والسرعة الخ ("ادارة العاملين").

< ويساعد استخدام الكمبيوتر على تحسين السيطرة على المرحلة الأخيرة من الرحلة قبل الوصول إلى العميل النهائى، بحيث يتفادى التكدس والاختناقات فى المراكز الحضرية ("قضية الميل الأخير من الرحلة").

< عمليات الرقابة (الجمارك والشرطة)، مع امكانية الاسراع فى الاجراءات المختلفة وتبسيطها.

المصدر: البرنامج الفرنسى للبحوث والإبتكار فى النقل البرى (PREDIT,2002)

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً كبيراً في الأساليب المثلى لإدارة سلاسل العرض، مما سمح للشركات بتحسين أدائها في بيئة أكثر تنافسية. ويجري الآن تطوير إستخدامات جديدة، وخصوصاً ما يعرف بـ "شبكات سلاسل العرض القابلة للتكيف" والتي سوف تحل محل سلاسل العرض الحالية. وتتمتع تلك الشبكات بالقدرة على الاستجابة للتغيرات في الوقت الفعلي حيثما تكون، بما يسهل اتخاذ القرارات الآنية، ثم إن استخدام طريقة "التعرف بالموجات اللاسلكية" (RFID) سوف يؤدي بلا شك، إلى الإسراع في عملية تعميم المعلومات، وتيسير عملية التنسيق، والتنبيه، واتخاذ القرار. وباستخدام الكروت الذكية في عملية "التعرف بالموجات اللاسلكية" فإنه يمكن تتبع السلع من أحد أطراف السلسلة إلى الطرف الآخر بدون أى مداخل، وسوف تكون شبكات سلاسل العرض القابلة للتكيف، قادرة على تنفيذ مجموعة من المهام الأخرى، وسوف تؤدي بلا شك إلى التخلص من بعض مهام الإدارة الحالية، مثل تقديم الطلبات وإرسال الفواتير.

التكنولوجيا من أجل الغذاء: استخدام التقنيات الجديدة في الأغذية والزراعة في دول الجنوب

في الدول الصناعية المتقدمة، نجد التقنيات الجديدة في صميم القطاع الزراعي، وتعمل على تلبية الاحتياجات المتزايدة دوماً في مجال الأداء الاقتصادي والبيئي، ولكن، ألا نستطيع استخدام تلك الأدوات الجبارة من أجل النمو لكي تعطى الدفعة الأولى لأولئك الذين يحتاجون إليها بشدة؟، ولننتقل خطوة أخرى إلى الأمام، هل الفشل في التجربة يتمثل في التمسك بأهداف التنمية للألفية؟ وأن نتمسك بواجباتنا كمواطنين؟ ولماذا لا تستفيد الدول المحرومة، أيضاً، من تلك الأدوات الجبارة حتى يتسنى لها ممارسة الزراعة المستدامة، لتغذية الجنس البشري؟ إن التقنيات الجديدة تستطيع إثبات فعاليتها الشديدة، سواء في حسم أوضاع الإغاثة الغذائية في بعض المناطق المحرومة، أو في ضمان توفير العرض الغذائي الموثوق به في الأجل الطويل.

والسؤال: ما الذي نقصده بـ "التقنيات الجديدة في خدمة الزراعة والإنتاج الغذائي في الدول الجنوبية؟". إن الحلول التي تقدمها "التكنولوجيا من أجل الغذاء" جميعها وسائل فنية ترمي إلى مكافحة الجوع، وهي مستمدة من التقنيات المتقدمة التي تم تطويرها بحيث تتكيف مع القطاع الزراعي وقطاع الأعمال الزراعي، مثل: التصوير باستخدام الأقمار الصناعية، واستخدام الإنترنت، والاتصالات اللاسلكية، والأجهزة المحمولة لإجراء التحليلات الطبيعية والكيميائية. .. إلى غير ذلك من الوسائل قيد الاختراع أو الاستكشاف. كما تساعد التقنيات الجديدة في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وفي الحيلولة دون وقوع المخاطر الطبيعية، وفي التدريب، في مجال المعلومات، والمبادلات التجارية، كما تقدم التقنيات الجديدة عدداً كبيراً من القوى الدافعة للتنمية الزراعية، والإنتاج الغذائي، طالماً أننا قادرون على استغلال مزاياها وتفادي عيوبها.

المصدر: التكنولوجيا من أجل الغذاء: أسباب ذلك www.techforfood.com/pourquoi.php

التكنولوجيا الحيوية في الغذاء والزراعة:

التكنولوجيا الحيوية هي مصدر المخاوف المتأصلة، والأحلام الجامحة، حيث أصبحت الآن تدخل في صميم الأغذية- الزراعية، والتجربة الزراعية، ولا يتأتى لنا أن نغفل هذا المجال في تحليلنا لمنطقة المتوسط. وهنا أيضاً، نجد أن ثمة فجوة واضحة بين شمال حوض المتوسط وجنوبه.

التكنولوجيا الحيوية للأغذية والزراعة في بلدان المتوسط:

تقتضي التكنولوجيا الحيوية أن يتوفر لدى الدول نظم بحوث أساسية وتطبيقية على درجة عالية من الرسوخ والتكامل. وفي مجال الصناعة، توجد خبرات كبيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمراكز البحوث في الجامعات، ونظم التعليم. على أن دول جنوب المتوسط، شأنها شأن معظم الدول النامية، لا تتوفر فيها تلك المستلزمات الأساسية الأمر الذي يعمل على توسيع الفجوة العلمية، والتكنولوجية، والاقتصادية بين دول شمال وجنوب

المتوسط، حيث لا تتوفر لدى دول جنوب وشرق المتوسط الامكانيات للتضلع في التقنيات الجديدة، مما يدفعها إلى شرائها من السوق العالمية، الذي تسيطر عليه وتتحكم فيه شركات قليلة متعددة الجنسيات، وهي الشركات التي تقوم بحماية مبتكراتها من خلال التراخيص وبراءات الاختراع، والتي تشكل التكلفة المانعة المتعلقة بها، عائقاً إضافياً أمام اكتسابها.

ويؤثر في هذا المقام، مسألة تطور التكنولوجيا الحيوية في دول جنوب وشرق المتوسط، حتى أنها أصبحت جزءاً من الجدل الدائر حول "نقل التكنولوجيا" ومشكلة "الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب". ومع ذلك، فإن معظم دول جنوب وشرق المتوسط - ولاسيما بلدان المغرب العربي في عقد الثمانينيات من القرن الماضي- قد أبدت اهتماماً بتطبيق التكنولوجيا الحيوية في قطاع الأغذية والزراعة، كطريقة لمعالجة العجز في الأغذية الزراعية لديها، بل وزيادة المعروض الغذائي حتى تلبي احتياجات السكان المتزايدين. وفي عام 1983، قامت تونس بإنشاء المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية، بينما يقوم بتنسيق العمل البحثي للجنة الوطنية للتكنولوجيا الحيوية. وفي الجزائر، أوصت اللجنة العليا للبحوث في عام 1998 بخمسة مجالات ذات أولوية كبرى في البحوث، وهي: التكنولوجيا الحيوية في صناعات الأغذية - الزراعية، وتحسين ونمو الإنتاج الزراعي، وإنتاج خامات العقاقير الدوائية، وبيولوجيا المناعة والجزئيات، واستخدام التكنولوجيا الحيوية لتحويل المخلفات الصناعية والزراعية إلى شيء له قيمة. ومنذ ذلك الحين توزعت الأنشطة البحثية المعنية بالتكنولوجيا الحيوية بين خمس مؤسسات عامة. وفي المغرب ارتفع عدد المعامل - المنخرطة في بحوث الزراعة بالأنسجة - من معمل واحد إلى 15 معملاً (10 منها قطاع عام، 5 قطاع خاص) خلال الفترة من 1975-1990.

وعلى الرغم من احراز بعض التقدم، إلا أن بحوث التكنولوجيا الحيوية في بلدان الجنوب لا تزال متخلفة بشدة- ليس فقط بالنسبة لبلدان الشمال، وإنما أيضاً بالنسبة للبحوث في فروع أخرى من المعرفة. ثم إن الأبحاث المعملية نادراً ما تنتقل إلى حيز التنفيذ في مجال الصناعة. وقد حددت ورشة العمل الإقليمية المعنية بالتكنولوجيا الحيوية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقية (IDRC,2000) ثلاثة أنواع من العقبات الرئيسية، وهي: 1) عدم وجود الامكانيات المادية والبشرية مثل البنية الأساسية، والموارد البشرية، والقدرات الادارية، والجهاز القانوني، والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالأمن الحيوي، وحقوق الملكية: 2) قصور الوعي لدى الجهات الفاعلة الاجتماعية - الاقتصادية، بشأن ما هو مهم في تطور التكنولوجيا: 3) غياب السياسة التي تحدد الاوليات بوضوح وتضم الفلاحين والمستهلكين، وخصوصاً فيما يتعلق بالكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً (GMOs).

وعلاوة على ذلك، يوضح التحليل الذي أجراه **مرصد العلوم والتكنولوجيا (OST,2005)** أن دول المغرب العربي تعاني من تخلف في التخصص في علوم الحياة، ولاسيما في علم البيولوجيا الأساسية (مؤشر 0.32) مما يعوق بشكل واضح تطور التكنولوجيا الحيوية.

ويتم التمييز عادة بين ثلاثة مستويات عند تقييم مستوى البحوث الزراعية بالأنسجة، والتوسع فيها، وهي استخدام عمليات التكنولوجيا الحيوية لتحسين النباتات، والتحكم في السلالات النباتية، وتطوير الهندسة الوراثية الزراعية. وبصفة عامة، نجد أن دول جنوب وشرق المتوسط، تتقن عمليات المستوى الأول، على الرغم من أن تلك العمليات، في الغالب، قاصرة على المعامل، أو أنها سابقة عملية التصنيع بدرجات متفاوتة (المغرب، الأردن). وفيما يتلق بالمستويين الآخرين، ولاسيما استخدام الهندسة الوراثية، نلاحظ مثلاً أن المساحة المخصصة للمحاصيل المعدلة وراثياً، أو محاصيل التكنولوجيا الحيوية في الدول المتوسطة، متدنية جداً عند المقارنة بالأقاليم الأخرى من العالم، كما يتضح من الجدول رقم - 4.

جدول - 3 مؤشر التخصص* في ثمانية فروع من فروع المعرفة، في دول المغرب العربي.

| التطور | 2001 | 1999 | 1996 | 1993 | |
|--------|------|------|------|------|-----------------------------------|
| 20 - | 0.32 | 0.37 | 0.40 | 0.42 | البيولوجيا الأساسية |
| 22 - | 0.77 | 0.84 | 0.98 | 1.08 | البحوث الطبية |
| 14 - | 0.85 | 0.84 | 0.99 | 1.10 | البيولوجيا التطبيقية والإيكولوجيا |
| 3 - | 1.49 | 1.53 | 1.53 | 1.21 | الكيمياء |
| 19 + | 1.39 | 1.34 | 1.17 | 0.99 | الفيزياء |
| 13+ | 1.09 | 1.02 | 0.96 | 0.98 | الأرض وعلوم الفضاء |
| 40+ | 1.21 | 1.11 | 0.86 | 0.92 | العلوم الهندسية |
| 49+ | 2.94 | 2.50 | 1.98 | 1.82 | الرياضيات |

*مؤشر التخصص لدولة من الدول بالنسبة لفرع معين من فروع المعرفة، يصف العلاقة بين نصيبها على مستوى العالم من المطبوعات في هذا الفرع، ونصيبها على مستوى العالم من المنشورات والمطبوعات في جميع فروع المعرفة مجتمعة. ونقول أن ثمة تخصصاً عندما يكون ذلك الرقم أكبر من 1 صحيح، أو أنها دولة غير متخصصة عندما يقل الرقم عن 1 صحيح (مرصد العلوم والتكنولوجيا) (OST,2005).

وفي عام 2005، كانت هنالك 21 دولة تقوم بزراعة حوالي 90 مليون هكتار بالمحاصيل الحيوية، منها 11 دولة نامية، وثلاث دول متوسطة شمالية، ولكن لا يوجد من بينها دولة واحدة جنوبية أو شرق متوسطة.

الفرص والأخطار:

إن الانجازات العلمية التي تحققت في هذا المجال، تنعكس على سلسلة الأغذية - الزراعية بمختلف مستوياتها، كما تتطوى تلك الانجازات على امكانيات هائلة، وإن كانت تثير كثيراً من القضايا، فالتكنولوجيا الحيوية الزراعية الحديثة، تضم مجموعة من التقنيات التي تستخدم لفصل الجينات من الأجسام الحية الدقيقة المستخدمة في الزراعة والتلاعب فيها. وهي تشمل على مجموعة (gamut) كاملة من التكنولوجيات، أبرزها تكنولوجيا الجينوم، والبيولوجيا الحسابية، واختيار الجزيئات الدليلية وإكثار الكائنات الدقيقة، والزراعة بالأنسجة، والاستنسال* cloning، والتلقيح الصناعي، ونقل الأجنة، والهندسة الوراثية أو التعديل الوراثي (FAO,2006)

وفيما يتعلق بإنتاج المحاصيل، تساعد الهندسة الوراثية على إنتاج سلالات مقاومة للآفات والفطريات، والفيروسات، والبكتيريا، وأقل حساسية لمبيدات الحشائش، ومبيدات الآفات. كما أن تحسين تثبيت النتروجين، أو العناصر النادرة الأخرى، يؤدي إلى تحسين في الغلة ونمو في الإنتاج، ويمكن أيضاً "برمجة" القيمة الغذائية، والمذاق، والشكل الخارجي للمنتجات، من حيث خواصها الوراثية الرئيسية. وفيما يتعلق بتربية الحيوانات، فإن تطوير هرمونات النمو الجديدة، والتجارب على النباتات التي تستخدم في غذاء

* كلمة Cloning تعني الاستنساخ بلغة الصحافة وأجهزة الاعلام ولكن العالم الكبير المرحوم / الدكتور أحمد مستجير كان يفضل كلمة الاستنسال كترجمة لها وهي أدق. (المترجم)

الحيوان، وأساليب التغذية، وتطوير أساليب العلاج الجديدة، سوف تساعد على تحسين معدلات التحول، وتعديل مستويات الدهون والبروتين في اللحوم، والبيض، والألبان. وأخيراً، فإن إدخال التكنولوجيا الحيوية في صناعة الأغذية، سوف يساعد على تحسين جودة الأغذية (من حيث المذاق، وقوام السلعة، وشكلها- الخ)، ويحد من تكلفة التصنيع (وخصوصاً بسبب استخدام الانزيمات الأكثر فعالية والأكثر مقاومة). وسوف يتم إنتاج عناصر جديدة بتكلفة منخفضة (مثل الأحماض الأمينية، والفيتامينات ومكسبات الطعم...) وسوف يتم استخدام مجموعة واسعة من الوسائل الفنية، بما يسمح بزيادة الإنتاج الغذائي، إلا أن استخدام التكنولوجيا الحيوية في الغذاء والزراعة، وخصوصاً استخدام الهندسة الوراثية، قد أصبح موضوعاً لـ "حرب كلامية على مستوى العالم" قد تؤدي إلى الحد من التوسع في استخدامها.

جدول 4- مساحة المحاصيل التي تستخدم التكنولوجيا الحيوية على مستوى العالم في 2005

| الترتيب | الدولة | المساحة بالمليون هكتار | الترتيب | الدولة | المساحة بالمليون هكتار |
|---------|------------------|------------------------|---------|----------|------------------------|
| 1 | الولايات المتحدة | 49.8 | 12 | رومانيا | 0.1 |
| 2 | الارجنتين | 17.1 | 13 | الفلبين | 0.1 |
| 3 | البرازيل | 9.4 | 14 | اسبانيا | 0.1 |
| 4 | كندا | 5.8 | 15 | كلومبيا | <0.1 |
| 5 | الصين | 3.3 | 16 | ايران | <0.1 |
| 6 | براجواي | 1.8 | 17 | هوندوراس | <0.1 |
| 7 | الهند | 1.3 | 18 | البرتغال | <0.1 |
| 8 | جنوب افريقيا | 0.5 | 19 | المانيا | <0.1 |
| 9 | اروجواي | 0.3 | 20 | فرنسا | <0.1 |
| 10 | استراليا | 0.3 | 21 | التشيك | <0.1 |
| 11 | المكسيك | 0.1 | 22 | | |

المصدر: (James (2005).

ويعلق أنصار التكنولوجيا أملاً كبيرة على الأخذ بتلك الأساليب الفنية، حيث يرون أنها الطريقة المثلى للرد على النقص الموجود في الأغذية المتاحة، بل يذهب أنصار التكنولوجيا الحيوية إلى القول بأن حظر استخدام التكنولوجيا الحيوية، أو تضييع المزايا المرتقبة لها في إدارة المشاكل الخطيرة للصحة العامة، والتغذية، والفقر، والبيئة، عمل غير أخلاقي. إلا أن فريقاً آخر قد أعرب عن شكوكه في مزايا التكنولوجيا الحيوية، ودقة المعرفة العلمية بشأن ذلك الموضوع، ويعربون عن قلقهم ازاء الأخطار المرتقبة، ويؤكدون أن النظم التي أنشئت قد اعتمدت أكثر ما اعتمدت على الخيارات السياسية أكثر منها على المبادئ العلمية. كما يعربون أيضاً عن قلقهم ازاء احتمال حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية في البلدان النامية من جراء استخدام التكنولوجيا الحيوية.

الكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً يمكن الاستفادة منها في مكافحة الأحوال غير المواتية المتعلقة بالمناخ الزراعي

تجرى الآن بحوث الهندسة الوراثية بهدف اكتشاف الكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً والقادرة على تطهير التربة الملوثة بسبب الزراعة أو الصناعة. وفي منطقة آسيا الوسطى، نجد أن تلك الكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً لمكافحة التلوث، تبشر بتأهيل الزراعة في بعض المناطق، في الوقت الذي نجح فيه بعض الباحثين الهنود في نقل الجينات الى تتحمل الملوحة من أشجار المانجروف إلى المحاصيل السنوية، وأخيراً، تجرى البحوث حالياً بشأن إمكانية تقليل احتياجات النباتات من المياه. وفي وقت تتزايد فيه الصعوبات حول العالم بشأن إقامة مناطق محددة للري، وربما لا نندهش كثيراً إزاء محاولات نقل جينات من الذرة الرفيعة والصابر إلى نبات الأرز. وبطبيعة الحال، فإن البحوث في الكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً والمقاومة للجفاف، لا تعفى الدول، من تطبيق أساليب الري الأكثر اقتصاداً في المياه، و تدوير المياه المستخدمة، وصيانة أنابيب المياه، واختيار المحاصيل بطريقة واعية و ذكية - ومع التسليم بما نعرفه عن مشكلات المياه في الأردن، فهل من المجدي زراعة الموز هناك؟

وتوضح الأمثلة على طرق مكافحة الجفاف، أن الكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً ليست الإجابة الوحيدة على ذلك، بكل تأكيد، ولكنها واحدة من سلة كبيرة من الحلول، التي يتعين على كوكب الأرض استخدامها للتغلب على مشكلة الغذاء في العالم. ونحتاج إلى إجراء المزيد من البحوث على المحاصيل في المناطق الحارة، لأن تلك المحاصيل محل إهمال نسبي من جانب بحوث القطاع الخاص. ومن ثم فقد صدر النداء الذي أطلقه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية الصادر عنه في عام 2001 من أجل الاكتتاب العام في تمويل البحوث المتعلقة بالكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً.

ولابد من السيطرة على، والتحكم في، زراعة الكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً في بلدان العالم الثالث، بمعرفة الدول المعنية، لأنه كما جاء في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: "غالباً ما تكون المخاطر البيئية للتكنولوجيا الحيوية خاصة بكل نظام من الأنظمة الحيوية، على حدة، وأنه يتعين تقييمها حالة حالة". ومن أجل هذا الغرض، قامت عدة دول، من بينها الأرجنتين ومصر، بإنشاء لجان علمية من أجل تقييم ما يمكن أن يترتب على الكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً من أضرار. وأخيراً، فإنه يتعين بذل كل مجهود ممكن حتى نضمن رخص استخدام الكائنات الدقيقة المعدلة وراثية. لأنه بدون ذلك، لن يستطع شراءها إلا أثرياء الفلاحين، مما يؤدي إلى تفاقم الفوارق بين الأفراد.

المصدر: (Blanc 2001)

.... ولكن ثمة ضرورة لمراجعة براءات الاختراع:

تثير هندسة الوراثة سؤالاً عريضاً يتعلق بمدى انطباق البراءات على الأشياء الحية، فالبراءات تمثل إحتكاراً لمدة زمنية معينة لاخترع من الاختراعات، وتعويضاً عن الجهود البحثية التي بذلت. ونلاحظ أن عدداً محدوداً من الشركات القوية المتعددة الجنسيات، هي التي تقدم الحوافز للبحوث، وتحصل على البراءات التي تسهل لها الهيمنة على الإمكانيات البحثية وتسمعي إلى السيطرة على الموارد الوراثة:

< قضية فقدان التنوع الوراثة: أي التآكل الوراثة - وهو ليس بالأمر الجديد - الذي يتفاقم بسبب تركيز تمويل البحوث على عدة أنواع وسلالات محدودة.

< قضية مستقبل النظم المتكاملة وطرق الإنتاج الزراعي، لأن عملية "تجزئ" الكائنات الحية الدقيقة تعزز مناهج التخفيض، وتلك المناهج لا تخضع لتقييم السوق.

< قضية تبعية الفلاحين حيث أن قدرتهم على إكثار البذور في مزارعهم تصبح تحت التهديد، ولا يعودون قادرين على التسابق في مجال استنباط التقاوي والسلالات.

وإذا أردنا ألا نتساءل بشأن حماية الاختراع في علوم الحياة، فإننا سوف نحتاج إلى وضع نظام بديل – ربما في أوروبا – لبراءات الاختراع، التي بحكم تعريفها الدارج، تستطيع أن تسدّ السبل أمام الاختراعات الأخرى. وإن وضع نموذج يقوم على تجميع البحوث والموارد الوراثية سوف يساعد على مواجهة التقليدية بين ما هو عام، وما هو خاص، ويقتضى الأمر أيضاً وضع قواعد صارمة على نطاق البراءات، بناءً على معايير صارمة للاستخدام الصناعي، وفي حالة متتاليات الصبغات الوراثية (DNA)، مثلاً، سوف توضع المتتاليات ذاتها في المجال العام، ويقتصر استخدام البراءات على استخدامات المتتاليات. وإن "تجميعاً" من ذلك النوع، يفترض مقدماً، بطبيعة الحال، ابتكارات تنظيمية ومؤسسية بشأن النموذج المتعلق ببرنامج الزراعة الوراثية.

المصدر: (Hervieu 2003)

متابعة مسيرة التقدم معاً:

في أعقاب الثورة التكنولوجية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي – والتي أعانت الزراعة على أن تصبح زراعة صناعية إلى حد ما – ظهرت تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، والآن ظهرت النانو-تكنولوجيا، والتي أحدثت تغييرات هائلة في القطاع الزراعي، وقطاع تصنيع السلع الزراعية. وما نحن الآن إلا على أعتاب ثورة تكنولوجية كبرى، ذلك أن تلك الإبداعات سوف تساعد بلا شك على متابعة النمو السريع في الإنتاج، في الوقت الذي ترسخ فيه اهتماماً أكبر بالمشكلات الاجتماعية والبيئية. ثم إن تلك التقنيات تمتلك الإمكانيات لكي تصبح العُمدُ الراسخة للتنمية المستدامة أبداً. على أن الفوارق بين شاطئَي المتوسط في النفاذ إلى تلك التقنيات، يمكن أن تكون له نتائج مدمرة على تناغم المنطقة وانسجامها.

تكنولوجيا النانو أقيمت

يمكن تعريف علوم النانو وتكنولوجيا النانو بأنها مجمل البحوث والعمليات في التصنيع والتلاعب بعناصر المادة وبنيتها، وعرضها، ومنظومة المواد بمقاييس دقيقة جداً مثل مقياس النانو متر. وتتصرف علوم النانو إلى دراسة الظواهر والتلاعب في المواد على المستوى الذري والجزيئي، ومستوى الجزيئات الكلية، حيث تختلف الخواص (الفيزيائية أو الكيميائية) اختلافاً ملحوظاً عن خواص تلك المواد التي نحصل عليها على نطاق أكبر.

أما تكنولوجيا النانو – التي تسمح بعمليات التلاعب بالأشياء الصغيرة جداً – فهي تكنولوجيا واعدة إلى حد كبير في الاستخدامات الزراعية، والأغذية – الزراعية، بل والاستخدامات العلاجية. ففي الألبان على سبيل المثال، تساعد تكنولوجيا النانو على سهولة استخلاص البروتين من الألبان، والتي ثبتت فاعليتها في علاج مرض هشاشة العظام (Osteoporosis)، ومرض الصدفية (Psoriasis)، حتى مرض الزهايمر (Alzheimer)، أو استخلاص أنواع معينة من الكازين Casein حتى يكون مناسباً للأطفال بدرجة أكبر.

وفي الزراعة، يمكن لقرون الاستشعار بالنانو وتتبع حالات النبات، اكتشاف بؤابر المرض، أو ارهاصات هجوم الآفات، أو الأزمة المائية. ويمكن باستخدام نظم النانو تحليل لعاب الحيوانات من أجل منع الأمراض الوبائية. ويمكن أن تكون تكنولوجيا النانو أداة جيدة للتنمية المستدامة في الزراعة عن طريق حسن تقنين استخدام المواد الكيماوية والرى. كما تعتبر تكنولوجيا النانو، تكنولوجيا واعدة في قطاع الأغذية – الزراعية، حيث تساعد على تحسين عملية حفظ الغذاء، من خلال قدرتها على اكتشاف العناصر الميكروبية في الأغذية.

وكنا قد وقفنا على وجود تلك الفجوة بالفعل، وقامت دول شمال المتوسط – عموماً- بالأخذ بأسباب تلك التقنيات، بينما لم تهئ دول جنوب وشرق المتوسط، الظروف اللازمة لإزدهار لتلك التقنيات . وعلى أية حال، فإنه يتعين على دول جنوب وشرق المتوسط، تشجيع تلك التقنيات، عن طريق تهيئة مناخ آمن، وتحسين نظم التعليم، وتوفير الاستثمارات الضرورية لذلك، وثمة حاجة واضحة إلى التعاون من ناحية المساعدات الاستثمارية، أو نقل التكنولوجيا والمهارات. وإذا لم تنجح في سد الفجوة التكنولوجية، بل إذا تركناها تتسع أكثر وأكثر، فإن نراهن – وكسب الرهان مضمون – على تقاوم الفجوات الاجتماعية والسياسية، نتيجة لما سلف ذكره.

المراجع

- Algerian Government, *Rapport national sur les Objectifs du Millénaire pour le développement*, Algiers, 2005.
- Ayadi (S.), *Le Supply Chain Management: Vers une optimisation globale des flux*, Working Paper, Lyon, ESDES, Groupe de recherche en économie et management des organisations (GEMO), 2005.
- Ben Youssef (A.) and M'henni (H.), "Diffusion des technologies de l'information et des communications dans l'espace euro-méditerranéen élargi. Fractures vs dividendes numériques", *Conférence Femise*, 2003.
- Maquette_ANG:Mediterra_2008 19/03/08 7:43 Page 145
- Blanc (P.), "Les OGM au service du développement?" *Paysans*, November-December 2001, pp. 37-42.
- Borlaug (N. E.), "The Green Revolution Revisited and The Road Ahead", communication, Oslo, 26 September 2002.
- Brewer (P. C.), "Le tableau de bord prospectif, outil d'alignement des mesures de performance de la chaîne logistique: l'exemple de Dell", *Logistique and management*, 9 (2), 2001, pp. 55-62.
- Cesaretti (G. P.), Green (R.) and Hammoudi (H.), *Organisation territoriale agro-alimentaire: entre réseau de proximité géographique et réseau de proximité numérique* (unpublished).
- Cette (G.) and Artus (P.), *Productivity and Growth*, Paris, French Council of Economic Analysis, 2004.
- Chettab (N.), "Les TIC et les pays du Maghreb: effet de mode ou opportunités de rattrapage économique?", paper to the international conference *Sustainable Development: lessons and prospects*, Ouagadougou, 1-4 June 2004.
- Chettab (N.), "Économie, TIC et bonne gouvernance en Algérie", paper to the seminar *Le Système national d'information économique: état et perspectives*, Algiers, 31 January – 1 February 2005.
- Ciheim, "La recherche agronomique dans les pays du Bassin méditerranéen" *Options méditerranéennes, série Études*, April 1988.
- Ciheim, "Advanced training for agricultural and food managers in the countries of the Mediterranean area" *Options méditerranéennes, série A: Séminaires méditerranéens*, 36, 1999.
- Cotis (J.-Ph.), *Understanding economic growth*, Paris, OECD, 2004.
- Daaloul (A.), Aaouine (M.) and Sakka (K.), "Place and role of biotechnologies in the agricultural research systems of the Mediterranean countries," *Options méditerranéennes, série Séminaires*, 14, 1991.
- Davenant, *An Essay upon the Probable Methods of Making a People Gainers in the Balance of Trade*, London, James Knappton, 1699.
- FAO, "FAO's Strategic Framework for Bridging the Rural Digital Divide", *Twenty-third Regional Conference for Africa*, Johannesburg, 1-5 March 2004.
- FAO, *The State of Food and Agriculture 2003-2004*, Rome, 2005.
- FAO, "Policy and Regulation of Biotechnology in Food Production", *Twenty-fourth Regional Conference for Africa*, Bamako, 30 January – 3 February 2006.
- Farajallah (M.) et al., *Union européenne élargie et nouveau voisinage: de la fracture numérique à la coopération numérique?*, CREM working paper, Rennes, 2004.
- General Planning Commissariat, *La France dans l'économie du savoir: pour une dynamique collective*, Paris, La Documentation française, 2002.
- Hervieu (B.) and Joly (P.-B.), "La marchandisation du vivant", *Futuribles*, 292, December 2003, pp. 5-29.
- IDRC, *Régional Workshop on Biotechnologies in the Middle East and North Africa*, synthesis report, Cairo, 2004.
- ILO, *Sustainable agricultural development in a globalized economy*, Geneva, 2000.
- INA, Workshop on "Dispositifs d'appui aux filières et aux entreprises agro-alimentaires", Algiers, 2005.
- INESG, *La question alimentaire au Maghreb arabe*, symposium final report, Institut national d'études de stratégie globale and Institut national d'études supérieures agronomiques de Blida, Blida, June 1989.
- James (C.), *Global Status of Commercialized Biotech/GM Crops: 2005*, Briefing, 34, International

Service for Acquisition of Agri-biotech Applications (ISAA), 2005.

Lenoir (N.), *Relever le défi des biotechnologies*, Rapport au ministre de l'Économie, des Finances et de l'Industrie, Paris, 2002.

Ministère de l'Éducation, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique, *Vision et stratégie de la recherche horizon 2025. Système National de recherche: Sciences et Techniques. Analyse de l'existant*, Rabat, 2006.

OECD, *ICT and Economic Growth*, Paris, 2003.

OST, *Les Systèmes nationaux de recherche et d'innovation du monde et leurs relations avec la France. Les pays du Maghreb*, Paris, 2005.

UNDP, *Arab Human Development Report: Creating Opportunities for Future Generations*, New York (N. Y.), 2002.

UNDP, *A Call to "Reclaim Arab Knowledge"*, note, 2003a.

UNDP, *Arab Human Development Report: Building a knowledge society*, New York (N. Y.), 2003b.

UNDP, *Arab Human Development Report: Towards Freedom in the Arab World*, New York (N. Y.), 2004.

UNDP, *Global Human Development Report*, New York (N. Y.), 2005a.

UNDP, *Arab Human Development Report: Towards the Rise of Women in the Arab World*, New York (N. Y.), 2005b.

RDH50, "The Future Is Being Built and the Best Is Possible", summary of the general report, *50 years of human development in Morocco & perspectives 2025*, 2006.

Reiffers (J.-L.) and Aubert (J.-É.), *Knowledge economies in the Middle East and North Africa: toward new development strategies*, Marseille, The Mediterranean Institute, 2002.

Richardson (D.), *The Internet and rural and agricultural development: an integrated approach*, Rome, FAO 1997.

Riopel (P.) and Dionne (N.), *Innovation et développement de produits. Le cas des entreprises québécoises de fabrication des produits*, Quebec, Ministry of Economic and Regional Development and Research, 2004.

Said (S.-M.), "Le système d'information: système nerveux des *supply chains*. De l'intégration à la modularisation", *Réalités industrielles*, May 2006, pp. 47-55.

Sérieyx (H.), *Face à la complexité, mettez du réseau dans vos pyramides*, Paris, Éditions Village mondial, 1996.

Tégouet (R.), *Des Pyramides du pouvoir aux réseaux de savoirs*, rapport au Sénat, 31, Paris, 1998.

Touati (K.), "Le défi des TIC pour le monde arabe", *Futuribles*, 329, April 2007.

Vinals (J.), *L'utilisation des technologies de pointe dans le nouveau contexte de la production manufacturière*, Quebec, Conseil de la science et de la technologie, 2006.

WHO, *Modern Food Biotechnology, human health and development: an evidence-based study*, Geneva, 2005.

Yolin (J.-M.), "La gestion des entreprises bouleversée par les technologies de l'Internet", *Réalités industrielles*, November 2005, pp. 9-15.

الفصل 5

أنماط الغذاء واتجاهات الاستهلاك *

يواجه المتوسطيون – ولاسيما القاطنون على الشواطئ الجنوبية – تحدياً كبيراً يتمثل في مواجهة الاحتياجات الغذائية المتزايدة، لأن النمو السكاني لم يبدأ في الانخفاض إلا في الوقت الراهن، أي في بداية القرن الحادي والعشرين، كما شهدت أساليب حياتهم أيضاً تغييرات غير مسبوقة، في العقود القليلة الماضية، وخصوصاً في الأنماط الغذائية، مع ما لذلك من آثار حميدة أو سيئة على صحة الإنسان. وننظر فقط في بعض العوامل التي تميز تلك التغييرات الأخيرة، من خلال الجدل الاجتماعي الجارى (بشأن الأغذية السريعة، والكائنات الدقيقة المعدلة وراثياً، أو المخاوف الناجمة عن حدوث أزمات غذائية). إلا أنه من خلال إلقاء نظرة شاملة على الموقف في الأجل الطويل، نستطيع تقدير حجم تلك الاتجاهات، وإدراك الضرورة الملحة لإتخاذ بعض الإجراءات، إذا كان علينا أن نصح بعض الإنحرافات الحالية في العادات الغذائية المتوسطية، ويلزم إجراء تحليل متعمق لهذا الوضع، من الناحيتين الكمية والكيفية، لكي نحدد الشروط المسبقة للأمن الغذائي والسلامة الغذائية لسكان المنطقة.

الاستهلاك الغذائي، والعادات الغذائية في البحر المتوسط:

منذ قرون بعيدة، شهدت منطقة المتوسط نظاماً من الغذاء فريداً في تنوعه الهائل، وهو نتاج لوجود أجناس مختلفة من البشر والثقافات في المنطقة، مع وجود أنماط شرائية مختلفة. وبدلاً من توحيد العادات الغذائية، فإن ذلك التنوع الغذائي الذي تحقق بالتدرج عبر الزمن، قد أدى – في حقيقة الأمر – الي توسيع ذخيرة الغذاء والمطبخ المتوسطي. وثمة عوامل عديدة تساهم في هذا التنوع من الأغذية والمأكولات، ولكن ثلاثة منها تمثل أهمية خاصة:

< التنوع الشديد للبيئات الجغرافية في حوض البحر المتوسط.

< تعاقب الشعوب المسيطرة: الإغريق، والقرطاجيون، والرومان، الذين أدخلوا الكروم، والزيتون، وفاكهة وخضروات الشرق الأدنى، ثم العرب، والبيزنطيون، والعثمانيون الذين جلبوا خضروات الشرق، والمطبخ الشرقي، ثم الاسبان والبرتغاليون الذين جلبوا خضروات الأمريكتين .

< الدور الهام الذي لعبته المدن والموانئ، التي شجعت ذلك الخليط الممتزج من الثقافات، ومن ثم الأنماط الغذائية. ومع وجود استثناءات نادرة، نجد أن التنوع في المدن، يتناقض مع الصورة الأكثر تجانساً في المناطق الريفية، حيث يعتبر النظام الغذائي عادةً نظاماً رتيباً، وغالباً ما يكون بسيطاً متواضعاً.

السمات والاتجاهات التي تتباين تبايناً شديداً من منطقة لأخرى:

ورغم أن ذلك التراث التاريخي يفسر أسباب اختلاف النظم الغذائية في دول المتوسط، اختلافاً واسعاً، إلا أنه توجد عدة عوامل أساسية مشتركة بين جميع تلك الدول، العامل الأساسي فيها: الوجبات الإقتصادية البسيطة، على الرغم من الوفرة المتاحة من الغذاء (2.700-3.500) سعر حراري للفرد في اليوم)، وانخفاض المحتوى الأؤلى للطاقة في المقطوعية الغذائية (20% فقط منتجات حيوانية، مقارنة ب 40% في الدول الناطقة بالإنجليزية)، والجزء الغالب على الوجبة عبارة عن: خضروات وأسماك – في المناطق الساحلية – وقد يضاف بعض اللحوم الي الخضروات لإكسابها نكهة معينة، أو تدخر اللحوم لمناسبات الأعياد. كما تستخدم الخضروات أيضاً بحيث تضاف إلى بعض الحبوب مثل الكسكسي، أو المكرونة، أو تشكل المكونات

* اعتمد هذا الفصل في مادته على وثائق قام بإعدادها مارتين باديللا (سيام، معهد الزراعة المتوسطية، مونتالييه).

الأساسية للصلصات المزودة بزيت الزيتون والبهارات. وتعتبر السلطات (المنكهة بزيت الزيتون) والفاكهة جزءاً من جميع الوجبات الرئيسية، وكثيراً ما يتم الجمع بين الجبن وأطباق الخضروات، أما اللبن الطازج فلا يستخدم إلا نادراً، وإن كان الجبن الطازج المستخرج من ألبان الاغنام والماعز، واللبن المعالج (مثل اللبنة، والرايب، والعيوان، الخ) والزبادى، من الأغذية الشائعة والمستقرة في جميع النظم الغذائية المتوسطة.

وتستخدم أعشاب المطبخ والبهارات على نطاق واسع، وكذلك النكهات الحمضية مثل الخل وعصير الليمون. وبإستثناء البلدان الإسلامية التي تحرم فيها الكحوليات، نجد أن المشروبات التي تستهلك أثناء الوجبات عبارة عن خمور (غالباً ما يتم تخفيفها بالماء)، أو المشروبات المنكهة بطعم الينسون، وعادة ما تكون مصاحبة لأطباق جانبية.

وأخيراً وليس آخراً، فإن العامل المشترك الرابع هو الموقف تجاه الغذاء. فالوجبات تلعب دوراً اجتماعياً أساسياً في منطقة المتوسط، ذلك أن الأنماط الغذائية، تتميز بشكل معين من الألفة الاجتماعية التي تظهر صورتها حول الوجبات اليومية الثلاث، والتي تعتبر اتباعاً لشعائر تقوم على إحترام الطعام، وكأنه طقس من الطقوس الغذائية. والمشاركة في الوجبات، عامل ضروري يعمل على انصهار الجماعة وتماسكها سواء كان ذلك تحت مسمى (Tapas) في أسبانيا، أو (Tramessi) في إيطاليا، أو كيمييا (Kemya) في تونس، أو مزة (Meze) في لبنان أو مزليك (Mezelik) في تركيا، وعلى هذا، يكون الاستمتاع بالغذاء عبارة عن توليفة ذكية بين العادات الغذائية، والمظاهر الثقافية.

لقد كان ذلك النمط الغذائي – الذي تم امتداحه كثيراً لما به من خصائص غذائية وخصائص تتعلق بالمذاق وكذلك لدوره الاجتماعي – مصدر إلهام لكثير من التوصيات الدولية والوطنية، وتم الاعتراف به رسمياً من جانب منظمة الصحة العالمية في عام 1994، بإعتباره مرجعاً دولياً (Willet, 2003)، ويشير إليه المختصون بإسم "النموذج الكريتي" لعقد السبعينيات، بعد الدراسة الدولية الشهيرة التي أجراها (A,Keys,1986)³²، لأنه في جزيرة كريت، أو في اليونان بصفة عامة، ظهرت الصلة بين الخصائص الغذائية المتوسطة، وصحة السكان (إنخفاض حالات الإصابة بأمراض القلب) وإنخفاض معدلات الإصابة بمرض السرطان) وأصبحت بذلك ظاهرة مستقرة ومعترفاً بها.

التناقضات الإقليمية الملحوظة:

لا يزال يوجد تناقض في بنية (مكونات) المقطوعية الغذائية، بين الدول الواقعة على الشاطئ الشمالي، ودول البلقان³³، والدول المطلة على الشاطئ الجنوبي، فالغذاء في الدول الأخيرة غذاء نباتي أساساً (10% أو أقل من السعرات الحرارية من مصدر حيواني)، والحبوب هي المكون الأساسي، وتستكمل بالبقول التي تحتوى على كميات كبيرة من البروتين، ومقطوعية الفرد من الغذاء في الدول الشاطئية في الشمال، تشتمل على منتجات حيوانية عالية، وإذا ما عبرنا عنها بالمعادل النباتي لوجدنا أنها توازي ضعف مقطوعية الغذاء في الجنوب (انظر جدول 1-1) ونقترب بنية هذه المقطوعية الغذائية اقتراباً شديداً من النموذج الغذائي الغربي،

والاختلاف الوحيد هو أنها تشتمل على أسماك وبقوليات أكثر، وكربوهيدرات أقل. أما بلاد البلقان فنجد أن بنية المقطوعية الغذائية فيها تقع في مركز وسط بين البنية الغذائية في الجنوب والبنية الغذائية في الشمال، حيث نجد أن المقطوعية تشتمل على منتجات حيوانية أكثر بالمقارنة مع الجنوب، كما تشتمل على حبوب

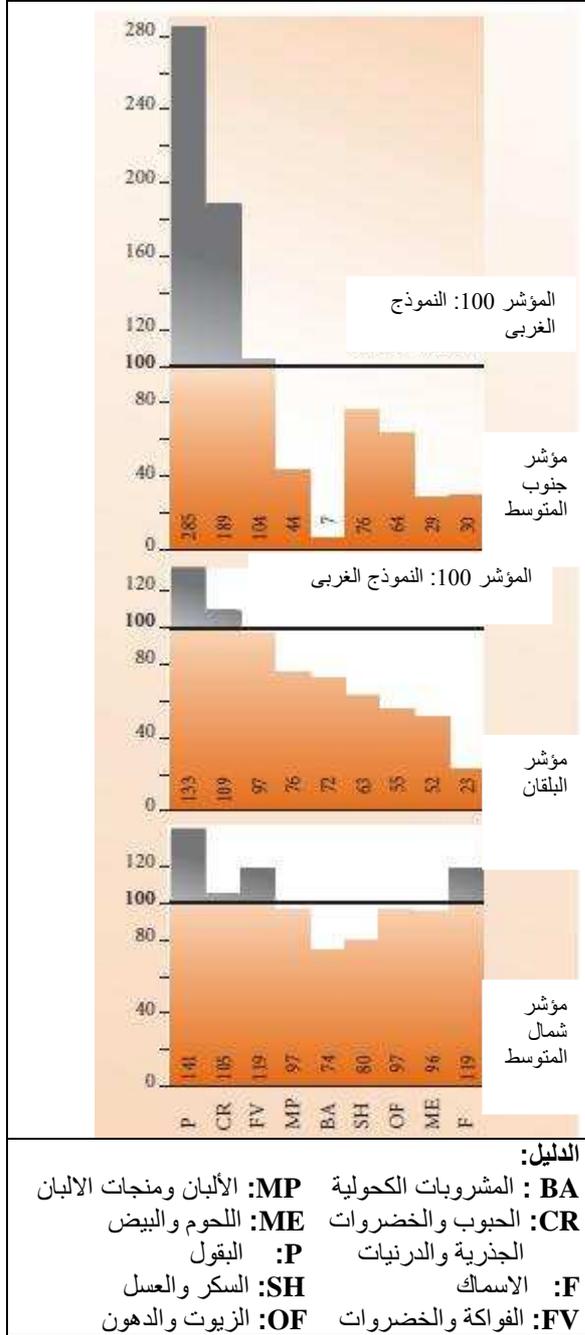
³² نشر Ancel Keys نتائج دراسة عن "سبع دول" في عام 1986، موضحاً فيها معامل الإنحدار بين الشمال والجنوب، فيما يتعلق بالصلة بين معدل أمراض القلب، ومقطوعية الغذاء.

³³ من الأمور المثيرة للأهتمام، وضع مقارنة بين الأنماط الغذائية، لتوضيح الاختلافات بين منطقة البلقان والشاطئ الشمالي، وبين الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط.

وبقوليات أكثر من الشمال . ولكن المقطوعية الغذائية النهائية في البلقان أقل من نظيرتها في الدول المطلة على الشواطئ الجنوبية، ناهيك عن الدول الأوروبية المتوسطة (انظر الشكل البياني -1).

نموذج صحي كاسح في الشمال، واختلالات غذائية متفاقمة في الجنوب:

رسم بياني 1 مقارنة النظم الغذائية المتوسطة بين الشمال - الجنوب - البلقان سنة 2003.



تقترب الأنماط الغذائية في الدول الأوروبية المطلة على الشواطئ الشمالية للمتوسط اقتراباً شديداً من النموذج اليوناني في عقد الستينيات من القرن الماضي، ولكن لم يعد الحال كذلك في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تزايدت المقطوعية اليومية من الطاقة زيادة ملحوظة (في عام 1960 كانت كمية الطاقة الغذائية تتراوح ما بين 500.2 - 000.3 كيلو/سعر حراري للفرد في اليوم، بينما أصبحت في عام 2003 تتراوح ما بين 300.3 - 800.3 كيلو سعر حراري)، ويمكن أن نقف على ثلاث اتجاهات هنا:

< زيادة هائلة في استهلاك الدهون (الليبيدات Lipids)، ويفسر ذلك زيادة استهلاك الدهون الحيوانية (منتجات الألبان واللحوم، حيث يتزايد الاستهلاك منها مع ارتفاع مستويات المعيشة)، بل وزيادة أكبر في استهلاك الزيوت النباتية المستخدمة في الطهي والقلية (أوالتحمير) أو المستخدمة في مختلف المواد الغذائية المصنعة.

< زيادة في استهلاك الكربوهيدرات البسيطة (Simple) متمثلة في استهلاك المشروبات والأغذية ذات المحتويات العالية من الكربوهيدرات، وفي نفس الوقت تناقص استهلاك النشويات (انخفض استهلاك الخبز بمقدار النصف خلال الخمسين سنة الأخيرة في فرنسا، انخفض استهلاك البطاطس بمقدار الثلثين خلال نفس الفترة).

< تغير طفيف في الكمية الكلية من البروتين، ولكن مع زيادة البروتين الحيواني على حساب البروتين النباتي (القول والفاصوليا والبازلاء الجافة، والحبوب).

جدول-1 بنية المقطوعة الغذائية

| المعادل النباتي للمقطوعة * | % سعرات حيوانية | المقطوعة في الشكل النهائي بالكيلو سعر حرارى | الإقليم |
|----------------------------|-----------------|---|--------------------------------------|
| 9.990 | 30 | 3.577 | شمال المتوسط |
| 6.820 | 24 | 2.772 | البلقان |
| 5.157 | 10 | 3.231 | جنوب المتوسط |
| 9.996 | 31 | 3.510 | دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |

المصدر: حسابات أجريتها بناء على أرقام الفاو (منظمة الأغذية والزراعة).

* المقطوعة بالمعادل النباتي = عدد السعرات النباتية + (عدد السعرات الحيوانية × 7).

البيانات الإقليمية في هذا الجدول على النحو التالي:

- الدول المتوسطية الشمالية: أسبانيا، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، والبرتغال.
- الدول المتوسطية الجنوبية: الجزائر، ومصر، الأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس، وتركيا.
- بلاد البلقان: ألبانيا، البوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود، وصربيا، وسلوفينيا.

وهذا التغيير في النظام الغذائي، ظاهرة عالمية، غالباً ما تصاحب التنمية الاقتصادية واتجاه المجتمعات إلى الإقامة في المدن، وهي نتيجة لظاهرة مزدوجة تتمثل في انتشار/ محاكاة النموذج الغذائي السائد في البلدان الناطقة بالانجليزية، وكذلك العولمة الاقتصادية التي أصبحت فيها القطاعات المتوسطة التقليدية أقل قدرة على المنافسة، لصالح النظم الزراعية - الصناعية التي تهيمن عليها الدول الأفضل عدة و استعداداً. ومنذ عقد الثمانينيات في القرن الماضي، أصبحت الاتجاهات في أنماط الحياة و ما يترتب عليها من آثار (مثل التغيير الجذرى في الأنماط الغذائية، وغلبة الصبغة الصناعية على الاستهلاك) ترتبط ارتباطاً وثيقاً باندماج الدول، وإعادة تشكيل الأسرة، وزيادة أعداد الناس الذين يعتمدون على أنفسهم في المعيشة، وأصبحت الأغذية المجهزة (الجاهزة للطهي) أو الأغذية المعدة (الجاهزة للاستهلاك مباشرة) أكثر شيوعاً وانتشاراً. أما الأكلات المتوسطة - التي تتطلب مكونات طازجة، وعملية إعداد وتحضير - فقد هجرها الكثيرون، على خلاف النوع الأول، باعتبارها غير متوائمة مع حياة العمل العصرية.

وفي دول جنوب المتوسط زاد المعروض من الأغذية المتاحة زيادة ملحوظة خلال السنوات الأربعين الماضية، مع زيادة متوسط السعرات الحرارية بمقدار 800 كيلو سعر حرارى للشخص في اليوم. وكانت الجهود المبذولة في هذا الشأن جهوداً جبارة، عندما نضع في الاعتبار معدلات النمو السكاني خلال نفس الفترة، ولكن النموذج الغذائي لهؤلاء السكان يبدو أنه يبتعد الآن عن النموذج المتوسطى، رغم أن المرء لا يستطيع الزعم حتى الآن بأن النظام الغذائي قد أصبح نظاماً غربياً، ولازلنا نلاحظ تركيزاً كبيراً على المكونات الرئيسية للغذاء (مثل الحبوب والبقوليات) وكذلك ارتفاع مستوى استهلاك السكريات البسيطة إرتفاعاً نسبياً. ويتناسب التنوع الغذائي تناسباً عكسياً مع نصيب الحبوب في مقطوعة الغذاء، بمعنى أنه كلما ارتفعت مقطوعة الحبوب، انخفضت كمية الطاقة المستمدة من الفاكهة والخضروات والأسماك (وهي الأغذية الموصى بها بشدة). أما التقدم المحرز في إنتاج اللحوم والألبان فغالباً ما يتم التنويه عنه في تلك الدول، إلا أنه من الواضح أن أثره كان ضعيفاً نسبياً، بشأن زيادة استهلاك المنتجات الحيوانية حيث انه لايزال متواضعاً للغاية: يبلغ متوسط استهلاك الفرد من اللحوم في السنة 20 ك/ج تقريباً في مصر، والمغرب، وتركيا (مقارنة بما يزيد على 100 ك/ج في فرنسا وأسبانيا). ولاشك أن الظروف الاقتصادية غير

مواتية من أجل التطور الغذائي الذي كان من المرجو أن تحققه تلك الدول، وإذا كانت الأساليب المطبخية الحديثة قد جرى الأخذ بها في بعض المدن، إلا أن النظام الغذائي في جنوب المتوسط لا يزال تقليدياً إلى حد كبير.

وتكشف المقارنة بين الوضع الغذائي في البلقان عام 2003 مع الوضع في عام 1963، عن تدهور ملحوظ بصفة عامة، حيث يبدو أن ثمة نقصاً في السلع المتاحة، باستثناء المنتجات الحيوانية والفواكه والخضروات، وكذلك السلع التي يتم الحصول عليها من الإنتاج المحلي من أجل الاستهلاك الخاص. ومن ملاحظتنا لاتجاهات العناصر الغذائية في مقطوعة الغذاء يتكشف لنا وجود تفاوتات كبيرة، حيث نجد أن التوازن الغذائي في البوسنة - وفي كرواتيا بصفة خاصة - قد تدهور بشكل ملحوظ، أما في يوغوسلافيا وسلوفينيا فنجد فيهما توازناً نسبياً، بينما كان هنالك تحسن طفيف في ألبانيا والجبل الأسود، ولكن عند مستويات أدنى بكثير من التوازن. وعلى الرغم من أن النظام الغذائي في البلقان يبدو متنوعاً بعض الشيء وقريباً من النموذج المتوسطي المثالي، إلا أن هنالك علامات على انتشار الفقر.

النفسيات الغذائية التي تملئها أنماط الحياة الجديدة ذات الصبغة الحضرية:

المستهلك هو كائن إجتماعي يتأثر سلوكه إلى حد كبير بالبيئة الاقتصادية والإجتماعية التي يعيش فيها ويرتبط بها، ويترتب على ذلك ظهور مشكلات أو فرص تؤثر تأثيراً ملحوظاً في نسبة الطلب على الغذاء. وتوجد ستة متغيرات رئيسية يمكن الاستشهاد بها لتفسير تلك التغييرات في البيئة المجتمعية، ومن ثم في أنماط اغذاء:

< الاتجاه إلى العيش في المدن: شهدت السنوات القليلة الماضية عملية كبيرة لإعادة توزيع السكان، وارتفاع معدلات الهجرة إلى المراكز الحضرية الرئيسية. ولما كانت السلع المحلية أو السلع الصناعية المستوردة يتم توزيعها في المناطق الحضرية، كان المستهلكون في المدن أكثر ترحيباً بأنماط الاستهلاك في الشمال.

< أن غالبية السكان في الجنوب من الشباب: بحلول عام 2020، سوف يكون 36% من سكان الجنوب لايزالون تحت سن العشرين، مقارنة بـ 20% في الشمال. ومن الحقائق المعروفة جيداً، أن الشباب الذين يجتازون المرحلة الفاصلة بين الأجيال، هم الأكثر انفتاحاً وتعرضاً لتأثير وسائل الاعلام، واتجاهات الموضة، وأنهم بمثابة المنطقة الرمادية بين الأغذية الحديثة ذات الطابع الإجتماعي الغربي، والأغذية التقليدية.

< المشاركة المتزايدة للمرأة في الحياة الاقتصادية: أصبحت المرأة المتوسطة - التي كان مما يزيد في مكانتها التقليدية أن تخصص جزءاً من وقتها لتقديم الطعام الجيد لأسرتها - تتخبط الآن في حياة العمل في المجتمع، وأصبحت أعداد المرأة التي تعمل خارج البيت تزداد يوماً بعد يوم (7% في الاردن، 17% في الجزائر، 24% في تونس، 29% في المغرب، 43% في تركيا) سواء بإختيارها، أو بحكم الضرورة. وأصبح عامل الوقت لا يقل أهمية عن عامل الدخل في تفسير التغيير في الاستهلاك المنزلي، إن لم يكن أكثر أهمية. ويعتبر الطعام المتوسطي غير متوائم للبيئة مع الحياه العملية العصرية وإنما يدخر للمناسبات الخاصة. ومع ذلك، لازالت المرأة المتوسطة متأثرة جداً بثقافة آبائها وأجدادها، والطبقات الاجتماعية، فضلاً عن أنها تريد الحفاظ على صورة الأم المغذية لافراد أسرتها، حتى في طلباتهم على الأغذية المجهزة، (الأغذية المعدة للطهي، أو الأغذية الجاهزة للإستهلاك). وعلى الرغم من أن المرأة أصبحت تستخدم الأطعمة السابقة الإعداد توفيراً للوقت، إلا أن ذلك على غير رغبتها لأن شراء الأطعمة الجاهزة للأكل يحرم المرأة من بعض امتيازاتها و"بصماتها" الشخصية على أنواع الأطعمة (Padilla,2000).

< أصبح أفراد الأسرة والأجيال، الذين يعيشون معاً أقل عدداً عن ذي قبل، مع إنفكاك عرى الترابط الإجتماعي: الإقامة في المدن، وإشتغال الناس بعدة أنشطة - لأنه في الغالب لا خيار لهم سوى ذلك إذا كانوا

يريدون الحفاظ على مستوى كريم من المعيشة – يوضح تشكل الأسر النووية الآن. وأخذ عدد الأطفال لدى كل أسرة يتناقص، بحكم ارتفاع مستوى تعليم المرأة تدريجياً، ففي تونس نجد أن هناك طفلين لكل امرأة في عام 2000، مقارنة بسبعة أطفال في عام 1960، وفي مصر، نجد أن عدد أفراد الأسرة في المتوسط قد انخفض من 5.2 إلى 4.3 في عقد التسعينيات (Soliman,2001). ومع تقلص حجم الأسرة، وانتشار الحداثة، وتغير أفكار الشهامة والإيثار الإجتماعي، ومع تكافؤ القوة الشرائية، أصبح الناس الآن يميلون أكثر إلى الأطعمة المجهزة، وما يسمى بـ "المواد الغذائية المتميزة" (مثل اللحوم، ومنتجات الألبان، والفاكهة، والخضروات).

<تنظيم وقت العمل: في المناطق الحضرية، نجد أن يوم العمل المستمر، الشائع الآن أو اشتغال الناس بعدة أنشطة، قد يترتب عليه زيادة استخدام الخدمة المؤسسية والوجبات السريعة، وأطعمة الشوارع. وهذه الأنواع من الأطعمة يجب ألا ينظر إليها نظرة إنقاص في دول الجنوب، لأنها، في الغالب، لاتزال تقليدية رغم كل شيء، كما هو الحال مع وجبة الكشري في مصر أو المحلبة في المغرب.

<البيئة الجماعية: مع انتشار التعليم الإلزامي، أصبحت البيئة الجماعية تحل تدريجياً محل مجموعة الأسرة التقليدية، وهذا ما يحدث بشكل متزايد في مرحلة مبكرة من حياة الناس. وأصبحت أذواق الشباب تتشكل الآن خارج نطاق الأسرة، حيث أصبح الطعام أكثر بساطة، ويغلب عليه التصنيع، ونادراً ما يعكس التقاليد المتوسطة.

ورغم أن هذا الوصف الموجز للتغيرات الكبرى الجارية الآن في البيئة الاستهلاكية، قد يوحي بظهور الحداثة الآن في الجنوب، إلا أن المسألة لاتعدو أن تكون نسبية، لأن غالبية السكان لا يزالون يعانون من صعوبات في المعيشة، والقليل منهم فقط لديهم القدرة على النفاذ إلى ما يسمى بسلاسل التوزيع الحديثة، وبصفة خاصة مع تجارة التجزئة الواسعة النطاق، التي كانت – لسنوات عديدة – بعيدة عن الواقع اليومي في بلدان جنوب المتوسط، ولم تصبح معروفة إلا منذ عام 1990 في المغرب، 2001 في تونس، 2006 في الجزائر، وعلى الرغم من أنها أخذت في الانتشار، إلا أنها لاتزال تمثل أقل من 10% من تجارة التجزئة في الجنوب. ومن الناحية الأخرى، فإن تحرير التجارة أصبح يعني الآن انتشار المواد الغذائية على نطاق واسع سواء جاءت من الصناعات المحلية أو من المواد الغذائية المستوردة، وأصبح لها وجود في المحلات التقليدية الصغيرة، وكثيراً ما يرى المرء المشروبات الغازية تقدم مع الكوسكوس، مثلاً، حتى في المناطق الريفية.

إنخفاض شامل في استهلاك المنتجات التقليدية:

وإذا كانت كميات المنتجات التقليدية المستهلكة أخذت في الانخفاض عموماً، ولاسيما في المناطق الحضرية، إلا أن المستهلكين لا يزالون رغم ذلك متعلقين بها، ويستشهد على ذلك بثقة المستهلكين المستمرة في تلك الأغذية. وفيما يتعلق بمنتجات الألبان، مثلاً، فإن 90% تقريباً من الأسر الحضرية في المغرب لاتزال تشتري منتجات الألبان ماركة (Iben) بانتظام، وهو منتج معتدل السعر، ومتوفر في الأسواق، ويقوم 30% منهم يشتري الزبد البلدي، على الرغم من ارتفاع ثمنها، وفي المناطق الحضرية نجد أن 60% من الأسر التي شملها المسح، تقوم بصنع اللبن الرايب في البيت. (Benjlonn et al, 2006). وفي تركيا نجد إن 95% تقريباً من الأسر تقوم بشراء الجبن "فيتا"، 72% يشترون الجبن كاشكافال، 82% يشترون الزبادى التقليدي، أما الذين لا يشترونه، فيقومون بتصنيعه في المنزل، وينطبق نفس الشيء على العيران Ayran. حيث يقوم 95% من الأسر بتصنيعه في البيت (Hassainya et al 2006). وثمة أمثلة عديدة أخرى. ومن بين جميع الدول موضوع الدراسة، نجد أن تونس بلا شك هي الدولة التي دخلت عصر الحداثة الحضرية بشكل حاسم، حيث نجد أن 47% من الأسر تشتري اللبن التقليدي، 25% فقط لا يزالون يشترون الرايب، 10% فقط يشترون السمن (Khaldi et al., 2001).

صورة لتجارة التجزئة الواسعة النطاق، في دول المغرب العربي

يوجد حالياً أربع شركات تتقاسم السوق الحديثة لتوزيع الأغذية في المغرب، شركة Marjane القابضة، وهي أقدم تلك الشركات وأقواها، حيث أنها فرع لشركة "أومنيوم شمال إفريقيا" Omnum Nord Africain، ومنذ عام 2001 أصبحت فرعاً للمجموعة الفرنسية Auchan ويعمل بها قرابة 4.300 شخص في جميع أنحاء البلاد. وكان قد تم افتتاح أول مجمع سلعى كبير لـ Marjane في مدينة الرباط عام 1990، ومنذ ذلك التاريخ والمجموعة تغطي أنحاء البلاد بما لا يقل عن 12 مجمعاً سلعياً كبيراً من سلسلة مجتمعاتها (إثنان في الدار البيضاء والرباط، وواحد في كل من أغادير، وطنجة، وفاس، والمحمدية، ومكناس، ومراكش، وتطوان، وعين السباع). وبالإضافة إلى تلك المجمعات السلعية الكبرى hypermarkets، تقوم مجموعة Marjane القابضة بإدارة وتشغيل تحوالى 20 سوبر ماركت تحت إسم (Acima). أما مجموعة مترو- المغرب Metro Maroc (وكانت تسمى من قبل Makro وقد إستحوذت عليها الشركة الألمانية في عام 1997) فتأتى في المرتبة الثانية ولها ستة مجمعات سلعية كبرى تحت إسم Cash – and – Carry. وأما شركة Label vie – التى تتبع مجموعة المجمعات السلعية المغربية الكبرى، وهي شركة مساهمة، فتأتى فى المرتبة الثالثة كشركة تجارية كبرى تضم 10 سوبر ماركت. وأما الشركة الرابعة والأخيرة، فتسمى "أسواق السلام" التى تتبع المجموعة المغربية المعروفة بإسم "شعبى" ولها ثلاث مجمعات سلعية كبرى بما فيها المجمع الذى كان يدار تحت الاسم التجارى Geant بالمشاركة مع شركة Casino الفرنسية منذ عام 2004.

وفى تونس، ظهرت تجارة التجزئة الكبيرة على المسرح، فى شهر أبريل سنة 2001، عند انشاء مجمع كارفور التجارى الضخم فى مدينة المرسى الواقعة فى الضواحي الراقية من العاصمة، ودخلت تلك المجموعة الفرنسية فى شراكة مع مجموعة "أوليسى للتجارة والصناعة (UTIC) التى يمتلكها" توفيق شايبي" وقد كان لذلك الإنجاز الكبير أثره فى سرعة إعادة هيكلة الخريطة التجارية فى تونس، ولاسيما فى تجارة التجزئة التى تتعامل بشكل غالب فى المنتجات الغذائية التى تتركز الآن على ثلاثة أطراف فاعلة رئيسية: مجموعة أوليسى للتجارة والصناعة الشريكة فى مجمع كارفور التجارى الضخم، علاوة على 44 سوبر ماركت (تعمل تحت أسماء تجارية مثل شامبيون، وبون برى (Bon Prix)، ومجموعة المبروك التى تضم 39 سوبر ماركت (تحت إسم Monoprix وإسم TOUTA، ثم السلسلة التجارية Geant)، التى إفتتحت فى سبتمبر 2005 بالشراكة مع المجموعة الفرنسية كازينو Casino (وتقع شمال مدينة تونس على طريق تونس – بنزرت السريع)، وأخيراً "المحلات العامة" المملوكة للدولة (44 سوبر ماركت)، والتى سوف يتم تخصيصتها قريباً، حتى يسنى إقامة قطب ثالث قادر على المنافسة الحقيقية، ثم هنالك حالة خاصة تتعلق بمجموعة "بروموجرو" Promogros لأنها تتعامل فى تجارة نصف الجملة.

وفى الجزائر، كانت شركة كارفور أول شركة تجارة تجزئة كبرى، تنشأ فى البلاد، حيث إفتتحت أول مجمع سلعى كبير لها هنالك، فى شهر يناير سنة 2006. وتسعى تلك الشركة إلى الإستفادة من تعافى الإقتصاد الجزائرى فى الفترة لأخيرة، والإستفادة أيضاً من عدم وجود منافسة مباشرة فى الميدان. وكانت المجموعة الفرنسية – عند إفتتاح أول مجمع سلعى ضخم لها فى مدينة الجزائر العاصمة – قد إختارت أسلوب الشراكة مع مجموعة أركوفينو (Arcofno) - وهى مجموعة جزائرية متخصصة فى التأمين وسوق العقارات. ثم قامت كارفور بالإستثمار فى شركة أردس (Ardis) وهى شركة جديدة أنشئت كفرع لشركة أركوفينو القابضة، يختص بعملية التوزيع. والمجموعة الفرنسية – التى تعمل بالفعل الآن فى مصر، ولها ثلاثة مجمعات سلعية كبرى، كما تعمل فى تونس – تعلق الآن آمالاً كبيرة على الجزائر، حيث تعتبر الجزائر العاصمة ومدينة وهران من المناطق الرئيسية المستهدفة، وسوف يقام 16 كياناً تجارياً جديداً بحلول عام 2015. ومع ذلك قد تظهر المنافسة بأسرع مما كان متوقفاً، بالنظر إلى النوايا المعلنة لمجموعتى بلانكى (Blanki) وسيفيتال (Cevital) بدخول الميدان التجارى لتجارة الأغذية بالتجزئة على نطاق واسع (حيث

تخطط بلانكي الآن لإقامة سلسلة متاجر جديدة تحت إسم (Promy Plus)، كما تخطط مجموعة سيفيتال الآن أيضاً لإقامة سلسلة متاجر "كاش أند كارى" Cash-and-Carry.

المصدر: Padilla and Abis 2007.

ومن قبيل المبالغة أن نقول: إن الناس قد فقدوا إهتمامهم بالأطعمة التقليدية، ولكن المناسبات التى تقدم فيها تلك الأطعمة، قد أصبحت محدودة، وأصبحت تلك الأطعمة مقصورة على وجبات معينة (مثل الكوسكوس)، وبعض المناسبات الدينية (مثل شهر رمضان)، أو مناسبات الأعياد، ولكن يتناقص استهلاكها فيما عدا ذلك، لأن فرص استهلاكها مع العائلة تتناقص باستمرار، مع تطور نمط الحياه الحضرية، وإضطراب كثير من الناس الي تناول الطعام خارج البيت، والدليل على ذلك إنتشار بيوت الأطعمة التقليدية (مثل المحلبة في المغرب)، وإقبال الشباب على تناول الرايب كوجبة خفيفة سريعة.

والظاهرة العكسية نلاحظها فى ألبانيا، حيث يتزايد الإقبال على تناول الأغذية التقليدية، فبعد فترة طويلة من الحرمان ونقص الأغذية، شهدت البلاد بعد الإنفتاح "غزواً" من السلع المستوردة والمحلية، وكان لخصخصة المزارع الجماعية، حدوث زخم في العرض المحلى. ولايزال المستهلكون الألبان يعتقدون أن المنتجات الألبانية أكثر طراجة، ويدخل في صناعتها الألبان الطبيعية (Gjergji 2000).

وتتأثر المنتجات التقليدية أيضاً بالتحول فى الطلب (إلى أنواع أو أصناف من المنتجات مخصصة للسوق الدولى)، كما قد تتأثر بسبب معرفة الناس لإستخدام المياه الملوثة في إنتاج تلك السلع، ففي مصر على سبيل المثال، أصبح هناك نقص جذرى فى إستهلاك الخضروات الورقية، التى كانت مع الحبوب عماد الغذاء التقليدى، وأنه معروف عنها إحتواؤها على عناصر غذائية تساعد على حماية الجسم

ومع زيادة عدد السكان فى المدن تزايد الاستهلاك غير المنزلى بتأثير عاملين: الوقت والميزانية. ولقد إستغلت صناعة الأغذية السريعة هذه الثغرة فى السوق بالرد على الاتجاه الديناميكي فى الطلب على الأطعمة التى كانت فيما سبق نادرة وأجنبية – وتتسم بإرتفاع نسبة الكربوهيدرات، وإرتفاع نسبة الدهون فيها – ولكنها تتميز بالطعم اللذيذ، وسرعان ماتحقق الإحساس بالشبع (مثل: البيتزا، والدجاج المقلى، والهامبورجر، والأكلات المكسيكية المشابهة). (Smile 2000).

الجانب الخاص بالإستمتاع لايزال هاماً:

لايزال المستهلكون المتوسطيون يهتمون بصفة خاصة بجودة الطعام، وهم على دراية كبيرة بالجانب الصحى، ومخاطر حفظ الأغذية بطريقة خاطئة، وبطرق الغش والتدليس أحياناً. ولكن "الجودة" لا تقتصر على الجوانب الصحية فحسب لدى المستهلكين المتوسطيين: فهناك المذاق، والنكهة، والرائحة حيث لازالت جميعها تؤثر على سلوك المستهلك إلى حد كبير، لأنها تعتبر العوامل الرئيسية للثقة فى السلعة وفى شبكات التوزيع (Padilla at al 2006)، ومن ثم فإن لدى المستهلكين المتوسطيين تمسكاً شديداً بالسلع والأصناف التى يعرفونها، وهم يثقون ثقة كبيرة فى الأصناف الأوروبية. وقد قام رجال الصناعة المحليون بتحويل هذا الأمر لصالحهم عن طريق تقليد أسماء الأصناف وتصميماتها. وإذا كان لا يوجد صنف بعينه لدى أصحاب الحوانيت المحليين، إلا أن المستهلكين يميلون إلى الثقة فيهم، حيث تحكمهم علاقات الجوار معهم، كما أن العلاقات معهم عادة ماتكون ودية. وفى مصر، نجد أن سلاسل مخازن التبريد لا تلتزم بقواعد التبريد المتعارف عليها، لذا فإنها لم تعد محل ثقة لدى المستهلكين. أما أصحاب الدخول العالية، فقد اتجهوا نحو ما يسمى بسلاسل التوزيع الحديثة، رغم أن ثقافة "البقالة" (أى الحانوت الصغير المجاور) لاتزال واسعة الانتشار لدى الشرائح الدنيا من الدخل نظراً للعلاقة الشخصية بين العميل و صاحب الحانوت، وهى علاقات قائمة منذ فترة طويلة.

الطابع الثقافي الأصيل:

يعتبر الغذاء عاملاً ثقافياً هاماً، غالباً ما يؤدي وظيفة إقتصادية، وإجتماعية، وإحتفالية، ودينية، والاجتماع حول الطعام يكفل وجود نوع من التلاحم الاجتماعي، حيث أن المواد الغذائية المستخدمة، وطرق الإعداد الخاصة لاتزال ترمز لأوضاع معينة، كما تعتبر جزءاً من الشخصية الثقافية والدينية، والمجتمعات حول المتوسط – سواء كانت ريفية أو حضرية- تشترك في قوة التمسك بالتقاليد والشعائر، التي تمارسها حتى أبسط الأسر في ظروف معينة. وإذا كانت صناعة الأغذية في الدول الأوروبية على الشاطئ الشمالي للمتوسط، تستجيب إلى حد كبير للطلب على المنتجات التقليدية، إلا أننا نجد أن العرض محدود جداً في الجنوب، بإستثناء تركيا، حيث نجد أن تلك المنتجات موجودة في أسواق الأغذية الحديثة. (Hassainya et al, 2006).

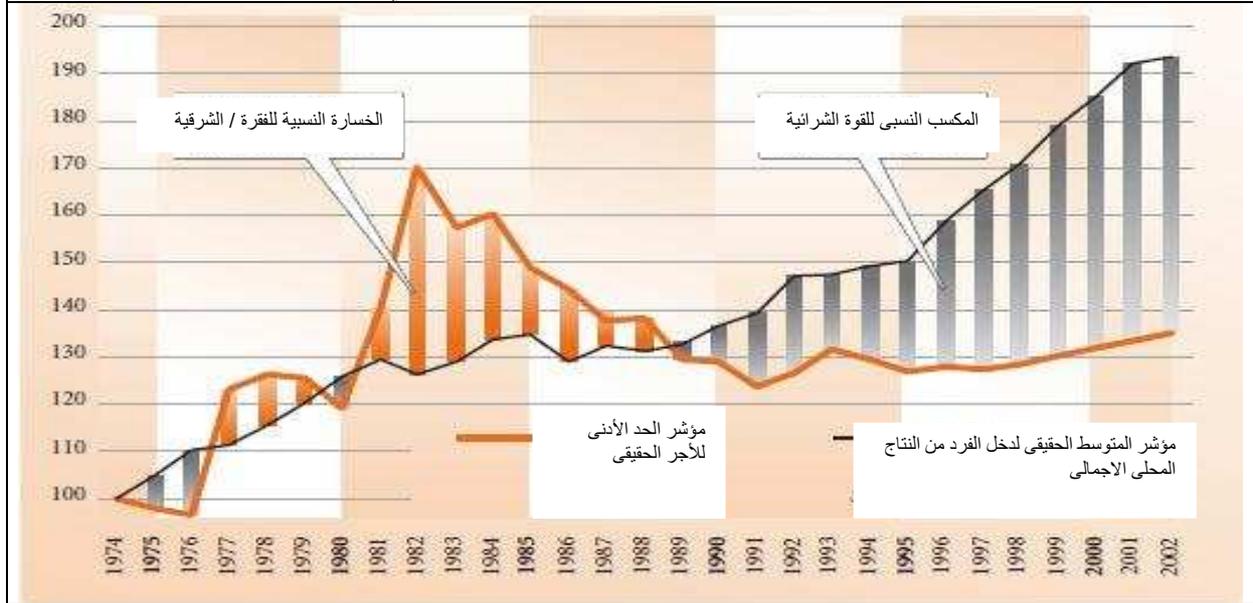
انخفاض نسبي في القوة الشرائية، وفوارق كبرى:

القضاء على الفقر والجوع هو الهدف الأول من الأهداف الثمانية للتنمية في الألفية (MDGs) وهو هدف يقر بالصلة الوثيقة بين مستوى المعيشة وإشباع الحاجات الغذائية للإنسان. وطبقاً للفكر الليبرالي الكلاسيكي، فإن انفتاح الأسواق يساعد على رفع مستويات المعيشة، نتيجة للمنافسة التي تعزز الإنتاجية، ونتيجة "لقانون الأوانى المستطرفة" أي تساوى المناطق المتقدمة والأقل تقدماً، وإن كان الواقع الإقتصادي طوال السنوات الخمس عشرة الماضية، يعارض هذه الفرضية كما يبدو. ذلك أن تطور الثروة – الذي يقيم حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – من حيث تعادل القوة الشرائية، يوضح أن الهوة بين الشمال والجنوب في منطقة المتوسط لازالت على اتساعها، وإن كانت بعض دول الشاطئ الجنوبي أغنى مما هي متقدمة، لأن الفقر زاد في بعض الأحيان، ولاسيما في المناطق الريفية، نتيجة لخطط الموازنة البنائية، وزيادة البطالة الجزئية ونقص التشغيل.

ولا بد من التفرقة الواضحة، بصفة خاصة، بين متوسط مستوى نصيب الفرد من الثروة ومستوى القوة الشرائية. وفي دراسة أجراها مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في تونس، تبين لنا أن القوة الشرائية قد انخفضت أكثر مما كانت عليه منذ عام 1990، وخصوصاً من ناحية انخفاض الأجور، لأن السكان العاملين لم يستفيدوا استفادة كاملة من النمو المسجل خلال العقد الماضي، والتحسين العام لمستويات الدخل في البلاد. ونتيجة لخسارة القوة الشرائية للأجور المتدنية التي أعقبت فترة الموازنة البنائية، فإن قدرة العمال على الدفع (الحد الأدنى للأجور الحقيقية في المعاملات التجارية) لازالت متخلفة كثيراً عن التحسن المحقق في ثروة البلاد (المتوسط الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). كما لوحظت ظاهرة مماثلة في الأحوال المعيشية وتوزيع الثروة في جميع دول الجنوب منذ مرحلة الموازنة البنائية (انظر شكل بياني -2).

ولم تجر حتى الآن أية دراسة دقيقة للقوة الشرائية الغذائية في مختلف بلدان المتوسط رغم أنها موضوع يستحق التحليل بكل تأكيد. وتوضح مقارنة القوة الشرائية الحقيقية للأغذية مترجمة بساعات العمل المدفوعة فيها (الحد الأدنى من ساعات العمل المدفوعة) في فرنسا (SMIC) والجزائر (SNMG) (انظر جدول -2)، أن الغذاء أغلى سعراً في الجزائر بطريقة متواصلة، ولاسيما في حالة المنتجات المجهزة، وتعتبر الألبان، وزيت الزيتون، والأغذية المعلبة والبن، والمكرونات سلعاً ترفيحية أما اللحوم في الجزائر فهي أغلى من مثيلتها في فرنسا بما يتراوح ما بين خمسة الي عشرة أضعاف، حتى المنتجات الطازجة العادية مثل الطماطم فهي بضعف الثمن، والتفاح المستورد يعتبر سلعة في غير متناول غالبية السكان. وأما الخبز – وهو لا يزال السلعة المدعومة في الجزائر – فهو السلعة الوحيدة التي يعتبر مستوى أسعارها مشابهاً لنظيره في فرنسا.

شكل بياني -2 اتجاهات متوسط نصيب الفرد من الثروة والقوة الشرائية في تونس، 1974- 2002



الأمن الغذائي مكفول، ولكن جودة الغذاء هي نقطة الضعف :

كل ما استطاعت أن تقوم به دول جنوب وشرق المتوسط هو التغلب على حالة عدم توفر الأمن الغذائي، وإن كانت لاتزال هنالك بعض الجيوب التي تواجه وضعاً غذائياً خطيراً، وخصوصاً في المناطق الريفية في الأطراف، الموجودة في شكل جيوب، أو التي كانت ضحية التهميش الاقتصادي. ففي جنوب فرنسا مثلاً لم تنصلح الأحوال حتى العشرينات من القرن الماضي، حيث لم يعد السكان يسعون الي الاقتصاد في الطعام، وفي إيطاليا وأسبانيا لم تكن الأحوال طيبة حتى الخمسينيات من القرن الماضي، وفي البرتغال واليونان حتى التسعينيات من القرن الماضي (Malassis 2000). وفي بواكير التسعينيات من القرن الماضي، لاحظنا أن استهلاك الغذاء في بلدان المغرب والشرق العربي، تعدى بالكاد الحد الأدنى الضروري لتغطية الاحتياجات الغذائية المقدرة، مع وجود مجموعات هامشية كبيرة من السكان في أوضاع صعبة.

ولقد أسفرت السياسات الفعالة – الرامية الي تحسين عرض السلع الزراعية الأساسية، وزيادة القوة الشرائية عن طريق ضبط الأسعار وتقديم الدعم للأغذية الأساسية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي – عن زيادة ملحوظة في متوسط مقطوعية الغذاء من الناحية الكمية. والسؤال: ماهوالموقف الآن بعد إلغاء الدعم، وافتتاح الأسواق الداخلية أمام السلع القادمة من أنحاء العالم؟ هل أدى ذلك بالفعل الي تحسين الأمن الغذائي للسكان المدنيين؟.

حالة من اللا أمن الغذائي غير الحاد في منطقة المتوسط :

لا تنتمي دول جنوب وشرق المتوسط الي مجموعة الدول التي تعاني من حالة حادة لانعدام الامن الغذائي، مثل إفريقيا جنوب الصحراء (متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم 2,260 كيلو سعر) وكان متوسط السعرات الحرارية للموارد الغذائية المتاحة عن الفترة من 2001-2003، يتراوح ما بين 3000 – 3.400 كيلو سعر للفرد في اليوم، ماعدا الأردن التي يقل فيها متوسط الطاقة الغذائية كثيراً. ونجد أن العرض

الغذائي اليومي المتاح في دول الإتحاد الأوربي المتوسطية، رغم أن الفارق بين الشاطئين قد ضاق بالمقارنة ببداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وعلاوة على ذلك، لا يوجد فقر مدقع في دول جنوب وشرق المتوسط، كما أن ظهور الأمراض المعدية الكبرى، أصبح الآن نادر الحدوث (انظر جدول -3).

جدول 2- مقارنة القوة الشرائية مقومة بالحد الأدنى من ساعات العمل في فرنسا والجزائر، 2005.

| القوة الشرائية | القوة الشرائية | الوحدة | |
|----------------|----------------|----------|------------------------|
| 5' (1) | 8' | 250 g | الخبز |
| 5' (1) | 48' | Kg | المكرونه |
| 2h 24' (1) | 11h 50' | Kg | اللحم البقري والبتلو |
| 1h 58' (2) | 11h 50' | Kg | الضأن |
| 13' (2) | 1h 45' | 200 g | التونة المعلبة |
| 5' (1) | 1h | Litre | الألبان المنزوعة الدسم |
| 51' (1) | 4h 48' | Litre | زيت الزيتون |
| 13' (2) | 1h 22' | Litre | زيت الماندة |
| 12' (1) | 30' | 250 g | الزبد |
| 11' (2) | 43' | Kg | السكر |
| 12' (1) | 1h 16' | 250 g | البن |
| 3' (1) | 26' | Litre | المياه المعدنية |
| 26' (2) | 50' | kg | الطماطم |
| 10' (2) | | per unit | الخنس |
| 17' (2) | 2h 28' | Kg | البطاطس |
| 16' (2) | | Kg | البرتقال |

وتقدم الجزائر، ومصر، والمغرب، أضعف المؤشرات في المنطقة، فيما يتعلق بالإقتصاد، والتعليم، (نسبة الأمية ما بين 30% و40%)، والصحة (يقترّب معدل وفيات الاطفال من 40% مقارنة ب 20% - 30% في الدول الأخرى في جنوب المتوسط، 4% - 5% في أوربا المتوسطية) وهذه الحقائق تشير الي درجة معينة من هشاشة الأوضاع الغذائية، ولا تزال توجد مشكلة حقيقية تتعلق بنقص التغذية في هذه البلاد، يعاني منها 3%، 6%، 7% من سكان تلك البلاد على التوالي. ومن الناحية الأخرى، فإن معدل النمو بين الأطفال تحت سن 5 سنوات وهو مؤشر على الضعف الشديد - مرتفع للغاية في كثير من دول الجنوب: 18% تركيا (SCN 2004)، وإذا كان ضعف التغذية (العجز الكمّي) غير ملحوظ في منطقة جنوب المتوسط مقارنة ببعض المناطق الأخرى مثل إفريقيا جنوب الصحراء، حيث نجد أن عدد الذن يعانون من نقص التغذية (العجز الكمّي) أخذ في التزايد - للأسف الشديد - بالقيم المطلقة، رغم أن نسبة صغيرة في المجتمع هي فقط المعنية بالأمر، ويقدر أن هناك 4 ملايين نسمة يعانون الآن من نقص التغذية بالمقارنة ب 2.9 مليون في عام 1990.

وعلى أية حال فإن انعدام الأمن الغذائي ليس سمة خالصة لدول الجنوب. ونلاحظ أن نسبة الفقر في الدول المتوسطية الشمالية أعلى من المتوسط الأوربي، الذي كان 15% خلال العقد الماضي. وبالنظر الي معيار "خط الفقر" الأوربي³⁴، كأساس، نجد ان حالة جميع تلك الدول، ليست على مايرام: 34% من السكان في اليونان يعتبرون فقراء، 26% في أسبانيا، 8% في فرنسا، 21% في إيطاليا، 40% في البرتغال. ولاندرى ماهو أثر ذلك على مستويات استهلاك الغذاء، وإنما كل مانعرفه أن إستهلاك الأغذية الغالية مثل: الفواكه،

³⁴ يقاس الفقر في أوربا من حيث متوسط نصيب الفرد من الحد الأدنى من الدخل، الذي يعادل 50% من متوسط الدخل الأوربي

والخضروات، واللحوم، ومنتجات الألبان، منخفض جداً لدى تلك الشريحة السكانية الضعيفة إقتصادياً وإجتماعياً، بينما نجد أن معدلات إستهلاك الحبوب، والزيوت، والدهون، والكربوهيدرات، مرتفعة (Darmon Ferguson et al. 2002)

جدول 3- الطاقة الغذائية المتاحة (كيلو سعر/فرد/يوم)

| البلد | 1990 – 1992 | 2001 - 2003 | معدل الزيادة السنوية للفترة |
|----------------------|-------------|-------------|-----------------------------|
| الجزائر | 2,920 | 3,040 | 0.37 |
| مصر | 3,200 | 3,350 | 0.42 |
| الأردن | 2,820 | 2,680 - | 0.46 |
| لبنان | 3,160 | 3,170 | 0.03 |
| المغرب | 3,030 | 3,070 | 0.12 |
| سوريا | 2,830 | 3,060 | 0.71 |
| تونس | 3,150 | 3,250 | 0.28 |
| تركيا | 3,490 | 3,340 - | 0.4 |
| إسرائيل | 3,410 | 3,680 | 0.7 |
| قبرص | 3,100 | 3,240 | 0.4 |
| فرنسا | 3,540 | 3,640 | 0.25 |
| البرتغال | 3,450 | 3,750 | 0.76 |
| إيطاليا | 3,590 | 3,670 | 0.2 |
| إسبانيا | 3,300 | 3,410 | 0.3 |
| اليونان | 3,570 | 3,680 | 0.28 |
| العالم | 2,640 | 2,790 | 0.5 |
| الدول النامية | 2,520 | 2,660 | 0.49 |
| أفريقيا جنوب الصحراء | 2,170 | 2,260 | 0.37 |
| آسيا والمحيط الهادئ | 2,710 | 2,670 | 0.56 |

الأمن الغذائي بسعر فائض الطاقة، أو العجز في الإنتاج المحلي:

غالباً ما تُقِيم قدرة الدولة على إطعام سكانها بقيم نقدية، نظراً لعدم وجود معلومات حقيقية في شكل بيانات كمية، مما يؤدي الي تشويه النتائج الي حد ما، بالنظر الي أسعار صرف الدولار. وقامت منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً، بنشر بيانات واقعية للغاية بشأن متوسط نصيب الفرد من الإنتاج، معبراً عنه بالسعرات الحرارية. ويمكن مقارنة تلك البيانات بمدى إتاحة الغذاء على المستوى المحلي من أجل تقييم العجز في السعرات الحرارية، وتوجد ثلاث دول متوسطة هي مالطة وليبيا والأردن تعاني من عجز كبير في السعرات الحرارية (مايزيد على 2000 سعر حراري للشخص في اليوم)، وثلاث دول أخرى هي: إسرائيل، والجزائر، ولبنان تعاني من عجز يقترب من 1500 سعر حراري للشخص في اليوم، وأربع دول هي: فرنسا، وأسبانيا، واليونان، وتركيا في وضع يسمح بما لا يدع مجالاً للشك، بإطعام سكانها

وثمة ملاحظات ثلاث يجب أن نوردتها هنا:

< أن جميع الدول بلا إستثناء – حتى الدول ذات الفائض الإنتاجي الكبير – تستورد كميات كبيرة من الحبوب كتقاوي، وأعلاف، وكذلك منتجات الزيوت، لتغطية احتياجات الصناعة من السلع الوسيطة وحجم تلك

الواردات كبير، ويمكن أن تتجاوز بكثير المتاح من الغذاء البشرى من حيث الطاقة. ومن ثم يثور سؤال: كيف يكون النظام الغذائي رشيداً في الوقت الذي تتحمل فيه جهة ما ديوناً باهظة من أجل تغذية الحيوانات التي بعد كل ما يقال ويجرى - يمكن أن ترعى في المراعى الطبيعية الشاسعة، كما كان الأمر أيام أن كانت حرفة الرعى من الأعمال التقليدية المألوفة .

<أن فرنسا تعتبر إستثناء في هذا السياق، لأنها تصدر ما يناهز نصف الطاقة الزراعية التي تنتجها، ونجد أيضاً عدة دول أخرى، قد بدأت، بكل عزيمة وتصميم، الانضمام الي قافلة التصدير، ولكن بدرجة أقل، مثل قبرص، وأسبانيا، وإيطاليا، وصقلية وهي تحقق جميعاً فائضاً في الإنتاج وتقوم بتصدير 20% تقريباً من إجمالي السرعات التي تقوم بإنتاجها، ثم إن إسرائيل ولبنان تقومان بنفس العمل، ولكن لديهما عجز كبير شامل.

أن الأردن هي الحالة الواقعة في أقصى النقيض، حيث نجد أنها تعاني من عجز في متوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية يبلغ 2000 كيلو سعر حرارى يومياً، وفي نفس الوقت تقوم بتصدير ما يعادل 161% من إنتاجها من السرعات. ومن الناحية المقابلة، تستورها ما يعادل 6.500 كيلو سعر للفرد في اليوم (انظر الخريطة 1-).

هل تتدهور سلامة الغذاء؟

تشتهر دول المتوسط بنظامها الغذائي الصحي والمتوازن، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير بلا شك فيما يتعلق بكمية الغذاء المتاحة، فهل نستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة لجودة الغذاء؟. وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذا السؤال، ننوه إلى وضع مؤشر لجودة الغذاء (FQI) يشتمل على عدد من التوصيات (انظر جدول - 4) الصادرة بخصوص المقطوعية اليومية لبعض الأغذية، أو نسب المواد الغذائية، أو نسب المواد الغذائية التي يتعين احترامها في المقطوعية اليومية³⁵. ومؤشر جودة الغذاء هو مجموع الدرجات الناتجة عن معدل الاستهلاك بالنسبة لكل نوع من المواد الغذائية، مقارنة بالكمية الموصى بها. وتشير أدنى الدرجات الي المقطوعية الغذائية الأكثر فائدة للصحة والأكثر قدرة على الوقاية .

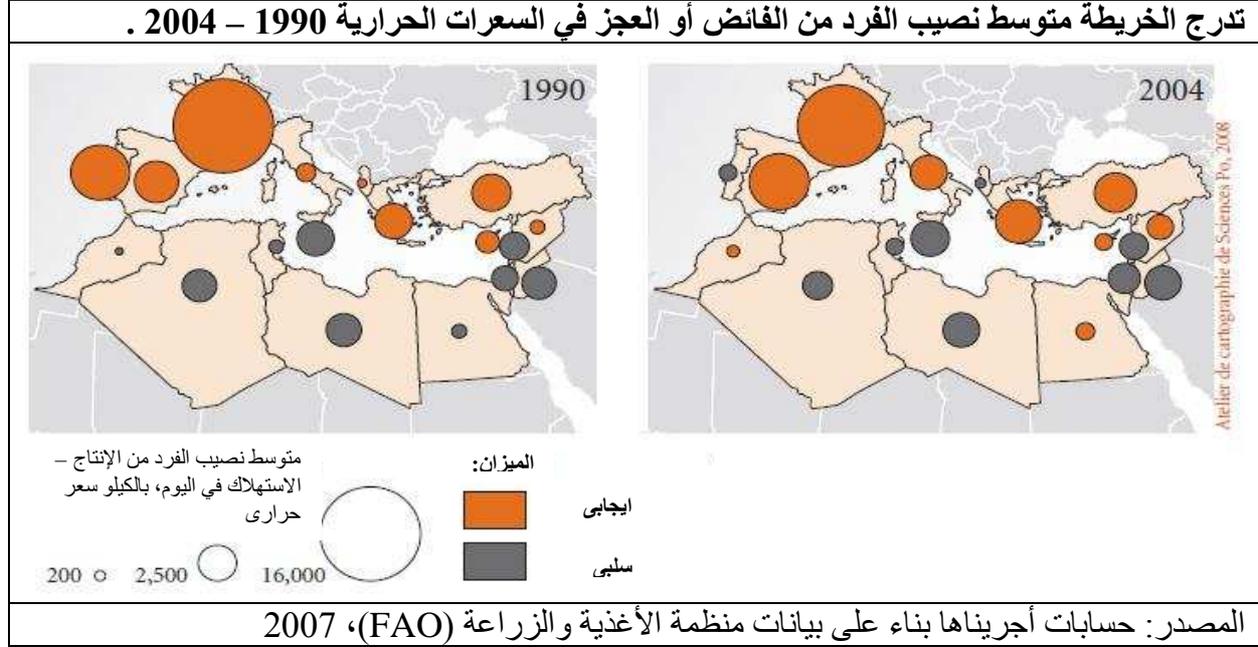
وباستخدام جدول الدرجات هذا، قمنا بحساب مؤشر جودة الغذاء (FQI) في الدول المتوسطة خلال الفترة من 1960- 2000 (انظر شكل بياني - 3، و جدول 5-).

ويوضح الجدول بجلاء أن الوضع في دول المتوسط يبعث على القلق، وإن لم يكن كارثياً، (لا ينزل مؤشر جودة الغذاء عن 4)، لأنه كان هناك تحول ملحوظ في عدد الدول التي كان مؤشر جودة الغذاء فيها يتراوح ما بين جيد وجيد جداً في عام 1960، الي مؤشر جودة غذاء متوسط أو ضعيف بحلول عام 2000 ويشهد الوضع العام، تحولاً من أوضاع متعددة شديدة التباين، الي وضع أكثر تجانساً، وإن كان يقوم على تدنى معدلات الجودة، وثمة جانبان يمثلان قلقاً كبيراً:

<زيادة استهلاك الدهون، وخصوصاً الدهون المشبعة، والتي ترجع أساساً الي زيادة استهلاك اللحم، ومنتجات الألبان، والمنتجات المصنعة (التي تستهلك فيها كميات كبيرة من زيت النخيل أو زيت جوز الهند)؛ وفي سنة 1960، كانت هناك ثلاث دول متوسطة، درجاتها ضعيفة فيما يتعلق بالدهون المشبعة هي (ألبانيا، وفرنسا، ومالطة)، وبحلول عام 2000 أصبحت تلك الدول سبعة هي (ألبانيا، وأسبانيا، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ومالطة، والبرتغال) .

³⁵ مجلس البحوث القومية لجمعية الصحة الأمريكية، ولجنة الخبراء المشتركة - ما بين منظمة الأغذية والزراعة، (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، 2003

< أن هنالك تدهوراً ملحوظاً في الدرجات بالنسبة للكربوهيدرات المعقدة (عناصر الكربوهيدرات مثل تلك العناصر الموجودة في الحبوب)، بسبب الزيادة الحادة في إستهلاك الكربوهيدرات البسيطة، وخصوصاً الموجودة في المنتجات المصنعة، مثل (المشروبات، البسكويت، الحلويات الخ). وبينما كانت هناك دولة واحدة فقط درجاتها منخفضة في هذا المجال، في عام 1960 (وهي فرنسا)، أصبح هناك 9 دول في عام 2000 (جميع الدول الأوروبية المتوسطة بالإضافة الي مالطة، وتونس، ولبنان).



ويعتبر تنوع المقطوعية جانباً آخر هاماً من جودة الغذاء، إذ لا بد من أن تتناسب جودة الغذاء تناسباً عكسياً، بالضرورة، مع نصيب المقطوعية من الحبوب، الذي يبلغ 47% في تركيا، 61% في المغرب، 66% في مصر (FAO, 2001)، مما يعني أن التنوع محدود للغاية في مقطوعية الغذاء. ومن المفهوم أن التنوع في مقطوعية الغذاء محدود للغاية لدى الشرائح الفقيرة من السكان، التي لاتزال تعتمد على المنتجات المدعمة، مثل دعم الخبز في مصر؛ وهذا يفسر لنا حالات سوء التغذية، والنقص في العناصر الغذائية الدقيقة، ومرض التقزم أو نقص النمو، والسمنة في الأطفال (Wassef et Ahmed, 2005).

وقد أسفرت هذه التغييرات في جودة الغذاء عن موقف يتمثل في عدم الإطمئنان الي سلامة الغذاء، ويفاقم من هذا الموقف، أن التغييرات في نمط الحياة أخذت تقلل من النشاط البدني سواء في العمل، أو أثناء أوقات الفراغ.

محدودية النفاذ إلى المنتجات الصحية :

النفاذ الي مايسمى بالمنتجات الصحية، محدود، ولاسيما في حالة أصحاب الدخل المنخفضة من سكان المدن، لأن تلك المنتجات ليست متاحة دائماً، ثم إنها غالية الثمن. ولا نجددائماً الفواكه والخضروات – وهي سلع سريعة التلف – في محلات البقالة أو في سلاسل السوبر ماركت الجديدة في دول جنوب المتوسط، بسبب عدم وجود التسهيلات الخاصة بالتخزين والتبريد، بالإضافة الي عدم إنتظام التوريدات الدورية. ومن الأسباب الأخرى لعدم كفاية التوريدات، قصور مخططي المدن في عدم الاحتفاظ بمساحات للزراعة البستانية على تخوم المدن – الريف. كما أن إرتفاع الأسعار يعتبر أحد العوامل هنا أيضاً، وخصوصاً أسعار الأسماك وزيت الزيتون التي أصبحت فوق متناول المواطن العادي. فالعامل الذي يحصل على الحد الأدنى من الأجور، عليه

أن يعمل ساعتين في الجزائر، حتى يستطيع شراء كيلو واحد من السردين الطازج، وأن يعمل نفس المدة حتى يستطيع شراء علبة من التونة، وأن يعمل قرابة 5 ساعات حتى يستطيع شراء لتر من زيت الزيتون.

جدول 4- توزيع الدرجات حسب معدلات الاستهلاك

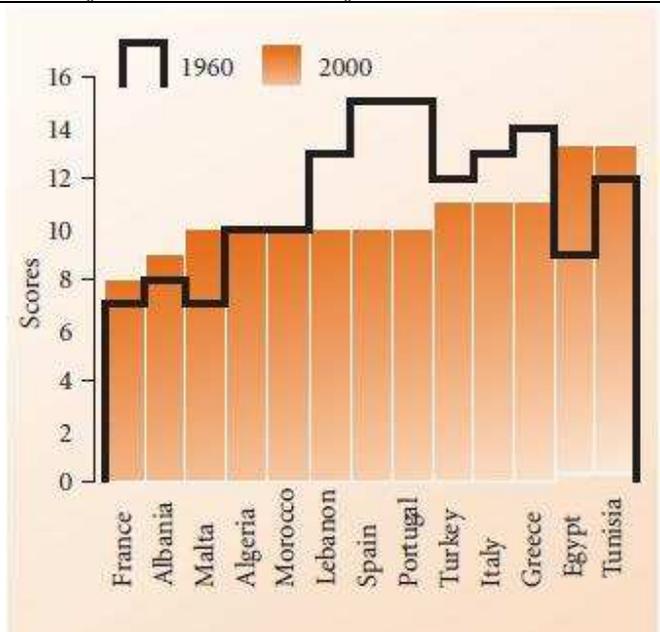
| الدرجات | | | المتغيرات |
|---------|---------|-------|---------------------------------|
| 0 | 3 | 2 | |
| > 400 | 200-400 | < 200 | اللحوم - جرام / يوم |
| < 5 | 15-5 | > 15 | زيت الزيتون - جرام / زيت |
| < 30 | 60-30 | > 60 | الأسماك - جرام / يوم |
| < 100 | 300-100 | > 300 | الحبوب - جرام / يوم |
| < 400 | 700-400 | > 700 | الفواكة والخضروات - جرام/يوم |
| > 30 | 15-30 | < 15 | % دهون في المقطوعية |
| > 13 | 10-13 | < 10 | % دهون مشبعة في المقطوعية |
| < 55 % | 55-75 | > 75 | % كربوهيدرات معقدة في المقطوعية |
| < 10 | 15-10 | > 15 | % بروتين في المقطوعية |

Source: M. Padilla based on FAO/WHO, 2003.

الأغذية الغنية بالدهون المشبعة هي: الزبد، والقشدة، والجبن، ومنتجات اللحوم المجهزة، واللحوم، وزيت النخيل، وزيت بذرة القطن، وزيت جوز الهند، والسمن الصناعي. الكربوهيدرات المركبة هي: الحبوب أساساً، والبقول، والفواكه، والخضروات.

إن عدم إتساع الوقت، الي جانب أن جانب أن الأجور يتم الحصول عليها وإنفاقها يوماً بيوم، يجبر المواطنين الفقراء في دول جنوب المتوسط، على شراء الغذاء بكميات قليلة، يوماً بيوم، من محلات البقالة المحلية ونتيجة لذلك، فإن النظام الغذائي مشردم، وأسعار الوحدة من المواد الغذائية تكون أعلى، ونظراً لتكلفة الاختيار أو الفرصة الزمنية البديلة (أي أن الوقت المخصص للعمل المنزلي، أخذ في التناقص لصالح الوقت المخصص للأنشطة الاقتصادية أو الترفيهية)، ونظراً لتعرض المواطن للإعلانات الواسعة الانتشار والتي تتسم بالجرأة، زاد استهلاك الناس من الأطعمة المجهزة والأطعمة الموجودة في الشوارع. ولما كانت تلك المنتجات مصنعة، لم يعد للمستهلك سيطرة على مقطوعية الغذاء (الدهون الخفية الموجودة فيها، والسكر، والملح الموجود بالفعل فيها، والعناصر المضافة الأخرى الخ)، ثم إن تجهيز الأطعمة باستخدام الوسائل التكنولوجية يمكن أن يغير من القيمة الغذائية للأطعمة، بل ربما ينتج عنه عناصر ضارة.

شكل بياني 3-الاتجاهات في مؤشر جودة الغذاء في الدول المتوسطة 1960 – 2000



Source: our calculations based on Faostat Data, food supply audits and M. Gerber, J. Scali, A. Michaud, M. Durand, C. Astre, J. l of the Dallongeville et al., « Profiles of a Healthful Diet and its Relationship to Biomarkers in a Population Sample from Mediterranean Southern France », JournaAmerican Dietetic Association, 100 (10), 2000, p. 1164-1171.

جدول 5- مؤشرات جودة الغذاء. عدد الدول المتوسطة التي حققت الدرجات المختلفة لمؤشرات جودة الغذاء، 2000 – 1960

| | | الدرجات | | | | |
|--|------|----------|-------|-------|-----|---------|
| | | 18-13 | 12-10 | 9-7 | 6-5 | 4-0 |
| | | ضعيف جدا | ضعيف | متوسط | جيد | جيد جدا |
| | 1960 | 0 | 3 | 3 | 4 | 3 |
| | 1970 | 0 | 1 | 8 | 3 | 1 |
| | 1980 | 0 | 2 | 10 | 10 | 0 |
| | 1990 | 0 | 3 | 9 | 9 | 0 |
| | 2000 | 0 | 1 | 10 | 10 | 0 |

السمنة: إنعكاس للعادات الغذائية:

لو إستمرت إتجاهات الإستهلاك حسب التوقعات، فسوف تعجل بفترة الانتقال الغذائية، وكذلك فترة الانتقال الوبائية، وسوف تجد الدول المتوسطة نفسها قريباً جداً في وضع مماثل لوضع الدول الشمالية من ناحية الصحة: فئمة إتجاه نحو زيادة حادة في أمراض القلب، وإرتفاع ضغط الدم، والسرطان، والسكر، والسمنة، مع ما يترتب على كل ذلك من نتائج خاصة بعلاج تلك الأمراض، وزيادة الوفيات، وإنخفاض الإنتاجية البشرية.

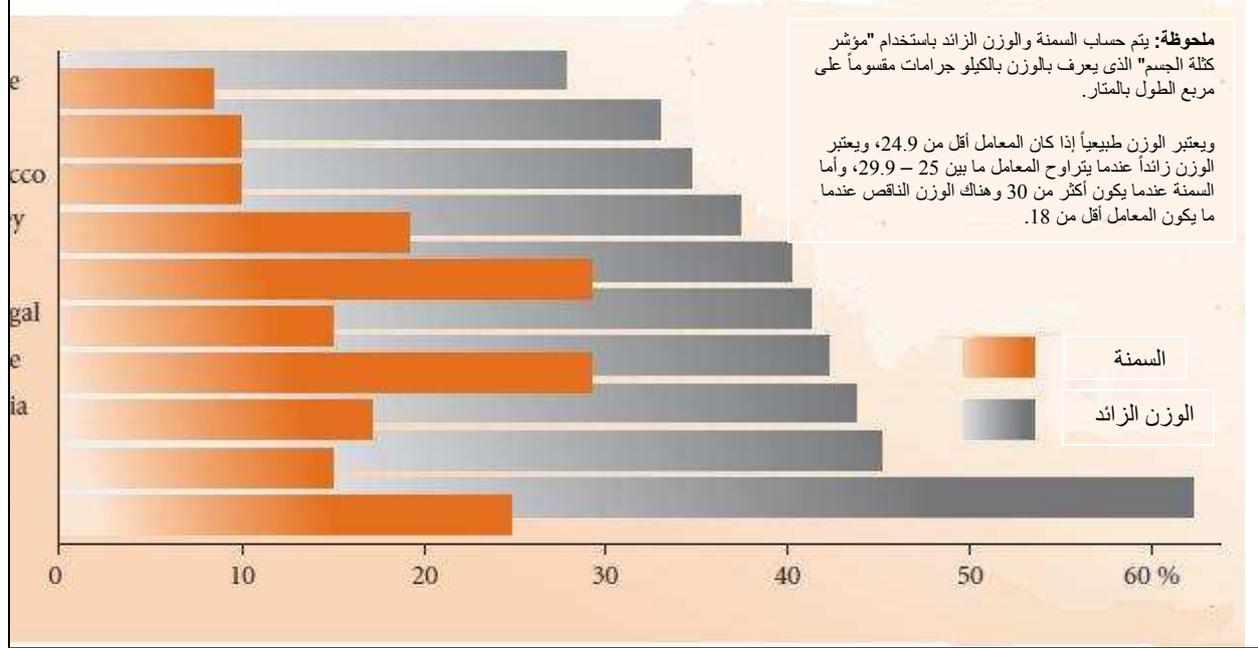
لقد أصبح سكان منطقة المتوسط – الذين كانوا منذ أمد طويل بعيدين عن الأمراض المزمنة غير المعدية بفضل النظام الغذائي المعروف لديهم وبفضل النشاط البدني الذي عرف عنهم – يتجهون الآن للوصول الي مستويات الوزن المسجلة في الدول الصناعية المتقدمة، ويصدق ذلك على جميع الفئات العمرية، وإن كانت السمنة قد لوحظت كثيراً بين الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة (من سن صفر -5) في شمال إفريقيا، ثم إن معدلات الإصابة بالسمنة أخذت في الإرتفاع الحاد: فقد كانت 7,7 % في عام 1995، ثم 11,7% في عام 2000، ثم 17,4% في عام 2005 (SCN 2004)، بل إن الموقف قد بات خطيراً بالفعل في دول شمال المتوسط، حيث نجد أن 27% من الأطفال يعانون من زيادة الوزن في أسبانيا واليونان، وفي إيطاليا 36% (Combris , 2005). وعلاوة على ذلك، فإن السمنة يمكن أن توجد مع حالات نقص التغذية (إنظر الشكل البياني 5,4).

التوزيع الحديث يسعى الي أن يكسب مكاناً في الأسواق، حيث إن نقاط بيع سلع معينة هي المعيار:

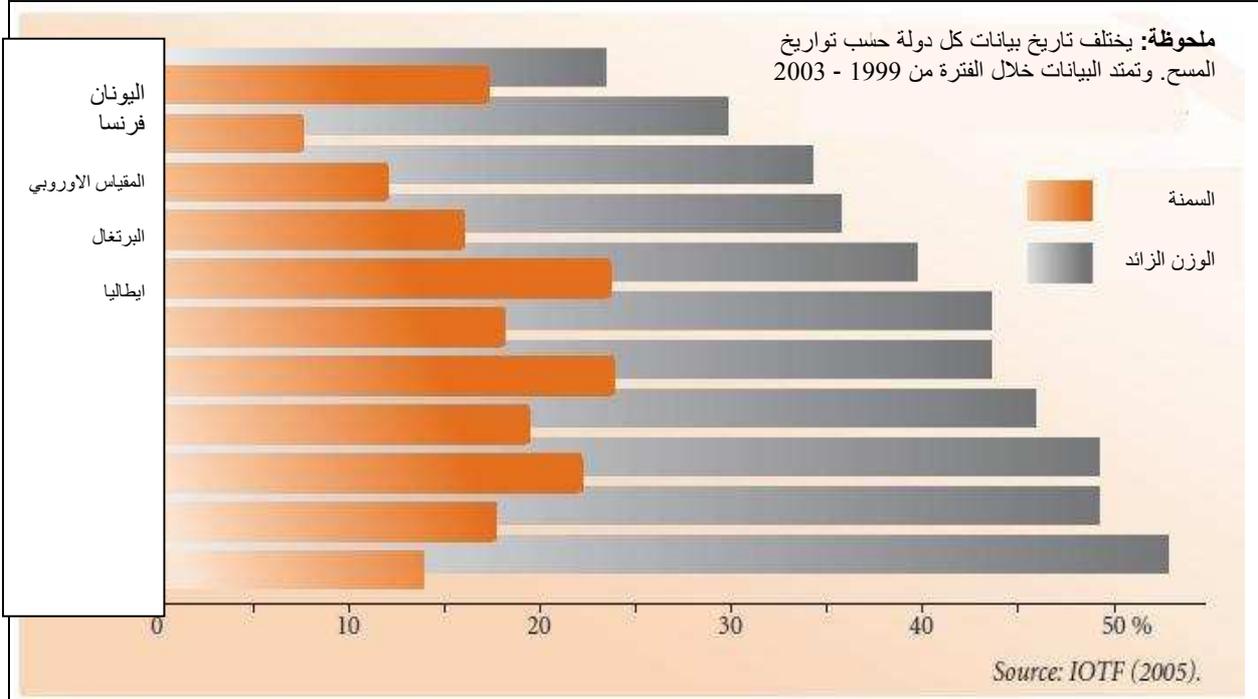
غالباً مايقال إن ظهور تجارة التجزئة على نطاق واسع، بمثابة إنقلاب كبير في أساليب التجارة الاستهلاكية في دول جنوب المتوسط، وعلى الرغم من أن الجزائريين كانوا يتسوقون في " أسواق الفلاح " أو محلات السوبر ماركت المحلية المعروفة باسم Monoprix في الماضي، وكان لدى المغاربة أسواق Marjane ذات الخدمة الذاتية منذ سنة 1991، إلا أنه منذ عام 2000 فقط، بدأ هذا الشكل من توزيع الأغذية يستقر ويتوسع. ومصر لا يزال لديها فرعان فقط لمحلات كارفور (في القاهرة والأسكندرية)، ولكن الجزائر، والمغرب، وتونس، بدأت الإنفتاح التدريجي على تجارة التجزئة الكبرى، وبدأت شركات جديدة في الظهور.

وإذا كان بعض المتخصصين يرون أن السوق في تلك البلدان، سوق واعدة، إلا أن المسألة تتطلب بعض الوقت، ومع ذلك أصبحت بعض الشركات الفرنسية الكبرى لتجارة التجزئة تحتل مكان الصدارة في تجارة التجزئة في تلك البلدان . ومما لاشك فيه أن تعديل الهياكل التجارية في مختلف الدول، قد غير من عادات الشراء لفئات معينة من السكان، فإن 5%-10% فقط من المبيعات في محلات السوبر ماركت الكبيرة والمتوسطة الحجم، تخص السلع الغذائية، بينما نجد في جنوب أوربا أن نسبة تتراوح ما بين 60% - 80% من مبيعات محلات السوبر ماركت عبارة عن مبيعات غذائية.

شكل بياني 4- النسبة المئوية للوزن الزائد والسمنة في الكبار، 2004



شكل بياني 5- النسبة المئوية للوزن الزائد والسمنة في الصغار ما بين 7-11 سنة في منطقة شمال المتوسط



ويمكن أن تكون الإحتمالات مباشرة بالنسبة للإقتصاد المحلي، عندما يدرك المرء أن كل هيكل تجارى يمكن أن يخلق منافع من فرص العمل المباشرة وأما من جهة الأثر اللوجستى والتأثير على المجتمع، فإن ظهور هذا

النوع من تجارة التجزئة الواسعة النطاق، يمثل مشكلتين (Hammoudi , Padilla et Abis 2007 , 2006)

< المشكلة الأولى تتعلق بقدرة الزراعة والصناعة المحلية على تلبية توقعات تلك المجموعات الكبرى للتوزيع، في دول لاتزال على طريق التنمية، ويصبح من الضروري، النهوض بطرق الإنتاج والتنظيم المؤسسي، على وجه السرعة، وعلى جميع مستويات سلاسل العرض. ثم إن الإنتاج الزراعي الجديد، وأساليب التصنيع، تتطلب الكثير، ومن ثم تصبح مكلفة في بعض الأحيان، حيث تحتاج إلي مستويات عالية من المهارات، الأمر الذي يعنى ضرورة التدريب، وضرورة تطبيق إجراءات أكثر تشدداً لانتقاء الجهات الموردة للسلع

< المشكلة الثانية ترجع الى أن تلك النظم المستوردة "على كف عفریت". ولما كان المستهلكون يطلبون فعلاً قيام كارفور ببيع منتجات كارفور الفرنسية، أو بيع المزيد من السلع الأوروبية – التي يعتبرونها أعلى جودة – تنشأ المخاوف من دخول المزيد والمزيد من السلع الغذائية الأجنبية والسلع الاستهلاكية، الي السوق، على حساب البضائع المحلية، ومن ثم فإن تلك المخاوف لها ما يبررها.

ومع ذلك، فإن التغيير في العادات الشرائية لم يكن على نفس المستوى لدى جميع فئات السكان. فبعض المستهلكين إعتادوا على أشكال التوزيع الجديدة بشكل سريع، بينما ظل آخرون يتعاملون مع الأشكال التقليدية، وفئة ثالثة- وهي من أكثر الفئات التي لفتت الأنظار – راحت تشجع منافذ البيع المختلفة – وتتعامل معها بنوع من الزهو. ويرتبط اختيار المحل – في حقيقة الأمر – إرتباطاً وثيقاً بالقوة الشرائية، وبالسلعة المنشودة. وفي دول جنوب المتوسط، نجد أن من العوامل الهامة في اختيار محل البقالة المجاور، لشرء معظم السلع الغذائية منه، هو التسهيل الإئتماني الذي يمنحه البقال للسكان المحليين، علاوة على أن المحل المجاور يسهل الوصول اليه أكثر من غيره، لأن محلات السوبر ماركت عادة ماتكون بعيدة عن مناطق إقامة الطبقة العاملة. وحيث لا تمتلك معظم الأسر سيارة، كما أن خدمات الأتوبيسات غير مناسبة لذلك الغرض

الأهمية المتصورة لعلامات الجودة :

في كثير من دول المتوسط، لم تتطور بعد علامات المواد الغذائية تطوراً كاملاً، ولم تطبق بالشكل المطلوب، ولا تتمتع كل دولة بالتسهيلات الفنية والخبرات اللازمة من أجل مراقبة الجودة، رغم أن الوضع يمكن أن يتطور سريعاً بالنظر الي الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الاتحاد الأوربي. ولقد كان للقصور في منظومة الإنتاج الغذائي – الذي تتركز أنشطته حول المراكز الحضرية والسياحية – وضعف إتحادات المستهلكين، أن أصبح من الضروري قيام الصناعات الغذائية بوضع علامة على منتجاتها بحيث تضمن التعرف بسهولة على السلع ذات الجودة. وفي بلدان الجنوب لاتوجد علامات للجودة ترفق بالسلعة، ولكن يمكن التعرف على منشأ السلعة وأصلاتها من واقع الخبرة التقليدية. وتعتبر علامات الجودة ذات مزايا واضحة، بالنظر الي المزايا المشار اليها والمنوه عنها في الكتابات الصادرة بشأنها، في حالة بعض الدول مثل: فرنسا، وإيطاليا، والبرتغال، وأسبانيا. وتشير تلك العلامات الي الجودة، والمنشأ، والخبرة المحلية، وطرق الإنتاج السليمة بيئياً، أو الطرق التي تهتم برعاية الحيوان، وهي أمور ذات أهمية متزايدة الآن لدى المستهلك الأوربي. وتوضح رغبة المستهلك في دفع مبالغ أكبر للسلعة مقابل ضمان جودتها مدى الإقبال على تلك السلع وهو إتجاه واسع خصوصاً في فرنسا وإيطاليا، بعكس البرتغال – وفي دول الجنوب بدأ الموسرون يبدون إهتماماً بتلك الأمور، ولكن لازالت الدلائل ضعيفة بعد، على وجود عقلية إستهلاكية واعية.

جودة الغذاء – التحدي المتنامي:

أصبحت النظم الغذائية المتوسطة أبعد ماتكون عن التجانس، فهي تشتمل على كم هائل من المنتجات، مع مالتلك المنتجات من سمات خاصة بكل منها، وهي شديدة التنوع، وهذا التنوع هو الذى يوفر مستوى معيناً من السلامة الغذائية والاجتماعية لمختلف السكان. أما وأن مشكلة نقص التغذية لم تعد الآن مشكلة حقيقية في المنطقة، فإنه يجب على سكان المتوسط إيلاء إهتمام أكبر لجودة الغذاء، والتغلب على مألديهم من عقد بالنسبة للمجتمع الغربى، وإبراز مألديهم من معرفة وخبرات في هذا المجال، وبالنسبة للمستهلكين، نجد ان الصورة المتوسطة تنطوى على عدد من القضايا التى ترتبط إرتباطاً وثيقاً بهوية الناس وموقفهم من الغذاء ومن هنا، كانت سطوة الخصائص المميزة التى يحملها النظام الغذائى المتوسطى:

<خصيصة الجمع بين لذة المذاق والسلامة الصحية للغذاء، وإحياء فكرة الطعام المغذى، وعدم التأكيد كثيراً على جانب " الصحة "، وهو الجانب السائد في الثقافة الغذائية لدى الدول الناطقة بالإنجليزية، والتأكيد على جانب اللذة الحسية، وتسهيل التفرقة الثنائية بين ما هو ممتع ولذيذ، وبين ما هو جيد للصحة.

<خصيصة إبراز قيمة الثقافة المتوسطية، مع ما فيها من نكهات وألوان متنوعة ،.. وترسيخ الهوية المتوسطية: لم تعد المسألة الآن تتعلق ب " تناول أطعمة شعوب أخرى " ولكن المسألة باتت تتعلق ب "إنتاج غذائنا نحن، وتناوله".

<خصيصة إيقاظ الرغبة من أجل التجديد " والإطمئنان مجدداً" بالعودة الي الأطعمة التقليدية ؛ ويفسر هذا الإتجاه بالفجوة بين سلسلة الإنتاج، وسلسلة الإستهلاك التى تسبب الفلق بين المستهلكين طالما أنهم لم يعودوا يستطيعون تحديد هوية الأطعمة التى يتناولونها، والبحث عن المنتجات المحلية الأصيلة، وطرق إعداد الغذاء في الزمان الغابر، والبحث عن المنتجات المحلية.

<أصبح المستهلكون أكثر إهتماماً عن ذى قبل بشأن المسائل الصحية، والأمن الغذائى، والغذاء المتوازن ؛ كما أصبحوا أكثر دراية ووعياً بالمشكلات البيئية، ويولون إهتماماً أكبر بالظروف والأحوال التى يتم فيها إنتاج السلع وتجهيزها، وبما أصبح يسمى بالأعمال "الأخلاقية".

وفي الدول الناطقة بالإنجليزية، قام رجال الصناعة والقادة السياسيون، بتقييم الإتجاهات ببراعة في اختيارات المستهلكين وقد أقرروا تلك الفكرة وساندهم في ذلك خبراء التغذية وعلماء الأوبئة الذى برهنوا علمياً على المزايا الحمائية للأغذية المتوسطية. وتجرى عملية إعادة إكتشاف المزايا في وقت راحت تختفي فيه الخصائص المميزة للأغذية في الدول المتوسطية، الشمالية والجنوبية منها على السواء، مع تطور أساليب الحياة وعولمة التجارة. والسؤال: هل تؤدي العولمة الي حل وسط ودائم للنموذج الكريتي ؟ والجواب: ليس هذا بالأمر المؤكد، لأن العالم يجتاز حالياً مرحلة تسعى فيها المجتمعات الي تقليد مجتمعات الدول الناطقة بالإنجليزية، ومن المفارقات الغربية أن بدأ سكان المتوسط يعيدون إكتشاف نظامهم الغذائى إبان تلك الحركة الدولية من الإنتشار / التقليد. وعلى الرغم من أن الصناعات الغذائية تشهد إندفاعاً الي تلك الأسواق المتنامية، فإنه من المصح أن تشوه الأسس الأصيلة التى يقوم عليها النظام الغذائى المتوسطى، ومع ذلك فإن الإعتبارات الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة – التى تعمل على الحفاظ على العناصر الغذائية والأخذ بالأساليب التكنولوجية الحميدة، وتطوير المنتجات المحلية، يمكن، أن تعدل من الإتجاه نحو التصنيع الذى تسيطر عليه الي حد كبير الإعتبارات الصحية.

إن الرؤية العلمية الجديدة للغذاء المتوسطى، تعمل الآن على إبتكار أنواع جديدة من الأطعمة التى تحتوى على العناصر التقليدية، وتعمل على أن يكون النظام الغذائى المتوسطى جزءاً من حركة توافقية، يتم فيها

إعتراف الصفة بخبرة الآباء والأجداد، وتتوفر جميع أسباب الإستفادة المترتبة على التعاون بين أوربا المتوسطية ودول جنوب وشرق المتوسط، إذا سارت على ذلك النهج.

قائمة بالمراجع: ص 168 E وما بعد وتنقل كما هي من ال CD

Benjelloun (S.) *et al.*, “Les produits laitiers dans le comportement alimentaire du consommateur marocain”, dans Hassainya (J.), Padilla (M.) et Tozanli (S.) (dir.), *Lait et produits laitiers en Méditerranée. Des filières en pleine restructuration*, Paris, Karthala, 2006, pp. 235-252.

Combris (P.), “Économie et alimentation: peut-on maîtriser l'évolution de la consommation? L'économie fait-elle la loi dans nos assiettes? Déterminants économiques des choix alimentaires”, communication, IFN annual colloquium, Paris, 29 September 2005.

Darmon (N.), Ferguson (E. L.) *et al.* “A Cost Constraint Alone Has Adverse Effects on Food Selection and Nutrient Density: An Analysis of Human Diets by Linear Programming”, *Journal of Nutrition* 132 (12), 2002, pp. 3764-3771.

European Commission, *First Progress Report on Economic and Social Cohesion*, Brussels, Eurostat, 2002.

FAO, *Nutrition Country Profile*, Rome, 2001.

Gjergji (A.), “Nourritures et traditions alimentaires en Albanie”, dans Padilla (M.) (dir.), *Alimentation et nourritures autour de la Méditerranée*, Paris, Karthala, 2000, pp. 151-159.

Hassainya (J.), Padilla (M.) et Tozanlı (S.) (dir.), *Lait et produits laitiers en Méditerranée, des filières en pleine restructuration*, Paris, Karthala, 2006.

Heidues (F.), Atsain (A.), Padilla (M.), Ghersi (G.), Nyangito (H.) et Le Vallée (J.-C.), *Development Strategies and Food and Nutrition Security in Africa: An Assessment*, discussion paper, 38, Washington (D.C.), IFPRI, 2004.

Hervieu (B.) (ed.), *Mediterra 2007. Identity and quality of Mediterranean foodstuffs*, Paris, Presses de Sciences Po, 2007.

International Obesity Task Force, *Obesity in Europe*, EU Platform Briefing Paper, 3, Brussels, March 2005.

Keys (A.), Menotti (A.), Karvonen (M. J.), Aravanis (C.), Blackburn (H.), Buzina (R.) *et al.*,

“The Diet and 15-Year Death Rate in the Seven Countries Study”, *American Journal of Epidemiology*, 124 (6), 1986, pp. 903-915.

Khaldi (R.) et Naili (R.), “Dynamique de la consommation de lait et de produits laitiers en Tunisie”, *Options méditerranéennes, Série B*, 32, 2001, pp. 75-86.

Malassis (L.), *Nourrir les Hommes*, Paris, Flammarion, 2000.

Padilla (M.) (dir.), *Aliments et nourritures autour de la Méditerranée*, Paris, Karthala, 2000.

Padilla (M.) et Abis (S.), “La grande distribution au Maghreb: contextualisation et enjeux”, *Afkar/Idées*, 13, spring 2007, pp. 68-71.

Padilla (M.), Aubaile-Sallenave (F.) et Oberti (B.), “Comportements alimentaires et pratiques culinaires en Méditerranée”, in *Alimentation méditerranéenne et santé. Actualités et perspectives*,

Montrouge, John Libbey, 2000, p 119-137.

ANALYSIS 168 of agriculture and the agro-food situation in the Mediterranean region

Maquette_ANG:Mediterra_2008 19/03/08 7:43 Page 168

Padilla (M.), Benjelloun (S.), Khaldi (R.), Soliman (M.) et Sahin (O.), “Un consommateur partagé entre modernité et tradition”, in Bachta (M. S.) et Gherzi (G.), *Agriculture et alimentation en Méditerranée. Les défis de la mondialisation*, Paris, Ciheam-Iresa-Karthala, 2004, pp. 153-172.

Padilla (M.), El Dahr (H.), Hammimaz (R.), Zurayk (R.) et Moubarak (F.), “Le consommateur et la qualité santé et environnementale des produits”, in Hamze (M.) and Hervieu (B.) (ed.), *Agri. Med 2006. Agriculture, fisheries, food and sustainable rural development in the Mediterranean region*, Ciheam annual report, Paris, Ciheam 2006, pp. 201-262.

Ruel (M. T.), Garrett (J. L.), Morris (S. S.), Maxwell (D.), Oshaug (A.), Engle (P.), Menon (P.), Slack (A.) and Haddad (L.), *Urban Challenges to Food and Nutrition Security. A Review of Food Security, Health and Care-Giving in the Cities*, IFPRI discussion paper, 51, Washington (D.C.), IFPRI, 1998.

SCN, *5th Report on the World Nutrition Situation: Nutrition for improved development outcomes*,

Geneva, 2004.

Smil (V.), *Feeding the World. A Challenge for the Twenty-First Century*, Cambridge (Mass.), The MIT Press, 2000.

Soliman (M.), “Stratégies des acteurs et restructuration des marchés dans la filière lait en Égypte”, *Options méditerranéennes*, Série B, 32, 2001, pp. 133-146.

United Nations, *Stratégie de réduction de la pauvreté. Étude du phénomène de la pauvreté en Tunisie*, Office of the Resident Co-ordinator in Tunisia, 2003.

Wassef (H.) and Ahmed (Z.), “Consumption and food security in the Mediterranean region”, in Hervieu (B.) (ed.), *Agri. Med 2005. Agriculture, fisheries, food and sustainable development in the Mediterranean region*, Ciheam annual report, Paris, Ciheam, 2005, pp. 237-294.

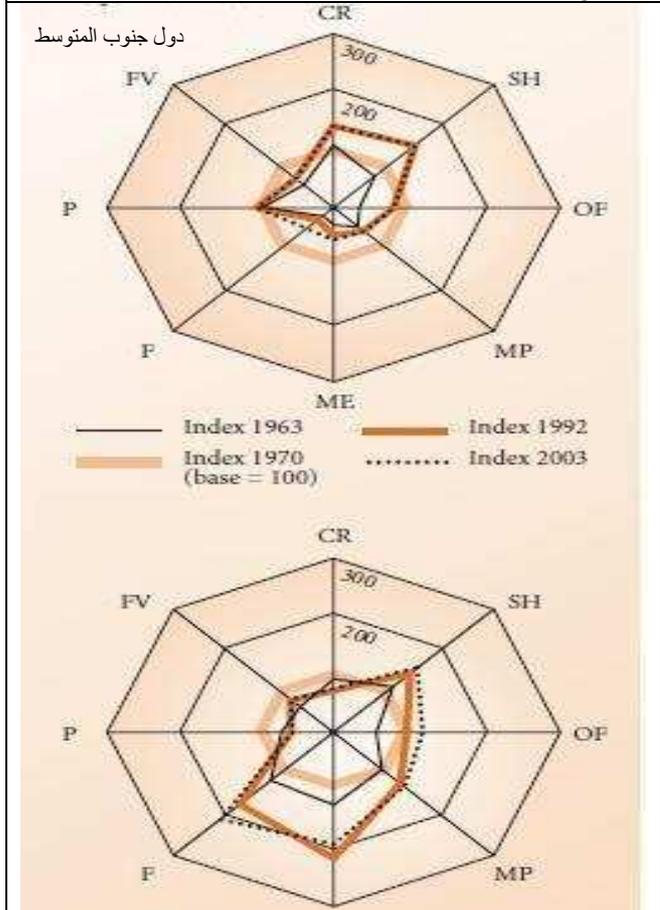
Willett (C. W.), *The American food pyramid*, Washington (D.C.), USDA, 2003. Référence à confirmer.

World Bank, “Poverty In The Middle East And North Africa”, sectoral note, Washington (D.C.), August 2005.

World Bank, *World Development Indicators 2006*, Washington (D.C.), 2006.

ملاحق:

ملحق 1- اتجاهات الإستهلاك بالنسبة لكل سلعة من نموذج كريت، 2003-1963 دول جنوب المتوسط



الدليل:

CR: الحبوب والخضروات الجذرية والدرنيات
F: الاسماك
SH: السكر والعسل
FV: الفواكة والخضروات
MP: منتجات الألبان
ME: اللحوم والبيض
P: البقوليات
OF: الزيوت والدهون

الفصل 6

الحوكمة في عالم الريف والزراعة *

إصطلاح الحوكمة – المتداول الآن على نطاق واسع منذ فترة ليست بعيدة – قد أصبح إحدى حقائق الحياة في الزراعة، ومنذ بزوغ منطقة المتوسط بفعل الثورة التي شهدتها العصر الحجري الحديث، أصبح النشاط الزراعي محور إهتمام دائم، للسلطات الحاكمة في مختلف بلدان المتوسط. وكانت إدارة المخزون الغذائي – للاستعانة به خلال السنوات العجاف – جزءاً بالفعل من السياسة الزراعية في عصر الفراعنة. ومنذ ذلك الحين، مارست القوى السياسية المختلفة – بدرجات متفاوتة من النجاح – هيمنتها على ذلك القطاع الذي اعتبرته ذا أهمية إستراتيجية بالغة، لأنه يمثل الضمانة الكبرى للأمن الغذائي، ولما كانت السلطات تدرك أن الزراعة لا تساوى شيئاً إذا لم توجد إستثمارات تدعمها، فقد إنخرطت في تنمية الأراضي الزراعية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك الجهد المبذول في نطاق الزراعة عنصراً حاسماً في التنمية الريفية، التي شملت – بمرور الزمن – قطاعات أخرى في دول شمال المتوسط، من أجل تنويع الأنشطة في الريف. وعلى الرغم من ذلك، فإن الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين الريف والحضر، ظلت على ما هي عليه، وخصوصاً في دول جنوب وشرق المتوسط، ويساهم الفقر، وتراخي التنمية، والتوترات الإجتماعية بدرجة كبيرة في هذه الفوارق.

وعندما نهتم بالزراعة والتنمية الريفية في نطاق المتوسط، فإنه يجدر بنا تحليل السياسات، والتحديات التي ترتكز عليها تلك السياسات، في مختلف الدول التي يتكون منها. ومن هذه الناحية يتبادر إلى الذهن علي الفور، إختلاف الحال تماماً في الدول الأوربية علي الشاطئ الشمالي للمتوسط – التي قامت بتوحيد سياستها الزراعية (من خلال السياسة الزراعية المشتركة CAP) مع التنمية الريفية – عنها في دول جنوب وشرق المتوسط. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة ظاهرتين تعتمدان على مختلف المستويات: الحوكمة داخل الدول، والديناميكية الواضحة التي يمكن فهمها من خلال ظهور أطراف فاعلة عديدة، وبشكل أكثر عمومية، ظهور الرغبة في إقامة شراكات علي المستوى المتوسطي ككل لعدة سنوات.

الإجراءات التي إتخذتها الدول المتوسطية من أجل الزراعة وعالم الريف:

في جنوب حوض المتوسط: الإنتقال من نزعة التدخل الى نزعة التحرير:

لقد كان قطاع الزراعة وقطاع الأغذية – الزراعية في بؤرة الإهتمام الدائم من جانب الدول منذ عقد الخمسينيات في القرن الماضي، وكان التحدي الذي يواجه السياسات الزراعية، متعدد الجوانب، ويصعب تنفيذه عملياً: وهو تحد إجتماعي (إعادة توزيع الدخل عن طريق إعادة توزيع الأراضي)، وإقتصادي (زيادة الإنتاج للحد من إستنزاف النقد الأجنبي، ومن ثم الديون الأجنبية)، وسياسي (الحفاظ علي الإستقرار الداخلي)، وجيوبوليتيكي (تحرير النفس من التهديد بإستخدام الغذاء كسلاح).

وفي منطقة المتوسط كانت مشكلة النفاذ إلى الأراضي من المشكلات الحادة، وفي عقد الخمسينيات من القرن الماضي، كانت الأراضي تتميز بالتوزيع غير العادل، وبالندرة. وكانت السياسات الزراعية طوال العقود الماضية تسعى – بدرجات متفاوتة من الإصرار والنجاح – إلى الرد علي تلك المشكلة المزوجة، وعلي أية حال، فإنه في تلك المناطق التي تتسم بجفاف المناخ يعتبر الحصول على المياه مطلباً لتنمية أراضي جديدة، وهذا المطلب بدوره يتطلب الأخذ بسياسات مائية جادة وقوية.

* تم تأليف هذا الفصل بالرجوع الي الوثائق التي أعدها Annarita Antonelli من معهد الزراعة المتوسطية التابع - سيام - باري، وعمر بوسعود من معهد الزراعة المتوسطية - سيام في مونيبييه، و Giulio Malorgio من جامعة بولونيا، و Patricia Pugliese من معهد الزراعة المتوسطية - سيام - باري.

وفي شرق المتوسط، كانت الهيمنة العثمانية، السبب الواضح للتوزيع غير العادل للأراضي، وكانت سيطرة حفنة من الملاك العرب على الأراضي قد بدأت بحركة تنظيمات في عام 1858، وكانت تلك الحركة تعمل على إجراء إصلاحات جذرية في أداء جهاز الدولة العثمانية، وقام الباب العالي بمنح مساحات شاسعة من الأراضي لأسر النبلاء القدامى، أو رؤساء العشائر (شيوخ العشائر) لكي يضمن ولاءهم للامبراطورية. أما في ظل الإدارة الفرنسية والإدارة البريطانية، فقد أصبح ملاك الأراضي - وقد تحالفوا مع القوى الجديدة - محل إهتمام خاص من جانب الدولتين المنتدبتين، حيث منحتهم هاتان الدولتان، علي وجه الخصوص، أراضي جديدة وإمميزات أخرى عديدة، ولم يغير استقلال تلك الدول من الأمر شيئاً، من حيث المبدأ، ولم تُعَنَّ النظم الملكية الجديدة بالأوضاع الزراعية.

ولم يستطع ذلك الإختلال الواضح في توزيع الأراضي أن يتعايش مع التغييرات في النظام في دول معينة في المنطقة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وكانت الحكومات الوطنية العربية - وقد إستلهمت مبادئ الاشتراكية - قد وضعت عملية إعادة توزيع الثروة في قلب أولوياتها السياسية، وسرعان ماظهر الإصلاح الزراعي إلى حيز النور، وخصوصاً في سوريا ومصر، حيث تم وضع حد أقصى للمساحات الزراعية كوسيلة للحد من إكتساب الأراضي أو الاستحواذ عليها، ولم تضع تلك الإصلاحات حداً للفوارق المفرطة فحسب، وإنما أدت أيضاً إلى إعادة توزيع للدخول، بشكل ملحوظ، لصالح صغار الفلاحين. ولكن الضغوط الديموجرافية، وخصوصية قوانين الميراث العربية، قد أدت إلى تجزئة الأراضي إلى شرائح أصغر فأصغر. وعلى الرغم من عملية النزوح الواسعة من الريف، فإنه كان من الصعب تنمية مزارع العائلات القادرة على الاستثمار الإنتاجي، وتوضح تلك النكسة النسبية في عمليات الإصلاح، مدى أهمية قيام الدول التي تتجه إلى الإستيلاء على أراضي جديدة، بمراعاة ضرورتين متلازمتين: إمتصاص جزء من الزيادة السكانية، ومواجهة الإحتياجات الغذائية لسكان يتزايدون بسرعة.

وفي المغرب العربي، إتخذت مسألة الحصول على الأراضي شكلاً مختلفاً ولم تكن المسألة مسألة إستعادة أراضي تخص العائلات الوطنية الكبيرة، وإنما كانت تنصرف إلى إعادة توزيع الأقطاعات التي خلفها الاستعمار الفرنسي، والتي كانت تمثل 10% من الأراضي الزراعية في تونس والمغرب، وأكثر من 25% في الجزائر. وقد تم إستعادة الأراضي بشكل مضطرد في تونس والمغرب، ولكنها إقتربت بإسيلاء الدولة عليها، ثم بيعها بشكل متواز إلى أصحاب الأراضي الذين كان لديهم الكثير بالفعل. أما في الجزائر، فكانت عملية إستعادة الأراضي أكثر سرعة، وكان العاملون في الأقطاعات الزراعية السابقة، هم المستفيدون الأساسيون. ثم أجرى إصلاح زراعي حقيقي خلال الفترة ما بين 1971-1975. وكان تقبيد حجم الملكيات الزراعية، وتأميم أراضي الملاك الغائبين، قد ساهم في انعاش تشكيل التعاونيات الزراعية الكبيرة، ومن بينها على وجه الخصوص، تعاونيات الإنتاج المنبثقة عن الثورة الزراعية (CAPRA)، والتي تم تصفيتها في النهاية في بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بينما أعيدت الأراضي المؤممة إلى ملاكها الأصليين.

وقد اقترنت عملية توزيع الأراضي هذه، في دول جنوب وشرق المتوسط، بسياسة استصلاح مليون هكتار بالرى في عام 1980، بينما علي الساحل الشرقي، نجد ان مصر وسوريا قد شرعتا في سياسة تحسين الاراضي بعد الثورتين السياسيتين في الخمسينيات وفي الستينيات من القرن الماضي، و قد تمكنت هاتان الدولتان- عن طريق انشاء سدود ضخمة (سد أسوان العالي في مصر، وسد الطبقة علي الفرات في سوريا) - من اضافة مساحات كبيرة من الأراضي المرورية عن طريق جلب المياه إلى الأراضي الجديدة (التوسع الأفقى)، وعن طريق مضاعفة المحاصيل مرتين أو ثلاث مرات (التوسع الرأسى)، وربطت دول جنوب وشرق المتوسط بين سياسات الأراضي والمياه وبين الدعم القوي للمدخلات الزراعية، والمنتجات الغذائية، حيث تزيد إنتاجية المزارع في نفس الآن، وتحقق السلام الأجماعى عن طريق توفير الغذاء الرخيص.

وكانت تلك السياسات التدخلية الشديدة هي سمة تلك الفترة حتى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وتمشياً مع مطالب المواءمة الاقتصادية والمالية، تحت ضغوط من جانب بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، اضطرت معظم دول جنوب وشرق المتوسط الى مراجعة سياساتها الزراعية مراجعة متعمقة، وقد تميز عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بالإصلاحات الليبرالية، مع وضع خصخصة الخدمات (التسويق والتوريد)، وتخفيض الدعم المباشر للإنتاج أو الإستهلاك، في صلب السياسة الزراعية. ومع ذلك، نجد أنه تم الإبقاء - في بعض الدول مثل تونس، وتركيا، والجزائر ومصر - على بعض أنواع الدعم للسلع الأساسية. مثلاً، أو لبعض عوامل الإنتاجية، حتى يتسنى لتلك الدول التعامل بصفة خاصة مع الأوضاع السياسية الصعبة، وإرضاء مطالب فئات معينة من الفلاحين (خصوصاً من أسعار الفائدة، ودعم المعدات والآلات) أو فئات معينة من سكان المدن. إلا أن ذلك لم يحل دون سرعة وتيرة الانفتاح في اقتصاديات وأسواق دول جنوب وشرق المتوسط، على العالم الخارجي، مما أثار قلقاً شديداً إزاء عمليات التحرير المفاجئة، والتي لم يتم الإعداد لها بشكل جيد في الغالب.

وفي هذا السياق، نجد أن تحسين الأداء في الزراعة المرورية، وتوفير الأمن الغذائي للمدن، هي الخطوط الرئيسية للسياسات الزراعية القائمة في غالبية دول جنوب وشرق المتوسط. وتقوم استراتيجيات التنمية المعمول بها حالياً على الأعمدة التالية:

< حل مشكلات الطبيعة البنائية المرتبطة بحجم المزارع، ووضع الأراضي الزراعية، واستغلال الموارد الطبيعية. ففي الجزائر، نجد أن الحصول على الأراضي الزراعية، ينطوي على توضيح أوضاع الأراضي الزراعية، وبالمعنى القانوني، ينصرف ذلك بصفة خاصة إلى تعريف القواعد الجديدة التي تحكم، أولاً، عملية الملك (أي الأراضي المملوكة ملكية خاصة)، حتى يتسنى فرز المشاكل التي نجمت عن الملكية المشتركة، وثانياً، إدارة الأوقاف (الأراضي التابعة للمؤسسات الدينية)، وإدخالها ضمن القطاع الإقتصادي. كما تحاول السلطات تعزيز مكانة الفلاحين حتى تضمن حقوق المستأجرين والملاك، وتشجيع استخدام عقود الإيجار الزراعية، حفاظاً على حقوق كلا الطرفين، وتشجيع توزيع الأصول بحيث تسمح بإعادة إنعاش مناطق ريفية معينة، حيث تسود الملكيات الخاصة الصغيرة. ومن الشائع في المغرب العربي، تنظيم تبادل وسائل الإنتاج، وذلك من خلال تدعيم التعاونيات الزراعية، والنهوض باتحادات الفلاحين .

< أن سياسة التعبئة والإدارة الرشيدة للمياه، والتحسينات الزراعية - المائية التي يبررها جفاف المناخ، وعدم إنتظام سقوط الأمطار. وفي هذا المجال، قامت تونس بالعديد من مشروعات الحفاظ على المياه والتربة، أجدها بالذكر مساقط الساحل (إقامة الأحواض لتجميع المياه السطحية الجارية)، وجسور جبال مَطْمَطة (سدود صغيرة في الوديان الضيقة لتجميع المياه والطمى للزراعة) والمجود (m'gouds) (أشغال الفلاحون بإنشائها وإدارتها بأنفسهم. أما شبكة السدود المتصلة ببعضها البعض في شمال تونس، فالغرض منها تنظيم موارد المياه وسوف تركز استراتيجية المياه بعد عام 2010، على استخدام مصادر المياه غير التقليدية (مثل مياه الصرف، والمياه العادمة، ومياه البحر المحلاة). وفي المغرب، يضع البرنامج الوطني للري، تصوراً لمشروع مائي كبير لتوفير الري في عدة مناطق (مثل: دوقالة وغرب، ولوقوص مثلاً)، ومشاريع صغيرة ومتوسطة لتوفير الري في مناطق أصغر مساحة، وكذلك لإصلاح وإعمار المناطق التقليدية، وترتكز مشروعات إستغلال الأراضي في المناطق البور (الجافة) على الري المحسن، والمعدات الملائمة، والخدمات الأساسية، وأعمال التنمية الزراعية الخ. وفي ظل هذا البرنامج، يوجد مخطط لتنفيذ 71 مشروعاً تغطي مساحة إجمالية تبلغ 1.1 مليون هكتار.

< تحسين الأراضي في المناطق الجافة، وشبه الجافة، وبرامج "التجديد" المصممة لزيادة التشغيل وزيادة دخول الفلاحين والمجتمعات الريفية، باستخدام وسائل التنمية والزراعة المثلى (المشاتل، والري). ولقد إنشغلت دول الجنوب (من المغرب حتى مصر) لمدة عقد من الزمان ببرامج مكافحة آثار القحط والجفاف،

وفي بلدان المغرب العربي، تعتمد إدارة مخاطر المناخ بالنسبة لمناطق الاستبس الشاسعة ومناطق المراعي، علي الجمع بين محاصيل الحبوب والثروة الحيوانية، والمكملات الغذائية التي يتم شراؤها من حصيد بيع الحيوانات، والموارد المجلوبة من الهجرة، والزراعة بإستخدام الري بالطلدمات. وإذا كان أي من تلك الحلول، لا يوفر خصائص الإستدامة، وهذا أمر ليس محل خلاف³⁷، إلا أن الحل الأخير قد تطور بسرعة شديدة، وخصوصاً في جميع مناطق شمال إفريقيا (الجزائر، والمغرب، وتونس)، ولكنه صار يواجه الآن قيوداً خطيرة بسبب سرعة إستنزاف مصادر المياه في بعض الأحيان (إرتفاع نسبة الملوحة في المياه، وإنخفاض منسوب المياه الجوفية). ولما كانت تكلفة الضخ والري قد أصبحت تكلفة باهظة مانعة، فإن ثمة مخاطر تتعلق بالإختيار بين أمرين: أن يوكل الأمر إلى القادرين على تقديم إستثمارات رأسمالية ضخمة من أجل حسن إستغلال موارد المياه في عمليات الري، أو يهجروا تلك الطريقة التقليدية التي كانت تلعب دورها منذ عقود عديدة. ولقد أقرت المغرب مؤخراً، برامج جديدة لمكافحة آثار الجفاف، وهي: برامج متميزة عما سبقها من ناحية النطاق والتصميم، ويرتكز نهج تلك البرامج على إدارة المخاطر، بإستخدام أدوات مالية أكثر مرونة، وأساليب لامركزية. وفي سياق حماية المناطق الضعيفة، تم وضع سياسة خاصة بالمناطق الجبلية (ومن المعروف أن المناطق الجبلية تغطي أكثر من ربع مساحة المغرب). وفي الجزائر، وصنع برنامج تجديدي لتشجيع زراعة الأشجار في المناطق الريفية، وقد تم فتح مواقع تشجير الغابات في إطار برنامج توفير فرص العمل في الريف بصفة خاصة، حتى يتسنى تحسين نسبة المناطق المغطاة بالغابات في البلاد.

< تدعيم البحوث، والرويج، والتدريب المهني في الزراعة، بناء علي خطة للتحديث الشامل وتحسين الأداء في القطاع. يوجد علي أجندة جميع دول الجنوب، إدخال شبكات الدراسة والبحوث المعنية بالتنمية الريفية. ولا بد للمشروعات الرامية إلى تحسين المهارات الفكرية، والإمكانيات العلمية والفنية من "تقديم إستجابة عاجلة وملائمة للإحتياجات القائمة، وترشيد أعمال الشركات" (أمانة التنمية الريفية، 2004) وقد وضعت المغرب هدفاً يتوخى إقامة شبكة - للدراسات والبحوث فيما بين الجامعات، بشأن التنمية الريفية، بغرض "طرح تفهم أفضل للبيئة الريفية والامور المتعلقة بعمليات التحول في المجتمعات الريفية، والاستفادة بشكل أفضل من الخبرات، والإجراءات، والمناهج المستخدمة على أرض الواقع، وتأصيل برامج الإعلام / التدريب بشكل أفضل، وتعبئة جميع المشاركين في التنمية الريفية (أمانة التنمية الريفية، 2004).

على أن الموارد المالية المخصصة لبرامج السياسات الزراعية لازالت غير كافية من ناحية، وغير موزعة توزيعاً عادلاً من ناحية أخرى، فتلك الموارد تمثل أقل من 10% من إجمالي الإستثمارات العامة، بينما تساهم مساهمة هائلة في عملية التشغيل في كثير من بلدان جنوب وشرق المتوسط (أكثر من ربع السكان العاملين في مصر، والمغرب، وتركيا)، كما تساهم في الصادرات (تونس، والمغرب، وتركيا، ومصر)، وفي خلق الثروة، لأن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاع الزراعي، وخصوصاً في تونس، والمغرب، ومصر. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المنوه عنها في الوثائق الإستراتيجية لا تؤدي دائماً إلى إتخاذ إجراءات تتناسب والطموحات الكبيرة المعلنة، إلا أن هاتين الملاحظتين لا تنطبقان على الجزائر، كما يبدو، التي عمدت إلى الإستثمار مرة أخرى في السياسة الزراعية في نهاية القرن العشرين.

الخطة الوطنية الجزائرية للتنمية الزراعية

لقد أدى العجز المزمن في الغذاء إلى قيام السلطات الجزائرية بوضع برنامج وطني للتنمية الزراعية (PNDA) في عام 2000. ولا ينفصل البرنامج الزراعي الجديد عن الإطار الإقتصادي الليبرالي، والذي تم

³⁷ الحل الأول: لا يقدم كل الضمانات إذا إستمر الجفاف لمدة تزيد علي سنة. والحل الثاني: يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة الأسعار في بيئة تساعد على إرتفاع أسعار الحبوب في الأجل الطويل. والحل الثالث لا يمكن الركون إليه اقتصادياً واجتماعياً في الأجل الطويل. أما الحل الأخير فيقوم على إستعاضة منسوب المياه وهو أمر بعيد الإحتمال.

وضعه في أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن مناهجه تتلاقى أساساً علي أهداف تجديد الأراضي الزراعية. ويعتبر البرنامج جزءاً من إعادة تأهيل المهام النظامية للدولة، ويعيد إطلاق عملية الإستثمار التي توقفت في عام 1986، وعلى الرغم من أن المناهج الواردة ضمن البرنامج الزراعي، تعكس الاحتياجات الاقتصادية – الإجتماعية، والفنية، مثل تحسين قدرة الزراعة – الجزائرية علي المنافسة، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، فإن العمليات الرئيسية المحددة في البرنامج تستهدف تجديد الأراضي الزراعية، وحماية المنظومة الحيوية الضعيفة، وتحسين الأراضي الزراعية. وتأخذ تلك العمليات في الإعتبار المشكلات المناخية – الزراعية التي كانت آثارها موضع تجاهل منذ فترة طويلة.

ويضع البرنامج الزراعي تفاصيل كثيرة عن الإجراءات المطلوبة. والهدف من عملية تجديد الأراضي – التي تعتبر أكبر عملية من نوعها لأنها تغطي أكثر من ثلاثة ملايين هكتار (منها 740.000 هكتار في المرحلة الأولى) هو تركيز إنتاج الحبوب فيما يسمى بالمناطق المتميزة (1.2 مليون هكتار)، أما في المناطق الجافة والقاحلة، فالتركيز ينصرف إلى زراعة الأشجار المعروفة في الريف، وزراعة الكروم، وإقامة مزارع صغيرة للثروة الحيوانية.

- ثم يتطرق البرنامج إلى تنمية أفرع الزراعة (الحبوب، والألبان، والبطاطس، والغابات)، وهي جانب آخر من البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، الغرض منها مضاعفة غلة المحاصيل، وإنتاجية العمل في السنوات القادمة. وتتضمن إجراءات التحسين تقديم منح على الأراضي للفلاحين، أو المستثمرين من القطاع الخاص، وخصوصاً في المناطق الجبلية، أو على سفوح الجبال، ومناطق الاستبس، والمناطق الصحراوية. وأخيراً، فإن البرنامج الوطني لتشجير الغابات يختص بـ 1,2 مليون هكتار وهدفه زيادة نسبة الغابات في شمال الجزائر من 11% إلى 14%.

والهدف النهائي لتلك الإجراءات جميعاً هو إعادة هيكلة الأراضي الزراعية الموروثة من الحقبة الإستعمارية، التي كانت تميز بين الجزائر الزراعية المقيدة وبين بقية البلاد، حيث لم تعد البنية الزراعية تتناسب والتغييرات التي جرت في البلاد خلال الأربعين عاماً الماضية وكذلك تحسين دخول الفلاحين عن طريق الدعم المالي، من أجل زراعة القمح، (ودعم الري وتحسين السلالات، وإستغلال المزايا لتشجيع التكتيف الزراعي ...)

ولازالت بعض المسائل الأساسية معلقة، ولاسيما مشكلة ملكية الأراضي، وكذلك تنظيم الهياكل الزراعية، وهي مشكلة لازالت ماثلة، ولم تقدم الإصلاحات الزراعية الليبرالية حلاً صالحاً للبقاء في هذا المجال. ثم إن الاتجاهات الديموجرافية، والشكوك التي أثرت بشأن قانون الإصلاح الزراعي الصادر عام 1971، مقترنة بغياب إستراتيجية شاملة للتنمية (والتصنيع)، قد دفعت المناطق الريفية في البلاد، في السنوات الأخيرة، إلى الحفاظ على النمو السكاني، من ثم تفاقم خطورة حالة الهياكل الزراعية. وتوضح عمليات المسح أن ما يزيد على 80% من المزارع أقل من 10 هكتار، وأن متوسط المساحة المزرعية 4.7 هكتار، وبحكم غلبة المزارع الصغيرة على الهيكل الزراعي، فإن ذلك يثير، مرة أخرى، مسألة الحاجة إلى تنويع الأنشطة الزراعية والعمالة (خلاف العمالة الزراعية) لتحسين مستويات الدخل، وإحياء المطالبة بإصلاح الأراضي من أجل تحسين مخصصات الأراضي، وتحسين الأحوال المالية للفلاحين ذوى الموارد الضعيفة. وأخيراً، فإنها تثير مشكلة الحصول على الإمكانيات التقنية وتعميمها على المزارع العائلية الصغيرة الحجم والمتوسطة، من أجل زيادة إنتاجية العمالة.

وهناك بعض جوانب القلق بشأن مستقبل الزراعة في الجزائر، والتي لا بد من القضاء عليها، لضمان مستقبل الزراعة في الجزائر. وفيما يتعلق بمكانة البحوث الزراعية، فإن الموارد المالية المخصصة لذلك حتى الآن – مثل أساليب تنظيم البحوث – لم تسمح حتى الآن بأي تراكم مالي، ناهيك عن رسملة البحوث الرامية إلى

التنمية الزراعية المستدامة. ولم يتم حتى الآن وضع تحديد دقيق للوسائل الفنية الأساسية التي تساعد علي إزالة الحواجز التي تقف في طريق زيادة إنتاجية الأراضي، سواء في المناطق المختصة بتجديد المحاصيل، أو المناطق المعنية بتكثيف زراعة الحبوب، وفي نهاية الأمر، فإنه لا بد من تعبئة وحشد المعايير الاقتصادية والاجتماعية. ولاشك أن الأهداف المتعلقة بتجديد الأراضي ومفاهيم التنمية المستدامة – ولاسيما في الأجل الطويل – والتي تدعم البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA)، غالباً ماتصطدم بالإستراتيجيات القصيرة الأجل، التي تمليها قوانين السوق، والجرى وراء الأرباح السريعة، ولا بد أن تتمشى أهداف التنمية الزراعية مع الضرورة الأساسية لإحياء الأراضي وإنعاشها، والحفاظ علي الأراضي كرأس مال .

المصدر: بيسعود، (2000)

في شمال المتوسط: التلief على الجودة يسبق الكم:

بينما نجد أن الدول، في جنوب المتوسط، هي الجهات الفاعلة الأساسية في السياسات الزراعية، فإن دول شمال المتوسط قد نقلت جزءاً من سياساتها إلى المستوى الفوق – قومي، أي إلى مستوى المجموعة الأوروبية، ومنذ إتفاقية روما في عام 1957، آلت سياسة السوق إلى المستوى الأوربي، بينما تركت السياسة البنينانية للدول، وعلى هذا نجد أن فرنسا في عام 1960 ثم في عام 1962 قد وضعت قوانين إرشادية، كان الغرض منها تكوين مزارع عائلية قادرة على تحقيق دخل كريم لأصحابها وإنخراط تلك المزارع في عملية الحداثة.

أما على المستوى الأوربي، فنجد أن السياسة الزراعية المشتركة CAP " ذات الطابع الإنتاجي " – في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي – قد إنطلقت علي طريق الحداثة، والسعي إلى زيادة الإنتاجية – في إطار ضمانات قوية للأسعار، ونظم حماية من الخارج، تقوم علي أدواق المجتمع وتفضيلاته – بما يكفل عرض الأغذية – الزراعية للمجتمع. ولقد حققت السياسة الزراعية المشتركة نجاحاً فاق كل التوقعات، لأنه منذ منتصف السبعينيات أصبحت أوربا مكتفية ذاتياً في معظم السلع الأساسية الشائعة مثل: اللحوم، والألبان، والحبوب، والسكر. ويتوازي مع ذلك، تحول السكان الزراعيين إلى قطاعات أخرى من النشاط، وإستمرت تلك الظاهرة طوعاً أو كرهاً. وفي بعض الدول، مثل فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، حققت صناعة الأغذية - الزرعية طفرة قوية، وأصبحت الآن من بين دول الصدارة في العالم في هذا المجال.

وعلى الرغم من كل تلك العوامل الإيجابية، كان للسياسة الزراعية المشتركة أيضاً آثار معاكسة، مثل: الفوارق الكبيرة بين الأقاليم، وأنواع الزراعة، والفائض الذي كان لا بد من التخلص منه إما ببيعه في الأسواق الخارجية أو تدميره، وزيادة جانب الإنفاق في الموازنة، وتأثيرات بيئية تبعث على القلق. ومنذ عام 1992، شهد السياسات الزراعية الأوروبية، تغييراً واضحاً في الاتجاه، حيث إضطر الإتحاد الأوربي – بسبب الوضع الداخلي الذي شهد فوائض ضخمة علي مستوى المجموعة، وإنفاقاً باهظاً علي الدعم والتدخل – إلى إعادة النظر في تلك السياسة، وأصبح التغيير في سياسات الدعم من أهم الأمور، عندما أدرجت الزراعة في جولة مفاوضات الجات (GATT) التي إنطلقت في عام 1986، وفتحت نيران النقد دفاعاً عن سياسات السوق. وجاء ذلك النقد من جانب الولايات المتحدة الامريكية التي وجدت من يتحدى سيادتها التجارية في شخص أوربا الباغية. كما جاء النقد أيضاً من جانب مجموعة كيرنز (CAIRNS) التي تدعو إلى العدالة التجارية في سوق يواجه دعوات التحرير.

ومن العناصر الهامة في السياسة الزراعية الجديدة، تحسين قدرة الزراعة الأوربية على المنافسة، وكان الغرض من الإنخفاض في الأسعار المضمونة، - التي تقدم للفلاحين، محسوبة علي أساس البيانات القياسية السابقة – أن تتوافق الأسعار بدرجة أكبر مع القواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تحظر جميع أشكال الدعم للإنتاج، وكان علي الإتحاد الأوربي أيضاً فصل الدعم بشكل يكاد يكون كاملاً

حتى يساير قواعد التجارة الدولية، وإذا كان من المفترض أن تسمح تلك القدرة علي المنافسة بإرتفاع جودة المنتجات، وغزو الأسواق الأجنبية، وتنوع الأنشطة والمنتجات، ، فإنها تعمل أيضاً علي أن تترسخ في المناطق التي أصبح فيها التشغيل وإستغلال المناطق الريفية، مثار إهتمام متواتر. وفي التوجهات الجديدة للسياسة الزراعية المشتركة، بات الهدف الرئيسي هو التدخل في أى شيء من شأنه أن يؤدي إلى التنمية الزراعية المستدامة أو مايتصل بها من أنشطة في ظروف مقبولة إجتماعياً، أو تدعيم البنية الأساسية الرئيسية القائمة وفي بعض الحالات،

ولقد أسفرت عملية الإصلاح، تدريجياً، عن سياسة زراعية مشتركة (CAP) تهتم بـ "الكيف" أكثر، حيث تعمل على الإستجابة لمطالب المستهلك الأوربي والمواطنين الذين شهدوا عدة أزمات غذائية وعانوا منها في نهاية التسعينيات من القرن الماضي (مثل الديوكسين، ومرض جنون البقر). وفي هذا السياق، تعمل السياسة الزراعية علي إعطاء الأولوية لجودة الغذاء (الشروط وتنوع المنتجات، وحماية المنشأ) ومراعاة الهموم البيئية عن طريق تشجيع الممارسات الزراعية السليمة التي تقوم علي فكرة الطبيعة المتعددة الأغراض للزراعة والريف. ومن العناصر الهامة للسياسة الزراعية المشتركة المعدلة، العنصر الذي يختص بتحسين جودة الحياة، وتنوع الإقتصاد الريفي من خلال الإجراءات الرامية إلى تدعيم إقامة المشروعات، والحفاظ علي التراث الطبيعي، والثقافي، والتاريخي، والديني، وتنمية السياحة، وتحسين الخدمات الريفية.

الفقر في الريف: بلوى المتوسط :

إذا كانت أشكال الفقر في المدن تتزايد بشكل يبعث علي القلق في دول جنوب وشرق المتوسط، إلا أن الظاهرة لاتزال متركزة في المناطق الريفية، وهي ترتبط بالزراعة التقليدية والكفائية، وإذا كان تطبيق السياسات الزراعية، والسياسات التدخلية، لم يساعد، في واقع الأمر علي إنتشال السكان الزراعيين من الفقر، فإن خطط المواءمة البنائية التي طبقت منذ بداية عقد الثمانينات فصاعداً لم تفعل شيئاً إلا أن أضافت إلى خانة الفقر، خانة البطالة، وعملية الاستبعاد الإجتماعي، والمخاطر التي تنطوي عليها الأوضاع الإجتماعية. إن المواءمة البنائية - إذ فرضت سياسة النقشف في الميزانية التي أثرت تأثيراً شديداً علي الانفاق الإجتماعي، وعلي السياسات العامة لإعادة التوزيع - قد أدت إلى تخفيض الإستثمار في الزراعة والتصنيع الزراعي، ومن ثم إزدياد الأوضاع سوءاً في المناطق الريفية. وفي بلدان المغرب العربي اليوم، يعيش ثلثا السكان في الريف، وثمة فجوة كبيرة تفصل بين سكان المدن وعالم الريف، وهو عالم مغلق وغير مزود بالتسهلات الكافية، من ناحية البنية الأساسية، والمرافق التعليمية - الإجتماعية. وهذا التباين في الوصول إلى الموارد، بل وسوء توزيعها الجغرافي، يحكم علي قطاع عريض من سكان الريف بالفقر (ولاسيما النساء أكثر من الرجال)، وخصوصاً وبشكل أكبر، في المناطق الجبلية. وتؤدي الأزمات المتلاحقة في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، بسبب الصدمات المناخية أو الإقتصادية، إلى زيادة حدة الفقر وإنعدام الأمن الغذائي في المجتمعات الريفية.

وتعتبر أهداف مكافحة الفقر، مثل (تنمية رأس المال البشري) هي اليوم، العمود الإستراتيجي الأساسي لسياسات التنمية الريفية في جنوب المتوسط، تماشياً مع المبادرة الملكية للتنمية الريفية في المغرب - ويتم تنفيذ تلك السياسات في شكل خطوات محددة للنهوض بالريف (مثل برامج التعليم، ومحو الأمية، والصحة، وتوفير مياه الشرب، وكهربية الريف، وربط القرى بشبكة الصرف الصحي الخ) وتحسين البيئة الريفية. وعلي الرغم من تنفيذ برامج تنوع الأنشطة الإقتصادية في عالم الريف، من أجل تحسين أحوال التشغيل، ورفع مستوى دخول المجتمعات الريفية، إلا أن ديناميكية تطبيق البرامج المختلفة تختلف إختلافاً ملحوظاً، وغالباً ماتكون النتائج دون الأهداف المبتغاة.

تحدي التنمية المتوازنة في لبنان

في محاضرة ألقاها في شهر أبريل سنة 2003، أعرب السيد/ سليم الحص رئيس وزراء لبنان الأسبق عن أسفه لإستمرار عملية التنمية غير المتوازنة على الرغم من التحذيرات المتكررة لكثير من الزعماء السياسيين بشأن ضرورة التوزيع المتناسق للأنشطة الإقتصادية في لبنان. وهذا التحدي، بطبيعة الحال، له بعد إجتماعي، لأنه من الضروري السماح بالإنفاذ الى الخدمات التي تقدم أعدل الحلول الممكنة للمجتمعات حيثما تعيش. كما أنه يتضمّن بعد جغرافي، لأنه يتضمّن أمرين: تفتادى التشعب في المراكز الحضرية، ولاسيما بيروت، ومنع نزع مقومات الحياه، بل ومنع التصحر، من المناطق المتطرفة. وهذا التناقض بين المركز والأطراف ليس قاصراً على لبنان وحده، بل إن جميع الدول تواجه ذلك التحدي المزوج بدرجة كبيرة أو صغيرة. والتحدى الثالث الذي يضاف الى مجموعة التحديات، عندما يتعلق الأمر بلبنان، هو أن التنمية المتوازنة أداة لمكافحة الإلتئماءات الطائفية بمعناها السلبي، أي الوضع الذي يكون فيه الإلتئماء الى الطائفة معوقاً، أو حتى مانعاً للإحساس بالإلتئماء الى الدولة، مع ما ينطوي عليه ذلك من توترات ومشاحنات. وكما ذكر سليم الحص في محاضرته، فإن هناك بعض المناطق في لبنان تخضع لصبغة طائفية سائدة، وعندما تعاني تلك المناطق من التخلف والفقر، فإن التخلف والفقر يتخذان حينئذ لوناً طائفيًا، يؤدي في النهاية إلى تعميق الطائفية في البلاد. ولهذا السبب، فإن الترويج للتنمية الشاملة، يعني عملية إستباقية لردود الفعل الطائفية التي تشكل تهديداً للسلام المدني.

المصدر: Blanc, 2006

وتوجد أيضاً في المناطق الريفية بشمال المتوسط جيوب من الفقر، ولكنها تتركز أساساً في البيئة الزراعية، وهي تشتمل أساساً على الأسر التي تتكون من الفلاحين العجزة الذين يعملون في مزارع صغيرة، أو السكان الريفيين في المناطق النائية التي لا تتأثر بتنمية الأنشطة الصناعية، وتطور الخدمات، والسياحة الريفية، ولم تشهد تلك المناطق – التي تتعرض لمخاطر عالية من الهجر – أية تنمية زراعية حقيقية، مما ساعد على إطالة أوضاع العزلة، وعدم كفاية الموارد من ناحية الخدمات الأساسية. ومن أجل الحد من تلك الجيوب التي تعاني من الفقر الإجتماعي، بينت المفوضية الأوربية في توجهاتها الإستراتيجية، الصادرة عام 2006، مناهج ترمي إلى ضمان التماسك الإجتماعي، والعدالة الجغرافية. وإذا كانت السياسة الزراعية المشتركة، في بداية المشوار الأوربي ولمدة ثلاثة عقود تقريباً، هي الاداة الرئيسية للتنمية الريفية، فإنها أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من السياسة الإقليمية. ويتوخى أحد المناهج المحددة في إستراتيجية الإتحاد الأوربي تدعيم الإجراءات الرامية إلى التعويض عن المعوقات الطبيعية والحفاظ على الأنشطة في المناطق الجبلية والأراضي المرتفعة في أقاليم البحر المتوسط. وعند هذا الحد فإن دور مختلف المحاولات المبكرة في تلك المناطق (وخصوصاً السياسة المتعلقة بالمناطق الجبلية) من أجل وضع سياسات تنموية تنسم بالكفاءة، يعتبر دوراً مثاليًا يحتذى.

إن سياسة التنمية الريفية في أوربا، هي إرثٌ لسياسة حاولت منذ البداية، حل المشكلات البنائية للقطاع الإنتاجي، ثم سعت بشكل مضطرد إلى دعم المهام المتعددة التي تقوم بها الزراعة، والتي إعترف بها المجتمع صراحة. وتوجه تلك السياسة إلى الإندماج بشكل متزايد في برنامج لعالم ريفي أوسع، هو نفسه يعاد دمجها في الحياه الديناميكية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة، بحيث يساهم مساهمة كاملة في تلك الديناميكية.

السياسة الإقليمية في أوربا، وسيلة فعالة لإعادة التوزيع

بصدور القانون الموحد لعام 1985 – الذي وضع تصوراً لسوق موحد في عام 1993 – قامت أوربا بتنفيذ سياسة إقليمية هدفها سد الثغرات فيما بين الأقاليم. وكان قد تم وضع مبادئ تلك السياسة في عام 1989،

وهي تستحوذ الآن على ثلث ميزانية الاتحاد الأوربي (تستحوذ الزراعة علي حوالي 40% من الميزانية)، ولها ثلاثة صناديق تمثل محاور إرتكاز إقتصادية حقيقية منها صندوقان تغير إسماهما منذ عام 2005:

<القسم الإرشادي التابع للصندوق الأوربي للضمان والتوجيه الزراعي EAGGF والذي يساهم في تحسين البنيات الزراعية، والتصنيع – الزراعي، والتنمية الريفية.

<الصندوق الأوربي للتنمية الإقليمية ERDF، والغرض منه تصحيح الإختلالات الإقليمية، والمساهمة في تنمية المناطق الأقل ازدهاراً .

<الصندوق الإجتماعي الأوربي ESF، ومهمته التدخل في التشغيل، والتدريب المهني، والإلحاق .

وترتبط تلك الصناديق بأهدافها، سواء كانت جغرافية أو خلاف ذلك، وقبل عام 2000 كانت الأهداف 1، 2، 5 تنطوي علي عملية تقسيم المناطق، أما الهدفان 3، 4 فكانا يتعلقان بالتدعيم والمساندة. أما الهدف 1، والهدف 5 – ب فيختصان بالتنمية الريفية، وغالباً ماكانت المناطق المصنفة في الهدف 1 تشتمل علي الأقاليم المعروف عنها التخلف في عملية التنمية، حيث تم تعبئة الصناديق الثلاثة علي أساس الطابع العام لمشكلات تلك الأقاليم: معظم أسبانيا، وجنوب إيطاليا، وجميع البرتغال. وأما المناطق الريفية المصنفة في الهدف 5 فكانت من المناطق المحرومة، ومن أجلها تم تعبئة الصناديق الثلاثة.

ومنذ عام 2000 حتى عام 2006، تم دمج الهدفين 5 ب، 2 (تجديد المناطق الصناعية المتدهورة) في هدف واحد هو الهدف 2، بينما ظل الهدف 1 حسب تعريفه السابق، وإلى جانب برامج التنمية الإقليمية، قامت أوربا بتنفيذ برامج مبادرات المجموعة الأوربية وخصوصاً برنامج ليدير Leader للتنمية الريفية. وكان قد تم وضع تلك البرامج بناء علي إنشاء مشروعات محلية بمعرفة الجهات المحلية الفاعلية، حيث ثبت نجاح تلك المشروعات بشكل مضطرد (مشروع Leader) في عام 1991، Leader 2 في عام 1994، Leader + (في عام 2000). ثم أنشئ الصندوق الزراعي الأوربي للتنمية الريفية EAFRD في 21 يونية سنة 2005 (لائحة 1290 / 2005) ويقوم ذلك الصندوق بتمويل العمود 2 من السياسة الزراعية المشتركة CAP، بينما يعنى الصندوق الأوربي للتوجيه الزراعي EAGF، الذي حل محل الصندوق الأوربي للضمان والتوجيه الزراعي EAGGF بتمويل العمود 1 أى سياسة السوق

وقد حددت اللائحة 2005/1698 الصادرة في 20 سبتمبر سنة 2005 أشكال تدخل الصندوق الزراعي الأوربي للتنمية الريفية EAFRD، ونظمتها طبقاً لثلاثة أهداف:

<تحسين القدرة التنافسية للزراعة والغابات، عن طريق تدعيم إعادة الهيكلة، والتنمية والإبتكار.

<تحسين البيئة الريفية عن طريق تدعيم إدارة الأراضي.

<تحسين نوعية الحياه في المناطق الريفية، والعمل علي تنويع الأنشطة الإقتصادية .

وإلى هذه العناصر الثلاثة الرئيسية، ثمة عنصر مؤازر رابع يتمثل في نهج برنامج LEADER

كيف نتعامل مع تحدى الإستدامة :

إن حماية الموارد الطبيعية يعتبر موضوعاً آخر من الموضوعات ذات الأولوية فى المفهوم الجديد للتنمية الريفية بشقيها الجغرافى والمتعدد الأبعاد، وهو المفهوم الذى ظهر فى السنوات القليلة الماضية، وعندما تأخذ فى الإعتبار الدور الإجماعى والإقتصادى للزراعة التى تقوم على إستغلال الموارد الطبيعية (المياه والتربة أساساً) بإفراط غير محتمل، بما يضع القطاع الزراعى فى صميم المناقشات البيئية فى منطقة البحر المتوسط، ويعرف الضعف الإجماعى والإقتصادى للمناطق الريفية بأنه أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الموارد الطبيعية وهذا التدهور - الذى لا يمكن علاجه فى بعض الأحيان - يفرض بدوره معوقات على التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات الريفية.

شهدت معظم دول جنوب وشرق المتوسط فى السنوات الأخيرة - بعد أن أصبحت الموارد الطبيعية لديها محدودة (بسبب قربها من سقف الإستغلال) تدهوراً خطيراً فى الموارد الطبيعية، وهى الشئ الأساسى للتنمية الريفية والأمن الغذائى - إدخال أطراف قانونية ومؤسسية، بهدف حسن إدارة الموارد، ووضع حلول للمشاكل البيئية، وأقرت جميع الدول خطط عمل أو برامج وطنية لمكافحة التصحر، تستهدف الحد من تدهور الغابات، أو تعمل على إدماج الغابات فى ديناميكيات التنمية الريفية، فضلاً عن برامج تستهدف تحسين الطرق، وبرامج قومية لمكافحة التصحر.

تونس: خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر (NAPCD)

كان الهدف من الخطة مكافحة التصحر وتخفيف وطأة الجفاف فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والجافة وشبه الجرداء، بفضل الإجراءات الرامية إلى حماية الموارد، والتنمية، على أساس تحسين إنتاجية الأراضى، وظروف المعيشة للمجتمعات الريفية المعنية. وتتطوى الخطة على نهج تكاملى تشاركى يقوم على الشراكة والتعاون بين السلطات والمجتمعات المحلية والفلاحين والمنظمات المهنية والمنظمات الأهلية. وينصب البرنامج على المناطق الإجتماعية - الزراعية - الإيكولوجية فى "النل" و"دورسال" فى الشمال، ومناطق الاستبس العليا والسفلى فى الوسط وفى الجفارة، ومنطقة صحراء سلسلة جبال الأطلس، والشط، والمهاتما، والضحار والعرج فى جنوب تونس. وكانت مشاركة المجتمعات المحلية مصدر فخر وإعتزاز لأنه بفضل تلك المشاركة أمكن وضع خطط رئيسية إقليمية، وبدلاً من إنشاء هياكل جديدة، إنصرفت خطة العمل الوطنيه لمكافحة التصحر، إلى إستغلال الشبكة القائمة من الجمعيات، والتجمعات المهنية الموجودة بالفعل فى البلاد، مثل: السلطات المحلية، الفئات المجتمعية المهتمة بقطاعات المياه والغابات والمراعى، والمنظمات الأهلية.

وعلى الرغم من ترجمة تلك الإهتمامات إلى قانون، إلا أنه نادراً ما يتبعها سياسات فعالة أو إجراءات عملية، وغالباً ما يتم تمويل أهم البرامج، حيثما تكون، من مصادر خارجية (مثل برنامج ميديا MEDA " وكالة المتوسط للتنمية" من عام 1995 - 2006) ، وغالباً ما يتم تنفيذها بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية (الإتحاد الأوروبى، والبنك الدولى) أو المنظمات الأهلية التى تحظى بدعم كبير من الخارج، وعلى الرغم من التقدم المحمود الذى تحقق فى بعض الدول مثل المغرب، والجزائر وفى بعض المجالات الإيكولوجية، إلا أن السياسات المعنية بالحفاظ على الموارد الطبيعية لاتزال غير كافية من ناحية التمويل والتنفيذ. وفى شمال المتوسط، إنعكست الآثار السلبية للسياسة الزراعية المشتركة (CAP) على البيئة، فى إدراج الإجراءات البيئية فى عمليات الإصلاح المتعاقبة (الإجراءات الزراعية - البيئية، والمشروطية الإيكولوجية الخ)، ولكن مستوى إستخدام الآليات المتاحة لا يزال يختلف اختلافاً كبيراً، كما يتوقف إلى حد كبير على إمكانيات السلطات المسؤولة المركزية أو المحلية. وتعمل المجموعة الثانية من الخطوط التوجيهية الإستراتيجية المعنية بالتنمية الريفية للمجتمع، الصادرة عام 2006، على إرشاد وتدعيم الإدارة المستدامة

للبيئات الطبيعية والمناطق الريفية، عن طريق إتخاذ تدابير زراعية – بيئية جديدة للفترة من 2007- 2013 . ومن الآن فصاعداً، أضحت هنالك مصادقة علي إعتبار الفلاحين منتجين للأصول العامة (التزاوج بين التنوع الحيوي، والريف، والأراضي المستغلة، وإدارة هذا التزاوج بطريقة منظمة قدر المستطاع الخ) لمصلحة المجتمع.

ظهور الأطراف الفاعلة المحلية في الحوكمة الريفية :

كان من شأن العولمة وإفتتاح الأسواق، تعديل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ومن ثم التأثير علي أساليب الحوكمة، وأياً ماكانت المنطقة المتوسطة، شمالاً أو جنوباً أو شرقاً فإن التعجيل بتلك العمليات تصحبه تغييرات مؤسسية وتنظيمية. وكان الدور المركزي للدولة محل أخذ ورد، وكانت هنالك محاولات لتعزيز أساليب الحوكمة بمنح المؤسسات اللامركزية، ولمختلف أشكال التنظيمات المهنية، والجمعيات، والروابط المجتمعية ولاسيما في مجال التنمية الريفية. أما في الجنوب فإن تلك الظاهرة تقترب بنوع من التقلص في دور الدولة، ساعد عليها تنفيذ خطط المواءمة البنائية، وأما في الشمال، فهي تتبع من عمليات التقسيم الإقليمي، واللامركزية الإدارية، ولاسيما في فرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا.

مواطن الضعف في تنظيم عالم الريف، ومشكلاته، في جنوب المتوسط :

لقد تم تشكيل سلطات محلية في كثير من دول شرق وجنوب المتوسط، ولكن سلطاتها ليست محددة تحديداً كافياً فيما يتعلق بعلاقتها بالدولة. وبشكل عام، فإن بعض الدول لاتزال تواجه مشكلة مزدوجة: السير قدماً بعملية اللامركزية، بينما تحافظ علي الوحدة الإدارية للدولة، ولاسيما في المناطق الريفية الداخلية. وحقيقة الأمر أن الهياكل الإدارية والخدمات العامة، مستقطبة ومتركة في المناطق التي تحظى بالأفضلية من جهة الإنتاج وإمكانيات النمو. ومن الأسباب الأساسية لأوجه القصور المؤسسي في أشد المناطق فقراً، عدم توفر وسائل الاتصالات بشكل كاف، وكذلك الأمر في البنية الأساسية للنقل، وعدم وجود المناطق المتكافئة أي ذات التأثير المتبادل، والإنفصال بين دوائر الإتصال، وعدم إنتظام التدفقات الإقتصادية، وعدم وجود بيئة محفزة.

ولقد أدت الإصلاحات السياسية التي حررت المناخ العام، وسهلت إنشاء الجمعيات والروابط والاتحادات، إلى ظهور فيض من المبادرات المجتمعية التي أثرت النسيج التنظيمي لبعض الدول مثل تركيا، والمغرب، والجزائر. وقد أنشئت الجمعيات والروابط المهنية في نفس فترة التي اختفت فيها التعاونيات الزراعية، كما حلت المنظمات الزراعية والريفية، بما في ذلك بعض التنظيمات غير الشكلية مثل الجمعيات القروية، محل المؤسسات السابقة التابعة للدولة، وكان لانسحاب الدولة، وتقلص دورها على المستوى المحلي، أثره على تعزيز الطلب على وجود مؤسسات جديدة (غرف زراعية، ومنظمات مهنية، واتحادات زراعية الخ) أخذت تحل بشكل مطرد محل التنظيمات التقليدية المعروفة.

وكان لتوسع العلاقات التجارية أثره في تنمية المشروعات الزراعية التجارية مما أدى إلى ظهور كاسح لفئة من الأفراد الأقوياء الذين كانت اهتماماتهم تتجه إلى الخارج، والذين رأوا في القواعد التقليدية المعروفة ما يعرقل توسعهم. كما أن ظهور المجتمع المدني يعتبر عملية طويلة ومعقدة، تعتمد على مدى تطور العلاقات التجارية في المناطق الريفية. والحقيقة أن الابتعاد عن التقاليد قد يكون شكلياً في بعض الأحيان، ثم أن الاعتداد بالعلاقات الإقليمية، أو الأسرية، أو العشائرية، أو الدينية، هو القوة التي لاتزال تشكل الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الريفية في جنوب المتوسط³⁸، وحتى في شمال المتوسط كما هو الحال في

³⁸ على سبيل المثال، نجد أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، غالباً ما تسيطر على المنظمات الزراعية والريفية التي ظهرت في المجتمعات الريفية الجديدة، التي قامت في الأراضي الجديدة المستصلحة، (الأراضي الجديدة)

المناطق الجنوبية من إيطاليا. ويعتبر تطور المجتمع المدني الزراعي والريفي في دول جنوب وشرق المتوسط في أغلب الأحوال، ثمرة المساعدات التي تلقتها الدول من بعض المؤسسات الدولية. وكان تمويل المشروعات الكبرى للتنمية الريفية في تركيا أو لبنان، مثلاً، مصحوباً بإنشاء منظمات للمنتجين. وفي مصر، تقوم حكومة السعودية، والكويت، وبعض دول الخليج الأخرى بتدعيم الحركات الأصولية بسخاء، والجمعيات والمنظمات الأهلية بما فيها الجمعيات والمنظمات التي تعمل في المناطق الريفية. وتعتبر الشراكة مع المنظمات الأجنبية، والمنظمات الأهلية أحد المكاسب الأساسية للجمعيات الريفية في الجنوب. وبالإضافة إلى مساهمات أعانت تلك المنظمات على اكتساب صورة تتسم بالمصداقية، استغلتها في مفاوضاتها مع مؤسسات الدولة، أو الكوميونات الريفية أو السلطات المحلية.

الجمعيات المهنية في بعض دول الجنوب

يوجد بالمغرب 250 جمعية للمنتجين، 37 غرفة زراعية، 6000 تعاونية، تم إحصاؤها في عام 2006. وفي الجزائر يتوزع المهنيون الزراعيون ما بين 48 غرفة زراعية، 1.300 جمعية مهنية، وما يزيد عن 800 تعاونية خدمات. وفي مصر يوجد 5.717 تعاونية تضم 4 مليون عضو حسب أرقام عام 2002، ويقدر العائد الإجمالي لها بـ 25 بليون جنية مصري، أي ما يعادل 4 بليون يورو، وتقوم تلك التعاونيات بعدم الانتاج، والعمل على تسويق المنتجات الزراعية، ولكنها باتت تواجه بعض الصعوبات المتعلقة بإعادة تعريف دورها في السياق الجديد للتححرر الاقتصادي، وفك الارتباط مع الدولة، والموازمة البنانية. وفي لبنان يوجد أربعة أنواع من المنظمات المهنية الزراعية هي: التعاونيات، و نقابات الفلاحين، إتحاد الفلاحين، والجمعيات. ويخضع إنشاؤها للمنح التي تقدمها المنظمات الدولية والمساعدات التي تتلقاها من الحكومة اللبنانية.

وإذا كانت النهضة التنظيمية لعالم الريف تحركها دوافع مؤسسية في معظم الاحيان، فإن المنظمات الريفية والزراعية الجديدة أحياناً ما تظهر نتيجة لمبادرات قطاعية مثل: إدارة المياه، والمنتجات الزراعية أو العضوية ...، ثم تسعى الجمعيات الى تحقيق الأهداف التي تركز على احتياجات المجتمع، أو تحاول أن تجد لها منفذاً خاصاً في التنمية المحلية. كما أن ظهور المنظمات الريفية محل ترحيب من جانب النخب الجديدة التي ظهرت في المجتمع، مثل: الخريجين الشباب من البيئة الريفية. ولقد استفادت مناطق معينة- ولاسيما في المغرب العربي ومصر- من إنشاء شبكة من المعاهد العليا والمؤسسات الجامعية التي يؤمها الطلاب من المناطق الداخلية لتلك البلاد، وتساهم عودة الخريجين الشباب إلى مواطنهم الأصلية في تعزيز الإمكانات البشرية لتلك المناطق، إلا أن هنالك بعض العقبات التي تعرقل تطور المنظمات الزراعية والريفية ونموها في دول جنوب وشرق المتوسط:

<في غالبية تلك الدول، نجد أن النصوص القانونية لا تعرّف بشكل واضح ودقيق، الحدود بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وغالباً ما تضع القواعد المنصوص عليها المنظمات المهنية الزراعية تحت إشراف الإدارة المحلية، ومن ثم تقيّد استقلالها وقدرتها على التدخل.

<أن الجمعيات والمنظمات الريفية غالباً ما تخضع لمسألة الشرعية، ولا بد من أن تكسب اعتراف أعضاء المجتمع المحلي حتى يتسنى متابعة العمل الجماعي. ولا تُدعى المنظمات كشركاء في مفهوم برامج التنمية، ثم إن عمليات التبادل تكون رأسية أساساً، كما أنه يتعين عليها التعامل مع جمود الإدارة الحكومية، لسبب بسيط هو عدم اكتمال اللامركزية.

<أن المنظمات المحلية أو الوطنية تعاني من ضغوط مالية شديدة، ويتعين عليها العمل بشكل دائم لكي تتفادى العقوبات المالية التي يمكن أن تسفر عن اختفاء تلك المنظمات.

<أن القصور في التدريب والمعلومات على المستوى القاعدي للأطراف الفاعلة، يشكل عائقاً آخر يحد من قدرتها على تعبئة رأس المال البشري بصفة عامة. ويترتب على ذلك القصور بعض النتائج من أجل ممارسة المسؤوليات الجماعية والفردية.

عندما يتعاون الفلاحون من كلا الشاطئين

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين IFAP هو المنظمة العالمية للفلاحين، ويتمتع هذا الاتحاد بصفة مراقب في مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الإطار، تشكلت لجنة متوسطة لكي تمكّن الفلاحين على كلا الشاطئين، من العمل معاً على ثلاثة مستويات: محاولة الحصول على التأييد من الهيئات الأوروبية – منتدى لتبادل الأفكار والخبرات بين الفلاحين في المنطقة بشأن المسائل التي تؤثر عليهم مباشرة – إنعكاس التعاون الفني بين أعضاء المنظمات، وكذلك مع بعض شركاء الاتحاد IFAP مثل المنظمات الدولية، ومعاهد البحوث، ووكالات التعاون الزراعي والتنمية.

عالم الريف في الشمال يتمتع بالهيكل والتنوع:

شهدت دول الشاطئ الشمالي، منذ أمد طويل، تنظيم مهنة الزراعة في شكل نقابات، وتعاونيات، وغرف زراعية. ففي فرنسا، كان التنظيم الجيد لتلك المهنة هو الذي يتفاوض بشأن جميع الإصلاحات الوطنية منذ عام 1960. ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي ساهم الترويج للتنمية الريفية في ازدهار أطراف فاعلة جديدة، كما ساهم في إنشاء شراكات جديدة، وكان للسياسات الريفية للمجتمع، والتغيرات المؤسسية التي صاحبته، آثار هامة على التنظيم العام لتلك العناصر الفاعلة، بتشجيع ظهور جمعيات جديدة، والعمل على إيجاد مناخ موات لتنمية العلاقات بين الأطراف الفاعلة. وكانت المبادئ التي تحكم مبادرة الرائد المجتمعية LEDER (الصلات بين الإجراءات الرامية إلى تنمية الاقتصاد الريفي التي أطلقت في عام 1991، والتي أصبحت الآن تعرف باسم (2000-2006 leader)، تعطي الأولوية للنهج الجغرافي الذي يتسم بالإجراءات الشاملة، ولقد إستتبع ذلك إنشاء شبكات توحدت فيها الدوافع المختلفة لإنشائها من أجل التنمية المشتركة. ومع ظهور برامج Leader أصبحت مشاركة وتنظيم العناصر الفاعلة المحلية أكثر قوة ورسوخاً، ولقد أدركت غالبية الجمعيات أن أنشطتها أو مساهماتها التي تقوم بها بغرض تنمية المناطق الريفية لا بد بالضرورة أن تكون جزءاً من التعاون والشراكة مع العناصر المحلية الفاعلة الأخرى، حتى لو كانت بعض الشراكات مجرد شراكات مالية أو تعنى بتدفق المعلومات، فإن هذا النوع من العلاقة، كثيراً ما ينظر إليه على أنه تعريف مقبول الأهداف، والمهام، والمسؤوليات. وفي تلك الحالة، فإن ثمة تحولاً نحو الإدارة المشتركة لبرامج التنمية الريفية المحلية، تعمل على تشجيع ثقافة المشروع (أي دوافع إقامة المشروع بدلاً من نافذ عرض السلع).

وعن طريق تنفيذ مشروعات التنمية، أصبح كثير من المنظمات الزراعية والريفية اليوم معترفاً بها كشركاء شرعيين في نظر المجتمع الريفي المحلي أو المؤسسات العامة (المجتمعات المحلية، أو الحكومية المحلية...). ولقد أصبح تحسين وتنمية المناطق الريفية الشغل الشاغل لسياسات الاتحاد الأوربي ودوله، ومناطقه وإداراته، ولكن شئون المناطق الريفية أصبحت تتميز بكم كبير من الإجراءات المختلفة، ونتج عن ذلك درجة معينة من التعقيد، وانبثاق المؤسسات، وظهور مشكلات تتعلق بالتنسيق والتماسك بين العناصر الفاعلة المختلفة في التنمية، فيما تقوم به أعمال. ولكن غالباً ما يعوق المبادرات: "فوضى المؤسسات من كل

لون" و"انبثاق الآليات المتعددة". و" تعدد مناطق التدخل" مثل الأراضي فيما بين المجتمعات، والأراضي التي يقوم فيها مشروع ليدر Leader، والحدائق والمنتزهات.

إن الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمجتمع، بشأن التنمية الريفية، عن فترة البرنامج من 2007 – 2013، أخذت الآن تتجه إلى توحيد نهج "ليدر" Leader (المجلس الأوروبي، 2005 - 2006). وتعمل المفوضية الأوروبية الآن على قيام مشروعات اقليمية تحظى بمشاركة عريضة من جانب العناصر الفاعلة المحلية، وممثلي الشراكة بين القطاع العام – الخاص، ودعوة المنظمات الريفية إلى الاضطلاع بتنمية المناطق التي توجد فيها، وتقديم مساهماتها إلى مختلف المجالات مثل التكنولوجيا الجديدة، والبيئة، والنهوض بالتشغيل، والنهوض بالمرأة، والتراث الثقافي. والغرض من وراء عرض السلع التجارية وغير التجارية، والخدمات، وإيجاد فرص للعمل، والأنشطة التي يجب عليها تشجيعها، يرجع في المقام الأول إلى اجتذاب سكان جدد، وثانياً العمل على استقلال عالم الريف عن عالم الحضر.

المسألة البيئية في قلب التعاون المتوسطي:

على الرغم من حسن تمثيل العناصر الفاعلة المحلية الآن في الحوكمة الريفية، إلا أن هناك مساهمات متزايدة على المستوى الفوق – قومي، وذلك أنه لفترة طويلة، كان مستقبل الزراعة والحياة الريفية الشغل الشاغل للمنطقة الأوربية في شمال المتوسط، بأسرها، وللدول المكونة لها. والجديد في الأمر، هو إدخال تلك القطاعات في عملية الشراكة التي يجري نسجها الآن بين شاطئى المتوسط. ففي التعاون اليورومتوسطي، تبدو مسألة اندماج الأسواق الزراعية – الجارى العمل بشأنها منذ عام 2003- مسألة بالغة الأهمية، كما أن الشراكة اليورو- متوسطية هي بمثابة إطار للقضايا البيئية، رغم أن ذلك ليس معروفاً بالشكل المطلوب، ولكنه مسألة حقيقية بالفعل.

ومنذ عقد السبعينيات في القرن الماضي، أخذ الوعي البيئي يتزايد بشكل واضح للعيان في جميع أنحاء العالم، ولاسيما في منطقة المتوسط، وفي العقد الماضي أصبحت البيئة موضوعاً من موضوعات السياسة الدولية (2006 - 2005) (Lerin and Tubiana)، وبعد المؤتمر العالمي الأول للبيئة الذي عقد في استوكهولم (5-6 يونيو، 1972) الذي أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام 1975، قامت الدول الواقعة على شواطئ المتوسط والمجموعات الأوروبية، بتدشين خطة عمل متوسطة (MAP)، وقد اقترنت تلك الخطة بوثيقة قانونية هامة هي اتفاقية برشلونة، التي تعمل على ضمان حماية الأراضي المتوسطية، كما أدت الخطة أيضاً إلى وضع ما يعرف (بالخطة الزرقاء) التي شهدت مولدها منطقة جنوب فرنسا 1979، وهي بمثابة مركز دراسات يختص بمستقبل البيئة المتوسطية. وفي عام 1992، عقد مؤتمر ريو Rio- أول قمة عالمية بشأن البيئة والتنمية – الذي لفت الانتباه إلى طبيعة الظواهر الحالية على كوكب الأرض، والتي لا تحتمل، وأعد برنامجاً مفصلاً للالتزام بالعمل به، عرف باسم: أجندة – 21. وكان مفهوم التنمية المستدامة، الذي طرح في تقرير "برونتلاند" Brundtland الصادر عام 1997 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" كان شائعاً ومتداولاً آنذ، وكانت الرسالة التي ينطوى عليها ذلك التقرير بسيطة: إشباع حاجات الأجيال المعاصرة، بدون أن نعرض للخطر إمكانات الأجيال القادمة على إشباع حاجاتهم. وفي عام 1995، تم إنشاء مفوضية متوسطة من أجل التنمية المستدامة (MCSO)، وتحت لواء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وخطة العمل المتوسطة (MAP)، وتحت إطلاق الشراكة اليورو-متوسطية. ولقد قامت عدة دول متوسطة، منذ ذلك الحين، بإنشاء مرصد وطني لديها من أجل البيئة والتنمية المستدامة.

وفي عام 2002، أكدت القمة العالمية الثانية بشأن التنمية المستدامة، على ضرورة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، في الوقت الذي شدد فيه على حماية الموارد الطبيعية والإدارية المستدامة لها، كما جددت الالتزامات التي اصطلح عليها المجتمع الدولي في عام 2000 من خلال أهداف التنمية للألفية (MDG)،

وكان ذلك نقطة فارقة، أى العبور من منطقة الوعي إلى منطقة الإرادة الواضحة للعمل. وفى يوليو 2002، اعتمد المؤتمر الوزارى اليورو-متوسطى الثانى المعنى بالبيئة، قرار وضع وثيقة استراتيجية من أجل التنمية المستدامة فى منطقة المتوسط، وبعد مؤتمر هلسنكى الذى كان قد عقد فى نوفمبر 1997. وفى نفس تلك الفترة، كانت الدول العربية قد ركزت جهودها – بمناسبة قمة جوهانسبرج – على تقديم مبادرة للتنمية المستدامة، وخطة عمل، كان قد أقرها مجلس الوزراء العرب المسئول عن البيئة (CAMRE). وفى شهر يونية 2005، فى أثينا، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وخطة العمل المتوسطة (MAP)، استراتيجية متوسطة من أجل التنمية المستدامة (MSSD)، أى وثيقة استراتيجية تقترح إطاراً للتعاون الديناميكي الفعال فى المنطقة بين الدول الساحلية "من أجل الاستدامة البيئية والازدهار المشترك" (UNEP, 2005). ولتلك الاستراتيجية أربعة أهداف رئيسية ترمى إلى تشجيع التقدم صوب الاستدامة فى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، بمعنى: المساهمة فى التنمية الاقتصادية عن طريق تعظيم الأصول والمزايا المتوسطة، والحد من التفاوت الاجتماعى عن طريق تنفيذ أهداف التنمية للألفية، وتعزيز الشخصية الثقافية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المحتملة، وتحسين الحوكمة على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية. ولبلوغ تلك الأهداف توصى الاستراتيجية المتوسطة من أجل التنمية المستدامة MSSD بالعمل فى سبعة مجالات من المجالات ذات الأولوية، والتي يتزايد الاعتماد المتبادل فيما بينها فى هذه الأيام:

<الإدارة المثلى لموارد المياه والطلب عليها.

<الترشيد المحسّن لاستخدام الطاقة، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، والتخفيف من أثر التغييرات المناخية، والتكيف معها.

<التحرك الدائم من خلال الإدارة الملائمة للنقل.

<السياحة المستدامة كقطاع اقتصادى قائد.

<الزراعة والتنمية الريفية المستدامة.

<التنمية الحضرية المستدامة.

<الإدارة المستدامة للبحار والمناطق الساحلية والموارد البحرية.

وهذه المجالات السبعة من مجالات العمل هى التى تتعرض لأخطر التهديدات من جانب الظواهر غير المحتملة، وهى أيضاً المجالات الأهم استراتيجياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت الاستراتيجية المتوسطة المستدامة، منذ إنشائها، قد اتخذت لنفسها سمياً بأن تكون الإطار المرجعى لجميع الحكومات والأطراف الفاعلة فى عالم المتوسط. وإذا كان الإقرار بأن هذا "الدين البيئى" يقع أساساً على كاهل دول الشاطئ الشمالى – مما يضع مسألة التنمية المستدامة على قمة الأجندة المتوسطة – وهذا ليس بالأمر الضرورى فقط للحفاظ على مستقبل الإقليم، وإنما هو أيضاً بمثابة اشارة قوية لتكثيف التعاون اليورو-متوسطى من الناحية العملية. وكان الإطار السياسى الذى قدمته الشراكة اليورو – متوسطة منذ عام 1995، قد ساعد على إطلاق المبادرات فى هذا المجال، وقام الاتحاد الأوروبى بتمويل العديد من المشروعات البيئية عن طريق الوكالة المتوسطة للتنمية (MEDA) وهى أداة مالية للمجموعة الأوروبية لدعم الشراكة اليورو – متوسطة. وفى 1997، فى هلسنكى، أقر وزراء البيئة اليورو – متوسطيون، إعلاناً بندشين "برنامج أولوية العمل البيئى فى الأجلين القصير والمتوسط" (SMAP) تولدت عنه ثلاثة أجيال من المشروعات حتى عام 2005 (هى SMAP-1) فى عام 1999/1998، SMAP-2.

عام 2000، SMAP-3 فى عام 2005). إلى الوكالة الأوروبية للبيئة عن طريق برنامج حياة - الدولة الثالثة LIFE - third Country programme، وفى نفس الوقت فإن ما قام به بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) من أعمال فيما يتعلق بحوض البحر المتوسط، أدت إلى منح عدة قروض من أجل تجهيز البنية الأساسية البيئية" مثل مزرعة الرياح فى طنجة بالمغرب، كما عمل الاتحاد الأوروبي مع البنك الدولى الذى تشتمل أنشطته فى دول جنوب المتوسط على مكوّن بيئى كبير، كما يتضح ذلك من مشروع ميتاب (METAB) أى البرنامج المتوسطى للمساعدات الفنية البيئية.

البرنامج المتوسطى للمساعدات الفنية البيئية (METAB)

يعتبر البرنامج المتوسطى للمساعدات الفنية البيئية، الذى أسس فى عام 1990، شراكة تضم دول حوض المتوسط، وجهات مانحة متعددة الأطراف لمساعدة الدول المستفيدة فى إعداد المشروعات وبناء القدرات فى مجال الإدارة الإقليمية البيئية. وكان قد تم توسيع الشراكة المبدئية التى تتألف من بنك الاستثمار الأوروبى، بحيث تشمل المفوضية الأوروبية، ووكالة التعاون من أجل التنمية التابعة لوزارة الخارجية الفنلندية (Finnidla)، وإدارة التعاون من أجل التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP)، وهى الجهات المانحة الرئيسية وتنصرف رسالتها إلى بناء قدرات المنطقة على وضع اعتماد سياسات بيئية سليمة، مع التأكيد على المجالات التالية بصفة خاصة: الأدوات السياسية والقانونية، وجودة المياه، وإدارة المياه العادمة والمناطق الساحلية، وإدارة الصرف الصحى، والنفايات الخطرة. وتشتمل أوجه نجاح برنامج ميتاب METAP - بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخطة العمل المتوسطية - على بدء تنفيذ اتفاقية حماية البيئة البحرية، والمناطق الساحلية للمتوسط، فى عام 2004 (اتفاقية برشلونة بعد التعديل). والدول الأعضاء المستفيدة حالياً من البرنامج المتوسطى للمساعدات الفنية البيئية METAP، هى: ألبانيا، والجزائر، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، ومصر والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسوريا، وتونس، وتركيا، والأراضى الفلسطينية. لمزيد من المعلومات ارجع إلى الموقع www.metap.org.

وتعتبر البيئة من أهم الأولويات فى التعاون اليورو- متوسطى، وذلك فى إطار المشروع الجديد للجوار الأوروبى (ENP) الذى يقوم على الالتزام المتبادل بين الاتحاد الأوروبى ودول الجوار، من أجل الدفاع عن القيم المشتركة، بما فيها مبادئ التنمية المستدامة. وهذا النهج يبين بوضوح فى الورقة الإطارية للمفوضية الأوروبية الصادرة فى مايو 2004 (المفوضية الأوروبية 2004)، وكان الهاجس البيئى حاضراً فى الذكرى العاشرة لمشروع الجوار الأوروبى فى برشلونة فى 28 نوفمبر 2005. وكان برنامج العمل الذى وضعته 35 دولة عضو فى العملية، من بينها مشروع إزالة التلوث من البحر المتوسط بحلول عام 2020، وقد تم التأكيد رسمياً على هذا الهدف الطموح فى 5 سبتمبر 2006، بصور إعلان للمفوضية يقترح إزالة التلوث من البحر المتوسط بشكل مضطرد، أو ما يطلق عليه مبادرة أفق³⁹ 2020. وتوسعى المفوضية الآن إلى تشكيل أئتلاف من الشركاء يكون مسئولاً عن تنفيذ المبادرة فى المرحلة الأولى 2013 - 2007، وهى التى تقابل فترة الميزانية القادمة للاتحاد ومن ثم الأداة المالية الجديدة المكرسة لسياسة الجوار الأوروبى (ENP)، والوثيقة الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI)، وقد تمت الموافقة - أثناء المؤتمر الوزارى الثالث اليورو - متوسطى الذى عقد بالقاهرة فى 20 نوفمبر 2006 - على أدوات البرنامج وأشكالها، والأطراف الفاعلة المشاركة فيه، وأثناء المؤتمر، دعيت المفوضية الأوروبية لتنسيق الشراكة فى المبادرة، عن طريق تشكيل مجموعة توجيهية فعالة مكونة من الممثلين الرئيسيين للحكومات اليورو- متوسطية والشركاء الآخرين، وسوف تكون تلك المجموعة مسئولة عموماً عن تسيير الخطة أفق 2020، والقيام بعملية المراجعة والمتابعة، والتنسيق الفعال مع المبادرات الأخرى ذات الصلة، وخصوصاً، من خلال برنامج العمل الاستراتيجى لمعالجة التلوث من الأنشطة التى تجرى على الأرض، فى منطقة المتوسط.

³⁹انظر البيان الصحفى: "المفوضية تقترح استراتيجية بيئية لحماية البحر المتوسط" IP/06/115، بركسيل، 6 سبتمبر 2005.

الواقع المقارن ونظرة مستقبلية على عالم الريف فى منطقة المتوسط:

يتضح من هذا التحليل أن الزراعة لم تعد القاطرة الوحيدة للتنمية الريفية، وإنما هنالك قطاعات جديدة للأنشطة (الصناعة والخدمات) تساهم الآن فى النهوض بالمناطق الريفية، والتشغيل، وزيادة الثروة، وتنمية الموارد الطبيعية والأصول. وفى دول شمال المتوسط، نجد أن التنمية الزراعية – المرتبطة بالتخصص الزراعى، فى المناطق الريفية – لم تعد كافية لى تكون قوام الحياة فى تلك المناطق، التى تم تهميش بعضها، على أى حال من الأحوال، بسبب عملية تحديث الزراعة. ولقد أدى الجرى وراء التنافسية، إلى سعى المناطق الريفية إلى تطوير قدراتها على الابتكار والتكيف مع العولمة، والمناطق الريفية بعد ضرورى فى تحقيق هذا الهدف، وفى شمال المتوسط، كما هو فى جنوبه، تتبع عملية التنمية المحلية التى تتسم بالكفاءة والعدالة والإستدامة، من الإستراتيجيات الرامية إلى تدعيم الرخاء الإقتصادى، والتماسك الإجتماعى، وتحسين مستويات معيشة المجتمعات الريفية.

وفى شمال المتوسط، تعتبر سياسات التنمية الريفية، إلى حد كبير، نتاج عملية تحديث الزراعة، وتسعى تلك السياسات إلى تحقيق التماسك الإجتماعى، وتجديد تلك المناطق، وإنعاش التنمية المحلية. أما فى دول جنوب المتوسط، فإن مستقبل المناطق الريفية مشروط بضرورة تحسين الأحوال المعيشية، ومكافحة الفقر.

وتعتبر الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وإشترك العناصر الفاعلة المحلية فى إستغلال الموارد المحلية، بعداً إستراتيجياً آخر من أجل مستقبل عالم الريف المتوسطى، إلى جانب الدفاع عن الطابع الريفى، وحماية التراث والقيم الأصيلة والقيم الثقافية. وللمناطق الريفية مواردها الخاصة وسلعها وخدماتها، فهى تتمتع بمناظر طبيعية وبرىة، وأماكن تاريخية، وطرز معمارية، فضلاً عن التراث الدينى والثقافى، وهى جميعاً عناصر يمكن

تعبئتها لتأكيد الإختلافات والخصوصيات المحلية فى مواجهة سطوة توحيد الثقافات وتبرز هذه الظاهرة الآن كقوة عاتية فى كثير من الدول المتوسطية، ويمكن أن تصبح ميزة يستفاد منها إذا تمت إدارتها بشكل ملائم فى المستقبل.

وفىما يتعلق بأنماط الحوكمة الريفية، فإن عدة ظواهر أخذت تبرز الآن، حيث أخذت تظهر نخب جديدة فى المناطق الريفية، حيث نجد هناك الخريجين الشباب الذين ينتمون إلى البيئة الريفية، وبعض المواطنين من المدن أو الموظفين الذين راحوا يجددون صلتهم بعالم الريف، ويستثمرون خبراتهم المعرفية، ورأس المال الإجتماعى أو المادى لصالح مجتمعهم أو منطقتهم أو الجهة المحلية التى ينتمون إليها، وإذا كانت برامج ليدر (Leader) فى أوروبا قد أفادت فى إعادة توزيع المهارات والموارد البشرية، فإننا نجد أن الدوافع المؤسسية فى الجنوب، قد شجعت المبادرات التى يقوم بها المواطنون أو الأنشطة المحلية، على الرغم من الدوافع الإنتهازية، فى بعض الأحيان، بالمعنى الإقتصادى. وكانت المنظمات الزراعية والريفية بمثابة مؤسسات للتقريخ، ظهرت منها نخب سياسية جديدة يستعان بها، و/أو مرشحون للانتخاب المحلية، أو الوطنية. وتسعى السلطات المحلية، إلى الإستفادة من مجموع الجمعيات المحلية، إستفادة كاملة، فى ظل الصورة الحالية لتطور تلك المنظمات فى منطقة المتوسط. ويرى البعض أن تلك الجمعيات عامل من عوامل تحسين أداء السلطات المحلية، ويرى البعض الآخر، أنها عامل من العوامل التى نتعلم منها الكثير عن الديمقراطية المحلية. ثم إن تغيير العلاقات بين الدولة والمجتمع المدنى، ونقل المسؤوليات والسلطات إلى الجهات المحلية فى الشمال، يؤذن بولوج " عصر الخبراء" على المستوى المحلى. وتتطلب نوعية المداخلات فى الكوميونات الريفية، تنمية ثقافة المشروعات، والقدرة على إدارتها (من حيث تحديد المشروعات، وتنفيذها، ثم تقييمها)، أو إتقان الإجراءات الإدارية والمالية، وسوف ترتبط التنافسية، فى المناطق الريفية، إرتباطاً وثيقاً بالقدرة على الابتكار، والتواءم مع البيئة التى تزداد تعقيداً، والأخذ بأسباب التكنولوجيا الجديدة.

وغالباً ما ترتبط الديناميكية التنظيمية بظهور هيئات وأشكال محلية جديدة، وهذا هو الحال تماماً مع المنظمات التي تساند برامج المجتمع المحلي (في فرنسا، وأسبانيا، وإيطاليا، واليونان، والبرتغال)، أو جمعيات التنمية المحلية، التي تتشكل لممارسة دور المواطنة، والمشاركة في عملية التغيير والتنمية المحلية، وتشكل تلك المنظمات الريفية - وهي كثيرة جداً - شبكات فعلية إما بشكل رسمي مثل الشراكة، وإما بشكل غير رسمي مثل تبادل المعلومات والخبرات. ونجد أن كلاً من شمال وجنوب المتوسط، يمثلان شركاء علي درجة كبيرة من الفعالية، أمام الأطراف الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، وغالباً ما تحاول تلك الأطراف الحفاظ علي استقلالها في علاقتها بالمؤسسات، التي تميل (في سياق المنافسة السياسية المفروضة عليها من جانب المنظمات الريفية للمواطنين) إلى التدخل في شكلها التنظيمي أو السيطرة عليها سياسياً .

وعلي أية حال، فإننا نجد أن التحديات الكبيرة، في المستقبل، أمام الحوكمة الريفية، تتخذ شكلاً مختلفاً من شاطئ إلى آخر، من شواطئ المتوسط :

<في دول جنوب وشرق المتوسط، أصبح من الضروري ضمان الانتقال من زراعة أقطاع أغذية زراعية، يتمتعان بالحماية، أو أن الأداء فيهما دون المستوى المطلوب، إلى زراعة أكثر تنافسية منفتحة علي الأسواق العالمية، مع تكلفة مقبولة، سياسية، أو إجتماعية، أو إيكولوجية (Akesbi, 2006) وتنطوي الصور الظاهرية لآثار تحرير التجارة المتعددة الأطراف، علي نتائج متناقضة تختلف من دولة إلى أخرى. وإذا كانت بعض الدول، مثل المغرب وتونس وتركيا، تطالب في المحافل الدولية بتحرير التجارة العالمية في الزراعة، ويفتح الأسواق الأوروبية، فإن دول الإستيراد الصافي، مثل الجزائر، التي لم تتمكن من الإندماج في التجارة العالمية بدرجة كبيرة، لن تحقق مكاسب تذكر. وتنافسية الزراعة في دول الجنوب، ضعيفة، ومن شأن زيادة تحرير القطاع الزراعي، أن يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد النادرة (مثل الخبرة، ومياه الري) لصالح فروع التصدير، ومن ثم خلق فجوة بين الزراعة التقليدية، وفروع الإحلال محل الواردات. وتتجه دخول المنتجين إلى الإنخفاض بسبب إنخفاض مستوى الدعم الحكومي، وبسبب التضخم، وتدهور سعر الصرف. والفرصة أمام السياسات الزراعية والريفية ضعيفة لتصحيح هذا الإتجاه في الأجل القصير. ومن المنتظر تحقيق تحسينات رئيسية في البرامج العامة لتدعيم البنية الأساسية في المجتمع (مثل: توفير مياه الشرب، وكهربة الريف، وإقامة الطرق والسكك الحديدية، وبناء المدارس، وإنشاء المراكز الصحية).

<التحدى الكبير الذي يواجه دول الشمال هو إقامة توازن ديناميكي بين زراعتين تبدوان متكاملتين نظرياً ولكنهما غالباً ماتتعارضان من ناحية إستغلال وتنمية المناطق الريفية، الأولى هي الزراعة " التنافسية " التي تتطلع إلى الأسواق العالمية، والأخرى هي الزراعة " المحلية البيئية المتعددة المهام " التي ترمي إلى إنتاج السلع والخدمات (بما فيها السلع والخدمات العامة) التي تنتج من أجل المستهلكين الواعين ذوي الطلبات الخاصة (Pisani , 2004) ولقد أدى إصلاح السياسة الزراعية المشتركة (CAP) - الذي كان يتقدم بخطى حثيثة منذ إقرار أجندة 2000، والذي إستبدل بفلسفة دعم الأسعار، وتقديم المساعدات المباشرة. وتطبيق مبدأ إنفصام الدعم - إلى وقف الحوافز التي تقدم للإنتاج، وكان لذلك تأثيره الحقيقي علي بنية الزراعة - الأوروبية وإنتاجها. وكان متوسط حجم المزارع في ازدياد بينما كان مستوى الدخل الزراعية الحقيقية ينخفض خلال الفترة من 1998-2005 (كما هو الحال في فرنسا)، ولكن تلك الدخل الزراعية بدأ يتلاشى إنخفاضها جزئياً علي مستوى الأسرة بسبب الزيادة في الدخل من أنشطة أخرى. وعلي أرجح الأحوال، فإن الإرتفاع المحتمل في الأسعار الذي يرتبط بالنمو السكاني، وتشعب المناطق الإنتاجية حول العالم، وزيادة حالات التقلبات المناخية، سوف يعدل هذا الإتجاه إلى قصور واقعي للنشاط الزراعي .

وعلي المستوى اليورو - متوسطي، فإن التحدى الأكثر إلحاحاً ينصب علي مسارات التنمية المشتركة والتي لا تقتصر فقط علي القطاع الزراعي، وإنما تمتد أيضاً إلى منظومة الأغذية الزراعية ككل. وسوف ينصرف

التفكير والعمل إلى وضع قواعد تتسم بالوضوح والشفافية، مع تنمية الخصوصيات المحلية، وتبادل المعرفة، وإقامة شراكات دولية بين الشركات الزراعية، وشركات الأغذية – الزراعية في حوض المتوسط، وإنشاء وتدعيم مناطق للإنتاج والتسويق فيما بين الأقاليم .

ومن التحديات الكبرى التي تواجه دول جنوب وشرق المتوسط، العمل علي إنخراط الجماعات المهمشة في عملية التنمية الريفية المحلية، وتمكينهم، ومشاركتهم في تلك العملية مشاركة فعالة. ويدخل في صميم سياسات التنمية الزراعية والريفية في منطقة المتوسط، إعتداد إجراءات المشاركة علي المستوى المحلي، ولكن مستوى التعليم وتملك المجتمعات الريفية (أو الفئات الأكثر حرماناً) للآليات المؤسسية ليس كافياً، وإنما المطلوب بكل وضوح العمل والتعاون في مجال بناء القدرات. وتندرج أهمية دور المنظمات الدولية ضمن السياق المنطقي ذاته. ويتزايد إرتباط المنظمات الدولية بتدعيم وبناء القدرات التفاوضية للدول في سياق السياسة والتجارة الدولية، وتشجيع القدرة علي تطوير النماذج الجديدة للتنمية الزراعية والريفية بحيث تتواءم مع الظروف المحلية والوطنية الخاصة.⁴⁰

⁴⁰ في هذا الخصوص نجد أن مبادرة " ليدر" المتوسطية (Leader MED) جاري العمل بشأنها الآن، بدعم ومساندة من معهد بارى للزراعة المتوسطية (IAMB) في إطار برنامج يستهدف ما هو أكثر مما ورد في برنامج " ليدر"، ويضم ثمانى مجموعات عمل محلية في إقليم بوليا (Puglia) بإيطاليا، ومناطق ريفية مختارة في تركيا، ومالطة، ولبنان، وسوريا، بحيث يقدم البرنامج زاداً مهماً للفكر والأفكار من أجل العمل بها. ويمكن إستخلاص بعض الدروس الأخرى من الخبرات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجبال (SARD-M) وهي المبادرة التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة، بمشاركة عدة حكومات، وممثلين للمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، بما فيها " سيام " المنوط بها تنفيذ المبادرة في منطقة المتوسط عن طريق معهد الزراعة المتوسطية في بارى.

“Entreprises et filières agro-alimentaires face à de nouveaux enjeux”, *INRA-Sciences sociales*, 5-6, November 2006.

Akesbi (M.), “Évolution et perspectives de l’agriculture marocaine”, rapport thématique, *50 ans de développement humain au Maroc et perspectives 2025*, January 2006.

Balta (P.), *Méditerranée. Défis et enjeux*, Paris, L’Harmattan, 2000.

Bessaoud (O.), “Des révolutions agraires aux réformes libérales (1963-2002)”, in Blanc (P.) (ed.), *Du Maghreb au Proche-Orient. Les défis de l’agriculture*, Paris, L’Harmattan, 2002.

Blanc (P.), “Développement régional et cohésion nationale au Liban”, *Confluences Méditerranée*, “Où va le Liban?”, 56, February 2006.

Bureau (J. C.), Jean (S.) and Matthews (A.), “The Consequences of Agricultural Trade Liberalization for Developing Countries: Distinguishing between Genuine Benefits and False Hopes”, *World Trade Review*, 5 (2), 2006, p. 1 – 25.

Butault (J. P.), “La réforme de la PAC de 2003. Être nouvelle ou fin de la PAC”, in *L’Agriculture, nouveaux défis*, Paris, Insee, 2007, p. 154-167.

Comité interministériel d’aménagement et de développement du territoire, *Quelle France rurale pour 2020? Contribution à une nouvelle politique de développement rural durable*, Matignon, September 2003.

European Commission, Agriculture and Rural Development DG, *Scenar 2020. Scenario Study on Agriculture and the Rural*, Brussels, January 2007.

European Commission, *European Neighbourhood Policy, Strategy Paper*, COM (2004) 373 final, Brussels, 12 May 2004.

European Council, *Council Decision of 20 February 2006 on Community strategic guidelines for rural development (programming period 2007-2013)*, 2006/144/EC.

European Council, *Council Regulation (EC) n° 1698/2005 No 1698/2005 of 20 September 2005 on support for rural development by the European Agricultural Fund for Rural Development (EAFRD)*.

Femise, *impact of agricultural liberalization in the context of the Euro-Mediterranean partnership*, collective report, Marseille, November 2003.

Femise, *The Euro-Mediterranean partnership, 10 years after Barcelona: achievements and perspectives*, annual report of the Femise network, Marseille, February 2005.

Hervieu (B.), *Agri. Med 2005. Agriculture, fishery, food and sustainable development in the Mediterranean region*, Ciheam Annual Report, Paris, Ciheam, 2005.

Lerin (F.) and Tubiana (L.), "Questions autour de l'agenda environnemental international", *La Revue internationale et stratégique*, 60, Winter 2005-2006, p. 75-84.

OECD, *The New Rural Paradigm: Policies and Governance*, Paris, 2006.

Perrier-Cornet (P.) "L'avenir des espaces ruraux français. Dynamiques et prospective des espaces ruraux français à l'horizon 2020", *Futuribles*, 299, 2004, p. 77-95.

Rural Development Secretariat, *Plan d'action dans le domaine du développement rural*, Morocco, September 2004.

UNEP, "Mediterranean Strategy for Sustainable Development: A Framework for Environmental Sustainability and Shared Prosperity", *Mediterranean Action Plan*, tenth meeting of the Mediterranean Commission for Sustainable Development, Athens, 20-22 June 2005, by the United Nations on 27 June 2005.

Valentin (A.) and Spangeberg (J. H.), "A Guide to Community Sustainability Indicators",

Environmental Impact Assessment Review, 20, 2000, p. 381-392.

< من التحليل

إلى أولويات العمل

ليس الغرض من تحليل الاتجاهات الحالية في منطقة المتوسط – وهو الموضوع الذي عرضناه في الجزء الأول من هذا التقرير – أن يكون شاملاً كاملاً، وإنما ينصرف التحليل أساساً، وعن قصد، إلى العوامل التي يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في تنمية أوضاع الأغذية - الزراعية في المنطقة. وكان غرضنا إبراز عدد من الاتجاهات الأساسية، ومخاطر الإنهيار، والقضايا الأساسية، والتي نعرض ملخصاً موجزاً لها في هذا القسم لكي نفسر إختيارنا للتحديات الخمسة الرئيسية في الجزء الثاني من هذا التقرير.

السياق الإجماعي – السكاني:

من العلامات البارزة على النمو السكاني في حوض البحر المتوسط، إتساع الفجوة بين الشواطئ الجنوبية والشواطئ الشمالية، ففي الشمال نجد أن معدل النمو السكاني أخذ في الإنخفاض وأن السكان معمررون، بينما نجد أن السكان في الجنوب يتزايدون بسرعة وثبات. وثمة عملاقان سكانيان من المتوقع أن يبرزوا بحلول عام 2020، وهما: مصر (95 مليون نسمة) وتركيا (87 مليون نسمة)، وعلي الرغم من أن حوض البحر المتوسط بأسره، يواجه ظاهرة ديموجرافية هي زيادة متوسط أعمار السكان، إلا أنه سوف يكون هناك فاصل زمني في هذه الظاهرة بين الشمال والجنوب، حيث يتزايد السكان في سن العمل على الشواطئ الجنوبية حتى عام 2020، فإذا كان هناك تشغيل لهذا الكم من السكان، فإن تلك الظاهرة سوف تكون بمثابة كسب سكاني، بمعنى أن الأسر الفقيرة سوف تسمح بمزيد من المدخرات ومن ثم الإستثمارات (بشرط أن يسمح بذلك المناخ السياسي، بطبيعة الحال). وتظل ظاهرة الهجرة من الجنوب الى الشمال (وكذلك التدفقات فيما بين الجنوب والجنوب) و/أو إستراتيجيات التعاون المشترك، من القضايا الرئيسية.

ومن الظواهر التي تتزايد بإضطراد، ظاهرة الهجرة الى المدن، وإعادة توطن السكان في المناطق الساحلية، ونجد أن الزيادة السكانية في بلدان المغرب العربي من الظواهر الفعلية في المدن، حيث يعيش فيها الآن 64% من عدد السكان. ومن الأمور البالغة الحساسية والخطورة الآن، مسألة هجرة السكان المستمرة إلى المدن، ومخاطر الانفجارات الإجماعية في المناطق الحضرية، وتأثير التغييرات المناخية على المناطق الساحلية، ومايستتبعه ذلك من تهديدات. وهذا النمو السكاني يعني بطبيعة الحال زيادة في الطلب على المياه، وزيادة الإحتياجات الغذائية، وهو علاوة على ذلك، عامل مهم في التغييرات البعيدة المدى في العادات الغذائية، وفي زيادة إعتقاد دول الجنوب على الواردات الغذائية من الشمال. ومع توسع المناطق العمرانية، تتقلص الأراضي الزراعية بشكل واضح بسبب كثافة التنمية السكنية على الأراضي الزراعية.

وعلي الرغم من ظاهرة هجرة السكان الى المدن، إلا أن سكان الريف يتزايدون، رغم ذلك في دول الجنوب (وهم لا يزالون يشكلون 41% من إجمالي السكان في دول جنوب وشرق المتوسط) وبسبب النقص الآني في الأراضي الزراعية، فإن مساحة المزارع تتقلص عموماً، علي الرغم من أن الفرق بين عدد محدود من المزارع الكبيرة من ناحية، والمزارع العائلية التقليدية، من الناحية الأخرى، أصبح ملحوظاً بشكل واضح. وهذه الظواهر تثير سؤالاً بشأن إمكانية دول الجنوب في توفير الغذاء لسكانها، كما تبرز الحاجة الى تنويع الأنشطة في المناطق الريفية.

ولا يزال معظم السكان في دول جنوب المتوسط، في سن صغيرة، حيث نجد أن 43% منهم تحت سن العشرين. وفي غيبة من الديناميكية الإقتصادية الفعالة، يجد كثير من الشباب أنفسهم معرضين لمخاطر البطالة، أو يجدون أنفسهم مدفوعين الى التمرد.

إن دور المرأة في المجتمع، ظاهرة واضحة في الجنوب، وهي ملحوظة أكثر في المدن منها في المناطق الريفية. ففي المدينة نجد أن المرأة أفضل تعليماً، وأكثر نشاطاً في سوق العمل، ومن ثم فهي أقل ميلاً للقيام بدورها التقليدي، وخصوصاً فيما يتعلق بالتضامن فيما بين الأجيال، وأعمال المطبخ. وهذه الظاهرة عامل مساهم في زيادة الإقبال علي تناول الوجبات خارج البيت، وفي إنخفاض الأنماط الغذائية التقليدية، الى حد معين.

وتعمل جميع تلك الظواهر علي تفاقم الفوارق وعدم المساواة ليس فقط من حيث الدخل وأسلوب المعيشة، ولكن أيضاً فيما يتعلق بأنشطة الإنتاج، بين الشمال والجنوب، وفيما بين دول الجنوب ذاتها، وأيضاً فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

السياق الجغرافي – الإقتصادي:

تتضح الفجوة بين الشمال والجنوب عندما نتطرق الى الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة المتوسط، ففي عام 2004، كانت الدول المتوسطة الأعضاء في الإتحاد الأوربي، تستحوذ على 87% من الناتج المحلي الإجمالي المتوسطي (أسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وتمثل وحدها 80% من الإجمالي) أما الباقي فكان موزعاً على النحو التالي: تركيا 5% تقريباً، إسرائيل 2.2%، ودول المغرب العربي 3.2%، ومصر 1.7%، وكانت تلك الفجوة آخذة في الإتساع مع الزمن معبراً عنها بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر تعادل القوة الشرائية (PPP) ففي أسبانيا كان متوسط نصيب الفرد 24.750 دولار أمريكي (عام 2004)، بينما كان أقل من 4.450 دولار في المغرب، أي أن النسبة 1:6، ولا تبدو هنالك أية علامة على التقارب بين الشمال والجنوب في الوقت الراهن.

إن الفوارق والتباينات بين دول جنوب وشرق المتوسط ذاتها، مذهلة: فدول المغرب العربي أفضل حالاً من دول الشرق الأدنى، وتعتبر تركيا وتونس "أغنى" دولتين على الشواطئ الجنوبية للمتوسط، بينما نجد أن مصر والمغرب هما الأفقر. وإذا تناولنا المنطقة ككل، نجد أن الفوارق والتباينات ملحوظة جداً بين الشاطئين الشمالي والجنوبي، بل وفي داخل كل دولة على حدة، ثم إن الفوارق تتزايد.

ومن المؤكد أن الأداء الإقتصادي الضعيف داخل دول جنوب وشرق المتوسط، ليس مقدراً التقدير الصحيح بسبب الإقتصاد غير الشكلي. وترجع الفوارق الواسعة بين الشمال والجنوب، جزئياً، الى إنخفاض معدل مشاركة قوة العمل، وإنخفاض إنتاجية الفرد في المتوسط، ولكن هناك عوامل أخرى مثل نقص الإستثمار في الجنوب - والذي يرتبط، ضمن جملة أمور أخرى، بإنخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة - تلعب دوراً حاسماً. وتستحوذ منطقة المتوسط على حصة ضئيلة فقط (5% تقريباً) من التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر. وفيما بين عام 1995-2005 تلقت دول جنوب وشرق المتوسط 111.7 مليار دولار أمريكي من الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد تلقت تركيا وإسرائيل، بإعتبارهما أكبر دولتين متلقيتين، 22%، 26% لكل منهما على التوالي. ويتناقض هذا الوضع مع الوضع في دول وسط وشرق أوروبا. التي تلقت ضعف تلك الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من 1995-2003 ومع ذلك كان هناك تغير كبير في منشأ تلك الإستثمارات الأجنبية، حيث إنخفض نصيب الإتحاد الأوربي والدول الأعضاء فيه الى 25% في عام 2006، مقارنة بـ 50% في المتوسط، خلال الفترة من 2003 - 2005، بينما راحت دول الخليج تعزز مواقعها، حتى أصبحت في طليعة المستثمرين في المنطقة في عام 2006، كما بدأت الولايات المتحدة وكندا تعززان مكانتهما في دول جنوب وشرق المتوسط، شأنهما شأن الصين، والبرازيل، والهند، وكوريا الجنوبية، وروسيا، وجنوب إفريقيا. ولكن المشكلة تتعلق بحجم الإستثمارات المحلية مقارنة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن الإمكانيات الإدخارية في دول جنوب وشرق المتوسط كبيرة في

الغالب، على عكس ما هو مفترض عادة، ولكن إنعدام الثقة بين الأطراف الفاعلة المختلفة وإنعدام الأمل في المستقبل، هما اللذان يحولان دون تحويل المدخرات المالية إلى إستثمارات إنتاجية.

لقد كان الميزان التجارى لدول جنوب وشرق المتوسط سالباً خلال الفترة من 2000 - 2005، بإستثناء الجزائر بسبب عوائد البلاد من النفط. وعندما ندرس الشركاء التجاريين، نجد أن المفارقة صارخة، بين دول جنوب وشرق المتوسط، والإتحاد الأوربي، ذلك أن دول جنوب وشرق المتوسط تستورد من الإتحاد الأوربي، أكثر مما تستورد دول الإتحاد من دول جنوب وشرق المتوسط. ومن الناحية الأخرى، فإن بعض الشركاء من خارج المتوسط مثل الولايات المتحدة والصين الخ أصبحوا يزدادون أهمية في المنطقة .

ولم يكن هنالك تكامل إقتصادي في داخل المنطقة - اليورو - متوسطة، يدعو الى إقامة هياكل تنظيمية، ويجرى الآن إستبدال إتفاقيات التعاون المتعددة الأطراف - وخصوصاً الإتفاقيات المبرمة بين الإتحاد ودول جنوب وشرق المتوسط - بحيث يحل محلها تدريجياً عدد متزايد من الإتفاقيات الثنائية، بما في ذلك الإتفاقيات الموقعة مع دول ثالثة، التي لا تنطوي على مزايا كبيرة لدول جنوب وشرق المتوسط، في سياق العولمة وتحرير التجارة. ونشير الى إنهاء إتفاقية المنسوجات المتعددة الأطراف، مثلاً، ونتائج ذلك علي دول كمصر وتونس والمغرب، التي تناقصت حصتها في أوربا لصالح الصين بصفة خاصة.

ولا يوجد إلا عدد محدود من شركات القطاع الخاص، وحتى تلك الشركات الموجودة ليس لها دور ريادي يذكر. وبعد الحصول علي الإستقلال إختار كثير من الدول الإقتصاد الذي يشهد حضوراً قوياً للدولة، الأمر الذي لم يشجع علي ظهور قطاع خاص يتميز بالديناميكية، كذلك فإن إنعدام الثقة فيما بين الأطراف الفاعلة المختلفة، وإنعدام الأمل في المستقبل، كان من شأنهما عدم تشجيع نمو القطاع الخاص فيما بعد، عندما كانت خطط المواءمة البنائية علامة علي نهاية حالة معينة من حالات الجمود.

إن التباين بين الشاطئين الجنوبي والشمالي، تباين مذهل أيضاً في القطاع الزراعي، فبينما نجد إنخفاضاً ملحوظاً في عدد السكان العاملين في الزراعة مع إرتفاع كبير في الإنتاجية، في الشمال، نجد أن القوى العاملة الزراعية قد تزايدت بثبات في الجنوب والشرق، في الوقت الذي ظلت فيه الإنتاجية منخفضة .

وتظل الزراعة قطاعاً هاماً في إقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، وخصوصاً مصر والمغرب وسوريا. ونجد نمطين من أنماط الزراعة يتعايشان معاً: فإلى جانب عدد محدود من صناعات الأغذية - الزراعية التي تتميز بالكفاءة، والتي إندمجت بشكل جيد في عملية العولمة، توجد أعداد لا حصر لها من المزارع العائلية الصغيرة جداً.

ونجد أن الإختلافات واضحة، من ناحية التجارة الزراعية، وتجارة الأغذية الزراعية، في منطقة المتوسط. ولقد ظلت حصة الإتحاد الأوربي من الواردات العالمية، ثابتة، ولكن نصيبه من الصادرات الزراعية زاد زيادة ملحوظة خلال الأربعين عاماً الماضية. ومن الناحية الأخرى، نجد أن دول جنوب وشرق المتوسط. إنتقلت من خانة المصدر الصافي في عقد الستينيات من القرن الماضي، إلى خانة المستورد الصافي في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وأخذ ميزانها الزراعي يتدهور بشكل مطرد منذ ذلك التاريخ، مما وضعها في موقف عسير، حيث إن أسعار المواد الخام الزراعية أخذ يرتفع بشكل حاد، وأخيراً، فإنه علي الرغم من أن الإتحاد الأوربي لا يزال الشريك التجاري الرئيسي لتلك الدول، إلا أنها راحت تفتتح أكثر وأكثر علي التجارة العالمية، كما تدل علي ذلك أرقام التجارة لعام 2004، عندما حصلت علي 72% من وارداتها من خارج السوق الأوربي، كما إتجه 48% من صادراتها إلى بقية العالم.

وتوضح تلك التحليلات عدة إتجاهات:

< أن التفاوت بين الشمال - والجنوب، والجنوب - والجنوب، يتفاقم .

< أن الوضع الاقتصادي، ووضع القطاع الزراعي أخذ في التدهور، ولاسيما في دول جنوب وشرق المتوسط.

< أن الإتحاد الأوربي لايقدم إلا دوافع واهية للدول الواقعة علي الشاطئ الجنوبي، بينما تزداد العلاقات الثنائية علي حساب إتفاقيات التعاون المتعددة الأطراف.

< أن المنطقة محل أطماع كبيرة من جانب كثير من القوى والأطراف الفاعلة الحريصة علي تعزيز الدور الذي تلعبه في المنطقة.

< وفي سياق تحرير التجارة، بما في ذلك المنطقة اليورو - متوسطة، فإن صادرات أوروبا من السلع الأساسية التي تنتجها بطريقة تنافسية (مثل الحبوب، والألبان، واللحوم)، إلى الشواطئ الجنوبية للمتوسط، يمكن أن تزداد زيادة ملحوظة. ومما لاشك فيه أن ذلك الأثر لتحرير التجارة ليس في صالح دول جنوب وشرق المتوسط تماماً، ولكن تستطيع من خلال التركيز علي المنتجات التي تتميز في إنتاجها بصفة خاصة (مثل: الفواكه، والخضروات وزيت الزيتون، والسكر) أن تحظى بموطئ قدم عريضة في التجارة العالمية، ولكن التحدي الرئيسي، من هذه الزاوية، يتمثل في تحديث مجتمعات الفلاحين في الجنوب (الذي يفترض سلفاً " ثورة خضراء مضاعفة ") وتنظيم السوق.

الموارد الطبيعية:

العامل الأول الذي يتعين إبرازه، هو التغييرات المناخية (يتوقع أحد السيناريوهات المتطرفة إرتفاع درجة في منطقة البحر المتوسط بمقدار 5 درجة مئوية بحلول عام 2060) وهي الظاهرة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالغازات المنبعثة من الصوبة الزجاجية، ويعزى 70% من تلك الإنبعثات إلى الدول الموجودة في نصف الكرة الشمالي. أما الدول الواقعة علي الشاطئ الجنوبي للمتوسط فهي الأكثر تعرضاً للآثار الخطيرة المتمثلة بصفة خاصة في إنخفاض معدلات هطول الأمطار، وتفاقم الظواهر المرتبطة بالجفاف، ومن بينها التصحر، ووقوع أحداث مفاجئة (مثل موجات الحرارة الطويلة، أو فيضانات دورية، وما إلى ذلك)، ناهيك عن إرتفاع مستوى المياه في البحار، والذي يمكن أن يصل الى ما بين 19-58 سنتيمتر. حسب أحد السيناريوهات العالمية - مع نهاية القرن، مما يضيف إلى الأخطار التي تتعرض لها المناطق الساحلية الآن بالفعل.

وتعتبر منطقة المتوسط واحدة من أكثر المناطق عراقية في العالم وأغناها من ناحية التنوع الحيوي، وذلك بفضل مناخها، وتربتها، والطبيعة البرية فيها، وسواحلها ؛ ويتعرض التنوع الحيوي الآن لمخاطر شديدة بسبب التغييرات المناخية، والهجرة إلى المدن، وكثافة الإنتاج الزراعي، ونمو البنية الأساسية للنقل، وما إلى ذلك. وتعتبر ظاهرة إزالة الغابات وإستئصالها دلالةً علي ظاهرة غير صحية في هذا الخصوص، ولاسيما في دول الجنوب، وسوف تستمر حرائق الغابات - وهي العامل المباشر في تدميرها - بحيث تشكل تهديداً حقيقياً، وبالنظر إلى التقلبات المناخية وتواتر موجات الجفاف علي وجه الخصوص، ولكن الغابات تلعب دوراً تنظيمياً في الدورة المائية وتعتبر أحد العوامل الذي يحول دون تآكل التربة.

ومن بين موارد الأراضي الزراعية التي تبلغ 243 مليون هكتار في منطقة المتوسط، نجد أن 63% منها يقع في الشواطئ الجنوبية، ولكن 39% فقط هي الأراضي المستزرعة، بيد أن هذه المساحة تتناقص تحت ضغط التوسع في المدن والحياه الحضرية، والنمو السياحي السريع، فضلاً عن تدهور نوعية التربة بسبب تأثير الرياح والأمطار، والإستخدام الكثيف للمخصبات الكيماوية، ونظام الري الذي يعمل علي إذابة الأملاح المعدنية في التربة. ويؤدي تناقص المساحة الزراعية، والنمو السكاني في المناطق الريفية، معاً، إلى تناقص

متوسط نصيب الفرد من الأراضي المستزرعة، وتوضح هذه الظاهرة بشكل خاص في مصر، حيث يوجد، علاوة على ماتقدم، انخفاض ملحوظ في جودة التربة، لن يعوض عنها التوسع في المناطق الزراعية الجديدة.

أما الأوضاع الخاصة بعرض المياه، فهي أوضاع حرجة وعصيبة، ذلك أن مايقوق علي نصف السكان الذين يعانون من نقص المياه في العالم، يوجدون في منطقة البحر المتوسط، حيث إن 30 مليون نسمة لا يصلون إلى مياه الشرب، كما أن توزيع الموارد المائية غير متكافئ البتة، إذ نجد أن 75% من تلك الموارد في المنطقة الأوروبية شمال المتوسط (أوربا اللاتينية والبلقان) بينما نجد أن 13% فقط في الشرق الأدنى، منها 10% في تركيا وحدها، وفي الدول العربية الواقعة في جنوب المتوسط 10% فقط. ولما كان حوض المتوسط لا يحظى إلا ب 3% فقط من موارد المياه العذبة علي الكرة الأرضية، بينما يشكل سكانه 7% من سكان العالم، إذن يعتبر حوض المتوسط من المناطق الجافة، التي أصبحت فيها المياه هي الذهب الجديد الذي يجب الحفاظ عليه، أو الإستحواذ عليه، لاسيما وأن السكان يتزايدون بسرعة في الجنوب. ويتم إستخلاص المياه بكثافة شديدة لأغراض زراعية، في دول تعاني بالفعل من ظاهرة البخر الشديد، وإهتراء شبكات التزويد بالمياه بدرجة ما، وعدم كفاءة طرق الري التقليدية. ويختلف الوضع، بطبيعة الحال، إختلافاً واسعاً من دولة إلى أخرى، حيث توجد دلائل واضحة علي الضغوط المتزايد علي المياه، في ليبيا، والأردن، ومالطة، وإسرائيل، حيث نجد أن متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية أقل من 500 متر مكعب في السنة، وهذا هو خط الفقر المائي. وهناك كثير من الدول مثل مصر وسوريا وإسرائيل والبرتغال تعتمد علي المياه التي تأتيها من مصادر خارجية، وهذا مصدر للتوتر، إن لم يكن مصدراً للصراع في المستقبل.

أما هبات الطاقة الأحفورية مثل الغاز الطبيعي، والفحم، والبتترول، فهي موزعة توزيعاً أكثر تفاوتاً وتبايناً بين الدول المتوسطية، وفيما يتعلق بالبتترول، تعتبر الجزائر وليبيا مصدرين صافيين للبتترول، وتستفيدان من مصدر للدخل، ليس بالمصدر الأبدى، كما أن الجزائر هي المنتج الرئيسي للغاز الطبيعي في المنطقة، تليها مصر، وإيطاليا، وليبيا، أما وضع بعض الدول الأخرى مثل المغرب وتونس، فإنه محفوف بمخاطر كبيرة واضحة. وتستهلك الدول الأكثر تقدماً مثل إيطاليا وأسبانيا وفرنسا أكبر كميات من الطاقة، رغم أن فرنسا تغطي إحتياجاتها الخاصة بفضل الطاقة الكهربائية، ومحطات الطاقة النووية لديها. ونجد أن التفاوتات بين الشمال – الجنوب، والجنوب – الجنوب، تفاوتات ملحوظة عندما يتعلق الأمر بإمدادات الطاقة، ثم إن الطاقة مهمة أيضاً لنظم الري المطلوبة في كثير من دول جنوب المتوسط.

وفي مجال الموارد الطبيعية، صار العمل مطلوباً بإلحاح في المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية:

< تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والطلب علي المياه.

< المزيد من ترشيد إستخدام الطاقة، والتوسع في إستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

< سياسة الإدارة المتكاملة للأراضي، رداً علي ضغوط التوسع الحضري، والتوسع السياحي، وقطاع النقل المتنامي.

< الإستغلال المستدام للموارد البحرية.

< الحفاظ علي التنوع الحيوي، والتنمية الأنية للمحاصيل المقاومة للجفاف.

العلم والتكنولوجيا والإبداع:

الفجوة واسعة بين الشمال والجنوب في هذا المجال، إذ بينما نجد أن متوسط نصيب الفرد من القيمة الزراعية المضافة في دول الإتحاد الأوربي المتوسطة 18.000 دولار أمريكي، نجد أنه 1952 دولار في دول جنوب وشرق المتوسط، ولا تزال الفجوة تتسع بإطراد. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك يرجع إلى تصنيع القطاع الزراعي في الشمال، يليه التحول إلى القطاع الثالث، وتنظيم سلاسل الأغذية – الزراعية التي تضم جميع الأنشطة بدءاً من عمليات البحوث والتطوير، حتى عمليات الإنتاج والتوزيع.

ثم إن الفجوة بين شمال و جنوب المتوسط تزداد سوءاً فيما يتعلق بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية، ناهيك عن المعرفة التي تسمح بالاستفادة من تلك التكنولوجيا أقصى إستفادة ممكنة، والأهداف الرئيسية في هذا المجال هي علي النحو التالي:

< رفع مستويات التعليم، وتطوير المهارات التي تساعد علي تحديث الزراعة .

< تطوير البحوث والابداع .

< تطوير طريق الوصول إلى نظم المعلومات – إلى أقصى مدى – أمام الجمهور.

< تنظيم السلاسل الغذائية المتكاملة، أو علي أقل تقدير التنسيق بين الأطراف الفاعلة في كل سلسلة من السلاسل.

وعلي الرغم من أن الدول التي تقع علي الشاطئ الجنوبي للمتوسط قد خصصت جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق علي التعليم، إلا أن التعليم للأسف ليس دائماً علي المستوى الرفيع المطلوب، وأن ثمة تفاوتاً ملحوظاً بين الدول والمناطق، وبطبيعة الحال بين المناطق الريفية والحضرية.

بل إن التفاوت يكون أكبر عندما يتعلق الأمر بالتدريب والبحوث في مجال العلوم الزراعية، ومن حيث الجهود العامة في مجال البحوث، نجد أن فرنسا وحدها تستحوذ علي نصف إمكانيات البحوث في منطقة المتوسط، أما في جنوب المتوسط، فإن البحوث لا تحظى إلا بدعم محدود، كما أنها لا تتناسب مع المقترضات الجارية للتنمية، ونتيجة لذلك، فإنه من الصعب علي مرافق البحوث أن تصبح سفيراً للتميز العلمي في سياق العولمة.

وثمة عدة تحديات يتعين مواجهتها:

< لا بد من تطوير الأنشطة التي تقدم الدعم العلمي لقطاع الأغذية – الزراعية .

< لا بد من ترابط مهارات وخبرات المدرسين والباحثين ومختلف العناصر الفاعلة في الصناعة.

< لا بد من تكريس الإستثمارات في مجال البحوث والإبتكار.

< لا بد من تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية، وكذلك الأمر بالنسبة لقدرات الجهات الفاعلة علي إستخدامها والإستفادة منها أقصى إستفادة ممكنة ؛ وهذا يتطلب جهوداً ملحوظة لتطوير التعليم والتدريب وفق إحتياجات السوق .

أنماط الغذاء وإتجاهات الإستهلاك

ليس في وسع المرء إلا أن يشير إلى التنوع غير العادى للمواد الغذائية المتوسطة ومزاياها الغذائية، ومذاقها المتميز، وماتنطوى عليه من نزعة إجتماعية، وكذلك الممارسات الغذائية المتوسطة، حتى ولو كانت تزعم جميعاً بأنها تمثل " نموذج كريت " الشهير وهو موضع إشادة كبيرة لما له من مزايا متعددة.

ومع ذلك، فإن ثمة إتجاهاً واضحاً نحو التراجع النسبى فى "نموذج كريت"، ونحو إنتشار / تقليد النموذج الغذائى السائد فى الدول الناطقة بالإنجليزية. ويبدو أن هذا الإتجاه يعزى إلى عدة عوامل: التوسع الحضرى، ودخول المرأة سوق العمل، وأن أجيالاً أقل تعيش الآن مع بعضها، وضعف الترابط الإجتماعى والأسرى، وتفضيل الشباب للأغذية المصنعة البسيطة، وظاهرة الحداثة التى أصبحت عامة وشائعة، وتراجع التقاليد، بما فى ذلك تقاليد المطبخ.

ولا يستهلك إلا القليل من الأغذية التقليدية فى المناطق الحضرية، ليس فقط لأن الإحتياجات قد تطورت، وإنما يرجع ذلك أيضاً إلى أن عرض المنتجات يتم توجيهه نحو الأسواق العالمية ولكن المستهلكين فى منطقة المتوسط لايزالون مهتمين بجودة المنتجات الغذائية، ليس فقط من ناحية الصحة، وإنما أيضاً من ناحية المذاق، والنكهة، والرائحة، والجانب الرمزى يرتبط بالطقوس الثقافية أو الدينية. ونلاحظ الآن أن ثمة طلباً على المنتجات التقليدية، فى الدول الأوروبية الواقعة على الساحل الشمالى للمتوسط، ونجد أن صناعة الأغذية أخذت تستجيب له إلى حد كبير. أما هذه الإتجاهات فهى محدودة فى الجنوب، لأن شبكات التوزيع ضعيفة بلا شك (ماعدا تركيا).

ولقد أحرز تقدم واضح فيما يختص بالأمن الغذائى فى جنوب وشرق المتوسط. على الرغم من تباين الأوضاع تبايناً واسعاً من دولة إلى أخرى، ويرجع هذا التقدم جزئياً إلى الإعتماد المتزايد على الموارد الخارجية، مع مايستتبعه ذلك من مخاطر تقلبات سعر الصرف. ولايزال ضعف التغذية مشكلة فى كثير من تلك الدول، التى أصبحت - بصفة عامة - تعتمد اعتماداً متزايداً على واردات الحبوب من الخارج، حيث تستورد كميات كبيرة من الحبوب للتقاوى والأعلاف، وكذلك منتجات الزيوت لتغطية إحتياجات الصناعات الغذائية من السلع الوسيطة.

ومن الناحية الأخرى، نجد أن سلامة الغذاء تتدهور، بسبب التكاليف المانعة للمنتجات الغذائية الصحية لسكان المدن ذوى الدخل المنخفض، الذين أصبحوا يعتمدون على المنتجات الغذائية المصنعة، وتشهد عاداتهم الغذائية التقليدية تراجعاً الآن، وبالإضافة إلى مشكلات السمنة التى أصبحت ملحوظة الآن، فإن المخاوف الآن قائمة بشأن بعض الأمراض التى سوف تظهر فى المستقبل، مثل: أمراض القلب، وإرتفاع ضغط الدم، والسرطان، والسكر الخ.

وعلى هذا، أصبح من التحديات الكبيرة تسويق المنتجات الغذائية المتوسطة التقليدية المعروفة بمزاياها، ونجد أن تجارة التجزئة تنمو وتتسع، ولكنه تخدم السلع الغذائية المستوردة أكثر مما تخدم السلع المحلية التى يعتبر إنتاجها متفرقاً ومتقطعاً.

الحوكمة في عالم الريف والزراعة:

إن دول جنوب وشرق المتوسط ليست لديها سياسات زراعية وإنمائية مشتركة، على خلاف دول شمال المتوسط التي بدأت توحيد صفوفها منذ عام 1957. ومع ذلك، وبغض النظر عن أسلوب التدخل المتبع – وسواء كان هنالك تنسيق في الإجراءات أم لا – فإن الدول على جانبي المتوسط، قد جعلت من سياسات الدعم الزراعي والتنمية الريفية، عنصراً هاماً من عناصر سياساتها العامة منذ عام 1950.

ولقد سعت أوروبا ودول جنوب وشرق المتوسط – في ظروف مختلفة (أجواء مابعد الحرب بالنسبة للبعض، وأجواء مابعد تصفية الاستعمار بالنسبة للبعض الآخر) إلى استخدام دوافع مختلفة – لرفع مستويات الإنتاج من أجل تعزيز إستقلالها الغذائي، وتحسين ميزانها التجاري في واقع الأمر – وقد تباينت النتائج المحققة عن طريق سياسات الدعم، بما في ذلك الدعم الذي قدم بسخاء للزراعة، تبايناً شديداً من شاطئ إلى آخر. وبينما نجد أن أوروبا قد نجحت في توسيع وتطوير أدائها الإنتاجي نجاحاً ملحوظاً، في الوقت الذي مكنت فيه سكانها الزراعيين إلى التحول إلى قطاعات أخرى، نجد أن دول جنوب وشرق المتوسط – وهي في مرحلة تحول ديموجرافي – لم تستطع تحقيق التحسن الكافي، وأما فيما يتعلق بالفقر الريفي، فإننا نجد أنه إنخفض بشكل ملحوظ رغم أنه لم يتم القضاء عليه تماماً، في الشمال، إلا أنه لا يزال موجوداً بشدة في دول جنوب وشرق المتوسط.

ومنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت نماذج التدخل، سواء في الشمال أو في جنوب وشرق المتوسط، موضع إتهام إلى حد ما؛ ففي دول شمال المتوسط كان الوقت قد أزهق لمراجعة السياسة الزراعية المشتركة، وماتتوى عليه من تكلفة وإحتجاجات متزايدة في المحافل الدولية، مما وضع حداً لذلك النموذج الذي لم يعد ملائماً. ومنذ عام 1992 أصبح إهتمام السياسة الزراعية بالإنتاج أقل من إهتمامها بالجودة. وفي دول جنوب وشرق المتوسط كان تنفيذ سياسات المواءمة البنائية بمثابة عامل لإعادة التوجيه وتحديد المسار، ولكي تحقق الدول تخفيف الأعباء علي الميزانية، أصبح يتعين عليها تبسيط اليات التدخل دون أن تتخلى تماماً عن التدخل الحكومي في الشؤون الزراعية والريفية، بل إن بعض الدول، مثل الجزائر، قد كرست جهودها لسياسة إستصلاح الأراضي في الريف. وعلي أية حال، فإنه لا يزال من غير المتيقن، ما إذا كانت الدول سوف تكون في وضع يسمح لها بتخصيص موارد مالية كافية لدعم ذلك القطاع الهام.

وإلى جانب الدول، فإن أطرافاً فاعلة دون الدولة تبذل الآن جهوداً فعالة في القطاع الزراعي والريفي. ففي الشمال كان إدراج مهنة الزراعة – وهي في أغلب الأحوال مهنة منظمة للغاية – في الحوكمة الزراعية أمراً ضرورياً لكل من الدول والإتحاد الأوربي .

ولقد ظهرت مؤخراً أطرافاً فاعلة في عالم الريف، صارت أيضاً شركاء حقيقيين في التنمية الإقليمية.

ومن الناحية الأخرى، نجد أن التنظيمات الزراعية والريفية لم يكن لها وجود يذكر منذ فترة طويلة. أما المنظمات الزراعية والريفية الجديدة (جمعيات المنتجين، وجمعيات الري، والنقابات، والغرف الزراعية الخ) فإنها أخذت في الظهور والنمو الآن وراحت تحل تدريجياً محل الهياكل والتنظيمات التقليدية، ويمكن لتلك المنظمات الجديدة أن تكون عاملاً هاماً من عوامل التغيير، كما أن ظهورها السريع يساعد علي نمو وتطور فكر الشراكة والمشروعات، ويعزز من ذلك الفكر أيضاً ظهور نخب سياسية جديدة لها مبادراتها الجديدة. ومع ذلك، فإن مستقبل تلك المنظمات متأرجح، لأن وضعها غالباً ما يكون محفوفاً بالمخاطر (بسبب القصور التنظيمي بصفة خاصة، ونقص التمويل).

وعلى المستوى فوق القومى، أصبحت التنمية الزراعية والريفية الآن، قضية فى العلاقات السياسية بين شاطئ المتوسط. وفيما يتعلق بالتجارة، فإنه يكتنفها نوع من عدم اليقين، بالنسبة للشراكة اليورو – متوسطة، ثم إن المنافسة بين دول أوربا المتوسطية ودول جنوب وشرق المتوسط لاتساعد على قيام تكامل إقتصادى سريع، ولكن هناك دلائل على أن التعاون البيئى يلوح على الأفق، إذا أولينا إهتماماً جاداً، لما لهذا الموضوع من ضرورة ماسة.

إطلاق العمل:

إن منطقة البحر المتوسط بوتقةً للانصهار الدائم بين الأجناس، وإختلاط الثقافات، ومهدٌ للحضارات، فهل تستطيع بحكم تنوع سكانها، وثقافتها، وحضاراتها، وجغرافيتها الطبيعية، أن تتعايش مع المشاكل المتكالية للقرن الحادى والعشرين؟. إن إمتداد الظواهر الحالية عبر فترة طويلة من الزمن، يطرح أمامنا سيناريو ملبداً بالغيوم، بل إنه يمكن أن يكون نذير شؤم إذا تضاعفت الصراعات. ولا بد أن نضع فى الحسبان، أن الركود يمكن أن يفرض نفسه إذا ما إتخذت الأطراف الفاعلة على مستوى الدولة، ومادون الدولة، أو على المستوى الفوق – دولى، موقفاً سلبياً بشأن القضايا الكبيرة المتعلقة بالأمن الغذائى، وسلامة الغذاء، والتنمية المستدامة فى مختلف الأقطار. وعلى الرغم من أن الأطراف الفاعلة تستطيع أن تسرع الخطى، وهي تتحرك صوب مستقبل ملبد بالغيوم، فإنه قد حان الوقت الآن أمام الأطراف الفاعلة فى المتوسط، لكى تضع تصوراً لتغيير المسار (وقد لاحت بعض ملامحه العارضة) نحو نموذج للتنمية الريفية وتنمية الأغذية الزراعية المستدامة. وينطوى ذلك النموذج على خمسة تحديات رئيسية:

< التحدى الأول: ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية، وهي تتسم بسمتين: الندرة والهشاشة لأنه من غير المتصور أبداً أن تستمر التضحية بالتربة والمياه، كما كان عليه الحال فى الماضى وحتى حينه. وعلى الرغم من أن التنبؤات، المبنية على الإتجاهات القائمة، توحى بإحتمال وقوع سيناريو مزعج، إلا أن ما أعلن عنه أنه محتمل ليس مؤكداً بعد . ومع إفتراض أن الأطراف الفاعلة. قد تم بالفعل تعيبتها بشأن تلك القضية، فإنه من الرعونة أن نتصور أن كل شئ سوف يتغير فى الأجل القصير، ولكن منطقة البحر المتوسط تستطيع البدء فى تغيير المسار، فى غضون عشر سنوات، وهذا يمكن أن يؤدى لاحقاً إلى تدعيم النموذج المستدام للزراعة .

< تراجع الأمن الغذائى وسلامة الغذاء فى منطقة المتوسط، وهوماتأكد بالفعل، إذن لابد من وضع ضوابط لهذه الظاهرة، وينصرف هذا التحدى الكبير إلى الزراعة ذاتها، وأداء القطاع الزراعى، وصناعة الأغذية – الزراعية وقدرتها على أن تتمشى مع نظم المواصفات القياسية التى لاترحم – وكذلك تجارة التجزئة، والتجارة عموماً، التى تقوم فى ظل بعض الظروف بدور القوى الموجهة التى تعمل فى خدمة الأمن الغذائى وسلامة الغذاء. وتعتبر الدول أيضاً من القوى الفاعلة الهامة – من خلال السياسات الزراعية التى تقوم بتنفيذها – فى هذا التحدى الغذائى، حيث تستهدف الإجراءات أيضاً ترسيخ النظام الغذائى المتوسطى المعترف به عالمياً، والذى يعتبر من أبرز سمات هوية شعوب حوض المتوسط.

< فى هذه المنطقة الجغرافية التى يشكل المنتجون فيها نسبة كبيرة من القوى العاملة، نجد أنه من الأهمية بمكان العمل على دفع مقابل مجز للفلاحين، ذلك أنه يوجد خلف المنتجات الفعلية أعداد كبيرة من المنتجين يجدون صعوبة كبيرة فى تسويق منتجاتهم بأسعار مجزية. ويتطلب ذلك مبادرات تنظيمية، بل وشراكة تضم جميع الأطراف الفاعلة فى سلسلة الغذاء بدءاً من الإنتاج وحتى التوزيع. ويعتبر هذا التحدى الثالث المعنى بهيكله سلاسل الغذاء أكثر أهمية من غيره، لأنه فى السياق الجديد للعولمة، تواجه المنتجات الزراعية المتوسطية منافسة شرسة، تضر بالقطاعات التى تقتقر إلى التنظيم. وفى هذا السياق، يمكن للبلدان المتوسطية تعزيز السلاسل الغذائية الدالة على المنطقة، والترويج لها.

< التحدي الرابع يتمثل في تمكين البلدان المتوسطة من تنفيذ سياسات ناجحة للنهوض بالمناطق الريفية. والنهوض بالسلاسل الغذائية يعنى النهوض بالمناطق التي تعمل فيها، والمخاطر عالية في المناطق أو الجيوب النائية، مثل بعض المناطق الجبلية، حيث تكون أنواع الأنشطة محدودة، وبمنظرة أكثر إتساعاً وشمولاً: لما كانت المدن المتوسطة والمناطق الساحلية متشعبة، فإنه يتعين إيلاء مزيد من الإهتمام للمناطق الريفية لوقف الهجرة من الريف إلى المدن، وهي الهجرة التي من شأنها تقويض إستقرار الجنوب، و/أو ضمان الإدارة المتناغمة لـ "نزعة العيش في الريف" في بلدان شمال المتوسط.

< إن إدارة الموارد الطبيعية، والجهود المبذولة لضمان الأمن الغذائي وسلامة الغذاء، وإجراءات تنمية وتطوير المنتجات الزراعية، ومشروعات التنمية الريفية الناجحة، تقتضى - بطبيعة الحال - العمل على بناء القدرات التدريبية والبحثية وتجميعها، في قطاع الأغذية الزراعية. ومن المطلوب أيضاً في هذا المجال، جهود أكثر إستدامة، من جانب بلدان شمال و جنوب المتوسط، لسد الفجوة المعرفية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب، جزئياً علي الأقل. ولكن نجد مرة أخرى، كما هو الحال، مع التحديات الأخرى، أن التعاون بين الشاطئين، يمكن أن يكون أحد العوامل المساهمة مساهمة واضحة في عملية الإندماج.

وبناء علي تلك الأولويات الخمسة من أولويات العمل، والتي تم إنتقاؤها علي ضوء تحليلنا لأحوال المنطقة وإمكانياتها، سوف يركز الجزء الثاني من هذا التقرير علي استكشاف الإتجاهات الممكنة والمرغوبة، وتقييم الإتجاهات المستقبلية المحتملة - التي يمكن بنوع من التعديلات، أو الإجراءات، أو التدابير - أن تكون ضمن تصوراتنا المرتقبة، وأخيراً نسعى إلى إستخلاص الدروس المستفادة من أجل العمل بها.

الفصل 7

التوفيق بين الإنتاج وإدارة الموارد النادرة*

المياه، وكانت والأرض، والطاقة هي شريان الحياة لعملية الإنتاج الزراعي. وتوضح منطقة البحر المتوسط بكل جلاء - وكانت موطناً لاستقرار الشعوب بعد التحول من مرحلة الصيد إلى مرحلة الزراعة - الإستثمار البشرى فى تنمية تلك الموارد، فالمشروعات المائية كما تدل عليها الآثار القديمة، وإستغلال تربة النيل المنقولة، وإستخدام الحيوانات منذ فجر التاريخ، كلها تشهد على عملية البحث منذ قديم الزمن عن الوسائل والسبل لتوفير الغذاء للناس، وضمان الإنسجام الإجتماعى.

وعلى أية حال، فإن التغييرات غير المسبوقة التى تحتاج منطقة المتوسط (مثل النمو الديموجرافى، والإستيطان فى المناطق الساحلية، والتوسع الحضرى الخ)، وتحتاج العالم بأسره (مثل التغييرات المناخية، وتفاقم ندرة موارد الطاقة) أصبحت تطرح علامات إستفهام الآن بشأن التوازن الهش بين "الأرض - المياه - الطاقة"، إلى حد التصور بأن إرهابات المستقبل تبدو كثيفة إلى حد ما. ومع ندرة الوقود الحفرى وإرتفاع أسعاره، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو: كيف يمكن تنمية القطاع الزراعى والمناطق الريفية، دون حدوث المزيد من التدهور فى الأراضى والمياه، فى نفس الوقت؟

أمام أمرين أحلاهما مر: التغيير المناخى ونقص الطاقة:

إزاء المعضلة البيئية الملحة التى وردت فى التقرير الأخير للفريق الدولى المعنى بالتغييرات المناخية (IPCC) الصادر عام 2007 عن التغيير المناخى، ومعضلة نقص الطاقة التى بدأت تلوح فى الأفق، تواجه منطقة المتوسط خطراً مزدوجاً، لأن أحوالها المناخية ومواردها من الطاقة أصبحت قيد التهديد. ولن يعفى هذا المستقبل المظلم الزراعة أو التنمية الريفية أو الإستهلاك الغذائى من تبعاته.

وسوف تعاني الزراعة مباشرة من إرتفاع أسعار الطاقة، كما سوف تتعرض المناطق النائية - ولاسيما فى الجنوب - لمزيد من التهميش بسبب إرتفاع تكلفة النقل. ولا يمكن تحويل الزراعة بسهولة إذا تدهور المعروض من الطاقة، بل على العكس، سوف ترغب الدول المتوسطية، بفعل هذا السياق، على الإلتزام إلتزاماً جازماً على أن تضع الزراعة والتنمية الريفية لديها على الطريق إلى الإقتصاد الأخضر الجديد لتوفير الطاقة، وتشجيع مصادر الطاقة المتجددة.

الطاقة النظيفة، تحدّ كبير:

لاشك أن الطاقة المتجددة يمكن أن تحل المشكلة المزدوجة المتمثلة فى الندرة المستقبلية، والتدهور البيئى. وفى عام 2007، طرح المجلس الأوروبى ضرورة الإعتداع على مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 20% من الإستهلاك، بحلول عام 2020، ولكن معظم الدول لازالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف بإستثناء ألمانيا والدانمرك.

* تم تأليف هذا الفصل بناء على الوثائق التى قام بإعدادها "نيقولا لامادا لينا" (سيام- معهد الزراعة المتوسطية للبحوث - بارى، "روبيرتا جيوفى: بنفس المعهد، "بيبرلان" (سيام - معهد الزراعة المتوسطية مونيليه).

جدول 1- تكلفة الطاقة المتجددة.

| متوسط التكلفة باليورو/كيلووات | الطاقة المتجددة |
|-------------------------------|---|
| 0.55- 0.15 | الطاقة الشمسية باستخدام الألواح الضوئية |
| تعتمد على نوع التجهيزات | الطاقة الشمسية الحرارية |
| 0.13 – 0.03 | طاقة الرياح |
| 0.08 – 0.07 | الطاقة من باطن الأرض |
| 0.11 – 0.05 | الطاقة المائية |
| 0.08 – 0.05 | الكتلة الحيوية |

حتى الآن لم تصبح الطاقة المتجددة تنافسية تماماً بالمفهوم الإقتصادي، ولكن يمكن أن تكون تنافسية، عندما تتناسب مزاياها البيئية والاجتماعية مع المزايا الاقتصادية، أو عندما تظهر الآثار الخارجية السلبية لمصادر الطاقة الأخرى (غازات الصوبة الزجاجية وبصفة خاصة غازات GHG) وتدخل ضمن تكلفة تلك المصادر. ولقد قامت بعض الحكومات في الوقت الحالي - بالنظر إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تعاني منها تلك الحكومات - بمنح حوافز مثل تسهيلات التمويل، وتقديم الدعم والإعفاءات الضريبية، بحث تسمح بنوع من العائد على الاستثمار، على مستوى الأسرة والسلطات المحلية، وعلى مستوى الشركات. ويكتنف ذلك بعض المشكلات، بطبيعة الحال، بالنسبة للدول التي تفتقر إلى موارد في الميزانية، ولاسيما بعض دول جنوب وشرق المتوسط. وإذا كانت زيادة إنتاج الطاقة المتجددة تعتمد على سياسات الدعم، فإنها إلى جانب ذلك ترتبط بتحسين كفاءة نظم الإنتاج، وحيث أن تلك الإستراتيجية تخاطر - بدهاءة - بفصل البلدان التي تنتج الوقود الحفري، والمشروعات الرائدة التي يبادر بها مركز Medreq - (المركز المتوسطي للطاقة المتجددة) والذي أنشئ في مدينة تونس في عام 2004، بموجب مبادرة Medrec (البرنامج المتوسطي للطاقة المتجددة)، الذي إنضمت إليه الدول المنتجة الرئيسية للبتروول مثل الجزائر، وليبيا، ومصر، وتونس، والمغرب - وتسعى تلك الإستراتيجية إلى تزويد سكان المناطق الريفية المنعزلة بالكهرباء، وكذلك المناطق السياحية، والمناطق المرورية باستخدام مصادر الطاقة المتجددة أساساً.

وثمة إحتتمالات كبيرة لتنمية الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، في منطقة المتوسط. ونظراً لطول فترة سطوع الشمس وارتفاع معدل ذلك السطوع فإن ثمة إمكانيات واضحة لإستخدام الألواح الضوئية والخلايا الشمسية، وسوف تكون السبل ميسورة للتوسع في كهربية الريف. ومع الأثر البيئي المحدود، ومتطلبات الصيانة البسيطة لوسائل الطاقة المتجددة، إلا أن طاقتها التخزينية وإمكانيات التحويل إلى كهربية لاتزال محدودة للغاية، ولكن الدراسات قائمة على قدم وساق، لتحسين كفاءة الخلايا الشمسية، وضبط تكلفة المعدات. وتعتبر طاقة الرياح أرخص أنواع الطاقة المتجددة، بفضل التطوير التكنولوجي الدائم لذلك النوع من الطاقة، وكما ذكرت مصادر الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، إنخفضت تكلفة طاقة الرياح في عام 2004، بنسبة تتراوح ما بين 30% - 50% مقارنة بماكانت عليه في عقد التسعينيات، الأمر الذي يفسر لنا ما تحقق من تقدم في هذا المجال. وطبقاً للدراسات التي أجريت في ظل مشروع "يونييت " Euwinet، زادت تلك الطاقة في أوروبا بنسبة 35%، وتقوم الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية بإنتاج 75% من تلك الطاقة، وتعتبر أسبانيا في طليعة الدول الأكثر التزاماً بهذا النوع من الإنتاج،

بينما نجد من بين دول جنوب وشرق المتوسط أن كلاً من المغرب وتونس ومصر قد قطعت أشواطاً في تنمية طاقة الرياح. وفي نفس الوقت نجد أن الطاقة الكهربائية هي أحد مصادر الطاقة الطبيعية الأوسع إنتشاراً في حوض البحر المتوسط، مع وجود إمكانيات حقيقية للتوسع فيها لدى الدول التي تحظى بكثير من المجارى المائية. وإذا كانت محطات الطاقة محطات قديمة في الغالب، فإنه يمكن تحديثها من ناحية الكفاءة الإنتاجية والأثر البيئي، وإن كان عدم وجود مواقع ملائمة لإقامة السدود يقيد من التوسع في تلك الطاقة. ومنذ عام 1990، أصبحت تركيا حالة إستثنائية مما ذكرنا بفضل مشروع "الجاب" (GAB) (Güneydoğu Anadolu Projesi) الذي صمم أصلاً لأغراض التنمية الإقتصادية - الإجتماعية في منطقة جنوب شرق الأناضول. ومن المفترض مضاعفة إنتاج الكهرباء في تركيا، بإقامة 22 سداً على نهري دجلة والفرات - كما أن لبنان أمامها مجال واسع للحركة، حيث أن العمل بشأن بناء السدود لا يزال محدوداً حتى الآن على الرغم من وجود مواقع متعددة في هذا البلد الجبلي.

إيجابيات وسلبيات الوقود الحيوى:

يدور لغظ كثير حول الوقود الحيوى، حيث يعتبره البعض الوصفة السحرية في مواجهة أزمة الطاقة والتدهور المناخي، إلا أن الفكرة في حقيقة الأمر ليست بالجديدة، لان نيكولاوس أوتو (Nikolaus Otto) مخترع آلة الإحتراق الداخلي، كان قد صمم تلك الآلة لكي تعمل بـ "الإيثانول"، بينما كان رودولف ديزل (Rudolf Diesel) يقوم بتشغيل آلة الإحتراق الداخلي بإستخدام زيت الفول السوداني.

والإيثانول الحيوى، هو أكثر الزيوت الحيوية تصنيعاً، ويتم الحصول عليه من تخمير المنتجات الزراعية الغنية بالسكر والنشا، مثل قصب السكر، وبنجر السكر، والذرة السكرية، والقمح الدوروم، والقمح اللين، والشعير، والذرة، وبعض أنواع الفاكهة، والبطاطس، والأعاب. ويستخدم الإيثانول الآن في المركبات على نطاق واسع في دولة مثل البرازيل، وهي دولة - من جهة نماذج الطاقة الجديدة - تحاول أن تلعب دوراً رئيسياً على المسرح الدولي، إعتقاد على الموارد التي توفرها لها أراضيها. ويمكن إستخدام مزيج الإيثانول أو في صورته الكحولية (ETBE)، نقياً أو بصورة عالية التركيز، وفي هذه الحالة يتعين إجراء تعديلات على المركبة، ولهذا السبب، سوف يتم إستخدامه عموماً بمكونات منخفضة ما بين 5% - 10%.

أما الديزل الحيوى فيتم الحصول عليه بإستخلاص زيوت الخضروات من بذور اللفت أو فول الصويا، أو بذور عباد الشمس، وبالمقارنة بالديزل العادى، فإنه يحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 78%، كما أنه يتمتع بميزة عدم إنبعاث أكسيد الكبريت، لأنه لا يحتوى على الكبريت أصلاً. أما عيبه الوحيد فينصرف إلى إنتاج كمية كبيرة من أكسيد النيتروجين، ولكن من الممكن التخلص منه بإستخدام تكنولوجيا جديدة. ولقد أثبت مشروع الديزل - الحيوى الأوربي- الذى يقوم بتمويله الإتحاد الأوربي - أنه يمكن إستخدام الديزل - الحيوى كوقود بدون أية مشكلات في الجرارات، والحافلات، والسيارات.

ويعتبر الغاز - الحيوى هو الأقل إنتاجاً، ويتم تصنيعه أساساً في السويد، ويمكن إستخدامه كوقود في محطات الكهرباء - الحرارية، أو في وسائل النقل. ويمكن - إذا ما تم تخمير طن من الكتلة الحيوية بطريقة الميثين (المواد العضوية للحيوان، أو مواد الخضروات الغنية بالسكر) الحصول على كمية من الغاز الحيوى تتراوح ما بين 70- 150 متر مكعب من غاز الميثين الحيوى (ويتوقف ذلك على جودة وطبيعة المادة العضوية) والتي يمكن أن تنتج ما يصل إلى 190 كيلو وات من الكهرباء.

ويأتى الإتحاد الأوربي، على مسافة بعيدة - وراء البرازيل والولايات المتحدة، وهما أكبر منتجين للإيثانول الحيوى في العالم، حيث تنتج كل منهما ما يناهز ثلث الإنتاج العالمى، أما الإتحاد الأوربي فقد أنتج حوالى 10% من الإنتاج العالمى من الإيثانول- الحيوى، في عام 2005 (أى حوالى 800.000 طن) إلا أن أوربا أكبر منتج في العالم للديزل - الحيوى (75%)، ويشهد كثير من المناطق في العالم زيادة في إنتاج الديزل -

الحيوى. أما دول جنوب وشرق المتوسط فلم تأخذ بتلك السياسة البديلة المتعلقة بالطاقة، ويمكن للزراعة الموجهة نحو إنتاج الوقود الحيوى، أن تتناسب مع دول الشاطئ الشمالى، إذا أخذت في الحسبان، الأثر على البيئة والغابات، ولم تهمل الجانب الغذائى، بينما لا يمكن أن تطبق في البلدان التى تعاني بالفعل من مشكلات التصحر، ونقص الأراضى الصالحة للزراعة، والفقير - أو العجز - المائى.

وتقوم الدول الأوربية بالترويج لمزايا الوقود - الحيوى ترويجاً شديداً، لكى تحد من إنبعاثات غازات الصوبة الزجاجية (الدفينة)، وجعل الإعتماد على الطاقة عند أدنى مستوى ممكن. وفى فبراير سنة 2006، أقرت المفوضية الأوربية إستراتيجية تقوم على سلسلة من الإجراءات ذات التوجه السوقى فى مجالى التشريع والبحوث، والمصممة لإنتاج الوقود الحيوى من المواد الخام الزراعية. وكما ذكرت مصادر المفوضية، فإن زيادة إستخدام الوقود الحيوى ينطوى على مزايا كثيرة، منها - بصفة خاصة - الحد كثيراً من إعتماد أوربا على الواردات من الوقود الحفرى، والحد من إنبعاث غازات الدفينة (الصوبة الزجاجية)، وإيجاد منافذ جديدة أمام الفلاحين، وإتاحة فرص إقتصادية جديدة أمام دول نامية بعينها (المفوضية الأوربية، 2006).

ومن البديهي، أن إنتاج الوقود الحيوى يمكن أن يحد من إنبعاث غازات الدفينة (الصوبة الزجاجية)، ويتوازى ثانى أكسيد الكربون المنبعث من إحتراق الوقود الحيوى مع نظيره الذى يمتصه النبات من الجو من خلال عملية التمثيل الضوئى (Photo synthesis) إلا أنه لا بد أن يضاف إلى ذلك التوازن الكربونى المحايد، الإنبعاثات الناتجة عن إستخدام الأسمدة، والنقل، وتحويل المنتجات⁴¹ ويمكن أن تنطوى عملية تصنيع الوقود الحيوى ذاتها، على استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، كما أن تصنيع الأسمدة، وعملية الرى وتحويل المنتجات تستهلك كميات غير قليلة - أيضاً. وتتفاوت تقديرات الوفورات فى الطاقة والغازات المنبعثة تفاوتاً كبيراً، ومن المعروف أن الإيثانول المصنوع من قصب السكر فى البرازيل، أكثر فائدة من ناحية الإنبعاثات الغازية، من الإيثانول الأمريكى المصنوع من الذرة. وربما يتوقف مستقبل الوقود الحيوى - جزئياً على الأقل - على المزايا التى أوضحتها تلك التقديرات.

ولقد أثرت مشكلات أخرى، إذ غالباً ما تشير جمعيات أنصار البيئة إلى عمليات إزالة الغابات التى تسبق زراعة محاصيل الوقود الحيوى، فى الدول المنتجة الرئيسية للوقود الحيوى (البرازيل وإندونيسيا)، فضلاً عن الإحتياجات إلى كميات ضخمة من المياه لرى تلك المحاصيل. وعلى الرغم من أن العوامل الأخرى تلعب دوراً (وخصوصاً موجات الجفاف المتواترة، والنمو السكاني، ووقف دعم الصادرات)، إلا أنه ليس ثمة شك فى أن تمويل الأراضى لغير أغراض الإنتاج الغذائى، قد ساهم فى إرتفاع أسعار السلع الزراعية الأساسية الذى حدث مؤخراً. وكان الخبراء قد لاحظوا مؤخراً أن "الاندفاع الحالى للتوسع فى إستخدام الوقود الحيوى، يخلق توترات غير محتملة سوف تؤدى إلى إختلال الأسواق (Doonrbrsch and Steenblik, 2007). وفى هذا الخصوص، فإنه يبدو أن الجيل الثانى من الوقود الحيوى - الذى يقوم على ما يسمى بموارد "السليولوز الخشبى" (Ligno cellulose) (أى الأنسجة الهيكلية لسيقان وأفرع الخضروات) - يقدم ضمانات واضحة لأنها تمثل فضلات المحاصيل (القش، والحشيش) أو الناتج من الغابات، ولكن هذه الأنواع لم تصل بعد إلى مرحلة التصنيع.

⁴¹ ذكر Paul Crutzen (من معهد ماكس بلانك للكيمياء بمدينة ميونخ بألمانيا) وهو حاصل على جائزة نوبل للكيمياء فى عام 1995، أن الأسمدة النيتروجينية تتحول فى التربة إلى بروتوكسيد نيتروجينى (N₂O) بكميات كبيرة تتجاوز نسبة ال 1% التى أقرها الفريق الحكومى الدولى المعنى بالتغيرات المناخية (IPCC) ، ومع الميل الشديد لهذا الغاز إلى المساهمة فى أثر الدفينة (الصوبة الزجاجية)، فإنه يضيف إضافة ملحوظة إلى الإنبعاثات الغازية عند الإنتاج الكثيف للوقود الحيوى. وتجدر الإشارة، إلى أن هذا العالم قد نشر مقالاً بشأن هذا الموضوع، فى دورية "الكيمياء الجوية والمناقشات الفيزيائية".

الجيل الثانى من الوقود الحيوى الشكل

أجريت أبحاث كثيرة بشأن تحويل مادة الخشب Lignin والسيلولوز من الخضروات (القش، والخشب) إلى كحول أو غاز. وتعتبر تقنيات التحويل معقدة إلى حد ما (التخمير بالأنزيمات، مثل أنزيمات البكتيريا من معدة النمل الأبيض أو الأرضة Termite، أو الكيمياء الحرارية، أو الاحتراق، أو التحويل إلى الحالة الغازية، أو التحلل الحرارى (Pyrolysis))، ومن ثم فإن ذلك التعقيد هو سبب تأخير التطبيق الصناعى لتلك التقنيات.

ومن بين الجيل الثانى للوقود الحيوى، تمثل الطحالب الدقيقة إحتتمالات واعدة كبيرة فى المستقبل، سواء من ناحية إنتاج الطاقة، أو من ناحية توفير الأراضى، ذلك أنه يتعين زراعة الطحالب الدقيقة بتركيز من ثانى إوكسيد الكربون (CO₂) حوالى 13%، والتي قد يختلف مصدرها إختلافاً واسعاً (ويقترن ذلك بوجود محطة طاقة حرارية من الفحم، أو وحدة تخمير كحول مثلاً). وعلى هذا، فإن التوازن الكربونى الشامل، والطبيعة المستدامة للسلسلة، تتوقف على مصدر ثانى أوكسيد الكربون المستخدم، ومن ثم فإن هنالك مستقبلاً كبيراً لإقتران سلسلة الإيثانول السيلولوزى بسلسلة الطحالب الدقيقة، من ناحية التنمية المستدامة.

وقد يكون فى مصلحة الفلاحين إنتاج أنواع معينة من النباتات مثل الميسكانتوس (Miscanthus) والتي تعطى إنتاجاً جيداً فى الوسط الجاف، والتي يمكن تحويلها إلى وقود حيوى، وهذا النوع من النباتات المعمرة تعتبر إقتصادية فى النيتروجين والمياه، ولا تحتاج إلى رعاية كبيرة لأن الأعداء الطبيعيين لهذا النبات قليلون.

وإذا كان ظهور سلسلة الجيل الأول، هو رد على إحتياجات أوربا وفلاحها، فقد لا يكون ذلك بالضرورة هو النهج الذى تستوعبه جيداً منطقة جنوب المتوسط، ولاسيما الدول المنتجة للبتترول، وقد ينظر إلى هذه الإستراتيجية، فى حقيقة الأمر، على أنها طريقة للهروب من سيطرة بعض الدول العربية على الطاقة، فى الوقت الذى يتحتم فيه رفع أسعار الحبوب، وغالباً ما تكون الدول الرئيسية المستوردة للحبوب هى الدول المنتجة للنفط. وتدفع إحتتمالات النزاع، دول الشاطئ الشمالى، بل أوربا بصفة عامة، بأن تقرن تلك المبادرات بمعلومات موجهة إلى دول الجنوب. ويتطلب الأمر الكثير الذى يتعين عمله، وخصوصاً التعاون المتوسطى الذى بات ضرورياً للهروب من "نموذج الطاقة" القديم، وأن يشمل التعاون موارد أخرى مثل المياه والأراضى بصفة خاصة.

تطويع الممارسات الزراعية:

إن التغييرات المناخية، والظواهر غير المسبوقة فى مجال عرض الطاقة، تعنى أن الزراعة ليست محصنة ضد ضرورة التغييرات فى الممارسات الزراعية، ففى فرنسا، نجد أن التحدى كبير، حيث إن 18% من الإنبعاثات الغازية ناتجة عن النشاط الزراعى.⁴²

ولكى نحول دون الإنطلاق المفرط للكربون، يكون من الأفضل تخزينه داخل التربة، بالأ نتركها خالية من المزروعات، ووفق فضلات المحاصيل بطريقة صحيحة فى باطن الأرض، وممارسة طريقة ممرات الحرث، وتحويل الأراضى الزراعية إلى مراعى دائمة، أو زراعة الحشائش فى المسافات فيما بين أشجار الفاكهة أو الكروم. وعملية التحويل ليست بالضرورة حلاً مفيداً دائماً، فإذا كانت المراعى والمروج أمراً مرغوباً لأنها عامل جيد للإحتفاظ بعنصر الكربون، فإن نموها يعنى زيادة الحيوانات التى تتغذى عليها،

⁴² (اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بآثر الدفينة (الصوبة الزجاجية))

وتطلق الحيوانات كميات كبيرة من غاز الميثان. كما أن نوع المراعى له تأثيره على الدفينة (الصوبة الزجاجية)، وليست عمليات المفاضلة بسيطة دائماً، من هذه الناحية. والمرعى الدائم يحقق توازناً أفضل بالنسبة للإنبعاثات الغازية، من المراعى الكثيفة المؤقتة التى تتطلب كثيراً من الأسمدة الكيماوية. ومع ذلك، فإن الحيوان يطلق كمية أقل من الميثان، إذا كان مرعاه كثيف الكلاء، وهذا ما يتحقق فى حالة المراعى الكثيفة، ولهذا يتعين على البحث أن يأخذ فى الحسبان منظومة المراعى - الحيوانات من جميع نواحيها، وتحليلها من ناحية الإنبعاثات الغازية، ونفقات الطاقة.

وفى حالة المياه بصفة خاصة، فإن الرى بكميات صغيرة، يساعد على الإستهلاك الأمثل للمياه، ويسمح بوفورات كبيرة فى الطاقة، لأنها فى تلك الحالة لا تحتاج إلا لكميات منخفضة من الطاقة (1-2 بار)، بل إنه يمكن تحقيق وفورات إضافية تبلغ 20% من الطاقة مع الأخذ بهذا النوع من الوفورات فى منطقة المتوسط، لا أن يكون مجرد مسكن، بسبب ارتفاع تكلفة ضخ المياه فى معظم شبكات الرى المستخدمة (فى المغرب مثلاً تبلغ تكلفة ضخ المياه 60% من إجمالى التكلفة).

ولا يمكن أن نترك إستهلاك الغذاء خارج المعادلة، وإذا ما شاع التحول نحو مزيد من إستهلاك اللحوم والألبان، وزادت نسبتها فى مقطوعية الغذاء، لأصبح ذلك كارثة، من ناحية الإنبعاثات الغازية والانفاق على الطاقة. وإذا كنا لا نستطيع أن نطعن فى النشاط الزراعى، لأن مهمته توفير الغذاء للناس، فإن النموذج الغذائى الغربى- الذى يقوم على كثافة السرعات الحرارية، وتولد عنه كميات كبيرة من الإنبعاثات الغازية - يصبح موضع إتهام ومحل تساؤل رغم كل شئ. أما النموذج الغذائى المتوسطى - الذى تقل فيه البروتينات الحيوانية- فيمكن أن يكون الإجابة المطلوبة فى الترويج للطاقة الجديدة، والنموذج السليم للبيئة.

توفير المياه: التحدى الحيوى:

من خصائص منطقة المتوسط إنخفاض معدلات سقوط الأمطار، على الشواطئ الشرقية والجنوبية على الأقل، ومن هنا فإن حجم وجودة المياه محل تهديد، ويعانى كثير من البلدان الساحلية من فقر مائى، بل إن دلائل الضغط على المياه تنفشى فى منطقة المتوسط. ولاشك أن السعى إلى إقامة توازن بين الطلب على المياه، وإتاحتها - من خلال إستراتيجيات عامة فى الأجل القصير والأجل الطويل - يمثل أهم التحديات التى تواجهها الموارد المائية، وتشير التنبؤات إلى أنه بحلول عام 2020، سوف يتزايد السكان، وسوف تستمر المناطق المروية فى الإتساع، وإزاء هذه الحقيقة، أصبحت إدارة المياه بطريقة عالية الكفاءة، أمراً أكثر من ضرورى، بدءاً من عملية توزيع المياه، إلى أساليب الرى، مع عدم إغفال عمليات التقييم والتحكم فى ضبط المياه، ولا يحدى فى هذا الشأن، إلا الأخذ بنهج متعدد الأوجه، كى يحقق الهدف المنشود. فبالإضافة إلى التحسين الضرورى فى أساليب إستخدام المياه، فقد يقتضى الأمر تغيير المواقف الإجتماعية والسياسية، إذا أردنا لمورد المياه أن يكون مستداماً. ولا بد من تركيز الجهود على قطاع الزراعة بالذات، بإعتباره أكثر القطاعات تعطشاً للمياه.

تدعيم الأشكال الجديدة للعرض:

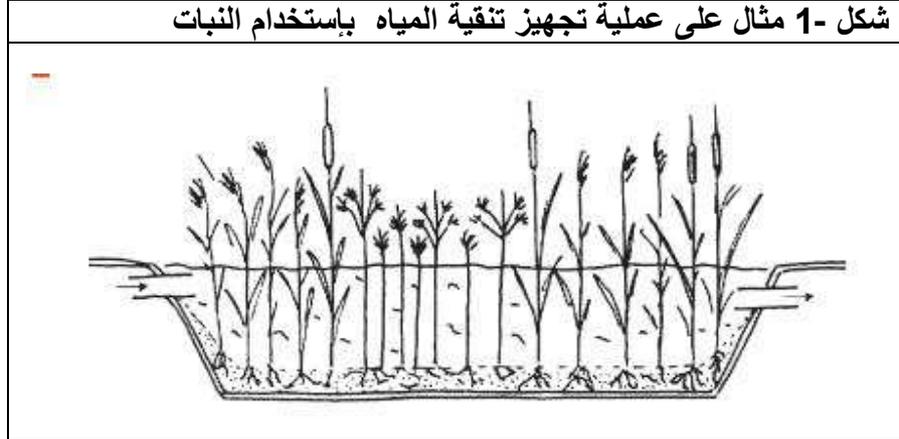
تتعرض سياسة عرض المياه - التي تقوم على توفير المياه من السدود الكبيرة، أو نظم الضخ الواسعة من منسوب المياه الجوفية - لإنتقادات مبررة إلى حد كبير، وتتناسى تلك الإنتقالات أحياناً أن تلك السياسة قد حققت تقدماً إجتماعياً وإقتصادياً. فكيف يكون حال إقتصاد مصر بدون السد العالي في أسوان؟! ومع ذلك، يبدو أن عصر الثورة المائية الأولى قد أوشك على الإنتهاء، لأن القيود التي ترد عليه أصبحت الآن بادية للعيان، كما يتضح ذلك من عمليات الضخ الجائر لموارد المياه الجوفية من الطبقات الحاملة للمياه، في ليبيا، ومصر، وتونس. ويقام الآن عدد من السدود الكبيرة في دولة مثل تركيا - كانت متأخرة في هذا المجال- حيث إستطاعت أن تقيم 22 سداً كبيراً في مشروع "الجاب" GAP. كما أن سياسات المواءمة البنانية في بلدان المغرب العربي، قد قوضت سياسة إقامة المشروعات الكبيرة التي لم تعد تقي تماماً بإحتياجات المنظومة الزراعية التي تخضع الآن لتغييرات واسعة. وعلى سبيل المثال، فإن تنمية النظم الزراعية - حسب شروط تحرير التجارة - تتطلب الآن مرونة في توزيع المياه لا تشجع عليها المشروعات المائية الكبيرة التي كانت السياسات المركزية قد قامت بتنفيذها، وهذا ما يفسر جزئياً إنتشار نظم المياه الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تركز- بصفة خاصة - على الجهود الفردية في تركيب آلات ومعدات الضخ التي تستخدم التكنولوجيا الجديدة (الظلمبات الغاطسة، والتي تدار بالكهرباء...). وفي نفس الوقت، أصبح من الصعوبة بمكان، أن تراقب السلطات العامة أو تتحكم في عمليات الإستحواذ على المياه، الأمر الذي يزيد من التوتر والإحتكاك بين الأطراف الفاعلة، ثم إن إستخدام الأساليب الفوضوية في عمليات الضخ، يؤدي إلى إنخفاض منسوب المياه. وبغض النظر عن حجم المشروعات، فإن عرض المياه (من السدود، أو التحويلات، أو الضخ) يمكن أن يؤدي إلى إختلالات بيئية، ويصدق ذلك بصفة خاصة على نهر النيل (حرمان الدلتا من الغرين، واختفاء أنواع معينة من الأسماك، وملوحة فروع النهر بعد السد). ونظراً لعدم وجود شبكات صرف زراعي فعالة، فإن مياه الري تؤدي إلى ذوبان الأملاح مما يرفع مستواها في التربة عن طريق الخاصية الشعرية (كما هو الحال في سوريا مثلاً)، وقد تحدث الملوحة بصورة أسرع في المناطق الساحلية مع الإفراط في ضخ المياه، لأن الإنخفاض في منسوب الإجهاد يؤدي إلى تسرب مياه البحر (وهذا ما حدث في قبرص، وغزة، وليبيا)، ثم إن سياسة عرض المياه مثقلة أيضاً بالتكاليف التي تتسبب فيها، والتي تميل إلى الإرتفاع كلما بعدت المسافة بين مورد المياه وبين المنتفعين بها. ومن ذلك مثلاً خطة المياه الوطنية (PHN) في أسبانيا، وتتمثل في إقامة مشروعات لنقل المياه من حوض نهر إبرو Ebro إلى المناطق الجنوبية في أسبانيا، وكانت قد تكلفت 5.4 مليار يورو، قبل أن يتقرر تعليق الخطة.

وثمة طرق جديدة مفتوحة أمام بلدان المتوسط، على الرغم من أنها أكثر تواضعاً من حيث أحجام المياه التي توفرها، منها تدوير المياه العادمة Waste Water لإستخدامها في الزراعة، وتبدو عملية التدوير مسألة واحدة، وعلى الرغم من أنها تمارس في كثير من الدول المتوسطة مثل قبرص، والأردن، وتونس، ومصر، وإسرائيل، إلا أنها تحتاج إلى إدخال تحسينات عليها. ومن منظور بيئي، تتيح هذه الطريقة ميزة كبرى حيث تمتص المحاصيل معظم العناصر الغذائية (مثل النيتروجين، والفوسفور، والبوتاسيوم)، كما أن تدوير المياه العادمة إلى الأنهار والبحيرات، يقلل من مخاطر تركيز العناصر الغذائية، فيما يحذر من إستخدام المخصبات الكيماوية. ومع وجود بعض العناصر الخطيرة في تلك المياه، مثل المعادن الثقيلة، فإن الأمر يقتضى وضع مخطط تنظيمي سليم لطرق إستخدام تلك المياه، وفي كثير من الدول يتسم المعيار المطبق بالتضييق الشديد، حتى إنه يجعل تكلفة تنقية تلك المياه تكلفة مانعة بالنسبة للفلاحين.

ولما كانت المساكن في المناطق الريفية بصفة خاصة، لا تتصل - في معظم الأحوال - بشبكة الصرف الصحي، فإن نظم التنقية بالنبات يمكن إستخدامها للتخلص من النفايات. وهذا النوع من المعالجة البيولوجية تعتمد ببساطة على قدرة التنقية التي تتمتع بها نباتات معينة مثل نبات الغاب العادي، وتستخدم هذه الطريقة

الآن في كثير من الدول، وخصوصاً في الولايات المتحدة من أجل رى ملاعب الجولف، لأن نظم التنقية بالنبات ليست مكلفة، ولا تتطلب إلا صيانة محدودة يستطيع غير المتخصصين القيام بها، ولا تحتاج إلى كم كبير من الطاقة، وإنما يكفي استخدام الخلايا الشمسية أو الضوئية. وإذا كانت وحدات تلك الخلايا مصممة تصميمياً جيداً، فإن عناصر التلوث تكاد تنعدم كلية، كما أنها تساعد على إسترجاع كميات كبيرة من المياه. وإذا كانت أحواض تجميع المياه غير مصممة تصميمياً ملائماً من ناحية عدم السماح بنفاذية المياه، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تلوث الخزانات الجوفية.

شكل 1- مثال على عملية تجهيز تنقية المياه باستخدام النبات



ومن الموارد غير التقليدية، عملية تحلية مياه البحر، أو المياه الشديدة الملوحة، وهي تنطوي على احتمالات هامة. ويوجد الآن بالفعل ما يزيد على 500.12 محطة لتحلية مياه البحر، حول العالم، تستخدم نظم تشغيل مختلفة، فهناك طريقة طوفان الأمواج المتعددة المراحل (MSF)، وطريقة الأثر المتعدد (ME)، وطريقة التناضح العكسي (RO) وطريقة النانو للترشيح (NF) الخ، ومع الأخذ في الحسبان، أن محطات التحلية تتطلب كميات هائلة من الطاقة، والطبيعة الجافة للمناخ الذي تقام فيه، فليس بمستغرب، أن ما يزيد على 43% من إنتاج العالم من المياه المحلاة، يتركز في دول الخليج العربية، حيث نجد أن جميع المياه العذبة المتاحة، تقريباً، تنتجها محطات التحلية (ويوجد بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية، أكبر محطة لتحلية المياه في العالم، يبلغ إن نتاجها زهاء 250.000 متر مكعب من المياه في اليوم). وتقوم الجزائر الآن بالإعداد لإقامة محطتين كبيرتين لتحلية مياه البحر بطول عام 2009، المحطة الأولى - وتعتبر واحدة من أكبر المحطات في العالم - بإمكانها تزويد منطقة وهران بأكملها بـ 500.000 متر مكعب من مياه الشرب يومياً، والمحطة الثانية تقام في منطقة "عويد سبت" - على مسافة 100 كم من مدينة الجزائر- وتنتج 100.000 متر مكعب من المياه في اليوم.

ولقد سمح تطوير هذا النوع من تكنولوجيا تحلية المياه، ببناء محطات أكثر كفاءة، وتخفيض في تكلفة الإنتاج إلى 49.0 يورو للمتر المكعب، وعلى الرغم من أن ذلك التخفيض ليس كافياً لأنه لا يزال يتراوح ما بين 4 - 9 أضعاف السعر العادي. وكما نتبين من الجدول 2-، فإن العامل الحاسم في التكلفة النهائية هو الطاقة التي تتوقف كمية الإستهلاك منها على درجة ملوحة المياه، ونوع الوقود المستخدم.

وعلى الرغم من إرتفاع التكاليف، إلا أن تلك الطريقة (تحلية المياه) تبدو فعالة للدول التي يتفاهم فيها عجز المياه عاماً بعد آخر. وعلاوة على ذلك، أصبحت تلك الطريقة تمثل تحدياً أمام البحوث العلمية، التي لا بد أن تجعل منها طريقة تنافسية، ويعكف الباحثون الآن في مختبر لورنس ليفرمور الوطني (LLNL) على تجربة تقنيات جديدة تستهدف تخفيض تكلفة التحلية بنسبة 75%، عن طريق إستخدام أغشية جديدة. وكما ذكر Jason Holt - وهو مهندس كيمائى في مختبر لورنس - أن تلك الأغشية - التي تستخدم في عمليات التناضح العكسي - يمكن أن تطرح في الأسواق في غضون فترة تتراوح ما بين 5 - 10 سنوات. ولا بد أن

تعمل البحوث أيضاً على إيجاد سبل لجعل تلك الطريقة أكثر إستدامة. وإستخدام الطاقة النظيفة بدلاً من الوقود الحفري، وخصوصاً إستخدام الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، يمكن أن يكون أحد الحلول فى المستقبل. ومع ذلك، فإن مديرى محطات التحلية - فى الوقت الحاضر- لا يهتمون كثيراً بالإستثمار فى الطاقة المتجددة بسبب التكلفة الإضافية التى تمثلها، مقارنة بالطاقة الحفرية.

مياه البحر، طريق إسرائيل إلى الإنقاذ

فى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين، بدأت إسرائيل العمل وفق خطة طويلة الأجل، لإنشاء عدد من محطات تحلية مياه البحر على إمتداد ساحلها على المتوسط (انظر جدول - 3)، وطبقاً لتنبؤات إدارة المياه، فإنه يتعين تحلية 350 مليون متر مكعب من مياه البحر بحلول عام 2010، أى ما يعادل نصف الإستهلاك المنزلى بالبلاد. وفى إسرائيل فإن تحلية المياه لا تقتصر فقط على مياه البحر، وإنما تمتد أيضاً إلى المياه الأخرى لتحليتها وإعادة إستخدامها فى الزراعة.

وعلى هذا، فإن إسرائيل قد صنعت لنفسها شهرة عالمية فى تطوير أحدث أنواع التكنولوجيا لإنتاج المياه العذبة من مياه البحر، وتتصب أعمال البحوث والتطوير الآن على تخفيض تكلفة التحلية، فى الوقت الذى تهتم فيه بتحسين جودة المياه المنتجة. ولهذا، أصبحت إسرائيل قوة عالمية فى معالجة المياه، بل إن بعض المراقبين يرون بصدق أن إسرائيل فى سبيلها لأن تصبح "سيليكون فالى" Silicon Valley لتكنولوجيات المياه، والدليل على ذلك "مجمع تحلية المياه فى عسقلان"، وهو أكبر وأحدث محطات التحلية فى العالم.

المصدر: Bendelac, 2006

جدول 2- تكلفة التحلية فى دول المتوسط⁴³

| نوع تجهيز المحطة | ملوحة مياه البحر (ppm) رطل فى التتر أو ملح فى الوحدة) | تكلفة التركيب بالمليون يورو | تكلفة الطاقة (كهربائية + حرارية) يورو / متر | تكلفة الصيانة يورو / متر3 | إجمالى تكلفة التحلية يورو / متر 3 | أثر تكلفة الطاقة (%) |
|--------------------------------|---|-----------------------------|---|---------------------------|-----------------------------------|----------------------|
| طوفان الأمواج المتعددة المراحل | 30.000 | 190 | 0.58 | 0.02 | 0.66 | 88% |
| الأثر المتعدد | 30.000 | 170 | 0.4 | 0.03 | 0.51 | 78% |
| التناضح العكسى | 30.000 | 140 | 0.23 | 0.08 | 0.49 | 47% |

المصدر: Data from Fisia-Italimpianti gruppo Impregilo, 2006.

وإلى جانب طرق التحلية هذه، والتى لا يمكن أن تستخدم إلا لأغراض الشرب فقط بسبب إرتفاع تكلفتها، هنالك مصدر آخر من المصادر غير التقليدية للمياه، ألا وهو إستخدام مياه الصرف، لأغراض الزراعة فى هذه الحالة. وللأسف الشديد يتم إستخدام هذا المصدر الملوث والعالى الملوحة بدون معالجة فعليه، ويعتبر ذلك فى مصر وسوريا السبب الرئيسى لزيادة تركيز الأملاح فى التربة، وبالإضافة إلى تدهور إنتاجية الأراضي، فإن ذلك النوع من المياه يعرض الأمن الغذائى للخطر. ولتلك الأسباب جميعاً، يصبح التحدى هنا، إدخال نوع من المعالجات البسيطة التى تضمن الحد الأدنى من جودة المياه. وتجدر ملاحظة أن الأردن

⁴³ البيانات متاحة على الموقع التالى من شبكة المعلومات الدولية www.water.treatment.unige.it

مثلا - وهي أكثر الدول في العالم تعرضاً لخطورة أزمة المياه - قد لجأت بالفعل إلى هذه الطريقة، وحققت فيها بعض النجاح.

تشجيع الإدارة الفنية للطلب:

يمكن أن تساهم جميع القطاعات في توفير المياه، ففي القطاع المنزلي نجد أن مجرد تركيب "محددات التدفق" في الصنابير، يمكن أن يحقق وفورات في المياه تصل إلى 50% وكانت الدراسات التي أجريت في البرازيل قد أوضحت أن كل ما هو مطلوب هو تنظيم ضغط التشغيل أثناء النهار، بناء على طلب المستهلك (صمامات خاصة تعدل الضغط أوتوماتيكياً عن طريق أداة للتحكم) للحد من فقدان مياه الشرب في المجارى المائية، وتلف شبكات التوزيع داخل وخارج البيوت. ودون أن نبتعد عن أهمية تلك الوفورات، نجد أن القطاع الزراعي يأتي في صدارة القطاعات لأن به مجالاً خطيراً للوفورات ولاسيما في دول جنوب حوض المتوسط حيث يستحوذ الري على نحو 80% من الموارد المائية المتاحة.

وهناك تقنيات معينة للري تنطوي على احتمالات مشجعة، ويمكن أن تتمخض عن نتائج إيجابية سريعة على القطاعات الأخرى، ذلك أن تخفيض استخدام المياه في الزراعة ولو بنسبة 10% فقط، من شأنه مضاعفة كميات المياه المتاحة للشرب أو للأغراض الصناعية. وفي وقت لا تزال تسيطر فيه على الري فيه طرق تنسم بالإسراف في استخدام المياه، مثل الري بالغمر، فإن التوسع في استخدام الطرق الاقتصادية في الري يمكن أن يؤدي إلى وفورات هائلة في المياه. وهناك ثلاثة نظم للري تسود الآن في منطقة المتوسط: الري بالرش، والري بالتنقيط، والري الموضعي تحت التربة Subterranean

< الري بالرش يحاكي طريقة سقوط الأمطار عن طريق رش المياه بشكل متساو، على الأرض. ويتم تطبيق هذا النظام - على المحاصيل عن طريق شبكات ري متنقلة، أو شبه ثابتة، أو ثابتة، تقوم برش المياه على مسافة تصل إلى سبعين متراً بفضل ضغط المياه الذي يتراوح ما بين 3 - 5 وحدة ضغط جوى. وتحدث الرياح تأثيراً ملحوظاً ليس فقط على توزيع المياه، ولكنها تساعد أيضاً على تكسير قطرات المياه وتجزئتها، ومن ثم تسبب خسائر كبيرة من جراء البخر ولاسيما أثناء شهور الصيف، ومن السلبيات الأخرى أن الضغط يتطلب قدراً كبيراً من الطاقة. ولكن يمكن حسم تلك المشكلة، في المناطق التي تسمح طوبوغرافيتها بإقامة خزانات (تنكات) تجميع المياه، بحيث توضع في أماكن مرتفعة تطل على المناطق المراد ريهها، ومن ثم تنفادى الحاجة إلى وجود محطات ضخ، ونضمن الري الكافي.

جدول - 3 البرنامج الإسرائيلي لتحلية مياه البحر

| حالة المشروع | الإنتاج السنوي للمياه (بالمليون متر3) | موقع محطة التحلية |
|--------------------|---------------------------------------|--------------------|
| يعمل | 100 | عسقلان |
| يعمل | 35 | إيلات والبحر الميت |
| تحت الإنشاء | 30 | بالمهيم |
| مرحلة دراسة الجدوى | 100 | حضيرة |
| مرحلة دراسة الجدوى | 30 | شوميرات |
| مرحلة التخطيط | 45 | أسدود |
| مرحلة التخطيط | 10 | غيرها |
| | 350 | إجمالي |

المصدر: إدارة المياه، القدس.

< أما الري بالتنقيط، فهو إقتصادي أكثر، وهو عبارة عن توصيل المياه إلى المنطقة القريبة من الجذور، أو المكان الذي يحتاج إلى المياه، وبذلك تنفادى ري المنطقة السطحية من الأراضي برمتها، كما يقلل من فقدان

المياه بسبب البخر. ويفضل الإتصال المحدود للماء بالتربة، وبالجزء الظاهر من النبات، فإن هذا النوع من الري يسمح باستخدام المياه غير التقليدية، بما فيها المياه العادمة. وعلى الرغم من مزايا هذه الطريقة، إلا أن الري الموضعي يصلح إقتصادياً فقط في حالة الغلات النقدية العالية القيمة، ومن ثم فهو يناسب أكثر أشجار الفاكهة (الكروم، أشجار الزيتون، أشجار الفاكهة الخ)، والحاصلات البستانية والمشاتل، ويمكن لهذا النظام تحقيق كفاءة أعلى في التوزيع من الري بالرش، بنسبة تزيد عن 90% عندما تقام التجهيزات بشكل جيد، وتدار بطريقة ملائمة مع توالي مرات الري، وتقييد كميات المياه تقييداً صارماً حسب إحتياجات المحصول.

< الري تحت التربة من خلال حلقات التصريف أو الأنابيب المسامية الموضوعة تحت التربة بعمق 30 سنتيمتر، وله مزايا متعددة، حيث يتميز بأنه بسيط تكنولوجياً، ويتميز بالكفاءة العالية، ويتطلب ضعفاً للتشغيل قد يقل عن 1 ضغط جوى. وإذا كانت الإستثمارات الأولية في هذه الطريقة متواضعة إلى حد ما، إلا أن تلك الشبكة - تتطلب صيانة هائلة، لأن الصلابة قد تسد الحلقات، أو قد تخترقها الجذور. وللمحد من تلك المشكلات، جرى استخدام أنابيب من نوع الـ "بوريتكس" Poritex - وهي مادة قماش من نوع خاص geotextile له مواصفات خاصة - ويستخدم في الري السطحي بالتنقيط، والري تحت التربة.

وبسبب التكلفة التي تتطوى عليها تلك النظم، فإن استخدام أى منها ليس شائعاً دائماً. وعلى الشاطئ الجنوبي للمتوسط، نجد أن تركيب تلك الشبكات واستخدامها يدخل في نطاق الممنوعات بسبب إنخفاض الدخل الزراعية لمعظم الفلاحين. أما في سوريا، حيث نجد أن تكلفة الري بالرش تتكلف ما بين 500.3 - 5000 يورو للهكتار، وتكلفة الري بالتنقيط ما بين 3000 - 4000 يورو للهكتار، فإن تكلفة الإستهلاك السنوية تعادل الإنتاج السوقي للهكتار. ثم إن صعوبات إقامة هذا النوع من التجهيزات مقترنة بعدم وجود مهندسين مختصين، غالباً ما يضاعف من تلك المشكلات الإقتصادية. ومع ذلك، فإن بعض الدول قد قامت بإجراء تلك التغييرات على نطاق واسع، ففي الأردن، اتخذ قرار تحديث نظم الري في وادي الأردن في عام 1990، والتحول من نظام توزيع الري باستخدام قنوات الري بالغمر، إلى نظام الري الموضعي تحت الأرض باستخدام الضغط، وتم إستكمال عملية التحديث في عام 1996، وبدون أن نجعل من تلك الدولة - التي تعاني من عجز شديد في المياه - مثلاً يحتذى، فإنه يبدو واضحاً أن منطقة جنوب المتوسط لا يمكن أن تواصل مسيرتها بدون الأخذ بتلك الأنواع من طرق الري. وفي هذا المجال، أصبح التعاون بين دول جنوب وشمال المتوسط أكثر ضرورة من ذي قبل، خصوصاً وأن دول الشمال قد شهدت تطوراً كبيراً في طرق الري الحديثة.

جدول 4- مقارنة بين مختلف نظم الري

| نظام الري | | | | | الخصائص |
|-----------|------------|--------------|------------|-------------|--------------------|
| السطحي | الرش | الرش بالرشاز | التنقيط | بوريتكس | |
| غمر | مطر | مطر موضعي | فقط موضعية | النضح الخطي | التوزيع |
| | | | | | ضغط جوى |
| لا يوجد | متوسط | متوسط | قليل | لا يوجد | صعوبة التجهيز |
| لا يوجد | منخفض | عادي | معقد | بسيط | الترشيح |
| لا يوجد | واضح | واضح | أثر محدود | غير مطبق | الرياح |
| عال جداً | عال | عال | متوسط | منخفض | العجز |
| غير ممكن | لا ينصح به | ممكن | نعم | نعم | الري بالسماد |
| عال | متوسط | قليل | قليل | لا | التقطير أو الترشيح |
| لا يوجد | متوسط | متوسط | عال | منخفض | الصيانة |

وعلى الرغم من كفاءة تلك الطرق وخصائصها الإقتصادية، فإن الري السطحي لا يزال الأكثر شيوعاً وإستخداماً اليوم في منطقة المتوسط، وخصوصاً من جانب صغار الفلاحين، لأن المعدات الهيدروليكية المطلوبة أساسية، وهذا أقل ما يقال. وإنطلاقاً من إفتراض أن هذا الشكل من أشكال الري - وهو رخيص ولكنه يسرف في إستخدام المياه - سوف يستمر في السنوات القادمة، فإن هناك سلسلة من التحسينات قد تم تصميمها (حفر الخطوط، وتسوية الأرض الخ). وتتطلب طرق الري الحديثة إستثمارات مبدئية هائلة، وصيانة دائمة، وهنا أيضاً، فإن إستخدام لتلك الطرق يتطلب مختلف أشكال الدعم والحوافز.

ويسمح مناخ البحر المتوسط- الذي يتميز بطول فترات الجفاف- بإستخدام أساليب الزراعة الجافة، والتخلص من الأسلوب التقليدي للري، عن طريق تعظيم كفاءة نظام الرش. وبفضل سلسلة من التحسينات التي أدخلت على التربة، فإنه يمكن تخفيض البخر من التربة الطفلية بنسبة 70%، وبالمثل، فإن العمل على الحد من دورات الري يمكن أن يحسن من كفاءة الري بالرش، وبدلاً من تنظيم دورات ري طويلة مع الري الغزير لكل قطعة أرض، فإن الأسلوب الأمثل من حيث الفاعلية، هو كثرة دورات الري بشرط أن تكون أقل غزارة، ومن ثم يكون توزيع الرطوبة أفضل بحيث تستطيع أن توفر 25% من كمية المياه، للوصول إلى نفس النتيجة. وتشتمل الأساليب المستحدثة أيضاً على طريقة الري بالعجز التي تعنى تزويد المحاصيل بالحد الأدنى من كمية المياه، بدلاً من الجرعة المثلى وكانت الدراسات التي أجريت على هذا النوع من الري- ولاسيما في البلدان التي تعاني من ندرة في المياه المتاحة- قد أسفرت عن نتائج مرضية، ولاسيما بالنسبة لأشجار الفاكهة (كالكرام والزيتون مثلاً). ويجب تشجيع البحوث في هذا المجال، كما هو الحال في الإتحاد الأوربي مع مشروع ديماس⁴⁴ DIMAS.

ويمكن لعلم الوراثة أن يكون حليفاً هاماً. ففي تونس، ينصب إهتمام تحسين الصفات الوراثية للحبوب، علي النضج المبكر لمختلف المحاصيل، بحيث يتم حصادها مبكراً قبل فترة الجفاف الشديد. ولما كانت نباتات محاصيل الحبوب ليست مفرطة الطول، فإنها أيضاً أقل عرضة للأمراض، وهذه الأنواع قد أدت إلى زيادة حقيقية في غلة المحصول والإنتاج، بدون زراعة مساحات إضافية أو ري إضافي (وخصوصاً خيار 92 من القمح الدوروم (الصلب)، وإينرات 69 Inrat وهو عبارة عن قمح هجين من نوع محلي من القمح يسمى "محمودي" ونوع قبرصي يسمى كيبروندا (Kyperounda)).

وأخيراً، فإنه ينبغي ألا يغيب عن نواظرنا التقدم الذي كان لابد منه في كفاءة شبكات توصيل المياه، سواء في مياه الشرب أو مياه الري، وكفاءة شبكات التوصيل هي الخطوة الأولى في ترشيد إستخدام موارد المياه، حيث نجد في بعض الدول أن الفاقد من أنابيب المياه، يزيد عن 50% في كثير من الحالات. ويجب أن نؤكد أيضاً على أن الري المحدود Micro-irrigation والري بالرش، والري الموضعي، يمكن أن يزيد من الفاقد في المياه، إذا كان هناك إهمال في إنشاء الشبكة ولم تكن مطابقة للمواصفات الفنية السليمة، أو إذا لم تتم إدارتها إدارة سليمة. ولابد من الإعتراف- على الرغم من الجهود المبذولة والموارد المالية المستخدمة- أن أداء شبكات توزيع الري (حتى مع نظم الضغط) لم يكن في مستوى التوقعات في حوض البحر المتوسط بأكمله، حيث إن العرض غير الكافي من ناحية تدفق المياه، والضغط عند نقاط توصيل المياه للعملاء (الصنابير) يمكن أن يفسد تماثل توزيع المياه في المناطق المرؤبة.

إدارة الطلب كسياسة أساسية :

إن تقليل الفاقد من المياه في الزراعة، ليس مسألة تحديث تركيبات وتجهيزات فحسب، أو تطويع طرق أفضل للري، وإنما يمكن لسياسات الحكومة أن تلعب دوراً محورياً في متابعة الوفورات المائية، وأن تؤثر على

⁴⁴ ديماس DIMAS (الري بالعجز من أجل نظم الزراعة المتوسطة) هو مشروع يجري تنفيذه الآن بالتعاون مع رابطة الفلاحين في منطقة كابيناتا (في إيطاليا) من أجل تحسين المنطقة، وجامعة كوكوروا في تركيا وجامعة الزراعة في أثينا باليونان، والمعهد الوطني للزراعة في تونس، ومعهد الحسن الثاني للعلوم الزراعية والبيطرية بالمغرب، ومعهد الزراعة المتوسطية في باري بإيطاليا.

الإنتاج في قطاع يمثل 80% من إستهلاك المياه في منطقة المتوسط. وكما ذكرت مصادر إتحاد المياه العالمي WWF، فإن الدعم الذي يقدمه الإتحاد الأوربي، وماتقوم به الحكومات الوطنية لاتساعد للأسف على تشجيع المحاصيل التي تحتاج مياه أقل، في شمال المتوسط، مثل الزيتون والموايح (الحمضيات)، بينما تساعد على تشجيع المحاصيل المرورية مثل الذرة وبنجر السكر، ويفاقم من هذه الظاهرة - وهي الظاهرة الشائعة بالفعل في الدول العربية - عدم كفاءة طرق الري. ولقد أصبح لزاماً - أكثر من أى وقت مضى - إعادة النظر في دعم الري في مناطق متعطشة إلى المياه، أخذين في الحسبان حاجة المحاصيل إلى المياه، التي يعبر عنها بعبارة "المياه الفعلية".

وفي المستقبل، فإنه يتعين على صانعي القرارات في دول البحر المتوسط، إدراج فكرة المياه الفعلية هذه، في التجارة، إذا كانوا يريدون تخفيف الضغط على الموارد المائية. وقد أوضح J.A.Allan أنه تم تفادي حروب المياه- في المناطق المحرومة من المياه- بفضل التجارة في السلع الزراعية والإنتقال الفعلي للمياه من الدول المستوردة. وتتفاوت الإحتياجات إلى المياه في عملية الإنتاج حسب نوع النبات (أنظر جدول 5) وأنواع الحيوانات، وإذا كانت الفكرة تبدو بسيطة للغاية، إلا أن قياس المياه الفعلية مسألة معقدة للغاية، وفي إنتاج النبات، تختلف كميات المياه التي تدخل في عملية الإنتاج (المياه المحتجزة) من مناخ إلى آخر ومن نبات إلى آخر. وبالنسبة للحيوانات، فإن التفاوت في الحجم، كبير أيضاً. وتتوقف كمية المياه الفعلية المطلوبة على المناخ- الذي يحدد مستوى إستهلاك الحيوانات للأعلاف أيضاً. وللوقوف على ذلك التفاوت، أخذنا متوسط التقديرات على النحو التالي :

جدول 5- إحتياجات محاصيل معينة للمياه في أبوليا Apulia بمنطقة كابيتانا (Consorzio per la bonifica della Capitanata)

| المحصول | نوع الري | فترة الري | الإحتياجات الموسمية للمياه* (م3 / هكتار) |
|-------------------------|----------------------|-------------------------------|--|
| الخرشوف المحدود | الرش أو الري | يولية- يولية | 6000 |
| بنجر السكر | الرش | مارس- يولية أو أكتوبر- يولية | 5,500-4000 |
| الطماطم الصناعية | الرش المحدود | أبريل - أغسطس | 5,500-4000 |
| الذرة | الرش | مايو- أغسطس | 5,500-4000 |
| الذرة الرفيعة | الرش | مايو - أغسطس | 4000-3000 |
| الخوخ | الرش | أبريل- يولية | 3000 |
| بطاطس جديدة | الرش | يناير- مايو | 4000-3000 |
| البازلاء | الرش أو الري المحدود | مايو- يولية | 4000-4000 |
| الخس | الرش أو الري المحدود | أكتوبر- نوفمبر وفبراير - مارس | 3000-1,800 |
| الكروم | الرش أو الري | أبريل- أغسطس | 3000-1,600 |
| عباد الشمس (دوار الشمس) | الرش | أبريل- أغسطس | 2600-1800 |
| الزيتون | الري المحدود | مايو- سبتمبر | 2000-1000 |
| القمح اللين | - | - | رية الحياه |

* ترتبط تلك القيم إرتباطاً وثيقاً بخصائص التربة، وطريقة الري، والطلب في السوق.

وبالنظر إلى إحتياجات الإنتاج المتغيرة للغاية، فإن الدول التي تعاني من عجز مائي، لها المصلحة كل المصلحة - وهذا أمر بديهى- فى إنتاج الخضروات الجافة، وإستيراد الحبوب واللحوم. ومع ذلك، فإنه لما كانت اللحوم تدرقيمة مضافة عالية، ولما كانت الحبوب الداخلة فى الأعلاف أساساً، فإن كل كيلو جرام من اللحوم يكون مسئولاً عن زيادة كمية المياه الداخلة فى إنتاج الحبوب وبالتالي الأعلاف، مما يدعو إلى التساؤل: أليس من الممكن لدولة ذات مناخ جاف، أن تقوم بإستيراد الحبوب وتقوم بتحويلها إلى أعلاف ثم إلى لحوم؟، ويبدو أن ذلك هو رأى تونس.

ولو أخذت الدول المتوسطة فى حسابها، تلك المياه الفعلية، فإنه يتعين متابعة ورصد التخصص الإنتاجى اللاحق لكل شاطئ من شواطئ المتوسط، والآثار الاجتماعية - السياسية الواضحة التى ترتبط بذلك التخصص. ولا بد من إندماج مستقبل التجارة فى المياه الفعلية فى التجارة الزراعية فيما بين بلدان المتوسط والتى يلاحظ أنها ليست مهمورة بخاتم التعاون حتى الآن. ويقع على عاتق السكان اليورو- متوسطيين- أكثر من وقت مضى- إلتزام بتشجيع وضع إطار مناسب للتجارة الزراعية. ولما كان الماء مشكلة لجميع الشعوب على جميع شواطئ المتوسط، فإنه - لهذا السبب- لا بد أن يكون الموضوع الرئيسى للمناقشات المتوسطة.

وعندما نتطرق إلى حوكمة المياه، فإنه يبدو أن النهج المتكامل للإدارة، هو المقدر له الإنتشار، لأنه ليس فقط أسلوباً للحفاظ على الموارد المائية، من ناحية الكم والكيف، ولكنه أيضاً يضمن النفاذ إلى موارد المياه على نطاق واسع، فى نفس الوقت الذى يحافظ فيه على المنظومة الحيوية المائية، وعلى التنوع الحيوى. ولعل الوحدة الجغرافية الأنسب لتلك الإدارة هى أحواض تجميع المياه، وهذه الأحواض مكان مغلق هيدرولوجياً، بمعنى أنه لا توجد تدفقات تخترقها من الخارج، وكل الأمطار الزائدة تتبخر أو تتدفق تجاه نفس المنفذ (نهر مثلاً).

ولقد إختمرت فكرة إقامة جمعيات للمنتفعين بالمياه، أكثر من أى وقت مضى. وفى كثير من الدول المتوسطة، نجد أن نظم الرى التى تديرها تلك الجمعيات، أكثر كفاءة من النظم التى تديرها الأجهزة المركزية، حتى ولو تلك الأجهزة تمارس دوراً إشرافياً شاملاً على أنشطة إدارة المياه. على أن إنشاء جماعات معنية بالرى، لم يقض على النزاعات بين الفلاحين، ولما كانت معظم المزارع، فى حوض المتوسط، التى تخدمها شبكات التوزيع، من النوع الصغير (هكتار واحد أو أقل)، فإن أنبوباً واحداً يخدم عدة مزارع، قد يؤدى إلى منازعات على كمية المياه المشتركة بينها. كما أن الإشتراك فى المياه يمثل تحدياً على المستوى الدولى، ويؤثر أيضاً على المناطق الصغيرة. وإزاء أوضاع العجز فى المياه، وتفاقم النزاعات بشأنها، إتخذت بعض الدول تدابير معينة لمنع التوترات الإجتماعية، فى منطقة أبوليا (بايطاليا) تم تجربة نظام جديد فى السنوات القليلة الماضية، ينجح واضح، حيث إنه فى تعاونيات توزيع المياه، يتم التزويد بالمياه تحت ضغط، لذا فإنه يمكن بكل سهولة قياس كمية المياه التى يحصل عليها كل عميل فى التعاونيات، ويتم القياس بإستخدام بطاقة إلكترونية يتم تركيبها على فتحة الأنبوب، ومتى تم إستيفاء حصة المياه المخصصة للعميل، فإنه يمكن أن يتقدم بطلب إلى المدير للحصول على كمية إضافية، إذا كانت المياه متاحة، بطبيعة الحال. ولكى يعمل النظام بشكل ملائم وسليم، فإن دور المديرين يكون حاسماً وهاماً. ويجدر التنويه بأن تكلفة تركيب هذا النظام تماثل تكلفة تركيب النظم التقليدية المعمول بها حالياً.

كما أن إدارة إستهلاك المياه، تنطوى أيضاً على تطبيق نظام التعريفية حتى تكون تصرفات الأطراف الفاعلة، تصرفات مسئولة. وبصرف النظر عن أن ذلك النظام يسمح بإسترداد تكلفة تجميع وتوريد المياه، فإن الكثير من الخبراء يؤكدون أن أكفاً السبل لتفادى الفاقد فى المياه فى الزراعة، هو تطبيق التعريفية التى تحول دون الإفراط فى إستهلاك المياه، وإلا كنا كمن يبقى على نظم رى لا تتمتع بالكفاءة. على أنه فى كثير من الحالات، التى يشهد عليها الواقع، لم يحقق نظام التعريفية دائماً الأثر المرغوب. ويمكن للسياسة أن تدفع الفلاحين إلى ترك الأرض، إذا ظل الحال السيئ على ما هو عليه، أو أن يلجأوا إلى مصادر أخرى

للحصول على المياه بإفراط إذا أرادوا، بدلاً من أن يأخذوا المياه من شبكة التعاونيات، ويفسر نظام التعريف، جزئياً وجود حوالي 510,000 بئر غير قانوني في أسبانيا، 1,5 مليون بئر في إيطاليا (منها 300,000 بئر في منطقة أبوليا وحدها)، وتركيا 50,000 بئر في حوض قونية وحده (Sendahl et al. 2006).

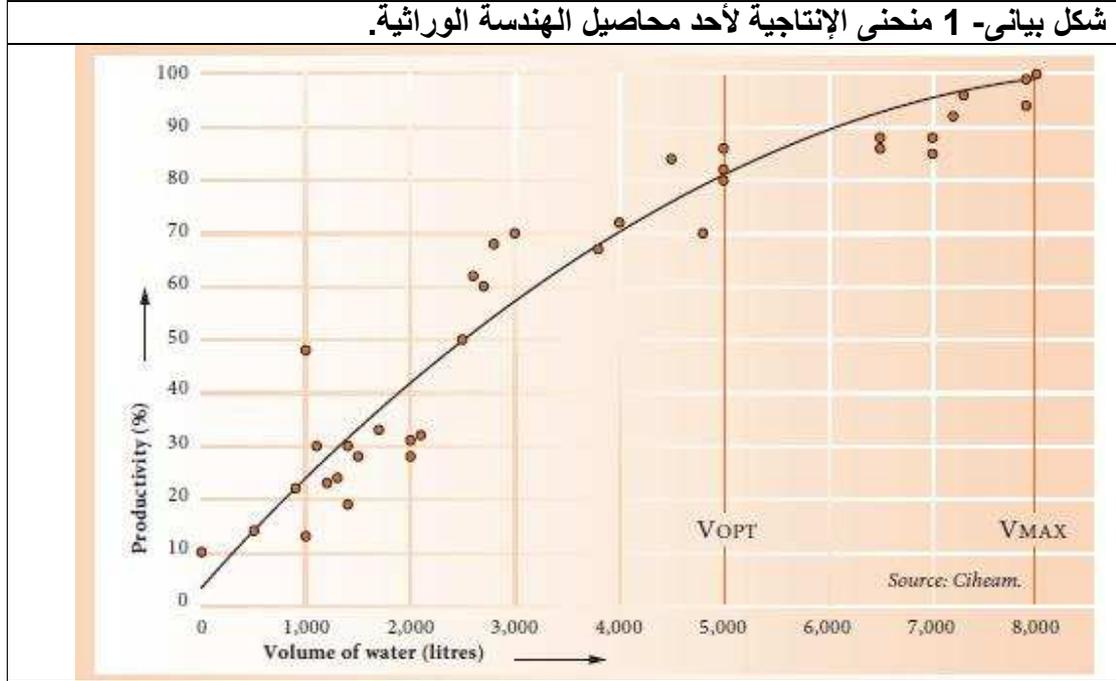
وعلى الرغم من هذا التقييد الذي يوضح أهمية وجود سياسة مائية، فإننا يجب ألا نتغاضى عن نظام التعريف، وتقدم لنا تونس مثلاً جيداً على النجاح في هذا الخصوص والاتجاه في تونس يسير صوب الزيادة السنوية التدريجية في سعر المياه، سواء في المناطق المروية، أو في شبكات تزويد المجتمعات بالمياه، والهدف واضح تمام الوضوح، وهو يتمثل في تحقيق وفورات في المياه بإضطراد. والتخفيض في إستهلاك المياه هو الشئ الملحوظ تماماً، وهذا لا يعنى بالضرورة أن يكون مقترناً بإنخفاض في الإنتاج الزراعي أو النشاط العام. ولهذا السبب، فإن الزيادة في سعر المياه تؤدي إلى أثر صحي في شكل إستثمارات لتحسين ربحية إستخدام هذا المورد: طرق رى أكثر فعالية، وتجديد شبكات المياه، وزيادة الوعي بين مختلف المنتفعين، وتغيير في السلوكيات الخ.

ويبدو أنه من الأفضل، بصفة عامة تطبيق تعريف المياه، بناء على حجم المياه المستخدمة، مع رفع سعر الأساس بشكل متدرج. وتحبذ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، كثيراً، التعريف القائمة على حجم الحد الأدنى المطلوب من المياه، وحجم الحد الأدنى هو الحجم الأدنى المسموح به لتلبية الإحتياجات المائية للمحصول. ويمكن إستخدام نظام الحد الأدنى مع المياه المسحوبة من الخزانات الجوفية مع مراعاة أقصى حد لإنخفاض المياه، ومراعاة سرعة إستعاضة المياه المسحوبة والهدف الرئيسي من سعر الأساس للتعريف، هو تعظيم دخول الفلاحين وليس الإنتاج، وفي مقابل ذلك، يحاول الفلاحون تحقيق وفورات مائية لأنها تحقق لهم مزايا إقتصادية (شكل- 1).

السياسة الجغرافية المائية: حالة البحر المتوسط :

تزداد ندرة المياه في منطقة المتوسط، وتؤدي المشاركة فيها أحياناً إلى قيام بعض النزاعات. وللأسف، فإن القانون الدولي لا يوفر إطاراً كافياً، في واقع الأمر، من أجل تسوية تلك النزاعات. وكانت النظريات المعنية بحقوق المياه، قد ظهرت بشأن مسألة إستخدام المياه عبر الحدود. ويتعين علينا أن نلاحظ، على أية حال، أن تلك الحقوق هي بمثابة صور واضحة للمصالح الوطنية، أما السيادة الإقليمية المطلقة، أو مبدأ هارمون Harmon Doctrine - المسمى بإسم القاضى الأمريكى الذى طب إليه أن يحكم في النزاع بين المكسيك والولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر- فيؤكد على الموقع الجغرافي. وكانت الولايات المتحدة قد قامت بتحويل مياه نهر كولورادو، لكي تروى أراضي في الجنوب الغربى من البلاد، وهذا ما أدانته المكسيك في عام 1895 زاعمة بأن حقوق الإنتفاع للفلاحين المكسيكيين سابقة على حقوق الأمريكيين الشماليين، وقدمت الحكومة الأمريكية دفعوها - بناء على رأى هارمون - بأن المبدأ الأساسى في القانون الدولي يتمثل في السيادة المطلقة لكل دولة - إزاء كافة الدول الأخرى- على إقليمها. وولاية الدولة على إقليمها هي بالضرورة ولاية خالصة ومطلقة، وأن ما يرد عليها من قيود هو فقط ما تفرضه الدولة على نفسها، بينما نجد عكس تلك النظرية، نظرية السلامة الإقليمية المطلقة، والتي بموجبها يتعين على كل دولة أن تسمح لأى نهر بأن يسير في مجراه الطبيعي. وفي حوض النيل، تستخدم مصر تلك الحجة للإعلان عن حقوقها في مياه نهر متنازع عليه. وكان مبدأ التخصيص الأول (للمياه) قد نشأ في أمريكا الشمالية أيضاً، حيث تم التفكير في هذا المبدأ للإدعاء بحقوق ملكية المنتفع الأول للمياه، لأنه قام بتنميتها وتطويرها. وقد إستشهدت بذلك المبدأ ضمناً دول مثل سوريا، والعراق، ومصر، بإسم الإستغلال القديم جداً لمياه النيل، والرافدين، كما تستشهد به أيضاً إسرائيل بذريعة أن المستوطنات اليهودية الأولى كانت قد إستغلت مياه الخزانات الجوفية في الضفة الغربية، ولكن الفقه القانوني الدولي لم يتضمن أيّاً من المبادئ الثلاثة هذه.

شكل بياني- 1 منحني الإنتاجية لأحد محاصيل الهندسة الوراثية.



ويمكن للمرء أن يتخيل، أن الدول تلجأ إلى إختيار مبدأ قانوني معين، بناء على مصالحها الخاصة، وتتمسك دول المنبع بمبدأ هارمون Harmon، الذي لا يزال يطلق عليه "السيادة الإقليمية المطلقة"، بينما تثير دول المصب مبدأ "السلامة الإقليمية المطلقة" أو "التخصيص المسبق".

ومع ذلك، فقد ظهر أحد الحقوق الدولية كحل وسط بين هذين الموقفين، ألا وهو: الإتفاقية المعنية بالإستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 مايو 1997، وهي تتوخى إرساء مبادئ قانونية منسجمة ومتجانسة، لكي تخفف من تعددية النظريات القانونية المتعارضة. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أوصت في عام 1970 بقيام لجنة القانون الدولي بإجراء "دراسة قانون الإستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية بغرض تنمية تلك الإستخدامات تنمية مضطردة ووضع تقنين لها" وكان المبدأ الذي أقره القانونيون أعضاء اللجنة يتمثل في "الحد من مبدأ السيادة الإقليمية" وفحواه أن الدولة حرة في تصميم المشروعات الرامية إلى إستغلال المياه الجارية عبر أراضيها، ولكن يتعين عليها ألا يكون في ذلك إضرار بالدول المشاطئة الواقعة على إمتداد مجرى النهر ذاته، وروافده. ويدافع منطوق المبدأ أيضاً عن نهج حوض التخزين، الذي يركز على ثلاثة مبادئ أساسية: "الإنتفاع بطريقة عادلة ومعقولة" (مادة 6)، الإلتزام بعدم التسبب في أضرار جسيمة" (مادة 7)، "الإلتزام بالتعاون" (مادة 8). وبذلك يسمح ذلك المبدأ بمجال واسع للتأويل، كما قد يشجع على الإختلاف في التحليل، ويمكن للدول التي تأخرت كثيراً عن تنمية النهر في أراضيها (مثل إثيوبيا والنيل) أن تحتج بالمادة 6، بينما تلوذ دول أخرى بالمادة 7 التي تنص على تحريم إلحاق الضرر، مثل الدول التي قامت بتنمية الأنهار لديها قبل الآخرين، مثل: مصر، وسوريا، والعراق، وهي من دول المصب.

ولقد أوردت اللجنة مبادئ أخرى مثل: الإلتزام بتبادل المعلومات والبيانات، والإبلاغ عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تغيير في مجرى النهر، كما في حالة إغلاق أحد السدود، مثلاً، لملء خزان السد، وهو مبدأ يتعين إحترامه بدرجة أكبر عند الإخلال بالإتفاقية. وعلاوة على ذلك، تبرز الإتفاقية ضرورة التعاون في حالة

الإشتراك في حوض تخزين المياه، وفي حقيقة الأمر، ومع الأخذ في الحسبان، الصياغة الفضاضة للإتفاقية، فإن هذا الجانب يبدو أنه أفضل الطرق إلى الحل في حالة نشوب نزاع بين الدول المشاطئة للنهر. ولما كانت إدارة المياه ليست لعبة صفرية، فإن تلك الدول تكسب كثيراً، بلاشك، إذا ما قامت بإدارة خزان المياه إدارة مشتركة، وأدرجت الإحتياجات المائية لكل منها بطريقة تتسم بالشفافية الصادقة (وقد قامت الدول المشاطئة لنهر السنغال بعمل ذلك فعلاً). أما في منطقة - المتوسط، حيث تبدو منافسات النفاذ إلى الموارد المائية، حادة في بعض الأحيان كما في حوض نهر الفرات، وفي وادي الأردن-، فإن هذه الطريقة بطبيعتها أكثر صعوبة، إلا أن التعاون يشجع على التضامن ويضع الأساس لتدعيم الشراكة السياسية.

الملاحظة، والتخطيط، والتشريع: ثلاثة تحديات من أجل حماية الأراضي المتوسطة :

لا تتجاوز نسبة الأراضي المتوسطة التي يمكن إعتبارها صالحة للزراعة، الآن، 13%، أما الباقي فيتوزع ما بين المراعى، والغابات، والأحراش، والمناطق الحضرية، والمناطق الصخرية، والسهول، والصحارى، وهذا الوضع نتيجة للتغيرات السريعة منذ عقد الخمسينيات في القرن الماضى، مع تكثيف الزراعة التي سمح بها الرى، من ناحية، والتوسع الحضري الكاسح في المناطق الريفية الذي عجل بتدهور التربة، وقد تقام التدهو بسبب إنخفاض معدلات هطول الأمطار، وطول فترات الجفاف، من ناحية أخرى. وحل التصحر بمساحات كبيرة من الأراضي، وهو ما عرف بفقدان إنتاجية الأراضي، وذبول الغطاء النباتى في المناطق الجافة ناهيك عن زحف الصحراء.

ومن الأمور المحمودة، أن المعرفة بتدهور التربة وتعقيداتها قد تنامت، وقد وضعت إستراتيجيات محكمة، ولاسيما من خلال المبادرات الوطنية، أو المصادقة على إتفاقيات محددة بين الدول مثل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وكان قد أدرج مؤخراً في الأجندة السياسية للإتحاد الأوربي، ضرورة العمل وفق نهج سديد لحماية التربة الذي ادرج المشكلة ضمن الإستراتيجيات الموضوعية التي يتعين العمل بشأنها في الخطة الرباعية السادسة. ويمكن أن نتفهم الصيغة المتعددة الأغراض للأراضي، ليس على أنها مجرد صيغة بسيطة للزراعة التقليدية، ولكنها أيضاً تقوم بدور الترشيح، ودور الموانع ضد تلوث المياه الجوفية، ودور الحفاظ على التنوع الحيوى، ودور تجميع ثانى أكسيد الكربون من الجو في أشكال عضوية، و هذه مسألة بالغة الأهمية الآن.

ويتعين على المرء - عند وضع سياسة تختص بالأراضي- أن يكون على دراية بأقصى درجات تغير التربة مكانياً و زمانياً، مما يجعل مشكلة حماية ذلك الموارد مشكلة بالغة التعقيد. كذلك، يتعين أن يضع المرء في الإعتبار، أنه مع بطء معدل عمليات تكوين التربة Pedogenetic Processes عبر مدة زمنية تتراوح ما بين خمسين إلى مائة سنة ، فإن ذلك يعنى من الناحية العملية أن التربة مورد غيرى متجدد. ومن ثم، أصبح من الأمور الملحة والحيوية، قياس درجة تدهور التربة في منطقة المتوسط، وأن نضع- فوق ذلك- توقعات لنطاق التدهور. ولا بد من قيام الباحثين بتزويد صانعى القرارات بمؤشرات دقيقة تشتمل على أدق المعلومات الممكنة بشأن مورد الأراضي.

ومن بين المبادرات التي يُبتَغَى منها الدفاع عن البيئة، وضعت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD مؤخراً مجموعة من المؤشرات تحت مسمى "حالة القوى الدافعة، والإستجابة" (إطار القوى الدافعة)، وهى مؤشرات يسهل على صانعى السياسات إستخدامها، فهى تضع قائمة بأسباب التغيرات في التربة وفي المعالم الطبيعية، والمؤشرات البيئية - الزراعية للمناطق الريفية (كثافة شبكة الطرق، وإتساع المساحات التي تستخدم فيها الزراعة العضوية). وأما كلمة "الحالة" (State) فتصف آثار تلك المؤشرات على التربة وأما كلمة "الإستجابة" (Response) فتتصرف إلى الإجراءات التي يمكن إتخاذها من ناحية السياسات الجديدة للأراضي، للتخفيف من "القوى الدافعة" وكبح جماحها. وأما كلمة الضغوط (فتعنى وحدة الإنتاج لكل

وحدة من الأراضي المستخدمة، ومتوسط إستهلاك مبيدات الآفات)، وأما كلمة "الآثار" فتتحدث عن علاقات الترابط بين الأنشطة الاقتصادية وسلوكيات المجتمع التي تؤثر على البيئة بصفة عامة. وثمة مبادرات جديدة لتطوير مؤشرات "الحالة" و"الأثر" و"الإستجابة" من أجل حماية التربة، ولكن تلك المبادرات لازالت في طور البداية.

ولكى نزود صانعي السياسات بمعلومات أفضل، يصبح من الضروري إقامة قاعدة بيانات عن الخصائص الكيماوية والميكانيكية لتربة الأراضي، وسوف يساعد ذلك بصفة خاصة على التحليل الجغرافي لتدهور التربة، بحيث يتسنى الحيلولة دون مزيد من التدهور. وفي الوقت الراهن، لا يوجد قاعدة بيانات شاملة عن التربة في حوض البحر المتوسط، صحيح أن المعلومات موجودة في كل مكان، ولكن حجم المعلومات والتغطية الجغرافية تختلف باختلاف الدولة أو الإقليم الذي جمعت عنه. ولهذا، يقتضى الأمر إنشاء شبكة معلومات عن التربة والمياه والمناخ الخ، تعزيزاً لقواعد البيانات القائمة، على أن يتم إعداد الشبكة على مختلف المستويات، بدءاً من مستوى الجهة أو الإقليم وحتى مستوى حوض البحر المتوسط برمته، على أن ترتكز الشبكة على معايير وتعريفات موحدة، حتى يتسنى جمعها ومقارنتها بسهولة مع البيانات المتعلقة بدول أخرى. ولا بد من تيسير الوصول إلى قاعدة البيانات بحيث يتيسر الإطلاع عليها من جانب كل من يعمل في القطاع، وأن تكون قاعدة البيانات بسيطة، بحيث يسهل تناولها، وأن تكون سهلة حتى يمكن تحديثها بسرعة معقولة.

وكانت المفوضية الأوروبية، والوكالة الأوروبية للبيئة (EEA) قد قررتا العمل معاً وفقاً لتلك الخطوط عن طريق إقامة وتطوير مراكز لجمع المعلومات بالنسبة لكل موضوع من الموضوعات البيئية الكبرى، وقد تم تحديد أربع مؤسسات لإدارة هذه المراكز: الوكالة الأوروبية للبيئة، ومكتب الإحصاءات الأوروبية، ومركز البحوث المشتركة (JRC)، والإدارة العامة للبيئة. وهناك مركز جديد للمعلومات، هو المركز الأوربي لبيانات الأراضي (ESDAC)، سوف يعمل وفق نظام مجرب ومختبر، وكان مركز البحوث المشتركة قد أقام مركز المعلومات هذا خلال السنوات القليلة الماضية. وسوف يتم ربطه بالمراكز الدولية الأخرى لكي يساهم في قاعدة البيانات والمعلومات العالمية للأراضي، التي أقامها المركز الدولي للمعلومات والبيانات عن الأراضي (ISRIC). ويمكن باستخدام المعلومات المجمع، أن نتوقع الإتجاهات المحتملة للتربة، ومن ثم نستفيد منها في تعزيز الحوكمة البيئية، ويمثل ذلك وثبة نوعية حقيقية إلى الأمام، مقارنة بقواعد بيانات الإتحاد الأوربي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) المستخدمة حتى الآن.

وتتضح بجلاء ضرورة متابعة ورصد كل الإحتمالات المتعلقة بالأراضي، ولكن الفاقد في الأرض وبالتالي التربة، يتطلب أيضاً تصرف الدولة بطريقة حاسمة في الأجل القصير، لكي تحدد الطريقة المثلى للإستفادة من الأراضي، لأن التوسع الحضري العشوائي والتلقائي يجور دائماً على مورد من الموارد الحيوية ألا وهو الأراضي. ويوضح تحليل أجرى على أنماط استخدام الأراضي أنه في كل سنة يجري استخدام أراضي جديدة في غير الأغراض الطبيعية لها وهي الزراعة، وأنه نادراً جداً ما تعود إلى الغرض الأصلي منها. وبغض النظر عن الثوابت الكمية، فإن المشكلة الكبرى هي فقدان أجود الأراضي الزراعية فقداناً لا يعوض، وكلما زادت خسارة الدولة من الأراضي الضائعة، تضاعلت أمامها الفرص في تنمية طرق التوسع الزراعي التي تحتاج إليها من أجل الإنتاج بأسعار تنافسية، وتقليل مخاطر التلوث، والحفاظ على الخصوبة الزراعية للتربة.

ومن شأن التوسع الفوضوي لل عمران الحضري بحلول عام 2020، زيادة التوتر في حوض البحر المتوسط، وتفاقم الأوضاع الإجتماعية - السياسية في المنطقة، ومن ثم كانت إعادة النظر ومراجعة أدوات التخطيط العمراني، ضرورة مطلقة. ولنضرب مثلاً عن الإختلاف في تنمية منطقتين ترتبطان إرتباطاً وثيقاً من ناحية الظروف الطبيعية، ومستوى التنمية: ريفيرا منطقة ليجوريان الإيطالية التي حافظت على تراثها

الزراعى، وساحل أزور COTED,AZUR الذى لم يفعل ذلك، توضح أنه لا يجب بالضرورة التهام الأراضى الزراعية بسبب الزحف العمرانى. وفى الجنوب- على الرغم من النجاح المتواضع- فإن مصر بإنشائها للمدن الجديدة قد أثبتت أنه يمكن توفير أجود الأراضى الزراعية، ويبدو أن الجزائر أيضاً تزمع تنفيذ مثل تلك السياسة، ومع ذلك تظل الحقيقة ماثلة للعيان، وهى أن حل مشكلة الحفاظ على الأراضى الزراعية والمناطق الريفية المتاخمة للمدن. لايزال مسألة عاجلة وملحة.

مفترق الطرق :

لقد أوضح تحليل الموارد الطبيعية،التحديات التى يتعين مواجهتها فى منطقة المتوسط. وأياً كان نوع الموارد (أراضى، مياه، طاقة) فإن المسألة تتعلق بإدارة العجز المتزايد. وتنبثق السيناريوهات العالمية حتى عام 2020 من القدرة على أخذ تلك الندرة المتزايدة، فى الحسبان. وإذا أخذنا فى الإعتبار قوة الإستجابة ومداهما، لوجدنا كثيراً من تلك السيناريوهات التى تتراوح ما بين الاتجاهات السلبية، والاتجاهات الإيجابية التى تتطلع إلى المستقبل، والتى تجمع بين العمل والبصيرة.

وفى حالة النظرة السلبية، فإنه يبدو أن عام 2020 يبدو مكفهراً تماماً من ناحية الموارد الطبيعية، حيث أن 70 مليون نسمة فى منطقة المتوسط سوف يعانون من عجز فى المياه فى عام 2025 (أى أقل من 500 مترمكعب للشخص فى السنة)، وسوف يزيد حتماً إستخدام الموارد الناضبة أى الموارد التى نستمدّها من المصادر الحفرية، أو يجرى إستغلالها إستغلالاً مفرطاً (سوف يرتفع حتماً الإستغلال المفرط بنسبة تصل إلى 30% فى مالطة أو ليبيا)، والدول الأقل ثراءً سوف يضربها العجز البنينى بشدة. وأما الإمدادات من مياه الشرب، فيمكن أن تكون مضمونة للأغنياء وسكان المدن على حساب الفقراء و/أو المجتمعات الريفية، ومع ندرة الأراضى الزراعية بشكل مطرد، فسوف يستمر تركيز الزراعة فى مناطق فقيرة فى الأراضى والمياه، كما سوف يعانى القطاع الزراعى من الأضرار المناخية، وتواتر الأحوال المناخية المتطرفة.

وفى الدول ذات المجتمع الزراعى الكبير (مصر على وجه الخصوص)، فقد يؤدى هذا السيناريو إلى إندلاع مزيد من المظاهرات مثل تلك التى حدثت فى التسعينيات من القرن الماضى، مع ظهور الإصلاح الزراعى المضاد، أو فى صيف 2007 مع إنقطاع إمدادات مياه الشرب فى بعض قرى الدلتا، وإن ما نشهده الآن بالفعل من فجوة زراعية بين شمال المتوسط وجنوب وشرق المتوسط، فإنها سوف تزداد إتساعاً بحلول عام 2020 فى الوقت الذى يكون فيه الشمال لايزال يتمتع بموارد جيدة، بينما يزداد الجنوب والشرق حرماناً بحلول ذلك التاريخ. وعلى خلفية العولمة،التي لايعوض عنها توثيق الصلات التجارية اليور-متوسطية،فليس من المؤكد أن زيادة العجز فى الجنوب والشرق سوف تفيد الشمال- بل إن الأمر أبعد مايكون عن ذلك- فى المنافسة كما هو الحال مع الولايات المتحدة وبعض الدول مثل الصين والبرازيل التى أخذت تظهر الآن على المسرح الزراعى.ولن يكون إنتاج الطاقة- ذو الفائدة المحدودة لدول جنوب شرق المتوسط بإستثناء الجزائر- هو الذى يقلص الفجوة بين الشاطئين، بل على العكس، فإن الدول الواقعة على الشاطئ الشمالى بعد أن أفاقت من سباتها فى هذا المجال، قد إجتازت بالفعل مفترق طرق الطاقة،رغم تواضع الجهود المبذولة.ويمكن للشاطئ الشمالى- بعد تبنى الجيل الأول من الوقود الحيوى- أن يضيف للأسعار المرتفعة للإنتاج الغذائى،وسبب إرتفاع الأسعار هو الإحلال محل الإنتاج الغذائى من الأرض.

وفى قلب المجتمعات المتوسطية،لاتزال لعبة المنافسة على الأرض والمياه قائمة، بين الفلاحين، وبين المدينة والريف، وبين السياحة والزراعة الخ. وفى هذا السيناريو المكفهراً،لايساورنا شك فى إندلاع المنازعات على الأرض والمياه،سواء على المستوى الصغير أو الكبير،وأن تستمر تلك المنازعات والتوترات الجيوبوليتيكية،على خلفية تناقص الطاقة الحفرية.وأما عن البعد البيئى لعام 2020،فإنه يمكن للمرء أن يتوقع أموراً تبعث على القلق الشديد ولأمناس منها..

ومع ذلك، فإن هذا السيناريو، الذي يتسم بالإفئقار، وعدم الإستقرار، وإنتهاك المنظومة الحيوية- ليس بالسيناريو الحتمى، فمع خطورة الموقف الذى يقتضى تصرفاً عاجلاً مازالت الفرصة سانحة أمام صانعى السياسات لإبداء رد الفعل للسياسات العامة بكل حزم، من ناحية توفير موارد بديلة (تحلية المياه، وإعادة إستخدام المياه العادمة، والطاقة المتجددة) وترشيد الطلب على المياه والطاقة (والوفورات هى الإحتياطى الأمثل للمياه، دون ظل من الشك). وكذلك حماية التربة من حيث الكم (الأرض) ومن حيث الكيف (الإنتاجية). والوقت قصير. ومن الأفضل أن نبادر بتحويل المسار الآن، وسوف يكون أثر ذلك واضحاً فى 2020، وعميقاً بعد ذلك. وربما يشاهد المرء أنند ظهور نشاط زراعى أكثر إستدامة فى منطقة المتوسط، وبدون أن يتضاءل دور ذلك النشاط فى توليد الدخل.

وفى هذا السيناريو الذى يتعين أن يكون طوعياً، لا بد بالضرورة أن تكون هنالك إستثمارات فى الطاقة المتجددة، ولاسيما فى الجيل الثانى من الوقود الحيوى، الذى ليس له نفس الأثر على الأراضى الزراعية (ولا بد أن يكون ذلك بادياً للعيان بدرجة كبيرة فى غضون السنوات العشر القادمة). وبالمثل، فإن المصادر الجديدة لإمدادات المياه (تحلية مياه البحر، وإعادة إستخدام المياه العادمة) لا بد أن تكون محط إهتمام خاص، مع التسليم بأن النجاح فى تحلية مياه البحر، أو المياه المالحة، سوف يكون مشروطاً بالقدرة على التخلص من عبء الطاقة، ولا بد من بذل جهود جادة لتوفير المياه.

وإذا كان يتعين على السياسات تشغيل العامة، الوطنية والدولية، إقرار تلك الأولويات والأخذ بها، فإن الأطراف الفاعلة المشتركة، نجد أنها على مستويات مختلفة: الحكومات والسلطات المحلية، والمستهلكون، والفلاحون (جمعيات الرى، وجماعات المنتجين الخ)، ورجال الصناعة، والعلماء. ويجب ألا نغفل تعبئة البرامج السياسية الإقليمية المتوسطة، كما هو الحال فى أماكن أخرى، وفى عام 2005- وبناء على إقتراح من المفوضية المتوسطة من أجل التنمية المستدامة (MCSO)، أفرت الأطراف المتعاقدة فى إتفاقية برشلونة، الإستراتيجية المتوسطة من أجل التنمية المستدامة، والتى أعلنت فى قمة جوهانسبرج فى سبتمبر سنة 2002. وكان مجال العمل الأول الذى أعتمد كأولوية، يتمثل فى تحسين الإدارة المتكاملة للموارد، ولاسيما الطلب على المياه.

إن فرص التعاون لا تنعدم، والبحث فى توفير الموارد سوف يكون أكثر فاعلية، لو تم الإشتراك فى الجهد والعمل. ثم إن الإستثمارات الباهظة أحياناً، تتطلب إقتصاديات النطاق، ويمكن أن يتحقق ذلك بطريقة أيسر، لو إشتراك الدول فى البحث العلمى، وأما عن رأس المال غير الملموس الذى ينبثق عن البحث العلمى، فليس ثمة شك فى أن نموه مؤكد على كل وجه من الوجوه، وخصوصاً إذا صدر عن شبكات من فرق الباحثين الذين يمثلون ثروة فى تعدد المهارات وتكاملها. وثمة جوانب أخرى يمكن إستغلالها فى تعبئة الأطر الإقليمية، مثل: التفكير فى تجارة المياه الفعلية، التى يجب أن تكون الأساس الذى تقوم عليه المناقشات التجارية المتوسطة، وذلك مثال واضح. وبالمثل فإن الحوار بين الدول، سوف يكون القوة الإستراتيجية الموجهة فى التقدم صوب الإدارة المستدامة للموارد المائية. وتوضح خطوط العمل هذه، أن الكارثة القاصمة التى تهدد الموارد الطبيعية المتوسطة، ليست حتمية الوقوع، ولو نحينا المصالح الفئوية والفردية جانباً، أو على الأقل واجهناها بإرادة سياسية واضحة، لحلت محلها رويداً رويداً إستراتيجية التنمية المستدامة.

المراجع

Bendéjac (J.), “Israël: l’eau à la croisée des chemins”, *Confluences Méditerranée*, “Eau et pouvoirs”,

58, Summer 2006.

Doornbosch (R.) and Steenblik (R.), *Biofuels: Is The Cure Worse than The Disease?*, Working

paper, *The Round Table on Sustainable Development*, OECD, 11-12 September 2007.

European Commission, “An EU Strategy for Biofuels”, communication, SEC 2006/142,

Brussels, 8 February 2006.

Isendahl (N.) and Schmidt (G.), *Drought in the Mediterranean: WWF Policy Proposals*, WWF

Report, WWF/Adena, WWF Mediterranean Programme and WWF Germany, July 2006.

NE (Nomisma Energia), *Les Nouvelles Sources renouvelables pour l’énergie électrique en Europe*,

Bologne, March 2007.

Sansoni (M.), “Les énergies renouvelables. Comparaison des sources renouvelables”, Arpa

Émilie-Romagne, *Revue Arpa*, 5, September-October 2006.

الفصل 8

ضمان لأمن الغذائي وسلامة الغذاء*

تواجه منطقة المتوسط اليوم، عدداً من التحديات الاستراتيجية الكبرى، ليس أقلها شأناً الأمن الغذائي وسلامة الغذاء. ولما كان المتغير الديموجرافي هو أحد المحددات الحاسمة، فإنه يتعين إبراز مدى ضخامة التحدي الذي يتمثل في إطعام سكان يتضاعفون ثلاث مرات فيما بين 1960 - 2020، وهذا الكم من السكان سوف يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية الهشة، ليس فقط في الشمال، ولكن في الجنوب أيضاً وبشكل أكبر، حيث إن الضغوط الاجتماعية والمدنية تمثل تهديداً دائماً. وفي شمال وشرق المتوسط نجد أن هناك 319 هكتار من المساحة المنزرعة مقابل كل 1000 من السكان، أما في الجنوب فنجد أن هناك 177 هكتار مقابل كل 1000 من السكان (علاية، 2006)، وأن تلك المساحة آخذة في التناقص، والمعادلة الصعبة: تقديم غذاء عالي الجودة لسكان يتزايدون باضطراد، ولا بد من حل تلك المعادلة إذا كنا نريد ضمان الأمن الغذائي في المنطقة.

ولا بد للدول المتوسطية الآن من التصدي لذلك التحدي في سياق امتداد النمو العمراني في مجتمعاتها التي أخذت تفتح على العولمة (وهي عملية تتطور فيها العادات بشكل أسرع مما هو عليه الحال في الحياة الريفية، حيث أصبح الناس أكثر تحملاً بالتدرج. كما يجري الآن إعادة تشكيل هيكل العائلة، كما بدأت تظهر أنماط جديدة للسلوكيات الاجتماعية مثل الرغبة في السلع الاستهلاكية، وفي الوصول إلى الحدائق بقصد مسابرة بعض المعايير الغربية.

وكان تأثير الأطباق اللاقطة والحملات الإعلانية مجتمعة، مع زيادة القوة الشرائية، منذ عدة سنوات، تأثيراً شديداً على سكان المدن في جنوب المتوسط، إذ جعلت منهم مستهلكين شرهين.

وهناك مؤشرات أساسية عديدة زراعية-اقتصادية يمكن أن تكون إضافة إلى تلك المعلومات الأساسية العامة. ولكي نضع حداً لأية أفكار مسبقة، لا بد من الإقرار بأنه فيما يتعلق بالنتائج الغذائية، لا يوجد إلا عدد قليل جداً من الدول المتوسطية التي تعاني من عجز فعلي فيما يتعلق باحتياجات سكانها من الطاقة، ونجد أن الميزان التجاري الذي كثيراً ما توجه إليه الانتقادات ينصب أساساً على الاعلاف الحيوانية. والدول الوحيدة التي تعاني من عجز مزمن في الغذاء الإنساني هي: مالطة، والجزائر والأردن، ولبنان - ولكن ذلك لم يمنعها من المضي في تنفيذ سياسات فاعلة للصادرات الغذائية!! ومن ثم يجري الآن حسم مشكلة الكميات، إلا أن هنالك جماعات معينة لم تندمج اندماجاً واضحاً في النظام الليبرالي الاقتصادي-الاجتماعي، ولذلك أصبحت مهمشة.

وبالإضافة إلى مشكلة الكميات، أصبحت جودة الغذاء تمثل قلقاً متزايداً. وإذا كانت منظمة الصحة العالمية قد أقرت بنمط كريت الغذائي الذي يوصف بأنه أروع ما خلفته منطقة المتوسط من تراث، فإن الدول في المنطقة أخذت تبتعد بشكل مطرد عن ذلك النمط. وتغيير العادات الغذائية ظاهرة عالمية مصاحبة للتنمية الاقتصادية وكذلك التحول إلى السكنى في الحضر، وكان التغيير متدرجاً في الشمال، ولكنه كان فجائياً في الجنوب، وأسفر عن تغيير في مفهوم جودة الغذاء، حتى أصبح أهم المؤشرات المقنعة الآن، زيادة معدلات السمنة في مختلف فئات السكان. ولا بد من إجراء اختبارات متعمقة على الأنماط الغذائية الحديثة (ولكن لم يتوفر لدينا المفتاح بعد) لأنه لوحظ أن العدوى الغذائية أوضح ما تكون في المراكز الحضرية الكبيرة، والمدن الريفية الصغيرة التي تركز على السياحة، أما في المدن التقليدية الصغيرة وفي المناطق الريفية فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من زيادة في الوزن، أقل منه في المدن رغم الغذاء الدسم.

* استند هذا الفصل إلى بعض الوثائق التي أعدتها مارتين بادبلا (سيام، معهد الزراعة المتوسطية، مونتيليه).

وفي ضوء ما تقدم، نجد أن مستقبل منطقة الشرق الأوسط، يرتكز على أربعة تحديات أساسية، لا بد من مواجهتها، إذا كنا نريد تحقيق الأمن الغذائي وسلامة الغذاء من مختلف الجوانب، وهذه التحديات هي: عنصر "الاستدامة" – بالمعنى الأيكولوجي والتغذوي للكلمة- الذى لا بد من إدراجة ضمن خطط التنمية، وعنصر "الحدثة والأصالة"، وهو عنصر أساسى فى منطقة ذات هوية ثقافية عريقة – وهو عنصر لا بد من التوافق بين طرفيه، وعنصر الاهتمام بالسوق المحلى فى المقام الأول قبل تكريس الجهود نحو الأسواق الدولية، والعنصر الأخير أنه لا بد من تكريس الاهتمام فى الشمال والجنوب من أجل ضمان التنسيق والانسجام بين سلامة الغذاء فى القطاعات المختلفة، والسياسات الصحية.

إدراج الاستدامة الأيكولوجية والغذائية فى خطط التنمية:

تكثيف الإنتاج مع الحفاظ على التنوع الحيوي:

وبالنظر إلى النمو السكانى فى الجنوب، يصبح لزاماً تكثيف الإنتاج الزراعى، بغية الحفاظ على درجة معينة من الاستقلال الذاتى. وكان نمط الإنتاج الزراعى فى الشمال قد أخذ بشكل حاسم بالنموذج المكثف، الذى تمخض عن اختيار ما يسمى بالأنواع العالية الربحية والتى تناسب السلاسل الغذائية المختلفة التى تحولت إلى القطاع الثالث، بعد أن أصبحت الآن عالية التصنيع، والتى تقام على أطراف المناطق الريفية – الحضرية. إن المتوالية الضرورية فى الإنتاج الزراعى، والاتجاه الذى تأخذه الأعمال الزراعية، يجب ألا يكون على حساب التنوع الوراثى، الذى يعتبر شرطاً لا غنى عنه من أجل الحفاظ على مستقبل المحاصيل الزراعية الملائمة، ومستقبل الإنتاج الحيوانى ويجب أن نضع فى الاعتبار أن منطقة المتوسط تمثل نحو 6% فقط من مناطق العالم، ولكنها تضم 10% من أنواع النباتات المعروفة. ومع التسليم بكثافة وتنوع الحياة الحيوانية والنباتية فى المنطقة، فإنه من الواجب الحفاظ عليها، وفى السياق الحالى لكل من الشمال والجنوب، وصلت سلاسل الإنتاج إلى حدودها القصوى، الأمر الذى ينطوى فى الغالب على تدمير البيئة، ومن ثم كانت المسئولية الجسيمة التى تقع على عاتق الشمال والجنوب تتمثل فى ترشيد الاختيارات، مما يساعد على الحفاظ على الموارد الطبيعية.

ولقد أصبح لزاماً تصميم نموذج للإنتاج، وتنظيم الأسواق بطريقة تحد من الفاقد المكلف من ناحية الطاقة الغذائية على امتداد منظومة الأغذية- الزراعية. ففي شمال المتوسط يتعين إنتاج 10 سعرات حرارية نهائية من أجل سعر حرارى واحد فى فم المستهلك، فضلاً عن الحاجة إلى 10 سعرات حرارية من الطاقة الحفرية من أجل مختلف العمليات فى المنظومة الغذائية. إن عولمة التجارة تتمخض الآن عن بعض المظاهر الخارجية السلبية، لأنها تزيد من كثافة مرور المواد الغذائية وما يطلق عليه الاقتصاديون البيئيون اسم التكاليف "الباطلة"، وكان نقل الأغذية فى انجلترا قد اشتمل على 30 بليون كيلو متر فى عام 2002، وانبعثت 19 طن من ثانى أكسيد الكربون (Pretty et al., 2005)، ثم إن تجارة التجزئة على نطاق كبير – وهى التجارة المتقدمة فى الشمال - ساهمت أيضاً، وإلى حد كبير، فى استهلاك الطاقة وانبعثت ثانى أكسيد الكربون، لأن تلك التجارة تُمارَس فى مراكز كبيرة، حيث يتم تجميع المنتجات ثم توزيعها فى جميع أنحاء البلاد، ولذلك كانت معدلات التلوث الناجم عن النقل تعادل التلوث الناجم عن صوبات زراعة الفاكهة والخضروات، وكذلك الفواكه والخضروات التى تنقل بالطائرات من وإلى البلاد. وفى فرنسا، نجد أن 30% من الانبعثات الغازية ترتبط بالأغذية (حسب طرق الإنتاج والتسويق المستخدمة)، وأن 22% ترتبط بالنقل البرى (وتلث النقل يختص بالمواد الغذائية) (Jancovici, 2006)، وتسير دول الجنوب على نفس الدرب، بينما كان ينبغى عليها التركيز على السياسات الأيكولوجية والزراعية والغذائية.

وعلى هذا، باتت الجهود مطلوبة من جانب كافة الأطراف المشاركة فى سلسلة الغذاء، وكذلك من جانب المستهلكين. ولماذا لا تصدر توصيات غذائية كاملة، مع إرشادات باختيار المواد الغذائية التى تعطى أسبقية

لمنتجات الموسم التي تنتج محلياً، والمواد الغذائية الاقتصادية في إنتاجها من جهة الموارد الطبيعية؟. ومن المعروف مثلاً أن المستهلك "الغربي" يستخدم 4000 لتر من المياه يومياً، بينما الإنسان النباتي يستهلك 1.500 لتر مياه (FAO,2003)، وتتفاوت كمية المياه الفعلية تفاوتاً واسعاً من نوع إلى آخر من أنواع الأغذية: فالكيلوجرام من اللحم البقري يتطلب 15.000 لتر من المياه، والكيلوجرام من الحبوب يتطلب 1.500 لتر من المياه، والكيلو جرام من الموالح (الحمضيات) أو البقول يتطلب 1.000 لتر من المياه، والكيلو جرام من الطماطم يتطلب 150 لتراً. ألم يحسن الوقت بعد، لأن نأخذ في الحسبان هذه "المياه الفعلية" في القرارات التي نتخذ بشأن إنتاج وتسويق المواد الغذائية، أخذين في الاعتبار أيضاً أن الموارد المائية أصبحت نادرة الآن في عدة دول متوسطة؟.

نظام غذائي صحي:

تشجع أنماط الحياة المعاصرة على استخدام المنتجات المجهزة التي توفر وقت الإعداد، ولكن طرق التجهيز المستخدمة في مختلف مراحل سلسلة الغذاء، ليست بدون تأثير على خواص المذاق والخصائص الغذائية للأطعمة المنتجة. وعلى الرغم من الاهتمام الشديد بالجوانب الصحية لتلك المنتجات خلال العقود القليلة الماضية، إلا أن احترام العناصر الغذائية في المنتجات، نادراً ما كان مسألة حاسمة في الاعتبارات والقرارات، ذلك أن عمليات الحصاد، والتخزين، وأحوال التجهيز، وكذلك طرق الإعداد والتوزيع تؤثر جميعاً على الجودة الحسية للغذاء، وتكون النتائج مواتية تماماً إذا كانت ظروف التجهيز جيدة وتحت السيطرة الكاملة (ضغط عال، ومجالات كهربائية نابضة، والطهي الفراغي) (jeannequin et al.2005). ولكن عندما تكون أحوال التجهيز قاسية (درجات حرارة عالية، قيم صحية متعسفة، عمليات فرز متشددة، عمليات الاستخلاص والتنقية الخ)، ويمكن أن يكون الفاقد في العناصر الغذائية مرتفعاً، كما يمكن أن تتكون أيضاً مركبات سامة (Besancon, 2001).

إذن، لماذا لا نشجع المختصين على أن يتعهدوا بالالتزام بميثاق الجودة، من أجل الحفاظ على العناصر الغذائية على امتداد سلسلة الغذاء وفقاً للبرنامج الوطني للتغذية والصحة في فرنسا؟. ولا بد من بذل الجهود لتطوير السوق ككل من أجل وضع الحجم الأمثل للمقطوعة الغذائية للسكان، وطرق التقدم متعددة ومتباينة: تربية النبات أو الثروة الحيوانية، والعمل بموجب مناهج تربية الحيوان، وتغذية الحيوان والطرق الفعلية لزراعة المحاصيل في مرحلة الإنتاجية الزراعية، وإجراءات تحسين خلطة المنتجات المركبة، وابتكار منتجات جديدة (عن طريق الصناعات الغذائية) ذات مزايا غذائية في جميع سلاسل المنتجات، وتخفيض حجم حصة الطعام.

وتحسين وصفات إعداد الطعام وتحسين قوائم الطعام في المطاعم، ولدى تجارة تقديم الأغذية، وكتابة معلومات عن المزايا الغذائية عند عرض السلعة للبيع، وعند التسويق أو الإعلان، بغية مساعدة المستهلكين على الاختيار الصحي الخ. وفي نفس الوقت، يجب على مختلف الأطراف أن تتعاون معاً، بالإضافة إلى السلطات العامة، والمنتجين، ومنظمات التجارة الداخلية في قطاع الأغذية، ومختلف المشروعات، ومنظمات المستهلكين، والعلماء المتخصصين في التغذية وتقنيات واقتصاديات الأغذية، بحيث تساهم جميعاً في دعم تلك الالتزامات.

أسبانيا تطالب بإدراج النظام الغذائي المتوسطي على قائمة اليونسكو

في اجتماع لوزراء زراعة دول الاتحاد الأوروبي، عقد في بروكسيل يومي 16-17 يولييه 2007، قامت الوزيرة الأسبانية للزراعة والثروة السمكية والأغذية، إيلينا إسبانوزا، بدعوة نظرائها إلى تأييد اقتراح أسبانيا بإدراج النظام الغذائي المتوسطي على قائمة التراث الثقافي غير المادي. وذكرت الوزيرة أن أسبانيا تدعو إلى فكرة تنفيذ استراتيجية مشتركة بمعرفة الدول التي تمثل النظام الغذائي المتوسطي، وجميع الدول الأخرى التي

تؤيد حماية ذلك النمط الغذائي، وكانت أسبانيا قد بذلت جهوداً ملحوظة، منذ عدة سنوات، بشأن هذا المشروع وهي مقتنعة بأن اعتراف اليونيسكو من شأنه ضمان رؤية دولية أفضل لمزايا النظام الغذائي المتوسطي بالنسبة لصحة الإنسان. وتستهدف المبادرة الإسبانية، إبراز أهمية النظام الغذائي، من الناحية الثقافية والاجتماعية والإقليمية والبيئية والاقتصادية.

التوافق بين الحداثة والأصالة في علاقة التفاعل بين الأطراف المؤثرة:

تطويع الصناعات والمعايير وفقاً للسياق المحلي.

تمتعت السلع الاستهلاكية العامة المنتجة محلياً – ولسنوات عديدة – بالحماية في مقابل ما توجده من فرص عمل، في إطار سياسة تهتم بالداخل وتتوجه إليه، ولم تهئ الظروف التي تساعد على إقامة بيئة تنافسية، وكانت الشركات قد اعتادت على هذا النوع من سياسات الدعم والمساندة، وتجد أنه من الصعب عليها أن تبادر إلى تغيير نظام العمل، والقيام بالإبداع والابتكار، وتفويض المسؤوليات، وتشجيع المديرين والعاملين على الاضطلاع بالمسؤوليات. أما الآن، فإن النفاذ إلى أسواق معينة مثل سوق الاتحاد الأوروبي يجعل إجراءات التصديق على شهادات المطابقة والمعايير أكثر أهمية مما كان عليه الحال في الماضي. والاستراتيجية واضحة: مشروعات تجد نفسها أمام سوق أوروبية يسهل لها لعب الجميع، لأنها سوق مزدهرة، ومستوى القوة الشرائية للمستهلكين فيها مرتفع، وحياء رغبة موضع حسد الجميع تتمتع بها مختلف شعوب تلك السوق، ثم إن تلك السوق ليست بعيدة عن متناول المشروعات والشركات الموجودة في الجنوب، وفي بلدان المغرب العربي، نجد أن 70% من المعاملات التجارية لتلك البلدان، تتم مع الاتحاد الأوروبي، وكانت هنالك خطط للنهوض بتلك الشركات والمشروعات، لتمكينها من اتخاذ إجراءات التكيف والمواءمة الضرورية، وللاستثمار في مجال السلع غير المنظورة والدخول في معركة المنافسة. وإن مجرد وجود شركات قليلة حاصلة على شهادات التصديق، يوضح أن المشروعات الوطنية التي تأخذ بالمعايير المطلوبة لها دوافع أساسية من أجل النفاذ إلى الأسواق الدولية. وأنها تلبي المعايير من أجل المنافسة في تلك الأسواق. وتقوم تلك المشروعات بتنفيذ بعض الاستثمارات من أجل إقامة نظم لمراقبة الجودة، والأمر الذي يزيد من تكلفة الإنتاج، ولكن تواجد تلك السلع في سلسلة الأسواق الرفيعة المستوى، يعني بيع السلع بأسعار أعلى في الأسواق المحلية.

وعلى الرغم من الدفاع الشديد عن المواصفات القياسية، وجهود تحسين نوعية السلعة، إلا أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين النوايا المعلنة للسلطات العامة، وبين وقائع التزام الشركات بالعملية. والمنتجات المصنعة باهظة الثمن إذا ما قورنت بالمنتجات التي يتم إنتاجها بالطرق التقليدية، واستحداث تكلفة إضافية بموجب المواصفات القياسية الموحدة لا يمكن إلا أن يفاقم من الفروق في الأسعار، وعلى هذا، فإن المنتجات المتوسطة الأصلية أصبحت عرضة للاختفاء من السوق، وفقدان قيمتها الحالية، والتكنولوجيا عامل مُفيد في حقيقة الأمر، عندما تحاول الصناعة استخدام طرق وسيطة لاختلاس الخبرات التقليدية، وعلاوة على ذلك فإن الصناعة تتمتع بالإمكانيات المالية لتسويق تلك المنتجات. وإذا أنيط بصناعات الأغذية – الزراعية تنمية المنتجات التقليدية المحلية، فإن من شأن ذلك أن يضيف عليها ميزة هائلة في كل من الأسواق الوطنية والدولية، وقد نجحت تركيا في تحويل الانتاج التقليدي إلى صناعات محلية، أصبحت منتجاتها توزع على سلسلة المتاجر الكبرى الرئيسية العاملة في البلاد مثل ميغرو Migros وميترو Metro.

ويجب على الدول المتوسطة التفكير في تنظيم تبادل المعلومات، والتفاوض مع الدول الكبرى بشأن القواعد الملائمة للمواصفات القياسية بدلاً من الغوص في سباق المواصفات القياسية "الغربية" على غير هدى. أما المواصفات القياسية الملائمة على مستوى السوق الداخلي، فهي أقل تكلفة وأكثر مراعاة للخصائص المميزة للسلع التقليدية، ويمكن للشركاء الاجتماع حول مائدة مفاوضات دولية لمناقشة الحد الأدنى المطلوب من

المعايير الصحية بناء على بيانات علمية، بغض النظر عن أية اعتبارات اقتصادية حمائية، وبصفة خاصة، مناقشة ضمان درجة معينة من الاستقرار في تلك الشروط أو المعايير. ولما كانت المعايير غير الجمركية دائمة التطور، فإنه يتعذر على الدول الجنوبية مسايرة ذلك.

دور الهيئة الأوروبية لسلامة الغذاء منذ عام 2002

تعتبر الهيئة الأوروبية لسلامة الغذاء (EFSA)، حجر الزاوية في الاتحاد الأوروبي لتقييم الأخطار التي تهدد سلامة الغذاء سواء كان للاستهلاك الإنساني أو الحيواني. وتقوم تلك الهيئة بإصدار آراء علمية مستقلة بشأن جميع المسائل التي تؤثر على سلامة الغذاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (بما في ذلك صحة ورعاية الحيوان وحماية النبات). وعلاوة على ذلك يجرى التشاور مع الهيئة بشأن التغذية من حيث صلتها بقوانين الاتحاد، كما تقوم الهيئة بإصدار بيانات تتسم بالشفافية والصراحة، وموجهة لعامة الناس بشأن جميع المسائل التي تندرج ضمن اختصاصاتها وصلحياتها. وتقييم المخاطر الذي تقوم به الهيئة، يزود مديري المخاطر بالأسس العلمية السليمة من أجل اتخاذ التدابير التنظيمية أو القانونية ذات التوجه السياسي، وهي التدابير الضرورية لضمان حماية المستهلك أكيدة فيما يتعلق بسلامة الغذاء. أما مديرو المخاطر فهم المؤسسات الأوروبية ذات المسؤوليات السياسية، مثل المفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي.

تشجيع توزيع الأغذية بطريقة تتوافق مع مقتضى السياق:

أصبحت تجارة التوزيع الواسعة النطاق، تمثل مركز قوة راسخاً، في علاقاتها مع الصناعات الغذائية في دول شمال المتوسط، حيث تقوم في معظم الأحيان بفرض شروطها. أما وصولها مؤخراً إلى دول جنوب المتوسط، فإنه ينطوي على احتمال خلق صناعة محلية من مستويين، تتوقف فيها الأساليب الصناعية للشركات التي قررت أن تتعاون، وسوف تكون آثار هذا النظام على سلسلة الغذاء بأكملها، آثاراً ضخمة، لأن التجارة الواسعة النطاق – وعلى رأسها سلسلة متاجر كارفور قد تعهدت أن تعرض على العملاء، المنتجات المحلية أساساً.

وتركز تجارة التوزيع عملياتها على الصناعة ذات المواصفات القياسية، وانتظام عملية النقل والإمداد، والأحجام الكبيرة من التوريدات المنتظمة. وليس جميع أصحاب المصانع مستعدين لبذل تلك الجهود لسببين: عدم الاهتمام من ناحية، وتكلفة الاستثمار المباشر في رأس المال البشرى من ناحية أخرى والسؤال هو: أليس من الأخطاء القتالة في اقتصاديات ومجتمعات الجنوب أن تنقل ببساطة هذا النموذج الأوروبي؟؟، وتجارة التوزيع الواسع النطاق لا تزال مغلقة أمام الغالبية الساحقة من السكان، وجانبها المظهري المبهر يمكن أن يفاقم مشاعر عدم المساواة.

أما المواصفات القياسية، فتنتوي، بطبيعة الحال، على مزايا صحية محققة، ولكن إذا طبقت في جميع أنحاء البلاد، لكان معنى ذلك أن الشركات العاملة في قطاع التوزيع التقليدي – التي تكفل فرص العمل، وتنوع الأدواق والخبرات – سوف تخرج من مجال الأعمال وتغلق أبوابها. وثمة شبكة من العلاقات الاجتماعية المتينة البنیان، بين العملاء وأصحاب المحلات، وعلاقة الثقة هذه من العناصر الأساسية في التجارة التقليدية والسؤال هو: كيف يتعامل المستهلكون مع هذا التحول (من المحلات الصغيرة إلى المتاجر الكبرى*)؟. إن سلسلة المتاجر الكبرى مثل مارشان في المغرب Marjane أو توتا Touta في تونس، قد فطنت إلى مصدر الخطر، وتقوم بمزيد من عمليات التوسع في المتاجر المصغرة (minimarkets) بطريقة "أخدم نفسك" في المناطق المحلية. وربما كانت تلك فرصة سانحة لتصميم أشكال جديدة من التوزيع الذي يستفيد من جميع العوامل الإيجابية للحداثة، بينما يبقى متناعماً مع الظروف الاجتماعية – الثقافية المحلية.

* العبارة بين القوسين ليست موجودة في النص الأصلي، ولكنها أضيفت أيضاً للمعنى (الترجم).

العمل على توافق القطاع غير الشكلى مع النظام الاقتصادى الرسمى:

ينمو الاقتصاد غير الشكلى، سواء فى المناطق الريفية أو الحضرية، فى الزراعة، وفى القطاع الصناعى، وتجارة التجزئة والخدمات، وهو يتغلغل فى كل من الأنشطة الاقتصادية التقليدية، والأنشطة البازغة الجديدة التى تركز على المعرفة. وفى بعض الدول، يعتمد غالبية الناس على الاقتصاد غير الرسمى، باعتباره القوة المحركة للتنمية: "ولقد كان ذلك شرفاً للفقراء، ورداً من جانب المستبعدين، لتجميع الأعداد الغفيرة من المهاجرين من الريف إلى المدن، وموجات المفصولين فى أعقاب الخصخصة وسياسات التقشف وضغط الإنفاق التى أطلقتها الحكومات " (Liena,2001)، والأنشطة التى تلعب دوراً فى عرض وتوزيع الأغذية فى المدن، إنما هى استجابة لظاهرة كامنة فى المدن، ذلك أن قطاع الأغذية غير الرسمى يحاول أن يتكيف ويتواءم مع تنوع الطلب فى المدينة، وبشكل أكثر عمومية، مع تطور السياق الاجتماعى- الاقتصادى فى المدن الصغيرة والمدن الكبرى. وفى نفس الوقت، نجد أن لدى ذلك القطاع دوافعه الخاصة كمصدر للدخل للأسر المشاركة فى هذا النشاط.

وفى فترات الأزمات الاقتصادية، يؤدى انخفاض القوة الشرائية، وصعوبات العمل فى القطاع الرسمى، إلى تشجيع نمو القطاع غير الرسمى الذى يساهم فى توزيع المواد الغذائية الرخيصة الثمن، ويوفر العمل والدخل لبعض الأسر التى تعاني من ضنك العيش، ومن ثم يوفر لهم فرصة الحصول على السلع الغذائية الأساسية (Hugon and Kervarec,2001). وإن أغذية الشوارع، وبيع المواد الغذائية الطازجة قد حلت مشاكل العمل بعيداً عن البيت (بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص)، حيث نجد وجبات الطعام الجاهزة تعرض للبيع بالقرب من المصانع، والمكاتب، والمدارس، حتى إنه لم تعد هناك ضرورة للتوجه إلى المنزل فى منتصف النهار، كما تعددت منافذ البيع على امتداد الشوارع المزدهمة المؤدية إلى الأسواق، بالقرب من مواقف التاكسيات أو محطات الحافلات (الباصات). والقطاع غير الرسمى ليس خروجاً على المألوف الاجتماعى، وإنما هو استجابة للأحوال المعيشية فى المدن، وعرض الأغذية، وصعوبات التوزيع، ومن ثم فإنه يجب علينا أن نحسن الظن به، وأن نقدم له الدعم المؤسسى، والتكنولوجى، والمالى، والتنظيمى بحيث يتكيف تدريجياً وفق الأوضاع المستحبة.

إن الاقتصاد غير الرسمى يحكم الحياة اليومية لأعداد تتزايد باضطراد من العمالة الشعبية، ولم يقدر لهؤلاء الناس أن يعيشوا فى فقر ويأس بموجب أى قانون من قوانين الطبيعة، كما لا يوجد أى قانون إنسانى ينص على حتمية استمرار الفوارق الظالمة فى توزيع السلع والإبقاء عليها. وإن كفالة الحماية بسن القوانين الوطنية، والتشريعات العمالية، وامتداد مظلة التأمين الاجتماعى، وتوفير التعليم والتدريب، وشروط العمل الكريمة، وتلبية الاحتياجات الأساسية، كل ذلك ليس من الأهداف البعيدة المدى التى يتوجب على الأجيال القادمة تحقيقها، وإنما يمثل ذلك الحد الأدنى من المعايير التى يجب على المجتمع المدنى والحكومات والمنظمات الدولية إقرارها والعمل بها الآن.

والقطاع غير الرسمى ينمو باضطراد، ويتعين على أية استراتيجية للتنمية أن تدرجه فى حساباتها، وأن تولى اهتماماً بأشكاله المختلفة المتعددة، إذا كان يراد له صلاحية البقاء، مثل بعض الأنشطة الإنتاجية (كالحرف اليدوية)، والمحلات الصغيرة لتجارة التجزئة، والخدمات التى تقدم للفئات المحدودة الدخل من السكان، والتى يتعين دعمها ومساندتها، بينما يتعين القضاء على الأنشطة التى لها آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع (مثل التهريب والاتجار فى الممنوعات إلخ). وللاقتصاد غير الرسمى أيضاً بعض المزايا الخاصة، به مثل تخفيف الأعباء الضريبية أو عدم وجودها على الإطلاق، وتكاليف العمالة المنخفضة (عدم الالتزام بقوانين العمل) وعدم ثبات الأنشطة فى كثير من الحالات (مثل أعمال الباعة الجائلين، والأعمال المنزلية)، ولو حُرمت الأنشطة غير الرسمية من تلك المزايا، لخرجت من سوق العمل، وأخيراً فإنه يتعين على أية استراتيجية لتنمية اقتصاد من هذا النوع، أن تعطى الأسبقية فى الأجل القصير للاعتبارات الاجتماعية، على الحجج

الاقتصادية، بغرض مساعدة تلك الأنشطة على التحول تدريجياً إلى مشروعات صغيرة أو متوسطة، حتى تمارس نشاطها على أساس البيئة الاقتصادية الحديثة. ومن شأن الإجراءات التي تتخذ لتوفير التدريب، وإمكانية الحصول على الائتمان، والجهود المبذولة لإقناع الأطراف الفاعلة المختلفة بمزايا التشغيل وإقامة المشروعات، خلق مسارات تشجع على تقنين أوضاع تلك المشروعات.

وضع السوق المحلية في الاعتبار، مع الانضمام إلى السوق الدولي:

إقامة سوق للمنتجات المتوسطة:

ثمة حجج كثيرة لدعم إجراءات تعريف هوية التراث الغذائي المتوسطى والحفاظ عليها. ومن المسلم به أنه ليست المكونات الغذائية وحدها التي تكون النمط الغذائي المتوسطى اليومي، وإنما أيضاً تركيبة تلك الأغذية، والطريقة التي تستهلك بها، لما لها من خصائص علاجية ووقائية. ومن المؤكد أن معرفة على ذلك من سمات تعريف السلعة، للاحتجاج بها لدى المواصفات القياسية للغذاء، ولاسترداد القيمة المضاعفة التي تبادر الشركات الدولية الكبرى إلى الاستيلاء عليها باستغلال الصورة الايجابية للثالث المتوسطى: النظام الغذائى، الصحة / الخصائص الطبيعية.

إن المنتجات التي ترتبط بمنطقة محلية معينة تندرج في سجل التراث، يصبح من الصعب وضعها في فئة معينة وفقاً لإجراءات المواصفات القياسية. والسؤال: هل من الممكن حقاً التوحيد القياسي والحماية دون أن تفقد تلك المنتجات خصائصها؟، وما هو الأساس التاريخي لتلك المنتجات المتوسطة؟. وكيف نثبت أنها متوسطة، وخصوصاً في منطقة اشتهرت باختلاط المنتجات، والخبرات، والثقافات؟. ومن الأمور التي تؤخذ في الحسبان، في أية سياسة حمائية، القيمة التاريخية للمنتجات، وارتباطها بمنطقة محلية معينة، وخصائصها الفنية، والمتغيرات التي تطرأ على إحدى السلع أو على نفس السلعة. وعلى الرغم من أن تلك الإجراءات الحمائية لها ما يبررها، إلا أنها قد تؤدي إلى عملية استبعاد بعض السلع، أو تتسبب في فقدان اسم السلعة، أو ضياع التنوع، ويتوقف كل ذلك على طريقة تنفيذ سياسة الحماية. وتبدو القوانين المنظمة لمنشأ السلعة وعلامات الجودة متوافقة، حيث نجد أن المنشأ المسجل للسلعة RDO، والسمة الجغرافية التي تتمتع بالحماية PGI، والعلامة الحمراء، علامة البحر المتوسط، وشهادة مطابقة السلعة، ليست قابلة للتبديل، ولكن ما الذي يتمتع بالحماية: هل منشأ المادة الخام أما منشأ الخبرة الفنية والمعرفة العلمية هو الذي يتمتع بالحماية؟ وهو سؤال يتعين الرد عليه.

ولو أعطيت الأولوية لمنتجات البحر المتوسط، أى للإقليم، لكان من شأن ذلك فتح سوق هائلة، وكان من الأمور الشديدة الإغراء في تلك الحالة، تكثيف الإنتاج لخلق ثروة – والثمن هو إجهاد التربة المحلية واستنفاد الموارد المائية. أكثر من ذلك، فإنه من المعلوم تماماً أن التكتيف المفرط (للإنتاج الزراعى) ويؤدي إلى تدهور الخصائص الجوهرية للسلع، ولو ركزنا على أصالة الأغذية، لتعين على رجال الصناعة وأصحاب الحرف التقليدية في منطقة المتوسط القيام بتنظيم أنفسهم على وجه السرعة، حتى يتسنى لهم حماية تلك الخبرات الفنية، وطرق الإعداد، وحماية منتجات خاصة باستخدام براءات الاختراع، وبطاقات تعريف السلعة (Labels). أما الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في مجال الأغذية-الزراعية، فإنها تبحث دائماً عن منافذ في الأسواق من أجل زيادة حجم مبيعاتها، وتسعى إلى استخدام علامة البحر المتوسط من أجل إيجاد أسواق لها والاستحواذ على طرق إعداد السلع الخاصة بالمنطقة.

إعلام وتعليم المستهلكين المتوسطين:

تكفل حركة حماية المستهلك، إحاطة المستهلكين علماً وتعليمهم، والارتقاء بوعي المستهلك واسترعاء انتباه صانعي السياسات إلى أوضاع لوحظت يمكن أن تثير مخاوف الجمهور، وضمان اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تهدئة المخاوف، والتحقق من الأوضاع و/أو اتخاذ إجراءات وقائية. ولما كان تعليم المستهلك وإعلامه بشأن مزايا وأضرار السلع، محدوداً في الدول المتوسطة، كان لا بد من اتخاذ خطوات لرفع مستوى التعليم الحقيقي، ودعم جمعيات المستهلكين ومساندتها، وهي الجمعيات التي تسعى إلى تطوير الوعي المسئول اجتماعياً وهو أساس الاختيارات الرشيدة، ولقد بدأت بعض الجمعيات تظهر في الجنوب، ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً في الغالب بالسلطات السياسية، ومن ثم تفقد مصداقيتها.

الغذاء البطئ

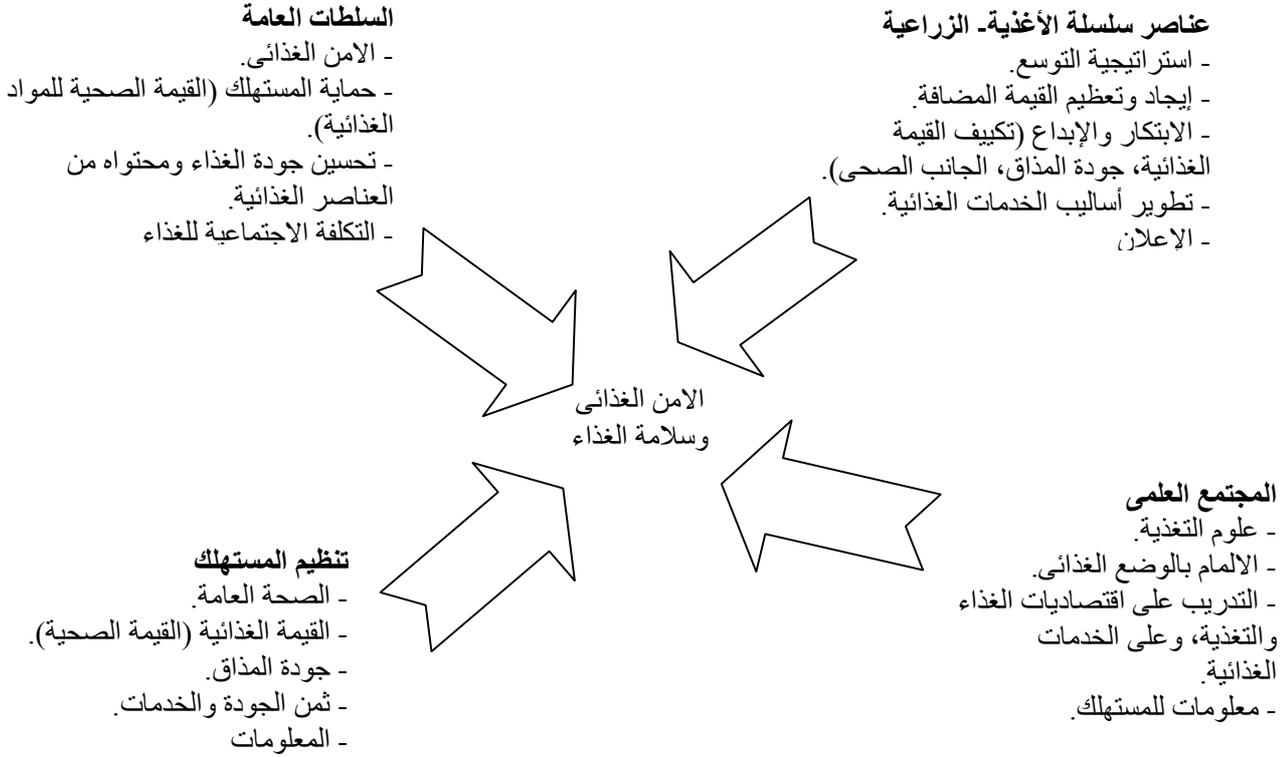
جمعية "الغذاء البطئ" جمعية أنشأها في علم 1989 كارلو بيتريني، وهي حركة دولية ظهرت كرد فعل للآثار المتردية لثقافة الأغذية السريعة (Fast Food) والتوحيد القياسي للنكهات. وتدير تلك الحركة برامج لتعليم الذوق، تبرز الآثار المفيدة للاستهلاك المتعمد للأغذية المحلية، وتعمل على الحفاظ على تقاليد المطبخ المتوسطي. وللجمعية 000.80 عضو في حوالي 50 دولة. كما تقدم الجمعية أيضاً المساعدة لمنتجات السلع ذات الجودة، وتعمل على تشجيع مبادرات التضامن في مجال الأغذية، بغرض تنمية المسؤولية البيئية.

تصميم السياسات القطاعية التي تشمل على التغذية الصحية:

سياسة زراعية تتسق مع الأمن الغذائي وسلامة الغذاء:

إن السياسات الزراعية، وسياسات الأسعار، ودعم السلع الغذائية – التي سادت في الجنوب عشرات السنين، كانت قد صُممت واعتمدت بغرض ضمان الأمن الغذائي، بغض النظر عن أي تبريرات تتعلق بالجودة، وعلى هذا، كانت الحبوب المنتقاة، والدقيق الأبيض والزيوت المخلوطة المستوردة، والسكر هي البنود الأساسية – في الغالب – في الخطط الوطنية لدعم السلع الغذائية، حيث كان يتم تغطية الاحتياجات الكمية للنسبة الغالبة من السكان، وإن كان ذلك على حساب الأهداف المتعلقة بالقيمة الغذائية والصحة العامة، التي أصبحت الآن شرطاً ضرورياً لا غنى عنه. ولا بد من إعادة النظر في الدعم الحكومي، وكذلك إعادة النظر في أسعار منتجات معينة مثل الفواكه، والخضروات، والبقول والأسماك، بحيث تكون في متناول الجميع (سياسة جديدة للدعم؟ مساعدات استثمارية؟ توصيات خاصة بالتغذية؟)، وإذا كان يراد تحقيق ذلك، فلا بد من تضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة والتوصل إلى توافق في الآراء، ثم يقوم كل طرف بالدور المنوط به (أنظر الشكل -1).

شكل -1 القوى الاجتماعية التي تشارك في الأمن الغذائي وسلامة الغذاء



ومع أخذ ما سبق في الاعتبار، فإن التحديات الماثلة تتصرف إلى ضمان نهج أخلاقي ومسئول اجتماعياً، في طرق الإنتاج والتوزيع، وفي حملات التسويق، ولا سيما فيما يتعلق بمضمون الإعلانات، وعلى الرغم من أن هذه النقطة الأخيرة لا تزال في طورها الأولي في دول جنوب وشرق المتوسط، إلا أنها أغرقت المدن الساحلية مؤخراً، التي تتجه أكثر وأكثر صوب الأنماط الاستهلاكية الغربية، وما لم تخضع الإعلانات للرقابة والانضباط، فإنها، يمكن أن تصبح أحد العوامل المساهمة في تدهور سلامة الغذاء. وعلى العكس، إذا تم توجيهها نحو الصحة العامة، فإنها يمكن أن تساعد على استعادة بعض ممارسات النظام وخصوصاً عن طريق تشجيع المنتجات ذات الجودة.

عدة سيناريوهات استشرافية:

إزاء المعلومات المرجعية التي يستند إليها هذا التحليل، والتحديات التي يتعين مواجهتها لضمان الأمن الغذائي وسلامة الغذاء، نتساءل، ما هي المتغيرات الأساسية والاتجاهات ذات الصلة؟؟، يمكن رسم صورة شديدة الاختلاف للاتجاهات المستقبلية المحتملة، وفقاً للنماذج المختلفة للمجتمع⁴⁵. وسوف تتضمن وسائل تحقيق

⁴⁵ تم إجراء هذا التحليل الاستشرافي على أربع مراحل، خلال سلسلة من اجتماعات العمل بين الخبراء المتخصصين في هذا المجال. وفي البداية، تم تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي وجودة الغذاء. وبعد ذلك، جرت مناقشة أنماط افتراضية مختلفة للتنمية بطريقة تفصيلية جماعية، بغرض وضع عدة سيناريوهات عامة للمرحلة الثالثة من العملية، من أجل استكشاف الاحتمالات المستقبلية، وفي المرحلة الرابعة تم تمحيص تلك الفرضيات، بغرض اقتراح دوافع للعمل ومسارات لاستكشاف قضايا سلامة الغذاء والأمن الغذائي في منطقة البحر المتوسط.

الأمن الغذائي وسلامة الغذاء، حتماً، سلسلة من الإجراءات التي تركز على المتغيرات الرئيسية، ونناقش فيما يلي أدناه بعض العوامل الأساسية.

المتغيرات الأساسية وكيف تتطور:

لا يزال اختيار وتصنيف المتغيرات – التي تلعب الدور الرئيسي في الامن الغذائي وسلامة الغذاء – عملية معقدة ودقيقة، لأن تلك المتغيرات كثيرة، كما أن ترتيبها وفقاً لأولوياتها يتوقف إلى حد كبير على السياق. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فإن مشكلة مصر الرئيسية هي الضغط السكاني الهائل، بينما نجد أن المشكلة الرئيسية في الجزائر هي قصور وعجز الطاقة الإنتاجية، أما في لبنان فإن العائق الرئيسي هو عدم استقرار الحياة السياسية والمدنية، بينما يتعين على كل من المغرب ومصر محاربة الفقر، وفي الشمال نجد أن هنالك فئات معينة من السكان أصبحت مهمشة أو يجري استبعادها. وإذا كانت القوة الشرائية وأساليب الحياة والعادات الغذائية، مشكلات متواترة في المنطقة بأسرها، وهي مشكلات لا بد من التغلب عليها، إذا كنا نريد ضمن سلامة الغذاء. وإذا كانت نماذج التصنيع وأحوال الانتاج وخدمات النقل والتوزيع، هي مشكلات تخص منطقة بمنطقة شمال المتوسط أكثر من غيرها، فإننا نجد أن النماذج الثقافية، وتعليم المستهلك والمنتج، هي الصعوبات الرئيسية في الجنوب. وكنا قد وضعنا فرضيات لكل متغير من المتغيرات كخيارات امام الإجراءات البديلة الممكنة، وهذه المتغيرات ليست قاصرة على منطقة دون سواها، إلا أن بعضها وثيق الصلة بمنطقة معينة أكثر من غيرها. ولا بد من توفر المعرفة الميدانية الجيدة، وكذلك الدراية بالظروف المحيطة في كل دولة، حتى يتسنى صياغة تلك الفرضيات – ومن ثم الحاجة إلى خبراء مختصين حتى يكرسوا فكرهم لهذا الموضوع.

متغيرات الأمن الغذائي

< **ضغط السكان:** بما أن مرحلة الانتقال السكاني، قد أكتملت الآن تقريباً في الشمال، ولا زالت في عنفوانها في الجنوب، فإنه لا أحد يشعر بالضغط السكاني إلا في المناطق المحلية، كما أن حدته تختلف من مكان إلى آخر. إن تنبؤات السكان لعام 2020 أصبحت الآن راسخة نسبياً بدرجة عالية من اليقين. وعلى هذا يمكن أن نفترض، بأنه سوف تكون هنالك زيادة سكانية كبيرة في المناطق الريفية في مصر، وفي المدن الرئيسية الكبرى في جنوب المتوسط، بسبب استمرار الهجرة من الريف إلى المدن، ومن المتوقع استمرار النمو السكاني عموماً في دول جنوب المتوسط، وفي المناطق الريفية في الشرق الأدنى، بينما يبقى الوضع على ما هو عليه في الشمال، وفي المناطق الريفية في المغرب. وسوف يتوالى ظهور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية، وهي عملية قائمة الآن بالفعل في كل من الشمال والجنوب – مقترنة – بتركز السكان في المستوطنات الساحلية.

< **الفقر:** الفرضيات المتعلقة بزيادة الفقر أو نقصانه، فرضيات كلاسيكية، فإما أن يتفاقم الفقر في المناطق الريفية، والمدن الصغيرة، والتخوم الريفية – الحضرية في الجنوب، وإما أن يستمر الوضع الحالي مع زيادة الفقر في المناطق الريفية، وتسارع ظاهرة الفقر في الحضر، والفرضية الثالثة، على العكس مما سبق، انحسار الفقر بدرجة ملحوظة.

< **العجز البنائي في قطاع الإنتاج:** يرتبط هذا المتغير بخمس فرضيات ليست جامعة مانعة. فالقصور الإنتاجي يمكن أن يعزى إلى عدم اهتمام العمال بمهنة الزراعة، وهي مهنة شاقة، من الصعب أن تتواءم مع أساليب الحياة الحديثة، وأنشطة الفراغ، كما أن مهنة الزراعة لا تحل موقفاً رفيعاً على السلم الاجتماعي، ثم إن ظاهرة التوسع الحضري باتت تلتهم أفضل الأراضي الزراعية، مما يشكل سبباً إضافياً للتخلي عن الزراعة، كما أن الظروف المناخية، وحالة التربة يمكن أن تكون سبباً ثالثاً تكتنفه خطورة متزايدة من جراء النشاط الإنساني المفرط الذي يتمخض بدوره عن إجهاد للبيئة (ندرة المياه، التصحر، التغيير المناخي). رابعاً

أن منطقة جنوب المتوسط لم تخلُ من صراعات وقلقل داخلية، الأمر الذي يقيد الأنشطة الزراعية، مثل: الحرب الأهلية المحلية في الجزائر، والحرب في لبنان، والأراضي التي لا تزال تنتشر فيها الألغام في مصر. وأخيراً، فإن السوق الوطني أو الدولي للسلع الزراعية الرئيسية، لا يعتبر مريحاً بصورة كافية، مما يبرر الاستثمارات الفنية اللازمة للتكثيف الزراعي، كما أن الحيازات الزراعية من الصغر بحيث لا تسمح بأي تقدم تكنولوجي.

< **نظم التوزيع:** على الرغم من كفاية الإنتاج الوطني ككل، إلا أن مشاكل الاختلال الوظيفي في السلع الزراعية، أو في نظم توزيع المواد الغذائية، يمكن أن تترتب عليها مخاطر عدم الاستقرار الغذائي في المناطق المحلية أو الجهوية. ونحن نطرح الفرضيات الثلاث الآتية: أولاً: تحسين البيئة الأساسية للطرق، وأسطول النقل بالسيارات، وسلسلة مخازن التبريد. ثانياً: ظهور أسواق صغار الفلاحين، حيث يستطيع المنتجون بيع منتجاتهم مباشرة، وخصوصاً في دول الشمال، والتي تشجع الدورة القصيرة، وتلبى توقعات المستهلكين الذين يعشقون المنتجات التقليدية والطازجة. وثالثاً: شبكة توزيع أكثر تعقيداً ترتب أعباء على المنتجين والمستهلكين لأنها تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

< **خيارات السياسة الحكومية:** يُعبّر عن الخيارات المجتمعية بالسياسات العامة، وهي العامل المؤثر في خيارات التنمية وفي الأولويات الزراعية. وسوف تظل الليبرالية، والأسواق الدولية في نظر الجميع هي الوصفة السحرية التي يمكن من خلالها الترويج للصادرات الزراعية والغذائية، أو أن تدرك الحكومات – التي خابت آمالها في الاندماج في الاقتصاد العالمي – ضرورة العودة إلى درجة معينة من الحماية، حتى يتسنى لها ضمان الاستقلال الغذائي، أو أن تقوم الحكومات بمنح أسبقية للسوق المحلية، والدخول في سياسات تنمية ريفية فعالة (التعددية الوظيفية للريف وتحديثه).

< **القدرة على تعويض النقص في المعروض الغذائي:** يتوقف الأمن الغذائي لبلد من البلدان، إلى حد كبير، على قدرتها على شراء الغذاء من السوق الدولي، حينما يوجد عجز في السلع الزراعية الأساسية أو في المواد الغذائية. ولا تزال هذه القضية لها أهميتها في عدة دول في الجنوب. ونتيجة لذلك، إما أن تتواصل القدرة على الشراء من الأسواق العالمية، بفضل عوائد البترول أو التحالفات التجارية، أو أن تتفاقم الديون الأجنبية على الدولة، ومن ثم تتعرض قدرتها على شراء المواد الغذائية لخطر جسيم.

< **الأمن المادي والاستقرار السياسي:** هذه القضية لم تكن – منذ أمد طويل – في صالح دول جنوب المتوسط، وخصوصاً فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، بسبب المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات. وثمة أربع فرضيات متصورة: قلاقل داخلية أو إقليمية، ترتبط أساساً بتصاعد التوترات السياسية أو المجتمعية أو الأصولية الدينية – والقلاقل السياسية التي تحد دائماً من الاستثمارات (كما هو الحال في لبنان مثلاً). إن الاستقرار السياسي مسألة محيضة ما لم يكن النظام قمعياً، ينطوي على جمود إداري واتجاهات مبالغ في الحذر إزاء دور الأطراف الاقتصادية الفاعلة – العودة إلى الثقة والجسارة في تنظيم المشروعات.

متغيرات سلامة الغذاء

< **التغييرات في أسلوب الحياة والعادات الغذائية:** نجد أن النظام الغذائي، في الوقت الحاضر، يتشكل حول طلب المستهلك، وهذا ملحوظ بشكل واضح في الشمال، كما أخذ يتضح بشكل متزايد الآن في الجنوب. وعلى هذا، فإن سلوك المستهلك سوف يكون مسألة حاسمة في التغييرات المستقبلية في النظم الغذائية. والإنسان حيوان اجتماعي، والنظام الغذائي هو قوة موجهة للهوية الاجتماعية والثقافية، ومن الحقائق الثابتة أن الناس يقلدون بعضهم البعض في أي مجتمع من المجتمعات، كما أن تقليد أي مجتمع مجتمعات الأخرى، مما يساعد على انتشار أنماط الاستهلاك، و"المسيطر عليه" يقلد "المسيطر"، والسؤال: ما هو النمط الغذائي المسيطر

في المستقبل؟ والإجابة: إما أن تكون هناك حركة دولية تدعو إلى الأخذ بالنظام الغذائي التقليدي المتوسطي، وأن تدعو ثقافة "الغذاء البطيء" إلى جودة المواد الغذائية، والحفاظ على ما لها من هوية، وسمات طبيعية، في سياق من الروح الاجتماعية، والقيم المشتركة، ولكن انتشار هذا النظام يتطلب ارتفاع القوة الشرائية. وإما أن العولمة سوف تحمل معها النمط المسيطر للنظام الغذائي للدول "الغربية"، وسوف يساعد على النفاذ إلى هذا النظام، الظروف الاقتصادية المحلية، مما يعني انحسار النظام الغذائي المتوسطي، وحيث إن أساليب الحياة الحديثة، والرغبة في الأخذ بالنمط "المسيطر" تنتشر، فإن الأنماط الغذائية سوف تركز بشكل أساسي على عنصر توفير الوقت، وأن صناعة الأغذية السريعة سوف تزدهر، أو أن الناس سوف يعودون إلى نظام غذائي رشيد وسديد، وذلك إما نتيجة لعوائق الاقتصادية، وإما نتيجة الاتجاهات المستنيرة من جانب كل من المستهلكين والسلطات العامة. وسوف يتمكن النظام حينئذ من التعامل مع عولمة الغذاء المحلي (Glocalisation) (الجمع المتوازن بين الصبغة العالمية والمحلية) والاحتمال النهائي هو تكثيف الحدثة في الأنماط الغذائية الموجودة لدينا، مع التأكيد الشديد على الأغذية الصناعية الصحية الحديثة.

< **النماذج الثقافية:** تشمل القوى الاجتماعية – التي تستطيع التأثير في نموذج الاستهلاك السائد في أي مجتمع من المجتمعات – على الأطراف الفاعلة العامة، وعلى المشتركين في سلسلة الإنتاج، والتجهيز والتوزيع، وجمعيات المستهلكين، والعلماء. إن منهج تلك القوى المختلفة سوف يتباين طبقاً لما لهم من وزن في عملية صنع القرارات، وطبقاً لنوع المعايير الاجتماعية التي يأخذون بها، ويتوقف النمط الاستهلاكي السائد لدى السكان على التفاعل بين الأطراف الفاعلة في المجتمع. وأي منهم يحمل رسالة تتعلق بالمثل الأعلى للاستهلاك، فالعلماء ينشرون المعلومات حسب تقدم عمليات البحث العلمي وما يكتسبونه من خبرات، ويمكن أن يؤثروا على المستهلكين، والسلطات العامة فيما تضعه من سياسات ونظم. أما جمعيات المستهلكين – باعتبارها ممثلاً للمجتمع المدني – فهي تعمل على تعليم المستهلكين وتزويدهم بالمعلومات وتسعى إلى ضمان تطبيق قواعد السلامة الغذائية – ويقع على عاتق السلطات العامة واجب حماية المستهلكين، عن طريق إصدار القواعد التنظيمية للجودة، وإجراءات توفير المعلومات، ووضع الضوابط الصحية. ويمكن للسلطات العامة دعم أنماط غذائية معينة عن طريق تنفيذ سياسة غذائية معينة (إصدار توصيات، تقديم الدعم، فرض ضرائب على بعض السلع، الخ كما هو الحال في المغرب العربي) أو سياسة تغذية (إصدار توصيات، ممارسة ضغوط على جماعات التأثير كما كان الحال في أسبانيا، وكما هو جار الآن في فرنسا)، وأن تكون هناك استراتيجية واضحة لدى الأطراف في سلسلة الأغذية – الزراعية (مثل مشروعات التجهيز، والموزعين، والعاملين في خدمات الأغذية) من أجل زيادة حصتهم في السوق، وخلق قيمة مضاعفة للسلع لأغراض اقتصادية. وتحاول تلك الأطراف التأثير على اختيارات المستهلك عن طريق الإعلان عن سلع مبتكرة لها جاذبية، أو عن طريق إعداد adapting السلع بطريقة مقبولة. ومن المتصور ظهور عدة اتجاهات مجتمعية، مثل عدم الاكتراث بالغذاء، باعتبار أن تناول الغذاء وظيفة ثانوية – من منظور تلك الاتجاهات – وإن كانت حيوية، ولكن ليس لذلك مغزى خاص يتعلق بالهوية أو الثقافة. ويمكن أن يكون هنالك اتجاه مناقض، حيث يدرك الناس مسؤوليتهم في الأغذية التي يختارونها، وهنا يكون المستهلكون داخلين في صميم عملية الاختيار، فيختارون الأغذية الصحية الصالحة وبأثمان عادلة، وثمة فرضية أخرى تتعلق بانتقال العادات الغذائية بالاحتكاك الثقافي (acculturation) أو المحاكاة، حيث لا يحتاج المستهلكون إلى رموز تعريف هوية السلعة، وإنما يكونون شغوفين باستكشاف خصائص السلعة ومزاياها بأنفسهم. ولما كانوا جميعاً لا يسعون إلى اكتشاف نفس الشيء، فإن من حقهم أن تكون لديهم مجموعة واسعة من السلع تحت تصرفهم، وتتلاءم مع مختلف ظروف الاستهلاك: سلع ذات طابع اجتماعي جذاب وخصوصاً في شهر رمضان، ومنتجات ذات جودة لمناسبات الأعياد، وسلع صحية خالصة يسهل استخدامها في الاستهلاك اليومي الخ. وعلى هذا، فإن التغيير المجتمعي إما أن يكون تحت السيطرة أو خارج نطاق السيطرة.

< **القوة الشرائية التي تقيد النفاذ إلى السلع الصحية:** تتوقف سلامة الغذاء، إلى حد كبير – على النفاذ إلى ما يسمى بالسلع الصحية مثل الفاكهة، والخضروات، والبقول، والأسماك. وتندرج تلك السلع – باستثناء البقول

في دول جنوب المتوسط – تحت فئة الاغذية الغالية الثمن، أو حتى السلع الترفيية. ولم يقم المنتجون أو المستهلكون بإطلاق سياسة للحواجز، وثمة احتمالان: إما أن يكون هناك شكل من أشكال الدعم الغذائي يعاد توجيهه إلى المنتجات الصحية، وإما أن ارتفاع أسعار تلك السلع سوف يستمر لصالح السلع الصناعية التي يكون محتواها من العناصر الغذائية خارج نطاق السيطرة.

> طرق تصنيع وتجهيز المنتجات التي إما أن تحافظ على جودتها الغذائية وإما أن تتغاضى عنها: بالنظر إلى تزايد عمليات تصنيع المواد الغذائية، فإن عوامل الجودة، أو السلامة والخواص الغذائية للسلع المصنعة، تعتبر عوامل حاسمة بالنسبة لسلامة الغذاء. ويمكن هنا طرح عدة فرضيات: إما أن أصحاب المصانع المقتنعون بمزايا نهج معين للتغذية، ومراجعة جودة الاغذية الأساسية السائدة، والتقنيات المستخدمة، والعناصر المختلفة للسلعة والمواد المضافة والحافظة، أو على العكس، أن تركز صناعة الاغذية على تحقيق أقصى ربح ممكن، ولا تلتقى بالأى القيمة الغذائية للأغذية التي تنتجها. وثمة تصورات بسيناريوهات وسط، مثل تطوير تقنيات "معتدلة"، أو التطوير الصناعي لبعض السلع التقليدية، بغرض إنتاجها على نطاق واسع.

< الإطار المؤسسى التنظيمى: يمكن أن يسفر غياب المواصفات القياسية والرقابة على السلع فضلاً عن التطبيق المفرط لتلك النظم عن انعدام السلامة الغذائية، ذلك أن نزعة عدم التدخل يمكن أن تؤدي إلى ممارسات سيئة تؤثر على الصحة العامة، وعمليات تقليد للسلعة تحتوى على مواد مضافة غير مرغوب فيها. وبالمثل، فإن الإفراط فى المعايير يمكن أن يؤدي إلى ضياع الخصائص الجوهرية للمواد الغذائية (مثل عملية بسترة الألبان للجبين التقليدى المصنع من الألبان الخام). ومن جانبنا نطرح السيناريوهات الافتراضية الأربعة التالية بالنسبة للمستقبل: اعتماد البنية الأساسية لمراقبة الإنتاج، مع الانتشار الجغرافى لتلك البنى الأساسية – إدخال القواعد والمعايير التى تتلاءم مع السياق المحلى، مع الالتزام بها – قيام الأطراف الاقتصادية الفاعلة بالأخذ بالمعايير الدولية من أجل تعزيز المنافسة فى الأسواق الدولية – ضرورة وضع المعايير والقواعد التنظيمية بشكل أكثر تفصيلاً.

< الموقف السياسى بشأن الإغراق الدولى: نجد أن دول جنوب المتوسط لا حول لها ولا قوة، عندما يتعلق الأمر بمراقبة جودة السلع التى تأتى إليها من السوق الدولى وتغمر أسواقها، ذلك أن تلك الدول تنفرد إلى الأدوات الفنية، و/أو الخبرة، وهذا صحيح، ولكن السبب الرئيسى – وهو الاخطر – فهو إخفاقها فى اتخاذ موقف سياسى بشأن السلع غير المرغوب فيها مثل السلع المعدلة وراثياً (GMOs)، والزيوت المخلوطة المنخفضة الجودة، أو للحوم التى ترد إليها من منشأ تحوم حوله الريبة، وقد يستمر هذا الموقف، موقف "دعه يعمل" Laissez Faire. بل إن ما هو أكثر من ذلك، أن دولة كمصر التى لازالت تتلقى كميات أساسية من المساعدات الغذائية، ودول أخرى قد تتلقى مساعدات غذائية دورية (مثل الجزائر أو لبنان) لن يكون لها الحق فى الإعراب عن رأيها بشأن جودة تلك المساعدات على الرغم من أن ذلك يتعارض مع مبدأ السيادة الغذائية.

< تثقيف وإعلام وتنظيم المستهلكين و المنتجين: ويعتبر تثقيف المستهلك والمنتج هو العامل المحدد فى اختيارات المستهلك وطلباته. ويمكن أن نطرح هنا ثلاث فرضيات: أما أن تتمتع جمعيات المستهلكين بالاستقلال الذاتى، وأن تصبح أكثر فعالية، وأفضل تنظيماً، وأن تكون فى وضع أفضل للدفاع عن مصالح المستهلكين، إحاطة المستهلكين والمنتجين كأفراد بالمعلومات بطريقة أفضل، وزيادة توعيتهم، وإما أن هناك معلومات خاطئة تقدم للمستهلكين وأن المستهلكين لا حول لهم ولا قوة، وأنهم عاجزون عن الاحتجاج أو الاعتراض، بسبب غياب الهياكل التنظيمية والقوانين.

< أثر النمو السريع فى توزيع تجارة التجزئة: يمكن أن يساهم توزيع تجارة التجزئة – التى تعمل جنباً إلى جنب مع مجموعات التوزيع القوية فى دول شمال المتوسط، وبالتعاون أساساً مع متاجر التجزئة المحلية الصغيرة فى الجنوب – فى سلامة الغذاء، حيث يمكن تركيز الجهود على تحسين إدارة التوزيع من أجل

التوسع في التنوع الغذائي، والتركيز على إدراج وتشجيع الأغذية التقليدية في شبكات التوزيع (كما هو الحال بالفعل في تركيا)، وهو رهان على تحالف الخير بين أصحاب الحرف، ورجال الصناعة والمزارعين. وإن التحلي بأخلاقيات التغذية في تجارة التوزيع الواسعة النطاق، بدلاً من التركيز على تحقيق أقصى ربح ممكن، من التطورات المرغوب فيها. ومن الاحتمالات الأخرى، أنتشار تجارة التوزيع الواسعة النطاق بدون أية ضوابط. والفرضية الأخيرة -التي إما أن تكون أستيعادية إما أن تكون مصاحبة للنمو السريع في تجارة التجزئة الحديثة الواسعة النطاق - هي توسع القطاع غير الشكلى.

< جودة أساليب النقل والتخزين: إن جودة النقل والتخزين أساسية من أجل الحفاظ على جودة المواد الغذائية. وثمة ثلاثة احتمالات: انتقاء الانواع طبقاً لدرجة مقاومتها لظروف النقل والتخزين، ولكن على حساب الحد من التنوع - الوصول إلى المستوى الأمثل للنقل والتخزين - سلسلة العرض وعدم الكفاءة.

احتمالات المستقبل:

في هذه المرحلة، يمكن أن نتصور عدة سيناريوهات، فيما يتعلق بتطور المجتمعات والنظام الغذائي في منطقة المتوسط، وبناء السيناريو يستلزم حشد الخيارات المتوافقة في منظومة تتسم بالاتساق والتماسك، ويستلزم أيضاً وضع الهدف "المثالى" المزدوج، ألا وهو: الأمن الغذائى. وسلامة الغذاء. ونحن نرى أن تلك المرحلة تتحقق عندما تكون المواد الغذائية متاحة، ويمكن الحصول عليها، واستهلاكها، وعندما يكون الغذاء جيداً، ونظيفاً، وكافياً.

التوحد السياسى فى مجال الغذاء:

وهذا هو أسوأ سيناريو يمكن أن يحدث: وهو عدم إفضاء القواعد الأساسية إلى الأمن الغذائى أو السلامة الغذائية بسبب عدم اهتمام السلطات العامة فيما يتعلق بالمسائل الغذائية وراحة الناس. عندما تكون الامور الغالبة على السلطات العامة هي فقط. المصالح الذاتية، والسلطة، وإساءة استخدام السلطة لمصلحة الأقلية الموجودة على قمة السلطة. وفي هذا النوع من السيناريوهات، تتفاقم الفوارق، وتزداد حالات الفقر سوءاً. ومن شأن الفساد والمصالح الشخصية السائدة على مختلف المستويات، إثارة الصراعات، التى تخل بالنظام العام، وتسبب القلاقل للسلطات العامة، وتنهار القدرة على الشراء من الأسواق الدولية بسبب غياب التنظيم والرقابة. ثم إن الأطراف الاقتصادية الفاعلة تفتقد الثقة، وتتنأى عن الاستثمار ما لم تعمل فى القطاعات المدرة للربح والبعيدة عن الفساد. وحيثما لا توجد أولويات لإدارة التنمية المستدامة، فإن الموارد الطبيعية تتعرض للضياع والتبديد، ولا توجد قواعد ولا مواصفات قياسية للمنتجات، وإن وُجدت فهي غير ملائمة، وبذلك تسود الحرية الفوضوية وتصبح الفردية هي المصونة. وفي ظل نظام كهذا، تصبح مخاطر الصحة، ومخاطر الغذاء فى ذروتها، ويكون النظام الصناعى مكرساً فقط لتحقيق أقصى ربح على حساب المستهلكين، وتسود الحرية المطلقة فى شبكة توزيع الغذاء، بما يطلق يد القطاع غير الرسمى فى سد العجز الغذائى للقطاع الشكلى. ونجد أن الحدائى والتقليد يواجها بعضهما البعض، ويتنافسان من أجل الحصول على حصة من السوق لكل منهما، وتنتعش ظاهرة البطالة فى حياة المجتمع، ولهذا تستتبعها عوائق كبيرة فى إدارة الوقت، التى يصيبها الاختلال بسبب عدم ضمان العمل، ثم إن تعديل العادات الغذائية من خلال الاحتكاك acculturation وابتعاد الناس عن النظام الغذائى المتوسطى، يشجعهم على تناول أطعمة الشوارع، وأشكال أخرى من الوجبات السريعة. وفي هذا السيناريو، التبعية الغذائية سوف تظل عالية على الأرجح، كما أن احتمالات تحقيق الأمن الغذائى وسلامة الغذاء، سوف تكون ضعيفة للغاية.

الفرمان الغذائى أو الحداثة "بأى ثمن":

فى هذا السيناريو، تشرع السلطات العامة فى انتهاج سياسة التحرير الاقتصادى والعولمة بدون أى شبكة – أمان، (Safety Net)، وإن تقليد الزراعة والممارسات الغذائية فى دول الشمال يشجع على الإخذ بنظام زراعى من مستويين، حيث يكرّس جزء من القطاع نحو التصدير ومن ثم يتقيد بالموصفات القياسية الدولية – أما الجزء الآخر فهو يعيش بالكاد. ويتركز السكان فى المناطق الحضرية، والمناطق الساحلية، حيث تجتذبهم فرص الأعمال التجارية، والقرب من البحر من أجل الصادرات. وثمة شريحة كبيرة من سكان المدن، وصغار الفلاحين، يجدون انفسهم على خط الفقر، وإن التركيز على دواعى الربحية لا يحمى القوة الشرائية للعمال، وإنما يسفر عن تبيد الأصول البيولوجية المحلية، ولما كان الناس بحكم الضرورة مرغمين على البحث عن سبل العيش فى هذا المجتمع الذى يتسم بالنزعة الفردية والفوارق الاجتماعية، فإن القطاعات غير الشكلية هى التى تتحمل العبء وتنمو وتتسع، وهناك بعض الجيوب التى تشهد فقراً حاداً وتهميشاً، وقد تحتاج إلى مساعدات غذائية لكى نحول دون أى انفلات مدنى، والفساد موجود، بل إنه فى الحقيقة منتشر، ثم إن عملية التحديث الشاملة تخلق فجوات اقتصادية كبيرة، وتفاقم من الاتجاه إلى البحث عن الهوية فى الدين. كما أن النظام الغذائى المتوسطى أخذ فى الإندثار الآن، لأن الناس يتركونه بحثاً عن الحداثة وفى هذه الحالة تواجه الدول المتوسطية – إلى حد كبير – قلقاً متزايداً من ناحية جودة المواد وسلامتها.

إنتلاف منسجم من الأغذية المحلية والعالمية:

هذا السيناريو – وهو المفضل عن السيناريوهات المذكورة اعلاه – يتسق مع درجة معينة من الاستقرار السياسى، ووجود برنامج لدى المجتمع، له مضمونه ومغزاه. والتخطيط السكانى، وإجراءات تحسين تعليم المرأة وانخراطها فى حياة العمل خارج البيت، كل ذلك يضع النمو السكانى تحت السيطرة، كما أن اتحادات المستهلكين تعمل بحرية، ودون تسييس، وفضلاً عن ان المستهلكين لديهم ثقافة استهلاكية، ولديهم معلومات، ويمارسون دورهم بايجابية. وحيث إن الانفصال بين المدن/الريف، قد تلاشى بالتدرج فقد انبتقت تنمية ريفية فاعلة ومنسجمة حول المدن الصغيرة. وقد خضعت قطاعات تصدير السلع الأساسية لمواصفات التوحيد القياسى، ولم يتم اغفال السوق المحلية، حيث تم الأخذ بالمعايير الاخلاقية للتغذية فى الصناعات الغذائية (التقنيات الخفيفة) وفى تجارب التوزيع، وأصبحت الأسواق المحلية للفلاحين، رسمية وغير رسمية، تباع السلع الجيدة بأسعار فى المتناول، ولم تعد السياسات الفاعلة للحكومة تروّج للمنتجات المربحة اقتصادياً ولكنها الآن تشجع الأغذية ذات القيمة الغذائية. وفيما يتعلق بالأنماط الغذائية – باعتبارها نتيجة لتوصيات خبراء التغذية الداعية إلى نظام غذائى، "معقول واقتصادى وصحى" – فقد تسارع استهلاك الحبوب، والبقول والفواكة والخضروات كما تزايد استهلاك مشتقات الألبان، والأسماك، وكان هنالك نقص حاد فى استهلاك اللحوم، وبعض أنواع الدهون، والكربوهيدرات. وحينئذ نكون قد اقتربنا كثيراً من "المثال المتوسطى" المشابهة لنظام كريت الغذائى المثالى فى السبعينيات من القرن الماضى، ومن شأن ذلك أن يسفر عن تخفيف الضغط كثيراً على الأراضى الزراعية، والمساحات المحصولية، لأن الانتاج الحيوانى هو المسئول أساساً عن تلك المشكلة. وعلى الجانب الآخر نجد أن موارد الثروة السمكية مسألة جوهرية ويمكن تشجيع المزارع السمكية بطبيعة الحال، ولكن لما كان التلوث الذى تسببه تلك المزارع بسبب طرق الإدارة الحالية معروفاً جيداً، فإن إجراء البحوث مسألة ضرورية بشأن إدارة نواتج المزارع السمكية. وعلى الرغم من أن استهلاك الفواكة والخضروات صحى بلا ادنى شك، إلا أن انتاج تلك السلع (باستثناء البقول) يتطلب كميات كبيرة من المياه، وأما إنتاج الصوبات الزجاجية، فيختلق مشكلات بيئية كبيرة، وهنا أيضاً، يصبح لزماً بحث الوسائل والسبل من أجل الاقتصاد فى المياه، والحد من الانبعاثات الغازية من الصوبات الزجاجية فى إنتاج تلك الانواع من المحاصيل ومن الناحية الأولى، فإن ما يتحقق للسكان من أمن غذائى، وسلامة غذاء، يكون موضع اطمئنان.

إدراك المسؤولية في الموضوعات الغذائية للحفاظ على الصحة العامة:

في هذا السيناريو، نجد أن المستهلكين هم محور النظام، ويقومون بدور مركزي في القرارات الحكومية، وكل الأطراف الفاعلة مشاركة بقوة، ويقومون تحالفات استراتيجية من أجل تحقيق هدف يتعلق بـ "صحة السكان وتغذيتهم"، وتعطي الأسبقية ابتداءً للاقتصاد المحلي، أما التجارة الدولية فهي مسارٌ متاح ولكنه ليس بذى أولوية، وخصوصاً إذا كان العمل فيها على حساب الامن الغذائي وسلامة الغذاء، للسكان المحليين. وهذا الوضع، يتطلب مسبقاً استقراراً سياسياً وثقة وطيدة من جانب الأطراف الاقتصادية الفاعلة، وقدرة على تنظيم المشروعات. وثمة طوفان من الأنشطة، وتناقص في حالات الفقر، والمواصفات القياسية منكيفة مع السياق المحلي، والمستهلكون والمنتجون لديهم المعلومات وعلى درجة من الثقافة. ولقد أستقر أثر الأنماط والتقاليد الغذائية المتوسطة، بدرجة معينة من الحداثة، حتى إن المستهلكين بدأوا يعودون إلى النظام الغذائي المتوسطى، وراحوا يكيفون حسب أساليب حياتهم الجديدة وتطلعاتهم التي تتمثل في وجبات مبسطة، ولحوم أقل، وكربروهيدرات أقل، وتوزيع خزانة المطبخ من خلال إدخال أطباق جديدة ذات منشأ متوسطى في الغالب. ولا يزال الغذاء يمثل قضية هامة. على أن الانتشار الدولي للغذاء المتوسطى لو أصبح راسخاً ومستقراً، فإن ذلك لا يضمن اتساع سوق منتجات المتوسط، لأن الأمر يتوقف على فهم المستهلك للنظام الغذائي المتوسطى.

وثمة عدة احتمالات:

< اهتمام المستهلكين الشديد بمكان إنتاج المواد الغذائية، وطلب منتجات متوسطة المنشأ، ويمكن أن يشكل ذلك سوقاً هائلاً – ولكن قد تحمل الإغراءات حينئذ على تكثيف الإنتاج من أجل تحقيق ثروة، والثمن هو إجهاد التربة المحلية، واستنفاد الموارد المائية. ومن الحقائق المعروفة جيداً – فوق هذا وذلك- أن التكثيف المفرط والتصنيع المبالغ فيه للحرف اليدوية إلى درجة تتجاوز حدود المعقول، من العوامل التي تفسد الخواص الجوهرية للسلعة.

< أن المستهلكين يقومون بتخزين كميات كبيرة، بحكم بنية النظام الغذائي المتوسطى، والتنوع الواسع للمواد الغذائية، والجمع بين الأغذية المختلفة. لذا كان منشأ الإنتاج لا يمثل أهمية كبيرة، ويمكن لبعض المنتجين مباشرة إنتاج سلع جديدة لإشباع الطلب وهذا يوضح كيفية ازدهار زراعة الزيتون في الولايات المتحدة، وأستراليا، وأمريكا اللاتينية. ويمكن أن تتم زراعة الأشجار في منطقة المتوسط، حيثما تسمح الظروف المناخية بذلك، وينسحب نفس الشئ على إنتاج البقول أو الخضروات، أو حتى إنتاج الصوبات الزجاجية. وتتضاعف اليوم المزارع السمكية، ويمكن ان يصبح بقية العالم قريباً منافساً خطيراً لمنطقة المتوسط.

< أن المستهلكين يعلقون أهمية على أصالة السلعة وخصائصها المميزة. وعلى هذا، فإن يتعين على رجال الصناعة والحرفيين في منطقة البحر المتوسط، أن يباردوا بتنظيم أنفسهم من أجل حماية خبراتهم المكتسبة، والوصفات الغذائية، والمنتجات النوعية، باستخدام البراءات والعلامات التي تميز السلعة.

مسارات يتعين استكشافها:

في هذا الطوفان من الأوضاع المحتملة كيف، يجرى اختيار المتغيرات الاساسية التي يجب اتخاذ إجراءات بشأنها بهدف تحقيق الأمن الغذائي وسلامة الغذاء؟، ولما كانت الاسبقية تعطى للمنهج التشاركي وتوافق الآراء في هذا السياق، فإننا قد استخدمنا أداة المعالجة الإليكترونية للبيانات (Eidos) في عملية صنع القرارات. وبالتعرف على جميع علاقات السببية المباشرة بين المتغيرات الـ 16 المذكورة أعلاه، فإن تلك الأداة نتناولها اثنين اثنين ونحلل مدى التأثير التاثر لكل منهما، ومن ثم نبحث اكثر المتغيرات ايجابية وفعالية (أى المتغيرات التي لوحدث فيها أى تغيير، فسوف يترك أثراً كبيراً على النظام)، وأكثر المتغيرات سلبية (أى المتغيرات التي يفضل العمل المباشر بشأنها، وحتى نقادى تغيير عدد من المتغيرات المؤثرة الأخرى).

والمتغيرات الأكثر تأثيراً تتعلق بمستوى الناتج من الأغذية الزراعية، وجودة السلع الأساسية، والسلع المنتجة، والفقر النسبي والفوراق الاجتماعية، والهوية الثقافية للغذاء. وأكثر المتغيرات سلبية اشتراك المستهلك في جودة الغذاء، وجودة السلع الصناعية، والقوة الشرائية للمستهلك وخصوصاً في حالة منتجات الجودة المفيدة للصحة، وعلى هذا فإن تلك المتغيرات تشكل ستة مجالات كبرى للعمل، حيث تُطرح بشأنها الفرضيات/ الاختيارات، ويتم وضع سيناريوهات العمل، إلا أن السيناريو لا يكون جذاباً إلا إذا كان متماسكاً ومتسقاً، بما يعنى انه يشتمل على خيارات متناسقة ومتوافقة. ونقوم هنا باستكشاف 5 مسارات، على هذا الأساس، حتى يتسنى لنا توضيح البعد الاستراتيجي للأمن الغذائي في منطقة البحر المتوسط.

(1) سياسة شاملة ومنسقة من أجل الأمن الغذائي وسلامة الغذاء، يكون مناط الأهتمام الرئيسي فيها هو المستهلك. ويتطلب هذا المسار معرفة جيدة بسلوك المستهلك المحلي وتفضيلاته، وكذلك الإجراءات الرامية إلى زيادة وعي المستهلك بمستوليته في الاختيارات الغذائية. والمستهلكون هم القوة المحركة لنظام الإنتاج بالمفهوم الواسع، حيث تؤخذ اهتماماتهم في الحسبان، ولا سيما منذ أن قويت شوكة اتحادات المستهلكين. وتحاول الزراعة الرشيدة تكثيف الانتاج الزراعي، وسوف يساعد النظام الضريبي الانتقائي على تحسين القوة الشرائية، ومن ثم الامن الغذائي، وبتشجيع المستهلكون على اختيار السلع ذات الجودة عن طريق الدعم. واخيراً، فإنه يتعين تشجيع وتعزيز أي سياسة إيجابية فعالة ترمى إلى إدخال الجودة في صميم الإنتاج الصناعي.

(2) جودة الغذاء تشتمل حتماً على الشركات، والتزامها بتلك الجودة ولما كان الإنتاج الغذائي يغلب عليه التصنيع في المستقبل باطراد، وهذا أمر حتمي، فإن الشركات سوف تروج لسلامة الغذاء، وتحرص الشركات الآن على ضمان الجودة، وسوف يتم الارتقاء بالقواعد التنظيمية التي تحكم الصناعة، وسوف يجرى تكثيف إنتاج السلع الغذائية المصنعة بأسعار تناسب جميع فئات السكان، والاتجاه هو تطبيق قواعد الجودة في الصناعة بأسرها، مع التوسع في نشر معلومات بشأن جودة الأغذية الصناعية.

(3) إبراز قيمة المنتجات التقليدية كعامل أساسي في سلامة الغذاء. ولما كانت الهوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجذور الثقافية، فإن سلامة الغذاء تدور حول المنتجات وبسبب وجودها وسوف يتصاعد الإنتاج الرشيد، ويتم وضع القواعد التنظيمية الموائمة، ويتم تصنيع المنتجات التقليدية و/ أو المنتجات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتراث الثقافي، من أجل توزيعها على نطاق واسع بأسعار في المتناول. ويمكن منح الدعم للمنتجات المضمونة الجودة ومنح المساعدات لفئات من السكان الأكثر احتياجاً مما يمكنهم من الحصول على السلع ذات الجودة.

(4) الالتزام من جانب الأطراف الفاعلة في جميع مراحل سلسلة الغذاء. وفي هذا السيناريو، ينصب التأكيد على الأخلاقيات الاجتماعية، والالتزام من جانب كل طرف في سلسلة إنتاج الغذاء وإجراءات حماية القوة الشرائية. فالمنتجون، ورجال الصناعة، والموزعون جميعهم مشتركون في العملية، ويمكنهم الترويج للمنتجات ذات الجودة لدى المستهلكين الذين أصبحوا الآن على درجة من الوعي.

(5) تدخل الحكومة ضمان للأمن الغذائي وسلامة الغذاء. إن عملية تحرير مختلف القطاعات سوف تتأخر بعض الشيء، وسوف تتدخل السلطات العامة إلى حد كبير لـ "فرض مفهوم معين من الأمن الغذائي وسلامة الغذاء. وسوف تشتمل الخطوط الرئيسية لسياسة التدخل الحكومي على إجراءات لرفع مستوى الوعي لدى المستهلكين بشأن مسؤوليتهم عن الاختيارات الغذائية، كما تشتمل على قواعد تنظيمية صارمة على الصناعات، ودعم جودة المنتجات على مستوى تجارة التجزئة، وخطط الحكومة لتنقيف المستهلكين، ومساعدات المستهلكين، والدعم.

الأمن الغذائي وسلامة الغذاء من الأمور الحاسمة للتنمية المتناسقة على المستوى المحلي:

لا بد من الحفاظ على النظام الغذائي المتوسطى والأخذ بأسباب الحادثة فى نفس الوقت من أجل تعزيز الأمن الغذائى وسلامة الغذاء. ومن المعروف أن سلامة الغذاء قضية لم تحسم بعد، وهى ترتبط باختيارات المستهلك، ولكنها أيضاً ترتبط بعدم التزام الأطراف الفعالة فى سلسلة الغذاء، وعدم التزام السلطات العامة. وإذا كان الوضع العام بخصوص الأمن الغذائى فى منطقة المتوسط مرضياً بدرجة مقبولة على العموم فى الوقت الراهن، إلا أن الوضع قد تدهور فيما يتعلق بجودة الغذاء وسلامته. والمزايا الصحية ليست هى السبب الوحيد لاستهلاك الاغذية المتوسطية. وإن الدفاع عن المنتجات الإقليمية يمكن ان يساهم أيضاً فى الاستدامة البيئية والثقافية للمنطقة، كما أن تشجيع المنتجات المحلية بين سكان الريف فى المنطقة له آثاره الاقتصادية. ويبدو لزاماً تنفيذ سياسات متكاملة تشمل القطاعات المتعددة، إن كان يراد لقضية الأمن الغذائى وسلامة الغذاء أن تصبح هدفاً مجتمعياً فى منطقة المتوسط.

المراجع

- Allaya (M.) (dir.), *Medagri 2006: Annuaire des économies agricoles et alimentaires des pays méditerranéens et arabes*, Montpellier, Ciheam-IAMM, 2006.
- Besançon (P.), “Beneficial Effects of Fruits and Vegetables on Health”, in Agropolis, *Mediterranean Diet and Health, Current News and Prospects*, Paris, John Libbey, 2001.
- FAO, 2003 (ftp://ftp.fao.org/agl/aglw/docs/aquastat_f.pdf).
- Hugon (Ph.) and Kervarec (F.), Municipal support policies for the informal food trade. “Food into Cities” Collection, DT/45-01E. FAO, Rome, 2001. référence à confirmer
- Jancovici (J. M.), Combien de gaz à effet de serre dans votre assiette?, latest version March 2006 (www.manicore.com/documentation/serre/assiette.html).
- Jeannequin (B.), Dosba (F.) et Amiot-Carlin (M. J.), *Un point sur les filières fruits et légumes: Caractéristiques et principaux enjeux*, Paris, INRA, 2005.
- Llena (C.), *Stratégies d’acteurs de l’économie populaire dans le développement économique et social: le cas de la ville de Cochabamba en Bolivie*, Master of Sciences, MAI Montpellier, 2001.
- Pretty (J. N.), Ball (A. S.), Lang (T.) and Morison (J. I. L.), “Farm Costs and Food Miles: An Assessment of the Full Cost of the UK Weekly Food Basket”, *Food Policy*, 30 (1), February 2005, pp. 1-19.

الفصل 9

عرض وتسويق السلع الزراعية(*)

بالنظر إلى تاريخ منطقة البحر المتوسط عبر العصور، وموقعها الجغرافي كمعبر للثقافات والحضارات، فإن هذه المنطقة الجغرافية تمثل كنزاً نفيساً للتراث المبخى- ففي غمار قرون من التجريب والتبادل (الذى كان مفروضاً في الغالب)، تشكل شيئاً فشيئاً التراث الغذائى المتوسطى، والذى يتسم بالتفرد كما يتسم بالثراء فى التنوع، إلا أن هذا التراث يبدو كما لو كان قد أصبح ضعيفاً الآن، بحكم الإتجاهات السكانية الجديدة، وتطورات الأغذية- الزراعية الجارية الآن فى الإقليم.

والأنماط الغذائية – شأنها شأن الحضارات- لاتعيش إلى الأبد. فبالإضافة إلى التطورات الحتمية فى الأنماط السلوكية عبر الزمن- وهى بالضرورة عامل من عوامل التغيير- فإن التقاليد المطبخية المتوسطة يمكن أن تتلاشى تماماً فى السياق الحالى غير المسبوق للعلمة، التى تميل إلى القضاء على أية مجالات غير قادرة على المنافسة بل الأسوأ من ذلك، أن البيئة الإجتماعية والظواهر الطبيعية لمنطقة البحر المتوسط بأسرها عرضة للخطر فى وقت يكتشف فيه العالم (الغربى)- وهذا من المفارقات الغريبة- مزايا أغذية البحر المتوسط من ناحية المذاق والصحة كليهما، وكثرة المحاولات الساعية إلى محاكاة تلك المنتجات .

وهناك تناقضات ملحوظة فى قطاعى الزراعة والأغذية- الزراعية فى المنطقة، مع الطاقات والخبرات الرامية إلى تعبئة الإمكانات الزراعية من ناحية، والقصور الشديد من ناحية السوقيات والتسويق، من الناحية الأخرى. وتبدو المسألة كما لو أن منطقة البحر المتوسط عاجزة عن إستغلال الإحتياجات الزراعية والغذائية إستغلالاً فعالاً، وهى الإحتياجات التى يمكن- بلاشك- الكشف عنها، لو أن هناك تعاون أكثر كثافة ويقوم على التدعيم المتبادل .

على أن ذلك يمثل تحدياً كبيراً أمام المستقبل الإجتماعى – الإقتصادى، والسياسى، والبيئى للمنطقة. كما أن المسألة أيضاً تتعلق بصورة منطقة المتوسط أمام العالم، لأن النظام الغذائى والمنتجات المتميزة للمنطقة من الدوال القوية على الهوية .

تنظيم عرض الأغذية – الزراعية فى منطقة المتوسط: الإتجاهات والديناميكيات .

القطاعات التى تتأثر بالصناعة وتجارة التوزيع.

ظل قطاع الأغذية- الزراعية فى منطقة المتوسط، لعدة سنوات، يبدى نوعاً من الحيوية، تختلف من دولة إلى أخرى، ولكنها تؤثر على جميع الفئات والشرائح، بدءاً من إستهلاك الغذاء، الذى يعتبر، فى حقيقة الأمر، القوة الدافعة لعملية التغيير فى أى نظام إقتصادى. وتفضيلات المستهلكين تتغير؛ حيث يخضعون لعوامل كثيرة تتحكم فيهم، مثل تطور النسيج الإجتماعى- الإقتصادى، والعادات الموروثة لسكان معينين. ونجد أن حجم الأسرة، وزيادة أعداد النساء فى سوق العمل، ونمو التعددية الإثنية، وعملية النمو الحضرى، وتوزيع الدخل، وأخيراً مستوى التعليم والثقافة الغذائية، كلها عوامل تؤثر تأثيراً ملحوظاً على الأذواق والإتجاهات، ومن ثم تؤثر على الإستهلاك. ويميل المستهلكون الآن أكثر إلى إختيار المنتجات التى تجمع بين المحتوى الغذائى المرضى وبين الخدمات التى تلبى الإحتياجات الشديدة التباين، فالأسواق تنزاد فيها التقسيمات،

(*) يستند هذا الفصل على وثائق قامت بإعدادها "أناريتا أنطونيللى" (سيام- معهد البحوث الزراعية- بارى)، وعمربوسعود (سيام- معهد البحوث الزراعية- مونبلييه)، و"جيوليو مالوريو" (جامعة بولونيا)، و"باتريزيا بوليزى" (سيام- معهد البحوث الزراعية- بارى).

وتؤثر تلك العوامل على الجوانب البنائية، والتنظيمية، والإقتصادية للقطاعات الفرعية المختلفة في سلسلة الأغذية- الزراعية، مثل تجارة التوزيع، ولا بد أن نضع في الإعتبار أن المنظومة برمتها تتطلب شبكة لسوقيات النقل والحفظ، والتي غالباً ماتكون معقدة ومعنية بنوعية السلعة .

وفي قطاع الأغذية - الزراعية تعتبر عملية التوزيع ذات أهمية كبرى، وهي حقيقة بادية للعيان في دول شمال المتوسط على وجه الخصوص. ومع تطور تقنيات الإعلام والسوقيات، فإن وضع التجارة في إقتصاد الأغذية- الزراعية ينمو ويتطور، كما أن الوسائل الدافعة للتسويق تزداد تعقيداً بإضطراد، وتلعب تجارة التوزيع- مع كل الأشكال الحديثة للتنظيم- دوراً رائداً يضمن جودة السلعة، وسلامة الغذاء الإستهلاكي، وفي نفس الوقت تمارس تأثيرها على تنمية الصناعات الأم. أما في دول جنوب وشرق المتوسط، فإن وتيرة التغيير بطيئة، بسبب مستوى التنمية التكنولوجية والعوائق الهيكلية- وليس أقلها ندرة الأراضى والمياه- التي أسفرت أيضاً عن التكمال المحدود والنمو العاجز في قطاع الأغذية الزراعية. أما الدور الذي تلعبه العوامل غير المادية فلا يكاد يذكر. وتعتبر المعرفة العلمية، والإستخدامات التكنولوجية مثل تقنيات الإعلام والسوقيات والتكنولوجيا الحيوية، مكوناً مرتقباً للأصول التنافسية لنظم الشركات، بمعنى أنه يسمح بالإستجابة السريعة والملائمة لمتطلبات السوق، ويساعد على تقليص الفجوة في الإنتاجية والدخل، بين نظم الأغذية- الزراعية في شمال المتوسط، ونظيرتها في الجنوب .

ما هو حال صناعة الأغذية - الزراعية ؟

تلعب صناعة الأغذية - الزراعية دوراً هاماً في تنسيق وتنمية قطاع الأغذية - الزراعية. ويمكن لتلك الصناعة - عن طريق عمليات توحيد المواصفات القياسية وتجهيز المنتجات- أن تتكيف مع التغيير في الطلب، كما يمكنها أن تعالج عوائق الزمان والمكان من حيث نقل السلع، بينما تحت على الأخذ بأسباب الحدائة في قطاع الزراعة ثم إن تطور طلب المستهلك، وزيادة المنافسة الدولية، وعولمة الأسواق، والأخذ بالإبتكارات التكنولوجية، تعتبر جميعاً العوامل الحاكمة في ديناميكيات صناعة الأغذية التي أصبحت أكثر تخصصاً وتميزاً. والصناعات الغذائية متباينة تبايناً شديداً في منطقة المتوسط، حيث نجد أن إيطاليا، وأسبانيا، وفرنسا تستحوذ على حوالى 75% من حجم الإنتاج في البلدان المتوسطية، في هذا القطاع، مقارنة ب 5% فقط لدولة كبيرة مثل تركيا - وثمة عدة إتجاهات قائمة الآن :

< إندماج المشروعات في قطاع الأغذية- الزراعية، حتى يتسنى لها التمتع بمزايا إقتصاديات النطاق، وزيادة قدرتها على المنافسة .

< الإستراتيجيات أصبحت الآن أكثر تفضلاً، رداً على تجزؤ السوق .

< قيام الشركات بالإستثمار فى الإعلان من أجل بناء سمعة لبعض أصناف الشركات المنتجة، وإتباعاً لإستراتيجيات التسويق بشكل أكثر فعالية .

< قيام المشروعات بتخصيص أموال للبحوث والتطوير، والابتكار، من أجل تحسين الجودة، وتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات (ICT) .

< المنافسة المتزايدة - على المستويين الأفقى بين الصناعات، والرأسى بين صناعة - الأغذية وتجارة التجزئة.

< خلق الفرص أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، حيث تقوم الشركات العاملة فى تجارة التوزيع الواسعة النطاق، بنشر الإستراتيجيات الرامية إلى تميز نظم الأغذية- الزراعية المحلية وتطويرها .

وعلى الرغم من تلك الاتجاهات المشتركة، إلا أن وتيرة التغيير، وديناميكية القطاع، تختلفان بين الشمال والجنوب، كما يتفاوت الأداء تفاوتاً شديداً أيضاً. ولكي نقيس هذا الأداء، قام "سيام" بوضع مؤشر مركب يشتمل على: إنتاجية العمل، ومعدلات القيمة المضافة، والطاقة الإنتاجية. ومتوسط المؤشر: 3، وجميع الدول في الجنوب - بإستثناء إسرائيل- دون المستوى، بينما نجد أن الدول الشمالية فوق المستوى .

وفي الدول الشمالية، نجد أن صناعة الأغذية - الزراعية تسجل نمواً ثابتاً مطرداً في الإنتاج السنوي من حيث الحجم والقيمة، كما أن القيمة المضافة لكل فرصة عمل تتزايد، وتتزايد كذلك الإستثمارات المادية. أما في دول جنوب وشرق المتوسط فنجد أن الصناعة تعرقها معوقات، تبطئ من وتيرة التنمية، وتعطل فعالية الدور الذي تلعبه في ظهور نظام للأغذية - الزراعية والصورة القائمة هي صورة للصناعات الحرفية (تشرذم العرض، ومصانع عتيقة، ومعدات قديمة الخ)، وإنعدام المنافسة في حالة المشروعات المملوكة للدولة (والتي تتمتع بالحماية في بعض الأحيان بسبب وضعها الإحتكاري)، وضعف الإستثمار في البحوث والإبتكار، والإفتقار إلى العمالة الماهرة، وعدم كفاية جودة المنتجات، والقصور في المواصفات القياسية الموحدة، وفقدان حلقات الاتصال في سلاسل السوقيات، وإرتفاع مستوى التكلفة والخسائر السلعية في عمليات حفظ الأغذية وقطاعات التوزيع. وتقترب تلك المشكلات الصعبة بمعوقات أخرى مرتبطة بها، مثل: إنخفاض الإنتاجية في قطاع الزراعة، وتخلف صناعة التعبئة والتغليف وقطاع المعدات الصناعية، ولا يوجد إندماج تجارى بين دول جنوب وشرق المتوسط، ثم إن المناخ العام للأعمال، لايساعد على الكفاءة.

ومع ذلك، فإن ثمة دلائل متعددة على عمليات التحديث الجارية في القطاع، بفضل الوجود المتزايد للمشروعات الخاصة الكبيرة، وهي في الغالب نتيجة الإستحواذ على المشروعات التي كانت مملوكة للدولة (مثل مجموعة سيفيتال في الجزائر، وبولينا في تونس، ومجموعة أوناف في المغرب، ولكح، وأوراسكوم وغبور في مصر، وشركة كوتنش القابضة، وسبانجي القابضة في تركيا الخ)، حيث تتميز تلك المجموعات بالتنوع الشديد في أنظمتها، كما أنها تستثمر في صناعة الأغذية- الزراعية من خلال فروع متخصصة تابعة لها. وتمكنها الشراكة الأجنبية من الإستفادة من مزايا الشريك الإجنبي في المهارات الفنية والتجارية. ويشجع هذا النوع من التعاون بصفة خاصة في قطاع الألبان وتعبئة زجاجات المياه (وشركتا دانون ونسلة هما الشركتان الرئيسيتان في هذين القطاعين)، وبالإضافة إلى هذه المجموعة من المشروعات الوطنية، فإن عدداً من الشركات المتعددة الجنسيات قد تواجدت أيضاً في الجنوب (إما بشكل مباشر، وإما من خلال الشراكات أو التحالفات)⁽⁴⁶⁾، كما تبذل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية جهودها من أجل التحديث، ويشجعها على ذلك الخطط العامة المحلية⁽⁴⁷⁾ وتتأكد هذه النزعة الديناميكية - التي ظهرت مؤخراً بالفعل- عن طريق تحليل المؤشرات الإقتصادية للفترة من 1998-2003 حيث زادت القيمة المضافة؛ في صناعة الأغذية الزراعية زيادة ملحوظة، وهذا ما سجل في مصر (+ 4 , 35%) وفي تركيا (+ 4 , 22%)، وكذلك زيادة أخرى كبيرة جداً في القيمة المضافة عن طريق التشغيل في المغرب (+ 5 , 22%) وتركيا (+ 7 , 14%).

وتجارة التجزئة الواسعة النطاق؟:

لقد جرت تغيرات ملحوظة، هيكلياً وتنظيمية، في تجارة تجزئة الأغذية- الزراعية الواسعة النطاق، خلال السنوات القليلة الماضية. ولم يعد ذلك القطاع مجرد قناة لنقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين النهائيين، وإنما أصبحت الآن تساهم مساهمة إستراتيجية في خلق قيمة من أجل المستهلكين. وتسترسد تجارة التجزئة هذه، بإستراتيجيات المفاضلة، وتكتسب قوة بفضل ظاهرة التركيز ذات المزايا،

⁽⁴⁶⁾ إن أكبر مائة شركة من الشركات المتعددة الجنسيات لها فروع في دول جنوب المتوسط (طوزانلي، 2004)

⁽⁴⁷⁾ لوحظت هذه الظاهرة أساساً في تونس والمغرب، ونتيجة لذلك، يجرى الآن تحديث المصانع والمعدات وتوجد عمالة ماهرة في سوق العمل، وتحسن الآن جودة المنتجات، كما أن الشركات أصبحت الآن مشتركة في نظم الشهادات الأوروبية

وتتعاظم بفضل الأخذ بأسباب تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت تتمتع الآن تدخل العلامات الرسمية للجودة، بالنسبة للسلع الإستهلاكية. ويعنى وضعها البارز- الذى يرتكز أساساً على معرفة تفضيلات المستهلك وما ينتج عنه من ثقة المستهلك- أنها تستطيع ممارسة تأثير حاكم على عرض السلع .

وفى دول شمال المتوسط، نجد أن نصيب المتاجر الكبرى مثل الهايبرماركت والسوبرماركت فى تجارة التجزئة يتزايد بإضطراد على حساب المتاجر الصغيرة، حيث زاد من 63% فى عام 1994 إلى 70% فى عام 2004 فى فرنسا، بينما إنخفض نصيب المحلات التقليدية من 19% إلى 16%. وفى البرتغال، زاد نصيب المتاجر الكبرى بنسبة 25% خلال الفترة من 2001-2005، وإرتفع عدد المتاجر الكبرى فى اليونان بنسبة 16% فيما بين 1999-2003، وفى أسبانيا كان النمو ملحوظاً أكثر خلال نفس الفترة- حيث زادت حصة تجارة التجزئة الواسعة النطاق بنسبة 60%، وقد زاد أيضاً حجم أعمال تلك المتاجر الكبرى أثناء نفس الفترة .

ويقوم المستوردون بتزويد سلسلة المتاجر فى اليونان وأسبانيا بالسلع، وهذا هو الحال أيضاً- إلى حد ما- فى البرتغال (بينما يتم الحصول على باقى السلع من شركات تجارة الجملة)، وفى فرنسا وإيطاليا يتم استخدام مجمعات الشراء Trading Pools، كما قامت شركات تجارة التجزئة الكبرى بخلق قناة استيراد تفضيلية، وإقامة علاقات مباشرة مع الموردين، حتى يتسنى العمل بموجب إجراءات جديدة تتعلق بجودة المنتجات الغذائية، ومن ثم خلق مجموعة من العلامات الخاصة تحت مسميات تجارية.

إن ملكية الشركات الدولية منتشرة نسبياً فى أسبانيا(31% من سلسلة المتاجر تملكها شركات فرنسية، 10% تملكها شركات هولندية، 6% تملكها شركات ألمانية. وفى البرتغال، نجد أن معظم الشركات مملوكة ملكية مشتركة مع شركاء فرنسيين، وهولنديين، وألمان، وأسبان. وفى اليونان، نجد أن 14% من المحلات التجارية الكبرى مملوكة- ملكية مشتركة- لشركات بلجيكية ويونانية، 8% لشركات ألمانية ويونانية .

وفى دول جنوب وشرق المتوسط، توجد عدة عوائق ثقافية، وإقتصادية، وإدارية عرقلت نمو تجارة التجزئة الحديثة. ومع ذلك، فإن ثمة إرتباطاً إيجابياً بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو سلاسل المتاجر(Reardon et al. 2003)، والاستراتيجيات المتبعة فى تجارة التجزئة الواسعة النطاق، هى إستراتيجيات تفاضلية⁽⁴⁸⁾، واستراتيجيات لتدعيم عمليات التكامل الرأسى⁽⁴⁹⁾ (Cordon et al. 2004).

ولقد توصل "ريردون" Reardon، و"سوينن" Swinnen (2004) إلى تحديد آثار معينة لنمو سلاسل المتاجر على شركات الأغذية- الزراعية الصغيرة، مثل إنشاء أسواق عالية المستوى، ذات قيمة مضافة عالية، تقوم بتسويق كميات ضخمة من السلع. وتنتج سلسلة المحلات المتوسطة والكبيرة الحجم هذه نتيج فرصاً أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى لم يعد هامش حركتها مقصوراً على الأسواق المحلية، حيث الأسعار منخفضة، والرقابة على الجودة قاصرة. على أن النفاذ إلى سلاسل المتاجر الكبرى أمر صعب بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بسبب المطالب الأكثر تشدداً من جانب تجارة التجزئة الواسعة النطاق، من ناحية خصائص السلعة، وطريقة التعامل(أحجام كبيرة، وثبات التوريدات من ناحية الكم والجودة، والكفاءة، وسلامة الغذاء الخ)، ويجرى إنتقاء الموردين بناء على معايير متشددة، تقتضى إستثمارات كبيرة فى صناعة التوريدات.

⁴⁸ فى قطاع الفواكه والخضروات، مثلاً، يعرض تجار التجزئة التقليديون أسعاراً منخفضة ومنتجات طازجة، بينما تركز سلاسل المتاجر الكبرى إستراتيجيتها على مميزات أخرى (مثل القيمة الغذائية وسلامة الغذاء).

⁴⁹ تطورات علاقات التوريد الرأسية فى معظم الأحيان، نتيجة للحاجة إلى تسويق منتجات عالية الجودة بنفس الأسعار السارية فى الأسواق التقليدية والشعبية

ولقد زاد عدد سلاسل المتاجر زيادة مضطردة في مصر، حيث إرتفع من 2-7 خلال الفترة من عام 2000-2003، وفي تركيا زاد عدد المتاجر الكبرى من نوع السوبر ماركت والهيبر ماركت بنسبة 202%، 278% خلال الفترة من 1996-2002 لكل من النوعين على التوالي، بينما إنخفض عدد محلات البقالة بنسبة 26%، كما تتجه ملكية الشركات في تجارة التجزئة الواسعة النطاق، إلى أن تصبح ملكية دولية، بل إن سلسلة المتاجر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً ماتكون مملوكة للأجانب. وتتفاوت نسبة ملكية الأجانب في المتوسط ما بين 20% في مصر وتركيا، 50% في دول المغرب العربي⁽⁵⁰⁾.

الصناعة تحت ضغط التجارة: ظهور معايير الجودة :

ثمة عاملان يساهمان في تحول التجارة في المنطقة: التغيير في سلوك المستهلك، والذي يؤدي إلى تعديل ملحوظ في طبيعة المنافسة الاقتصادية والتجارية، ومصادر المزايا التنافسية، والعلاقات فيما بين الشركات في قطاع الأغذية-الزراعية. وتظهر الآن احتمالات جديدة من التفاضل بين السلع والخدمات، وخصوصاً فيما يتعلق بإحتياجات المستهلك التي أصبحت أكثر تعقيداً، ويوفر ذلك أساساً للتغلب- ولو إلى حد معين- على عوائق المنافسة التي تستند فقط على السعر. وفي نفس الوقت فإن المفاوضات المتعددة الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية (WTO) تقضى بتخفيض الحواجز التجارية وتخفيض الدعم الداخلى للزراعة، وخصوصاً فيما يتعلق بالبلدان النامية، وفي ضوء تلك العوامل، فإن التحديات الجديدة التي تواجه التجارة الزراعية في منطقة المتوسط، يمكن أن تقدر حق قدرها.

إن الإختلافات البنائية، والإقتصادية، والإجتماعية للدول المتوسطية تتمخص عن التغيرات في مستويات الجودة والمعايير المطبقة في مختلف نظم الإنتاج، أما تحرير التجارة وفتح الأسواق، فيجعل التقارب والإجراءات الرامية إلى توحيد القواعد التنظيمية بشأن معايير الجودة المتعلقة بمواد الأغذية الزراعية، أمراً لأمناص منه .

أما دول شمال المتوسط الأوربية فتولى إهتماماً أكثر وأكثر لجودة الأغذية وسلامتها، وهما العاملان اللذان أثرا تأثيراً كبيراً على الإصلاحات الأخيرة التي أدخلت على السياسة الزراعية المشتركة (CAP)-التي يتركز فيها الإهتمام الآن بدرجة كبيرة على حماية البيئة وحماية المستهلك- كما ساعدت على ظهور وكالات متخصصة في سلامة الغذاء. وتتعكس تلك الرغبة في تحسين الجودة، في ظهور علامات عن بيان منشأ السلعة (مثل PDO , RDO , PGI)، بمنح المواد الغذائية الزراعية شهادات تصديق بذلك. وأما في دول جنوب وشرق المتوسط، فإن سياسة الأغذية- الزراعية، مكرسة أساساً نحو حجم الإنتاج، وتحديث الشركات من خلال تحسين الإجراءات الرامية إلى تحسين تنافسية الأسعار، أما إجراءات تحسين الجودة فقد بدأت على إستحياء في السوق المحلي، وفي قطاع التصدير- ولكن تلك الدول لاتزال متخلفة في السياق المؤسسي، فيما يتعلق بشهادات التوثيق، وقواعد المراقبة بسبب النقص في التمويل المخصص للإبداع، وإدارة الصادرات، وخطوات تطوير البنية الأساسية التجارية، وحتى يمكن وضع القواعد الإجرائية للحصول على شهادات الجودة، فإن ذلك يتطلب إستثمارات نوعية كبيرة، وكذلك معرفة تكنولوجية، وإجراءات تنظيمية لازالت مجموعة كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إليها إلى حد بعيد، كما يتطلب الأمر إطلاعاً أفضل على المعايير القائمة والمطبقة على مختلف مراحل سلسلة الغذاء، وتشجيع خطط تدريب الأطراف الإقتصادية الفاعلة، وتزويد المستهلكين بالمعلومات.

⁽⁵⁰⁾ في تركيا على سبيل المثال، نجد مشروعات مملوكة للمجموعات التركية والفرنسية (مثل:كارفور وشامبيون، وضيا)، أو مملوكة لشركات تركية، وبريطانية، وألمانية، وأمريكية. وفي مصر، من الناحية الأخرى، نجد مشروعين فقط كجزء من مشروع دولي مشترك (شوبرايت، وكارفور). وفي المغرب نجد أن ثمة حضوراً دولياً قوياً (وخصوصاً فرنسي وهولندي) في سلسلتين من المتاجر هما مارجان، ومترو، وفي بعض المتاجر الأقل حجماً، وفي تونس، يوجد حضور دولي قوي أيضاً، وخصوصاً الوجود الفرنسي (مثل: كارفور وكازينو)

ويجب البدء في إجراء سلسلة من المفاوضات بشأن الاتفاقيات المعنية بتقييم تماثل المنتج، والمواءمة بين المعايير والمواصفات الفنية، بغية الحد من تكاليف المعاملات، وتيسير عملية تحرير التجارة، وبهذه الطريقة يمكن لمنطقة المتوسط الاستفادة من تطوير وتطبيق نظم مشتركة لشهادات التصديق، ومعايير الجودة المتعارف عليها، وبذلك نضع أساس النمو المنضبط في التجارة، والتنمية المنسقة لصناعة الاغذية - الزراعية على إمتداد محور الشمال - الجنوب .

النظام المحلى، والمنطقة المحلية، وابرار قيمة المنتجات المتوسطة :

جودة المنتجات، وتنوع الأنشطة، والحوكمة فى المناطق المحلية:

فى غضون السنوات القليلة الماضية، شهدت ديناميكيات السوق نمواً كبيراً فى الطلب على المنتجات ذات الجودة. ففي فرنسا، أكدت - على هذا التطور- تلك الظاهرة التى لوحظت على ثلاثة أنواع من الأسواق فى قطاع التوزيع، حيث كان معدل النمو السنوى بشأن أسواق السلع ذات المواصفات القياسية- التى تمثل 75% من تجارة التجزئة- أقل من 0.1%، بينما يتسحوز سوق الأغذية الصحية- فى حقيقة الأمر- على 5% فقط من إجمالي السوق، ولكنه ينمو بمعدلات تتراوح ما بين 15%- 20% أما سوق السلع "الأصيلة و/أو سلع الذواقة"- التى تستحوذ على 20% من حصة السوق- فإنها تتمتع بمعدل نمو سنوى يتراوح ما بين 5%- 10% Sainte- Marie et 2005 Rastoin 2006 أما حصة المنتجات العضوية فى السوق فكانت 10% منذ عام 1999، وهذه حقيقة توضح أيضاً رغبة المستهلك فى الجودة. ومن بين 650.000 فلاح فرنسى يعملون حالياً بالزراعة، نجد أن 180.000 منهم، منخرطين بطريقة أو بأخرى، فى الأخذ بإجراءات الجودة (أى أن نسبتهم تتجاوز 27%)، وكان من شأن إصدار القوانين وإنشاء منظمات المنتجين، إعطاء ، قوة دفع جديدة لاتجاهات السوق، سواء فى الدول الأوربية المتوسطة أو دول جنوب وشرق المتوسط. وكان الإتحاد الأوربى قد أصدر سلسلة من القواعد التنظيمية فى عام 1992 بشأن النظم الرامية إلى حماية وتطوير منتجات الأغذية- الزراعية (التي تتمتع بحماية المنشأ، والسمة الجغرافية، أو الصفة التقليدية الخاصة).

التعاون الدولى: الممر الأخضر، ومبادرة التجارة الخضراء

الغرض من الممر الأخضر- وهو برنامج تعاون موقع بين إيطاليا ومصر- هو تدعيم التعاون بين هاتين الدولتين فى قطاع الأغذية- الزراعية، ويهدف البرنامج إلى أمرين: زيادة صادرات الحاصلات البستانية من مصر إلى إيطاليا، ومن خلال إيطاليا، إلى أوروبا، وفتح الأسواق المصرية أمام منتجات إيطالية معينة، بغية تحقيق مزايا متبادلة لكلا البلدين فى سياق عولمة الأسواق. وينص البرنامج على مبدأ الموسمية والقيود الكمية بغرض تقادى المنافسة بين الدولتين. والغرض من فكرة إقامة ممر تفضيلى بين مصر وأوروبا عن طريق إيطاليا، هو تلبية الطلب الأوربى المتزايد على المنتجات الطازجة، بالنظر إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية فى أوروبا بسبب التغييرات المناخية الموجودة الآن، وكذلك الإنخفاض المطرد فى خصوبة الأراضى الزراعية، وإرتفاع تكاليف العمل التى تجعل بعض المنتجين- يحجمون عن الإنتاج. وكان قد تم تمويل تلك المبادرة من برنامج تحويل الديون إلى مشروعات للتنمية، الذى تستخدم أمواله من أجل تمويل المشروعات الرامية إلى تعزيز التنمية الإقتصادية- الإجتماعية والحفاظ على البيئة. وبهذا كانت إيطاليا أولى الدول التى تقوم بتحويل ديون مصر.

وكانت قد لحقت به البرنامج مؤخراً تطويرات إضافية فى سياق مبادرة التجارة الخضراء التى تؤكد على الرؤية الأصلية للبرنامج على أساس نتائج المشروع التجريبي الذى يموله "الممر الأخضر"، ويبرز المسائل المتعلقة بصحة النبات، واقتفاء المنتجات الزراعية المصرية المخصصة للتصدير، كما تستهدف مبادرة التجارة الخضراء- بشكل أكثر تحديداً- تحسين السوقيات فى الموانى المصرية، ودعم إنشاء خط مخصص للشحن البحرى لمواجهة الطلبات الأوربية على كميات كبيرة من السلع، وإقامة نظام متكامل لمراقبة صحة

النبات، يتسم بالكفاءة والصبغة العملية. ويتوخى هذا النظام وضع الأساس لإقامة نقاط للتفتيش مرة واحدة (تختص بصحة النبات، والرسوم الجمركية، والجوانب الأخرى) في بلد المنشأ، بغرض الإسراع في الإجراءات في كلتا الدولتين، وأيضاً لتنسيق وتوحيد القواعد والإجراءات بين الدولة المصدرة، والدولة المستوردة .

وكان هدف المشروع التجريبي هو إنتاج وتصدير زهاء 3000 طن من المنتجات الطازجة خلال 18 شهراً، وذلك من خلال إتخاذ إجراءات لمراقبة مراحل سير العملية الإنتاجية برمتها، بما فيها مراحل ما بعد الحصاد، مثل مراحل التعبئة، والتبريد، والنقل الداخلى، والشحن البحرى إلى أوروبا عن طريق الموانئ الإيطالية، فى نفس الوقت الذى يجرى فيه رفع معايير جودة المنتجات المصرية، وتطبيق مبدأ الموسمية. وقد ساعد المشروع التجريبي على إطلاق سلسلة من المبادرات الخاصة بين إيطاليا ومصر، التى سوف تساعد على تطوير تنظيم التوريدات من جانب صغار المنتجين المصريين، فى الوقت الذى تعمل فيه على تحسين الظروف الإقتصادية- الإجتماعية .

نظم حماية المنتجات المختلفة

السلع التى تحمل حماية علامة المنشأ (PDO) لابد أن يكون قد تم إنتاجها، وتجهيزها، والإنتهاء منها، فى منطقة جغرافية معينة، من خلال عمليات تشتمل على خبرات راسخة ومعترف بها. أما فى حالة المنتجات التى تحمل حماية السمة الجغرافية (PGI)، فإن ذلك يعنى أن إحدى المراحل على الأقل سواء الإنتاج، أو التجهيز، أو التشطيب النهائى للسلعة، لابد أن تكون قد حدثت فى منطقة محلية، وأن السلعة تتمتع بسمة ممتازة. أما علامة ضمان التميز التقليدى (TSG) فلا تشير إلى المنشأ، ولكنها تستهدف إبراز تركيبة السلعة، أو الطريقة التقليدية لإنتاجها. وثمة علامات أخرى للجودة، ظهرت وتطورت حول عمليات الإنتاج مثل علامة (AB) التى تعنى الزراعة العضوية، وعلامة "الزراعة- المتكاملة". على أن فكرة علامة الجودة فكرة واسعة وتشمل أية علامة توضع على السلعة بغرض بيان الجودة الأساسية للسلعة.

وقد أصدر الإتحاد الأوروبى اللائحة التنظيمية رقم 2004/383 التى جعلت حماية السمات الخاصة المميزة للسلع الزراعية، أكثر شفافية. وتحاول تلك اللائحة- بالإضافة إلى أنها تكمل القانون السارى فى هذا الشأن- حل بعض المشكلات الأخرى فيما يتعلق بمخاطر العقوبات التى تعترض حرية إنتقال السلع فى الأسواق الداخلية، والصعوبات التى يواجهها المصدرون فى البلدان النامية. وتعمل اللائحة على فتح آفاق التعاون مع الفلاحين، والأطراف الفاعلة الأخرى فى البلدان النامية، عن طريق تقديم مقترحات بالمساعدات الفنية من أجل تصميم المخططات التى تؤثر على الواردات .

وبالإضافة إلى تلك اللوائح التنظيمية، فإن جودة المنتجات تعتبر مكوناً رئيسياً فى سياسة تحديث الزراعة فى أوروبا. وكان قد تم النص فى صلب السياسة الزراعية المشتركة (CAP) على تقديم مساعدات لضمان موقع إستراتيجى عن طريق إتخاذ إجراءات للنهوض بالمواد الغذائية- الزراعية وتطويرها⁽⁵¹⁾.

ويقوم الصندوق الزراعى الأوروبى الجديد من أجل التنمية الريفية EAFRD بإتاحة فرصة الدعم من أجل تحسين جودة الإنتاج الزراعى والمنتجات الزراعية، وتحسين البيئة والمظاهر الطبيعية العامة للريف، وتشجيع السياحة فى سياق الإجراءات الرامية إلى تنويع الإقتصاد الريفى، وإجراء الدراسات، وتفعيل الإستثمارات بغية الحفاظ على التراث الثقافى⁽⁵²⁾ وتنشيطه والنهوض به.

⁽⁵¹⁾ قرار المجلس الأوروبى الصادر فى 20 فبراير سنة 2007 "الخطوط التوجيهية لإستراتيجية المجموعة الأوربية من أجل التنمية الريفية" (فترة البرنامج من 2007-2013) أنظر

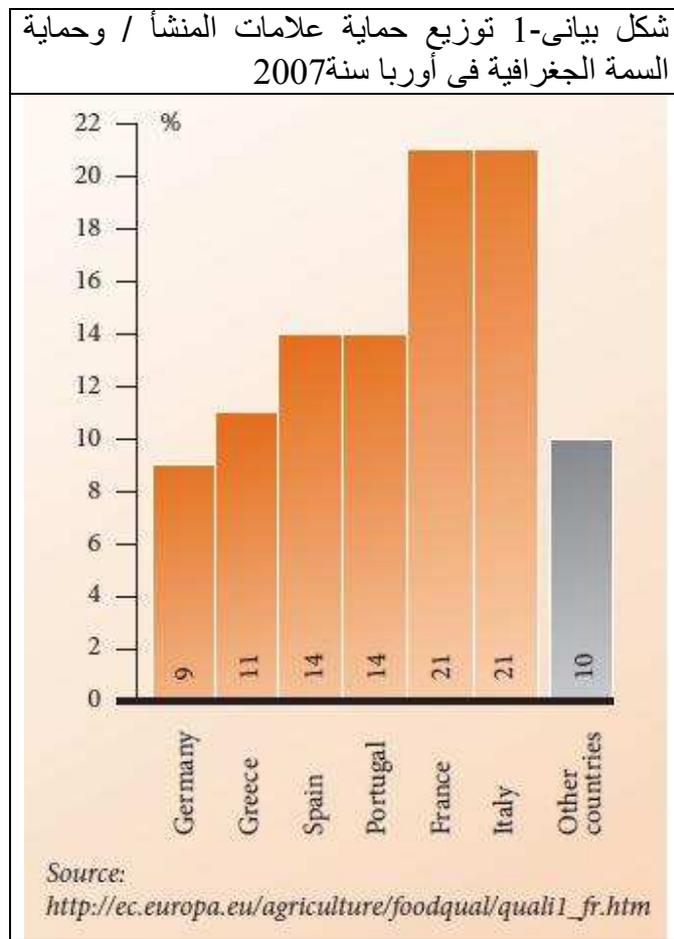
قانون الإطار الفرنسى، العنوان 4- الفصل 1- بشأن التعاون الزراعى، وتنمية مواد الأغذية الزراعية

⁽⁵²⁾ أنظر اللائحة التنظيمية للمفوضية الأوربية رقم 1698-2005 الصادرة فى 20 سبتمبر 2005

وقد حصل ما يزيد على 700 سلعة على اعتماد تسجيل حماية علامة المنشأ في عام 2007 من الإتحاد الأوروبي -27، وإن ما يقرب من 600 سلعة من تلك السلع، ترتبط مختلف جوانب الدعم المقدم ارتباطاً وثيقاً، وعرض المنتجات الجيدة يصاحب أو يسبق الأنشطة في قطاع السياحة مثلاً. والفكرة هي بناء عرض على أساس نموذج لانكستر Lancaster Model، وكل شيء ينتهي إلى عملية تندمج فيها الأنشطة الترفيهية، والتسهيلات السياحية، وبيوت الضيافة في الريف، وخدمة النزلاء الخ، حيث تقيم بنيتها وتطورها على أساس مشترك.

جاءت من دول متوسطة، أى ما يزيد على 80% من السلع المسجلة (شكل بياني- 1)، وهناك 15 سلعة من بينها 4 سلع متوسطة متميزة حصلت على تسجيل "ضمان التميز التقليدي (TSG)، وتستحوذ أنواع الجبن، والفواكه، والخضروات على نصف تلك الشهادات المسجلة، يليها زيت الزيتون (15%).

وفي مجال الزراعة العضوية، أطلقت المفوضية الأوروبية خطة عمل أوروبية جديدة في يونيو 2004، بعد مشاورات واسعة شملت الدول الأعضاء، ومؤسسات الإتحاد، والأطراف الفاعلة، وجميع أصحاب المصالح المنخرطين في تطوير هذا النوع من الزراعة.



وأصدرت المفوضية مؤخراً لائحة تنظيمية جديدة، أخذت في حسابها التطورات الأخيرة من حيث المبادئ والإحتياجات⁽⁵³⁾. وكان نمو الزراعة العضوية في دول جنوب أوروبا في السنوات القليلة الماضية، نمواً ملحوظاً. حيث إستحوزت على 50% من المساحة الزراعية في عام 2005. وتعتبر الفواكه والخضروات أهم الفئات في هذا القطاع (حيث إستحوزت على 25% من إجمالي السوق الأوربي في عام 2005)، ويتم زراعة تلك الأنواع أساساً في إيطاليا وأسبانيا واليونان، ويتم تصديرها للدول الشمالية التي تستورد أيضاً بعض المنتجات من دول ثالثة. وقد شهدت أسواق المنتجات العضوية في العالم، رواجاً شديداً في عام 2005، تجاوز 30 بليون دولار أمريكي. وكانت التنبؤات المنشودة في "المراقب العضوي" (2006) توضح أن الطلب الآن أكبر

من العرض بكثير، ولاسيما في الدول

⁽⁵³⁾ اللائحة التنظيمية للمفوضية الأوروبية رقم 834/2007، ورقم 91/2092

الأوروبية⁽⁵⁴⁾ وتتأكد ديناميكية تلك الصناعة على المستوى العالمي، حيث بلغت قيمة المنتجات العضوية 26 بليون دولار في عام 2003، وطبقاً للتوقعات، فإنه من المقدر أن تصل قيمة حجم تلك التجارة إلى 71 بليون دولار بحلول عام 2012 .

وبالإضافة إلى العلامات الرسمية للجودة، التي تم تصميمها في الإطار التنظيمي الأوربي، وثمة علامات أخرى تستجد الآن، وخصوصاً من خلال تجارة التجزئة الواسعة النطاق. وفي الحالة الأخيرة، تم إبرام إتفاق بين أحد الموزعين ومجموعة من المنتجين، يشترط مواصفات معينة تضمن جودة السلعة، والإلتزام بالممارسات الزراعية السليمة، والهدف هو إبراز قيمة السلعة في أعين المستهلكين (كما هو الحال مع شعار كارفور علامة "جودة كارفور". ويتضح أيضاً هذا الإهتمام بالجودة في الشمال، حيث زاد إستهلاك الفواكه والخضروات، وهو عامل مهم في الحد من حالات الإصابة بالسمنة والأمراض المزمنة، وهذا أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الغذائية والصحية في كثير من الدول الأوروبية⁽⁵⁵⁾. وكان الغرض الصريح لإصلاح منظمة السوق المشتركة (CMO) في مجال الفواكه والخضروات- والذي دافعت عنه المفوضية الأوروبية في عام 2007- هو التحول من وضع الربح التجاري إلى وضع ربح الجودة⁽⁵⁶⁾.

والجودة مطلوبة أيضاً وبوضوح في قطاع النبيذ، ولم يعد المهم في نبيذ المائدة هو الحجم، وأصبح الإهتمام بالجودة ظاهرة عامة في جميع قطاعات السوق حيث أصبحت العلامات الرسمية للتمييز (إسم المنشأ، وسمة المنطقة الجغرافية، وأنواع الأنبذة)، والقواعد المؤسسية والتنظيمية الجديدة (شهادة الجودة أيزو 9000، وشهادة البيئة أيزو 14000، والإقتفاء) هي برنامج العمل اليومي⁽⁵⁷⁾. وكان الغرض من إصلاح منظمة السوق المشتركة في مجال النبيذ، وهو موضوع توصية صدرت عن بروكسل، الدعاية لجودة الأنبذة الأوروبية، حتى تستعيد حصتها من السوق التي إستحوذت عليها دول تقع في نصف الكرة الجنوبي⁽⁵⁸⁾.

ويوصى هذا الإصلاح بدمج السياسة المعنية بالجودة والسمات الجغرافية في نصوص إتفاقية التريس (TRIPS) (حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة)، وأن يتم الترويج لفكرة جودة الأنبذة في الإتحاد الأوربي والتوسع فيها على مستوى العالم، وتوسيع الدور الإحترافي للمنظمات، حتى يتسنى لها مراقبة وإدارة جودة الأنبذة المنتجة في أراضيها.

⁽⁵⁴⁾ للمنتجات العضوية قيمة إيجابية متزايدة لدى المستهلكين (وهذا هو الحال مع 8 أشخاص من بين كل 10 في فرنسا، طبقاً للمسوح التي إجريت)، كما أن أكثر من 50% من الشعب الفرنسي كانوا يستهلكون المنتجات العضوية في عام 2006، مقارنة ب 37% في عام 2003 .

⁽⁵⁵⁾ تم تشكيل تحالف دولي للفواكه والخضروات، أثناء الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر الدولي الثامن عشر المعنى بالتغذية الذي عقد في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا خلال الفترة من 19-23 سبتمبر سنة 2005 . والغرض من ذلك التحالف وضع الخطط الرامية إلى تشجيع إستهلاك الفواكه والخضروات بغرض معالجة مشكلات السمنة والأمراض المزمنة المرتبطة بالنظم الغذائية الخاطئة. وتضطلع معاهد التغذية الآن بخطط الحكومة الرامية إلى تشجيع تجارة الفواكه والخضروات (قارن: الإستراتيجية المتبعة من قبل التجارة الداخلية- أوروبا).

⁽⁵⁶⁾ بلغ إنتاج الفواكه والخضروات 3,1% من ميزانية الإتحاد الأوربي، 17% من الإنتاج الزراعي الإجمالي في الإتحاد الأوربي في عام 2005

⁽⁵⁷⁾ زادت مزارع الكروم التي تتمتع علامة حماية المنشأ بحوالي 30% في فرنسا في العشرين سنة الأخيرة

⁽⁵⁸⁾ أعلنت المفوضية الأوروبية أن حقوق الزراعة سوف تتحرر بالكامل بحلول عام 2013 من أجل الإسراع بإعادة هيكلة مزارع الكروم

جدول 1- قائمة بتسجيل حماية علامة المنشأ، وحماية السمة الجغرافية في دول جنوب أوروبا، 2006

| المنتجات/ الدولة | أسبانيا | فرنسا | إيطاليا | البرتغال | إجمالي المنتجات |
|--|---------|-------|---------|----------|-----------------|
| الجبن | 19 | 42 | 31 | 12 | 124 |
| اللحوم المجهزة | 10 | 4 | 28 | 31 | 73 |
| اللحوم والفضلات الطازجة للذبيحة | 13 | 50 | 2 | 25 | 90 |
| الأسماك: المحار الخ | 1 | 2 | - | - | 3 |
| منتجات حيوانية أخرى (عسل-لين) | 2 | 6 | 2 | 10 | 21 |
| الزيوت والدهون/ زين الزيتون | 25 | 16 | 37 | 5 | 83 |
| زيتون المائدة | 10 | - | 2 | 1 | 16 |
| الفواكه والخضروات والحبوب | 22 | 25 | 45 | 19 | 138 |
| منتجات المخازن، الفطائر، والكعك، والحلويات، والبسكويت، الخ | 1 | 6 | 3 | - | 12 |
| منتجات مختلفة غير غذائية | 4 | - | 3 | - | 9 |
| منتجات أخرى | - | 3 | - | - | 3 |
| مشروبات أخرى | - | - | 2 | - | 7 |
| الإجمالي | 84 | 97 | 140 | 103 | 579 |

المصدر: الاتحاد الأوروبي

ولقد أطلقت مبادرات كبرى عامة وخاصة، على كل من المستوى المحلي والمستوى الوطني لتحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي من أجل جودة السلع، وتطوير المنتجات المحلية والزراعية العضوية. وفي دول جنوب وشرق المتوسط، فإن الإطار القانوني الجديد، والسياسات الزراعية التي تم العمل بها، قد أدت إلى تحسين عرض المنتجات المتوسطة، كما زادت المساحة المحصولية المخصصة للزراعة العضوية. ومن زاوية تحفيز الجودة والعمل بها على وجه السرعة، فإن العلاقات التجارية الأوثق مع الدول الأوروبية- التي تعلق أهمية كبيرة على هذا الجانب- تعتبر بلا شك قوة إضافية موجهة نحو تغيير الممارسات التقليدية

وفي سياق الشروط الأوروبية الأكثر تشدداً فيما يتعلق بمعايير الجودة والسلامة، فإن فكرة الجودة تتطور كما هو الحال مع النظام الأوروبي للمرجعية بخصوص الممارسات الزراعية الجيدة (good agricultural practices) (المعروفة بإسم يورو جاب (Europ GAP))، ولقد بذلت جهود جبارة من جانب المؤسسات العامة والخاصة بالتعاون مع الدول الأوروبية من أجل تنفيذ البرامج المصممة بغرض تحسين نظم الجودة في مختلف قطاعات الإنتاج، ويهدف الحفاظ على الحوار التجاري مع الإتحاد الأوروبي. وتختص تلك الجهود بموافقات الجهات المانحة لشهادات الأيزو، وإنشاء هيئات لمراقبة الجودة في قطاع الزراعة العضوية، إلا أن تلك العملية لا تعنى أن الممارسة منتشرة، لأن سلسلة العرض في نظم الإنتاج المختلفة متجزئة، وبشكل أكثر تحديداً، فإن العلاقات مع المصدرين ليست مباشرة تماماً، كما أن العلاقات الرأسية غير موجودة .

وفي جميع دول جنوب وشرق المتوسط هناك تمييز واضح بين المنتجات الغذائية المتجهة للسوق المحلي، والمنتجات الغذائية المتجهة للتصدير، حيث تبذل جهود كبيرة مع سلع التصدير بخصوص إجراءات تطبيق معايير الجودة، وآليات الحصول على شهادات التصديق، التي تسمح- بالإضافة إلى الالتزام بالحد الأدنى من معايير الصحة والجودة- للمنتجين بالنفاذ إلى أسواق الإتحاد الأوروبي، حيث إن سلعهم معروفة نسبياً. وبعض الأطراف العاملة في قطاع الفواكه والخضروات، أو في صناعة الأغذية، في المغرب، وتركيا، وتونس، ومصر قد أخذت بالفعل بنظم الشهادات مثل: شهادة جودة الممارسات الزراعية (Europ GAP)، وشهادة

"تحليل المخاطر والمراقبة الحرجة" HACCP بما في ذلك استخدام نظام الإقتفاء الذي يتمشى مع أحكام اللائحة التنظيمية، الصادرة عن الإتحاد الأوربي، رقم 2002/178.

وتحاول تونس وضع تلك الخطوط التوجيهية ضمن إستراتيجية تستهدف تنمية صادراتها وأسواقها المحلية (بما في ذلك صناعة السياحة بصفة خاصة) ⁽⁵⁹⁾ حيث بدأ العمل بسياسة وضع علامة مميزة على زيت الزيتون التونسي "وكذلك نظام مرجعي لـ" الفواكه والخضروات" والذي تم تحديده من أجل الحصول على شهادة جودة الممارسات الزراعية ⁽⁶⁰⁾ (Europ GAP) وقد تم إنشاء صندوق من أجل النهوض بصناعة زيت الزيتون المعبأ، في سياق خطة التنمية الحادية عشرة (2007-2011) ⁽⁶¹⁾ وفي المغرب، يجرى حالياً إعداد اللوائح التنظيمية والدورات التدريبية بغرض تحسين الجودة، وتنويع الخدمات، بالإضافة إلى الخطط الموضوعية ضمن إستراتيجية التنمية الريفية حتى عام 2020، وكذلك المخططات المدرجة ضمن البرامج الزراعية المختلفة، كما تم وضع قائمة بالمنتجات المحلية. ونجد نفس المبادئ مدرجة ضمن السياسات الزراعية والريفية في الجزائر، بل إن الحكومة الجزائرية قد التزمت بإنشاء معهد للتوحيد القياسي. بموجب القانون 04-04 الصادر في 23 يونية 2004، ووضعت إطاراً قانونياً من أجل حماية المستهلك، (قانون 02/89 بخصوص الاستهلاك) وقد الإعلان عن إعداد قائمة بالمنتجات المحلية، ووضع إطار قانوني يحكم إجراءات منح الشهادات والعلامات المميزة للسلع الزراعية. وتحت ضغط من جانب منظمات منتجي زيت الزيتون، أصدرت وزارة الزراعة والتنمية الريفية شهادات جودة، وعلامات تجارية في عام 2006.

وكانت تركيا قد بدأت في إنتهاج سياسة حماية تتسم بالجرأة، في مرحلة مبكرة، حيث إتخذت من اللوائح التنظيمية الأوربية لعام 1992 مثلاً تحتذى به. وخلال الفترة من عام 1995-2003 أناطت الحكومة بمعهد البراءات مهمة تطبيق القواعد على المسميات الجغرافية (GI)، مما سمح للدولة بالحصول على إعتراف ب 67 سلعة محمية تشمل 30 سلعة زراعية مصنعة تتمتع بسمة الحماية مثل (النُّقْل)، ويوجد لدى تركيا الآن، هيئات خاصة بها لمنح الشهادات للمنتجات العضوية .

إن قطاع المنتجات العضوية إذ ينمو ويتطور الآن، فإنما يدل على أن البلاد قد تحولت إلى إستراتيجية الجودة- التي تحظى بتشجيع جميع بلدان جنوب وشرق المتوسط- كما أن المساحة المحصولية المخصصة للزراعة العضوية تتوسع بسرعة في كل مكان : في تونس، والمغرب، وتركيا، ومصر، ومؤخراً في الجزائر، ولبنان، وسوريا. والزراعة العضوية شديدة التخصص في تلك البلدان- أشجار الأركان argan، والأعشاب، والتوابل في المغرب، وأشجار الزيتون في تونس- والتمر في الجزائر، وبينما نجد أن 40% من المنتجات في مصر تتجه إلى السوق المحلي، نجد أن الأسواق الأجنبية هي الهدف الرئيسي للمنتجين والمصدرين في دول المغرب العربي.

وعلى الرغم من تلك العلامات المشجعة، إلا أن القواعد الإجرائية في دول جنوب وشرق المتوسط لاتزال مزعجة للغاية، كما أن الأطر المؤسسية والقانونية لاتزال غير مكتملة، ثم إن نظم الشهادات بالنسبة للممارسات الزراعية الجيدة لم تحدد بعد تحديداً واضحاً. أضف إلى ذلك أن وثائق التصديق، وإقتفاء السلعة،

⁽⁵⁹⁾ أنظر الخطوط التوجيهية المبينة في الخطة الحادية عشرة (2007-2011)

⁽⁶⁰⁾ يشتمل هذا النظام الخاص بشهادة" الفواكه والخضروات" على 14 فصلاً، 214 نقطة مراقبة، يتعين مراجعتها، منها 49 تمثل شروطاً رئيسية

يتعين الإلتزام بها في سياق شهادة الممارسات الزراعية الجيدة. (Europ GAP) وكان مشروع دوالا Douala الزراعي قد حصل على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة Europ GAP، وهذا على سبيل المثال، لأن تلك الشهادة تمكن الشركة من إختراق الأسواق الأوربية بسلعة البطاطس الحاصلة على تلك الشهادة

⁽⁶¹⁾ 1% من زيت الزيتون يتم تعبئة (2000 طن في عام 2007)، ويقدر الإنتاج في الخطة الحادية عشرة ب 210,000 طن مقارنة ب 142,000 طن في الخطة العاشرة (2002-2006)

ومراقبة المعايير الصحية، ليس معمولاً بها بعد، بل هي أبعد ماتكون عن التنفيذ. ولما كانت إدارة المخاطر الصحية لا تنسم بالكفاءة، تنشأ الصراعات بين الممارسات الروتينية، واللوائح الصحية الجديدة التي تم وضعها من أجل الأسواق الأوروبية، ونتيجة لذلك، فإن الأطراف الاقتصادية الأجنبية تفرض "قواعد اللعبة" على المنتجين المحليين وتجار التجزئة. ومن العقبات الأخرى أمام تنمية كثير من الأسواق المحلية والإقليمية، عدم وجود بنية أساسية تجارية، أو وسائل إتصالات أو نقل كافية، والإفتقار إلى سلاسل مخازن التبريد، والإفتقار إلى نظم التعبئة والتغليف.

على أن الأمور في أوربا ليست على درجة عالية من الكمال أيضاً، حيث نجد أن الإطار القانوني شديد التعقيد، من ناحية زيادة معايير الجودة، والعلامات التجارية المميزة، والقطاعات الفرعية، كما أنه ليس موحداً. ولهذا تواجه المفوضية الأوروبية صعوبة بالغة في الإعلان عن طرق الإنتاج وحمايتها، وكذلك تصنيفات الدول المنتجة الجديدة. وكان من شأن الإصلاحات التي أدخلتها المفوضية الأوروبية أن جعلت المنتجين الزراعيين محط أنظار قوانين الغذاء، ومن ثم جعلتهم مسؤولين عن المنتجات المسوقة أو الموردة إلى سلسلة الأغذية برمتها⁽⁶²⁾، مما يضيف إلى الأعباء القانونية التي تقع على كاهلهم. وفي إطار قانون الغذاء الأوربي يتعين على كل فلاح تعديل أساليبه الزراعية تفادياً للأخطار الصحية المحتملة التي قد تنطوي عليها تلك الأساليب. وعلى هذا، نجد أن الفلاحين يخضعون بشكل متزايد للأدوات القانونية التنظيمية التي تطبق بصفة خاصة على الشركات التجارية.

تحسين الإطار التنظيمي:

في أوربا، عملت السلطات المحلية، وإتحادات المستهلكين- مستفيدة من المبادئ والقيم التي تشكل أساس التجارة العادلة- وإتحادات المنتجين، ومراكز البحوث، والسلطات الإقليمية، على تشجيع الإتجاهات الرامية إلى الترويج للمنتجات المحلية، وتحسين أساليب التوزيع عن طريق الدوائر القصيرة، والدوائر المباشرة ومساندة أسواق المزارعين، وإتحادات صغار الحائزين (AMAP) والأسواق المحلية، والبيع عن طريق الطلبات البريدية، والبيع لمقدمي الخدمات الغذائية، وتجار التجزئة المتخصصين، وسلاسل المتاجر، ومبيعات التصدير). وعلاوة على ذلك، أكد تنظيم السوق المشتركة (CMO) للفاكهة والخضروات، على ضرورة تعزيز منظمات التجارة الداخلية، عن طريق تقديم المساعدات لتدعيم الجهود المبذولة لإنشاء إتحادات للمنتجين (وقد بلغت المساعدات 700 مليون يورو)⁽⁶³⁾.

وقد تم إنشاء إتحادات للمنتجين، ولجان لأحواض الأنهار، في فرنسا في إطار التنظيم الجديد للسوق المشتركة الذي تقوم فيه إتحادات تجار الجملة للفواكه والخضروات، بإتباع إستراتيجيات العرض التي باتت تضم المزيد والمزيد من المنتجات المحلية وأصبحت التعاونيات الزراعية تضم منتجي الفواكه والخضروات ذات الجودة، مباشرة، ضمن عمليات وضع العلامة المميزة Labelling وإقتفاء السلعة Traceability. وقد قام إتحاد الأعمال الزراعية- وهو إتحاد يضم 132 تعاونية زراعية في فرنسا، تضم 30.000 مزرعة

⁽⁶²⁾ أنظر قانون الغذاء:لائحة تنظيمية رقم 2002/178 صادرة في 28 يناير سنة 2002 وهي تضع المبادئ والإلتزامات التي تلتزم بها الأطراف الفاعلة في سلسلة الغذاء. وهي تشمل المواد الغذائية ومواد الأعلاف على السواء. وتتمثل السمات الرئيسية في إصلاح قانون الأغذية في مبدأ التحوط، ومبدأ الشفافية، ومبدأ عدم الضرر، ومبدأ الإقتفاء (المبدأ الرئيسي). وقد استكملت تلك اللائحة بمجموعة من الصكوك التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2006

⁽⁶³⁾ الغرض من تقديم تلك المساعدات إلى إتحادات المنتجين هو تعويض التكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجون بسبب إمتثالهم للقواعد الصارمة بشأن رعاية الحيوان، وحماية البيئة، وبشأن العمالة والتشغيل. وسوف يقدم دعم إضافي (وهو تمويل جزئي يقدمه الإتحاد وتصل نسبته إلى 60% بدلاً من 50%) في المناطق التي تقل فيها نسبة تسويق الإنتاج- من خلال إتحادات المنتجين- عن 20% من حجم الإنتاج، وكذلك في الدول الأعضاء الجديدة من أجل تشجيعها على إنشاء إتحادات للمنتجين. ويقترح المشروع تقديم مساعدات إضافية من أجل إندماج إتحادات وجمعيات المنتجين

بتوسيع ما تعرضه من المنتجات ذات الجودة، على المستهلكين سنة بعد سنة⁽⁶⁴⁾. وكذلك تقوم بيو- فرانس Bio-France للمنتجات الحيوية ببيع 20% من منتجاتها إلى المستهلكين مباشرة (سواء كان البيع في المزرعة، أو البيع في المعارض والأسواق التجارية الخ).

وفي جنوب وشرق المتوسط، نجد أن العوائق شديدة للغاية، على الرغم من بعض التقدم الذي تحقق، ففي المغرب، تطورت إتحادات المنتجين تطوراً هائلاً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ظهر مايزيد على 250 إتحاداً وجماعة للمنتجين، 37 غرفة للزراعة، 6,000 تعاونية في عام 2006، كما ظهر إتحاد للمنتجين في قطاع الزراعة العضوية تحت إسم مغرب- بيو Maghreb-Bio، وظهرت أيضاً إتحادات عامة جديدة مثل الإتحاد المغربي للزراعة والتنمية الريفية (Comader) ينتمي إليه 35 فرعاً للمنتجين. ومع ذلك، لاتزال هنالك عقبات كؤود، بخصوص التنظيم، واللوائح، والتأسيس والتسويق. أما في تونس، فإنه بالإضافة إلى الإتحادات المختلفة التي ظهرت أثناء عقد التسعينات من القرن الماضي، قام المنتجون في قطاع الزراعة العضوية بإنشاء إتحاد خاص بهم أيضاً، تحت مسمى "الجيد" GID أى جماعة تجارة التمور. وقام رجال الصناعة بإبرام إتفاقيات شراء مع المنتجين الزراعيين، بغرض تصنيع وتسويق السلع المتفق عليها⁽⁶⁵⁾ وفي الجزائر تجمع المهنيون الزراعيون في 1,300 إتحاد للمنتجين ومايزيد على 800 تعاونية من تعاونيات الخدمات. ونجد أن وكلاء صناعات الأغذية- الزراعية لهم تنظيماتهم على المستوى دون القطاعي، ويعملون من خلال غرف التجارة والصناعة، وإتحادات أصحاب الأعمال. وفي مصر كان هنالك 5,717 تعاونية في عام 2005، يصل إجمالي عدد الأعضاء فيها إلى 4 مليون منتج، ويقدر إجمالي طاقتها الإنتاجية ب 25 بليون جنيه مصري، أى مايعادل 4 بليون يورو. وتقوم تلك التعاونيات بتدعيم الإنتاج، وتسويق السلع الزراعية، ولكنها تواجه الآن صعوبات تتصل بإعادة تعريف دورها في السياق الجديد للتحرير الإقتصادي، ونقل ملكية الدولة للمؤسسات والمشروعات. وفي سياق المواءمة البنانية. ويوجد بلبنان الآن 600 تعاونية، ولكن لأنها نادراً ما تلتمز بروح منظمات المنافع المتبادلة، ونظراً لأنها تقام في الغالب من أجل الحصول على التمويل، فإن ثمة أوجه قصور كبيرة في النواحي المالية والإدارية لتلك التعاونيات، وهي في أفضل حالاتها بمثابة تجمعات للخدمات، ولكنها لاتشكل أساساً لتجميع التوريدات وتوفيرها، الأمر الذي من شأنه إضعاف موقف المنتجين في علاقاتهم بجهات تجارة الجملة. وفي تركيا، نجد أن إتحادات المنتجين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحكومة التي تقدم لها المساعدات المالية والدعم فيما يتعلق بتوريد السلع وتسويقها.

وعلى الرغم من أن أشكال التنظيم هذه، أكثر تطوراً في دول جنوب أوروبا، إلا أنه يحد من كفاءتها العوائق المؤسسية والإقتصادية، الشائعة غالباً في جميع الدول المتوسطة. وبالنظر إلى تشرذم سلسلة العرض، إلا أن تجارة التجزئة الواسعة النطاق لاتزال تحتل موقع القوة، وتستطيع القيام بدور صانع السعر. ونتيجة لذلك، فإن مكاسب الإنتاجية هي في الصناعات الفرعية، ولايستفيد الفلاحون دائماً (Lipchitz 2005, Butault 2006, Purseigle 2006) وفي التحليل النهائي، فإن وضع معيار جديد للإنتاج يرتكز على العرض الذي يتكيف مع النموذج الإستهلاكي المتوسطي، يؤثر سؤالاً حاسماً يتعلق بالإطار القانوني، وتنظيم المنتجين. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم الفعلي في المجال التنظيمي، إلا أن التنسيق بين الأطراف الفاعلة المنظمة والعليمة، لا يزال مفتقداً بشكل يدعو إلى الأسى، وهذه إحدى المشكلات الكبرى يتعين حلها حتى يمكن منافسة السلع المنتجة في نصف الكرة الجنوبي، وضمان مستقبل الفلاحة في المنطقة.

(64) شارك ممثلو الأطراف العامة والخاصة الفاعلة، في القطاع، في إقامة إتحاد الأعمال الزراعية (Agri Confiance)، الذي ظهر نتيجة

للمفاوضات بين مختلف الأطراف التجارية والصناعية المعنية بالعلامات المميزة، وإقفاء السلعة

(65) في عام 2006 شجع - الإتحاد التونسي للزراعة والثروة السمكية- (UTAP) شراء العقود المبرمة بين أصحاب مصانع تجهيز المواد الغذائية، وبين منتجي الطماطم الطازجة بغرض تدعيم الصلات بين الفلاحين و جهات التصنيع، بحيث يكون نظام إنتاج مراكز و خلاصة الطماطم، نظاماً سلس الأداء، مع ضمان عدم وجود أي فاقد في الطماطم وضمان توريدها بانتظام إلى مصانع التجهيز.

التحديات الأساسية والافتراضات : أطراف اللعبة، ودوافع العمل، والموارد، والعقبات :

يعتبر تنظيم العرض أحد التحديات الرئيسية في الإنتاج في منطقة المتوسط. وقد كشفت التحليلات والاتجاهات التي ناقشناها بالفعل، عن عوامل هامة لبناء عرض تنافسي متكامل من مواد الأغذية-الزراعية في منطقة المتوسط.

بين التنسيق الأفقى وتركز العرض :

في إقتصاد السوق الذى يقوم على العلاقة التعاقدية الكامنة فى التبادل التجارى للسلع، تحتاج القرارات المعنية بالكم، والكيف، وثمان السلعة، إلى مفاوضات متوازنة بين مختلف الأطراف المعنية، وفي القطاع الزراعي أصبح تركز العرض والتحكم فيه عاملين مهمين من أجل إدارة العلاقات مع الصناعة، وتجارة التجزئة، ومن أجل تنظيم مبادلات السوق. ولقد غدا التعاون الزراعي، وإتحادات المنتجين، شكلين من أشكال التنظيم الذى يوفر وسائل زيادة حجم المنتجات التى يتم تسويقها بغرض الحصول على منافع متبادلة، والترويج للمنتجات أيضاً عن طريق أدوات التسويق، وإختيار زمن البيع، وأسلوب البيع، والإستثمار فى البحوث والإبتكار، وتخطيط العرض حتى يتناسب مع الطلب. وييسر هذا التركيز الأفقى أيضاً الإتصال الإدارى مع السلطات العامة أو القطاع العام، والمشاورات مع القيادات السياسية بغرض التأثير فى السياسات الزراعية، وضمان إقامة الهياكل التى تتناسب مع متطلبات السوق، وجعل الحوار مفتوحاً مع الجهات الفرعية من خلال الإتفاقيات التجارية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مجال الأغذية الزراعية، والعلاقات الرأسية: والأثر على الصناعات الداعمة للزراعة :

تساهم تنمية الصناعة الزراعية فى التنمية الإقتصادية للمناطق الريفية، وفى التخصص فى العمل بناء على برامج تدريب متقدمة وفى الخطط البحثية والتنموية. ولا بد من إتخاذ الإجراءات الرامية إلى تشجيع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى مجال الأغذية- الزراعية، والتى تشكل أساس البنية الصناعية المحلية من أجل تيسير التنمية والتكامل على المستوى الإقليمى، ولا بد أن نشجع بصفة خاصة، أنشطة التجهيز فى المرحلة الأولى المتصلة بالمنتجات الأولية حتى يتسنى تعزيز قيمة الإنتاج الزراعى الإقليمى بشكل أكثر فعالية، ومن ثم توزيع سلسلة القيمة بشكل أكثر عدالة. ثم إن نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوف يزود الشركات بشبكة- من الأنشطة التكاملية، مثل التعبئة والتغليف، والنقل، وخدمات الشركات: مثل التدريب، والإتصالات، وعلوم الكومبيوتر، وكلها قوة دافعة من أجل القدرة على المنافسة فى الأسواق، وشرط لاغنى عنه من أجل التنمية الإقتصادية- الإجتماعية فى المنطقة. وتساهم جميع تلك الإجراءات معاً، ليس فقط فى إشباع حاجات المستهلك، ولكنها تساهم أيضاً فى تحديث الأنشطة الزراعية، ومن ثم فإنه لا بد من إتخاذ الإجراءات للنهوض بالمشروعات الصغيرة وتشجيعها، لأنها يمكن أن تلعب دوراً مسانداً عن طريق تنمية المنتجات التقليدية التنافسية التى يوجد طلب عليها فى دول الإتحاد الأوروبى (زيت الزيتون، والأجبان، والمنتجات العضوية للمحاصيل، والفواكه والخضروات المبكرة).

فى الوقت الحاضر، وحيث أن النظام الزراعى فى منطقة المتوسط، مشردم، ويفتقر إلى التنسيق، بينما الصناعة متركزة، فإن ذلك يعنى أن السوق يتسم بالعشوائية، وارتفاع تكلفة المعاملات. وأنه لكى نستعيد الكفاءة، وعدالة السوق، لا بد من إقامة التنظيمات التى يمكن من خلالها تنسيق الأنشطة التجارية، وتخصيص الموارد بشكل أفضل. ومن شأن الإجراءات الرامية إلى إقامة تنسيق رأسى بين صناعات الأغذية- الزراعية وبين المشروعات الزراعية، أو بين شركات تجارة التجزئة الواسعة النطاق وبين الموردين المتعاملين معها، إيجاد نظام للتعاقدات من شأنه تثبيت وإستقرار العرض من حيث الكم والكيف، وضمان المشروعات الداعمة للزراعة، التى يمكن أن تستفيد من المنافذ الأفضل للسوق، كما يمكن للصناعات الفرعية الإستفادة

من العرض المضمون من ناحية الجودة والكمية، والذي من شأنه بدوره تشجيع إستثماراتها التسويقية، ومن ثم إختراق السوق بدرجة معينة.

إن إقامة علاقات تعاقدية، يمكن أن يشجع الشركات المساندة للزراعة، على إتباع إستراتيجية تركز العرض، وفي نفس الوقت إقامة أشكال من التعاون فيما بين الشركات، وتلعب إتحادات المنتجين دوراً هاماً للغاية، في هذا السياق، في التنسيق بين القطاع الخاص والدولة. وإذا ماضنا سوقاً للشركات لبيع منتجاتها، وأشكالاً من التعاون الأفقي في الصناعات المساندة للزراعة، فإن ذلك يساعد أيضاً في الحفاظ على بنية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويشجع على إقامة شبكة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يشجع بدوره على إقامة نظام للإنتاج والتسويق، تستخدم فيه التقنيات والمهارات المحلية . وبهذه الطريقة، لا تصبح الشركات المحلية الصغيرة أو المتوسطة المساندة للزراعة، حجر عثرة أمام التنمية، ولا حاجزاً يحول دون النفاذ إلى الصناعة .

تجارة التجزئة الواسعة النطاق، والتنمية الإقليمية المنسقة :

ترتكز إستراتيجيات التفاضل المتبعة في تجارة التجزئة الواسعة النطاق، وبشكل متزايد، على العلاقات الرأسية التي تفرض شروطاً محددة للإنتاج الزراعي، على الصناعات المساندة للزراعة، ومن شأن الإجراءات الرامية إلى إقامة علاقات مباشرة بين تجارة التجزئة الواسعة النطاق وبين المشروعات، التشجيع على إبرام تعاقدات فيما بين الطرفين بخصوص معايير الجودة، وشفافية المعلومات، وضع حد للأسواق الوسيطة وأسواق الجملة، وتقليص المراحل الوسطى المتعددة. وتقليص عدد تلك المراحل ليس هو بيت القصيد؛ وإنما هو أيضاً أمر بالغ الأهمية لتغيير واقع الحال في مراحل ما قبل التسويق، وفي مراحل ما بعد التسويق . ففيما يتعلق بمراحل ما قبل التسويق، تحدثنا بالفعل عن أهمية إقامة إتحادات للمنتجين، وفي مراحل ما بعد التسويق، يمكن لتجارة التجزئة الحديثة – من خلال عملية التدويل والتركز - تعزيز الأنشطة الاقتصادية ودفعها قدماً، على إمتداد الصناعة المحلية للأغذية – الزراعية في كل دولة من الدول، ويمكن أن تضمن عرضاً أكثر شمولاً، وبتكلفة أقل للمستهلك. ولا بد من دعم تلك الحركة، عن طريق وضع قواعد منسقة تحكم عملية التنمية الإقليمية المتكاملة من خلال نظام عرض وحدات الإنتاج، والأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي. وفي دول جنوب وشرق المتوسط بصفة خاصة، فإن من شأن البرامج النوعية بشأن المساعدات من جانب تجار التجزئة، تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إنقاذ الإستثمارات الطويلة الأجل اللازمة للوصول إلى سلسلة المتاجر الكبرى التي أصبحت أكثر تشدداً في طلباتها فيما يتعلق بمزايا السلعة، وطريقة المعاملات (توريد كميات ضخمة، وأن تكون التوريدات ثابتة ومستقرة، من حيث الكم والكيف، وجودة، وسلامة الغذاء، الخ).

وفي مجال عرض مراكز البيع، أخذت تجارة التجزئة الحديثة، تتجه الآن أكثر فأكثر إلى الموردين الأجانب، الذين يعرضون فرص شراء سلع بأسعار مخفضة، ومجموعة سلع تفاضلية، لصالح عملاء تلك التجارة. وتتأثر تلك السياسة الآن – إلى حد كبير - بوجود أسواق بديلة، و/أو أسواق تكمل السوق الداخلي، الذي يمكن أن يعرض سلعة جيدة وبأسعار أقل، ويمد مواسم العرض، وهذا هو الحال بالتحديد بالنسبة للفواكه والخضروات الطازجة في منطقة البحر المتوسط . وتلك هي الإستراتيجيات العالمية للمنشأ، إلا إذا كان هذا التحول في المنشأ إلى الأسواق الخارجية، يعرض فرصاً هامة، فإنه يستتبع مخاطر عالية محتملة، على إمتداد سلسلة التوزيع مقارنة بالمشتريات من المصادر المحلية. وهذه المخاطر تنصرف إلى احتمالات التقاعس عن الالتزام بكافة الشروط التعاقدية (التي تشمل الجوانب الفنية، والمالية، والقانونية)، ونتيجة لذلك، فإنه يمكن لتجارة التجزئة الحديثة أن تميل إلى منح الأفضلية لنظم العرض التجارية، التي تقوم على عقود متوسطة الأجل وطويلة الأجل، مع الحفاظ على علاقات قوية مع من يتعاملون معهم من الموردين الدوليين .

التجارة عبر الحدود بين الشمال والجنوب، وعلاقات الإنتاج بين المشروعات :

لابد من قيام الإنتاج فيما بين الأقاليم، وإقامة مناطق تسويق، و/أو تعزيز ذلك داخل قطاع الإغذية-الزراعية، من أجل تطوير عملية الإنتاج، وتحقيق إقتصاديات النطاق التي من شأنها تعزيز إنتاج السلع الخاصة بمنطقة معينة، وكسب أسواق جديدة، الأمر الذي يقتضي إقامة مشروعات لتجميع منتجات مختلف المناطق المتوسطة في واحدة من سلاسل العرض، باستخدام قواعد إنتاج وتسويق مشتركة. وسوف تختلف المزايا التي يمكن أن يحققها هذا التكامل للدول المتوسطة، من دولة إلى أخرى. ففي الشمال تكمن المزايا في فرص التوسع التجاري، والمجموعة الإضافية من السلع التي يسمح بها ذلك التوسع، وقد تضطر الشركات في بعض الأحيان إلى إنشاء مواقع لها في دول جنوب وشرق المتوسط من أجل النفاذ إلى السوق المحلي. ويمكن أن يرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، مثل: ارتفاع تكلفة النقل مقارنة بالقيمة المضافة (كما في حالة المشروبات الغازية)، أو قصر حياة سلع طازجة معينة عند عرضها، مثل منتجات الألبان الخ. وفي دول جنوب وشرق المتوسط، نجد أن إستراتيجية إستضافة الإستثمارات الأجنبية المباشرة تمكن الدول من الإستفادة من التقنيات الجديدة، مما يعنى أنها تستطيع الحصول على المعرفة، في الوقت الذي تساهم فيه في إعداد السلعة، وتعزيز إمكانياتها المهنية الخاصة .

وفي إطار عملية التكامل هذه، تلعب المعلومات دوراً بالغ الأهمية في تنمية العلاقات بين المشروعات في مختلف الأقاليم، وتشتمل المعلومات الإستراتيجية، في قطاع الفواكه والخضروات، مثلاً، على البيانات الوطنية، والبرامج الزمنية، ومناطق الإنتاج، والأساليب الفنية للإنتاج والمزارع التجارية الضخمة، والعلاقات التجارية . وإذا كان لابد من تنمية وتطوير الدور الذي يلعبه الإعلام، فإن نفس الشيء ينطبق على السوقيات، التي تسمح بالرقابة والإدارة ذات الكفاءة على إمتداد سلسلة إنتاج الإغذية – الزراعية في منطقة المتوسط . ويتطلب الحفاظ على سلسلة مخازن التبريد مثلاً، إستخدام وسائل النقل التي تساعد على التوزيع، وإختيار الأماكن الملائمة للتخزين. وبالمثل، فإن منظومة النقل البحري والجوى، التي تعاني من القصور في دول جنوب وشرق المتوسط عموماً، لها أثر كبير على تنمية التجارة مع البلدان الأخرى في المنطقة .

مؤسسات وإجراءات للترويج للسلع المتوسطة- تحديد نموذج بديل:

إن الإستراتيجية التي تستهدف بناء عرض للسلع في منطقة المتوسط، لابد أن تركز- بصفة خاصة- على السلع التي تعتبر الجودة، والطابع المحلي الخالص، من المزايا الرئيسية لها. ويسرى ذلك بوضوح حيثما توجد فرص ممتازة للتنمية، أو على الأقل، الصمود في السوق، في ضوء التحرير المتزايد للتجارة الزراعية. وبدئى ذى بدء، توجد عدة عوامل فنية أو إقتصادية، توحى بأن دول جنوب وشرق المتوسط عاجزة عن تطبيق نموذج الإنتاج الكثيف- المستخدم في الدول الأوروبية شمال المتوسط على إمتداد نظمها الإنتاجية⁽⁶⁶⁾. بالنظر إلى حالة مواردها، وضعف الموارد الطبيعية التي حباها الله بها (مثل المياه والتربة)، وتصور العوامل الفنية، وتهافت البنية الزراعية التي تسيطر عليها المزارع الصغيرة والمتوسطة الخ. ويجب ألا يفوتنا هنا، أنه أمكن تطبيق نموذج الإنتاج الكثيف في دول جنوب وشرق المتوسط، فقط في

(66) في المغرب، كان هنالك حوالي 1,5 مليون مزرعة في عام 1996-1997، وكان متوسط المساحة الزراعية 5,8 هكتار للمزرعة وكان ثلثا الفلاحين قطاع خاص، أى أن عائلات الفلاحين، لديهم حيازات تقل عن 5 هكتار. أما في تونس (وبناء على إحصاء 1996)، فكان الفلاحون الذين تقل حيازاتهم عن 5 هكتار، يستحوذون على 53% من العدد الإجمالى للحيازات، و9% من المساحة الزراعية. وأما في الجزائر (وفقاً للإحصاء الزراعي في 2001)، نجد أن 72% من العدد الإجمالى للمزارع المسجلة تقل عن 10 هكتار (منها 55,7% تقل عن 5 هكتار). وأما في مصر، وفقاً لإحصاء 1997، نجد أن الحيازات الصغيرة التي تقل مساحتها عن 3 فدان (الفدان = 0,42 هكتار) هي السائدة في الشكل العام للمزارع (42% من المزارع، 29% من المساحة)، وتكاد تكون جميع تلك الحيازات مزارع أسرية خاصة (99% من المزارع، 91% من المساحة الزراعية) وكان آخر إحصاء أجرى في تركيا قد أوضح أن 85% من الحيازات أقل من 10 هكتار

الأراضي الشديدة الخصوبة في المناطق المرورية، حيث تتركز محاصيل التصدير، والأساليب الفنية المتطورة، والاستثمارات (عامة، وخاصة، وطنيه وأجنبية)، إلا أن هذا النموذج بات يثير أسئلة جديدة في دول جنوب أوروبا، تتعلق بالمخاطر الصحية، وإستغلال الأراضي، والتشغيل، وحماية البيئة.

ويميل المستهلكون عادة إلى الربط بين جودة السلعة وجودة البيئة، والربط بين معايير جودة الصحة ومذاق السلعة وأصالتها. وفي الدول الأوروبية، تشير الجودة إلى مذاق مميز معين للسلعة التي ترتبط بمنطقة محلية ما، أو بطريقة تقليدية في الإنتاج، فضلاً عن المزايا البيولوجية، وإنعدام التلوث. وكما إتضح من كثير من الدراسات (إنظر الفصل/9 تحت عنوان "ضمان الأمن الغذائي وسلامة الغذاء")، لم يعد المستهلكون في دول شمال المتوسط، يقبلون ببساطة مايعرض عليهم، ولكنهم يلعبون دوراً إيجابياً في الحفاظ على التنوع من خلال إشتراكهم في تحديد الطلب، ويتوقع بعض المؤلفين أن يكون للسلع التي تتمتع بهوية قوية جذابة، وتحظى بعلامات الجودة (فيما يتعلق بسلامة الغذاء، والجودة، ومراعاة البعد البيئي، ورعاية الحيوان) وزن وثقل في قرارات الشراء لدى المستهلك الأوربي. وبالنظر إلى الأزمات الصحية التي حدثت، "والمخاوف الغذائية" التي ثارت، فإن المستهلكين في المدن يحتاجون أيضاً إلى معلومات عن مصدر السلعة حتى تصفي على السلعة نوعاً من الثقة، وهم يبدون تفضيلاً للسلع المتميزة من حيث منطقة الإنتاج والخبرة الإنتاجية المشهود لها، وأخيراً، فإنه بالنظر إلى المخاوف من تماثل السلع والممارسات الغذائية مستقبلاً، فإن النظام الغذائي يعتبر وسيطاً قوى الهوية ولاسيما في الدول الأوروبية.

وأصبح الناس الآن يبحثون -وبشكل واسع- عن الجذور، والتقاليد، والأصالة، كما يسعى كثير من الأطراف الفاعلة إلى خلق صورة تستدعي تلك المفاهيم في الوجدان (Berard et Marchenay 2004)، ومن المفارقات الغربية أن العولمة قد حفزت الأطراف الفاعلة في الحياه الريفية والزراعية، على تدعيم جذورها في المناطق المحلية بالإقليم وعلى إحياء التقاليد (Hobsbawn and Terence, 1983). وبينما نجد أن ثمة طالباً شديداً على منتجات المشروعات المحلية في أوروبا، فإن جاذبية مايعرف بالمنتجات "البلدى" -التي يمكن ترجمتها بأنها منتجات المزرعة أو المنتجات المحلية) في دول جنوب وشرق المتوسط - تتزايد بإستمرار على مستوى النخب الإستهلاكية في الحضر، تلك النخب التي تتمتع بقوة شرائية كبيرة، وتكتسب المتغيرات المتعلقة بالصحة والمذاق أهمية متعاظمة في قرارات الشراء لدى الطبقتين المتوسطة والعالية؛ أما متغير السعر فيظل هو العامل الحاسم لدى الطبقات العاملة ذات القوة الشرائية المتواضعة .

وفي هذا السياق، الذي يعاد فيه إكتشاف المميزات المحلية الخاصة، فإن عملية تأهيل المنتجات الزراعية، تلعب أيضاً دورها في بناء المناطق المحلية، وهذه العملية محرك للتنمية، أو وسيلة للمقاومة ومحاوله البقاء، بالنظر إلى التدهور الإقتصادي لكثير من المناطق الريفية المتوسطة. وفي سياق السياسة الزراعية المشتركة، ظهرت المخططات التي أفادت المناطق الجبلية، والمناطق المحرومة، التي كانت تعاني من عقبات ومعوقات كثيرة، وكانت عرضة لأن يهجرها الناس، وبفضل المساعدات الخاصة لتلك المناطق مثل: التعويضات الخاصة للمناطق الجبلية ISM، والبدايات التعويضية عن المعوقات الطبيعية ICHN⁽⁶⁷⁾ وحوافز الأبقار المدرة للألبان، وحوافز الأغنام، والإجراءات البيئية الزراعية، والمعدات، وسياسة الترويج للجودة(التقسيم إلى شرائح، وسياسات تنمية الصناعات المحلية الأصيلة)، وتنويع الأنشطة في ديناميكية تنمية محلية، كل ذلك مكن مناطق ريفية كثيرة -بعد المعاناه- من تهيئة الظروف من أجل تحويل الخواص الإقليمية إلى مزايا، والحصول على ثمار تلك الموارد⁽⁶⁸⁾.

(67) التعويضات الخاصة للمناطق الجبلية، والبدايات التعويضية عن المعوقات الطبيعية

(68) سياسة الجودة تمكن المزارع التي تعاني من ضعف مدخلات الإنتاج بفعل الطبيعة (ضالة الحيازات، مناطق وعرة)، بحيث يتعذر عليها الاستمرار في الإنتاج. ففي فرنسا، نجد أن مناطق إنتاج الجبن التي تتمتع بحماية سمة المنشأ، هي في الغالب مناطق جبلية، حيث تكلفه الإنتاج

إن الجمع بين جودة السلع المحلية المميزة، والجودة الإيكولوجية، وجودة المظاهر العامة للطبيعة وبيع خدمات إحدى المناطق من خلال السلع المنتجة فيها، قد أصبحت الآن أموراً أساسية لدى تلك المناطق الريفية، التي اكتشفت بالتدرج مزايا التكافل بين السلع والخدمات التي تلبى طموحات المجتمع (Belanger,1999)، وكان ذلك هو هدف تجارب التعاون الدولي التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط؛ وتسعى تلك المشروعات إلى الربط بين مختلف الأقاليم بغرض تنمية مواردها على أساس نهج برامجي، وإحدى تلك التجارب " مشروع ليدر Leader المتوسطي، وله أهمية خاصة .

التعاون الدولي: مشروع ليدر المتوسطي

في إطار برنامج ليدر المتطور، أطلقت منطقة أبوليا Apulia مبادرات تربط بين الجماعات المؤثرة في جنوب وشرق المتوسط، وجماعات العمل المحلية (LAGs) بغرض البدء في عملية حوار ونمو. وتضم تلك المبادرات تركيا، ومالطة، ولبنان، وسوريا، ويستهدف برنامج التعاون تشجيع تبادل الخبرات بين الدول الأوروبية، والدول المتوسطية الثالثة، بغرض الترويج لأساليب جديدة في "حكومة المحليات" لتيسير التكافل والتعاقد بين المشروعات المحلية، وكان قد تم تحديد تسع مجموعات عمل محلية (LAGs) في أبوليا، كشركاء، مثل الأطراف المؤسسين الموجودين في أربع دول من الدول المتوسطية الثالثة. وكان قد تم تعيين إحدى هذه المجموعات، وهي مجموعة ألتو سالينتو Alto Salento في إيطاليا، كرائد للمشروع، وعلى هذا فهي مسئولة عن إعداد المشروع وإدارته. ويقوم معهد الزراعة المتوسطية في بارى بدور جهاز الدعم الفني في منطقة أبوليا، من أجل تعزيز الأنشطة المؤسسية، وتنشيط الصلات بين مختلف المؤسسات والدول.

وفي إطار مشروع التعاون هذا، نجد خطاً لتنظيم المناسبات من أجل تقديم مختلف المناطق والمنتجين، بحيث تجعل الأطراف المعنية في مختلف المناطق في تواصل مع بعضها البعض، ووضع كتالوج بالمنتجات الخاصة بكل منطقة (المنتجات الزراعية، والمنتجات الحرفية، الخ) وبناء موقع على شبكة المعلومات الدولية، وإجراء دراسة للتعرف على أولويات التنمية الريفية، في الدول المتوسطية الشريكة. وتكمن أهمية المشروع أساساً في المخططات التجريبية التي تتوخى إقامة دوائر ترويج متكاملة في المناطق الريفية التي تحظى بمنتجات خاصة بها كعوامل مساعدة، ومن ثم إقامة شبكة. من العلاقات فيما بين المناطق، وفي داخل المناطق ذاتها مما يؤدي في النهاية إلى تشكيل نظام إقتصادي متكامل. وتعتبر سوريا مثلاً جيداً للمخططات التجريبية، حيث قامت ألتوسالنتو Alto Salento الإيطالية ومجموعة إدلب السورية برسم مسار طريق زيت الزيتون (طريق ألتوسالنتو لأشجار الزيتون بما فيه من أشجار زيتون تبلغ أعمارها قروناً، وطريق زيت إدلب)، وقد تم رسم المسار في كل من هاتين المنطقتين بحيث يربط مابين الإنتاج الزراعي، ومناطق الموارد الطبيعية والثقافية والأثرية، فضلاً عن المرافق السياحية.

إن الدعوة إلى الجودة تفتح مجالاً واسعاً لإعادة التفكير في التنمية الزراعية، والإبتعاد عن النظم التي تركز فحسب على منق الإنتاج الكثيف، وتوفير الفرص أمام المنتجين، لتحديد نماذج الإنتاج البديل، وهي النماذج التي تركز على معايير أخرى. وتعمل إستراتيجيات الإنتاج التفاضلي، وتشجيع الجودة، على تمكين

مرتفعة وبالمثل، نجد أن مزارع الفواكه، أو مزارع الكروم التي تحظى بعلامات الجودة الرسمية (حماية سمة المنشأ وحماية السمة الجغرافية، والعلامة الحمراء، والزراعة- العضوية).

العناصر الاقتصادية الفاعلة (من مزارع، وشركات خاصة، وتعاونيات) من الإبتعاد عن أشكال المنافسة التي تتأثر مباشرة بالتكلفة، وفوارق الإنتاجية⁽⁶⁹⁾.

⁽⁶⁹⁾ في الصياغة التي قدمها I.Rastion : F.Fort التوتر بين ماهو عولمي وماهو محلي في مجال الغذاء يؤدي إلى بزوغ ظاهرتين في قطاع الأغذية- الزراعية في فرنسا وفي أوروبا : الجهود التي تبذلها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات لزيادة السلع، وتشكيل العادات الغذائية من ناحية، والإتجاه إلى التمييز بين السلع على أساس فكرة المناطق المحلية، من الناحية الأخرى، (Femise,2005)

المنتجات العضوية والجبلية- نموذج على التميز المحلي:

تكاد تكون جميع الجهود المبذولة في منطقة المتوسط لزيادة جودة المواد الغذائية الزراعية، تختص بمنتجات التصدير، وهذا إختيار متعمد، يرتبط- ضمن أمور أخرى -بهدف تصحيح ميزان تجارة الأغذية- الزراعية. وبشكل عام، فإن الزراعة العضوية وعلامات الجودة، وكذلك السمات الجغرافية يمكن أن تكون أيضاً بمثابة أدوات للحفاظ على التقاليد الزراعية والغذائية المتوسطة، والترويج لها.

وعلى الرغم من أن سوق التصدير لا يزال المنفذ الرئيسي للمنتجات الزراعية العضوية في دول جنوب وشرق المتوسط، إلا أن ثمة إهتماماً يتزايد الآن بالأسواق الداخلية في تلك الدول. وثمة شئ واحد مؤكد وهو أن سياسة المساواة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان السوق المحلي مدرجاً ضمن إهتمامتها، والتفضيلات الجماعية جزءاً لا يتجزأ منها. ويوجد العديد من السلع التقليدية التي تدخل في إستهلاك المجتمعات المحلية عادة، التي تتمشى كلياً أو جزئياً مع مبادئ الزراعة العضوية، ويلقى الجدول 2- إطلالة عامة على التقدم المسجل في كل دولة متوسطة، من حيث المنتجات، والمساحة المحصولية، والقوانين، وسياسات التدعيم والمؤازرة، وحالة الأسواق، كما يضع قائمة بمؤسسات المنتجين المسؤولة عن الصناعة.

وفي جنوب المتوسط، دخلت الزراعة العضوية أساساً عن طريق بعض دوائر الأعمال الأجنبية أو المحلية من القطاع الخاص، الذين يعنون بجميع المراحل تقريباً في سلسلة الغذاء، بدءاً من الإنتاج وحتى التسويق، وهم يقومون بتزويد الفلاحين بجميع المدخلات الضرورية والخدمات اللازمة، والمساعدات الفنية، كما يعنون أيضاً بمسألة الشهادات والتصديق عليها. وتوضح الدراسات التي أجريت على قطاع الزراعة أن الفلاحين المتعاقدين يتمتعون بكثير من المزايا، من ناحية الدخل، والحد من المخاطر التجارية بفضل منافذ السوق المضمونة، إلا أن ذلك لا يُغفل صلاحية العلاقات المنصفة بين الأطراف المتعاقدة.

وعلى الرغم من أن الزراعة -العضوية موجهة نحو التصدير، إلا أنها مع ذلك تعتبر جوهر التنمية الريفية المستدامة. وبينما لا يوجد شك في أن هذا النوع من الزراعة، يصون موارد الأراضي، فإن العديد من المبادرات و/أو المشروعات -مثل "مشروع القرية العضوية" الذي أطلقته مؤسسة "رابونزيل" Rapunzel في تركيا- قد برهنت على الإمكانيات الكبيرة التي تتيحها الزراعة العضوية، من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات الريفية. ويمكن للإنتاج العضوي، بصفة خاصة، زيادة دخل المرأة التي تعيش في المناطق الريفية. (كما هو الحال مع إنتاج زيت الأرجان argan العضوي بمعرفة التعاونيات في المغرب مثلاً)، وتوفير فرص العمل للشباب في الريف، حيث يتلقون التعليم، وتشجيع عملية التعلم الجماعي في فرق المنتجين (الخدمات الإرشادية، والشهادات الجماعية الموثقة، ومبادرات السوق الجماعية).

ويكرّس إهتمام خاص للزراعة العضوية على المستوى الإقليمي. ولقد تم التنويه بشكل محدد عن التنمية الريفية المستدامة، والزراعة العضوية، والسمات الجغرافية، في المؤتمر الأول لوزراء الزراعة، الذي عقد في مدينة البندقية في عام 2003، في إطار الشراكة اليورو- متوسطة، وكان قد تم إدراج هذه المسائل أيضاً ضمن الجوانب غير التجارية في خريطة الطريق للزراعة اليورو- متوسطة، التي تقدم خطوطاً توجيهية لعملية تحرير التجارة. ولقد تم التنويه أيضاً عن الزراعة العضوية، والسمات الجغرافية معاً في الفصل الخاص بالزراعة- المستدامة والتنمية الريفية في الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة التي إعتمدتها لجنة الأمم المتحدة المتوسطة المعنية بالتنمية المستدامة، في عام 2005. وعلاوة على ذلك، فإن الجهات الراعية، والحكومات الوطنية، ودوائر العمل الخاصة، والمنظمات الأهلية- المهتمة ببناء القدرات الفردية والمؤسسية والدخول إلى الأسواق- أصبحت تأخذ في الحسبان بشكل متزايد عمليات التآزر المختلفة والمرتبقة، بين الزراعة العضوية والسمات الجغرافية.

ويجب أن نولى إهتماماً خاصاً بالمنتجين في المناطق الجبلية في سياق التحرير المطرد للتجارة الزراعية. ويتعين على هؤلاء المنتجين مقاومة تكاليف النقل المرتفعة، وعدم وجود بنى أساسية، وقصور التقنيات، وصعوبات النفاذ إلى الأسواق، فضلاً عن المنافسة الشرسة من جانب نظم ومناطق الإنتاج التي تكون فيها الظروف مواتية بشكل أكبر. على أن هنالك إمكانيات هائلة لتحسين مستوى معيشة سكان الجبال، عن طريق تحويل المزايا النسبية للموارد في تلك المناطق، إلى حسابات، وتطوير مجموعة واسعة من السلع والخدمات الفريدة من نوعها (مواد غذائية، ومشروبات، وعقاقير صيدلانية، ومواد تجميل، ومنسوجات، وحرف يدوية، وتسهيلات سياحية). وحتى يستطيع المنتجون في المناطق الجبلية دخول الأسواق، فإنه يتعين عليهم أن يركزوا على المنتجات الفريدة التي تعرضها مناطقهم، وأن يبذلوا الجهد حتى يتم الاعتراف بالجودة الخاصة بسلعهم في الأسواق، وحتى يتسنى لهم ذلك، فإنه لا بد من حصولهم على علامات الجودة. وحتى في الحالات التي يحدد فيها القانون أشكال وضع العلامات على مواد الأغذية الزراعية (كما في الجزائر والمغرب مثلاً) فإن سلعاً قليلة للغاية هي التي حصلت، في واقع الأمر، على علامة تميز السلعة للأسباب التالية:

< عدم دراية المنتجين بوجود القانون، الأمر الذي يوضح أوجه القصور في تعميم المعلومات والخدمات الإرشادية .

< عدم تحديد القانون لمسئوليات مختلف الأطراف الفاعلة، مثل: هيئات الرقابة والمناخعة (سواء كانت عامة أو خاصة)، - والمنتجين والمستهلكين.

< تقادم القوانين، وفشلها في تلبية الإحتياجات الجارية للأطراف الفاعلة المعنية، فضلاً عن إخفاقها في مواكبة التغييرات التكنولوجية.

عدم تحديد القانون لقواعد إقامة تجمعات الجودة تحديداً واضحاً، أو شروط إقتسام القيمة المضافة بين مختلف الأطراف الفاعلة .

وبالنظر إلى هذا الوضع، فإن المنتجين المقيمين في المناطق الجبلية -وهي في الغالب جيوب نائية- لاتصلهم معلومات كافية، ويفتقرون إلى التنظيم، ويجدون أنفسهم مستبعدة من أية مبادرات أو خطوات للترويج لمنتجاتهم. ولهذا، يجب إيجاد آلية مناسبة لمنح علامات التميز، بحيث تجعل من الممكن :

< وضع قائمة بمنتجات الجودة، ومناطق إنتاجها، مع الأخذ في الإعتبار الخبرة الفنية للمنتجين المحليين، وتقاليدهم وعراقتهم.

< تحديد الجودة الموضوعية والخصائص المميزة لتلك المنتجات (الخصائص الطبيعية، والكيميائية، والمذاق).

< إقامة وتنظيم تجمع للجودة.

< التكيف مع متطلبات السوق، ومسايرة الأسواق المتغيرة.

< إحاطة المستهلكين علماً بالعلامات الملائمة للجودة .

والأطراف المحلية الفاعلة ليس لديها دائماً فكرة محددة عن الجودة، ونجد بصفة خاصة أن المنتجين الذين ليسوا أعضاء في إحدى المنظمات ليست لديهم معلومات عن الإقتفاء، وإستخراج شهادات الجودة، إلى غير ذلك من المفاهيم المتعلقة بجودة السلعة. ثم إن معرفة التعاونيات بهذه الأمور تتسم بالغموض، وإذا ما أحيطت علماً، يكون ذلك عادة بفضل مساندة وتدعيم إحدى المنظمات الأهلية للتنمية، أو بفضل الإجراءات المتبعة

في سياق التعاون الدولي. وبينما نجد أن الموظفين المدنيين في مختلف المؤسسات على دراية كافية بمفاهيم الإقتفاء وشهادات الجودة، إلا أنهم غالباً مايشيرون إلى غياب الوسائل الكافية والتسهيلات الملائمة الى ترشد المنتجين إلى الإنتاج الذي يتسم بالجودة.

وقد تم تحديد خطوط العمل الثلاثة التالية، باعتبارها الخطوط الجوهرية للإستراتيجية المثلى الرامية إلى تنظيم وتنمية صناعة المنتجات الجبلية:

< لابد من تحديد الخصائص العامة لتلك المنتجات شأنها شأن المعايير التي تضيف الشرعية على الإنتاج الجبلي.

< لابد من تعبئة الأطراف الفاعلة المختلفة من أجل إقامة الهياكل الإدارية التي تشجع على نشر الخبرة الفنية والمعرفة، وتيسير إدارة الجودة، وتشجيع أطراف العمل على المشاركة في الإجراءات المتخذة في مختلف المجالات مثل: (الجودة، والبحوث، والتنمية التجارية، والاتصالات، والإعلان، الخ)، ويجب تنظيم الدوائر القصيرة للتسويق، التي تلعب فيها أطراف العمل المختصة دوراً محورياً .

< يجب حث المؤسسات على تقديم دعم مالى وفنى للمشروعات الجماعية البازغة، والمشروعات قيد الإنشاء .

ويمكن للمنظمات الرائدة المهياة للقيام بعمليات إثبات صحة هذه الاستراتيجية والأخذ بها شريطة ضمان أقصى تدعيم ممكن على إمتداد العملية برمتها من بداية مرحلة الإنتاج وحتى مرحلة التسويق. وإحدى نقاط الضعف المرتبطة بأية مبادرة- خاصة أو جماعية- تعنى بمتطلبات السوق (من حيث الجودة، وتسجيل المنشأ، والعلامة المميزة للمنتجات العضوية، الخ)، تتمثل في عدم التوافق بين الجهود الفينة، والجهود المبذولة لبناء قنوات التسويق.

وهناك حجم كبير من العمل يتعين القيام به، للبدء في تنمية المنتجات الجبلية ذات الجودة. وعلى الرغم من أن الأطراف الفاعلة، معروفة بالفعل، إلا أن وسائل وسبل التنفيذ الفعال الذي يتسم بالكفاءة لازالت غير موجودة. وإن العمل الذي قام به "سيام" و"الفاو" FAO منذ يناير 2006 في سياق "مشروع منتجات الجبل" يشكل المستوى الأول من التنظيم من حيث معايير التأهيل لجودة المنتجات، وكان المشاركون المعنيون في الدول المتوسطة الأربع- وهي الجزائر، ولبنان، والمغرب، وسوريا- يستفيدون من نظام ديناميكي للمعلومات، من أجل تجميع وبناء المعرفة التي يمكن أن تعزز تنمية تلك المنتجات⁽⁷⁰⁾.

سيناريوهات بشأن عرض الأغذية – الزراعية ذات الجودة في منطقة البحر المتوسط:

وعلاوة على الإعتبارات السياسية، فإن ثمة دوافع إقتصادية وتجارية تؤثر في التكتيف المرتقب للعلاقات التجارية والتقارب اليورو- متوسطي. ومع التسليم بالطلب المتزايد على المواد الغذائية، والطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي، وضرورة الإضافة إلى مجموعة التسهيلات في النظام الأوربي لتوزيع الأغذية، وعملية إعادة التوطين التي تؤثر على منتجات معينة، والمنافسة الدولية من مناطق بعيدة (مثل: الصين، ونصف الكرة الجنوبي) والإتجاه النزولي في إنتاج الإتحاد الأوربي بسبب التغييرات التي ترتبت على السياسة الزراعية المشتركة (CAP)، بات العمل لزاماً من أجل تدعيم التنسيق الإقليمي، وتنمية العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق المتوسط.

See website www.cybermontagne.org.⁽⁷⁰⁾

سيناريو المقاومة : الدفاع عن النموذج المتوسطى: في ظل هذا السيناريو، تجرى مقاومة الإتجاهات العالمية، ويتم بناء وتنظيم سوق إقليمي يور- متوسطى، حيث ينصب الإهتمام على جودة السلع المتوسطية وخصائصها المحلية المميزة، وهذا النموذج يرتكز على النظام الغذائى المتوسطى، والترويج لذلك الأسلوب من أساليب الحياة، وتنمية الموارد الطبيعية والثقافية، التى هى الرصيد الراسخ للمنطقة . وهذا النموذج هو أساساً نتيجة لعملية إحياء وإنعاش الأسواق المحلية والأجنبية، والهدف الأساسى هو تحسين الأمن الغذائى وسلامة الغذاء للسكان المحليين . وأخيراً فإن هذا النموذج يساهم فى التنمية المتوازنة للمناطق الريفية، ويعزز حماية البيئة، والتنوع الحيوى. وفي هذا السيناريو، يكون الهدف هو إعادة توطين الإنتاج مع الأخذ فى الحسبان الهبات الطبيعية والإمكانات الإقتصادية لكل دولة من الدول المتوسطية، وتشجيع السلوك المسئول للمستهلك إجتماعياً وإيكولوجياً، وتنظيم السياسات التجارية كأمر لازم، وتعزيز التعاون الإقليمى القائم على تكامل نظم الإنتاج والأسواق، والدفاع عن المواقف المشتركة فى المفاوضات الدولية (منظمة التجارة العالمية WTO).

والظروف مهيأة وموحدة من أجل هذا السيناريو. وحيث يخضع الإطار التشريعى والتنظيمى لمزيد من التطوير، وتشتمل السياسات السديدة على مجموعة مختلفة من العناصر: دعم الميزانية، والحوافز الإقتصادية، والتدريب، والمعايير العامة للصحة، وتكامل مختلف القطاعات الفرعية، ومراقبة الإمكانات فى قطاع الجودة، وضبط التكاليف المرتبطة بتنمية المنتجات ذات الجودة،

والقيمة المضافة للقطاعات الفرعية التى تحمل علامات جودة رسمية، وإعادة توزيعها جزئياً على الصناعات الداعمة للزراعة، وتنويع الأنشطة، والتطبيق العام لسياسة المساعدات من أجل التعويض عن المعوقات الطبيعية. ومما لاشك فيه، أن السياق الإقتصادى والتنظيمى القوي، يعزز قدرة إتحادات المنتجين على تحسين هياكلها التنظيمية والإدارية، وييسر عمليات الإبداع الفنى على مستوى السوق (العمل على تعزيز الدوائر القصيرة، ووضع قوائم تفصيلية، وإحياء خبرات الطهى وفن تذوق الأطعمة، وإقامة البنيات الأساسية، والإستثمارات الطبيعية، وتيسير عمليات النقل مع إمكانية الوصول إليه، ونظم التعويضات المجزية فى الصناعات الداعمة للزراعة، وتنظيم الخدمات التى تقدم للسكان الخ)، وتعزيز أمن السوق من خلال الإتفاقيات الخاصة والعامة . ويمكن إقامة نظام تفصيلى مشترك، يشترك فيه الجميع، يكون بمثابة أساس لإقامة أشكال راسخة لتنظيم الإنتاج والتسويق فيما بين الأقاليم، فى قطاع الأغذية- الزراعية. كما يساعد كذلك على توسيع عملية الإنتاج فى منطقة أكثر إتساعاً، وتحقيق إقتصاديات النطاق والتنوع، بحيث يمكن من خلالها كسب أسواق جديدة. ولكى يتحقق ذلك يصبح لزاماً تنظيم القطاعات الفرعية، وإقامة تنسيق كاف فيما بين الشركات ومن خلال ذلك يمكن تجميع المنتجات من مناطق مختلفة، فى سلسلة عرض واحدة، كما يمكن نقل التقنيات والمهارات على إمتداد محور الشمال- الجنوب، وهذا بدوره سوف يشكل أساساً لمختلف أشكال التعاون الإقليمى، والتنمية الإقليمية، بين مختلف الدول ومشروعات الأغذية – الزراعية. إن سيناريو تدعيم التكامل الإقليمى من أجل بناء عرض متوسطى لمواد الأغذية المتوسطية، يقوم على التكامل بين السلع والأسواق، ويسفر عن عدة نتائج:

< تحديد معايير الجودة المشتركة والموحدة، من أجل المواد الغذائية وتسويقها .

< تطوير مستوى التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة فى الصناعة .

< زيادة أشكال التجمع الأفقى بين المنتجات الزراعية وشركات التجهيز.

< تعزيز إمكانات التعاون على المستوى الإقليمى، وعلى مستوى محور الشمال- الجنوب، عن طريق إنشاء إتحادات وشبكات تضم الأطراف الفاعلة الإقتصادية فى سلسلة الأغذية- الزراعية.

< تشجيع المؤسسات العامة لإستخدام برامج ونظم ذات كفاءة، من أجل مراقبة الجودة.

< تنفيذ الإلتزامات إزاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية رأس المال والموارد البشرية، وإنشاء البنيات الأساسية من خلال إجراءات للحوافز، أو تدخل السلطات العامة.

وأحد المسارات التي يتعين إتباعها، إنشاء مشروع مشترك، بغرض إقامة نوع من التنظيم اليورو- متوسطي للأسواق الزراعية بدعم من الآليات الداخلية لتنظيم الأسواق، حيث يمكن التعبير عن وجهة نظر المنطقة اليورو- متوسطة في إطار منهج إستراتيجي شامل، في سياق المفاوضات المتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، يكون التقدم في مجال التكامل الإقليمي، والتنمية الإقليمية، أمراً مرغوباً لدى جميع الأطراف الفاعلة المعنية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك، إلا بمساهمة المؤسسات، وإتخاذ السياسات الرامية إلى توحيد المعايير، والنهوض بتدريب الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن مواقف الدول المختلفة، ومضامين الإقتراحات التي تتقدم بها، والمفاوضات الزراعية الجديدة في سياق منظمة التجارة العالمية WTO، يمكن أن تكون بمثابة فرصة لإجراء إستعراض مسبق بشأن آليات معينة، وإعادة صياغة تلك الآليات التي يمكن- بناء على الظروف - أن توفق ما بين فتح الأسواق وقضايا الدعم الداخلي. ومن المعروف أن الموضوعات الرئيسية للمناقشات في المفاوضات الجارية الآن، تتعلق بنظام الدعم الزراعي، ومسألة العوائق غير التجارية التي تتعلق بسلامة الغذاء، والتنمية الريفية، وتعددية الوظائف والمهام، والإتفاقية المعنية بحماية الملكية الفكرية والمنتجات الخاصة بمناطق معينة.

وفي التحليل النهائي، نجد أن نجاح السيناريو يتوقف، بطبيعة الحال، على إفتراض مرجح يتعلق بمدى الإلتزام بمشروع جماعي، يحظى بتوافق في الآراء بشأن ضرورة تقليص الفوارق، وسد فجوات التنمية بين السكان في منطقة شمال المتوسط وجنوبه، أما تقليص الفوارق على المستوى الوطني، فيكون بين الهياكل الزراعية الحديثة وبين المزارع العائلية المتوسطة والصغيرة الحجم.

سيناريو دعه يعمل Laissez Faire : العولمة والسوق المفروضة على الدول المتوسطة:

يقدم هذا السيناريو، منطقة البحر المتوسط، على انها ضحية الإتجاهات الإقتصادية والزراعية العالمية، لأنه لا يوجد موقف إقليمي. ويرتكز هذا السيناريو على فرضية سوء إدارة النموذج البديل، وإخفاق السياسات العامة الوطنية و/أو الإقليمية، والخيارات المفروضة من قبل النظام الإقتصادي المعولم، والتي تجعل الهوية المتوسطة مائعة. وهذا السيناريو- حيث الإنتقال إلى نموذج بديل من التحرير- لإيدار إدارة جيدة، وله نتائج متعددة: الإستبعاد من الأسواق، والمنافسة الإقليمية والدولية، وعدم التماثل الملحوظ بين الشمال والجنوب، والثنائية المتفاقمة، حيث نجد أن سلسلة الجودة في مختلف الدول تتحكم فيها قلة من دوائر الأعمال، وتفويض مهمة إصدار مراسيم بالمعايير والصلاحيات بالنسبة للمواصفات السلعية إلى قطاع التجزئة، والوسطاء من القطاع الخاص، وعدم إمتلاك الخبرات الفنية المحلية، وإعادة توطين الإنتاج، والأثر المحدود لروابط المستهلكين.

ولا يزال المنتجون في دول جنوب وشرق المتوسط يواصلون التخصص في عدد محدود من المنتجات، ويستهدفون الأسواق الأجنبية أساساً على حساب الأسواق المحلية. وثمة إصرار على إستخدام أساليب في التعدين لإستغلال الموارد يترتب عليها خسارة في التنوع الحيوي وتدنى المعرفة والخبرة الفنية المحلية، والعائد الذي يحصل عليه المنتجون في القطاع الرئيسي منخفض، بينما نجد أن تكاليف المدخلات وإجراءات الحصول على شهادات الجودة باهظة، ولا يزال العرض مشردماً وتتحكم فيه الصناعات الفرعية. وأخيراً، فإن الدولة تقوم بنقل مهمة معايير الإنتاج إلى جهات وسيطة منظمة، وتتحول تجارة التجزئة الواسعة النطاق إلى مزايا خالصة لتلك الجهات.

وثمة تطورات مختلفة في الدول الأوروبية الواقعة على الساحل الشمالى لحوض المتوسط :

- < أن مناطق الإنتاج شاسعة، والسمات الجغرافية تتضاعف، ومن الصعب متابعة نفاذ المنتجين إلى القطاع.
- < أن نماذج الإنتاج الكثيف (مثل النموذج الأندلسى في أسبانيا) يتم الحفاظ عليها، و/أو تطبيقها في المنطقة بأسرها، بينما لا يولى أدنى إعتبار لإستمرارية النظم المستخدمة.
- < أن إمكانية قراءة المستهلكين للعلامات المتميزة قد تضاعلت بسبب إنتشار المعايير والعلامات.
- < أن الطلب على السلع قد تشبع، أو انخفض، بسبب التكاليف المفرطة، وأن العائد على جودة الإنتاج في القطاع الرئيسى، منخفض، شأنه مستوى تكامل الشركات.
- < أن ثمة منافسة شرسة على الأسواق المتوسطة، وأن القدرة التنافسية ضائعة، وأن وحدات الإنتاج يعاد توطينها.
- < أن العرض مشردم، وأن التنسيق محدود بين المنتجين والأطراف الإقتصادية الفاعلة.
- < أن طرق الإنتاج يكتنفها روتين شديد، وأن الأسبقية تعطى للمبادرات الفردية، وللعقود الخاصة التى تخضع القطاع الزراعى لقوانين سوق غير منظمة أصلاً.
- < أن الصراعات تتضاعف، وأن المنافسة تتزايد بين الدول في المنطقة بسبب إنعدام التكامل بين نظم الإنتاج، وانعدام التكامل بين الأسواق.

المراجع

- Al Bitar (L.), "Organic Farming in the Mediterranean Region: Statistics and Main Trends", in Willer (H.) and Yussefi (M.) (eds.), *The World of Organic Agriculture and Emerging Trends 2007*, Bonn, IFOAM and FiBL, 2007.
- Al Bitar (L.), "Organic Farming in the Mediterranean Region: Towards Further Development", in Willer (H.) and Yussefi (M.) (eds.), *The World of Organic Agriculture and Emerging Trends 2008*, Bonn, IFOAM and FiBL (forthcoming).
- Al Bitar (L.) e Pugliese (P.), "L'agricoltura biologica nel Bacino del Mediterraneo. La storia e le principali tendenze in atto", in *Il biologico nel Bacino del Mediterraneo. Politiche, normative e mercati per un'agricoltura di qualità*, Rome, ISMEA-IAMB (forthcoming).
- Allaire (G.) et Boyer (R.), *La Grande Transformation de l'agriculture*, Paris, Economica, 1995.
- Anima, "The Agro-Food Sector in the Euro-Mediterranean Region", *Anima Papers & Documents*, 16, 2005.
- Augé (M.), *Non-lieux. Introduction à une anthropologie de la surmodernité*, Paris, Seuil, 1992.
- Bedrani (S.), Malorgio (G.) et Miclet (G.), "Analyse comparative des systèmes agroalimentaires et politiques agricoles dans les pays Méditerranéens", *MEDIT*, 2, 2001.
- Béranger (C.), "Les Productions alternatives et de qualité dans les zones de montagne défavorisées", *Comptes rendus de l'Académie d'agriculture de France*, 85 (7), 1999.
- Bérard (L.) et Marchenay (Ph.), *Les Produits de terroir entre cultures et règlements*, Paris, CNRS Éditions, 2004.
- Butault (J.-P.), "La baisse des revenus et l'essoufflement de la productivité dans l'agriculture française depuis 1998", *INRA-Sciences sociales*, 2, 2006
- Ciheam, "The Agro-food Industries in The Mediterranean Region", dans Hervieu (B.) (ed.), *Agri.Med 2004 Développement and Agri-food Policies in the Mediterranean Region*, Ciheam Annual Report, Paris, Ciheam, 2004.

Codron (J.-M.), Bouhsina (Z.), Fort (F.), Coudel (E.) and Puech (A.), “Supermarkets in Low-Income Mediterranean Countries: Impacts on Horticulture Systems”, *Development Policy Review*, 22 (5), 2004, pp. 587-602.

Eurostat, *Annual Detailed Enterprise Statistics on Industry and Construction*, various years.

Femise, *Produits du terroir méditerranéens: Conditions d'émergence, d'efficacité et modes de gouvernance*, report, Marseille, Femise, June 2005.

Foreign Agricultural Service, *Retail Food Sector*, Washington (D.C.) United States Department of Agriculture, various countries and years.

Hobsbawm (E.) & Terence (R.) (eds.), *The Invention of Tradition*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983.

Lipchitz (A.), “Prix à la production et à la consommation dans le secteur agro-alimentaire”, *Diagnostics, prévisions et analyses économiques*, sous la direction générale du Trésor et de la Politique économique, 59, January 2005.

Malorgio (G.) (ed.), *Le dinamiche dei mercati dei prodotti agroalimentari nel Mediterraneo*, Rome, ISMEA-IAMB, 2003.

Organic Monitor, *The Global Market for Organic Food & Drink: Business Opportunities and Future Outlook*, Organic Monitor, 2006.

Pugliese (P.), “Emerging Approaches to Organic Agriculture Development in the Mediterranean Basin: MAIB Experience”, communication, *The International Conference on Organic Agriculture and Food Security*, Rome, 3-5 May 2007.

Purseigle (F.), “Les malaises du monde paysan”, *Regard sur l'actualité*, “Agriculture et monde rural”, 315, November 2005.

Rastoin (J.-L.) “Quelle stratégie pour les produits de terroir dans un contexte de globalisation des marchés ?”, *Mission agrobiosciences. Cafés-débats de Marciac*, 6 May 2006.

Reardon (T.) & Swinnen (J. F. M.), “Agrifood Sector Liberalisation and the Rise of Supermarkets in Former State Controlled Economies: A Comparative Overview”, *Development*

Policy Review, 22 (5), 2004, pp. 515-523.

Reardon (T.), Timmer (C.-P.), Barrett (B.) and Berdegué (J.), “The Rise of Supermarkets in Africa, Asia and Latin America”, *American Journal of Agricultural Economics*, 5, 2003, pp. 1140-1146.

Sainte Marie (Ch. de) et Bérard (L.), “Comment les savoirs locaux sont-ils pris en compte dans l’AOC”, in Bérard (L.), Cegarra (M.), Djama (M.), Louafi S.), Marchenay (Ph.), Roussel (B.), Verdeaux (F.), *Biodiversité et savoirs naturalistes locaux en France*, Paris, Iddri-Cirad-IFB-INRA, 2005.

Sallustio (C.) e Gargano (G.), “Il piano di sviluppo rurale della Regione Puglia per il Mediterraneo”, in *Puglia Regione Mediterranea – Politiche per lo sviluppo rurale nel Mediterraneo*, Bari, Regione Puglia, 2006.

Tozanli (S.), *The Place of Mediterranean Countries in the Foreign Investment of the Top 100 Food-Processing Multinational Enterprises*, Paris, SIAL, 21 October 2004.

UNCTAD, *World Investment Report* Geneva, UNCTAD, various years.

UNIDO, *Annual Report* (on-line database), Vienna, UNIDO, 2006.

الفصل - 10

إستراتيجية التنمية من أجل المناطق الريفية(*) :

عانت المناطق الريفية دائماً من منافسة المدن، وبينما نجد أن الأخيرة تتمتع بكثير من الاهتمام، وهي مركز للأنشطة السياسية والإقتصادية والثقافية، تجد المناطق الريفية أنه من الصعب عليها الحفاظ على هويتها أو بناء مستقبل لها. وأثناء القرنين الأخيرين، شهد الريف في الدول الغربية تفرغاً مطرداً من الأنشطة الإقتصادية ومن السكان، مما جعله يبدو وكأنه صحراء ريفية تتناثر فيها مشروعات الأعمال الزراعية التي لم يشهد لها الريف مثيلاً من قبل من حيث الاتساع، وتقوم على الميكنة ولكنها "مجردة من النزعة الإنسانية". ومن ذا الذي فكر تفكيراً منطقياً – في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي- في الإقامة في الريف لكي يكسب عيشه هناك، من أي نشاط خلاف الزراعة؟! وفي جنوب المتوسط، لم تحدث بعد الدائرة الحميدة للتصنيع، إننا يعقبها خروج سكان الريف من موطنهم وهجرتهم إلى المدن، وتحديث المزارع، وظلت الديناميكية الديموجرافية قوية، واليوم أصبح لدينا مناطق ريفية كثيفة السكان لاندرى ماذا نضع معها في حقيقة الأمر، وإننا قد نتناساها في بعض الأحيان، ولكنها تستلفت إنتباه الحكومات، بسبب ماينتاب تلك المناطق من قلاقل، وعمليات تمرد، وموجات هجرة، وتطرف. وعلى أية حال، فإن العالم يتغير، ففي الشمال والجنوب يمكن أن يشهد العقد القادم، تحولاً- إن لم يكن نكوصاً- في النموذج الريفي، من شأنه فتح تلك المناطق أمام فرص جديدة للتنمية.

وكانت السياسة الزراعية المشتركة (CAP) قد تركت بصماتها منذ فترة طويلة على الريف الأوربي، بأن وضعت التنمية في دور داعم لتنفيذ التغييرات الهيكلية في عالم الزراعة - ولما كانت تلك السياسة تهاجم باستمرار في إطار المفاوضات فيما بين الدول الأوربية، وتهاجم في المفاوضات الدولية، فقد شهدت تراجعاً بعض الشيء في قدرتها البنائية لصالح سياسة تنحو نحو الإستقلالية بشكل متزايد، مع توسع الهام المنوطة بها. ويشهد عام 2008، إتمالات مراجعة منتصف المدة لميزانية الإتحاد، كما سوف يشهد عام 2013 الذي يشهد الدخول في ميزانية جديدة لمدة 6 سنوات ودورة برامج جديدة، تمثل المرحلة التالية في هذه التغييرات الجوهرية في القضايا محل الخلاف. إن التنمية الريفية- باعتبارها الأداة الهيكلية للسياسة الزراعية المشتركة – أصبحت تدريجياً القوة الموجهة للتماسك الجغرافي، حيث حركت قدرة المناطق الريفية على المنافسة، ودعمت إستدامة الأنشطة البشرية، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية .

ومع ذلك، فإن إضعاف السياسة الزراعية المشتركة وحدها، لم يؤد تلقائياً إلى ظهور قوة الريف على هذا النحو، وإنما تعكس الظاهرة عملية إعادة تقييم أكثر عمقاً للمناطق الريفية من ناحية إمكاناتها الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية، لإشباع الطلبات الجديدة لمجتمعات مابعد الصناعة. والتغيير في النموذج الريفي تغيير حقيقي، ويتصل بالتيارات الرئيسية التي أصبحت تهز مجتمعات هذه الأيام، والتي لا تستطيع المنطقة المتوسطة الفكك منها، وهي: عولمة الإقتصاد التي تزيد من المنافسة، ولكنها في نفس الوقت تفتح فرصاً جديدة، وتشهد ظهور تقنيات جديدة مع تزايد نزاع الطابع المادي عن الخدمات والعلاقات الإجتماعية، وبزوغ دور المجتمع المدني، وظهور الحوكمة المحلية التشاركية، وزيادة الأخطار البيئية التي تزيد من الوعي الدولي بضرورة إتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهتها.

(*) تمت كتابة هذا الفصل بناء على الوثائق التي أعدها السيدة/تهاني عبد الحكيم (سيام، معهد الزراعة المتوسطية، مونيبييه)، وجان بول بيليسيه (سيام، معهد الزراعة المتوسطية، مونيبييه).

سكان الريف في منطقة المتوسط عام 2020 :

التعريفات المختلفة لكلمة ريف :

بحكم التقاليد الماثورة ، إستخدمت ثلاثة مناهج نظرية لتعريف "الحياه الريفية" (1) منهج *النفي* الذي يذهب إلى القول بأن كل ما هو غير حضري، فهو ريفي. ويعرف الحضر بالمكان المأهول، والكثافة السكانية، والتجمع، وتنوع الأنشطة. أما الحياة الريفية فتعنى، على النقيض مما سلف، إنخفاض الكثافة، وضعف الطابع الإصطناعي، وتشتت الأنشطة والتجمعات البشرية (2) منهج سوسيولوجي، حيث تعرف الحياة الريفية من ناحية المعايير الإجتماعية- الثقافية المرتبطة بالعلاقات الإجتماعية، ونظام القيم، وأسلوب الحياة، وأنماط الإستهلاك. (3) منهج إقتصادي حيث يؤخذ في الحسبان نمط النشاط الإقتصادي في تعريف كلمة "ريفى" التي تنصرف في مفهومها إلى المناطق الأقل تنوعاً في النشاط الإقتصادي، حيث يسود النشاط الزراعى من حيث نسبة فرص العمل والدخول.

إن عمليات تحول المناطق الريفية- بفعل عوامل خارجية أو داخلية- قد جعلت تلك المناهج مناهج غير ملائمة، بدرجات متفاوتة. فالمنهج الأول يستخدم بعض المعايير- ولاسيما معيار الكثافة- التي لا تستطيع أن تتجاوز التعريفات التقليدية بناء على المكان (من دولة إلى أخرى)، والزمان (بالنسبة لنفس الدولة) والمنهج المطلوب لحل المشكلات. أما المنهج السوسيولوجي فلم يعد صالحاً، لأن الإختلافات في أسلوب الحياة ونمط الإستهلاك بين المجتمعات الريفية والحضرية، تميل لأن تصبح غائمة وغير واضحة، نتيجة لعملية "التجانس" في دول الشمال و"التقارب" في دول الجنوب. كما أصبح المنهج الإقتصادي عديم القيمة في ضوء التغييرات الداخلية في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن الزراعة لا تزال توفر فرص العمل لجانب كبير جداً من سكان الريف، إلا أنها لم تعد النشاط السائد (من حيث العمالة والدخل) فى معظم المناطق الريفية للدول الموجودة على الشاطئ الشمالى.

وفي مواجهة هذه الإتجاهات ، والتنوع الهائل للمناطق الريفية، فإن أى محاولة لتعريف مفهوم "الريفية" تصبح محاولة خادعة (Perrier-Cornet and Hervieu 2002)، وعلى العكس من ذلك، يوجد منهجان عمليان يعرضان تلخيصاً جيداً لوضع المناطق الريفية في الشمال، وإلى حدا ما في دول جنوب المتوسط:

< الأول يضع الطبيعة كأساس للتعريف، حيث تتميز المناطق الريفية بسخاء الطبيعة ؟ وهى مجال طبيعى مفتوح وليست عليه مباني كثيرة)، وموارد مائية، وحياة نباتية الخ .

< والثانى يجمع بين إنخفاض الكثافة السكانية، والأنشطة، والبنية الأساسية في منطقة معينة، مع ضعف القوة الشرائية مقارنة بالمراكز الحضرية (Wiggins and Proctor,2001) .

أما المنهج الشائع الإستخدم فى وضع وترتيب إجراء الإحصاءات الوطنية، فهو المنهج الذى يأخذ في الحسبان معايير الكثافة، وحجم السكان (دول المغرب العربى) مرتبطة بشكل أو بآخر مع معايير أخرى مثل العمالة بصفة خاصة (فرنسا)، وفي دول معينة مثل مصر، يتم تصنيف المناطق باعتبارها ريفية أو حضرية، بموجب قرار إدارى محض. وهذا يوضح بغير لبس ضرورة تناول الإحصاءات "الريفية" ومقابلها "الحضرية" بكل حذر ودقة. ومن جانبه فإن الإتحاد الأوروبى قد أخذ بتعريف دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD (الإدارة العامة للزراعة والتنمية الريفية، 2006 بناء على منهج من مرحلتين:

< أولاً: تعرف الوحدات المحلية الأساسية (مثل البلديات) بأنها ريفية إذا كانت الكثافة السكانية لديها أقل من 150 نسمة في الكيلو متر المربع .

< ثانياً: يتم تصنيف المجتمعات المحلية من فئتي 3 NUTS أو 2 NUTS ضمن إحدى الفئات الثلاث التالية⁽⁷¹⁾ منطقة يغلب عليها الطابع الريفي، إذا كان ما يزيد على 50% من السكان يسكنون في وحدات ريفية محلية؛ ومنطقة يبين بين إذا 15% - 50% من السكان يسكنون في وحدات ريفية محلية؛ ومنطقة يغلب عليها الطابع الحضري، إذا كان أقل من 15% من السكان يسكنون في وحدات ريفية محلية.

وهذا التصنيف الأخير - الذي لا يقوم على المقابلة بين إصطلاحى "ريفي" و"حضرى" ولكنه يُحل محلها - تصنيف متوازن بدرجة مناسبة، وفي إقليم عام مشترك كإقليم دولة ما، تكتسب المنطقة أهمية خاصة .

عود إلى التوقعات الديموجرافية الريفية:

يمكن القول بأن المناطق الريفية المتوسطة سوف تظل موطناً لقرابة 32% من إجمالي سكان المتوسط في عام 2020، أى حوالى 166 مليون نسمة⁽⁷²⁾. وعلى خلاف المدن التى سوف تضم ما يزيد على 98% من الزيادة السكانية الإجمالية فى دول المغرب العربى، فإن المناطق الريفية فى تلك الدول سوف تشهد عموماً زيادة متواضعة، لأن التوقعات الوسيطة تشير إلى زيادة فى حدود 2 مليون نسمة فقط، فى سكان الريف. وتخفى تلك التوقعات التفاوتات الرئيسية بين الأقاليم والدول، وتبين أن المكون الريفي للسكان، سوف يستمر أساساً فى التأثير على مستقبل البلدان المتوسطة. وسوف تضم مصروتركيا - وبهما 50 مليون نسمة، 22 مليون نسمة من سكان الريف لكل منهما على التوالى - 43% من سكان الريف فى منطقة المتوسط فى عام 2020. وسوف تشهد ثلاث دول، من دول جنوب وشرق المتوسط، وهى مصر، وسوريا، وأراضى السلطة الفلسطينية - زيادة سكانية تربو على 14% خلال الفترة من 2005 - 2020، بينما هناك احتمال بأن تشهد دول المغرب العربى إنخفاضاً فى سكان الريف بنسبة 5,2%، أى من 30,510,000 نسمة فى عام 2005 إلى 29,760,000 فى عام 2020. ومن المتوقع أن ينخفض سكان الريف فى الدول الأوروبية المتوسطة بنسبة 11% .

إلا أن هذا الإنخفاض العام فى سكان الريف وفقاً لتنبؤات سيناريوهات الإتجاهات التى أعدتها الأمم المتحدة، يحتاج إلى مراجعة، ذلك أن الافتراض الذى قامت عليه تلك التنبؤات، ينصرف إلى أن عملية الإنتقال إلى المدن سوف تستمر بسبب التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد، مع إنخفاض فى القيمة المطلقة لسكان الريف فى الدول المتقدمة، وإنخفاض مماثل، وإن كان نسبياً، يسمح بالزيادة السكانية فى الدول النامية (الأمم المتحدة، 2006، صفحة 15). ويشير عدد من المؤشرات إلى أنه ينبغى التعامل بدرجة من الحذر مع هذا السيناريو، بل ويجب أن نفكر فى سيناريوهات بديلة أخرى.

هل هى نهاية السراب الحضري فى الجنوب ؟

فى سياق تحرير إقتصاديات دول جنوب المتوسط، فإن عدد المنتجين الزراعيين يمكن أن يتقلص فى مواجهة المنافسة العالمية فى كل من الأسواق الوطنية والعالمية. والسؤال حينئذ يدور حول فرضية توافد السكان إلى المدن - كما كان الشأن فى الماضى -، وبصفة خاصة، المدن الساحلية. وهذه حالة غير مؤكدة، حيث أنه يتعين على المدن أن تتسع لإستيعاب الزيادة السكانية فيها، كما أن فرص العمل ضعيفة أمام سكان الريف الذى لا تتوفر فيهم المهارات الكافية، وخصوصاً إذا تم تطوير القطاع الصناعى المتكاسل، وقطاع الخدمات.

لقد أصبحت المدن اليوم - بعد أن كانت مركز إستقطاب لفترة طويلة - تعاني من إرتفاع معدلات البطالة، وظهور أزمة إسكان مع إرتفاع القيمة الإيجارية، وزيادة إنعدام الأمن، وتدنى نوعية الحياة فى المدن. وطبقاً

(71) التسميات التى تطلق على الوحدات الإقليمية - لأغراض إحصائية، هى: Nuts وتطلق على الوحدة التى تضم ما بين 800,000 - 3,00,000 نسمة،

NUTS 3 وتطلق على الوحدة التى تضم ما بين 150,000 - 800,000 .

(72) أنظر الفصل 1- بعنوان: "السياق الإجتماعى - الديموجرافى".

لما ذكرته مصادر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية Habitat⁽⁷³⁾، فإن نسبة سكان المدن، في عام 2005، الذين يعيشون في ظروف صعبة، نسبة لا يمكن إغفالها، وإذا ما طبقنا نسبة التوطن الخطيرة في عام 2003، على سكان المدن، فإن البيانات تتنبأ بأنه في عام 2020 (رغم إفتراضات الحد الأدنى)، سوف يكون هنالك 26 مليون مواطن تركى من سكان المدن، يعيشون في ظروف صعبة، وسوف يفوق فقراء المدن فقراء الريف في ذلك الحين. وفي مصر، سوف يتضرر 16 مليون نسمة من سكان المدن أى مايعادل أكثر من 30% من سكان الريف .

بل إن البيان الصحفى المتعلق بالتقرير الأخير الصادر عن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تحت عنوان: "حالة مدن العالم، 2007/2006"، كان أكثر صراحة ووضوحاً، حينما ذكر أنه: "من المفترض عادة أن سكان المدن أحسن صحة، وأرقى تعليماً، وأكثر ازدهاراً من سكان الريف". ومع ذلك، فإن هذا التقرير قد فجر مفاجأة جديدة وهى أن فقراء المدن يعانون من عقوبة الإقامة في المدن، حيث إن سكان الأحياء الشعبية والعشوائية في المدن يعيشون حياة أسوأ بكثير من أقاربهم الذين يعيشون في الريف (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2007/2006). وفي مدينة مثل القاهرة، التى يعيش 40% من سكانها في أكواخ ومنازل متهالكة فى المناطق العشوائية - طبقاً للتقديرات الرسمية الوطنية⁽⁷⁴⁾. بدأ السكان يعودون إلى الريف بعد أن خاب أملهم في الجرى وراء سراب الحياة في المدينة. ولهذا السبب، فإنها من المرجح، ألا يحدث نزوح من الريف إلى المدن، وأن المستبعدين إقتصادياً والفقراء المعدمين من سكان الريف، سوف يفضلون إما البقاء في الريف أو الهجرة، وخصوصاً إلى أوروبا، والتي لن تكون بلا مشاكل . إن الحاجة إلى نهج "ريفى" لمواجهة هذه التغيرات، لا بد أن تؤخذ في الإعتبار كقرضية قوية.

في الشمال: الحنين إلى الريف :

خلال العقود الماضية، شهدت جميع دول شمال المتوسط إنخفاضاً في سكان الريف الزراعيين، ولقد أصبح هذا الإنخفاض المستمر مثار إعتراض، مما دفع إلى عملية مضادة تتمثل في إعادة التوطين في البيئة الريفية. ويبدو أن الإنخفاض في عدد المزارع قد عوضه إلى حد كبير، وصول الوافدين الجدد من المدن، حيث جلبوا معهم تغييراً جوهرياً على طبيعة حياة سكان الريف. وتوضح دراسة أجريت مؤخراً بمعرفة الوفد الوزارى المشترك لتخطيط الأرض، والتنافسية الإقليمية " (DIACT) الديناميكية الديموجرافية الجديدة للمناطق الريفية . وإذ نشهد ظاهرة تحول المدن إلى حواضر ضخمة، أصبحت المناطق المتاخمة للمدن محل اهتمام رئيسى، كما أن وصول السكان الجدد يؤثر أيضاً على تخوم الكوميونات الريفية، " بل إن الكوميونات الريفية البعيدة عن المراكز الحضرية، باتت تشهد الآن تدفقات ضخمة من القاطنين الجدد، وللمرة الأولى، تحول ميزان الهجرة، لما يسمى بالمناطق الريفية "المعزولة" إلى ميزان إيجابى (+29,0% فى السنة خلال العقد الماضى) (المجموعة الوزارية المشتركة لتخطيط الأراضي والتنافسية بين المناطق، 2003).

⁽⁷³⁾ يعرف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية Habitat الظروف الصعبة بأنها تنصرف إلى العجز أو القصور ، في واحدة على الأقل من الجوانب التالية: الوضع الأمن، والنفاذ الميسور إلى مياه الشرب، والمرافق الصحية المرضية، وغير ذلك من التسهيلات، وجودة المباني، ومساحة كافية للمعيشة.

⁽⁷⁴⁾ أنظر جريدة الأهرام اليومية المصرية، مارس 2007 .

جدول 1- صعوبة الحياة في المستوطنات الحضرية.

| 2002 | | | | | 2003 | | | | | الدولة |
|--------------------------------------|----------|----|------------|---------------|--------------------------------------|----------|----|------------|---------------|----------|
| معدل الظروف الصعبة لعام 2003 | | | | | | | | | | |
| سكان المدن الذين يعيشون في ظروف صعبة | | | سكان الريف | إجمالي السكان | سكان المدن الذين يعيشون في ظروف صعبة | | | سكان الريف | إجمالي السكان | |
| ندرة السكان | بالمليون | % | بالمليون | بالمليون | ندرة السكان | بالمليون | % | بالمليون | بالمليون | |
| 8 | 0.1 | 7 | 1v6 | 3.3 | 5 | 0.1 | 7 | 1.7 | 3.1 | ألبانيا |
| 9 | 0.3 | 4 | 3.5 | 11.1 | 7 | 0.3 | 4 | 3.7 | 10.1 | تونس |
| 12 | 0.4 | 6 | 3.6 | 10.8 | 9 | 0.4 | 6 | 4.4 | 11.1 | اليونان |
| 14 | 2.3 | 6 | 16.8 | 55.3 | 12 | 2.3 | 6 | 18.9 | 58.1 | إيطاليا |
| 22 | 2.0 | 6 | 9.3 | 42.8 | 17 | 0.8 | 14 | 4.8 | 10.5 | البرتغال |
| 23 | 0.9 | 14 | 4.0 | 10.5 | 17 | 2.3 | 12 | 13.6 | 32.9 | الجزائر |
| 23 | 2.9 | 6 | 12.4 | 60.8 | 19 | 2.8 | 6 | 14.3 | 60.5 | فرنسا |
| 24 | 3.1 | 12 | 13.1 | 38.8 | 20 | 2.0 | 6 | 10.1 | 43.1 | أسبانيا |
| 33 | 16.4 | 40 | 49.9 | 90.9 | 29 | 12.5 | 40 | 42.8 | 74 | مصر |
| 64 | 8.0 | 33 | 12.5 | 36.8 | 45 | 6.0 | 33 | 13.4 | 31.5 | المغرب |
| 115 | 26.0 | 43 | 22.6 | 83.1 | 85 | 20.9 | 43 | 24.7 | 73.2 | تركيا |
| 471 | 1.8 | 50 | 0.4 | 4.0 | 350 | 1.6 | 50 | 0.5 | 3.6 | لبنان |

المصدر: UN-Habitat 2001 figures in med 2006.

ومن المعروف جيداً أن فرنسا أكثر ريفية في طابعها من أي بلد أوروبي آخر، وربما كانت هذه الديناميكية الريفية الجديدة، هي مجرد إستثناء في أوروبا ذات الطابع "الحضري" ولا يوجد لذلك نظير، وكان الإتحاد الأوربي قد أمر بإجراء دراسة تنبؤية، إنتهت إلى نفس النتيجة، فحواها أن المناطق الريفية في أوروبا تتسم بالديناميكية الديموجرافية، على الرغم من صعوبة تحليل تلك الظاهرة. ولو أعتبر المرء - كما تفعل الدراسة التي بين أيدينا الآن - أن العامل الحاسم في مستقبل عالم الريف هو السكان، لوجدنا أن كثيراً من المناطق في وضع صحي سليم تحافظ على السكان الموجودين فيها وتسقبل غيرهم من السكان (المفوضية الأوروبية، 2006، ص-15)، وتشهد بعض المناطق الريفية التي يعتبر معدل النمو الطبيعي فيها سالباً، زيادة سكانية نتيجة للهجرة إليها من المدن والتجمعات الحضرية الكبرى (المرجع السابق، ص 40)، وهذه الحيوية- التي يمكن أن نجدها أيضاً في المجال الإقتصادي- تصوغ الآن صورة جديدة للريف الأوربي.

التحول الإقتصادي والحضري في اتجاه السواحل: هل هو صورة خادعة؟

لأسباب جيواستراتيجية (الموانئ) وطبيعية (الصحارى في الجنوب)، أصبحت سواحل المتوسط اليوم مراكز رئيسية للنشاط في جميع الدول المشاطئة للبحر المتوسط، من حيث شبكة الطرق، والمطارات، والصناعة، والتجارة، والسياحة على وجه الخصوص. وفي الجنوب، فإن المخاوف من سيطرة المناطق الساحلية وإجذابها للإقتصاديات الوطنية برمتها، على حساب المناطق الداخلية للبلاد، هي مخاوف مبررة بقدر ماتستفيد المناطق الساحلية حالياً من الإستثمارات، وهي مطالبة- بحكم تحرير الأسواق- بأن تكون همزة وصل مباشرة بين الأسواق العالمية، ومراكز الإستهلاك التي تكونت في المدن الساحلية الكبرى. وفي ظروف تخضع فيها إقتصاديات الجنوب للتيارات الإقتصادية العالمية القوية، فإن الضغوط الخارجية يمكن أن تؤدي إلى إنفصال كلى بين المناطق الداخلية في البلاد hinterland والمنطقة الساحلية حيث تتركز معظم الثروات، والتي تنطلق إلى عالم ماوراء البحار. والمناطق الداخلية - بإعتبارها شديدة الفقر، وضعيفة للغاية في الإنتاج، وغير قادرة البتة على المنافسة، ولاستهلك إلا أقل القليل، حتى يمكن الحكم عليها بأنها مجرد مناطق تعيش عيشة الكفاف.

وإذا قدر لهذا السيناريو ألا يصبح واقعاً، فإنه لا بد أن يؤخذ في الإعتبار، ولا بد من تقييم مدى مطابقته لمقتضى الحال في بعض الدول، لكي نشجع التحرك صوب تنمية إقليمية أكثر توازناً، ولنبدأ بوضع صورة إحتكار المناطق الساحلية للتنمية الإقتصادية في المنظور، فمن ناحية الديناميكية الديموجرافية، لا تعتبر المنطقة الساحلية المنطقة الجاذبة التي لا يمكن السيطرة عليها، كما هو التصور الغالب، والمدن في المناطق الداخلية لها ديناميكيتها الخاصة، كما يبدو من نمو شبكة المدن التي زاد سكانها عن عشرة آلاف نسمة خلال الفترة من 1950-1995

(Moricone – Ebrard and Dinard, 2000 p.33) ومع الإستثناء الواضح لدول المغرب العربي، تعتبر تلك الشبكة أكثر كثافة نسبياً في المناطق الداخلية منها على الساحل (أنظر جدول -2).

وتشير التوقعات، من حيث الوزن الديموجرافي، والتغيرات النسبية في الوزن، والتغيرات في الكثافة السكانية (أنظر الأشكال البيانية 3، 2، 1)، إلى إتجاهين قويين: الأول: الإستقرار العام لسكان السواحل بالنسبة لإجمالي السكان (أنظر الشكل البياني-2) والذي يعني أن إتجاه سكان السواحل يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنمو الديموجرافي، وأن " التأثير الساحلي " ضعيف، الثاني: الإستقرار النسبي لكثافة سكان السواحل في الشمال، والنمو الشديد لتلك الكثافة في الجنوب (أنظر الشكل البياني-3). وهنالك سببان لهذا الجانب الأخير: النمو الديموجرافي، وضيق الشريط الساحلي في الدول المعنية.

وعلاوة على ذلك، توضح تلك البيانات، أوضاع المجتمعات الساحلية المتوسطة مع:

< سكان السواحل الشمالية الذين سوف يتغيرون قليلاً. وسوف يتجه هؤلاء السكان إلى التناقص- وإن كان بطريقة مختلفة- كنسبة مئوية من إجمالي سكان الإتحاد الأوربي، مع زيادة الكثافة السكانية للدولة ككل (بإستثناء إيطاليا)، وسوف يمتد هذا النمط حتى تركيا، دون زيادة السكان عن 200 نسمة في الكيلو متر المربع.

< التغيرات وعدم التجانس الواضح في دول المغرب، حيث تبلغ النسبة المئوية لسكان سواحل المتوسط 70% في تونس، 40% في الجزائر، 10% في المغرب، والكثافة السكانية في الجزائر ضعف نظيرتها في تونس، والمغرب.

< زيادة كبيرة في الكثافة السكانية لسكان السواحل في سوريا ولبنان، ولكن في بيئتين مختلفتين تماماً، ذلك أن غالبية سكان لبنان هم سكان السواحل الذين يرتبط حجمهم بالزيادة العامة في السكان، بينما نجد أقلية من السكان في المناطق الساحلية في سوريا وتتضاءل نسبتهم إلى إجمالي السكان.

جدول -2- الإتجاهات في متوسط المساحة المتاحة للتجمعات في "الدوائر" المتوسطة (كم).

| 1995 | 1990 | 1980 | 1970 | 1960 | 1950 | المنطقة | |
|------|------|------|------|------|------|--------------------------|------------------------|
| 21 | 19.6 | 33.1 | 36.2 | 43.4 | 65.7 | الساحل | منطقة المغرب الغربي |
| 31.8 | 36.5 | 44.4 | 47.6 | 55.3 | 66.0 | الداخل | |
| 10.8 | 13.7 | 11.3 | 11.4 | 11.9 | 0.3 | الفرق بين الساحل والداخل | |
| 7.5 | 8.2 | 10.7 | 12.6 | 14.5 | 20.1 | الساحل | مصر |
| 6.2 | 7.9 | 8.2 | 8.7 | 8.0 | 9.3 | الداخل | |
| 1.3- | 0.3- | 2.5 | 3.9- | 6.5- | 10.8 | الفرق بين الساحل والداخل | |
| 12.9 | 14.5 | 18.8 | 22.9 | 32.2 | 25.1 | الساحل | المشرق |
| 15.5 | 16.3 | 19.6 | 25.7 | 30.6 | 35.4 | الداخل | |
| 2.6 | 1.8 | 0.8 | 2.8 | 7.4 | 10.3 | الفرق بين الساحل والداخل | |
| 22.2 | 21.8 | 25.9 | 31.7 | 33.9 | 47.5 | الساحل | تركيا |
| 28.9 | 29.5 | 33.8 | 39.0 | 51.0 | 59.2 | الداخل | |
| 6.7 | 7.7 | 7.9 | 7.3 | 17.1 | 11.7 | الفرق بين الساحل والداخل | |

المصدر: Moriconi-Ebrard and Dinard (2000); breakdown used: NUTS3 and equivalent outside Europe.

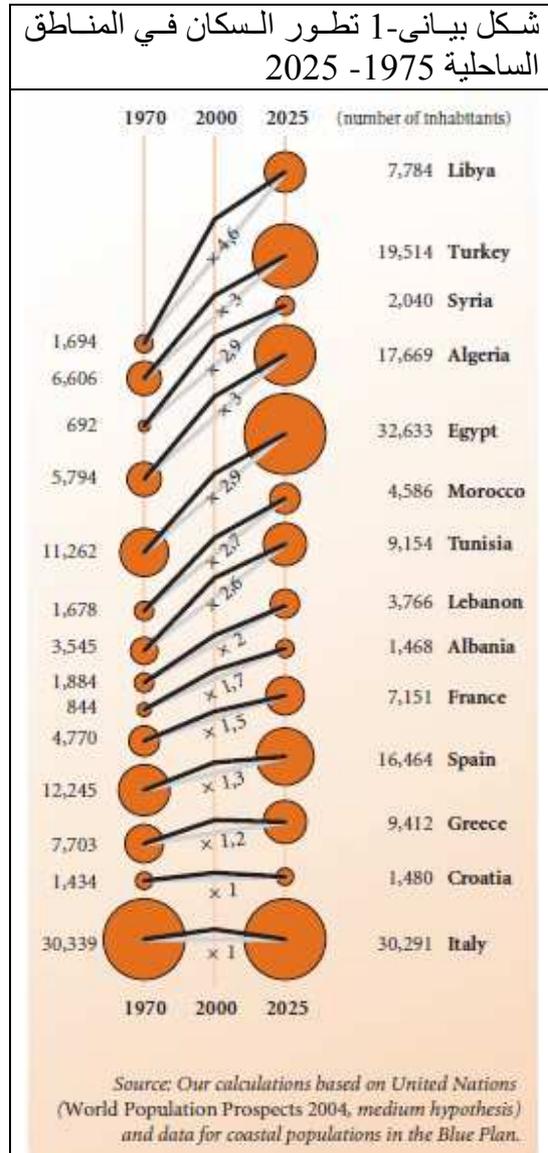
< تركيا تستطيع إستيعاب أى زيادة سكانية لديها، بشكل أفضل من الجزائر ومصر، وسوف تظل تركيا تتمتع بإنخفاض نسبة الكثافة السكانية .

< هناك أربع دول هي ليبيا، وتونس، ولبنان، واليونان، يوجد غالبية سكانها في المناطق الساحلية، ولكن لأسباب مختلفة تماماً: فالبحر هو الوجود والحياة في اليونان، والصحراء في تونس وليبيا، وضآلة مساحة لبنان .

على أن المناطق الداخلية في تلك الدول لم تكن مهجورة. وقد حان الوقت لوقف المبالغة في أهمية الإقتصاد الدولي، ومحاولة البعض التفوق على البعض الآخر في التردد البيغاوى لفكرة: " أن المدن الساحلية الكبرى هي التي إستفادت، ولا زالت تستفيد، من هذا الأثر الجذاب" (Mella Marquez, 2006)، ذلك أن البنية الإجتماعية هي التي توضح بجلاء دور القوى السياسية والإقتصادية في التوزيع الحالى للسكان . وعلى هذا، فإن نمو منطقة الساحل في الجزائر جزء من الإرث الإستعماري، وقد تعمق ذلك النمو أكثر بعد الإستقلال، عن طريق إختيار التنمية القائمة على حركة " التصنيع" الأساسية وتوطنها في المناطق الساحلية (Kateb and ouadah –Bedidi, 2002).

وبدلاً من الاستستلام لغواية الإقامة في المناطق الساحلية، فإنه قد حان الوقت للإعتراف بوجود الإقتصاد الداخلى وقيمته، حتى يتسنى تنمية الإمكانيات التي ينطوى عليها. والجزائر – التي يتعرض سكان السواحل فيها وهم 40% من جملة السكان لمخاطر زلزالية كبرى- قد وضعت نصب عينها ضرورة إقامة التوازن في

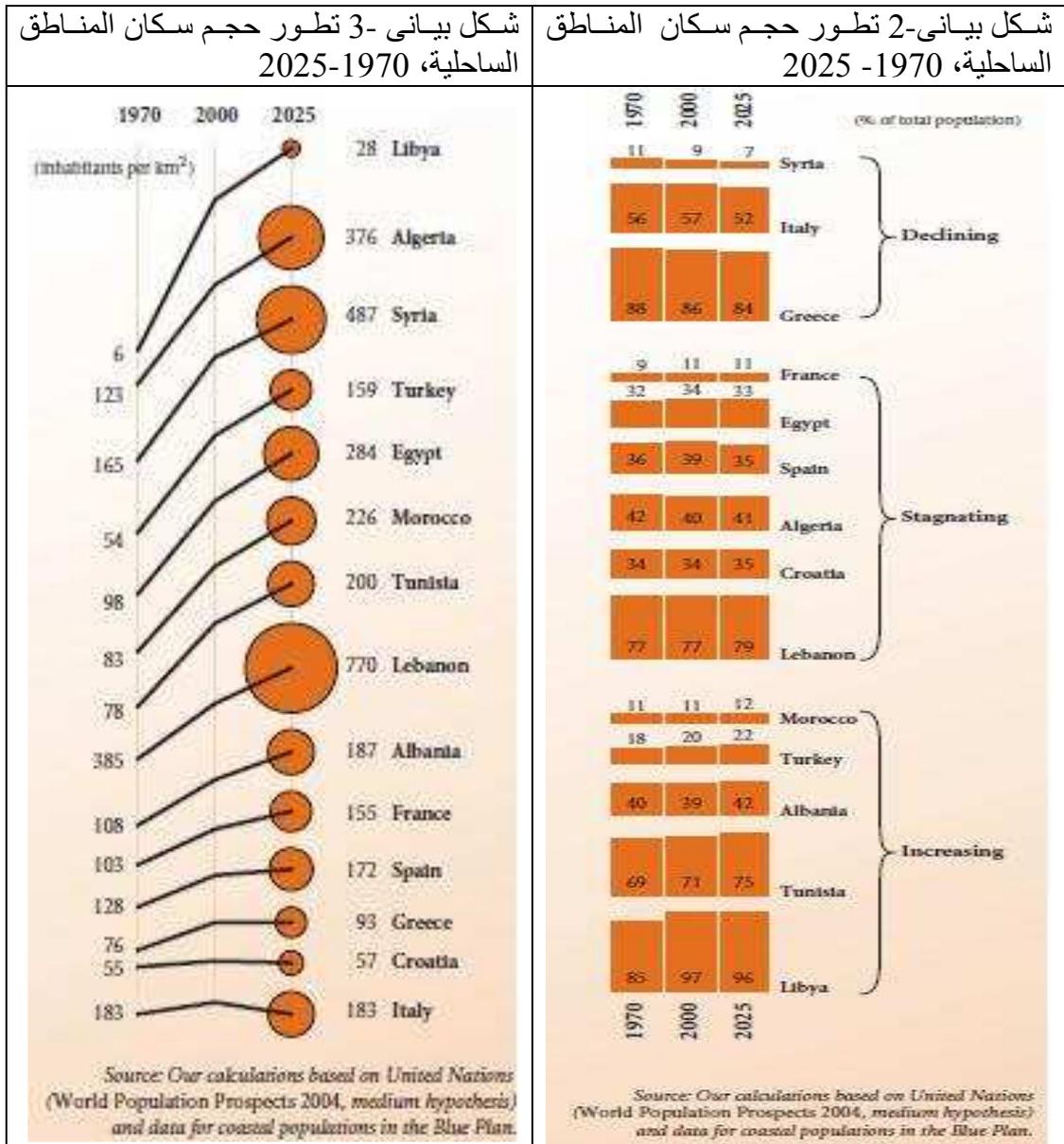
عملية التنمية لديها، عن طريق إطلاق خطة قومية كبرى للتنمية الإقليمية (وزارة التنمية الإقليمية والبيئة) تستهدف تطهير الشريط الساحلي من أجل مكافحة الهجرة إلى الحضر بطريقة أكثر فعالية، وتنمية الهضبة والجنوب، وحماية المجتمعات، والإمكانيات الاقتصادية. ومن أهداف تلك السياسة الطموحة، العمل على وقف النزوح من الريف، وإحياء المناطق المهمشة، والحفاظ على الموارد الزراعية والطبيعية لتلك المناطق، وتتطوى تلك الخطة على تنمية الموارد المحلية، وجعل تلك المناطق أكثر جاذبية إقتصادياً وإجتماعياً، وإنشاء شبكة من المدن، والمدن الجديدة.



ويوضح نمط التغيير في دول شمال المتوسط الآن أن تلك المنطقة الساحلية قد تصل إلى حدودها من ناحية الضغوط السكانية والبيئية، الأمر الذي يعنى أنه قد لا يتم الوصول أبداً إلى المستويات التي تم التنبؤ بها بالنسبة لعام 2025 " وفي الشمال، نجد أن بعض المناطق الساحلية لاتزال تشهد تدفقات إيجابية من المهاجرين، بينما مناطق أخرى قد بدت عليها علامات إجهاد واضحة وصلت إلى حد التفريغ السكاني لبعض مناطق الساحل. ونجد أن منطقة توسكاني مثلاً - قد تميزت فيما بين 1950-1980 بزيادة ملحوظة في عملية الإستيطان الساحلي، بينما شهدت في الفترة من 1981-1991، أن 32% فقط من البلديات المحلية قد شهدت إرتفاعاً في عدد السكان فيها مقارنة بـ 40% من المناطق الداخلية. وتبدو أن الأسباب ترجع إلى أزمة حركة التصنيع في المناطق الساحلية، وتوقف التنمية السياحية، ووضع السياسات التي تحابى المناطق الداخلية في الإقليم" (Mariconi-Ebrard and Dinard 2000,p.3) وفي تلك الحالة أصبحت المناطق الداخلية مناطق توازن. والإعتراف بهذه الحقيقة من شأنه السماح بتنفيذ السياسات الإيجابية الفعالة التي تتمتع بميزة مزدوجة تتمثل في تفتادى تدمير البيئة تدميراً أعمى، وتحقيق التنمية المتوازنة الضرورية، طوعياً.

وبالنظر الى الأمور من زوايا مختلفة، يمكن وضع المناطق الريفية المتوسطة، في قلب السياسات التنموية في المستقبل. وإذا أخذنا في الإعتبار العبء السكاني، فإنه لم يعد ممكناً الآن، التفكير في أن المدن وحدها - سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية- هي التي تقود عملية التنمية، والريف لم يعد مجرد مناطق زراعية، ولا المجتمعات

القاطنة فيه مجتمعات زراعية فحسب، وهي المجتمعات التي لاتزال توصف بأنها عبء إجتماعي. ولا بد أن تتسم السياسات الفعلية للتنمية الريفية - ذات الهياكل الكاملة والمستقلة في الشمال - بالقدرة على تلبية تطلعات السكان الذين يقومون طوعياً بالإستيطان في المناطق. وكذلك، تلبية متطلبات السكان في الجنوب، ولاسيما أولئك الذين يزمعون بناء مستقبلهم في المناطق الريفية، في أنشطة غير زراعية.



أربعة عوامل أساسية في تطور مجتمعات هذه الأيام :

"اللحظة الإقليمية":

ينظر إلى العولمة- مصحوبة بتحرير الأسواق- من الناحية الاقتصادية، على أنها عقبة كؤود أمام المناطق الريفية، ومصدر لزيادة مخاطر تهيمش تلك المناطق الريفية التي قد تجد نفسها مستبعدة من طرق التجارة العالمية الرئيسية، إلا أنها تفتح الطريق أمام ديناميكية إنتاجية جديدة . وفي رأى "ب.بكوير" B.pecueur أن هناك " لحظة إقليمية" في التنظيم العالمي للمنظومة الاقتصادية (الإنتاج والاستهلاك)، سوف تسمح بنهاية عالم صناعي لايبالي بالسياق الجغرافي والثقافي، الذي يتعين التعامل معه وإدارته (Pecueur,2004) وسوف تشهد المنظومة الاقتصادية "بزوغ اقتصاد إقليمي ما بعد فورد" Postfordian أى الانتقال إلى نظام

إنتاجي منظم تنظيمياً رأسياً (يرتكز على السلعة)، والتحول من النظام القياسي للإنتاج الكبير إلى نظام أفقى يتسم بالمرونة (يرتكز على الشرائح الصغيرة للعملاء)، مع قدرة هائلة على التكيف مع شرائح السوق، والتغيرات السريعة في الطلب.

وهذا التطور واضح في جميع قطاعات السلع الاستهلاكية، ففي مجال السلع الزراعية، شهد الطلب على السلع "المحلية" وغيرها من السلع "المميزة" مضاعفة المعروض منها في منافذ عديدة بالأسواق. وتشير حجة التمسك بمنطقة جغرافية معينة إلى فكرة جودة السلعة وأصالتها. وإلى جانب الإنتاج الكبير للسلع الغذائية التي تخضع لمواصفات قياسية موحدة، فإن فروعاً إنتاجية أكثر تواضعاً، يجرى الآن تطويرها، حيث ينتظر لها تحقيق إعادة توزيع القيمة المضافة في إقليم المنشأ بدرجة كبيرة. وإذا كانت تلك الظاهرة لا تزال قاصرة على دول الشمال، فإن المستهلكين في الجنوب كانوا دائماً يقرون بالجودة المميزة لبعض المنتجات المحلية⁽⁷⁵⁾، وهي السلع التي يتم توزيعها من خلال المنافذ الوطنية، بعد شهادة التصديق عليها والإقرار بها. وعلى الرغم من سهولة وجودها في أسواق التصدير، فإن ذلك يرجع لأسباب اقتصادية أكثر منها لإهتمام بين السكان المحليين. وبالرجوع إلى المبادئ الأخلاقية للتجارة، والإقرار بالتخصص في الإنتاج، فإن التجارة العادلة – التي تتوخى على وجه التحديد، الترويج لمنتجات بلدان الجنوب- تنطوي على فكرة مماثلة، ألا وهي العودة إلى الإنتاج ذي الصبغة الإقليمية.

وفي الحقيقة، فإن التقدير المجدد للمنتجات المحلية، لا يدعو أن يكون تعبيراً عن إعادة التنظيم العميق الذي يمنح المناطق المحلية، دوراً في إقامة بنية اقتصادية ديناميكية، تتماشى مع المنافسة الدولية. وإذا كان من المتوقع ظهور نوع من التقارب بين السلوك وبين تحرير الاقتصاد الإقليمي، مع إرهابات تصفية التوطن بطريقة جامحة، فإنه قد وجد أن "علاقات الجوار بين الأطراف الفاعلة المحلية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تنافسية الأنشطة الاقتصادية" Pecqueur, 2007، ويبدو أن هذه الظاهرة قد أصبحت مقبولة الآن على نطاق واسع، في واقع الأمر، حتى فيما وراء الاقتصاد الريفي. ومن المفارقات الغربية كذلك، أن العولمة تساعد على تهيئة الظروف المواتية ليزوغ المناطق المحلية، ويزوغ الديناميكيات الاقتصادية المحلية. ويتبقى أن نرى مدى قدرة المناطق الريفية المتوسطة والمنتجين المقيمين فيها على الاستفادة من هذه الظروف.

وإلى جانب هذا "الأثر العولمي" فإن ثمة آليات معينة للإستقلال الإقتصادي- وأن كنا لانبالغ في أهميتها- تجمع بين الدول المتوسطة في الشمال والجنوب، وتلك الآليات تعبير سياسي عن العملية اليورو- متوسطة التي إنطلقت في عام 1995، بل إنها تعبير عن سياسة الجوار الأوربي التي ظهرت مؤخراً واتخذت صيغة عملية أكثر، من حيث إهتمامها بالجانب المتوسطي. وأن تكثيف تلك الشراكة من شأنها المساهمة في إعادة إكتشاف المنطقة، إذا أدت، فعلاً، إلى وضع علامة متوسطة مميزة تجذب إنتباه العالم إلى المنتجات المحلية المتوسطة.

زمن الإتصال:

بينما ساهمت تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICT) مساهمة ضخمة في عولمة الإقتصاد والمعلومات، حيث تمكنت الشركات من الإتصال ببعضها البعض في ذات الوقت، والعمل على أساس التوقيت المناسب مع العديد من العملاء المنتشرين حول العالم، كما فتحت الأفاق أمام السلع غير المنظورة والخدمات، وأصبحت العلاقات المباشرة بين الأفراد والمنظمات أكثر سهولة هذه الأيام. ويمكن معالجة كثير من الإجراءات عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ويمكن أن يتصل منتج السلع بالمستهلك الذي كان بالأمس " في

⁽⁷⁵⁾ من هذه المنتجات المحلية المتميزة: زيت زيتون حصبابا، واللوز من منطقة الهرمل في لبنان، وتين بنى معوش وتمور دجلة نور في تونس، وزعفران طاليون في المغرب، كمنتجات غذائية. ومن منتجات التجميل: زيت الأرجان argan من سفوح جبال الأطلس الشاهقة في المغرب، وصابون حلب في سوريا، والزيت الأساسية في المغرب من أجل التجميل

نهاية السلسلة"، وأصبح الموظف الذي كان بالأمس مربوطاً بمكتبه، يجد الآن الحرية ومتعة الحياة في أعمال الإتصالات، ويمكن للفئات والأفراد المنتشرين حول العالم أن يتشاركوا ويتناقشوا في أمور مشتركة .

لقد ظلت المدينة لأمد طويل مكاناً يتعين الذهاب إليه، لأنها مكان اللقاءات والإجتماعات، وتصريف الأعمال، والتعامل مع الإجراءات الإدارية، ولكن بفضل التكنولوجيا الحديثة، فإنه يمكن القيام الآن بكثير من الأعمال، بغض النظر عن المكان الذي نشأت فيه تلك الأعمال، حتى إن المدينة قد فقدت الآن بعض وظائفها لصالح بعض الوصلات (nodes) الفعلية المتاحة لكل فرد، بشرط توفر المعدات الملائمة لديه . والسؤال: ما الذي تنتظره المناطق الريفية من هذه التقنيات الجديدة التي تساعد على الإفتتاح على العالم وتكسر عزلتها؟ وكيف يجب عليها الإستعداد لتلك الثورة؟ وماهى السياسات التي يتعين إتباعها- والتي تتميز في الشمال عنها في الجنوب- للإستفادة إستفادة كاملة من هذه الطريقة الجديدة للإرتباط بالعالم؟

المجتمع المدني يعلن عن نفسه:

على خلفية رصيد من الإعتراف المتزايد بدور المجتمع المدني في عمليات التنمية، أخذت تركيبة المناطق الريفية الآن، في التغيير وتواجه الآن تطوراً في الهياكل السياسية للتمثيل النيابي وصنع القرارات. ويقوم المجتمع المدني الآن بتنظيم شؤونه، وبدأت الحوكمة الجديدة مسيرتها. وفي الشمال، أصبحت الحكومات الآن تستأنس برأي المجتمع المدني صراحة، كما إتضح من تشكيل فريق خبراء من المواطنين من الأقاليم الأوربية العشرة، الذين طلب إليهم الإعراب عن آرائهم بشأن مستقبل المناطق الريفية⁽⁷⁶⁾. بل إن المجتمع المدني يستطيع أن يضع نفسه في مكانة أعلى، بأن يصبح قوة معارضة، والانضمام إلى المناقشات العامة التي تدور على المستوى الوطنى أو الدولى. وبإعتباره شريكاً في المنظمات الدولية المنخرطة في أنشطة التنمية، أصبح يعترف له الآن- أكثر مما كان عليه الحال في الماضى- بالحق في صفة المراقب observer status والتشاور مع تلك المنظمات، بل والإنخراط الفعلى في إدارة شؤونها.

وفى منطقة جنوب المتوسط، فإن التنظيم المطرد للمجتمع المدني، وظهوره كطرف فاعل في التنمية، أصبح من الحقائق الموجودة على أرض الواقع، حتى ولو إفترضنا أنه " في دول جنوب وشرق المتوسط، سوف يستمر إرث المركزية والنظم السياسية الإستبدادية، في التأثير على أشكال تدخل وتنظيم الأطراف الفاعلة المحلية، وسوف يجرى عرقلة التواصل الديناميكي بين القطاع العام والخاص لفترة طويلة بسبب عدم وجود آليات تفويض السلطة أو عدم وجود اللامركزية، بحكم الطبيعة المغلقة للإدارة، وجمود القواعد الإدارية " (Bessaoud,2006) .

ولما كان المجتمع المدني غالباً ما يحتل المجالات التي تتخلى عنها الدولة، فإنه يساهم في تطور المجتمعات (حماية حقوق الإنسان، والنهوض بوضع المرأة الخ) والتنمية. ثم إن إقامة شراكات مع نظرائه في الشمال- في الإطار اليورو- متوسطى- يضيف عليه شرعية يتعذر عليه في بعض الأحيان تحقيقها على المستوى الوطنى، ويعزز وضعه كمجتمع مدنى، وفي نفس الوقت، يقيم جسور التواصل بين شاطئي المتوسط. " ويجب إبراز أهمية التعاون اللامركزى، ولاسيما تأثيره المتنامى على التنمية المحلية، بسبب مداخلات أطراف عديدة متنوعة : الحكومات المحلية وإدارات الحكم الذاتى، والمجالس البلدية، والإتحادات والجمعيات، والجامعات، ومنظمو المشروعات، ومنابر المواطنين " (Roque,2004) .

See www.citizenspanel.eu⁽⁷⁶⁾

وعلى الرغم من المعوقات التي شهدها التاريخ الحديث أو التاريخ السابق عليه⁽⁷⁷⁾، إلا أن القيادات الوطنية بدأت تدرك فعلياً أهمية التدخل فيما يفيد سكان الريف، أو من أجل ما يفيدهم، كما يتجلى في التنفيذ الجارى لسياسة التجديد الريفي في الجزائر، أو المبادرة الوطنية من أجل التنمية البشرية في المغرب. ولا بد من ترجمة الإفتتاحيات إلى نجاح، وإلا لكانت هنالك مخاطر النكوص إلى أوضاع أشد تحفظاً وجموداً.

إدراك التحدي البيئي :

إن البيئة، وحمائتها، والإدارة المستدامة لها، والحفاظ عليها، سوف يكون لها مكانة متزايدة الأهمية في سياسات التنمية، كما جاء في أحدث الأعمال الصادرة عن فريق الخبراء الحكومى الدولى المعنى بالمناخ (LPCC)، والأمر على هذا النحو في منطقة البحر المتوسط التي تتأثر بالأنشطة البشرية بصفة خاصة، كما أنها عرضة لظاهرة الاحترار المناخي (أنظر الفصل الثالث تحت عنوان: "الموارد الطبيعية")، ويتميز الريف المتوسطى بثراء الزراعة والظواهر الطبيعية فيه، بسبب تنوع المناخ والتربة وتاريخه الزراعى، وهو يشتمل على تنوع حيوى هائل، وأقاليم طبيعية فريدة من نوعها ولكنها بالغة الهشاشة، رغم أن تلك الهشاشة في معظمها من صنع الإنسان. وباعتبار المناطق الريفية مناطق إنتاج، ومن ثم مناطق إستغلال للموارد الطبيعية فيها، إلا أنها تشهد الآن تدهور قدرتها الإنتاجية يوماً بعد يوم، تحت الضغوط المفرطة للسكان، والتنمية الحضرية، وطرق الإنتاج الكثيف غير المستدام، والتوسع في المدن يجرى على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى عوامل التعرية، والإستغلال المفرط للموارد المائية، وتملح التربة، والرعى الجائر، والتصحر الخ، ومن المفارقات الغربية هجر المناطق الريفية الأشد فقراً، بالإضافة إلى ترك بعض الأراضي الزراعية للراحة (fallow) وإختفاء أشغال التحسين- وكانت تلك أمور متباعدة منذ قرون طويلة- وقد أصبحت تشكل جميعاً نوعاً جديداً من إفقار الأراضي.

ويواجه الفضاء الطبيعي نفس التهديدات (Benoit and Comeau, 2005)، ويحقيق الخطر الآن بكثير من أنواع الحيوانات والنباتات، وبدأت آخر الأراضي الرطبة التي تتمتع بتنوع حيوى كبير، تختفي بالتدريج، كما أن الشريط الساحلى أصبح في خطر داهم: ذلك" أن الضغوط المتزايدة للتنمية الساحلية، والإستغلال الإقتصادي للساحل، جعلت أى محاولة للإدارة المستدامة لتلك المناطق مسألة بالغة الصعوبة، فمن بين 47,720 كيلو متر مربع من المناطق الساحلية، نجد أن 25,000 منها قد إستحوذت عليها المدن، أو أنها قد تجاوزت بالفعل الحدود الحرجة" (Lopez Ornat and Correias, 2003). ومنتساعاً، ما الذى سوف يحدث في عام 2005، عندما يتركز 80% من سكان الدول المتوسطية في الشريط الساحلى بعمق 30 كيلو متراً؟، وإذا نحينا جانباً أكثر السيناريوهات تشاؤماً، إذا ثبتت صحة التنبؤات، فسوف تتفاقم الأورضاع الحرجة أصلاً، من جراء التغييرات المناخية الكونية مثل: إرتفاع منسوب المياه في البحار، وزيادة الكوارث الطبيعية، وتغيير المنظومة الحيوية، ونقصان تدفقات الأنهار الجارية. والسؤال: كيف يمكن، وبأية وسيلة، معالجة تلك المشكلة البيئية؟ لاتزال الإجابة صعبة، اللهم إلا إذا نوهدنا بالمبادرات التي أتخذت في أوروبا خلال العقد الماضى. ومن المؤكد، أنه سوف يتعين على المناطق الريفية تعبئة إمكانياتها والقيام بدورها في سياسات التنمية الريفية، التي سوف يتم الأخذ بها على إمتداد العقدين القادمين.

النهج الإقليمي للتنمية الريفية : التحدي الكبير:

تواجه المناطق الريفية المتوسطية عوامل أساسية تؤثر تأثيراً عميقاً على المجتمعات، مثل عملية التحول الديموجرافى لسكان الريف، وتنوع الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، فكيف يتأتى لتلك المناطق

(77) أكد تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 2003، على دور العوامل التاريخية السيكولوجية والثقافية في مشاركة المواطنين في الحياة الإجتماعية. وفي مصر، ترجع مساندة المجتمع للدولة إلى عهد الفرانعة، وتعكس خصائص المجتمعات التي تعتمد على الري، والتي تتطلب قيام دولة مركزية قوية.

الإنخراط في ديناميكية تنموية جديدة؟. وفي عالم يزداد إنفتاحاً باستمرار، لم يعد من الممكن ترك التنمية خالصة للدول التي لم تعد تتوفر لديها الوسائل لأسباب متعددة. ولا بد للتنمية من الاستفادة من موارد المجتمع المدني، وأن تكون ثمرة حوار جماعي، وخبرة تعليمية مشتركة، ولا بد لها أن تكون قادرة- بشكل منظم ومسئول- على تعزيز نهج " محلي " يعلن عن نفسه في ظل العولمة، ويأخذ في الحسبان، بصدق، مسألة الإستدامة، ليس بطريقة مجردة أو عن طريق التفويض، ولكن من خلال المواطنة، وإدماجها تماماً في المشروعات التي يضطلع بها أصحاب المصالح المشتركة .

إن نجاح النمو الإقتصادي والأخذ بأسبابه، والإدارة المستدامة للموارد، وتمثيل مختلف عناصر المجتمع، يتطلب وجود هدف مشترك، يشعر كل إمري بأن له مصلحة فيه، ويكون الهدف باعثاً على تنفيذ إستراتيجيات التنمية. ويمكن للمناطق المحلية تعبئة الإمكانيات البشرية والمادية التي تمتلكها، بطريقتها الخاصة، ومجال المعيشة شيء يعرفه الناس فيها ويمتلكون أسبابه، ولديهم رؤية له. ومن المواجهة بين الرؤى المختلفة- التي تنطوي على مصالح خاصة، ورغبات ، وإبداعات معينة- تستمد المناقشات التشاركية زادها، وتكون بمثابة محفز في حشد وتعبئة الموارد المادية وغير المادية، لصالح التنمية المحلية المستدامة. وإذا كانت هنالك ضرورات لوجود أشياء معينة مثل المعدات، والقواعد التنظيمية(الأقاليم عادة ما يكون لديها إدارة تقوم على شؤونها)، فإنه لا توجد صفات جاهزة لذلك، وإنما يمكن لكل إقليم – بل ويتعين عليه- أن يشق طريقه الخاص إلى التنمية.

وكان برنامج " ليدر " Leader " المجتمعي، الذي أطلقه الإتحاد الأوربي في عام 1991، والذي إستمر حتى عام 2006، ثم أدرج ضمن العمود الثاني للسياسة الزراعية المشتركة (2007-2013) قد أوضح البرنامج أن شيئاً من هذا القبيل، أى برنامجاً مماثلاً، يمكن أن يساعد على إحياء المناطق الريفية. وكان الهدف من تلك المبادرة الرد على التحديات التي تواجه عالم الريف الأوربي، والتي تتمثل في التغييرات التي طرأت على قطاع الزراعة بعد إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، وتزايد طلبات المستهلكين ، والضغط البيئية، وسرعة إنتشار التقنيات الجديدة، وطول أعمار السكان، والنزوح من الريف. وقد إشتمل برنامج " ليدر " على تحديد وتنفيذ المناهج الإقليمية الإبداعية التي تحتوى على طرق جديدة لتعزيز التراث، وتدعيم البيئة الإقتصادية المحلية، وتنظيم الأطراف الفاعلة التي تستند إلى إستراتيجية مشتركة للتنمية . وقد برهن البرنامج على قدرة الأطراف الفاعلة على حشد قواهم، وتحمل مسؤولية مستقبل المناطق التي ينتمون إليها، وقيمة المنهج اللامركزي المتكامل الشامل، وإثراء عملية تبادل ونقل الخبرات بين المناطق الريفية، عن طريق إقامة شبكات. وقد ترتب على تلك التجربة في فرنسا- ولنضرب مثلاً واحداً فقط- أن عدد الأقاليم المحلية المنخرطة في عملية التنمية قد تضاعفت ، مثل " البلديات " المحلية، ومجتمعات الكوميونات، ومراكز التنافسية، ومراكز التميز الريفية.

مراكز التنافسية، ومراكز التميز الريفية

تعرف اللجنة الوزارية الدولية للتخطيط والتنمية المحلية(CIADT) مراكز التنافسية على أنها : "الجمع بين المشروعات- في منطقة معينة- وبين مراكز التدريب، ووحدات البحوث، المنخرطة في مشروعات مشتركة ذات طبيعة إبداعية، وتتوفر لها الكتلة الحرجة اللازمة لتحقيق الرؤية الدولية" .

وتوضح الطموحات المرتبطة ب "المراكز الريفية للتميز" توضيحاً لا لبس فيه، الدور الإقتصادي الجديد التي تزعم المناطق الريفية أن تلعبه: "المناطق الريفية هي مستودع للنمو والتميز على المستوى الوطن، ومن ثم فهي تساهم في تنمية فرنسا وجاذبيتها، ودورها أساسى في معركة التشغيل والالتزام الوطنى بالتنمية المستدامة. أكثر من هذا، فإن الإجراءات التي أتخذت، ولاسيما تنظيم المناطق الريفية، وتنمية البنية الأساسية

المحلية، والمشروعات التي تنبع من المناطق الريفية، تحتاج الآن إلى إكتساب قوة دفع جديدة، وهذا ماتطمح إليه سياسة المراكز الريفية للتميز".

ويمكن الرجوع إلى النص المعنى بالمراكز الريفية للتميز، على الموقع الرسمي ل " اللجنة الوزارية الدولية للتخطيط والتنمية المحلية (DIACT) (<http://poles-excellence-rurale.diact.gouv.fr>)

ويمكن للمناطق الريفية المتوسطة أن تتبنى هذا النوع من المناهج، بالإسترشاد بالمبادرات الموجودة في الشمال، وتجديد السياسات الرامية إلى دعم التنمية الريفية في الجنوب تجديداً جذرياً. وبالنظر إلى التغيير في نظم الإنتاج، وتحرير التجارة، والحفاظ على الموارد أو تنميتها، نجد أنها ضحايا التغيير وليست السبب فيه، ويتعين علينا أن نعكس هذا الموقف، بحيث نجعل تلك المناطق سيدة مستقبلاً. ففي الجزائر، تم الوصول بالفعل إلى نقطة التحول، وخصوصاً مع إنطلاق السياسة الجزائرية للتجديد الريفي في بداية عام 2007، وفي المغرب، ترمى إستراتيجية 2020، إلى إنتهاج سياسة طوعية نحو عالم الريف.

والتحدى في السنوات القادمة، هو استكمال صورة السياسة الريفية الجديدة بحيث تتخذ سمناً واضحاً، وتنظيم عمليات تنفيذها، وإستكشاف جميع إمكانياتها وإحتمالاتها. وثمة ما يحملنا على العجلة، أى العجلة الإجتماعية لإنتقال تلك الأقاليم من عزلتها، والعجلة البيئية الاقتصادية لتغيير علاقة الإنسان ببيئته. وحتى يتحقق النجاح، فإنه لا بد من تدعيم هذا النهج الإقليمي لكي نهئى الظروف من أجل مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، العامة والخاصة، والاقتصادية والاجتماعية من أجل فتح فرص التنمية على مصراعيها، وإناطة مشروعات التنمية بجميع الأطراف الفاعلة حتى تشارك مشاركة فعالة وكاملة في عملية التنمية، ولا بد أن يضمن النهج المشار إليه عملية توازن شامل للتنمية، حيث إن النهج الإقليمي يمكن أن يؤدي إلى المنافسة بين الأقاليم وإلى التنمية غير المتكافئة. وفي هذا السياق، نجد أن بعض القضايا الثانوية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالتحدى الكبير المتمثل في إقليمية التنمية الريفية، ذات أهمية خاصة.

التحول من الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد "الريفي" :

من ناحية فرص العمل والدخل، نجد أن الزراعة في كل مكان تتدنى أهميتها؛ بينما تتقلص المساعدات التي تقدم لها لصالح آليات دعم غالباً ماتكون أكثر تعقيداً وأقل إرتباطاً بالإنتاج. وتتضح تلك الظاهرة بصفة خاصة في الشمال، فالمزارع هنالك تستحوذ على 10% في المتوسط من سكان الريف، وبدأ يظهر الآن إقتصاد جديد يقوم على السياحة والخدمات بالنسبة للقاطنين الجدد، ولم يعد الفلاحون هم المستخدمون الوحيدون للأرض أو القائمون على إدارتها، وأصبح سكان الريف الجدد يتألفون من قاطنين جدد للريف، وفئات من المتقاعدين، والقاطنين العاملين في المناطق الحضرية أو في أعمال التجارة و/ أو الخدمات. أما في جنوب المتوسط، فإن الزراعة لاتزال تمثل نشاطاً هاماً، بيد أنها لم تعد توفر فرص العمل اللازمة، ولا الدخل الكافي، نظراً للتغيير في البنية الزراعية والنمو السكاني، وأخذت الأنشطة المتعددة تظهر الآن في الأسر الزراعية، وغالباً ما يكون ذلك في القطاع غير الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عودة السكان من المدن- بسبب البطالة أساساً- أخذت تثري المناطق الريفية بالعمالة الشابة- في الغالب- والماهرة.

إن السباق على التنافسية عن طريق الإستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج، متواصل في الشمال، ولاسيما في المناطق الريفية المتميزة من حيث الزراعة والإنتاج، ويسير بخطى حثيثة في الجنوب مع إنشاء منطقة التجارة الحرة اليورو- متوسطة، وسوف تستمر المناطق الريفية في الوجود، ولكنها سوف تنكمش على الأرجح من حيث إمتدادها، بينما تتحسن الدخول فيها. كما سوف تتناقص فرص العمالة الريفية التي تترتب مباشرة على تلك الأنشطة، وسوف تتحول المحاصيل لصالح الأنواع والأصناف التي تراعى المشكلات البيئية بشكل أفضل، أو تعمل على فتح أسواق جديدة (مثل الوقود الحيوى مثلاً)، وسوف تستفيد أساساً من

التقدم التقني الذي سوف يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد لأسباب إقتصادية وبيئية⁽⁷⁸⁾، مثل: الزراعة الكثيفة" المنضبطة"، والأخذ بنظام التشغيل الآلي، والممارسات الزراعية الجديدة (ترك الأراضي للراحة، والمحاصيل المتراكبة)، وإستخدام أصناف جديدة، سواء كان ذلك نتيجة للتكنولوجيا الحيوية أم لا، الخ، وسوف تتواءم تلك المحاصيل، بلاشك، مع طلبات المستهلك حيث إنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع توزيع الأغذية والتسويق. ومع ذلك، فلن تكون تلك المناطق بمعزل عن المشكلات، وإذا كانت التجمعات الصناعية تغذى البنية الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بها، فإن الإنتاج الزراعي الكثيف، يقوم بتفريغ الريف من سكانه، وغالباً مايؤدى إلى إختفاء الخدمات وتدهور مستوى السكّنى.

وخارج تلك المناطق، فإن النشاط الزراعي لم يعد الآن يتعدى عنصراً واحداً من عناصر الإقتصاد الريفى، بل إن نصيبه أخذ في التناقص المطرد. وفي شمال المتوسط، حيث نجد أن عملية تنوع النشاط الإقتصادى متقدمة للغاية، نجد أيضاً أن الإقتصاد الريفى تتحكم فيه المدن اليوم إلى حد كبير، فالريف "يُسْتَهْلَك" اليوم بطرق متعددة من جانب الأطراف الحضرية الفاعلة الدانية أو القاصية:

< *إستهلاك الأراضي* : إن ظاهرة النمو السكّنى " خارج المدن" ، أثار أساساً، وفي المقام الأول، على المناطق المجاورة مباشرة للمدن ، فمع إرتفاع مستويات المعيشة ، أخذت الأحياء السكّنية الجديدة تتسع أكثر وأكثر، على حساب المناطق الريفية المجاورة، وراحت تبتلع القرى، ومدن الأسواق، وأصبحت المدينة هي المركز المسيطر على النشاط الإقتصادى والإجتماعى، بسبب السكان الجدد الذين يفضلون الإقامة في بيئة ريفية بسبب جودة الحياة فيها، ورخص العقارات بها.

< *إستهلاك الفضاء في أنشطة ترويحية أو سياحية* : إشتملت تلك الأنشطة على المشروعات السياحية الضخمة التى إستولت على المناطق ذات الطبيعة الخلابة، مع ما يترتب على ذلك من آثار معروفة منها: الإمتداد العمرانى على السواحل، والتلوث، والتنافس على المياه الخ. وعلى النقيض من تلك السياحة، هناك السياحة الخضراء، التى تعكس التطلعات الجديدة لسكان المدن المتعطشين إلى الطبيعة، والتى تبدو متكاملة بشكل أفضل وأكثر إحتراماً مع الريف وسكانه. وهذا النوع من السياحة، لا يخلو من آثار بيئية، وله نتائج إقتصادية مباشرة ضعيفة من حيث أعداد الزائرين، وفي نفس الوقت، فإنه يساهم مساهمة ملحوظة في الصورة الإجتماعية الجديدة التى يعرض فيها عالم الريف على الزائر، عالماً من الطبيعة والرحابة.

< *إستهلاك الطبيعة* : إن حماية الأماكن الفضاء الطبيعية، وحماية الأنواع، هى العنصر الأخير من ذلك الإستحواذ الخارجى على الريف، ويمكن أن تتخذ الحماية أشكالاً مختلفة. وينظر إلى إسكان القاطنين على أنهم غير قادرين على ضمان الحفاظ على التراث الطبيعى- حتى ولو لم يكونوا مسئولين عن تدهوره- الذى يصبح آنئذ موضوعاً لإدارة متخصصة، مع تطور ونمو المحميات أو إنتشار بنوك التقاوي والجينات للحفاظ على التنوع الحيوى. ولا يزال السكان المحليون مستبعبدين جميعاً، من الإستراتيجيات الإقتصادية لتنمية هذا التراث.

وفى غضون سنوات قليلة، إنتقلنا من صورة "زراعية" لعالم الريف تقوم على الأمن الغذائى ثم فتح أسواق الصادرات فيما بعد (الريف كمورد)، إلى ريف يبلور التطلعات الجديدة لسكان المدن الذين يحنون إلى البيئة، والتراث الطبيعى، وجودة الحياة ("ريف الحياة الجديدة") أو ("ريف الطبيعة")، وخير من يصف ذلك الحنين إلى الريف، جان فيارد Jean Viard وبرتراند هيرفيو Bertrand Hervieu (Hervieu and Viard, 1996). إن القوة البازغة للمجتمعات المحلية، والإتجاه المتنامى للسياسات العامة نحو الإقليمية، وإستيطان ريفيين جدد يزعمون الإقامة في بيئة ريفية، يفتح قنوات جديدة للتنمية أمام المناطق الأوربية .

(78) سوف تتقلص الضغوط البيئية من جانب الزراعة بسبب التكنولوجيا الجديدة، (الزراعة المنضبطة) ويحركها في هذا الشأن، حافزان من أجل مزيد من الدقة في إستخدام المدخلات : مسابرة اللوائح البيئية، ووفورات التكاليف، (المفوضية الأوربية، نوفمبر سنة 2006)

أما في جنوب المتوسط، فإن الاعتماد على الزراعة، وعدم اليقين حول نتائج تحرير الأسواق الزراعية، قوى وشديد، ويذهب النموذج النظري لعملية التحرير الكامل، والمطلب العام للمنافسة، إلى تصور إنخفاض ملحوظ في عدد المزارع، ونزوح كبير من الريف. وليس للإجابة "التقليدية" - التي تنصرف إلى إستقدام العمالة من عالم الريف إلى قطاع الصناعة أو قطاع الخدمات- فرصة كبيرة لإثبات وجودها في دول جنوب وشرق المتوسط. وتثور المخاوف بشأن عجز المدن عن إستيعاب هذه التدفقات من السكان الجدد. والقضية حينئذ هي البدء في تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية، التي تترك مجالاً للزراعة من ناحية وتشجع الاندماج الإقتصادي للسكان المستبدين من الزراعة. ولقد بدأ الناس الآن في إستكشاف فرص جديدة، وسياسات تجريبية، وهم يأخذون في الإعتبار، إلى جانب سياسات تنمية ريفية تعنى أكثر بالنواحي القطاعية (المعدات والبنية الأساسية، وسياسات تنمية الزراعة المائية...). وفي الجزائر، على سبيل المثال، تم وضع سياسة للفروض الصغيرة، من أجل مساعدة الشباب على إقامة مشاريع خاصة بهم في المناطق الريفية (مثل المشروعات الحرفية والخدمات الخ)، كما تسعى سياسة التجديد الريفية التي إنطلقت في بداية 2007، إلى عمل تنمية ريفية من أجل المجتمعات الريفية المقيمة وبالتعاون معها. ويمكن القول بصفة عامة، بأن ماتم حتى الآن لايزال بعيداً جداً عن العمليات التي شهدناها في المناطق الريفية في الشمال، حتى يعتبر التنويع جزءاً من نمط تعددية الوظائف والمهام، وإشباع الطلب الإجتماعي، مع الإرتكاز على قطاعات معروفة بوضوح مثل: السياحة والخدمات، ويحظى التنويع بسياسات المساعدات والدعم مثل برامج "اليدر" المتعاقبة.

إن تنفيذ إستراتيجيات التنمية الإقتصادية الريفية الإقليمية، يشتمل أولاً على تقييم الإمكانيات المحلية، وفي القطاع الزراعي، لابد من الإهتمام بالإنتاج (أى نوع من المنتجات؟ قديمة أم جديدة؟ وما هي وسائل الإنتاج؟، وما هي عمليات التجهيز؟ الخ)، وأساليب التسويق (الدورة القصيرة، إعادة فتح/ وإعادة تنظيم الأسواق المحلية، والمنافذ في المدن، والوصول إلى المستهلكين الأجانبي الخ)، وإستراتيجيات التسويق. ويجدر التنويه، في هذا الخصوص، بأن صناعة الأغذية الزراعية- ولاسيما في الشمال- تهتم إهتماماً متزايداً بالمنشأ الإقليمي للمنتجات. أما في الجنوب فإننا نجد أن تركيز المناقشات بشأن أسواق التصدير، قد جعل الناس يتناسون أهمية الاقتصاد الزراعي المحلي. وبإستثناء المغرب- وهو استثناء لافت للنظر- نجد أن حجم المنتجات الزراعية في دول جنوب وشرق المتوسط، قد إرتفع بنسبة تتراوح ما بين 20%-50% عبر السنوات العشر الماضية، حسب المنتج (Rastoin Szedlak, 2006, p.2). ومن المرجح إستمرار هذه الظاهرة خلال السنوات القادمة، وفي تلك الظروف، ينبغي أن يكون إعادة تقييم الزراعة المحلية، أحد الأعمدة الرئيسية لسياسات التنمية الريفية الإقليمية، مع التأكد على تدعيم السلاسل التجارية، ومساعدات الإستثمار، وأمن الأراضي، وتنمية الخدمات.

ولا تترك سيناريوهات التحرير، مجالاً أمام دول جنوب وشرق المتوسط لكي تحلم كثيراً، بأن تتجاوز النمو الهزيل لصادراتها التقليدية من الفواكه والخضروات (من المرتبة 1 إلى 2%)، ويرجع ذلك أساساً إلى وجود معوقات حالية ومستقبلية بشأن للإنتاج (مياه، أراضى، تكلفة النقل الخ)، ويجب أن يهدئ ذلك من مخاوف المنتجين الأوروبيين بخصوص منتجات جنوب المتوسط. خلاصة القول، إن المنافسة الحقيقية ليست بين الدول المتوسطة، ولكنها المنافسة التي سوف تواجهها منتجات الشمال والجنوب المتوسطيين على السواء، من المنتجات المثيلة من الدول الأخرى، (مثل: شيلي، والولايات المتحدة والصين .. الخ)، ولهذا السبب، فإن دول المنطقة لديها من الأسباب الوجيهة مايدعوها إلى توحيد وتدعيم الصورة الإيجابية "للمنتج المتوسطي" والحفاظ على طابعه. وإذا أخذنا في الحسبان النمط الخاص بطلب المستهلك، والمعوقات التي يواجهها الفلاحون المتوسطيون، فإن تلك الصورة يمكن تطويرها على أساس زراعة محلية ذات جودة وإستدامة مما يجعل منتجات البحر المتوسط منتجات مربحة (التوسع في الأصناف المنزرعة، ومواصفات المنتجات التجارية، وتنويع المنتجات المنقولة، وعلامات الجودة).

إن الأخذ بالسياسات الإقليمية في الحسبان، ووضع سياسة التنمية الريفية في الإعتبار، بشأن إمكانيات المنطقة المتوسطة على التصدير في المستقبل، يمكن أن يكون له مزايا أخرى، مثل:

< سد الفجوة الحالية بين الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

< السماح لأكثر عدد من المنتجين بالنفاذ إلى الأسواق الدولية عن طريق توسيع مجموعة المنتجات القابلة للتصدير .

< إنعاش الإستهلاك المحلي من تلك المنتجات، بحكم صورتها الإيجابية، وإدراج إنتاجها ضمن الإقتصاد المحلي.

هذه الثورة في طبيعة الإنتاج وهويته، يجب أن تكون مواكبة للتغيرات الجارية في عالم الزراعة المتوسطة، ولا بد للإنتاج المتوسطى- مع القطاعات الأخرى في الإقتصاد- أن يقوم على الذكاء والإبداع والتقنية الرفيعة والقدرة على التسويق، ويجب ألا يكون الكم بعد الآن، المعيار الوحيد للإستدامة، وهو حقاً لا يمكن أن يكون .

وإلى جانب الزراعة، فإنه يتعين على التنوع الإقتصادى تعزيز الأنشطة المنظمة من أجل الإقليم، حتى لا يكون بمثابة سلعة إستهلاكية فحسب، بل يصبح مكاناً للمعيشة، وفيما بين النقيضين: مكان ريفى للمبيت يرتبط بالمدينة بوسائل النقل السريع، وإنشاء بعض الضواحي وتزويدها بالسلع والخدمات ويساعدها في ذلك ديناميكية التنمية، ويرتبط كلاهما بأقرب المدن والمناطق الداخلية من البلاد، فإن ثمة مجموعة من التحسينات الممكنة، التى لم يعد عدد سكان المدينة هو العامل المهم فيها، بل طبيعة العلاقة بين المدينة ومايحيط بها من ضواحي. ويسرى نفس الشئ على السياحة ويدل كل شئ على أن تلك الظاهرة الإجتماعية الكبرى، التى حدثت خلال الخمسين عاماً الماضية، سوف تتعاطم على الأرجح خلال العقود القادمة، وإن إستغلالها أقصى إستغلال ممكن لصالح الإقتصاد المحلي، يمكن أن يكون حجر الزاوية في تنمية المناطق الريفية في المستقبل، بشرط إستحداث عرض " ذى صبغة إقليمية" حول تلك التوقعات، مثل: تعبئة تنظيمية أفضل للتراث، ومعالجة ذاتية، ووحدات إستقبال صغيرة، وتهيئة الإقامة في المزرعة. ومع ذلك، فإن الأنشطة السياحية، والمنتجات ذات الجودة، ليست هى الوصفة السحرية، وإنما يتعين الابتكار لإستكشاف سبل أخرى، يمكن أن تنطوى مثلاً على تنمية الإقتصاد الإجتماعى- في المناطق النائية- أو الإقتصاد المجتمعى، من أجل مكافحة الفقر. ويقابل ذلك، إجتذاب شركات "التكنولوجيا الرفيعة المستوى" التى تنعم على موظفيها بمكان رائع للإقامة، ويمكن أن يكون ذلك هدفاً مشروعاً للأقاليم التى تتمتع بتراث طبيعى وريفي معترف به. وحيث إن لكل إقليم إمكانياته الخاصة، فإنه يترك للأطراف المحلية من أصحاب المصالح أن تضع النهج الذى يلائمها.

وللدولة والأجهزة الإستشارية دور أساسى تقوم به، في تهيئة المناخ المناسب لنجاح تلك المبادرات، بإعتماد النصوص القانونية التى تؤمن النشاط الإقتصادى (في مجال حقوق الملكية، وحقوق الإنتفاع، والإعتراف بالملكية الفكرية...) أو بتعزيز تلك المبادرات (عن طريق تقديم القروض والمساعدات في مراحلها الأولى، وتقديم مختلف الإعفاءات الضريبية...)، وتراكم الخبرات (عن طريق التدريب وتبادل الخبرات، وتعميم الممارسات المثلى)، وبالنظر إلى أن نشاطاً إقتصادياً واحداً يجر أنشطة أخرى، فإن ذلك يعنى أيضاً خلق دوائر إقتصادية حميدة. والإمكانيات الإقتصادية المحلية، أمر واقع، بشرط ألا يركز المرء على نموذج إقتصادى بعينه (مثل الزراعة الإنتاجية، وأسواق التصدير، وتوزيع الجملة...). إن تنوع الزراعة والإنتاج، وثراء الظواهر الطبيعية و"الإنسانية"، والمناخ، ووجود تراث تاريخى وحضارى متنوع، وقطاع الحرف اليدوية الرفيعة المستوى، والمعرفة والخبرة الفنية، هى جميعاً أوراق رابحة Trump Cards نادراً ما يتم اللعب بها، وأندر من ذلك أن تستغل لصالح السكان المقيمين. لذا، فإن هذا النهج الجديد للإقتصاد الإقليمى يعنى أنه لا بد من تغيير القيم والمفاهيم .

ريف جاذب، ومتكامل مع المدينة:

لاتزال المناطق الريفية – لاسيما في دول جنوب وشرق المتوسط – تعاني من الحرمان ولا نقول من العوز الشديد، وهي بذلك تعتبر من المناطق "المتخلفة"، ولا بد من متابعة الجهود المبذولة حالياً، ولاسيما أهداف الألفية، حتى تتوفر لجميع سكان الريف التسهيلات الضرورية من ناحية المياه، والكهرباء، والخدمات، ولا بد أن تكون تلك المناطق أيضاً - شأنها شأن المدن - هدفاً للإستثمارات الحديثة، وخصوصاً في مجال التقنيات الجديدة. ومن خداع النفس أن نتصور إمكانية تنمية المناطق الريفية الجاذبة بدون تلك الموارد أو التسهيلات.

لقد كانت تلك المناطق مناطق منعزلة عن العالم في الماضي بسبب سوء شبكة الطرق، ولكنها لا يمكن أن تظل محرومة من التنمية أو غير مؤهلة لها، في المستقبل، بسبب القصور الفعلي لإقتصادها أو القصور في شبكة المعلومات. ولا بد من إدماج المبادرات الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية- التي تقوم بها الحكومات، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية- في السياسات الوطنية للتنمية الريفية. ولاتزال دول جنوب وشرق المتوسط متخلفة في هذا الشأن كما توضح الإحصائيات، في الوقت الراهن .

وفضلاً عن تدعيم المرافق الريفية، فإن التحدي الواضح للتمييز بين ماهو ريفي وماهو حضري، لا يمكن الفكك منه. وكانت عملية شغل الأماكن الفضاء في الدول المتوسطة تتسم بالنمو الحضري السريع والزيادة الهائلة في كثافة السكان في المناطق الساحلية. وفي نفس الوقت، نشهد الآن تضخماً متعاضماً في المدن، وتوسعاً في أطراف المدن المتاخمة للمناطق الريفية، والتي أصبحت الآن مناطق متميزة وحيوية حيث تتبع ديناميكيتها من التكامل والمنافسة. وفي دول الجنوب، يؤدي إنتشار البيوت إلى تدمير الأراضي الزراعية، وهي مورد محدود أصلاً. ومن الناحية الأخرى، فإن النشاط الزراعي، يتواصل بل ويتزايد، لتوفير إحتياجات المدن، وتقوم هنالك أنشطة أخرى للتحويل مثل المشروعات الحرفية والخدمات، وهي تحظى بظروف مواتية، من ناحية القيمة الإيجارية، وأسعار الأراضي، بينما هي قريبة جداً من المدينة. وفي دول الشمال، تعتبر عملية السكن عملية لها متطلباتها الحاسمة، وتتبع نهجاً مزدوجاً يتمثل في أمرين: تنمية الخدمة والأنشطة التجارية المرتبطة بالسكنى، والإهتمام بالحفاظ على بيئة "طبيعية" قدر المستطاع. وتصبح تلك المناطق أقطاباً لأنشطة معينة لا تتطلب قرباً مباشراً من المستهلكين، وهي أنشطة تستخدم تقنيات الإتصال الجديدة.

ومع النمو الهائل لتلك المناطق الوسيطة، فإن التمايز الريفى- الحضري- الذى كان منذ أمد بعيد بمثابة حدود بين عالمي الريف والمدينة- أخذ يتغير الآن تغيراً جذرياً إلى الحد الذى جعل جغرافىي المدن أنفسهم يميلون إلى إعتبار المدينة لم يعد لها وجود، وأنه حلت محلها مناطق "مدنية" لاهى بالريفية ولا هى بالحضرية، ولكنها تتعلق بالأرض والسكنى من جانب السكان الموجودين . وعلى هذا فإن "التمدد"المدنى" (بالمعنى المكانى) يكمل المشروع الحضري بوضعه حداً للتمييز، منذ أمد طويل، بين المدينة والريف، وسوف نقوم الآن عمداً بإستخدام الأقواس المعقوفة مع كلمة مدينة بحث تعنى أن الأراضي أصبحت تشكل الآن أرخبيلاً شاسعاً يضم تجمعات تربط بين [المدينة] و[الريف] .. ويستطيع السكان إذا توفرت لهم الوسائل التحرك بسهولة، ويصلون إلى نفس السلع والخدمات الموجودة في كل مكان وفي أي نقطة فى المنطقة التى يعيشون فيها، فإنهم يشتركون "في نفس" الثقافة المتروبوليتانية التى ليست ثقافة حضرية ولاريفية (Ferrier,2005)، وهذا التحول إلى إسباغ الطابع المتروبوليتاني على المدن الكبرى يبرز العلاقة الريفية- الحضرية، إلى درجة أن وجود الإثنين معاً يصبح موضع شك. وفي نفس الوقت فإن ذلك التحو يودى إلى إعادة إكتشاف العلاقة بين المناطق الموجودة في أعماق البلاد وبين المناطق الحضرية، وأهمية المدن الصغيرة والمتوسطة في الديناميكية الإقتصادية للمناطق الحضرية، والعلاقة- أو إنعدام العلاقة- بين المدينة والمناطق الداخلية التابعة لها .

وتوضح البحوث التي أجريت في بعض الدول المتوسطة، كالإيونان مثلاً، أن تنمية وتشغيل المراكز الحضرية الصغرى يمكن أن يساعد على الحفاظ، أو حتى على تنمية، المناطق الريفية المحيطة بتلك المراكز، أو، في الحالة العكسية، يتسبب في إختفائها. وعن طريق نظام "تعدد المراكز" Polycentrism، يمكن خلق شبكة من المناطق الريفية، والحفاظ على العلاقة بين الريف والحضر، وإضفاء صفة الاعتدال على التركيز الحضري أو التجمع العمراني. ويوضح مثال مدينة "موزاكي" اليونانية الصغيرة، العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين المدينة والمناطق الداخلية من البلاد، والمكاسب التي يمكن أن تتحقق، مثل الإعراف المتبادل بين هذين المجالين، كما أنه يلقي الضوء على مدى تعقد عملية التنمية الإقليمية، التي تجرى في هذه الحالة، بناءً على التعاضد بين الديناميكيات الرسمية وغير الرسمية، حيث يقوم سكان المدن الذين ترجع جذورهم إلى القرية، بأداء دور هام.

"(...) في مدينة موزاكي الصغيرة، لم تبدأ عملة التنمية من خلال أحد المشروعات، ولكنها، ولكنه كانت أساساً نتيجة حركة تنموية من جانب أشتات من المغتربين اليونانيين غير المقيمين في المدينة أصلاً، حيث حولوا منطقة مرتفعات غير مأهولة إلى مكان يمكن الإقامة فيه والإستفادة منه (محل إقامة ثانوى). ولهذه الأسباب فإن التنمية في مرحلتها الأولية- التي تقابل الفترة التي بدأت فيها منطقة المرتفعات الداخلية الإستفادة من حركة التنمية- يمكن أن توصف بأنها كانت عشوائية. وكان المجتمع المحلى ذاته يبحث عن يقوم بإستغلال إمكانياته البشرية، والموارد غير المنظورة التي تميز الطريقة التي يعمل بها النظام الإنتاجي والإجتماعي- الثقافى (العلاقات، الشبكات، الخبرات)، وكان المغتربون هم المستهلكون الرئيسيون وسفراء التنمية، والإنعاش الإقتصادى لتلك المنطقة الصغيرة. ومن الجدير التنويه بأنه أثناء تلك المرحلة كان التمويل- فى ظل السياسات الهيكلية والسياسة الزراعية المشتركة- مقصوراً على البنية الأساسية (مثل الطرق - الخ)، وتحديث ندوات التدريب بمعرفة الصندوق الإجتماعى الأوروبى، ولم يكن هنالك أى تصور محدد لتمويل مشروعات التنمية المحلية .

إن توطيد الأواصر بين "الأراضى الأم" والمغتربين عن طريق إقامة مساكن ثانوية، قد شجع على تحويل العلاقات الثقافية- الإجتماعية إلى شبكة- ذات بعد إقتصادى. وكانت تلك الشبكات في حقيقة الأمر، هي التي سمحت للمشروعات المحلية ليس فقط بالسيطرة على السوق البازغة في المنطقة، ولكن أيضاً بالتمتع بمزايا تنافسية بالمقارنة بالمراكز الحضرية المجاورة .

ولقد تنامى الإهتمام العام بمناطق المرتفعات مما أوجد مناخاً إيجابياً أمام الإستثمارات الصغيرة، ولقد أدى ذلك إلى ظهور سوق تضم أساساً قطاع الإنشاءات (تنسيق المناظر الطبيعية، والبناء، وأشغال المياه، والكهرباء، والأثاث، وصناعة الأبواب والشبابيك .. الخ). ثم كان لحركة التنمية فيما بعد، آثارها على قطاعات أخرى من الأنشطة، مثل سياحة عطلة نهاية الأسبوع، والطلب على المنتجات المحلية)، ومن ثم وفرت منافذ جديدة للمنتجين المحليين، وتجار المنتجات الغذائية والمشروبات. وأخيراً فإنه من خلال الشبكات غير الرسمية، قامت المشروعات المحلية بالسيطرة على الأنشطة التي ترتبت على عملية تنمية المساكن الثانوية، والتي من خلالها تم ضخ مبالغ مالية كبيرة في المنطقة. ولقد أدت تلك الظاهرة، إلى توطيد علاقات المغتربين مع المدينة الصغيرة التي أصبحت- شيئاً فشيئاً- مركزاً لحركة التنمية برمتها (...).".
المصدر: (Goussios,2006)

مسألة الإنصهار الإقليمي:

منذ قيام الإتحاد الأوروبى، وموضوع الإنصهار الإقليمي موضوع محورى. ولما كان ذلك يركز أساساً على المفهوم السياسى لإتحاد الدول الأوروبية، فإنه أخذ يكتسب بإضطراد بعداً إقتصادياً. ويدعو إقتصاد السوق - حتى في صورته الليبرالية الجديدة- إلى أن نعيد التوازن لصالح أقل المناطق قدرة على المنافسة، إما

بالسماح لها بالدخول إلى حلبة المنافسة، أو العمل على ألا تظل مناطق مهمشة. ويجرى تنفيذ نوعين رئيسيين من الإجراءات بغية تحقيق العدالة والإنصاف بين الأقاليم:

المعونات المباشرة والدعم للحفاظ على مستويات الدخل والخدمات العامة، في المناطق المحرومة- وإتخاذ إجراءات لتلافي أثر الآليات غير المتجانسة من أجل أقلمة الأنشطة الاقتصادية. وهذه السياسة سوف تفيد المناطق الريفية إلى حد كبير، وخصوصاً في دول جنوب أوروبا التي تواجه ضرورة تحديث الزراعة لديها، لأنها تعتبر متخلفة بنيانياً .

إن إبداء الإهتمام بالأقاليم، وبشكل أكثر عمومية بالمجتمعات المحلية، يدل على تغيير مزدوج في مفهوم الإنصهار الإقليمي. فمن ناحية، نجد أن سياسات الإنصهار موضع شك بسبب تكلفتها الباهظة ونتائجها الهزيلة. ولهذا، فإن ما نراه، هو الإفراط في المحلية بالنسبة للسياسات الإقليمية،: " وعلى هذا، فإن السياسة الإقليمية قد بدأت في التحول الأساسي، من الإستراتيجية الشاملة التي تركز على الدعم، والتي تعمل على تقليص الفوارق الإقليمية ضمن حزمة من السياسات أكثر إتساعاً، موضوعاً أساساً لتحسين التنافسية الإقليمية .. (مع) تركيز أقل على الاستثمارات الخارجية والتحويلات الخارجية". (OECD,2006,P.14-15). ومن الناحية الأخرى، فإن نزعة الانفصال " أخذت تظهر الآن، حيث راحت الأقاليم تطالب بحق إدارة شئونها بصورة مطردة، مما ينطوي على مخاطر تدمير الوحدة الوطنية (ومثال على ذلك حالة قطالونيا في أسبانيا، وحالة الأقاليم الشمالية في إيطاليا) .

وفي دول الجنوب، فإنه لم يول إهتمام على الإطلاق، للتفاوت في التنمية الإقليمية، وكان ذلك التفاوت في بعض الحالات بنيانياً، وإن كان يعتبر في معظم الحالات أمراً لامناص منه، إلا في حالات الأزمات التي تهدد الحكومة المركزية، أو الوحدة الوطنية، بالخطر وبسبب معوقات نقص الموارد والوسائل بصفة عامة في بعض الأقاليم وجرياً وراء الكفاءة والإستغلال الأمثل، نجد أن الموارد والإستثمارات تتركز في أقاليم يكون "العائد" فيها أعلى من غيرها. وتتلقى الأقاليم الفقيرة مجرد مساعدات تكفيها بالكاد لكبح أي توترات إجتماعية. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل تستطيع السياسات التي يجري وضعها الآن- مع وجود نهج محلي وإقليمي للتنمية، ومع وجود اللامركزية والتفويض، ومنح المستويات المحلية سلطات أوسع- إقامة التوازن بين الأقاليم أو على الأقل السماح لكل إقليم منها بالقيام بنهضة تنموية خاصة به. ويقوم هذا النهج على إفتراضين أساسيين:

(1) أن كل إقليم يوجد بداخله بذور تنميته، وهذا هو الرهان على الإقليمية، التي يتعين عليها أن تعلن عن قدرتها على تقرير المصير الإقليمي. " وعلى هذا، فإن الفوارق الفاصلة، من الناحية الإجتماعية (في داخل الدول وفيما بينها)، وما يترتب على ذلك من إختلالات أمنية، يجب ألا تنفصل بعد الآن عن الحلول الخارجية للإنتاج المجتمعي، الذي يخترع السلع والخدمات على أساس توفير الكفاف للسكان الفقراء، والسماح بإستمرار المجتمعات. وتبدو المسألة لو كان أصحاب المصالح " ذوو النزعة الإقليمية " يعرفون الإجراءات المتعددة المتعلقة بالمكان- أو يبادرون إلى القيام بها- بما يبعث على الرضا، ويحقق الإستغلال الأمثل من الناحية العملية، وفي الوقت الملائم". (Ferrier,2005).

(2) أن كل إقليم قادر على تعبئة موارده لصالحه، والدخول إلى إقتصاد السوق. وفي هذا الخصوص، ليس ثمة شيء بلا مقابل، لأن الأمر يعنى- بالنسبة للأقاليم- البقاء في السباق، والحفاظ على الديناميكية، من أجل بناء الإقتصاد وتجديده في الإقليم، مما يسمح للإقليم، أن يحدد موقعه في إطار العملية، إما بالتعاقب أو التزامن .

ويعزز من إستراتيجيات التنمية الإقليمية، إستراتيجيات التدعيم والمساندة، من أجل العمل على تنفيذها، وحتى تقوم الدول والأطراف الشريكة كمروج للتنمية وضامن للعدالة والإنصاف فإنها مطالبة بإهتمام كامل للمبادرات المحلية، والتحلي بالمرونة بالنسبة للحلول التي تقدم، وتقديم الدعم والمساندة في حالة حدوث

بعض "التعقيدات". ومبدأ التبعية التكميلية لا بد أن يكون موجوداً دائماً لإستخدامه عند الضرورة، في المشروعات الرئيسية أو الفرعية، وما يتم من ترتيبات لا بد أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الوطنية والمحلية ويستند إليها. كما لا بد أن يتطور مبدأ التبعية التكميلية مع الزمن، بالتوازي مع إمكانيات المؤسسات القديمة والجديدة، وأشكال الحكومات المحلية.

تدعيم المؤسسات والحكومة المحلية :

إن الإختلافات في تمثيل الإقليم، والصعوبات في التعبير عن فئات إجتماعية معينة، والصراعات الداخلية في التكاليف على الموارد، والمنافسات بين الأقاليم على إنتاج السلع والخدمات، أو إجتناب المشروعات، والعلاقات مع الدول أو الكيانات الفوق- قومية، والإنصهار بين الأقاليم... كل هذه أمور تتطلب وجود مؤسسات قوية، وحكومة رشيدة، قادرة على إحداث التكامل بين مختلف المستويات الحكومية، والأخذ بأسلوب الحوار والمساعدة في إتخاذ القرارات .

إن تنظيم العلاقات الإجتماعية مسألة أساسية من أجل العيش معاً، ولقد بدأ الإعراف الآن بأهمية المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات العاملة في حقل الإقتصاد، وتزايد البحوث الجارية بشأن هذا الموضوع. وتتصدى إحدى الدراسات لتحليل الأدوار المناطة بالمؤسسات، والأحوال الجغرافية (من مناخ وموارد طبيعية) والتكامل الإقتصادي، في تحقيق دخول متوسطة حسب كل دولة. وتوضح الدراسة بشكل قاطع أن للمؤسسات دوراً بالغ الأهمية في زيادة الدخول بينما تجد أن تأثير العاملين الآخرين ضعيف، إن لم يكن سالباً. Rodrik, Silbramanian and Trebbi, 2002K ولكن ماهي المؤسسات التي نعنيها؟؟؟، حيث لا توجد قواعد بشأن هذا الموضوع، فإنه يمكن تطبيق المبادئ المعروفة جيداً، في هذا الشأن: تمثيل السكان، تعبیر الأقليات عن نفسها (سواء كانت أقليات إثنية أو إجتماعية ...)، إعراف السكان بشرعية المؤسسات، الخ. ويعتبر تصنيف المؤسسات من المستوى الدولي نزولاً إلى المستوى المحلي- فيما يتعلق بالإحترام المتبادل، والانتماء، والتكامل- مسألة على درجة كبيرة من الأهمية . فليست كل المؤسسات تقوم بنفس المهمة، وليس لكل المؤسسات نفس المجال، وإنما على التفاعل فيما بينها، تبنى المؤسسات الإجتماعية الجديدة البازغة .

وعلى إمتداد المحيط المتوسطى بأسره، تنتشر المؤسسات المحلية، ففي الشمال، تنتشر المؤسسات التي يمكنها في الغالب العمل معاً بشكل أو بآخر، بينما في الجنوب، نجد أن المجتمع المدني يحاول أن يتلمس خطاه، ويحدد له موقعاً إزاء السلطة المركزية التي لاتزال مترددة بشأن السبيل الذي تسلكه بخصوص المجتمع المدني. أما عالم الريف المتوسطى، فإنه يفنقر بوضوح إلى المؤسسات والنظم، سواء فى المجال الإقتصادى للممتلكات والعقارات، وحقوق المنتفعين، وإدارة الموارد الطبيعية، أو التعبير عن التنوع الإجتماعى. ولهذا، كان التحدى يتمثل في إنشاء مؤسسات من أجل التنسيق والتفاوض، حيثما لاتوجد مثل تلك المؤسسات، وتعزيز جميع المؤسسات الإقليمية بمنحها سلطات ومسئوليات حقيقية، وإقامة بنية مؤسسية لرعاية وتشجيع عمليات التكامل والتكافل بين الإنتاج، والبحوث، والتدريب. والمؤسسات القوية تفترض سلفاً قدرة الجمهور على إدارتها، وتدريب السكان المحليين على الإضطلاع بالمسئوليات في الأجهزة المحلية، وفي علاقاتهم بالمؤسسات الفوق- محلية، يعتبر ذا أهمية كبرى. ومن العقبات الرئيسية في المناطق الريفية، القصور في التعليم، شأنه شأن التواجد المزمن للفوارق الإجتماعية والفوارق بين الجنسين. ومن الأمور الأساسية أيضاً من أجل إقامة حوكمة محلية، تيسير النفاذ إلى المعلومات، وإقامة شبكة بين الأطراف الفاعلة في المناطق الريفية.

ولا بد أن تكون "الحكومة الرشيدة" قادرة على أن تتجاوز مستوى معيناً من التمثيل الإجتماعى- وهذه مسألة واضحة للعيان- شأنها شأن تمثيل عالم الريف. وفي أيامنا هذه نجد أن الصدارة والأولوية للمدينة، بينما ينظر إلى المناطق الريفية في أفضل حالاتها على أنها مجالات "للإستهلاك" وفي أسوأ حالاتها على أنها أماكن

لاتصلح للمعيشة. ومن شأن عملية التمدين (Metropolisation) أن تصبح ببساطة شكلاً جديداً من أشكال الفتح أو الضم الذي تقوم به المدن لمناطق ريفية "خاملة" (Inert)، وأحد التحديات التي سوف تواجه سياسات التنمية الريفية الإقليمية، في المستقبل، هو بلا شك إستعادة التوازن بين المجالين (الريفي والحضري)، حتى تتجاوز المفهوم الحضري لتلك المناطق الريفية ونظرة المدن إلى الريف. وإن الإعراف بالديناميكيات الخاصة بالريف، وتنمية إمكانياته الجديدة (مثل الأسواق الجديدة، والطموحات الإجتماعية الجديدة، وإعادة بناء الخطوط الفاصلة بين المدينة- الريف، والتصدي للتهديدات البيئية المتزايدة الخ) مسائل ضرورية من أجل ظهور إستراتيجيات التنمية الخارجية، وهي مهمة إقليمياً وريفيًا. و"الديناميكية النوعية لعالم الريف لا تتأثر بالتطور الحضري وحده، حيث لا تأثير له على عالم الريف". ذلك أن تحول الأفكار والمهام في عالم الريف، وإقامة أشكال إجتماعية جديدة، وظهور مهن جديدة دون القضاء بالضرورة على النشاط الزراعي، وتنمية الأنشطة المحلية، والتنظيم المكاني الجديد للنمو الريفي الذي يبدأ بالمحليات الصغيرة الرامية إلى اندماج الأنشطة الريفية في الإقتصاد العالمي، كل هذه شواهد على ظهور آليات محلية، سواء كانت مؤسسية أو فردية، كآليات أخذت زمام المبادرة كديناميكيات خارجية، وليست وليدة مبادرات جاءت من أصل حضري" (Thomsin,2001) .

إن التحدي هو تحدٍّ حقيقي، لأن الإتجاه اليوم يتمثل - عمداً أو بدون قصد- في إستبعاد سكان الريف من المشاركة في وضع إستراتيجيات التنمية الإقليمية، والشمال ليس معصوماً من ذلك الإتجاه على الرغم من الثقافة الحقيقية للتمثيل والمشاركة. وتوضح الأبحاث التي أجراها (معهد الزراعة المتوسطة- مونيبلية) في إطار التحليلات التشخيصية للأقاليم ضعف تمثيل الفلاحين في الهيئات المسؤولة عن التنمية على مستوى الأقاليم، وإتحادات البلديات المتعددة الوظائف والمهام، والمراكز الأخرى للتنافسية والتميز. ففي إقليم "لانجدوك العليا وفينوبل" (Haut- Languedoc and Vignobles) في مقاطعة "هيرول" (Herault) نجد أن 77% من الفلاحين موضوع البحث، أعضاء في هيئات مهنية (نقابات عمال، وجمعيات مهنية، وغرف الزراعة، والتعاونيات الخ) بينما نجد أن 30% فقط يشتركون في إحدى المؤسسات المسؤولة عن التنمية المحلية (الإقليم، المحمية الطبيعية الإقليمية، المجلس البلدي، مجتمع الكوميونات، الخ) - ويعتقد أكثر من 50% منهم أن مصالحهم ليست ممثلة تمثيلاً جيداً في تلك المؤسسات، بينما يرى 33% أنهم لا يشعرون بالقلق، فيما يقول 10% فقط أنهم راضون (سيام، معهد الزراعة المتوسطة- مونيبلية، 2006)

بعض السيناريوهات عن مستقبل المناطق الريفية :

بناء على العوامل المختلفة في تنمية المناطق الريفية، والتحديات التي تواجهها، والتي تقدم ذكرها في الفصول السابقة، فإنه من الممكن عن طريق الإستنتاج، أن نتخيل مسارات مختلفة في المستقبل:

في البداية هنالك سيناريو أساسي يشير إلى وجود مناطق ريفية مختلفة، تعاني من آثار أعمال وسياسات لاتخصها مباشرة، وإن التغييرات في عالم الريف تتوقف إلى حد كبير على آليات خارجية، وأن السياسات الريفية هي بمثابة سياسات تدعيم "على هوى القيادات" أو مجرد تدخل علاجي. وفي هذا السيناريو، يمكن أن نتصور عنصرين أساسيين حاسمين في تطور المناطق الريفية:

< القدرة الإقتصادية للمناطق الحضرية على إستقبال المهاجرين الريفيين.

< ثقل وقوة السياسات البيئية .

وفي الجنوب، ومع سياسة التحرر الإقتصادي -التي إقترنت بكثير من الطنطنة والكلام- وأثرها على الإنتاج الزراعي، فإنه يمكن للمرء أن يتنبأ بما يلي:

< انخفاض أعداد المزارع.

< تنمية ضعيفة للبدائل الاقتصادية في المناطق الريفية.

< تفاقم أوضاع البطالة والفقر، مع- أو بدون- ظاهرة النزوح من الريف إلى المدن، وتنامى عملية الإستهلاك الإجتماعى والإقتصادى لسكان الريف.

< الإدارة المركزية لحماية البيئة والموارد الطبيعية، ومخاطر الفشل شديدة.

< وفي الشمال سوف يواصل المجتمع المدنى القيام بدوره في تطوير المناطق الريفية، ولكن مع نوع من "التحيز الحضرى"، الذى يمكن أن تترتب عليه الآثار التالية :

< إدارة الفضاء الريفى لصالح المدن، مع إخضاع جزء من الفضاء الريفى لمطالب التوسع الحضرى، وقضاء أوقات الفراغ لسكان المدن .

< ضغوط شديدة على الأنشطة الزراعية، التى لم تقدر حق قدرها، ولم تقيم حسب قيمتها الحقيقية كأحد العوامل في بناء المناطق الريفية.

< إستمرار إنخفاض أعداد المزارع، وإستمرار التنمية الزراعية القائمة على نموذج "التنظيم" الزراعى (entrepreneurial model) والذى يتركز في أكثر المناطق إنتاجية .

ويمكن إشتقاق سيناريوهين بديلين من السيناريو الأساسى؛ الأول ، ويمكن وصفه بالسيناريو "المانع" الذى ينطوى على إستحالة تحمل المناطق الريفية لضغوط التنمية، وهى غريبة عليهم. وبالنسبة لدول الجنوب، فإن التصورات وفقاً لهذا السيناريو تتمثل فيما يلى:

< زيادة القلاقل والإضطرابات الإجتماعية، وزيادة الهجرة إلى المدن وإلى الخارج.

< إنتشار الصراعات المرتبطة بتقنين الضغوط البشرية على البيئة. ولما كان سيناريو الفقر هذا، يربط تدهور الموارد الطبيعية بوجود السكان المقيمين، فإنه سوف يكون من الصعب مواجهة تلك الممارسات من خلال المفاوضات.

إن أزمة المناطق الريفية، تنعكس في الشمال في "إختفاء" الزراعة والفلاحين من عملية التنمية الريفية، على الأقل من ناحية الفكر. وبينما نجد أن بعض المناطق الريفية، يمكن أن تستفيد من عملية "التوسع العمرانى للمدن" ، إلا أنها لن تشكل أقاليم "كاملة"، وإنما تعيش على الفتات من نموذج للتنمية لا ينظر إليها إلا باعتبارها أداة مساعدة للمناطق الحضرية. وقد يرى البعض في هذا السياق، أن التكاليف على إستخدام الموارد سوف يتزايد، مع إجراء عمليات مفاضلة ليست لصالح الفلاحين في الغالب .

أما السيناريو الأخير فهو يقدم عالماً للريف يحاول إثبات شرعيته، ويسعى إلى عرض خيارات التنمية المتوازنة والمتنوعة، التى تسمح بإستيعاب نسيجه الإجتماعى والإقتصادى المعقد.

ويمكن تطوير وتنمية هذا السيناريو، إذا وجدت سياسات فعالة إيجابية، تركز على رؤية واضحة للمناطق الريفية، بحيث تساعد على تنفيذ تلك السياسات. كما يقترح ذلك السيناريو إطاراً قانونياً مع وجود مؤسسات ذات كفاءة، وحوكمة رشيدة. وهذا السيناريو ليس بالسيناريو المثالى الخيالى (utopian)، لأنه يقوم على الإتجاهات التى نشاهدها بالفعل في واقع الحياه اليومية، سواء في الشمال او في الجنوب. وهو يحمل في

ثناياه، التغييرات الرئيسية التي تضيفى كل عناصر "الحدائثة"، وتتعش الأمل فى زىادة الإهتمام بالإستدامة فى عمليات الإنتاج، سواء فى الشمال أو فى الجنوب.

وليس ثمة شئ نستطيع أن نفترض مقدماً أنه محتم الحدوث، وإنما هذه الإعتبارات جميعاً توضح أن مستقبل المناطق الريفية المتوسطة لم يكتب بعد. ومن ثم، فإن هنالك حاجة- ولانقول حاجة ملحة- إلى تعميق فهمنا للمتغيرات الجارية، وأن نتفادى مصيدة الأفكار المسبقة. وبهذا المعنى، فإنه من المؤكد أن نهجاً ريفياً متوسطياً للتنمية الريفية، هو أحد العوامل التى يمكن أن تساهم فى بناء تصور جديد للمناطق الريفية.

المراجع :

- Benoit (G.) and Comeau (A.), *Méditerranée. Les perspectives du Plan bleu sur l'environnement et le développement*, La Tour d'Aigues, Éditions de l'Aube, 2005.
- Bessaoud (O.), "La gouvernance rurale en Méditerranée: tendances et nouveaux défis", *Les notes d'analyse du Ciheam*, 14, July 2006.
- Ciheam-IAMM, *Analyse diagnostic d'une zone rurale: zone du pays Haut-Languedoc et Vignobles, canton de Saint Pons de Thomières, département de l'Hérault*, November 2006.
- DIACT (Interministerial Delegation of Land Planning and Regional Competitiveness), *Quelle France rurale pour 2020? Contribution à une nouvelle politique de développement rural durable*, Paris, La Documentation française, September 2003.
- Directorate General for Agriculture and Rural Development, *Rural Development in the European Union, Statistical and Economic Information*, Report 2006, Brussels, European Commission, August 2006.
- European Commission, *Scenar 2020. Scenario Study on Agriculture and The Rural Word*, Brussels, November 2006.
- Ferrier (J.-P.), "La métropolisation dans le monde arabe et méditerranéen: un outil majeur de développement des macro-régions du monde", *Cahier de la Méditerranée*, "Les enjeux de la métropolisation en Méditerranée", 64, 2005.
- Goussios (D.), "Développement rural dans la petite région de Mouzaki en Thessalie occidentale (Grèce): du territoire identitaire au territoire-réseau", in Report of the Seminar on sustainable rural development policies in the Mediterranean countries in the context of the EU's neighbourhood policies (2007-2013), Cairo, 8-9 February 2006.
- Hervieu (B.) and Viard (J.), *Au bonheur des campagnes*, La Tour d'Aigues, Éditions de L'Aube, 1996.
- Kateb (K.) and Ouadah-Bedidi (Z.), "L'actualité démographique du Maghreb", dans Dominique Borne (D.), Nembrini (J.-L.) and Rioux (J.-P.) (ed.), *Apprendre et enseigner la guerre d'Algérie et le Maghreb contemporain. Les actes de la Desco*, Versailles, Centre régional de documentation pédagogique de l'Académie de Versailles, 2002, pp. 113-147
- López Ornat (A.) and Correas (E.), *Gestion des aires protégées méditerranéennes. Évaluation et opportunités des réseaux et plans d'action*, Gland, UICN, Centre for Mediterranean Cooperation, 2003
- Mella Marquez (J. M.), "Ouverture extérieure et disparités territoriales au Maghreb", communication, symposium *Économie Méditerranée Monde arabe*, Sousse, 20-21 September 2002 [republished in *Espaces marocains*, 8, May June 2006].
- Ministry of Land Planning and Environment, *Aménager l'Algérie de 2020*, Alger, 2004 [available on website www.mate-dz.org/index.php].
- Moriconi-Ebrard (F.) and Dinard (F.) "L'Urbanisation du littoral méditerranéen", *Mappemonde* 57 (1), 2000.
- OECD, *The new rural paradigm. Policies and governance*, Paris, 2006.
- Pecqueur (B.), "Vers une géographie économique et culturelle autour de la notion de territoire", *Économie et Culture*, 49, 2004.
- Pecqueur (B.), "L'économie territoriale: une autre analyse de la globalisation", *Alternatives économiques*, "L'Économie politique", 33 (1), January 2007, p. 41-52.
- Perrier-Cornet (P) and Hervieu (H), "Campagnes françaises multifonctionnelles: les enjeux

de la gestion de l'espace rural", *Économie et Humanisme*, 362, October 2002.

Rallet (A.), "Ressources spécifiques et ressources génériques: une problématique pour le développement local", in Abdelmalki (L.) and Courlet (C.) (ed.), *Les Nouvelles Logiques du développement*, Paris, L'Harmattan, 1996.

Rastoin (L.) and Szedlak (A.), *Dynamique des échanges internationaux agricoles et agroalimentaires dans la zone euro-méditerranéenne*, Report, Montpellier, UMR Moisa, 2006.

Rodrik (D.), Subramanian (A.) and Trebbi (F.), *Institutions rule: The primacy of institutions over geography and integration in economic development*, NBER Working Paper 9305, October 2002.

Roque (M.-A.), *La Société civile au Maroc. L'émergence de nouveaux acteurs de développement*, Paris, Publisud, 2004.

Thomsin (L.), "Un concept pour le décrire: l'espace rural rurbanisé", *Ruralia*, September 2001.

United Nations, *World Population Prospects 2004*, New York (N. Y.), 2004.

United Nations, *World Urbanization Prospects. The 2005 Revision*, New York (N. Y.), 2006.

UN-Habitat, *State of the World's Cities 2006-2007*, New York (N. Y.), 2006 [available through the website www.unhabitat.org].

Wiggins (S.) and Proctor (S.), "How Special Are Rural Areas? The Economic Implications of Location for Rural Development", *Development Policy Review*, 19 (4), December 2001.

الفصل 11

تعزيز وتدعيم التعليم والإمكانيات البحثية(*) .

كانت الزراعة وستظل عنصراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة البحر المتوسط. وتدخل الأنشطة الزراعية والريفية في صلب كثير من التحديات، بما فيها: الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية التي تزداد ندرة وإستنزافاً، وضمان الأمن الغذائي بالمفهوم الكمي والكيفي لسكان يتزايدون دوماً، وطرح المنتجات الزراعية في الأسواق التي تلتزم بالشروط المحلية والدولية، والتغلب على عملية الفصل بين ماهو ريفي- وحضري، وساحلي- وداخلي، عن طريق وضع إستراتيجيات من أجل تنمية المناطق الريفية.

ولقد أضحي من الأمور الحيوية تعزيز وتدعيم التعليم والإمكانيات البحثية في الزراعة وقطاع الإغذية الزراعية، وتنمية الإقتصاد القائم على المعرفة عموماً (KBE)، حيث إن المعرفة قد غدت عاملاً أساسياً من أجل النمو الإقتصادي للبلاد وقدرتها على المنافسة. وعلى الرغم من أنه لاخلاف – بطبيعة الحال- على أن الموارد المادية لا تزال تمثل أهمية في خلق الثروة في معظم القطاعات، بما فيها الزراعة وصناعات الأغذية- الزراعية، فإن المعرفة أصبحت ذات أهمية متزايدة، وخصوصاً عندما تضم صناعات الأغذية- الزراعية عمليات التصنيع والتوزيع الحديثة. وإن الإبداعات العلمية والتكنولوجية سوف تمكن من الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمحلية المتاحة، ومن ثم تساعد على تحسين الإنتاج، والتصنيع، والتوزيع، وإستهلاك المنتجات الزراعية والغذائية، وتكفل الأمن الغذائي للسكان .

ولا بد من خلق كفاءات جديدة، وتطويرها، وحشدها، لكي تلبى متطلبات الإبتكارات والتقنيات التي تعتمد عليها التنمية الإقتصادية للبلاد . ونتيجة لذلك، أصبحت زيادة الإنفاق على البحوث والتنمية⁽⁷⁹⁾ شرطاً مسبقاً لزيادة النمو والإنتاجية . إن تنظيم التعليم العالي الزراعي وقواعد البحوث، تعتبر أيضاً عاملاً حاسماً من أجل التقدم الإقتصادي، إلا أن ظاهرة التنظيم- للأسف- لم تكن دائماً على المستوى المطلوب - سواء في الشمال أو الجنوب- ومن ثم تبدو الحاجة دائماً إلى إعادة التنظيم حول موضوعات ذات أولوية، وتعزيز وإعادة توزيع المهام. وسوف يتطلب بذل جهود ضخمة في مجال التدريب من أجل تعزيز عناصر فاعلة جديدة، ومنتجين جدد للمعرفة التي تتوافق مع مقتضى الحال، وإنعاش بحوث علمية وأكثر إيجابية، ووضع قواعد للتدريب .

وفي هذا الفصل، سوف نبحت بعض القضايا الرئيسية، وننظر في طرق معالجتها، وهذا يعني تشجيع عملية إعادة تنشيط الأوضاع التي تعين على إنتاج المعرفة العلمية والفنية حتى نوجه الظاهرة الموجودة حالياً في الجنوب إلى الإتجاه الصحيح- رغم أنها لا تقتصر فقط على الجنوب- وهي ظاهرة الإستبعاد من الإقتصاد المعرفي. ويتضح بجلاء، أن ضعف التعليم ونظام البحوث وخصوصاً في دول جنوب وشرق المتوسط⁽⁸⁰⁾ تعوق الإبداع والإبتكار، ويضع الشركات في وضع لا تقدر فيه على المنافسة، وخصوصاً شركات القطاع الزراعي والأغذية- الزراعية. ولم تعد إتفاقيات التجارة الحرة تسمح بالإستقلال الإقتصادي للميزة الوحيدة تقريباً المتمثلة في إنخفاض تكلفة العمالة في دول جنوب وشرق المتوسط ، من أجل تعزيز التنمية الزراعية وتنمية الأغذية- الزراعية.

* يستند هذا الفصل على وثائق قام بإعدادها (Vincen Dolle) - سيام، معهد البحوث الزراعية، مونبلييه، و عبد الحميد بن شريف- سيام، معهد البحوث الزراعية، مونبلييه

⁽⁷⁹⁾ كان الإنفاق الإجمالي على البحوث والتطوير ، في عام 2003 يبلغ 0.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في تونس ، 0.79 % في المغرب ، 0.8 % في إيطاليا ، 1.2 % في الصين ، 1.9 % في الإتحاد الأوروبي الذي يضم 25 دولة عضواً ، 2.8 % في الولايات المتحدة، 3.15 % في اليابان ، 4.75 % في إسرائيل ، إما في فرنسا فقد ارتفع الإنفاق الإجمالي على البحوث والتطوير من 2.35 % من الناتج القومي الإجمالي في عام 1992 ، إلى 2.48 % في عام 2004.

⁽⁸⁰⁾ مشاركة القطاع الخاص في عملية البحوث والتطوير 6% في المغرب، 53% في فرنسا، 70% في اليابان.

ويمكن وضع تصورات لعدد من السيناريوهات المختلفة، حسب درجة الإلتزام القائمة لمواجهة تحديات تنشيط نظام التعليم والبحوث. وعن طريق إستعراض مختلف المتغيرات، سوف نقدم أربعة سيناريوهات. ووفقاً لأكثر تلك السيناريوهات تفاؤلاً، نضع تصوراً للسياسات المستهدفة من أجل الإستثمار الفكري، والتخطيط لبرامج البحوث والتعليم الحيوية من أجل تنشيط عملية المعرفة والإبداع البالغة الأهمية بالنسبة للتنافسية. والوضع الأمثل للدول المتوسطة، هو أن تترك مقاعد المتفرجين، وأن تتحول إلى شركاء أكثر فعالية وإيجابية في حركة العولمة، عن طريق إنشاء كيان يورو- متوسطي للبحوث والتعليم العالي من أجل التنمية الريفية والإقليمية المستدامة. ولهذا، فإنه سوف يتعين على الدول المتوسطة تكريس إستثمارات كبيرة من أجل النهوض برأس المال البشري⁽⁸¹⁾ في المنطقة، وخلق ثقافة حوار حقيقي وشراكة فعلية بناء على مبادئ إقامة صلات و"شبكات" تعاقدية، وسوف يتطلب ذلك بدوره سياسات جادة لتحريك المدرسين والباحثين لكي يحولوا مسار الإتجاه إلى الإنعزال وعدم الإستثمار في المؤسسات بل وفي التعليم أحياناً وكذلك مجالات البحوث، إلى الإتجاه الصحيح .

المنهاجية

بناء على تحليل القدرات العلمية والتكنولوجية والإبداعية في قطاع الزراعة والأغذية- الزراعية في منطقة البحر المتوسط، التي حددت الفجوة بين الشمال- الجنوب فيما يتعلق بالإقتصاد القائم على المعرفة، شارك ثمانية من الخبراء في ورشة عمل بشأن التنبؤات، لكي يحددوا المتغيرات الأساسية ومجالات التدخل فيما يتعلق بالتعليم والبحوث. وكان منهجهم يتألف أولاً من وضع قائمة بكافة المتغيرات، وخصائص الوضع الذي يكشف عنه التحليل، وعقدت جلسة لشحن الفكر أدارها أحد المقررين، وقامت بوضع قائمة من 34 متغيراً. وبعد ذلك، قام الخبراء بالتعرف على السببية المباشرة بين المتغيرات، حيث تناولوا اثنين اثنين، مما أسفر في النهاية عن منظومة معقدة تتسم بشبكات علاقات ضخمة، تولدت عنها شبكة عنكبوتية كثيفة .

وكانت البرمجيات قد استخدمت في تحليل العلاقات المعروفة بالتأثير وتبادل التأثير، بما يسمح بتحديد المتغيرات الأساسية من تلك الشبكة العنكبوتية المعقدة . وقد أسفر التحليل عن تحديد أكثر المتغيرات إيجابية، والتي لو تغيرت، لكان لها أكبر تأثير على المنظومة، وتحديد أكثر المتغيرات سلبية والتي لا بد من العمل بشأنها مباشرة. ولقد تمخض التحليل عن " مصفوفة للتأثير والتأثير المتبادل"، وهي المصفوفة التي تركز على المتغيرات الأساسية :

< وكانت المتغيرات الخمسة الأكثر إيجابية هي: عدم الإهتمام الكافي بالشروط والمتطلبات من جانب صانعي السياسات، وعدم فعالية مؤسسات الحوكمة، وعدم وجود الهيئات الوسيطة، وضعف الضغط المحلي من جانب المنافسة .

< وكان ثمة متغيران معلومان إلى حد كبير وهما: إنعزال الجامعات والأطراف الإقتصادية الفاعلة، وضعف تقدير المعرفة.

< وكان هنالك أربعة متغيرات معلومان بشكل معقول، وهي: إنعدام البحوث والتطوير، وعدم وجود موارد للمعلمين، وعدم التناسب بين التدريب والإحتياجات، وإنعدام تدريب المتدربين والتعليم المستمر.

< أما المتغيرات الأكثر سلبية فكانت: تدنى القيمة المتعلقة بالتعاون الدولي، وضعف إنتشار تقنيات المعلومات والاتصالات، وعدم فعالية أساليب إكتساب المعرفة الفنية، وضعف النفاذ إلى التقنيات المتقدمة (وكان هذا أكثر المتغيرات سلبية من بين جميع المتغيرات).

⁽⁸¹⁾ لم تصبح هذه المسألة ذات أهمية بالغة بعد، في المنطقة. وقد عقد المؤتمر الوزاري الأول اليورو – متوسطي، المعنى بالتعليم العالي والبحوث، في القاهرة في شهر يونية 2007، بعد إعلان برشلونة باثني عشر عاماً، اما المؤتمر القادم فسوف ينعقد في عام 2009.

وتكشف تلك المتغيرات الأساسية الميادين أو المجالات التي يمكن إستخدامها لتوجيه المنظومة في الإتجاه المرغوب. وقد إختار الخبراء خمسة من بينها، لتكون بمثابة أساس لإستمرار التحليل (التعرف على الفرضيات والإختيارات، ووضع السيناريوهات):

< خلق كفاءات وإختصاصات جديدة، وقدرات جديدة على التكيف والمواءمة.

< تحسين العلاقة بين التدريب والعمالة.

< تعبئة الموارد المعرفية عن طريق الشبكات الوطنية والدولية .

< الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، وتعميمها.

< وضع شروط التشغيل التي سوف تساعد على تحقيق المتغيرات السابقة .

كفاءات جديدة وخبرات جديدة

تطويع التعليم بما يتناسب مع تحديات الغد.

في ظل السياق الحالى لحركة العولمة، فإن إنفتاح الأسواق، وإنشاء منطقة التجارة الحرة اليورو- متوسطة (MEFTA)، وظهور إقتصاديات تنزايد قدرتها على المنافسة بإستمرار، بدأت أطرافً عاملة جديدة تظهر الآن في قطاع الزراعة والأغذية- الزراعية. وإن إندماج إقتصاديات الدول المتوسطة في الإقتصاد العالمى، معناه أن الحاجة إلى التدريب سوف تنزايد وتصبح أكثر تنوعاً، ولكى تتمكن جميع العوامل الإقتصادية من التكيف مع النظام العالمى الجديد، والإستفادة من جميع الفرص السانحة، وتحسين أدائها وقدرتها على المنافسة، فإنه لا بد أن تتوفر لتلك العوامل الموارد البشرية الأفضل تأهيلاً، ولا بد لها أن تستفيد من أدوات التحليل، والأدوات المناسبة والمجربة، والفعالة لصنع القرارات . وفي هذا السياق الجديد، فإنه يتعين على نظام التعليم العالى، ونظام البحوث والتطوير لدى جميع الدول المتوسطة، التصدى لثلاثة تحديات رئيسية :

< ظهور سوق للعمالة يتسم فعلاً بالعالمية، سوف يتمخض عن منافسة شرسة للغاية، مع إشتراط مؤهلات أرفع مستوى، بإستمرار. ويعتبر الأفراد العاملون المتعلمون تعليماً عالياً، شرطاً حيوياً مسبقاً للأخذ بأسباب التقنيات الجديدة في الإقتصاد ككل، ومن ثم زيادة الإنتاجية الشاملة (OECD,2006) .

< أن مجتمع المعلومات سوف يغير بالتدريج طبيعة العمل ونظام الإنتاج- وسوف تتطلب عملية التكيف مع الأدوات التكنولوجية الجديدة، وظروف العمل الجديدة، مهارات معينة تقتضى الظروف رفع مستواها بإستمرار. كما أن مجتمع المعلومات سوف يجلب معه تغييرات هامة فيما يتعلق بعمليات إكتساب المعرفة والحصول عليها، ومناهج التعليم، مما سوف يكون له تأثير عميق على العلاقة بين المعلم- الطالب .

< أن شيوع ثقافة الإبداع والإبتكار سوف يكون له دور حاسم، لأن التنمية السريعة للمعرفة العلمية والإنتاج ونشر التكنولوجيا سوف يؤدى إلى ظهور مجتمع جديد، يعرف بإسم مجتمع "المعرفة والتكنولوجيا"، وهذه "الثورة العلمية" سوف تتخلل جميع قطاعات الإقتصاد، بما فيها الزراعة والأغذية- الزراعية، وسوف تتطلب إمكانيات بحثية جبارة، وإبداعاً مستمراً.

إن تطوير نظم التعليم والتدريب والبحاث، لا بد أن يأخذ في الحسبان، سرعة تلك التغيرات، ذلك أن تنامى العولمة، وتعاضم أهمية تقنيات المعلومات والإتصالات (ICTs) سوف يؤثر تأثيراً بالغاً على تنظيم التعليم والتدريب في المستقبل. وفي أوروبا، تشير التقديرات إلى أن ما يناهز 30% من السكان النشطين إقتصادياً

سوف ينخرطون بشكل مباشر في إنتاج ونشر المعرفة، وأن نسبة عالية من السكان العاملين الآخرين سوف يحتاجون إلى نفس المعرفة والقدرة على الإستجابة، حتى يتسنى لهم الإستفادة من تلك الظواهر المستجدة (المفوضية الأوروبية، 2005). إن وظائف المستقبل سوف تتألق أساساً من تبادل المعرفة ومعالجتها، وسوف تصبح المجتمعات "مجتمعات تعليمية" منخرطة كلية في إستيعاب وهضم التدفقات المستمرة للمعرفة الجديدة، وسوف يصبح الطلب على المعرفة أكبر بكثير، وأكثر تغيراً. والتعليم لن يكون في المستقبل، تدريباً على تنفيذ نوع معين من النشاط، لأن ذلك ينطوي على مخاطر أن يصبح شيئاً عتيقاً بالقياس إلى مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي الجارية، أن الذي سوف ينعش الطلب على التعليم فهو الحاجة إلى التدريب الذي يتعين تحديثه بإستمرار⁽⁸²⁾. وعلى هذا، فإن مناهج التدريب المهنية التي يقوم بها المشاركون أثناء حياتهم، سوف تتغير قسراً بدورها.

الإستعداد للوظائف والمهن الجديدة:

إن عام 2020 ليس منا ببعيد: فمن حيث التعليم والتدريب، سوف يصبح طلبة اليوم أطرافاً إقتصادية فاعلة في القطاعات المهنية في غضون عشر سنوات. ونتيجة لذلك، فإن ثمة إلتزاماً قوياً لوضع الخطط مسبقاً حتى يمكن أن تتاح لها أفضل الفرص الممكنة من حيث تكيفها مع عالمها المهني الخاص.

ولابد أن يتوفر للتعليم الزراعي ثلاث خصائص، تتطلب كفاءات خاصة: لا بد أن يساعد على إنتاج أشياء حية، ولا بد أن يعد الطلاب للعمل في قطاع " إستراتيجي" يضرب بجذوره في المناطق المحلية. والطبيعة الفريدة للزراعة والغذاء تفرضها، إبتداءً وفي المقام الأول، طبيعة العملية الإنتاجية ذاتها، والمنتجات، والمقصد الذي تتجه إليه. ويعتمد الإنتاج الزراعي على دورات بيولوجية، والمنتجات إنما تنتج لتلبية إحتياجات سيكولوجية وإجتماعية في المقام الأول، ثم إقتصادية بعد ذلك. وهناك خاصية تتعلق بالزراعة، وهي عدم اليقين بشأن الإنتاج المتوقع الحصول عليه، ولهذا فهي تتسم بتعرضها لمخاطر كبيرة ومستمرة، ولها تأثيرها الهائل على الأسواق الزراعية الشديدة التقلب، كما أنها سوق ذات أهمية إستراتيجية خاصة للدول القومية. وبالنظر إلى صور الحماية المختلفة التي تتمتع بها الزراعة، فإنه لم يتم عولمة الزراعة برمتها حتى الآن ولا غرابة في ذلك. والزراعة هي أيضاً مسألة تتعلق بالثقافة والصحة العامة، والبيئة، بل والسياسة، لأن السلطات المسؤولة في الدولة، تنيط بهذا القطاع مهام محددة: من أبرزها الإكتفاء الذاتي من الغذاء، وإدارة الأراضي". (Bouet and Bureau, 2001). وأخيراً، فإن علم الزراعة هو "علم الأماكن" (Science of places)، ولا بد للتعليم الزراعي أن يتكيف مع المنطقة المحلية. ونتيجة لذلك، فإنه من الأمور الحيوية أن يكون للمؤسسات التدريبية جذور محلية. ومن الشروط اللازمة لذلك النوع من التعليم الإيجابي، المشاركة الإيجابية الفعالة في مناهج التدريب للأطراف الريفية الفاعلة. خلاف الدارسين- الذين يعملون في إطار الموقع المحلي ذاته.

وللمؤسسات التعليمية الآن أهداف متعددة، ولكن الحال لم يكن كذلك على الدوام. فلقد أنشئت في البداية مؤسسات التعليم العالي الزراعية والكليات، وأقسام الجامعات، لغرض محدد وهو تعليم المهندسين والفنيين على إستخدام "الأساليب الحديثة" بغية زيادة الإنتاج الزراعي. واليوم، فإن التعليم الزراعي لم يعد يعلم الطلاب تعليماً خالصاً من أجل المهن الزراعية، وإنما أصبح عليه أن يستجيب للمتطلبات الجديدة التي فرضتها التغييرات في نظم الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية- الزراعية، وأن يستثمر في منافذ تعليمية جديدة، سابقة على وظيفة الإنتاج أو لاحقة لها، ووظيفة الإنتاج هي "صميم مهنة الزراعة". وإذا كانت الزراعة لم يعد هدفها الوحيد هو إطعام الناس- فإن التعليم لم يعد "زراعياً" خالصاً، إذ لا بد له من تلبية تطلعات المجتمع من

⁽⁸²⁾ ما هي الصورة التي سوف يبدو عليها العمل، في غضون 50 سنة؟ من بين التغيرات الكبرى، نلاحظ وجود وظائف تتطلب تأهيلاً عالياً في كثير من المجالات، وهي تنطوي على تغيير عميق في التعليم المبدئي، على مستوى الجامعات بصفة خاصة، بالإضافة إلى ضرورة تدريب المهندسين الذين يتناقص المعروض منهم تناقصاً مطرداً. (Attali,2007)

حيث حماية البيئة، بداية الحساب يالولة والحفاظ على التنوع الحيوى، وتحقيق جودة الغذاء وسلامة المنتجات الغذائية، وإدماج الفلاحين في مجتمع العولمة، والحفاظ على الريف، وتحقيق أفضل المزايا لعالم الريف، وتخزين الكربون الخ. لقد أصبحت مهمة التعليم الزراعى أكثر إتساعاً وأشد تعقيداً، حيث أخذ التعليم الزراعى يتوسع تدريجياً لى يضم مهناً جديدة تتعلق بتصنيع المنتجات، وتوزيعها، وإدارة الأعمال والمشروعات. ولهذه الأسباب، فإن دراسة التعليم الزراعى لابد أن يدرج فيها التحديات البازغة المرتبطة بالقضايا الجارية التى أثارها هذا المجال الرحب من الأنشطة المستجدة.

تشعب ونوعية التعليم الزراعى في فرنسا

إن التعليم الزراعى واسع المجال ومتشعب، ويمكن النظر إليه من زوايا متعددة (Marshall,2004):

< كمنظومة لتعليم الهيئات ذات الأوضاع المختلفة والمهام المتنوعة.

< كتجمع للمهن والمؤهلات، حيث يتم إعداد الطلاب للحصول عليها، أو تقديم المعرفة لهم فى هذا الشأن .

< كأساليب للتعليم والتربية والإدارة .

< كمنظومة للسياسات العامة .

ويستفيد الإنتاج الزراعى، وإنتاج الأغذية- الزراعية، من مجموعة واسعة من القطاعات الإقتصادية، ويتطلب مجموعة واسعة من المهارات. ويشير التعليم والتدريب الزراعى إلى كافة المناهج الدراسية للتعليم الزراعى، بغض النظر عن مستوى المنهج الدراسى أو مدته، والتي تتراوح ما بين مناهج دراسية طويلة الأجل للحصول على درجات علمية، ومناهج عملية قصيرة الأجل، وما بين التعليم المستمر (FAO,1997). وبصفة عامة، فإن هيئات التعاون الدولى (مثل الفاو، والبنك الدولى، والتعاون الفرنسى الخ) تميز بين أربعة مستويات من التدخل، التى قد تتقاطع مع بعضها البعض:

< تعليم زراعى عال، ينصرف إلى التعليم الذى يؤدى إلى الحصول على درجة جامعية، أو مؤهل فنى من مستوى متكافئ.

< تعليم وتدريب مهنى (VET)، ينصرف إلى مؤسسات التعليم الثالث دون المستوى الجامعى، ويدرب الناس على القيام بأنشطة مهنية محددة من خلال منهج تدريبي مخصص لذلك. وقد يستخدم إصطلاح "التدريب المهنى" في بعض الأحيان، وهو ينصرف إلى أنواع مختلفة من التدريب، وعلى مستويات مختلفة (بما فيها التعليم المهنى العالى) :

< التعليم المهنى الأولى، والتعليم المهنى المتقدم، والتعليم المستمر في مجال التنمية المهنية والتدريب المهنى للعاطلين والباحثين عن عمل.

< تعليم التنمية المهنية الذى ينصرف إلى أى تعليم يجرى أثناء العمل، وهو مثل التعليم المهنى الأولى يلبى احتياجات التدريب النوعية لكل عميل .

< التعليم الزراعى المهنى الشامل، وهو ينصرف إلى المناهج الوطنية المهنية، التى تسمح لأعداد كبيرة من المنتجين الزراعيين بالنفاذ المستدام إلى التعليم المهنى، لى يكونوا قادرين على مواجهة المشاكل الفنية للإنتاج، وقادرين على إدارة المزارع، بينما تتوفر لهم معلومات عن البيئة، وأدوات اكتساب المعرفة (Fusiller,2004) .

إن أطر المعرفة التي سوف تفيد مهن الغد، أخذت الآن تنأى بعيداً الزراعة بالمفهوم الدقيق للكلمة، وتتجه صوب إطار يجمع بين الزراعة- الغذاء- البيئة (المجلس العام للزراعة والأغذية والمناطق الريفية، 2006). ولهذا، فإن تنوع التعليم الزراعي المتاح، لا بد أن يشتمل على أربع "عائلات كبيرة من المهن أو القطاعات المهنية، وهى:

الإنتاج الزراعي والموردون الزراعيون- وصناعات الأغذية الزراعية- وتخطيط إستغلال الأراضي وحماية البيئة- والخدمات الريفية. ويجب أن يتناسب التدريب الموسع من أجل تلك المهن مع الملامح الأساسية المتعددة لوظائف المستقبل (Ciheam,1999) مثل: مدير المشروع (الزراعة، المنتجات الجديدة، الإستثمار الصناعي- الزراعي، الموارد الطبيعية، المنظمات المهنية الخ- مهندس إنتاج، تخصص إنتاج زراعي أو صناعة أغذية- زراعية- مطور developer (يقوم بنقل المعرفة أو الخدمات إلى المشروعات) ومختص في التسويق (فنى/ تجارى/ مبيعات)- خبير في السوقيات والتوزيع وسلسلة متاجر العرض (يختص في إبتكار منتجات جديدة، وإدارة الإبتكارات، والخدمات، ومهارات المختصين الخ)

ولابد للتعليم الزراعي أيضاً من توسيع مواد التدريب حتى تستطيع مواجهة التحديات الإقتصادية الجديدة، والتحديات الإجتماعية والبيئية، مثلما هو الحال في عملية تحليل وتنظيم قطاعات الأغذية- الزراعية، والجودة، وقواعد الصحة العامة، وسلامة الغذاء، والإقتفاء، والغذاء والصحة، وحماية البيئة، والمسائل الأخلاقية المتعلقة بعلوم الحياة، والإستخدام غير الغذائى للمنتجات الزراعية الخ. ولهذا السبب، فإنه يتعين على منظومة المدارس والتعليم العالى، تقديم نوع من التعليم العملى يتجاوز بكثير عناصر الإنتاج، ويأخذ في الحسبان التغييرات الجارية في المهن التكميلية والفرعية والخدمية، بما في ذلك القدرة على استبعاد الخصائص التقليدية للمهن التنفيذية.

تشجيع المهارات والقدرات الجديدة:

إن إتقان المهن الحالية والمستقبلية، وقدرة الشخص على إثبات جدارته في البيئة المهنية سوف يتطلب ما هو أكثر من المهارات العلمية والفنية البحتة. ففي المستقبل، سوف يحتاج العمال- بالإضافة إلى معرفتهم بمجال تخصصهم- إلى مهارات أكثر شمولاً وإتساعاً، مثل المهارات الشخصية، حتى يكونوا قادرين على مواجهة الأوضاع المعقدة، والإستجابة للتغيير، وتقدير الخصوصيات الثقافية، والعمل بروح الفريق، والتعامل مع الشبكات الخ .

وفي مجال التعليم، فإن التحدى الرئيسى هو إيجاد المعلمين الذين يجسدون القيم، والمعرفة والخبرة، والعمل، وتعليم الدارسين كيفية المعرفة والتفكير، في نفس الوقت الذى لا ينسون فيه أن يعلموهم كيف يتصرفون .

ولقد تعرضت المنتجات الغذائية الإستهلاكية لتغييرات قليلة في غمار العمليات التكنولوجية والتجارية، بفعل أطراف إقتصادية متنوعة ساهمت في إنتاجها، وتجهيزها وتوزيعها، في مختلف مراحل الصناعة. ومع تحديث نظم الأغذية- الزراعية، نجد أن عدد تلك الوظائف والمهام، والمبادلات، والدوائر، أخذ في التزايد. وكان إنفتاح الأسواق نتيجة للعولمة، وظهور تقنيات جديدة، قد جعل نظم الأغذية- الزراعية أكثر تعقيداً عن ذى قبل. ولابد من قيام التعليم بوضع أولويات لنظم التدريب، والمناهج الشاملة التى تعنى بالتأثير المتبادل بين العوامل في مجال الزراعة، والإندماج في نظم الأغذية- الزراعية، حتى يتسنى شرح الحقيقة بكل تعقيداتها. وفي الأوضاع المهنية سوف يصبح مطلوباً إمكانية إجراء تحليلات سريعة للأوضاع المعقدة.

وفي معظم أنواع العمل، أصبح شرط القدرة على التواصل، وقيادة الفريق، وشغل مواقع المسؤولية، أقوى شأناً عن ذى قبل، وتتفق على ذلك، جميع الدراسات المستقبلية للوظائف والمؤهلات الدراسية ومتطلبات التدريب، بل إنها تؤكد على أهمية إكتساب المهارات الشخصية، ليس فقط من أجل وظائف الخدمات، ولكن

أيضاً من أجل الوظائف الإدارية والفنية. وأخيراً، فقد أصبح من الأمور الحيوية تدريب المديرين المتفتحين ذهنياً والشغوفين بالمعرفة، والقادرين على وضع تصورات عامة وتقديم الحلول الفعالة للمشكلات النوعية، والذين يتحلون كذلك بالتواضع الفكرى، والذين يشعرون بالإرتياح إزاء التفاعل بين المعرفة والعمل⁽⁸³⁾. ولا بد أن تكون مناهج التدريب، ونماذج التعليم، أكثر وضوحاً بشأن الغاية من هذا التعليم، والمهارات التى يتعين على الدارسين إكتسابها⁽⁸⁴⁾.

إتجاهات التوظيف في قطاع الزراعة في فرنسا

سجلت مؤسسة التوظيف الفرنسية لقطاع الزراعة والغذاء (مؤسسة تشغيل الموظفين، والمهندسين والفنيين في قطاع الزراعة والأغذية- الزراعية (APECITA) 14339 فرصة عمل تقدم لها 15693 طالب وظيفة في عام 2006 ، ما يعنى زيادة في كل من العرض (+13%) والطلب (+3%)

وفى عام 2007، كان ثلثا فرص العمل لاتزال قائمة لدى خمس من جهات الإستخدام المختلفة:

< صناعات الأغذية- الزراعية (13%) : وظائف خدمية تتعلق بالإنتاج (جودة، سوقيات، شراء)، والتصنيع، والتجارة.

< شركات العرض الزراعية (14%) : وظائف تجارية، تجارب وبحوث.

< المزارع وشركات الإنتاج المتخصصة (12%) : وظائف إنتاج في زراعة الكروم والحاصلات البستانية، والثروة الحيوانية، وإنتاج الحاصلات- والشركات التجارية وشركات التوزيع (12%) : وظائف تجارية في العرض- الزراعى والأغذية- الزراعية.

< المؤسسات المهنية الزراعية (12%) : وظائف إستشارية، ووظائف في مجال البحوث والتجريب .

< شركات الخدمات (وخصوصاً في علوم الكمبيوتر)، وشركات تخطيط إستغلال الأراضى، وهيئات وشركات البيئة وهى تعرض عدداً أقل من الوظائف، وإن كانت تلك الأعداد قد أخذت في الزيادة بشكل ملحوظ فيما بين عام 2005-2006 .

أما شركات التجارة والتجميع فتقوم بإكتراء الموظفين، وقد أوضحت الدراسة أن 21% (3019) من جميع الوظائف المسجلة لدى مؤسسة "أبيسييتا" APECITA كانت لدى شركات التجارة والتجميع، وبالنظر المدقق يتضح أن الوظائف التجارية تمثل 80% من بين تلك الوظائف، يليها الوظائف في شركات التوزيع الزراعى، ثم المؤسسات الزراعية المهنية .

وأما شركات المبيعات فهى أوفر حظاً. ذلك أن أكبر عدد من الوظائف يوجد لدى تلك الشركات (5424) وهى وظائف فنية / تجارية، وبعد وظائف البحوث المعملية، جاءت وظائف الدعاية والإعلان 31% وكان نفس الإتجاه واضحاً فيما يتعلق بالأعمال الإدارية، وإدارة الأعمال، والتي كانت أساساً على اكتراء المهندسين. وكان هناك إعلان عن 1134 وظيفة تعليمية وتدريبية لطلاب مهندسين وحملة مؤهلات علمية للتدريب. ومع ذلك، فقد انخفضت وظائف الإنتاج الزراعى انخفاضاً طفيفاً (3%) .
المصدر:

Apecita, Tendances de l'emploi, 2007 www.studyrama.com, based on the APECTA study

⁽⁸³⁾تحليل قدمه ميشيل بيتي، المدير العام السابق لبحوث العلوم الزراعية، في البنك الدولي، والأستاذ المشارك في معهد الدراسات المتوسطة- سيام، مونتبيليه، بشأن تعليم الموظفين العموميين: والمهنيين الشبان في البنك الدولي، وغيرهم مثل أعضاء الجهاز الإداري بالهند
⁽⁸⁴⁾أصبحت هذه التوصية الآن، من المعايير الصريحة لضمان الجودة لدى المؤسسات المنضمة لعملية بولونيا

توسيع الإنفتاح الدولي:

أصبح الإنفتاح الدولي للمناهج التعليمية أمراً لا مئاص منه، خصوصاً مع قيام منطقة التجارة الحرة اليورو-متوسطية (EMFTA) بشكل تدريجي. وسوف يكون لتدويل الأسواق آثار هامة على قطاع الزراعة والأغذية- الزراعية جميعاً، وعلى التدريب، ولاسيما تدريب العاملين في مجال الإدارة، الذين سوف يتعين عليهم بناء علاقات أقوى مع الشركاء في دولهم. وتنصرف الطبيعة الدولية للتدريب أساساً إلى مضمون منهج التدريب، الذي لا بد أن يمكن الدارسين على:

< فهم مغزى تدويل الإقتصاد الزراعي والأغذية- الزراعية.

< معالجة القضايا الناجمة عن التدويل وآثاره، بالنسبة للسياسة العامة للشركات والإستراتيجيات التي سوف تتبعها تلك الشركات.

< النفاذ إلى الإبتكارات التي تمثل أهمية حيوية بالنسبة لهم، حتى يكونوا قادرين على القيام بأنشطتهم.

< تحقيق المرونة الحركية في مناهج التدريب، والبحوث، والوظائف.

< التفاهم بعدة لغات- ولاسيما لغات منطقة البحر المتوسط- والقدرة الطيبة على تقدير الثقافات المختلفة والتكيف معها. وهذا يعنى تعليم الدارسين ألا يستشعروا "القلق" إزاء الإختلافات الثقافية، وإستيعاب وحل مشاكل وصعوبات العمل في فرق متعددة الثقافات، وشركات متعددة الجنسيات، والقدرة على التفاوض مع الشركاء الأجانب، وإجراء دراسات التسويق الدولي الخ .
وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التعليم والتدريب، سوف يتطلب إضافة أنشطة ومواد تكميلية من أجل:

< تعديل المناهج والنهوض بها ورفع مستواها حتى تلبى المعايير الدولية، من أجل الوضوح والتواصل فيما بينها. وسوف يتم وضع مناهج دراسية متقدمة- حيثما يكون ذلك ممكناً- في شراكة بين الشمال- الجنوب، والجنوب- الجنوب. وسوف يساعد وضع قواعد ولوائح لضمان الجودة (Doile,2007) على رفع مستوى المناهج الدراسية والنهوض بها تمشياً مع ممارسات التعليم المعترف بها، والمناهج الدراسية التي تركز على النماذج المعتمدة لنقل الجدارة⁽⁸⁵⁾.

< إنشاء شبكات الشراكة بين المؤسسات التعليمية في الدول المتوسطية من أجل تشجيع التوافق بين النظم التعليمية على مستوى شهادات الماجستير وشهادات الهندسة.

< الحراك: اليورو- متوسطى من أجل تشجيع تبادل الطلاب والمعلمين، وتبادل الخبرات التعليمية.

< الإنخراط في تدريب فردي من خلال مناهج التلمذة الصناعية التي تشتمل على فترات من خبرات العمل في الخارج والتي تسمح بالتفاوت مابين العمل المؤقت والثابت، فضلاً عن مناهج تدريب أكاديمية. ولا بد من الإعتراف بفترات التسكين في العمل، ولا بد من إعتماها دون غضاضة في المناهج التدريبية.

< وضع برامج دولية لمنح شهادات الماجستير وإنشاء معاهد لمنح الدكتوراه، في إطار الشراكة اليورو-متوسطية.

< تكريس الموارد بغرض دعم التعليم والبحوث على المستويين الوطنى والإقليمي.

⁽⁸⁵⁾النظام الأوروبي لنقل الجدارة

< إصلاح ممارسات إدارة للتعليم العالي العام ومؤسسات البحوث⁽⁸⁶⁾ ومنشأتها.

إن هذه القواعد جميعاً سوف تحقق تحسناً كبيراً في أداء منظومة التعليم العالي الوطنية المتشابكة والمترباطة. وأهداف تلك المنظومة متعارف عليها لدى المؤسسات المتوسطة في الشمال والجنوب (المفوضية الأوروبية، 2006)- والتي تستطيع العمل معاً في نفس الإتجاه. وفي بيان صدر مؤخراً، حددت المفوضية الأوروبية كثيراً من التحديات التي لا بد من مواجهتها من أجل تحديث الجامعات الأوروبية، التي هي أبعد ماتكون عن إدراك إمكانياتها..... "إن أوروبا تحتاج إلى جامعات قادرة على تطوير المزايا التي تتمتع بها، وتحقيق التميز في أنشطتها بناء على إمكانيات تلك الجامعات" (المفوضية الأوروبية، 2006)⁽⁸⁷⁾ ولهذا، فإن الإنفتاح الدولي يربط بين قواعد التعليم الزراعي- بطرق متنوعة للغاية- على شاطئ المتوسط، في ديناميكية متفردة لتسخير المعرفة من أجل التنمية.

تحسين العلاقة بين التعليم والعمل:

ملاءمة التعليم لموطن العمل: تحد جديد:

إن ضمان ملاءمة مناهج التدريب، والمهارات المكتسبة من التدريب، لموطن المعمل، سوف يتطلب إقامة آليات تستطيع توقع أية تغييرات في المهن، حتى يتسنى لها السماح بوضع مناهج تدريب تتكيف بانتظام، لتلبية احتياجات موطن العمل. وفي الدول المتقدمة، يجري استخدام مجموعة مختلفة من الطرق والأدوات، بغية توقع الإتجاهات، والتعرف على المهارات المطلوبة، ووضع مناهج التدريب التي تفي بالطلب، وقد أوضحت الخبرات والتجارب، أن ذلك من شأنه تحسين إمكانيات التوظيف، ومن ثم يقلص من معدلات الإخفاق، ولكنه مع ذلك لا يحسم قضية التوظيف كلية. وعلى أية حال، فإنه في فرنسا- كما هو الحال في دول متوسطة أخرى- نجد أن مناهج التدريب المهني المزعجة لاتضمن دائماً الحصول على وظيفة، مما حدا بـ "جان فنسنت" Jean Vincents إلى القول وكله أسى: "لا يوجد تجاوب ملائم دائماً بين التعليم الأساسي والوظيفة المشغولة، سواء من حيث المستوى أو من حيث التخصص، (Giret, Lopez and Rose, 2005).

وعلى الرغم من دخول هذه المناهج والأساليب مؤخراً في دول جنوب وشرق المتوسط، فإنه نادراً ما يستفاد منها، وكان الغرض من توفير التعليم الزراعي والفني المتقدم الذي رسخ بعد الإستقلال، هو تدريب مديري القطاع العام والإدارات شبه الرسمية في الدولة، غير أن التعليم الزراعي في كثير من دول جنوب وشرق المتوسط قد أخفق تماماً في مواجهة التحديات الجديدة، لأنه يميل إلى أن يكون منبث الصلة بالمؤسسات المهنية، وبمشاروعات المجتمع وتوقعاته، والانفصال الشبكي بين الوزارات المختلفة (الزراعة، والتعليم العالي، والمعاهد، والتدريب المهني....) والانقسام على نفس المستوى، والانفصام عن مؤسسات البحوث العلمية، وعلى الرغم من دعمها من جانب أنشطة التعاون، إلا أن تلك الأنشطة- على الرغم من تعددها- مشرذمة ومتباعدة.

وعلى الرغم من تفشي الصعوبات المتعلقة بتشغيل العاملين في جميع قطاعات الأغذية- الزراعية، إلا أننا نجد أن المشكلة في قطاع الزراعة بالذات أكثر حدة، إلى جانب مشكلات أخرى قائمة بالفعل في قطاع الزراعة، مثل رغبة غالبية الشباب في الريف في الإلتحاق بالتعليم الزراعي، إلى تواضع مستويات التعليم بين الفلاحين، التي تحول بينهم وبين استخدام طرق الإنتاج الحديثة (El-Bakkari, 2004). ولقد شرعت معظم الدول المتوسطة في إقامة مشروعات لمواجهة هذا التحدي الجديد- وغالبا ما يكون ذلك في إطار مشروعات

⁽⁸⁶⁾ يتوقف إصلاح الممارسات الإدارية للمؤسسات والمنشآت، بشكل مباشر، على إصلاح قدرات الدولة وإمكانياتها، حتى تستطيع أن تتطور من الإدارة الضعيفة العاجزة إلى إدارة تقوم على الممارسات الديمقراطية الراسخة والمستقرة

⁽⁸⁷⁾ مع وجود 4000 مؤسسة علمية وبحثية، وأكثر من 17 مليون طالب، وجهاز وظيفي يناهز 1,5 مليون فرد، يضم 43000 باحث، إلا أن الجامعات الأوروبية لديها إمكانيات جبارة ولكنها غير معبأة تعبئة كاملة وغير مستغلة الإستغلال الأمثل، من أجل مزيد من النمو ومزيد من فرص العمل

التعاون الدولي- بغرض إقامة شراكات دائمة بين مؤسسات التدريب وعالم العمل، وجعل دورات التدريب أكثر مهنية من أجل تحسين إمكانية توظيف الخريجين.

تأهيل التدريب المهني، وتطوير التعليم المستمر :

تتطلب جميع أنواع التدريب، وعلى جميع المستويات، أن تكون أكثر مهنية، لأن ذلك يعزز فرص التوظيف. ولقد أخذ مفهوم التدريب المهني يتغير الآن، رغم أنه كان ينظر إليه في الماضي القريب، على أنه مخرج أو خيار أمام الفاشلين في المدارس- فإنه يمثل الآن خياراً جاذباً للرد على تحديات التوظيف والتنمية الاقتصادية. ويمكن تدعيم التدريب المهني بعدة طرق مثل الدورات التدريبية المركزة، أو دورات التدريب المهني الطويلة أو القصيرة التي يتم تصميمها بالتواصل مع القطاعات المهنية وقطاع الأعمال. وفي بعض الحالات، قد يكون من المرغوب فيه تشجيع إنشاء "كراسي أعمال" داخل الكليات والجامعات. وهكذا أصبح التعليم المستمر أداة أساسية لمواكبة التغييرات التكنولوجية المستمرة، والسماح للمعرفة بأن تكون دائماً مواكبة للزمن، كما أن التعليم يفيد النهوض بالموارد البشرية اجتماعياً في دول شمال وجنوب المتوسط. ولقد قامت معظم الدول، بإطلاق سياسات عامة لتدعيم الإطار القانوني لهذا النوع من التدريب بغرض إنتشاره مرة أخرى، وإزدهاره.

وفي أوروبا على وجه التحديد، ظهر توافق عريض في الآراء بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي بشأن موضوع "التدريب مدى الحياة"، وهو مبدأ مدرج في برامج التعليم لدى الإتحاد الأوربي (المفوضية الأوربية، 2000)، ويجب أن يمتد هذا النظام إلى جميع البلدان المتوسطة لأنه يساعد على الحفاظ على التنافسية الاقتصادية، والقدرة على الحفاظ على الجانب المهني الذي يعتبر طريقة ممتازة لمكافحة الإستبعاد الإجتماعي.

إن سياسات التدريب المهني التي وضعتها الدول النامية المتوسطة لكي ترفع من مستوى القطاعات الزراعية لديها إلى المستويات المطلوبة، تعلق قدراً كبيراً من الأهمية على التدريب المستمر. وعادة ما يستهدف التدريب المستمر، موظفي الإدارة في الحكومة وفي قطاع الأعمال، ولكن يمكن تطبيق التعليم المستمر أيضاً على كثير من الطلاب المتخرجين من المدارس والجامعات، الذين يريدون إستكمال التدريب الأولي، والذين يسعون إلى التدريب بعد التخرج، حتى يتمكنوا من الإنخراط بشكل أفضل في سوق العمل. ويجب تشجيع مختلف أنواع التدريب في هذا الإطار مثل الدورات القصيرة المتخصصة، والدورات الطويلة للحصول على الدبلومات، والمزج بين هذين النوعين من الدورات على أساس نماذج الجدارة القابلة للإنتقال.

ويمكن أيضاً للتعليم مدى الحياة "أن يدعم" صلاحية الخبرات المكتسبة" (VAE) وهي دبلومة يجب أن تزداد أهميتها في تطوير أعمال الأفراد، ولأسيما الموظفين. وتعتبر صلاحية الخبرات المكتسبة (VAE)، مقترنة بنماذج التطوير المهني المستمر، مسألة جديدة في الدول المتوسطة، وتحتاج إلى تطويرها بإستمرار، ويمكن أن يصبح ذلك هدفاً للتعاون الإقليمي من أجل وضع معايير قياسية للإقرار والصلاحية. ويمكن للجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي تقوم بتطوير أنشطتها في ذلك المجال، أن تغتنم بسهولة فرصة التغييرات الإجتماعية لصالح التدريب وأن تضع قواعد حقيقية من أجل "عملية التهجين" مابين التطوير المهني المستمر، والتدريب الأساسي (Hetzl,2006).

التدريب غير الجهوي في الجزائر: شهادة الماجستير في الأعمال الزراعية

كانت أهداف شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، ضمن برامج الأعمال- الزراعية، تنصرف إلى تصميم، وإنتاج، وإجراء دورات تدريبية لموظفي الإدارة العليا في شركات الصناعات الزراعية، وقطاع الأغذية-الزراعية في الجزائر. ويجري تنظيم التدريب بشكل مشترك بين المركز الدولي للدراسات الزراعية

المتقدمة لحوض البحر المتوسط- ومعهد الزراعة المتوسطية- مونبيليه (Ciheam- MMAI) ومركز التجارة العالمي بالجزائر (WTCA) والمعهد العالي للإدارة والتخطيط بالجزائر (ISGP) .

ويركز منهج التدريب على عملية العولمة، وتأثيرها على إستراتيجيات شركات الزراعة والأغذية- الزراعية، وعلى كيفية تشغيل القطاع- وتحتم الطبيعة الخاصة للزراعة والغذاء، تطويع أدوات الإدارة، لأن عبء السياسات العامة- هنا بالذات- وضغوط المستهلكين، والطبيعة البيولوجية للمنتجات وموسميتها، كل ذلك له تأثير حاسم على إستراتيجيات الأطراف الفاعلة، وتنظيم القطاع. وفي الجزائر، نجد أن مؤسسات عامة وخاصة توفر التعليم المستمر، وتقدم أنشطة تدريبية تتعلق بجميع القطاعات الإقتصادية. ومن الأمور الهامة أن يتواءم تدريب الإدارة مع مجالات إختصاص المديرين، وأن يركز على مناهج ملائمة تستوعب التقنيات الجديدة للتعليم.

ويتم إجراء الدورات التدريبية في المعهد العالي للإدارة والتخطيط بالجزائر، وتنقسم الدورة إلى 15 دورة صغيرة متكررة كل منها تؤدي إلى الأخرى، ومدة كل منها 5 أيام (30 ساعة) تعليم في الشهر، ولكل دورة صغيرة أربع درجات، وعلى هذا، يبلغ إجمالي عدد ساعات التعليم للدورة 450 ساعة، أو 60 درجة، ويتم الحصول بعدها على دبلومة الدراسات العليا. ويتعين على الدارسين حينئذ تقديم رسالة أو أطروحة من أجل الحصول على درجة الماجستير. وتتوقع المؤسسات الثلاث^(*) نقل هذا النوع من التدريب برمته إلى الجزائر. وأخيراً فإن بعض النماذج القياسية التي يجري تدريسها الآن بالفعل في معهد الزراعة المتوسطية- بجامعة مونبيليه، سوف يجري نقلها وتدريبها في المعهد العالي للإدارة والتخطيط بالجزائر. وكان فريق السنة الأولى قد بدأ الدورة في يناير سنة 2005، ومن 15 متقدماً سجلوا أسماءهم، حصل 13 منهم على السنتين درجة الضرورية، وتم منحهم دبلومة الدراسات العليا في أبريل سنة 2007. وكانت الخبرات الملتقطة من هذه المجموعة الأولى، قد ساعدت على تعزيز وتأمين الأماكن للمجموعة الثانية، التي بدأت الآن بالفعل.

المصدر: إتفاقية التعاون بين معهد الزراعة المتوسطية- سيام، والمعهد العالي للإدارة والتخطيط بالجزائر، ومركز التجارة العالمي للجزائر.

تشجيع الشراكة بين القطاع العام- والقطاع الخاص، ومزيد من التدريب للإدارة :

إن تخفيض أعداد الموظفين في القطاع العام، يدفع الطلاب إلى خيارات تؤهلهم للعمل في القطاع الخاص، وإن الشراكة مع القطاع الخاص مسألة حيوية من أجل إصلاح المسارات، والتغييرات المتوقعة في سوق العمل .

وتتأثر المؤسسات المهنية والشركات العاملة في قطاع الزراعة، مباشرة بالتعليم، ولاسيما التعليم المهني، ولهذا أصبح من الأهمية بمكان وضع تصور لإدارة التعليم إدارة مشتركة، حيث يكون للقطاع الخاص مشاركة إيجابية فعالة في وضع تصور للمناهج التعليمية وطريقة تنفيذها. وحتى يومنا هذا، نجد أن العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام- الذي من المفترض أن يقدم هذه الخدمات- لاتزال متخلفة وواهية في معظم البلدان المتوسطية. ولا بد في المستقبل، من النهوض بالعلاقات بين القطاعين العام والخاص، إنطلاقاً من التدريب، من خلال خبرات العمل، أو التدريب المشترك الذي يجمع القطاعين معاً والطلاب، في عملية تنمية مهنية مستمرة. ويجب ألا يتعارض هذا التعاون الوثيق مع الطبيعة العامة لمهمة الجامعات ومسئولياتها حيث يمكن للجامعات أن تعلن صراحة عن دورها الإقتصادي ورغبتها في المساهمة مساهمة فعالة وإيجابية في تفعيل ونشر المعرفة العلمية والتكنولوجية التي تنتجها .

(*) وهي: سيام- معهد الزراعة المتوسطية، مونبيليه - ومركز التجارة العالمي - الجزائر - والمعهد العالي للإدارة والتخطيط بالجزائر.

والسؤال : كيف يمكن لنا أن نساعد الطلاب على أن يتواءموا بشكل أفضل مع القطاع الخاص؟ والجواب: أن نتيح لهم- مثلاً- إكتساب المهارات الأساسية للإدارة في جميع فروع العلوم الزراعية، مثل: إدارة المعامل والبحوث، وإدارة مؤسسات التدريب، وإدارة الشركات. ويجب أن يهيئ مثل هذا التدريب، أساسيات ثقافة الأعمال (Business) بين الطلاب والباحثين والعاملين في الجامعات والتعليم العالي ومؤسسات البحوث. ولعله من المفيد أيضاً أن ندرج ضمن ذلك إدارة حقوق الملكية الفكرية، وإدارة الفرق، وإدارة المشروعات، وتطوير نظم إدارة الجودة في رسائل الماجستير المهنية وبرامج البحوث، وفي دراسات الدكتوراه.... وبصفة عامة، فإنه يجب تشجيع أى نشاط يخلق حواراً بين القطاعين الخاص والعام⁽⁸⁸⁾.

إرساء النهج القائم على المهارات في التدريب على المواد الهندسية:

لابد من الآن فصاعداً تعليم الطلاب المهارات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل المرجو. ولن يتم تقييم مناهج التدريب على أساس إكتساب المعرفة والمهارات فحسب، ولكن أيضاً على أساس فرص العمل التي تكفلها تلك المناهج. ويشكل ذلك النهج تغييراً هاماً في مفهوم المناهج الدراسية للتعليم. ويضمن النهج القائم على المهارات تهيئة المناهج لظروف أفضل من حيث تلبية متطلبات المهارات، وهي النقطة المرجعية والهدف من مناهج التدريب. ويجرى تطوير المناهج الدراسية بالإشتراك مع المهنيين الذين يحددون متطلباتهم فيما يتعلق بالمهارات والمعرفة الأساسية. ويمكن أيضاً تطوير القواعد التي تقوم عليها المناهج لتدعيم منظومة التدريب من أجل التوجيه والمساندة، بالإشتراك مع الأطراف المعنية، لمساعدة الخريجين على العثور على فرص عمل. وتوضح الخبرات الأخيرة مع التدريب المتقدم للفنيين الزراعيين في قطاع البستنة والسياحة- الزراعية، أن ثمة إهتماماً بهذا النوع من المواد.

مواعمة التدريب مع العمل والنهج القائم على المهارات :

1 – معهد " السويحلة" Souihla للفنيين المتخصصين في الزراعة (ITSAS) يبدأ في جنى ثمار النهج القائم على المهارات .

تم الأخذ بالنهج القائم على المهارات، في أول الأمر، من أجل الفنيين في مجال البستنة (2003) وقد إقتضى ذلك، القيام بعمل متعمق ومستمر وطويل الأجل. ففي البداية قام معهد السويحلة بتنظيم إجتماع مع المختصين في مجال البستنة من أجل تحليل أوضاع العمل، وكان ذلك خطوة حاسمة في تطوير منهج التدريب للفنيين في مجال البستنة، حتى يمكن الوقوف على التغييرات في المهارات، والمخرجات، والأداء، والقدرة على التكيف مع المستجدات. وفي ذلك الإجتماع، قام المختصون بشرح أوضاع العمل، وتحديد المهارات المطلوبة، حيث تم تحديد ما لا يقل عن 26 نوعاً من المهارات. وعلى أساس تلك المدخلات التفصيلية من جانب المختصين، قام المدربون في معهد السويحلة بوضع وتطوير المناهج الدراسية للتدريب، والوثائق المصاحبة لها، مثل : دليل التعليم، ودليل التقييم، ودليل تنظيم التربية والمواد، ودليل خبرات العمل.....

ولقد شهد العام الدراسي 2005-2006 ، وضع برنامج آخر للتدريب بإستخدام النهج القائم على المهارات- وكانت الدورة التدريبية هذه المرة، عن الأساليب الفنية لتربية الأبقار، والأغنام، والماعز، بغرض إنتاج الألبان، بالإضافة إلى إقامة مشروع رائد، يستند على النهج القائم على المهارات، في مجال التدريب الزراعي، وسوف يقوم فريق المعهد أيضاً – إعتباراً من 2006-2007 – بعقد دورات دعم عن المعلومات وزيادة الوعي، لحساب مؤسسات أخرى للتدريب الزراعي، في إطار مشروع يستهدف جعل النهج القائم على المهارات من الممارسات المعتادة.

(88) يلعب القطاع الخاص والشركات دوراً ذا أهمية متزايدة في مجالات تقنيات الأغذية- الزراعية، وتقنيات الوراثة، والتقنيات الحيوية

2- مشروع "أليف" (ALEF) : أي مشروع تحسين التدريب وفرص العمل أمام الشباب :

يعتبر مشروع "النهوض بالتعليم وفرص العمل من أجل مستقبل أفضل" (ALEF) من مشروعات التعاون الثنائي بين المغرب والولايات المتحدة، التي تتوخى تحسين التعليم وفرص العمل أمام الشباب المغربي عن طريق تحسين جودة التعليم الأساسي ومطابقته لمقتضى الحال، وكذلك التدريب المهني في مجال الزراعة والسياحة، من أجل إعداد الشباب إعداداً أفضل للدراسة، وعالم العمل، والحياة في المجتمع. ولبلوغ تلك الأهداف، قام مشروع "أليف" بوضع وتطوير مبادرات بالتعاون الوثيق مع جهتين فنييتين شريكتين: إدارة التعليم والبحوث والتطوير التابعة لوزارة الزراعة، وإدارة التدريب والتعاون التابعة لوزارة السياحة، وكذلك بالتعاون مع الشراكة الإستشارية "الكاتب الدولية للتدريب المهني"- وكانت تلك الأهداف تركز على ثلاثة مبادئ إستراتيجية، هي:

< تعريف أصحاب الأعمال لمتطلبات المهارات والمعرفة الأساسية.

< تحسين جودة التدريب المهني ومطابقته لمقتضى الحال، وهو التدريب المطلوب في المستقبل للفنيين والعاملين في قطاعي الزراعة والسياحة.

< تعزيز نظم التوجيه والمساندة، المصممة لمساعدة الخريجين في العثور على عمل.

إن مشروع "أليف"- الذي بدأ في ديسمبر 2004- إنما هو ترجمة لرغبة الحكومة المغربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لتحديث قطاعي الزراعة والسياحة وجعلهما قطاعين عصريين.

المصدر : Cooperation agreement between chieam-MMAI, ISGP, WTCA

تحسين فرص التوظيف:

في الجنوب، إكتسب مفهوم تحسين فرص التوظيف⁽⁸⁹⁾ وقعاً خاصاً أثناء عقد التسعينيات من القرن الماضي، لأن كثيراً من خريجي التعليم الزراعي- الذين كان يتم توظيفهم عادة في القطاع العام- قد وجدوا أن مسألة العثور على عمل قد بانّت بالغة الصعوبة يوماً بعد يوم. وكانت الخطط المتعاقبة للمواءمة الهيكلية قد أدت إلى جفاف فرص العمل بالقطاع العام⁽⁹⁰⁾، بينما لم يكن قد تم توجيه التدريب بشكل كاف لتلبية إحتياجات القطاع الخاص غير القادر على إمتصاص الفائض من العمالة، وإن كانت الوظائف التي تتطلب مؤهلات معينة تظل في بعض الأحيان شاغرة. ونتيجة لذلك، وجدت أعداد متزايدة من الشباب، من حملة المؤهلات، أنفسهم عاطلين عن العمل، بل إن أولئك الذين برعوا في دورات التدريب المهني قد وجدوا صعوبة في العثور على عمل في مجال تخصصهم. وعلى الرغم من رضا أصحاب الأعمال عن المهارات الفنية لهؤلاء الشباب، إلا أنهم شعروا بالأسى إزاء إندام المبادرة أو الإستقلالية، أو الثقة بالنفس لدى هؤلاء الشباب فضلاً عن تقييمهم لتلك المهارات (USAID-ALEF, 2006)، وكانت تلك الصعوبات أسوأ لدى خريجي التعليم العالي الذين كانوا يميلون في السابق إلى العمل في القطاعات الرسمية للدولة. ولقد أدى ذلك الانفكاك بين الدولة والخريجين إلى زيادة البطالة⁽⁹¹⁾؛ بل إن معدلات البطالة في بعض الأحيان كانت ترتفع بإرتفاع مستوى

⁽⁸⁹⁾فرصة التوظيف هي توقع الهدف أو هي إحتمال العثور على وظيفة للفرد الباحث عن العمل .

⁽⁹⁰⁾ أنظر على سبيل المثال، نص المغادرة الطوعية في الجهاز الإداري بالمغرب في 2007، 2006، بما في ذلك التعليم العالي والبحوث الزراعية، والتي تم الإستعاضة عنها في النهاية، من خلال إستجلاب مهارات خارجية تعاقدية

⁽⁹¹⁾يشير Metge إلى نسبة البطالة بين خريجي التعليم العالي في المغرب، حسب مسح أجرى في عام 1997، كانت 30,5 %، بينما كانت بين خريجي التعليم الفني 15% فقط، وقدرت نسبة البطالة في المدن ب 16,9%. وفي سنة 2003، كان معدل البطالة بين خريجي الجامعة الذين تتراوح أعمارهم بين 20-24 سنة 12,3% في الدول الخمس والعشرين في الإتحاد الأوربي، 1,6% في الولايات المتحدة (مكتب الإحصاء الأوربي، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية)

التعليم. ولكي يتمكن الأفراد من تعظيم فرصهم للعمل، كان يتعين عليهم إكتساب المهارات (بما فيها المهارات المطلوبة للمنافسة على الوظيفة في سوق العمل)، والمواهب، والإتجاه العام (أى الإستقلالية) والخبرة الضرورية للعثور على العمل (وضوح النشاط التخصصي، ومنهج البحث). ولهذا، كان التحدى الرئيسى أمام نظام التدريب والتعليم العالى، تنمية تلك المهارات جميعاً، بغية إعداد الخريجين للعثور على وظيفة، والتكيف مع عالم العمل.

إنشاء منطقة بحوث يورو- متوسطة :

توسيع المبادرات المؤسسية لترشيد الترتيبات والوسائل:

يولى إهتمام- على عدة جبهات- للتغييرات التى سوف يتعين إجراؤها في مجال العلوم الزراعية وتكنولوجيا الزراعة، حتى تكون قادرة على مواجهة تحدى إطعام السكان، على مختلف المقاييس الزمنية. وفي عام 2002- بمناسبة القمة العالمية للتنمية المستدامة- قام البنك الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) بإطلاق عملية تشاورية، بشأن إقتراح عن التقييم الدولى لعلوم الزراعة والتكنولوجيا من أجل مكافحة الجوع، وتحسن الظروف المعيشية في المناطق الريفية، وتحفيز النمو الإقتصادى في العقود القادمة. ومنذ ذلك التاريخ، جرى تنظيم عدد من المشاورات، في شكل إجتماعات إقليمية. وفي أغسطس سنة 2003 ، أصدرت اللجنة التوجيهية لعملية المشاورة تقريرها (IAASTD,2003) الذى يبين الهدف، ومجال النشاط، ونمط الحوكمة، والموارد المستخدمة في هذا التقييم. وتطرح الوثائق الولية بعض الإقتراحات التى يمكن أن يكون لها تأثيرها على منطقة المتوسط، على الرغم من عدم إجراء أى عمل إقليمي على مستوى المتوسط .

وقد جرى إطلاق مبادرات وطنية أو إقليمية أخرى، ففي شهر فبراير سنة 2005، قامت اللجنة الوطنية لتقييم البحوث (CNER,200a) ينشر تقرير قامت بإعداده بناء على طلب لجنة البحوث الزراعية الدولية" (CRAD)⁽⁹²⁾ بشأن العلاقات بين نظم البحوث الزراعية، الوطنية والدولية، حيث يؤكد التقرير على مزايا إعادة بناء التنسيق من أجل تحسين أثر البحوث الزراعية على التنمية بشكل مستدام. وفي نفس الوقت، فإن لجنة "البحوث الزراعية الدولية (CNER) قد أيدت إنشاء مركز علوم زراعية في مونتيليه، حيث يتاح لمجتمع البحث المحلى في المؤسسات العامة الوطنية، العمل بطريقة أكثر تكاملاً مما هو عليه في " الجامعات التقليدية" (CNER,2005) وهذا المركز سوف يكون بمثابة تجربة في مجال اللامركزية، وإنتشار منظومة البحوث، مع إنشاء الشبكات، والأدوات والوسائل المدعمة المفتوحة أمام مجتمع البحوث الدولى ولاسيما المتوسطى. وعلى هذا، فإنه في عام 2006 ، قد جرى إعتداد شبكة البحوث التكنولوجية المتقدمة بشأن العلوم الزراعية والتنمية المستدامة"، كما أقيم أيضاً في مونتيليه

مركز للبحوث والتعليم العالى في العلوم الزراعية والتنمية المستدامة. وهذه الأمثلة على إنشاء مراكز المهارات، وتحديد الأولويات، وإنشاء الكتلة الحرجة، قد يسترشد بها إنشاء المزيد من أمثال تلك الوسائل والأدوات في منطقة البحر المتوسط .

تدعيم المبادرات من أجل التقارب بين الشمال والجنوب:

إذا نحينا أوروبا التى تحاول اللحاق بأمريكا الشمالية عن طريق تنظيم منطقة بحوث أوربية (ERA)، فإن المنطقة المتوسطية أخذت تقيم شبكات إتصال بين مراكز البحوث لديها . وهذا يعنى- بناء على الإحتياجات الحقيقية لكل دولة- بدء إنشاء منطقة بحوث يورو- متوسطة بشأن البحوث الزراعية والغذائية والبيئية، وهذا أمر لازم بكل جوانبه، بحكم إقامة السوق اليورو- متوسطة الكبرى في عام 2010 . وفي شهر مارس سنة

⁽⁹²⁾هيئة للتنسيق بين الهيئات العامة للبحوث الزراعية والوزارات التى تتبعها تلك الهيئات، فيما يتصل بالعلاقات بين النظام الوطنى الفرنسى، والنظام الدولى للبحوث الزراعية

2006 ، وفي إطار الإستعدادات من أجل البرنامج الإطاري السابع للبحوث والتنمية التكنولوجية (FPRTD)، قام "سيام" بتنظيم منتدى في مدينة الرباط، بشأن احتمالات إقامة هذه المنطقة وآفاتها. وقد أسفر المنتدى عن تحديد نقاط إهتمام مشتركة بين أوروبا ومنطقة المتوسط في مجال بحوث الزراعة، والغذاء، والتكنولوجيا الحيوية. ويمكن للبرنامج الإطاري السابع (FPRTD) أن يساهم حقاً في إنشاء ثقافة علمية، وإقامة منطقة بحوث متوسطة، ولذلك لا بد أن يضع الإطار السياسى من أجل إستراتيجية جديدة للتعاون الدولى العلمى والتكنولوجى في المنطقة المتوسطة .

البرنامج الإطاري السابع (2007-2013): "نحو منطقة بحوث زراعية يورو-متوسطة" الرباط، المغرب، مارس 2006 .

في 6-7 مارس سنة 2006، إستضاف معهد الحسن الثانى للزراعة والبيطرة (الرباط، المغرب) منتدى بشأن احتمالات إقامة منطقة بحوث زراعية يورو-متوسطة، على ضوء البرنامج الإطاري السابع للاتحاد الأوروبى، للبحوث والتنمية التكنولوجية (2007-2013) . وقد قام "سيام" بتنظيم ذلك المنتدى بدعم من الإدارة العامة للبحوث التابعة للمفوضية الأوروبية، وبالتعاون مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية والثروة السمكية بالمغرب، ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالى وتدريب العاملين والبحث العلمى. وأثناء المنتدى الذى إستمر لمدة يومين، تم وضع بيان جاء فيه:

"إن برنامج الإطار السابع للإتحاد الأوروبى من أجل البحوث والتنمية التكنولوجية (FP7) لا بد أن يضع إطاراً سياسياً جديراً من أجل ظهور إستراتيجية جديدة تختص بالتعاون الدولى العلمى والتكنولوجى، بناء على الدروس المستفادة من الأنشطة التى جرت حتى الآن في إطار الإتحاد الأوروبى. ومن الأهداف التى تخدم المجتمع العلمى: تهيئة الظروف من أجل ظهور مراكز مرجعية مشتركة، معنية بشئون الإنتاج، وسلامة الغذاء، وإحترام البيئة، وتوليد ثقافة مشتركة للإبداع والتنمية، والإهتمام بسلامة الغذاء المتوسطى التى يشارك فيها الجميع. ويتعين النظر إلى البرنامج الإطاري السابع للإتحاد الأوروبى، من أجل البحوث والتنمية التكنولوجية على أنه وثبة البداية المرتقبة، من أجل تكوين ثقافة علمية، ومنطقة بحوث متوسطة.

ولقد إتفق على أن الخطوط العريضة لتلك الإستراتيجية- من ناحية البحوث الزراعية- يجب أن تودى إلى :

< جعل منطقة البحوث الأوروبية أكثر جاذبية لصفوة العلماء، مركزاً مرجعياً لهم .

< السماح للباحثين بالوصول إلى المعرفة والتقنيات التى تظهر في أى مكان آخر في العالم.

< تطوير الأنشطة العلمية والتكنولوجية التى تصلح لتنفيذ السياسات المعنية بالتنمية في الإتحاد.

< تعبئة الإمكانيات العلمية والتكنولوجية لدى الإتحاد الأوروبى ودول الطرف الثالث الأخرى في شكل مبادرات ترد على المشكلات التى تهم المجتمع بأسره، مثل المشكلات التى تتعلق بسلامة الغذاء، وسلامة البيئة، والصحة، والأمراض المرتبطة بالفقر، الأمر الذى يهيم دول جنوب المتوسط وأوروبا. وهذا يتطلب تعبئة الأجهزة، والأدوات، والموارد البشرية المتاحة بالفعل، حتى يتسنى بلوغ الأهداف العريضة التى يتوخاها البرنامج".

المصدر: " توصيات ونتائج " (سيام، 2006)

إن أولويات وقضايا البحوث التى تمثل أهمية إستراتيجية للتنمية أضحت اليوم واضحة وملحة أمام الباحثين على كلا شاطئى المتوسط، والتعاون بين الباحثين يبسر الوصول إلى الحلول التى تتوافق مع السياق الإقليمى. وتنفيذاً لتوصية صادرة عن المؤتمر السادس لوزراء الزراعة في الدول الأعضاء في سيام، في القاهرة،

جرى عقد عدة إجتماعات بغرض تصافير جهود هيئات البحوث الزراعية⁽⁹³⁾ في دول منطقة المتوسط، وبناء عملية التنسيق، وتبادل الخبرات، وإقامة مشروعات مشتركة، وتحقيق الوضوح للرؤية المشتركة بشكل تدريجي. وفي يوليو سنة 2007، تم إطلاق مشروع للتنسيق بين البحوث الزراعية في منطقة المتوسط (ARIMNET)، إستجابة لنداء يدعو إلى إقامة مشروعات للتعاون في إطار البرنامج الإطار السابع (FP7)؛ والغرض من المشروع هو تحسين التنسيق بين مراكز البحوث الوطنية بغية تحسين الإستثمار في الأولويات المشتركة المتعارف عليها.

ومن منظور أوسع، أكد⁽⁹⁴⁾ الإعلان الذي أقره المؤتمر اليورو- متوسطى الأول، بشأن التعليم العالى والبحوث، والذي عقد في يونية 2007، التفاوت بين النتائج التي تحققتها دول المنطقة من حيث التربية والتعليم العالى والبحوث، وإقتراح أن يشكل التعليم العالى والبحوث والإبداع، مجالات للأولوية في الشراكة اليورو- متوسطة. وحدد الإعلان هدف إقامة منطقة مشتركة- للبحوث والتعليم العالى. ولهذا، فقد ظهر توافق في الآراء بشأن أهمية تحديث سياسات التعليم العالى والبحوث، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتطوير برامج المصالح المشتركة والمزايا المتبادلة. وأخذت تظهر الآن عدة طرق لتعزيز تلك الديناميكية في قطاع العلوم الزراعية .

إعلان القاهرة – 18 يونية 2007

صوب إنشاء منطقة بحوث يورو- متوسطة .

- 1) تدعيم بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك تنمية البنية المؤسسية البشرية والبحثية.
- 2) توسيع مشاركة الدول المتوسطية الأطراف، في البرامج الإطارية، مع مراعاة إحتياجاتها الخاصة، وكذلك المصالح المتبادلة والمنافع، بين الإتحاد الأوربي والدول المتوسطية الأطراف.
- 3) تشجيع الإبداع والإبتكار في الدول المتوسطية الأطراف، وتوسيع إستغلال المجتمع والصناعة لمخرجات تنمية البحوث والتكنولوجيا.
- 4) الميل إلى تفضيل تنقلات الباحثين .
- 5) توسيع مشاركة الدول المتوسطية الأطراف في البرنامج الخاص ب "الناس" ضمن البرنامج الإطاري السابع (FP7).

المصدر : المؤتمر الوزاري اليورو- متوسطى الأول، المعنى بالتعليم العالى والبحث العلمى .

www.euromed-erconf.org

إعادة تعريف دور الهيئات الوطنية، والمشاركة في المناهج والأساليب، والعمل في الشبكات.

إن جميع أشكال التعاون العلمى في منطقة المتوسط، تفترض مسبقاً القدرة على المشاركة في المشكلات المشتركة، ومعالجتها من منظور إقليمى، وتبادل المعلومات والمعرفة. ومن وجهة النظر هذه، فإن الديناميكية

⁽⁹³⁾المبادرات التي عهد بها إلى سيام في إطار المؤتمر السادس لوزراء زراعة الدول الأعضاء في سيام، القاهرة، 2 ديسمبر سنة 2006
⁽⁹⁴⁾المؤتمر الوزاري اليورو- متوسطى الأول، المعنى بالتعليم العالى والبحث العلمى، إعلان القاهرة الصادر في 18 يونية 2007. أنظر خلاصة البيان في النص الوارد بالإطار

الجارية الآن ديناميكية مشجعة، لأنها توضح أن ثمة إهتماماً أقوى وأقوى في بناء الشبكات بين الباحثين، وبين مراكز البحوث الزراعية⁽⁹⁵⁾، وإقامة مراكز علمية، وتشغيل شبكة الموارد العلمية.

ومع السير قدماً وبخطى ثابتة ووضع سياسة مشتركة للبحوث الزراعية في منطقة المتوسط. فإنه لا بد من إرتياد آفاق جديدة للبحوث بشأن التنمية الريفية المستدامة. وإنه من المستحيل أن نتصور حلاً ينصرف إلى "أن كل شئ في الشمال"، حيث تجرى جميع البحوث في الدول الغنية المزودة بكافة الإمكانيات⁽⁹⁶⁾، وثبتت عدم فعالية النقل الصريح لعمليات الإبداع والإبتكار من الشمال إلى الجنوب، ولا ينصرف الحل كذلك إلى "أن كل شئ في الجنوب" من حيث إجراء البحوث من أجل التنمية، مع إجراء البحوث الأساسية العويصة في الشمال، على أنه حل صالح قابل للبقاء. لقد أصبحت البحوث الزراعية الآن أكثر شمولاً نتيجة لظهور مفاهيم وأساليب فنية تشمل جميع العلوم والتقنيات في مجال الزراعة والأغذية- الزراعية. ولن تستطيع المناهج المحلية ولا دراسات الحالة مواجهة تحديات بحوث التنمية، بالنظر إلى تطور التقنيات والمفاهيم في علوم الحياة، وبالنظر إلى تدويل كثير من القضايا (مثل التغير المناخي، والأمراض الجديدة، وعولمة التجارة إلخ)، وما هذه إلا تغييرات مؤسسية جديدة، يتعين التعامل معها عن طريق إنشاء شراكات وتحالفات، وإعادة توزيع المهام المطلوبة والمتفق عليها، تفادياً للإزدواجية، تفادياً لضياح الجهود أو القصور في الإستثمار الذي يعرض عملية البحوث برمتها للخطر.

إن المعرفة اللازمة لتنمية الإقليم، لا بد من إستحداثها ونشرها عن طريق ديناميكية راسخة للتبادل المعرفي وإقامة الشبكات والبحوث الأوروبية تواصل مسارها بالفعل على هذا الأساس، ولا بد من بذل الجهود لتشجيع إقامة شبكة تربط بين الباحثين المتوسطيين، وربط تلك الشبكات بشكل آمن بالشركاء في الشمال، وخصوصاً بالشبكات الأوروبية. والتعاون من هذا النوع يمثل أهمية حيوية كبيرة، لأن شبكات البحوث- لكي تمارس مهامها- لا بد أن يتوفر لديها الحد الأدنى من الكتلة الحرجة من الباحثين الذين يركزون إهتمامهم على القضايا الواضحة الأبعاد. ولهذا فسوف يكون هنالك بعض الأعباء والمهام التي يتعين القيام بها من حيث التعرف على المهام وتوزيعها الإقليمي، وذلك بالتشاور مع الجهات الممولة، وسوف ينطوي ذلك على تحديد الإختيارات وأولويات الإستثمار، على أساس الإمكانيات الحقيقية لكل مؤسسة وطنية عامة، وتفادى الإزدواجية في كل دولة، وخصوصاً بالنسبة للفرق العلمية المحدودة للغاية، والتي لا يكاد يعرف عنها شئ، والعاجزة عن إجتذاب الباحثين أو حتى الحفاظ على الباحثين الأكفاء لديها، ومن ثم لاتستطيع بناء المعرفة أو إنتاجها، وهي المعرفة المفيدة للأنشطة.

وأخيراً، فإن تدعيم المؤسسات حول عدد محدود من الأولويات- دون أن تحاول كل مؤسسة أن تقوم وحدها بكل شئ- لا بد أن يصحبه بعض الإجراءات الخاصة التي تسمح بإنشاء مراكز التميز المعروفة والمُعترف بها. وهذا يعني- من ناحية- إعادة تعريف القواعد التي تجعل تلك المراكز تقوى الدوافع لدى الباحثين، وتخلق المنافسة بين الباحثين، والمعامل، وتكيف نظم التقييم حسب واقع التخصصات موضوع البحث. ومن الناحية الأخرى، فإنه يتعين وضع السياسات العامة التي تقدم الحوافز لعمليات البحوث والتطوير، والتوسع في حماية حقوق الملكية الفكرية، من أجل تشجيع الإبتكار والإبداع، وإنشاء قنوات للتعاون الدائم بين قطاع البحوث وقطاع الأعمال.

الإستثمار من أجل تطوير الأولويات التكنولوجية:

⁽⁹⁵⁾ أنظر مختلف المشروعات والمبادرات التي تربط- علي سبيل المثال- بين المؤسسات في شمال وجنوب المتوسط لمكافحة مرض البايود (Bayoud disease) والأوبئة المختلفة التي تصيب أشجار النخيل في جنوب وشمال المتوسط، ومدى مقاومة محاصيل الحبوب للتربة القاحلة إلخ ، بالاستفادة من التمويل الأوربي

⁽⁹⁶⁾الأزمة في البحوث الزراعية، والتغييرات في النظام الدولي في تقرير CNER بشأن البحوث الزراعية، في فبراير 2005 (CNER,2005 a)

إن إعادة تنظيم منظومة البحوث بالطريقة المبينة أعلاه، سوف تجعل من الممكن تركيز الجهود على عدد محدود من الأولويات الهامة. ويسير تركيب العمل وتحليله على قدم وساق، ومن المنتظر أن تشكل نتائجه أسس عملية التعرف على مجالات الأولوية التي تستحق التدخل. وليس الهدف هنا هو تناول القوائم المختلفة لموضوعات البحوث التي يتعين تعضيدها أو الإنخراط فيها (IAASTD, World Bank, 2007)، ولكن الهدف يتمثل في تحديد أهم المجالات التي يمكن تحقيق نتائج باهرة فيها، تساعد على تيسير الانتقال من النمو في الإنتاج الزراعي إلى التنمية الريفية والإقليمية⁽⁹⁷⁾.

ويبدو في نظرنا أن ثمة سبعة موضوعات بحثية تمثل أهمية خاصة للمنطقة المتوسطة، وتردّ جزئياً على القضايا المثارة في الفصول السابقة، وهي:

< التغيير المناخي، ومقاومة الجفاف، ونظم الإنتاج التي تقتصد في المياه، والوصول إلى الموارد المائية من أجل الزراعة والمناطق الريفية، "والحق" في المياه.

< نظم الإنتاج التي تستفيد أفضل إستفادة من إدارة العمليات البيولوجية والإيكولوجية والتي تشتمل على المعرفة التجريبية المحلية، وإعادة تنسيق عملية الإبداع الإجتماعي وفقاً لمقتضى الحال (Chevassus- au louis, 2007).

< ممارسة أساليب المحافظة على المعطيات الزراعية، مثل البذر تحت غطاء نباتي، والإهتمام بنظم تربية المحاصيل وتربية الحيوان، التي توفر الطاقة، ولها أثر بيئي تحت السيطرة، والأخذ بأساليب الإدارة المستدامة للمناطق الريفية.

< نظم الإنتاج التي تكفل أمنًا غذائياً أفضل⁽⁹⁸⁾ وخصوصاً في الحبوب، وجودة وهوية المنتجات المتوسطة، التي تضيف قيمة على المناطق المحلية.

< تطور العادات الشرائية، والعادات الغذائية، وأثر ذلك على التغذية وصحة الإنسان، والحصول على الأغذية السليمة والمتنوعة.

< ظهور أمراض الحيوان في شمال وجنوب البحر المتوسط، وإستخدام التقنيات الحيوية، وتقدير الموارد الإيكولوجية بطريقة أفضل، والتنوع الحيوي، ودور علم الأمراض الوبائية.

< وضع السياسات العامة التي تحد من عمليات الإستبعاد⁽⁹⁹⁾، والجمع بين نظام السياسات وبين الأنظمة الديناميكية العامة للمجتمع المدني، وخلق فرص للعمل والدخل، والإهتمام بالقطاع الريفي.

ويعتبر الإستثمار الطويل الأجل في تلك المجالات، وإقامة شبكة ربط بين فرق الباحثين المزودين بالموارد الكامنة، وتجميع الأساليب الفنية المتوفرة لديهم، وقواعد البيانات، وخدمات الدعم، كل ذلك يعتبر شرطاً مسبقاً من أجل إنشاء مراكز تميز معروفة ومعترف بها، حتى تقوم بنشر المعرفة التي تتوصل إليها.

⁽⁹⁷⁾ أنظر المنتدى البيرو- متوسطي المعنى بالبحوث الزراعية، الرباط، مارس سنة 2006، والحلقات الدراسية التحضيرية عن الإيرانيت المتوسطي ERANET، والمنتدى الأوربي بشأن التنمية المستدامة، برلين يونية 2007 إلى ⁽⁹⁸⁾ التقلبات الأخيرة في الطقس غير المستقر (الربيع والصيف 2007) والمحاصيل المعتادة في شمال المتوسط، والضغط المستمر في الطلب على الحبوب في دول المتوسط (مصر والمغرب)، والانخفاض الكبير في محاصيل الحبوب في أوكرانيا وإستراليا كان له تأثيره الشديد على المخزون في شهر أغسطس سنة 2007، أي منذ شهرين ونصف فقط ... أدنى مستوى في 25 عاماً، (حسب تقديرات المجلس العالمي للحبوب: لن يتعدى الإنتاج العالمي 614 مليون طن متري في عام 2007 مغارناً بإستهلاك يصل إلى 617 مليون طن) ⁽⁹⁹⁾ إن عملية الإستبعاد ليست بالشئ الجديد في الزراعة، أما الجديد فهو السرعة الفائقة للإستبعاد، دون أن تكون لدى القطاعات الأخرى القدرة على إستيعاب "المستبعدين" بنفس السرعة

نشر المعرفة وتشجيع الابتكار :

وضع أنظمة لنشر المعرفة :

من المهم أن نردف تلك الجهود- الرامية إلى جعل نظم البحوث الزراعية والتدريب، على المستوى الوطنى والإقليمى أكثر فعالية- بسياسة حقيقية لبيت المعرفة. وسياسة نشر المعرفة تقوم بدور إتاحة المعلومات الفنية والعلمية، والتنبيه إلى القيمة، بين المعلمين، والباحثين، والمختصين، والجمهور، وهى المعلومات التى يحتاجونها في أنشطتهم اليومية. وبشكل أكثر دقة، فإن جهود المجتمع الدولى لا بد أن تركز، خلال السنوات القادمة، على الأهداف التالية:

< جعل إمكانيات البحوث لدى شبكات البحوث الأوروبية والمتوسطة، أكثر وضوحاً، وأكثر قابلية للتنفيذ.

< تطوير وسائل وأدوات نشر المعلومات التى جمعتها وأنتجتها الشبكات.

< الإستثمار في الأدوات التى تعين على النفاذ إلى البيانات الموثقة.

< وضع قواعد بيانات متخصصة عن موضوعات مختلفة .

< تخزين الإنتاج تخزيناً منظماً في أشكال إلكترونية (تقارير، مقالات، مطبوعات مختلفة إلخ) حتى يمكن النفاذ إليه بطريقة مباشرة ميسورة.

< تشجيع إنشاء المنتديات والمحافل التى تسمح للباحثين والمنتفعين من البحوث، بالعمل معاً في الوقت الملائم.

< تدعيم مبادرات أعضاء البحوث المتوسطة فيما يتعلق بتنظيم مؤتمرات علمية إقليمية ودولية، وبصفة عامة، تيسير إنتقال الباحثين على المستوى الوطنى والدولى، مع وضع الأحكام المتعلقة بتسكينهم في المراكز البحثية الجديدة نتيجة عملية التنقل.

واليوم، فإن وضع سياسة مشتركة منسقة، من أجل إدارة المعرفة في مجال الزراعة والغذاء، قد غدا- أكثر من أى وقت مضى- يمثل تحدياً كبيراً. ومثل تلك السياسة لا بد أن تكون هى الإمتداد الطبيعى لأنشطة البحوث، ولا بد للجهود المنسقة بين الشركاء المنخرطين في مختلف مستويات الأنشطة البحثية، من تيسير إنشاء هذا "الذكاء الجماعى" الذى يعتبر ذا أهمية حيوية لعملية التنمية في منطقة المتوسط، تلك المنطقة التى تركز على تضامن أوثق.

اقتباس التقنيات الملائمة، وتنشيط عملية الابتكار والإبداع:

لا تزال دول جنوب وشرق المتوسط، بصفة عامة، تؤدى أداء إقتصادياً هزياً بالمقارنة بالدول الأوروبية، وتثير عملية تدويل إقتصادياتها سؤالاً أساسياً يتعلق بتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة بالنسبة لجميع عناصر المنظومة الزراعية ومنها الأغذية الزراعية. ففي مجال الزراعة، نجد أن إحراز التقدم الذى تم بفضل الثورة الخضراء المزدوجة، يبرز مدى ضرورة تعميم ونشر المعرفة الزراعية والتكنولوجية بطريقة أفضل. وبالنسبة للشركات المنخرطة في تجهيز وتوزيع منتجات الأغذية- الزراعية، يصبح من الأمور الحيوية الهامة، إيجاد الحلول لتيسير التمكن من الإبتكارات التكنولوجية ونقلها، وهذا هو مفتاح التكيف بطريقة أفضل مع المنافسة، وضمان التنافسية.

إن إكتساب التقنيات والأساليب الفنية للإدارة والتنظيم التي تم إبتداعها في الدول الصناعية المتقدمة، لايعنى أنها قد تأقلمت في تلك البلاد. ذلك أن "العلم والمعرفة لا يثيران دائماً التعاطف الإجتماعى، شأنهما شأن نشر المعرفة العلمية التي لاتولد دائماً ديناميكية الإختراع أو الإبتداع التكنولوجى" (Zghal, 2002). إن الإقتباس والتنمية الإقتصادية للمعرفة يتوقفان على شروط مسبقة ليست موجودة دائماً في دول الجنوب- وبمعنى آخر، أن ديناميكية الإبتداع، والتقدم الطويل الأجل، لايسفران تلقائياً عن نشر المعرفة العلمية (التي تتوقف على عدد من العوامل المؤسسية والسوسولوجية)، وإذا أريد لتلك المعرفة أن تصبح مفيدة ومثمرة، فإنه يتعين "بذر" المعرفة المكتسبة حديثاً في بيئة خصبة، قادرة على هضم تلك المعرفة، وكفيلة بتحقيق أثرها المضاعف.

إن التحدى الذى يواجه دول الجنوب لايمكن فحسب في النفاذ إلى المعرفة، وإنما يكمن أيضاً، وقبل كل شئ، في تطويع تلك المعرفة، وأقلمتها، وتوفيقها مع أوضاعها الداخلية، وقدرتها على الإستفادة منها، وهذا يفترض مسبقاً توفر القدرة على التعلم من جانب مختلف الجهات الفاعلة المعنية التي تبدو اليوم، أكثر من ضرورية، في ضوء التطورات السريعة في مجال التقنيات الجديدة (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والتكنولوجيا الحيوية، والنانو تكنولوجى). ويتطلب الإمساك بتلابيب المعرفة تغييرات ثقافية هامة، من أجل التغلب على "صعوبة ضمان التقدم في الأجل الطويل"، والأخذ بأسباب الحداثة، الأمر الذى يعنى "أن الذى مكن من توليد المعرفة والخبرات الضرورية من أجل خلق قيمة دائمة عبر الزمن، هو الذى يسمح لمجموعة منظمة من البشر، أن تقوم بأقلمة المعارف والخبرات، وتنميتها، وإستخلاص تطبيقات خاصة منها، حتى ولو كانت من بنات أفكار الآخرين" (مركز البحوث والتطوير 1998).

تشجيع تطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتيسير النفاذ إليها:

كما أشرنا في الفصل المعنون: "العلم والتكنولوجيا والإبتكار"، فإن أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على إقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط لايزال محدوداً، بيد أنه في المستقبل، يمكن إستخدامها كقوة دافعة في مختلف مجالات التنمية، والقيام بدور هام في النمو الإقتصادى، وفي نشر المعرفة والخبرة. ومن الفرص المتاحة أمام دول الجنوب، إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل " اللحاق " بدول الشمال، إلى درجة أن تلك التكنولوجيات يمكن أن تساهم في الإنفكاك التدريجى من الأنشطة التقليدية التي لاتشكل قيمة مضافة كبيرة، وفي إطلاق عملية مواءمة في البنية الصناعية صوب الأنشطة التي تركز على المعرفة المكثفة" (Chettab, 2004)، بل إن المرء قد يذهب خطوة أبعد من ذلك، للتأكيد على أن أثر تلك التكنولوجيات يمكن أن يكون أعظم منه في الدول المتقدمة، وتوضيح ذلك : أن التطور الهزيل لوسائل الإتصالات الأخرى، وندرة الموارد الموثقة، والقصور في المعلومات المتاحة: كل ذلك يجعل المنفعة الحدية لتلك التقنيات في الجنوب أكبر منها في الشمال.

إن قيام شبكة إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات يمكن أن تكون مصدراً رئيسياً لرأس المال الفكرى، وهى تشكل عاملاً أساسياً في تنمية الإبتداع، والإنتاج الزراعى، والصناعى الزراعى داخل إقليم معين. بل إن الأطراف الإقتصادية الإقليمية الفاعلة يمكن لها على وجه التحديد- عن طريق إنشاء الشبكات- التعويض عن ضالة حجم تلك الشبكات وما يكتنف ذلك من بعض القيود، عن طريق الإستفادة من إقتصاديات المدن، أى بالإقتراب "الفعلى" من الأطراف الفاعلة الأخرى ومراكز التدريب والبحاث. وبفضل شبكة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، يمكن تعزيز ديناميكية المناطق الجغرافية النائية، وإمتداد تلك الديناميكية إلى مناطق أكثر إتساعاً مما كان عليه الوضع التقليدى الذي كان يتمثل في وجود تجمعات ومراكز للتنافسية لتنظيمات أخرى مشابهة.

ومن نافلة القول، أن مزايا تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لا تتحقق إلا إذا استخدمت تلك التكنولوجيا بالترادف مع الإبداعات التنظيمية التي تسمح بالتنمية الاقتصادية للمعرفة ومهارات العمل. ولكي يكون قطاع الأغذية- الزراعية قطاعاً تنافسياً فإنه يتطلب إقامة هيكل تنظيمي لشبكة تستند إلى تعاون فعلى بين جميع القطاعات المشتركة في الإنتاج وتوزيع المنتجات. ويتطلب تعقد العمليات الإنتاجية والطابع التجارى للأنشطة، الرجوع إلى المصادر المتعددة للمعرفة، والآراء التي تساعد على طرح المشكلات وحلها، وتصميم المشروعات، وإدارة العملية الإبداعية. ونتيجة لذلك، فإن الأداء الإقتصادى يتجه بشكل متزايد إلى أن يكون أداءً جماعياً في جوهره، ومن هذا المنظور، فإن أى تنظيم يحقق أعلى مستوى من التعاون والتنسيق بين الأطراف الفاعلة على إمتداد فروع العرض، يتيح لمنطقته الجغرافية أفضل الفرص، فيم يتعلق بالكفاءة والتنافسية.

تشجيع إقامة أودية التكنولوجيا، ومراكز التنافسية:

يمكن استخدام نوعين من الحجج لتبرير الحاجة إلى إنشاء أودية لتكنولوجيا الأغذية-الزراعية في دول جنوب المتوسط:

أولها الحاجة الملحة لأن تصبح أكثر تنافسية في الأسواق، والفجوة الإقتصادية بين الشمال والجنوب، والحاجة إلى أداة إبداعية قادرة على تنظيم المصادر المعرفية، والسماح بنقل المعرفة نقلاً حقيقياً وهضمها، وضمان أثر المضاعف على المستوى المحلى.

ويبدو أنه سوف يكون من الممكن فحسب، التغلب على أوجه القصور والقيود التي تظهر عند "إدارة المعرفة"، وأنه لا يمكن تغطية الحاجات إلا عن طريق تجميع المهارات المتاحة على مستوى الإقليم، أو حتى على مستوى منطقة أكثر إمتداداً. ثم إن ندرة، وتشتت، وإنزال المهارات، وإعتمادها على مراكز خارجية، من أجل الإعتبار وإثبات الوجود، يحتم إنشاء آليات للتنسيق وتشجيع الإبداع، وهي آليات تعطى الأولوية لعملية "تشبيك" Meshing وتعبئة المهارات المحلية، الأمر الذى ينصرف إلى بناء مركز للمهارات، بشكل تدريجى، من أجل مواجهة تحديات الإستحواذ على المعرفة وهضمها.

مثال على وادى تكنولوجيا الأغذية- الزراعية، ومركز بنزرت للتنافسية (تونس)

إن الدراسة الإستراتيجية للمشروع، قد أكدت، من ناحية، أنه كان ثمة فرصة لإنشاء وادى تكنولوجيا الأغذية- الزراعية في الأجل القصير، وأن الفرص التي أتاحتها المشروع، وجدت شرعيتها فى ثلاثة أنواع من الحجج:

أولى تلك الحجج يختص بالإحتمالات المستقبلية لأسواق الأغذية- الزراعية: حيث يلاحظ المرء مظاهر القلق حيال زيادة التنافسية في الأسواق المحلية، ويساوره الشك إزاء تنافسية الشركات التونسية في أسواق التصدير، ومع ذلك يعتبر ذلك القطاع قطاعاً أساسياً، الأمر الذى يحث قيادات الأعمال والحكومات على التعجيل بزيادة التنافسية، عن طريق أدوات تتواءم مع الوضع الجديد.

ثانية الحجج التي تحبذ إنشاء وادى للتكنولوجيا تختص بأولويات التدخل، كما إقترحها الأشخاص موضوع البحث. وتتركز تلك الأولويات على خمسة مجالات رئيسية هي: تدعيم معهد الزراعة التطبيقية (IAA) والعلاقات الزراعية- وتحسين الجودة- وإدارة الموارد البشرية، (التخلف من ناحية التنظيم، والحركية، وتدريب الموارد البشرية، كل ذلك يمكن أن يؤثر سلباً على أداء الشركات)-والإبداع- وتنمية الصادرات .

ثالثة الحجج تختص بمدى أهمية المشروع للمنطقة المقام فيها. ومن بين الحجج التي تستخدم مباشرة في تدعيم فكرة التكنولوجيا، الرغبة في الحفاظ على ميزة تشبيك الشركات وهيئات التدعيم، في إطار شبكة كبرى تخفف

من المشكلات المرتبطة عادة بالإستخدامات المبعثرة والمزدوجة للموارد والهيئات القائمة، كل ذلك، مع الإستفادة في نفس الوقت من آثار التضافر القوي.

وعلى هذا الأساس، فإن مركز تكنولوجيا المستقبل منوط به خمسة أهداف رئيسية هي:

يساعد - يعلم - يتواصل - يبدع - يرفع مستوى الوعي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف إقترحت الدراسة إنشاء ستة إختصاصات متكاملة، على موقع بنزرت بإعتباره "مركز الشبكة" وهذه الإختصاصات هي : صرة التكنولوجيا التي تشتمل على تجارب "رائدة"، وورشة صيانة، ومعامل للتحليل ومراقبة الجودة، ومتابعة المعلومات، ووحدة للدراسة والإستشارات، ومركز تدريب متخصص بالإشتراك مع المؤسسات القائمة، ومركز تدعيم لتشجيع المشروعات في بدايتها، ووادى أنشطة يستقبل المشروعات والأعمال، وتنظيم جميع تلك الأشياء حول خلية تنشيط تنفخ الحيوية في أوصالها.

إن جمعية مركز بنزرت للتنافسية، التي أنشئت في 29 سبتمبر 2006، تتدرج ضمن رؤية إستراتيجية جديدة للشراكة بين القطاع العام والخاص، إنها شركة غفلٌ من الإسم يشارك فيها بقوة القطاع الخاص (البنوك، شركات الأعمال، وادى بنزرت للأنشطة الإقتصادية) وأما الإشتراك مع القطاع الخاص فإنه يتمشى مع رغبات الأشخاص موضوع البحث في الدراسة الإستراتيجية. ومركز بنزرت للتنافسية عبارة عن كيان متكامل يضم وادى تكنولوجيا الأغذية- الزراعية الذى يشغل مساحة قدرها 45 هكتار، تقع في منطقة "منزل عبدالرحمن"، ومناطق صناعية جديدة يبلغ مسطحها الإجمالى 150 هكتار، وشبكة للأطراف الشريكة الإقليمية والوطنية والدولية. وكانت الدراسات التمهيديّة قد أوضحت أن هناك توقعات كبيرة بتعاون دولي، وكانت بداية ذلك فى 12 يناير سنة 2007، حيث تم توقيع إتفاقيتين للتعاون بخصوص إنشاء وادى الخدمات التكنولوجية.

والتعاون مع مركز التنافسية التابع لجامعة مونتبلييه Q@ Limed of Montpellier يختص أساساً بإنشاء وحدة متابعة، ومنهج تخصصى مستمر عن التنمية، وسوف يباشر تلك الأنشطة، معهد الزراعة المتوسطة بجامعة مونتبلييه- التابع لسيام. وفي حالة أفينيون أجروبارك (Avignon Agroparc) تختص الأنشطة المخطط لها، بتشجيع الإبداع، ونقل التكنولوجيا، وإنشاء كيان للتدعيم، وخدمات من أجل بدايات التشغيل.

A.Bencharif (Ciheam-MMAI) and J.-L. Rastoin (Montpellier sup Agro)

احتمالات المستقبل، والمستقبل المرغوب:

إن هدف تعزيز وتدعيم إمكانيات التدريب والبحوث في قطاع الزراعة والأغذية- الزراعية هدف طموح، بل إنه حيوى من أجل تهيئة بيئة مواتية لقطاع الزراعة والأغذية الزراعية في منطقة المتوسط، وتوضيح نتائج تحليل التحديات، وكذلك النتائج التي أسفرت عنها ورشة العمل⁽¹⁰⁰⁾، أهمية التدخل في المجالات الخمسة التي تناولناها هنا، مع مختلف الطرق الممكنة للتنمية، وتتعدد تلك الطرق وتتباين، بقدر تعدد صور التدخل الممكنة. وقد طرحت إفتراضات متعددة، بناء على خيارات التدخل الممكنة التي دُرست، وعلى أساس التغييرات المرغوبة، وفقاً لمجالين أساسيين: أولهما التعاون الدولي، في مجال تنظيم الشبكات، والقيام بأنشطة على أساس المشروعات، وفقاً للأولويات الموزعة على الأطراف الفاعلة، في مجال مستقبل البحوث اليورو متوسطة، والتعليم العالي. وثانيهما يختص بتنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى تدعيم المؤسسات وتيسير تكيفها وسرعة إيقاع التغيير، وصياغة شراكات جديدة بين القطاع العام- الخاص.

ويمكن وضع تصورات لعدة سيناريوهات تشتمل على ديناميكية تجديد السياسات الوطنية، بدرجات متفاوتة، وعملية تعاون دولي، إما أنها لا تتجاوز حدودها الحالية، وإما أن يتم إعادة تنشيطها كلية. وقد إقتصرنا على أربعة سيناريوهات فقط: السيناريو الأول يؤكد على الإتجاهات الحالية بطريقة إرتدادية، وفي إثنين من السيناريوهات الوسيطة الأخرى، نجد أن ديناميكية التعاون الدولي أو السياسات العامة تعاني من نقاط ضعف لم يتم التغلب عليها، بينما يتوافق السيناريو الأخير- في رأينا- مع المستقبل المرغوب حيث ينطوى على ديناميكية حقيقية للتقدم.

السيناريو الإرتدادى : "والتخبط القارى "

في حالة عدم تطوير شروط التعاون الدولي، تخفق ديناميكيات نقل المعرفة والإبداع، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى إنعدام السياسة الوطنية المعنية بالتدريب والتعليم العالي والبحوث. وتتفاقم الإختلالات، وتذوى مؤسسات الجنوب، ثم الشمال، وبيتلى قطاع الزراعة والأغذية- الزراعية بالعولمة، ثم هناك هجرة الكفاءات، وإختفاء الخبرات المحلية، وزيادة الإنقسامات، وتباعد المسافات أكثر وأكثر بين الشواطئ الشمالية والجنوبية للمتوسط.

المركز فى الشمال والأطراف التى تعتمد عليه فى الجنوب : "صرة العجلة والبرمق (المكبج)":

يوجد تعاون دولى ممتاز بين بعض الدول فى الشمال وبعض دول الجنوب التى بدأت عملية تجديد مؤسساتها. ولكن هذا التعاون ينصرف إلى بعض القطاعات فحسب، ويدع قطاع الزراعة، والأغذية - الزراعية وراء ظهره. ويعانى المدرسون والباحثون فى الجنوب صعوبة بالغة فى الوصول إلى المعرفة ومعطيات البحوث التى تسمح لهم بالتوصل إلى نتائج ذات تأثير قوى، بل إن إنتاجهم العام يتدهور، وكذلك تتدهور مكانة فرق البحث، وبتزايد اعتمادها على الشمال.

ويجاهد النظام اليورو- متوسطى من أجل بناء مجال حقيقى لتنمية التعليم العالى والبحوث. ويظل المحور فعلاً ولكن الأطراف فى حالة سبات، والإختلالات قائمة، ورصيد مؤسسات الجنوب محدود، ومن ثم يظل إعتماؤها على الشمال، ويتوقف تطويرها إلى حد كبير على التمويل من جانب الجهات الراعية الدولية التى لا ترغب فى الإستثمار فى القطاع.

(100) أنظر الإطار المعنون: "المنهاجية"

إنفصام الأواصر بين "مناطق الجنوب"، والبعض منها يقاوم، ولكن الجميع يخسر قوة الدفع:

في هذا السيناريو، تختار عدة دول في الجنوب، تدعيم الشراكة بين العام- الخاص، وتقوم بوضع سياسات من أجل تقديم الحوافز لعمليات البحوث والتطوير، وتحاول تدريجياً تشكيل إختصاصات تتواءم مع إحتياجات التنمية. وفي غيبة من وجود ديناميكية جديدة للتعاون، فإن كثيراً من مجالات الأولوية في البحوث لا تحظى بالإهتمام الكافي. ويجري إعادة تنظيم شبكات الجنوب- الجنوب، وتنظيم تشغيلها، ويتم تطبيق بعض المناهج الجهوية على المستوى الفيدرالي.

وتظهر الآن مراكز للمهارات، ولكنها عاجزة عن إثبات وجودها، بدون التكامل والتجارة المتوازنة في منطقة شاسعة، وتشهد منافسة شديدة، ولكن الإمكانيات المنفصلة والمتباعدة تعاني من ضعف، وبدون إعراف بها، أو إثبات لوجودها، تصبح منفصلة عن المنظومة الإقليمية والدولية، وعاجزة عن الإستفادة من ديناميكية التعاون الدولي التي عجزت عن الإنضمام إليه.

سيناريو التقدم: "تنظيم أدوات نقل المعرفة":

في هذا السيناريو تجرى مناقشة القضايا العلمية وتوضيح أبعادها من خلال الشراكة، وتشتمل عملية الإبداع على الأطراف الفاعلة المحلية. وتنجح أوروبا المتوسطة في جلب شركائها من الشمال الذين يبدون إهتمامهم بمشكلات الجنوب. إن شركاء التعليم والبحاث العلمية، على إختلافهم، إلا أنهم منتظمون في شبكات تقييم مراكز للتميز في شراكات أثبتت وجودها وأصبح معترفاً بها، حيث يشاركون في تنظيمات دولية موحدة، تجمعها رغبة مشتركة واضحة في جودة الإنتاج العلمى، مع إتخاذ خطوات تضمن إقتفاء المنتجات البحثية، ومصداقية النتائج.

ويتم إكتساب المعرفة التي تفيد التنمية، ويتم نشرها في مجالات تتسم بالتنظيم والجاذبية، بينما تتزايد المهارات والخبرات، ويحتل قطاعاً الزراعة، والأغذية- الزراعية مكاناً مرموقاً في السياسة الوطنية، وفي إتفاقيات الشراكة، وتستفيد المنطقة اليورو- متوسطة من العولمة.

المراجع

- APECITA (Association pour l'emploi des cadres, ingénieurs et techniciens de l'agriculture et de l'agro-alimentaire), *Tendances de l'emploi*, Paris, 2007.
- Attali (J.), *L'Avenir du travail*, Paris, Fayard, 2007.
- Bouet (A.) and Bureau (J.-Ch.), "Agriculture et commerce international", *Économie internationale*, 87, third trimester of 2001.
- Chettab (N.), "Les TIC et les pays du Maghreb: effet de mode ou opportunités de rattrapage économique?", paper to the international conference *Sustainable Development: lessons and prospects*, Ouagadougou, 1-4 June 2004.
- Chevassus-au-Louis (B.), "Refonder la recherche agronomique", *INRA magazine*, 1 June 2007.
- Chirache (S.), Sauvageot (Cl), Ait-Kaci (A.) and Waelbroeck-Rocha (É.), *Prospective emploiformation 2015*, Ministry of National Education, Higher Education and Research, Department of Evaluation, prospects and performance, Paris, 2006.
- Ciheam, "Advanced training for agricultural and food managers in the countries of the Mediterranean area", *Options méditerranéennes, Série A: Séminaires méditerranéens*, 36, 1999.
- Ciheam, Conclusions of Workshop II, Forum on the Seventh Framework Programme (2007-2013): "Towards a Euro-Mediterranean Agricultural Research Area, Rabat, March 2006.
- CNER, *La Recherche agronomique française pour le développement. Enjeux internationaux*, Paris, 2005a.
- CNER, *Une communauté de recherche: le pôle de Montpellier. Bilan des suites accordées aux recommandations du CNER*, Paris, 2005b.
- Conseil général de l'Agriculture de l'Alimentation et des Espaces ruraux, *Mission d'audit de modernisation de l'État*, report on agricultural technical education, 1234, June 2006.
- CRD, *L'entreprise marocaine et la modernité*, Rabat, 1998.
- Dollé (V.), "Démarches qualité en enseignement supérieur", Séminaire CIDEFA-QuaRES,

Rabat, 2007.

El Bakkari (A.), “L’adaptation de la formation agricole à la stratégie de développement agricole et rural au Maroc”, 8e journées d’études *Ingénierie de formation à l’international*, Montpellier, June 2004.

European Commission, *A Memorandum on Lifelong Learning*, Brussels, October 2000.

European Commission, *Facing the Challenge. The Lisbon strategy for growth and employment*.

Report from the High Level Group chaired by Mr Wim Kok, Brussels, 2005.

European Commission, “Delivering on the modernisation agenda for universities: education, research and innovation”, Communication to the European Council and to the European Parliament, Brussels, 2006.

FAO, Issues and opportunities for agricultural education and training in the 1990s and beyond, Research, Extension and Training Division, Rome, 1997.

Fusiller (Ch.), *Étude pour la relance des interventions de l’expertise française en matière de formation professionnelle agricole dans les pays d’Afrique subsaharienne*, Paris, Ministry of Foreign Affairs, DGCID-DCT-HEF, Paris, 2004.

Giret (J.-F.), Lopez (A.) and Rose (J.) (ed.), *Des formations pour quels emplois?*, Paris, La Découverte, coll. “Recherches”, 2005.

Hetzel (P.), *De l’Université à l’emploi*, final report, Commission du débat national Université-Emploi, Paris, October 2007.

IAASTD, An Assessment of Agricultural Science and Technology for Development, Final report of the Steering Committee, August 2003.

INESG, *La question alimentaire au Maghreb arabe*, symposium final report, Institut national d’études de stratégie globale and Institut national d’études supérieures agronomiques de Blida, Algiers, June 1989.

Maragnani (A.), “Où en est la réflexion sur les formations rurales?” (www.agropolis.fr/formation/pdf/2004_Note_formations_rurales.pdf).

Marshall (É.) “La spécificité de l’enseignement technique agricole aujourd’hui: comment la

définir, comment la maintenir”, *Comptes rendus de l’Académie d’agriculture de France*, 85 (5), 1999.

Marshall (É.), *Évaluation de l’enseignement agricole*, final report of the working group, Paris, MAAPAR-DGER, Paris, 2004

OECD, *Education at a glance*, Paris, 2006.

Rémond (R.) (ed.), *Rapport bilan 1996-2004*, Paris, National Observatory of Agricultural Education (ONEA), 2005

Rogiers (X.), “Approche par compétences dans l’enseignement supérieur et cadre européen de qualifications, enjeux et derives”, communication au colloque *La logique des compétences: chance ou danger? Vers un cadre de qualification dans l’enseignement supérieur*, Paris, 17 October 2006.

Saunier (Cl.), “Les nouveaux apports de la science et de la technologie à la qualité et à la sûreté des aliments”, actes du colloque *L’alimentation de demain*, Paris, *Rapport au Sénat*, 267, vol. 2, 2004.

Sérieyx (H.), *Face à la complexité mettez du réseau dans vos pyramides*, Paris, Éditions Village mondial, 1996.

Tégouet (R.), *Des pyramides du pouvoir aux réseaux de savoirs*, Paris, *Rapport au Sénat*, 31, 1998.

UNDP, *Arab Human Development Report: Building a knowledge society*, New York (N. Y.), 2003.

UNESCO, *Towards Knowledge Societies, UNESCO World Report*, Paris, 2005.

USAID-ALEF, *Programme d’amélioration de l’employabilité*, Rabat, 2006.

Vinals (J.), *L’Utilisation des technologies de pointe dans le nouveau contexte de la production manufacturière*, Quebec, Conseil de la science et de la technologie, 2006.

World Bank, *World Development Indicators*, Washington (D. C.), 2007.

Zghal (R.), “L’appropriation de la technologie, le savoir et le développement”, *Cahiers du management technologique*, 12 (2), May-August 2002.

الجزء الثالث

السيناريوهات الشاملة

للزراعة المتوسطة .

< السيناريوهات الشاملة

للزراعة المتوسطة

المستقبل : كتاب مفتوح

ليس الغرض من السيناريو أن نتحدث عما سوف يكون عليه المستقبل، لأن المستقبل دائماً ما يكون مفتوحاً أمام مجموعة مختلفة من السيناريوهات المحتملة، ولكن إحتتمالات وقوعها غير متساوية بناء على المقياس الزمني، فضلاً عن أن بعض السيناريوهات أكثر واقعية من البعض الآخر من ناحية المقياس الجغرافي. وكل سيناريو من تلك السيناريوهات إنما يوضح مجرد توضيح المستقبل المحتمل الضارب بجذوره في بعض الظواهر والاتجاهات التي تكون- في بعض الحالات- راسخة بشدة. وأنه من الصعب تحويلها إلى الناحية العكسية في الأجل القصير أو المتوسط، بينما نجد أن بعض الظواهر والاتجاهات الأخرى قد تتعرض لعمليات تدرج مثل تدرج السلم الموسيقي، أو التوقف، ويعزى ذلك، إلى ديناميكيات النظام ذاته، وإلى إستراتيجية الأطراف الفاعلة التي تحركها. إن شح السيناريوهات المستقبلية يجب ألا يكون باعثاً على الفلق، فالسيناريوهات ليست قدراً مقدوراً، وإنما القصد من ورائها تنبيهنا إلى بعض التطورات غير المرغوب فيها، قبل أن يتعذر تفاديها. وبالمثل، فإن السيناريوهات المتفائلة، يمكن أن تؤكد الإتجاهات القائمة بالفعل شريطة توفر الإرادة التي تحركها.

كيف نرى مستقبل منطقة المتوسط؟

تعانى منطقة المتوسط من بعض العوائق، على الرغم من أنها تتمتع بكثير من المزايا بفضل تراثها الثقافى والطبيعى الرائع، وقدرتها التقليدية على الإبداع وإقامة المشروعات، وفي النهاية، قدرتها على أن تقوم بدور ريادى في تقدم البشرية. وإن الوقود الأحفورى البالغ الندرة والقيمة، والذي يوجد لدى بعض الدول المتوسطة، قد يكون مفيداً، شريطة عدم إستغلاله من جانب القلة لتحقيق مصالح فردية، وشريطة إستثمار عوائده بطريقة حكيمة في تنفيذ إستراتيجية للتنمية. ويجب التشديد أيضاً على أن مصادر الوقود الأحفورى ليست مستدامة.

ومن أهم الأمور التي تشهدها الآن، مرحلة النمو الإقتصادى القوى، المسجل في بعض دول جنوب وشرق المتوسط، وهو نمو "مستورد" إلى حد كبير (إذ يرجع أساساً إلى الإرتفاع الشديد في الطلب العالمى على الطاقة، ومن ثم الإرتفاع الشديد في أسعار الطاقة). وإذا كان ذلك النمو قد إستفاد من الأسواق العالمية، أو "الثروة المفاجئة" التي هبطت عليه، فإنه لا يزال ضرورياً حسن إستخدام تلك الثروة في تلك الدول، و ثمة شرطان على الأقل حتى يتحقق لها الإكتفاء الذاتى وهما: إستثمارات إنتاجية أكبر، بما يسمح للمشروعات المحلية- التي تستطيع توفير فرص العمل ودعم النمو- أن تنمو وتزدهر، و إعادة التوزيع العادل للثروة، وهو شرط ضرورى لظهور الطبقة الوسطى، وخلق طلب محلى قوى.

وفي المجال الحيوى للمياه - لأنه مورد نادر- والذي يتوزع توزيعاً غير عادل، كما أنه غالباً ما يكون منخفض الجودة، نجد أن ثمة تطورين محتملى الظهور : إما إستمرار تردى الأوضاع، وخصوصاً من جراء النمو الديموجرافى، ومخاطر التوتر المتصاعد بين الدول، بل حتى في داخل الدول ذاتها، وهي أمور لا يمكن إستبعادها، أو أن يدرك الناس خطورة الموقف والحاجة إلى تغيير مسار الأحداث. وفي الحالة الأخيرة، يمكن الأخذ بمبادرات مختلفة، لتفادى الفاقد، بما في ذلك مبادرات فى المجال الزراعى، حيث يجب إيلاء الأولوية بشكل للمحاصيل الإقتصادية في المياه، والأخذ بنظم الري الأكثر كفاءة. ومثل تلك الإجراءات من شأنها- دون شك- وضع منطقة المتوسط على طريق تنمية أكثر إستدامة.

إن أسلوب كريت في الحياة، ونموذج كريت الغذائي الذي ظهر في الأزمنة الغابرة، على أساس المنتجات الزراعية المتوسطة على وجه التحديد، يطرحان مزايا نادرة غير عادية، ولاسيما من منظور الصحة العامة. ويمكن الإعراف ب "النظام الغذائي المتوسطى" على الفور، كتراث ثقافى معنوى للإنسانية. ومع ذلك، فإن أنماط الغذاء في منطقة المتوسط أخذت تبعد عن ذلك النموذج التقليدى، فهل هذا الإتجاه - مع ما يترتب عليه من نتائج بالنسبة لصحة الناس- لامناص منه لهذا السبب؟؟، الراجح لا، وهنا أيضاً يجدر أن نتساءل: هل يمكن أن نندرج في هذا الإتجاه، أوحى نرجع به إلى الحالة العكسية؟ ومن الذى يتصدى لذلك؟ وبأية موارد؟ إن العودة الخالصة والبسيطة إلى أساليب حياة الماضى، سوف تكون ضرباً من الغباء، بسبب الزيادة السكانية، ضمن أمور أخرى، وظاهرة التوسع الحضرى، وضرورة تحرير المرأة. ولعله من الأجدى أن نبتدع أسلوباً جديداً للمعيشة، يوائم بشكل أفضل بين التقاليد والحداثة، بينما نضمن ألا يعنى فحسب بأصحاب الدخل العالية. وهنا تكمن المعضلة برمتها، معضلة ضمان توفير الأمن الغذائى كما وكيفا في منطقة المتوسط.

وطرح المسألة بهذا الشكل، يتطلب ضرورة العثور على حل لمنع المنتجات المتوسطة التي تتمتع بجودة عالية، من أن تصبح باهظة الثمن، وضمان بذل الجهود من أجل زيادة تلك المنتجات وتحسين تسويقها، بما في ذلك، مثلاً، إقامة شراكات مع الشركات الكبرى للتوزيع بالجملة، التي بدأت الآن تقدر الإنحياز إلى المسؤولية الإجتماعية والبيئية. وإن السعى إلى إتفاق المصالح مع ذلك القطاع، ليس معناه التقليل من الدور البالغ الأهمية الذى تقوم به بعض العائلات التي تمارس الزراعة التقليدية، أو المنتجين المحليين الذين يراعون البعد الإيكولوجى. ومع ذلك، فإن الإعتدال على تلك العائلات أو هؤلاء المنتجين، لن يكفى وحده لإطعام شعوب حوض المتوسط بأسرها، وذلك بالنظر إلى الظاهرة الإجتماعية- الديموجرافية الحالية.

لقد شهدنا منذ فترة، ارتفاعاً مذهلاً في أسعار بعض المنتجات الزراعية الأساسية، مثل (الحبوب والألبان، واللحوم) وكانت إنعكاساتها على أسعار المواد الغذائية، قد بدأت تثقل كاهل معظم الفئات الضعيفة في المجتمع، سواء في أشد مناطق المعمورة فقراً، أو حتى الفئات المحرومة في الدول المتقدمة، وتتفاقم آثار تلك الأسعار، وتثير القلق لدى كثير من الناس، حتى إنها باتت ظاهرة محسوسة في العديد من المناطق المتوسطة، وتستحق نوعاً من الشرح والتوضيح.

وفى عام 2005، زاد عدد سكان العالم- الذى كان يقدر آنذ ب 6,6 بليون نسمة- بنسبة 25% مقارنة بعام 1990 ، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 7,6 بليون نسمة بحلول عام 2020 ، ويتركز الشطر الأكبر من تلك الزيادة في البلدان النامية، والدول الناهضة حديثاً، مثل الصين والهند على وجه الخصوص، وتؤثر تلك الزيادة أساساً على المدن والمناطق المتاخمة للحضر. وغالباً ماتقترن تلك الظاهرة بزيادة متوسطة في مستويات معيشة الناس، مع ما يترتب على ذلك من تغييرات جوهرية في العادات الغذائية (إنخفاض إستهلاك منتجات الخضروات، وزيادة إستهلاك اللحوم، ومنتجات الألبان، والأغذية المجهزة)، ولهذه التغييرات العالمية آثار لاتنكر على نظام الزراعة العالمى، تبدأ بعامل تمّ إغفاله كثيراً في أغلب الأحيان، ألا وهو النمو الشديد في الطلب على الأعلاف الحيوانية.

إن الإنطلاقة السريعة للوقود الحيوى- في سياق بالغ الحساسية إزاء زيادة ندرة موارد الطاقة الطبيعية، وتنمى القلق على البيئة- سوف يساهم في زيادة أسعار الغذاء، ويمكن أن يؤدى إلى عملية الطرد من الأراضى، و سوف يكون ذلك على حساب الإنتاج الغذائى.

ويمكن أن نشير أيضاً إلى تقلبات الأرصاد الجوية التي ربما تكون بالفعل جزءاً من التغييرات المناخية التي لاحظناها مؤخراً، ثم الإرتفاع في تكاليف النقل البحرى وشحنات السفن (والتي ترجع في جزء منها إلى التكدس في الموانى، وطول الخطوط التجارية)، والمضاربات في الأسواق الأجلة Futures market . وهذه المجموعة من العوامل تعتبر مسؤولة عن الإرتفاع في الأسعار الذى حدث مؤخراً، وربما يكون إرتفاعاً دائماً.

على أن الموقف يبعث على القلق الشديد لدى المنطقة المتوسطة، حيث لاتزال الحبوب تمثل أهمية إستراتيجية بالغة، لأنها هي الغذاء الأساسى، ويجب ألا تنسى بأنه في عام 2004، بلغت نسبة واردات منطقة البحر المتوسط قرابة 22% من واردات العالم من الحبوب، رغم أن المنطقة بها 7% فقط من سكان العالم .

ما الذى يعنيه ذلك، في نهاية المطاف؟:

لا يبدو أن منطقة البحر المتوسط لها سمت الإقليم المتكامل، رغم السمات المشتركة الكثيرة بين الشمال والجنوب، بل إن المنطقة المتوسطة مهددة ربما أكثر من أى فترة أخرى في التاريخ، بسبب القصور في التنمية، وبسبب سوء الفهم.

وتقع المنطقة المتوسطة في مفترق الطرق بين ثلاث قارات، وكانت دائماً متغايرة الخواص وتتسم بتنوع مدهش، وكانت بوتقة إنصهار، ومركزاً للتجارة، والشئ الذى يصنع ثراءها يفسر أيضاً ضعفها وهشاشتها، وأنها أصبحت منطقة توترات- ولانقول إنقسامات- بعضها نابع من تاريخها، والبعض الآخر نابع من تركيز جميع التوترات في العالم في تلك المنطقة.

وربما راودنا الأمل في نهاية القرن العشرين، بشأن إمكانية خلق ديناميكية حول مشروع الشراكة اليورو-متوسطية، إلا أن ذلك للأسف، لم يسفر بعد عن النتائج المرجوة.

ويتضح بجلاء، أن الشعوب المتوسطة لم تستطع أن تجعل من التنوع الذى تتمتع به مصدر قوتها، ولا أن تستفيد من عمليات التكامل التى كان من الممكن أن تجعل تلك المنطقة منطقة تنمية مشتركة حقيقية. وإعدام التعاون في المنطقة المتوسطة ليس وليد الصدفة، وثمة أسئلة لا بد من طرحها بشأن إخفاق المحاولات والتجارب، على مستوى سياسات التكامل الإقليمي، أو ببساطة شديدة، التعاون الذى ينطوى على فوائد متبادلة، وما إذا كان الجرى وراء المصالح الخاصة لم يتغلب، في نهاية الأمر، على المصالح الجماعية المثلى. ولا يمكن للمتوسطين التنصل من مسؤولياتهم بأن ينحو دائماً باللائمة على عوامل وأطراف خارجية، ويحملوها ما أصابهم من ويلات وهموم، مثل تحرير الأسواق، وسياسات منظمة التجارة العالمية، أو قيام الإتحاد الأوروبى بمنح أولوية لا مرأى فيها، لدول شرق أوروبا أوتوسعه شرقاً، بمعنى آخر، ودون إنكار وجود هذه العوامل الخارجية، فإنه من الأهمية بمكان أن يقرر المتوسطيون، تقرير مستقبلهم بأنفسهم، وبدلاً من تبادل الاتهامات، عليهم أن يفكروا فيما يتعين عليهم أن يقوموا به معاً. وثمة مجال للمناورة، حيث لا يزال هناك مجال كبير للمناورة، إذا أبدت الشعوب المتوسطة بُعدَ نظر وطموحاً، وإستطاعت أن تضع معاً تصوراً للمستقبل المنشود، الذى يوفر حوافز كافية لمختلف الأطراف حتى تعبى جهودها.

نظرة عامة على السيناريوهات المتوسطة في المستقبل :

من التحليل الذى أوردناه في الجزء الأول من التقرير، بشأن وضع الأغذية- الزراعية في منطقة المتوسط، نستطيع أن نرسم الخطوط العريضة لأول إثنين من السيناريوهات الأربعة المحتملة حتى عام 2020 . السيناريو الأول يمكن أن نطلق عليه إسم الظاهرة، لأنه يتشكل على أساس الأنماط التى لاحظناها في الماضى، وليس مجرد إستقراء للتاريخ، وهو يعرض بوضوح، صورة للمنطقة المتوسطة وهى تقترب من المستقبل، بدون يقين، لأنها تعانى- بصفة خاصة، من عملية العولمة. أما السيناريو الثانى فيوضح تدهور الظواهر والديناميكيات التى لاحظناها في السيناريو الأول، وعلى هذا، فإنه يتضح بجلاء أن هذا سيناريو الأزمات، ينجم عن عوامل داخلية أو خارجية عن المتوسط، من شأنها إعاقة الظهور التدريجى لكيان يورو-متوسطى أصيل. ومن الواضح البين، أن هذين السيناريوهين الشاملين لا يستبعدان ظواهر أخرى أكثر تفاعلاً.

أما السيناريو الثالث فيشهد إحتضان منطقة المتوسط للعولمة بطريقة غير منظمة، تتخللها عثرات منطقة متعددة السرعات، مستقبلها معرّض لقيام عدة مناطق متوسطة، بعضها متكامل، وبعضها متنافس. وهذا السيناريو محدود في آفاقه وإحتمالاته- على الرغم من الديناميكيات الواعدة التي يطلقها- لأنه يقوم أساساً على رد الفعل، فالشراكات- سواء لأغراض إنتهازية أو لأغراض خاصة مؤقتة- سوف تنتشر لمواجهة التحديات الإقليمية، أو لإغتنام الفرص كخيار بديل. وأخيراً، السيناريو الرابع للأجل المتوسط ، والذي يمكن تصوره، إذا بذل إهتمام للبدء في إنشائه الآن على الفور، وهو سيناريو المستقبل الوائِق، حينما تتصدى أوروبا ودول جنوب وشرق المتوسط لتحدى إنشاء شراكة إستراتيجية حتى لاتنتهار جزءاً جزءاً مع مرور الزمن. وهذا سيناريو يورو- متوسطي إكتشف ذاته من جديد، وإستفاد من إمكانيات الإقليم في التعبئة، بدءاً من إنتاج الإغذية- الزراعية، وإمكانياته الجغرافية .

السيناريو رقم 1: منطقة متوسطة بدون يقين راسخ:

لاينطوى السيناريو الأول لتطوير الزراعة في منطقة المتوسط على أية مفاجآت . فالمنطقة تدنو من مستقبلها بدون يقين راسخ، وقد أبطتها المشكلات، وإنعدام الثقة،والإنقسامات. ما الذي شهدناه عبر السنين؟ وماهى الظواهر الرئيسية التي يمكن التعرف عليها من خلال التحليل الذى أجريناه؟ ، إن هذه المنطقة المتوسطة المتنوعة في تربتها، وفي مظاهر الطبيعة فيها، وفي ثقافتها، المنطقة التي تنعم بمثل هذه الثروة المادية والمعنوية، مهددة حتى النخاع بسبب عجز الأطراف الإقليمية الفاعلة، عن الحفاظ على الثروة الطبيعية والتراث الثقافى للمنطقة، وإستغلال تلك المزايا :

< أن التنوع الحيوى للتربة، والحياء الحيوانية، والحياء النباتية، والمظاهر الطبيعية، أصبح مهدداً بفعل عوامل ترجع إلى الإنسان، والتي تنجم لاعن زيادة السكان فحسب وبالتالي زيادة احتياجاتهم، ولكن التهديد يرجع أيضاً إلى التخلف المتوطن في المنطقة.

< أن عملية الحفاظ على الأقاليم داخل منطقة المتوسط، وتحسينها، وتنميتها أصبح يخضع لضغوط شديدة على الأراضى، ولا بد لها من مكافحة تدمير الثقافة الحضرية والساحلية، والتغلب على تدهور المناطق الطبيعية والريفية .

< أن ثروة المنطقة (من مياه، وبتروول، وغاز الخ) أصبح موضوع حسد، إن لم يكن صراعات، وتبديد، وإستغلال عشوائى غير سديد.

ولقد أصبحت المنطقة المتوسطة تنسم بالنمو المطرد فى الفوارق والتباينات، سواء على المستوى الإقليمى (بين الشواطئ المختلفة)، أو على المستوى دون الإقليمى (أى بين الدول التى تنتمى إلى منطقة جغرافية واحدة)، أو على مستوى الدول ذاتها (بين المناطق الريفية والحضريةمثلاً).

وعلى الرغم من وضوح تلك الظواهر تماماً، إلا انها ليست حتمية، لأن تواجدها أو تفاقمها، إنما هو نتيجة لإنعدام التعاون الحقيقى بين الشمال- والجنوب، والشمال- الشمال، والجنوب- الجنوب، وضعف الدول التى تعتبر نفسها واجبة الوجود في كل شئ، ومسئولة عن كل شئ، ومن ثم لاحول لها ولا قوة، بسبب عدم سماحها بمشاركة الأطراف الفاعلة الجماعية الحقيقية، التى يمكن من خلالها ظهور التكافل والتعاقد. ولقد أدت هذه العوامل جميعاً إلى ظهور وضع يبدو فيه جلياً غياب الأطراف الفاعلة القادرة على توحيد الجهود، والتي تستمد دوافعها من الإرادة الجماعية للتصدى للتحديات التى تواجه المنطقة، (على الرغم من صدور بعض البيانات البليغة، ولكن ربما كانت طموحاتها مبالغاً فيها، مثل إعلان برشلونة الصادر في عام 1995). وكان من نتيجة كل ذلك، خلق مناخ من الشكوك العامة، والشلل المتبادل، بدلاً من الديناميكيات الجماعية الضرورية.

ان قطاع الزراعة المتوسطة، شأنه شأن الإقتصاد ككل، ضحية من ضحايا الواقع المعقد المتمثل في الإسراع بوتيرة العولمة، وهو يعاني من التشوهات التي تسببت فيها عولمة التجارة والمنافسة بين الأقاليم، ولكن من الناحية الأخرى، فإنه لايجد أمامه سوى مسارات محدودة للنمو، تغرى بها العولمة، من الناحية النظرية. إن الزراعة المتوسطة أصبحت شيئاً فشيئاً أقل تنافسية على المستوى الدولي، لأنها تركز على المنافسين داخل المنطقة، في وقت كان يفترض عليها فيه السعى وراء التكامل الإقليمي.

ويتنبأ هذا السيناريو، بإنشاء ممرات Corridors تجارية زراعية حرة في منطقة المتوسط في العقد القادم 2010-2020 ، بين أوروبا وبعض دول جنوب وشرق المتوسط التي تسلك ذلك المسار ولكن بدون الأخذ بإطار مؤسسى أو سياسى لإدارة عملية تحرير التجارة بطريقة فعالة. ولما كانت عملية تحرير التجارة تختص بالمعايير التجارية، أصبح من الصعب التماهى فى الاختلالات فى قطاع الأغذية- الزراعية فى منطقة المتوسط. وفى الوقت الحاضر، لاتمتلك دول جنوب وشرق المتوسط مهارات كافية لضمان مواصفات منتجاتها، وضمان منشئها وإقتفاء توزيعها، ومن ثم توسيع قدراتها التصديرية، لأنها لاتستطيع تلبية الطلب المتزايد من جانب المستهلكين الأوربيين، وفقاً للمعايير الصحية ومعايير صحة النبات. ومن الناحية الأخرى، فإن تحرير التجارة يمكن أن يكون ذا فائدة كبرى للصناعات الغذائية الضخمة بالنسبة للمنتجات التي تفتقر إليها دول جنوب وشرق المتوسط. ويمكن لممرات التجارة الحرة الزراعية أن تقدم شكليين تجاريين مختلفين تمام الاختلاف: فبالنسبة لأوروبا، سوف يكون هنالك مسار عريض للحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، يفتح على منطقة المتوسط ، وأما بالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط- التي ليس أمامها إلا طرق ضيقة مليئة بالفخاخ الفنية والقانونية- فسوف تعنى أساساً بمجموعة محدودة من المنتجات (مثل الفواكه، والخضروات، و بعض الأحياء المائية). وإن التقاعس عن الأداء الإقليمي، سوف يجعل من منطقة المتوسط ضحية الديناميكيات الإقتصادية و نتائجها الرئيسية، الطرد من الأسواق و الخروج من المنافسة الإقليمية والدولية، والإختلال الواضح بين الشمال والجنوب، والإزدواجية البارزة فى بعض الدول التي لديها نظام لمراقبة الجودة لحساب قلة من الأطراف الفاعلة، وتدمير المزارع العائلية، والتأثير المحدود لجمعيات المستهلكين، وزيادة الهجرة.

وفى دول جنوب وشرق المتوسط ، لايزال المنتجون يتخصصون فى عدد قليل من المنتجات وهم يستهدفون أساساً أسواق التصدير، على حساب الأسواق المحلية. ولكن طرق التعدين لإستغلال بعض الموارد قائمة، وإن كان يصحبها فقدان التنوع الحيوى، وضعف قيمة المعرفة والخبرات الفنية المحلية. وتتعقد الأمور أكثر بسبب تفويض مهام وضع المعايير والمواصفات القياسية، وإختصاصات تحديد المواصفات، إلى قطاع التوزيع، أو الوسطاء من القطاع الخاص، وهذا يمكن أن يقترن بإعادة توظيف الإنتاج. والعائد الذى يعود على المنتجين فى بداية سلسلة إنتاج السلعة، متواضع، بينما نجد أن تكاليف المدخلات والشهادات باهظة، ويظل العرض مشردماً، وتتحكم فيها الأطراف الموجودة فى نهاية السلسلة. و أخيراً، فإن الدولة تنقل مهمة المعايير والمواصفات القياسية إلى المستفيد الوحيد وهم الوسطاء المنظمون وتجارة توزيع الجملة.

وفى الدول الأوربية شمال حوض المتوسط يمكن أن تنبثق سيناريوهات مختلفة من هذا السيناريو الذى يركز على الظواهر. ونريد أن نشير بصفة خاصة إلى أن الهيكل المستقبلى للسياسة الزراعية المشتركة، يؤكد على الإتجاه الحالى: مواصلة الحفاظ على نماذج الإنتاج الكثيف، و/ أو التوسع فيها مع ضالة الإهتمام بإستدامة النظم، وصعوبة متابعة المستهلك لكل مايكتب على السلع بسبب هذا الطوفان من المعايير والمواصفات القياسية، والماركات، وتشبع الطلب أو إنخفاضه على المنتجات ذات التكلفة الباهظة، وإنتشار الصراعات، وزيادة حدة المنافسة بين الدول فى المنطقة، فى غيبة من تكافل نظم الإنتاج والتسويق.

إن الزراعة المتوسطة سوف تواجه حينئذ بمجموعة من الضغوط الثابتة أو المتصاعدة، التي بحكم تجمعها سوف تضغط بإضطراد على إمكانيات الأغذية- الزراعية بالمنطقة، ومن المرجح أن تؤدي إضطرابات

المناخ- والتي تنعكس في طول فترات الجفاف، ونوبات سقوط الأمطار بطريقة خارجة على المألوف، وقيم الحرارة الشاذة في الموسم الواحد- إلى وقوع آثار ملحوظة على منطقة المتوسط ، وأن تزيد من حدة الظواهر الموجودة بالفعل، وربما تختفي المناطق الزراعية أو تنتقل، وربما يصبح استخدام موارد المياه بكفاءة أحد التحديات الكبرى، وفي هذا الخصوص، إذا ما قام المرء بإستقراء الظواهر الحالية، فإن الصورة تبدو كئيبة، وسوف يعاني قرابة 70 مليون نسمة في منطقة المتوسط ، من نقص المياه (500 متر مكعب للفرد في السنة) بحلول عام 2025 تقريباً، أى أن نسبة السكان الذين سوف يعانون، من نقص المياه سوف تتراوح ما بين 10%-15% من إجمالي عدد السكان في المنطقة. وفي ظل تلك الظروف، فإن استخدام الموارد الناضبة، أى الموارد التي تأتي من مصادر أحفورية أو التي تتعرض لإستغلال مفرط ، لا يمكن أن تنمو إلا بنسبة تصل إلى 30% في مالطة وليبيا. ولما كانت الزيادة في الطلب أكبر ماتكون في الدول الأقل حظاً في الموارد، فإنها- للأسف- سوف تتضرر ضرراً بليغاً من جراء العجز البناني، كما أن الأراضي القابلة للزراعة سوف تصبح أكثر ندرة. وبالإختصار، فإن الزراعة قد تصبح عقوبة في المناطق الأقل حظاً الآن بالفعل من حيث الأراضي والمياه. وفي قلب المجتمعات المتوسطة أصبح التنافس على الأراضي والمياه، واقعاً الآن بالفعل بين الفلاحين، وبين المدينة والريف، وبين السياحة والزراعة الخ. ومن المرجح أن تزداد تلك الظاهرة سوءاً في المستقبل. ومن منظور جودة الموارد، لاشك- في ظل هذا السيناريو- أن المرء يستطيع أن يتوقع أموراً تبعث على القلق الشديد بسبب عدم إمكانية عودة الأوضاع إلى طبيعتها.

والسيناريو القائم على الظواهر، يشير أيضاً إلى قطاع آخر من العالم الريفي يعاني من آثار عمليات وسياسات لا تختص به مباشرة، ذلك أن التغيرات في عالم الريف تتوقف في معظمها على آليات خارجية، كما أن السياسات الريفية سياسات "تقوم على المحاكاه" فيما يتعلق بالدعم و المواءمة. وثمة عنصران رئيسيان للنهوض بالمناطق الريفية، هما: القدرة الإقتصادية للمناطق الحضرية على إستيعاب المهاجرين من الريف، وقوة السياسات البيئية.

وفي جنوب المتوسط- ومع التحرير القادم للأسواق الزراعية وآثاره المرجحة على هيكل الإنتاج الزراعي- قد يرتبط هذا السيناريو بسلسلة من الآثار السلبية مثل: إنخفاض عدد المزارع، وإنعدام تطوير البدائل الإقتصادية في المناطق الريفية، وزيادة البطالة، وشيوع الفقر، مصحوباً- أو غير مصحوب- الهجرة من الريف إلى المدن، وتنامي الإستهلاك الإقتصادي والإجتماعي لسكان الريف، والميل إلى الإدارة المركزية لحماية البيئة والموارد الطبيعية. وفي شمال المتوسط ، سوف يواصل المجتمع المدني القيام بدوره في تنمية المناطق الريفية، ولكن مع مسحة حضرية تنطوي على عدة آثار مثل: إدارة المناطق الريفية لصالح المدن، في المقام الأول مع خضوع الريف لمطالب الحضر، وتمضية وقت الفراغ لسكان المدن، والضغوط الشديدة على الأنشطة الزراعية ذات التقدير البخس والقيمة البخسة، حتى ولو كانت تلك الأنشطة عاملاً من عوامل بناء المناطق الريفية، والإنخفاض المستمر في عدد المزارع، والتنمية الإقتصادية التي تتركز أساساً على نموذج الزراعة "الصناعية" التي تتركز في أكثر المناطق إنتاجاً .

وإزاء هذا العرض الشامل الذي يقوم على الظواهر، وحيث نجد في نهاية الأمر، أن التنمية على جانبي المتوسط لا تتقارب، فإن النظام الجديد للطاقة- الذي ليس في صالح بلدان جنوب وشرق المتوسط على الإطلاق بإستثناء الجزائر- لن يفعل شيئاً للتخفيف من نطاق تلك الإنقسامات، بل على العكس تماماً، نجد أن الدول الأوروبية على الشاطئ الشمالي- وقد خرجت الآن من سباتها في مجال الطاقة- قد بدأت بداية متواضعة لتغيير المسار. وقبل تطوير أية بدائل أخرى للطاقة، فإن دول الشمال- بعد أن أنتجت الجيل الأول للوقود الحيوى- يمكن أن تفاقم من تكاليف المنتجات الغذائية، من خلال ما يترتب على ذلك من نزع ملكية الأراضي. وترتبط هذه الديناميكية بمسألة 10% ، من الغذاء في منطقة المتوسط.

ومع النمو الحضري في المجتمعات، فإن أنواع الغذاء في منطقة المتوسط يمكن أن تتغير، حيث يعتمد الإستهلاك لدى سكان المدن بشكل متزايد على المنتجات المصنعة النمطية، وعلى اللحوم، ومنتجات الألبان (وخصوصاً المصنعة من مسحوق ألبان مستوردة)، علماً بأن إستهلاك سكان المدن أكثر تأثراً بسوء التغذية من سكان الريف (حيث توجد في المدن النسبة الكبرى من الأجيال الشابة). وتتزايد باستمرار التكاليف الصحية للأمراض المرتبطة بالعادات الغذائية السيئة، في غالبية الدول في المنطقة، ومع الزيادة المنتظرة في أسعار السلع الأساسية مثل الحبوب، أصبح الناس يجدون مشقة بالغة في توفير الغذاء لأنفسهم، بل إن سعر الخبز أصبح يمثل مشكلة غذائية إستراتيجية، في المناطق شبه الحضرية، وبعض المناطق الريفية، والمناطق الحضرية الفقيرة.

وفي ضوء الظواهر التي شهدناها خلال العشرين عاماً أو الثلاثين عاماً الماضية، تبدو منطقة البحر المتوسط كما لو كانت تتفكك إقليمياً، وتجتاحها صراعات مصالح متعددة، محلية ودولية. أما ازدهار العلاقات الثنائية في سياق التعاون الذي يظهر في المنطقة، فهو مجرد مسألة عرضية ظاهرية في هذا الخصوص. وهذا السيناريو- الذي قد يبدو متشائماً إلى حد بعيد- لا يعدو أن يكون إنعكاساً لسياسة يمكن وصفها بأنها من بنات المذهب الفردي، مذهب ودعه يعمل (Laissez-Faire) سياسة الإذعان للأمر الواقع، ولو أنها وضعت إصبعها على التحديات الراهنة أو التحديات التي أخذت تطل برءوسها، لإتجهت إلى طريق المستقبل، أياً ما كان، رغم أنه قد لا يكون أسوأ الاحتمالات. ولا بد أن نقول- دون رغبة في مزيد من الإثارة- أن زيادة الفوارق، وعدم وجود الإدارة المنسقة والمستدامة، للموارد النادرة في المنطقة ضحية النمو الديموجرافي الكبير، تدفع المرء إلى التفكير في "سيناريو أزمة" منشؤه عوامل داخلية في الإقليم، وعوامل وافدة عليه.

سيناريو رقم 2 : منطقة متوسطة في ظل التوتر:

ولا يمكن أن نتجاهل سيناريو ثانياً أكثر خطورة، يقوم على الظواهر. وهو سيناريو يعرض هشاشة البيئة، وتهافت سياسات التعاون المتوسطية في مواجهة التحديات الإقليمية. ويشير هذا السيناريو المستقبلي المحتمل إلى التدهور المتسارع في بعض الظواهر التي شهدناها في السيناريو الأول، ويدخل المنطقة المتوسطية، في حقبة من التقلبات العاتية، وفي نهاية، تسود المنطقة توترات شديدة.

ويدخل في هذا الأمر، عوامل عديدة للأزمة الداخلية :

< التهديدات المناخية لبعض المناطق- ولاسيما للمناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية على السواحل- وهذه التهديدات المناخية قد تكون أسرع مما هو متوقع، وأثرها كذلك على المناطق الريفية وهو الأثر الناجم عن تطرف الظواهر المناخية.

< تدهور الوضع الإجماعي، وخصوصاً من زاوية الأمن الغذائي- كما وكيفاً- لسكان يتزايدون بسرعة، وعجز المنطقة عن إشباع الإحتياجات الغذائية لسكانها بشكل ملائم، وإعتمادها المتزايد على الأسواق العالمية، وإختفاء نموذج الجودة المتوسطية التقليدية، والأسوأ من ذلك، إنتشار مظاهرات الجوع، على خلفية إرتفاع أسعار المواد الغذائية .

< عدم التكافؤ في الوصول إلى موارد المياه، ومشكلات توفير مياه الشرب، والمشكلات المرتبطة بإحتياجات مياه الري، ومن ثم مشكلات الإنتاج الزراعي. ويمكن أن يشهد هذا السيناريو- في الدول ذات العدد الكبير من السكان الزراعيين (وخصوصاً مصر)- إندلاع المظاهرات مثل تلك التي حدثت في عقد التسعينيات من القرن الماضي، في أعقاب الإصلاح الزراعي المضاد أو أثناء صيف عام 2007، حينما أدى إنقطاع مياه الشرب، إلى ثورة الآلاف من السكان "العطشى" في قرى الدلتا. وإذا كان الوضع المتعلق بأزمة المياه، يمكن أن يثير قلقاً تنصرف إلى العنف الإجماعي، فإنه يبرر إستيلاء بعض الدول قسراً على مصادر المياه.

< بزوغ ظواهر الثورة الإجتماعية، والصراعات الخطيرة، بسبب تفاقم الفوارق، وهى ظواهر لم يعد من الممكن، على الأرجح، قمعها بوسائل قمعية بحتة.

< التخلف الذى يخيم على المناطق الريفية (وتتبدى مظاهره الواضحة في عدم توفر البنية الأساسية الإجتماعية والجماعية، ومشكلات التعليم والصحة، والفوارق الراسخة بين الجنسين).

ومع تسارع وتيرة العولمة التى تشتمل على مناطق حضرية ساحلية، فقد تصبح المناطق الريفية أشد فقراً، وضحية التهميش السياسى والإقتصادى على السواء، مما يتسبب في إنفصام خفى من الداخل، يترتب عليه تشوه جغرافى متقل بآثار عدم التوازن الإجتماعى الإقتصادى للدول المعنية.

ويمكن أيضاً للعديد من العوامل الخارجية، إثارة الأزمات الكامنة أو الصريحة، أو مفاقمتها في المنطقة، وأوضح الأمثلة على ذلك، الصراع الإسرائيلى- الفلسطينى، ولكن يمكن ظهور بؤر توتر أخرى، بسبب محاولة الدول من خارج منطقة المتوسط – الموجودة الآن بالفعل في المنطقة- توسيع نطاق نفوذها، وفي طليعة تلك القوى الخارجية الولايات المتحدة، وهناك أيضاً روسيا، والصين، ولاننسى أيضاً دول الخليج التى يتزايد نفوذها بإضطراب في منطقة المتوسط.

ويعتبر هذا السيناريو- حيث تتفاقم في نهاية الأمر جميع مظاهر التوتر الموجودة حالياً سواء كانت عميقة الجذور أو جديدة، وتزداد سوءاً- هو أكثر السيناريوهات التى تنطوى على مشاكل، لأن الأطراف الإقليمية الفاعلة من دول المنطقة، لا تقترح أى شئ لإعادة هيكلة المنطقة، وإنما تفضل السعى وراء مصالحها الخاصة، أو تبتعد بشكل تدريجى عن منطقة تعتبرها منطقة إضطرابات شديدة لا تساعدها على تحقيق أى شئ فيها. ومن الناحية الجيوبوليتيكية، فإن هذا المستقبل يضع المنطقة المتوسطة تحت رحمة القوى العظمى، التى ليس لديها إلا إلتزام ضئيل سياسياً وفنياً ومالياً، بالتحديات المرتبطة بالموارد (مثل المياه والوقود الأحفورى) أو بالأقاليم (الإجراءات الوقائية والإشراف). ويجب علينا ألا نقلل من شأن الأهمية المتزايدة لإحتياجات الطاقة للدول الناهضة الجديدة مثل الصين والهند الأمر الذى يضيف إلى التوترات الواضحة بالفعل في الأسواق الإقتصادية، والذى ساهم بطريقة غير مباشرة في إرتفاع أسعار المواد الغذائية منذ عام 2006. كما أن إنفجار أسعار الحبوب- وهى مكون أساسى في الغذاء اليومى لشعوب البحر المتوسط - يثير مخاطر حادة بإندلاع مظاهرات الجوع في المناطق الفقيرة على أطراف المدن.

بل الأسوأ الذى يتعين علينا أن نخشاه، تدهور المسائل مثل المياه، والتنمية الريفية والأمن الغذائى، إذا أدار الإتحاد الأوروبى ظهره للمنطقة المتوسطة، في حالة تفضيله العزلة، والتخلى عن أية طموحات دولية. ويمكن أن تزداد نزعة إقلاع أوروبا عن الإستثمار في الدول المجاورة في الجنوب، في حالة ضعف الدول المتوسطة الأعضاء في الإتحاد، إذا لم ترغب تلك الدول- لأسباب داخلية أو مالية أو إقتصادية- في تطبيق إستراتيجيات مقرر سلفاً في المنطقة الجغرافية المجاورة لها.

وربما تنطلق الديناميكيات المعاكسة من عقالها، في منطقة المتوسط، عندما لاتعتبر الزراعة قطاعاً إستراتيجياً في خدمة التنمية. والسؤال: ما الذى يحدث بالضبط للزراعة والتعاون الإقليمى، في هذه الحالة البالغة السوء، في هذا السيناريو؟

< أن الزراعة- المتوسطة تفقد طبيعتها الخاصة، ولا يبقى إلا المزارع الكبرى، فيما تهاجر أعداد غفيرة من سكان الريف إلى المدن، المكتظة بالفعل بالسكان، أو يسعون إلى الخروج من البلاد بأى ثمن.

< أن الزراعة لا ينظر إليها إلا من منظور الإقتصاد والتجارة. ويقوم المنتجون المتوسطيون- وهم لاحول لهم ولا قوة في الغالب، في مواجهة تحرير التجارة، والمنافسة- بتصدير جزء هامشى من إنتاجهم، والسبب

الرئيسي لصالمة مايصدرونه يرجع إلى عدم قدرتهم على تلبية معايير الجودة، والشروط الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة. ولقد راحت تجارة التوزيع بالجملة المتواصلة الإزدهار، تفرض باستمرار أطراً تنظيمية أكثر تشدداً، مما يضيق على المنتجين مجال المناورة في التجارة ومن ثم نجدهم في النهاية وقد حرموا من المنافذ الخارجية والداخلية.

< أن الصلة بين عالم المدن وعالم الريف، في الجنوب، منقسمة تماماً، فضلاً عن تناسي السلطات العامة للمناطق الداخلية المحكوم عليها بالفقر والعزلة، في الوقت الذي يزدهر فيه التطرف السياسي والديني .

< أن أوربا- التي أخذ دورها الدولي يفقد تأثيره ونفوذه- تنزع بسبب القلاقل المتواترة على تخومها الجنوبية، وبدأ التعاون الإقليمي يتعثر، وأصبحت علاقات الجوار تدار من منظور الأمن، وأن التخطيط من أجل المستقبل يعنى الإنكفاء على الداخل، وإذا كنا نشهد الآن ظهور مراكز إقليمية كبرى، فإن أوربا والمتوسط قد إختارا أن يتجاهل كل منهما الآخر، بل إن المنطقة المتوسطة قد محيت من خريطة الجغرافيا الاقتصادية للعالم. وهكذا، فإن المشروع اليورو- متوسطى في حالة تراجع (reverse gear).

السيناريو رقم 3: منطقة متوسطة مشرذمة ولكنها إيجابية الحركة :

هذا السيناريو الثالث هو رد إيجابى على الظواهر التي تحدثنا عنها في السيناريو الأول:

منطقة متوسطة يتركز فيها كثير من التوترات، ولكنها تحاول أن تتحرك بإيجابية لكي تتكيف مع عالم القرن الحادى والعشرين، وأن تخفف- من خلال شراكات إستراتيجية منتقاة- كثيراً من الصدمات التي تسببت فيها العولمة. والسعى وراء فرص التعاون إنما هو لمواجهة التحديات التي أصبحت ذات صيغة عولمية شديدة حتى إنه لايستطاع حلها بشكل إفرادى، أو من خلال تشكيل جماعات صغيرة لتعظيم الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والطبيعية. ويجرى بناء المنطقة المتوسطة "حسب الطلب" a la carte" في ضوء الظروف، ولأسباب سياسية تركز على أهمية المصالح الواضحة .

إن المنطقة المتوسطة مشرذمة ولكنها إيجابية في حركتها، في حالة من الفوضى ولكنها أحياناً منظمة. إنها منطقة هامة، مرهفة، ولكن ينقصها الكثير، كل ذلك في نفس الآن.

ولمواجهة مجموعة المشكلات التي أبتليت بها المنطقة المتوسطة فإنه لا بد من من ردود فعل إيجابية بشأن النطاق أو الإعتماد المتبادل الذي لا يحتاج إلى مزيد من التنبيه والتذكرة به ، وكذلك الأمر بالنسبة لغياب التعاون والتضامن. إن هذا السيناريو، إذ يواجه تآكلاً في العلاقات اليورو- متوسطة، على خلاف السيناريوهات السابقة- فإن المرء يشاهد إنتشاراً لتصرفات معينة تقوم بها بعض الأطراف الفاعلة في الدولة، أو غيرها من الأطراف التي تقرر مثلاً إقامة تحالفات فيما بينها، في وقت يقتضى فيه الوضع الإقتصادى ذلك، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، أو للرد على تهديد ما (مثل الكوارث الطبيعية، والتوترات في أسواق الزراعة والأزمات الصحية....)، أو لإنتهاز فرصة خاصة (مثل وجود عمليات تحقق أرباحاً متبادلة، أوإنقلابات جيوبوليتيكية).

وفي ظل هذا السيناريو، تقوم الجزائر، على سبيل المثال، بإستبدال القمح الأوكرانى بالغاز، من أجل تأمين الإمدادات الغذائية الأساسية، حيث تقدم مصدراً من مصادر الطاقة إلى شريك غير متوسطى يبحث عن الحصول على هذا المصدر. وهذا تحالف إستراتيجى بحث بين دولتين تتطلعان إلى تنويع شراكتيهما بإستغلال المزايا المباشرة لدى كل منهما (مخزون الغاز لدى الجزائر، والحبوب لدى أوكرانيا). كما أن التعاون بين الجنوب- الجنوب يتطور أيضاً من خلال علاقات تجارية أوثق بين تركيا المحرومة حتى الآن من إمكانية أن تكون عضواً في الإتحاد الأوروبى، وبين الدول العربية المتوسطة، التي تتفهم أنه لا بد أن يتصالح التاريخ-

أحياناً. مع الحاضر الذى يعتبر فيه موضوع الأمن الغذائى ذا أولوية، لأنه فى وضع هش. وللتعاون الزراعى- التجارى هنا مغزى طيب بين القوة الزراعية الكبرى فى المنطقة- بمالها من إمكانات جبارة- وبين الدول التى سوف تتزايد وارداتها بسبب الضغوط السكانية وتآكل القدرة على التصدير. ويمكن نشر هذا النوع من التعاون على نطاق أوسع، مع قيام علاقات أوثق- ولم لا؟- بين البرازيل القوة الكبرى فى إنتاج الأغذية- الزراعية وبين الدول العربية المتوسطة.

ويمكن لهذا السيناريو المتوسطى " حسب الطلب"، أن يضع تصوراً للوجود المتعاضد لبعض الدول غير المتوسطية، التى تستفيد من غياب سياسات محددة من جانب الدول الأوروبية ، من أجل تعميق وجودها الإقليمى فى المنطقة أو زيادة إستثماراتها فيها. وربما تفيق الولايات المتحدة فى المستقبل، وتحاول تعديل سياستها إزاء العالم العربى، وبدلاً من سياستها الحالية التى أساءت إليها كثيراً، تقوم بنشر دبلوماسية جديدة لإستعادة مكانتها الدولية. وإذا ما كنا أبعد نظراً وتجاوزنا بعض الجوانب السياسية التى تقع خارج نطاق هذا الفصل، لإنصرفنا إلى توجيه الجهد إلى العمليات المدنية، على أرض الواقع، من أجل القضاء على الفقر فى الريف، ووضع خطط عمل لمكافحة الجوع، والقضاء على الأمية (وهنا يجئ دور المنظمات الأهلية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مثلاً)، أو القيام بإستثمارات ضخمة من أجل تحسين البنية الأساسية، مثل تيسير الحصول على مياه الشرب. وربما تتركز الدبلوماسية الأمريكية الجديدة ، على مناطق قليلة تعتبر إستراتيجية، مثل الشرق الأدنى، من أجل الأمن الغذائى، أو التشغيل الأمتل لشبكات مياه الشرب. كما أنه من المنتظر أن يتواصل بإضطراب التواجد الإقتصادى للصين، كقوة أخرى غير متوسطة وفى سياق فقدت فيه أوربا نفوذها التجارى، لماذا لاتضع الصين- بما لها من موارد مالية ضخمة- خطة مساعدات إنمائية كبرى لمنطقة جنوب المتوسط ، حتى تقيم أسواقاً واعدة قادرة على إستيعاب منتجاتها، سواء كانت منتجات زراعية أو غيرها.

إن المنطقة المتوسطية- بالنظر إلى موقعها الجيو- إستراتيجى على وجه التحديد، وثرواتها، وماتمثله من آمال ومخاوف- هى منطقة يلهث الجميع وراءها طمعاً فيها، وهى مفتوحة أمام إستراتيجيات أطراف ثلاثة مثل: الولايات المتحدة، والصين، وبشكل أكثر عمومية، مفتوحة أمام آسيا ودول الخليج، وكل منها يسعى إلى استخدام الدول المتوسطية أكثر، من أجل غاياتها الخاصة، بدلاً من جعل المنطقة مجالاً مشتركاً للتضامن والتجارة.

ومن الناحية التطبيقية، تظهر بعض صور التعاون بين عدد محدود من الدول المتوسطية، من أجل مواجهة بعض التحديات مثل التغيير المناخى، وإدارة الموارد المائية، ومكافحة حرائق الغابات .

وتقوم أسبانيا والمغرب بالعمل معاً لمعالجة مشكلات الجفاف والتصحر التى تؤثر على بلديهما. وتعمل فرنسا بالتضامن مع دول جنوب وشرق المتوسط، وتقوم بتزويدها بالحبوب ومنتجات الألبان، بينما تفتح- فى نفس الوقت- نوافذ الصادرات الإستراتيجية لديها، أمام إنتاج تلك الدول من الفواكه والخضروات (ترتبيات تجارة حرة، منسقة ومحصورة جغرافياً).ومصر، من جانبها، قد عولت على علاقتها المتميزة مع إيطاليا لكى تتشارك فى الإمكانيات الغذائية المتبادلة، لديهما. وأحياناً ماتجد ألمانيا وهولندا، بعض الوسائل المالية والسياسية، لتطویر سلسلة من أنشطة التعاون الزراعى والبيئى مع بعض دول جنوب وشرق المتوسط، وخصوصاً فى مجال المياه، والزراعة بدون تربة، وتسويق الإنتاج. أما الشراكات الفنية والمادية فتنشأ اثناء شهور الصيف لمكافحة الحرائق التى تجتاح الغابات المتوسطية أو لتبادل الخبرات بخصوص منافذ تجارية معينة (الترتبيات الإقليمية لزيت الزيتون بين أسبانيا، وإيطاليا، وتونس، واليونان، وسوريا، مثلاً).

وبطبيعة الحال، فإن هذا السيناريو المتوسطى ذا الهندسة المتغيرة لايمكن أن يقام على أساس علاقة هيكلية على مستوى الدولة، وإنما سوف يأتى من القاعدة، مع إلزام كبير من جانب بعض الجماعات الخاصة، أو

ظهور شأن بعض الحركات ذات الأهداف المشتركة في ساحة السلطة. ففي الحالة الأولى، قد تقرر الأطراف الاقتصادية الخاصة بناء عمليات مالية وتجارية، ولكن بدون التنازل عن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، ويستطيع هؤلاء المنظمون- وهم بناء مستقبل أفضل للمنطقة الجغرافية التي يعملون فيها- بطريقة أو بأخرى، إقامة حركات تضامن في منطقة المتوسط، عن طريق تعبئة مشروعات اقتصادية في مجال صناعة الأغذية- الزراعية برأسمال متنوع، تنشأ في منطقة متخلفة النمو، وظهور تجارة جملة كبرى تقرر تنمية وتدعيم منتجات متوسطة متميزة، عن طريق برنامج للصحة العامة يدار بالتعاون مع السلطات السياسية، وأن يتم تزويد خطوط الإنتاج باستثمارات خاصة مسؤولة إيكولوجيا (التمور، والمنتجات الجبلية...) وفيما يتعلق بالبعد المدني، يستطيع أن يرى بسهولة جمعيات تتوحد من أجل الدفاع عن قضايا زراعية متوسطة واضحة الأهداف، وهي قضايا قد لانعيرها إهتماماً كبيراً، مثل: الحفاظ على التراث الغذائي للإقليم عن طريق زيادة الأعمال الرمزية مثل الأعياد والمناسبات، أو توجيه إختيارات المستهلك عمداً، والسعى إلى إقامة دوائر قصيرة لسلاسل التوزيع من أجل تشجيع الزراعة المحلية، وتنمية السياحة الخضراء، والجمع بين النكهات المحلية والنكهات الغذائية المميزة، من خلال شبكات ثقافية بديلة أو شبكات الترويج للسياحة، وتدعيم المرأة الريفية من خلال مشروعات القروض الصغيرة، ويمكن لمؤسسات التدريب والبحوث أيضاً إقامة علاقات تعاونية بناء على مصالحها المشتركة، على الرغم من عدم وجود تدريب وبحوث متوسطة متكاملة.

وعلى العموم، فإن هذا السيناريو يعرض صورة لمنطقة متوسطة تنمو حسب سير الظروف، حيث يكون للجغرافيا دورها وتشجيعها للتعاون، فضلاً عن أن الأوضاع الطارئة تتطلب عملاً منسقاً تفادياً للصددمات الشديدة. وسوف يتم التعبير عن ديبلوماسية المصالح الخاصة بكل طرف، والنفوذ الذي تمارسه بعض القوى الخارجية من خارج منطقة المتوسط. وسوف تكون القوة المحركة لمنطقة المتوسط "حسب الطلب" (a la carte) هي الأطراف الفاعلة- خلاف الدولة- من القطاع الخاص أو المجتمع المدني، الذي يقرر- لأسباب مختلفة- الإنخراط في عمليات تعاون معينة، وسوف يتحقق التقدم خطوة خطوة، عن طريق الثنائية الإستراتيجية، أو التجمع حول موضوع معين في حالات خاصة، فيما بين الدول أو الشركات أو المجتمع المدني. لقد حان وقت التعاون المعزز، والإستثمارات الجادة.

والتعاون هنا لا يعدو أن يكون مسألة مصالح، وغالباً ما تكون جميع تلك المصالح عملية رد فعل، وليست عمليات فعل إيجابي تحول دون التغييرات غير المرغوبة في المستقبل في الأجل المتوسط والطويل. وعلى الرغم من توفر حسن النوايا، والنتائج العملية في بعض الأحيان، إلا أنه لا تلوح في الأفق أية بوادر للتكامل. والأسوأ من ذلك، أن هذا السيناريو ينطوي على مخاطر ليست بالهينة تزيد من إنقسام المنطقة، التي أصبحت أشبه ماتكون بجلد الفهد، وتسودها التجزئة السياسية- الاقتصادية، فضلاً عن أنها أصبحت بؤرة للحسد. والصورة التي نراها الآن، أنّ منطقة متوسطة متعددة السرعات أخذت تشب عن الطوق، حيث نجد بعض الظواهر المفيدة للعولمة هي التي يعتد بها الآن، مثل: المراكز الحضرية في المناطق الساحلية، والمواقع السياحية.

وإذا كانت بعض الإجراءات، سوف تسفر- إلى حد ما- عن مجموعة من حركات التضامن في المنطقة، ومن ثم تمهد تدريجياً لظهور نقاط إلتقاء محتملة، فإن هذا المستقبل لا يحمل الكثير الذي يقدمه لمنطقة البحر المتوسط من ناحية البنية التنظيمية (الأعمال الإيجابية لا يتم تجميعها للإستفادة منها)، كما لا يقدم أية دوافع لإثبات وجود الإقليم على الصعيد العالمي الجغرافي- الإقتصادي، في القرن الحادي والعشرين. وإذا كان الإقليم لديه الحق في تعديل بعض الظواهر المقلقة للسيناريو القائم على الظواهر الجارية، إلا أنه لا يفتنم الفرصة التاريخية التي تلوح في الأفق، فرصة الإرتباط الإستراتيجي بين أوروبا ومنطقة المتوسط من خلال التعاون الزراعي، والغذائي، والبيئي. وبهذا المعنى، فإن سيناريو الإنتهازية المتوسطة- حيث تكون الأسبقية لرد الفعل، على بعد النظر- تخفف مجرد تخفيف من التهديدات التي تحدثنا عنها في البداية، وفي نهاية الأجل المتوسط والطويل، وتثير احتمال ظهور سيناريو الأزمة العامة.

السيناريو رقم 4: منطقة يورو- متوسطة تظلها الطمأنينة:

هذا السيناريو الأخير يقامر بشأن تعبئة كل مالدیه، حيث تدرك كل الأطراف من صانعي القرارات، والقطاع الخاص، والمنتجين، والمجتمع المدني، المخاطر الحقيقية التي تترتب على إخفاق المنطقة اليورو- متوسطة، في تطوير التعاون فيما بينها بدرجة أكبر، في مجال تدهور الموارد الطبيعية، والمزاحمة الشديدة على المياه، وزيادة الفقر في الريف، والهجرة بلا ضابط ولا رابط، وإنعدام الأمن الغذائي، وتهميش إقتصاد المعرفة، وزيادة تكاليف النقل التي تنوء بالمستهلكين والمنتجين معاً، والتغيرات المناخية التي تتطلب جهوداً منسقة لمواجهةها. وفي عالم يموج بعدم الاستقرار، أصبحت المنطقة المتوسطة، أكثر من أى وقت مضى، مصدراً رئيسياً للأزمات، بينما نجد أن أوروبا- التي استكملت توسعها- تيمم الآن وجهها شطر بلدان جنوب وشرق المتوسط التي تعاني من مخاطر عدم الاستقرار، ولكن موقعها كمنطقة فاصلة بين أوروبا وإفريقيا، ترفع من قيمتها الإستراتيجية. ومن ناحيتها، تقوم دول جنوب وشرق المتوسط- على الرغم من شراكتها مع بعض البلدان العملاقة الأخرى (مثل الصين، والولايات المتحدة، والبرازيل، الخ) بقياس مدى التعاون مع الشاطئ الشمالي، الذي تترتب عليه ثروة هائلة. وبالرهان على قيام شراكة أكبر، فإن المنطقة اليورو- متوسطة، عن طريق التكامل التدريجي من خلال التعاون الإستراتيجي- إنما تعلن عن أهميتها الجيوبوليتيكية، وتعظم إثبات وجودها الجيو- إقتصادي.

ويتركز هذا السيناريو أساساً حول الزراعة من كافة أبعادها. والإستعراض النقدي للعملية اليورو- متوسطة التي إنطلقت من برشلونة- مقارنة بنتيجة عملية بناء الإتحاد الأوربي حول الفحم الصلب في البداية ثم الزراعة- فيما بعد- تؤدي بالمرء منطقياً إلى أن يفكر في كيفية إنشاء منطقة تجارة حرة يورو- متوسطة في مجال الزراعة، والأغذية، و البيئية، التي من المؤكد أن للشركاء فيها مصالح مشتركة. وتامماً مثلما كانت السياسة الزراعية المشتركة (CAP) هي بمثابة الأسمتت في بناء أوروبا، فإن الزراعة بمثابة القاطرة لتحريك القطار اليورو- متوسطي.

لقد كانت السياسة الزراعية المشتركة نقطة تحول في تاريخ أوروبا، وقد حان الوقت تماماً للتفكير في مستقبلها من زاوية المنطقة اليورو- متوسطة. وكان قد تم إبتداع السياسة الزراعية المشتركة لضمان إستقلال أوروبا الغذائي، وهو الهدف الذي تحقق ثم تمّ تجاوزه، حيث أصبحت القارة العجوز مصدراً صافياً، وأصبحت السياسة الزراعية المشتركة، منذ ذلك الحين، موضوع إصلاحات عديدة، حيث تأخذ في الحسبان التطورات الداخلية في أوروبا (مثل الإفراط في الإنتاج، وإنفجار ميزانية التدخل، والتدهور البيئي)، وكذلك بعض المعوقات الدولية (مثل نظام الجات وبعدها منظمة التجارة العالمية)، ففي عام 1992 تحولت سياسة ضمان الأسعار (أى دعم الإنتاج)- وهو مخالف للقواعد الدولية- تحولاً جزئياً إلى دعم الدخل. وفي عام 2003، ثم التنصل من هذا جزئياً (حيث جرى حساب الدعم على أساس المرجعية السابقة ولم يعد يحسب على أساس الإنتاج الفعلي)، بينما استكمل العمود الثاني للدعم بالسعر الموحد المشروط بالإلتزام بمساييرة بعض القيود البيئية، ومن ثم أصبح البرنامج قادراً على التكيف مع الأوضاع المستجدة- على الرغم من تلكؤه بعض الوقت- في السياق الداخلي والخارجي. ويحتاج البرنامج الآن- لأسباب متعددة- إلى أن يتطور أكثر، بل إنه في حقيقة الأمر يحتاج إلى أن يتغير تغيراً جذرياً في طبيعته:

السبب الأول، أن أسعار السلع الزراعية أخذت ترتفع إرتفاعاً بنيانياً، وقد يرجع ذلك إلى بعض الظروف الإقتصادية المؤثرة مثل الجفاف في إستراليا وأوكرانيا، والفيضانات في الولايات المتحدة الخ. ومن المؤكد كما يبدو أن الأسعار تحافظ على إرتفاعها، بسبب الزيادة السكانية من ناحية، وبسبب الثروة المتعاظمة لهؤلاء السكان- وقاطرة هذا الإرتفاع البياني في الأسعار، الهند والصين، حيث تقترن الزيادة السكانية فيهما بتوسع إقتصادي حقيقي. ويبدو أن الدعم المباشر للدخل- في ظل هذه الفترة من إرتفاع الأسعار- أخذ في الإنخفاض من حيث الكم، بينما إجراءات تخصيص هذا الدعم سوف تتغير، ولاشك أن الظروف الإكولوجية- بصفة

خاصة- سوف تكون هي المستفيد في سياق عام من الوعي بالضرورات الإيكولوجية والموارد النادرة. والخروج عن الوضع الحالي هو الأمر المرجح بالنظر إلى دول وسط وشرق أوروبا (CEEC) التي سوف تخرج من المرحلة الإنتقالية قريباً- سوف تحتشد تحت نفس العلم شأنها شأن دول الإتحاد الأوربي الأخرى. وفي تلك الظروف، فإنه من المستبعد أن تحصل على دعم محسوب وفق الآليات التي سادت حتى الآن. وسوف تتوسع بالضرورة ميزانية السياسة الزراعية المشتركة (CAP) لأن دول وسط وشرق أوروبا ليست دولا مساهمة صافية، ولايستطيع المرء أن يتصور- تحت ضغط من الدول الأعضاء القدامى- أنه سوف يتم الإبقاء على النظام القديم ولو حتى جزئياً، ناهيك عن الحفاظ عليه بالكامل. وفي تلك الحالة، سوف يكون الإتحاد الأوربي ضحية تشوهات زراعية خطيرة لصالح تلك الدول.

وعلى خلفية الإصلاحات الحتمية، والجذرية المؤكدة، للسياسة الزراعية المشتركة، فإن جزءاً من العمود الأول سوف ينتقل إلى العمود الثاني، مع إرتباط الدعم بشروط متشددة بشأن معايير البيئة وسلامة الغذاء. وبدون إنتظار لعام 2013 ، ومع أخذ الإتجاهات الحالية في الأسواق العالمية، في الحسبان، فيما يتعلق بمنتجات الأغذية الزراعية، فإن هذا التوجه في السياسة الزراعية المشتركة، سوف يتشكل تدريجياً في السنوات القليلة القادمة، ويمكن أن يأتي الدافع من دول جنوب الإتحاد الأوربي، التي قد تقرر ربط المنطقة المتوسطة بالسياسة الزراعية الجديدة، وهذا عامل موجه حاسم في إعادة تعريف سياسة التعاون اليورو-متوسطى بمعناها العملى، ومن ثم زيادة عملية التعاضد المتعددة الأطراف، في المنطقة. وهذا لايعنى- على اية حال- العمل على توسيع السياسة الزراعية المشتركة بالشكل الذى تمارس به الآن، ولكنه يعنى تطوير الإصلاحات المستقبلية في سياق جغرافى أكثر رحابة وإتساعاً.

ولو تحقق مثل هذا السيناريو، فإن سياسات السوق سوف ترتكز على التكامل التجارى للدول اليورو-متوسطة التي سوف تضم 850 مليون نسمة في عام 2020 ، وسوف تستمر عملية تحرير التجارة هذه فيما بدأت بالفعل، أى في إطار مضطرب وغير منتظم، بغرض إحترام المواعمة الزراعية في الدول الشريكة. وسوف يكون توحيد الأسواق في إطار الشراكة اليورو-متوسطة – والذى لن يتحقق بسبب التلكؤ في مرحلة التحول الإقتصادى قبل نهاية عام 2010 – مفيداً بصفة خاصة في سياق الأسعار المتزايدة للوقود الأحفورى، وتقييد الإنبعاثات الغازية من الصوب الزجاجية، والعمل على إقتراب مجالات الإنتاج والإستهلاك من بعضهما قسراً. ومن الواضح أن ذلك لن يستبعد الإمدادات من خارج حوض المتوسط، ولكنها سوف تكون على نطاق أضيق مما هي عليه اليوم، وسوف يكون أمرها سهلاً بسبب تحديث القوانين، والنظم الخاصة بالمعايير والإقتناء، بينما يجرى تشجيع الإتجاه اليورو-متوسطى، والدفاع عنه في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، التي قد تقبل في النهاية- لصالح تحرير التجارة العالمية في الزراعة- وجود مراكز زراعية إقليمية، وخصوصاً إذا إرتبطت بدول ذات ديناميكيات تنموية متفاوتة تفاوتاً شاسعاً. ويمكن الدفاع عن هذا الموقف تماماً، لو أن الإتجاه اليورو-متوسطى يخدم التنمية الزراعية التي تحترم الموارد والمستهلكين والتي تعتبر مصدراً للتوازن الإجتماعى.

وهذا التفضيل من جانب الجماعة الأوربية يمكن فرضه كأمر واقع، بدون حاجة إلى اللجوء إلى سياسة التعريفية الجمركية، على الأقل بالنسبة للمنتجات المتوسطة المعروفة مثل (الفواكه، وبعض أنواع الحبوب، والخضروات، والكرام الخ) والتي يتم تدعيمها بموجب منهج الجودة الذى يتحرى دائماً أعلى المواصفات ، وتعبئة المستهلكين الذين يجتذبهم وجود زراعة قادرة على الإستخدام الدائم للأراضى المتوسطة. والمنتجات ذات الإلتزام الثلاثى: بالهوية ، والجودة، والسلامة، والأغذية من الزراعة المتوسطة، سوف تيسر إعادة الإرتباط بين الأسواق المحلية، عن طريق التأكيد على وجود السلع الإستهلاكية في المنطقة، وإثبات وجودها على المستوى الدولى. إن سياسة الجودة- المقترنة بسياسة السياحة المرتبطة بالمناطق الريفية التي تطبق على بعض المنتجات عن طريق الأخذ بسياسة علامة الجودة (بوضع علامة البحر المتوسط مثلاً) يمكن أن تكون سياسة جاذبة لأعداد ضخمة من السياح إلى منطقة المتوسط.

وبالنظر إلى التقدم الجارى في التكامل التجارى، فإن التقسيم الإقليمي للنظام الزراعى سوف يواصل حتماً مسيرة إعادة توطيّن الإنتاج، وخلخلة الصورة المحلية بدرجة أكبر أو أقل (طبيعة الإنتاج، ومستويات الأصول الزراعية، والتنافسية بين الفروع.. الخ)، ونتيجة لذلك، تحتاج سياسة التكامل هذه إلى إدارة، بدلاً من أن تتعرض للمعاناة، ويتعين أخذ بعض الإعتبارات في الحسبان- خلاف المزايا النسبية المباشرة (على سبيل المثال، إذا كان من الممكن الحصول على ميزة تنافسية مباشرة، من المحاصيل الشرة للمياه، فهل هذه مسألة مستدامة؟)، ولو كان لهذه الشراكة التجارية أن تفيد كلاً من أطرافها، فإنها لا بد أن تقتزن في الجنوب ببرنامج طموح للتنمية الريفية، يستهدف على وجه الخصوص تزويد المناطق المحلية، ببنية أساسية زراعية، وتحسين نظم التشغيل وفروعها. وبصفة عامة، فإن تلك السياسة التي تعتمد أيضاً على زيادة التعبئة الفعالة للمجتمع المدنى، عليها أن تحدد لنفسها هدف تحويل الإقتصاد الزراعى إلى إقتصاد ريفى مع تدعيم حقيقى للسياحة الداخلية وتنمية الريف. ويمكن تنفيذ تلك السياسة من الوفورات التي تتحقق من العمود الأول، ومن ثم يمتد العمود الثانى إلى المنطقة المتوسطة. وإلى جانب ذلك التمويل، وخصوصاً من جانب الصندوق الزراعى الأوروبى من أجل التنمية الريفية (EAFRD)، فإنه يمكن تعبئة موارد أخرى، مثل، "الوثيقة الأوربية لشراكة الجوار" (ENPI) أو المساعدات من التعاون الثنائى الذى يمكن أن يجد فى تلك الشراكة القوية سبباً إضافياً للإلتزام.

وهذا الإطار القوى في مجال القوانين والسياسات، والمتأصل في التعاون المستدام، يدعم البيئة إقتصادياً وتنظيمياً بالشراكات المختلفة، من أجل تشجيع إنشاء إتحادات المنتجين وتشجيع الإستثمار من خلال صناعات التجهيز، وتجارة التوزيع بالجملة للحصول على توريداتها محلياً، أخذين في الحسبان وصولها إلى معايير الجودة. وفوق ذلك، فإن خطوط الإنتاج يجرى تنظيمها الآن على إمتداد الساحة اليورو- متوسطة، ناهيك عن أن تغيير نطاق السوق يجعل الإستثمار مربحاً، وعلى هذا أصبحت بعض فروع الشركات قادرة على المنافسة دولياً. ويساهم ذلك البرنامج بكليته في إزدهار الأغذية المتوسطة والتقاليد المتوسطة التي ينقلها من جبل إلى آخر، ويستعيد المستهلكون ملكية الغذاء المتوسطى مع بعض التغييرات التي ترتبط بأساليب الحياة الجديدة، وبالتطلعات الجديدة: مثل بساطة الوجبات، والدهون غير المشبعة، واللحوم الأقل، والسكر الأقل، وتنوع رصيد المطبخ وتزويده بألوان جديدة من الطعام، غالباً ماتكون من أصول متوسطة.

وتنظم البحوث الزراعية اليورو- متوسطة- المرتبطة بتلك الشراكة - حول المشكلات المشتركة مثل (تآكل التربة، وتفاقم ندرة المياه، والتغيرات المناخية، وتدهور التنوع الحيوى، الخ) والتي من أجلها جميعاً ينشأ مركز للتميز يضم في جنباته المجتمعات العلمية، أو أفراداً من العلماء في حوض المتوسط، وإذا ما تحقق ذلك، يعتبر دليلاً على النجاح.

وفي هذا البرنامج الأساسى، فإن قرار تحسين الإدارة المتكاملة للموارد، والطلب على المياه، ووضعه في صميم إستراتيجية التنمية المتوسطة المستدامة (MSDS) التي تم إقرارها في عام 2005 - مثل تدعيم المؤتمر اليورو- متوسطى لمديرى المياه، الذى عقد في أثينا في عام 2006- قد أكد على فكرة منح الولوية لقطاع المياه مدى الحياة، في إطار وثيقة الجوار الجديدة. إن أيلولة جزء من معونات الشراكة- إلى قطاع المياه، يدعم السياسات العامة للدول، وبعضها يعانى من صعوبات حقيقية في التزود بالمياه، ولانستبعد التمويل من بعض الجهات الدولية المانحة، أو من بعض الأطراف المحلية، التي تتزايد مشاركتها بإستمرار في السياسات المائية في المدن (توفير المياه والصرف الصحى). وتتيح لنا طرق تحديث وسائل الرى، وتجديد شبكات المياه في المدن، وتحسين إدارة المياه (سياسة تعريف المياه، وأكواد المياه، وتنظيم مؤسسات المياه، الخ)، سبباً للهروب من حتمية أزمة المياه، التي تزايدت نذرها بشدة. وعلى نفس المنوال، وإزاء الضغط على الأراضى، والإرتفاع المزعج في أسعار المواد الخام، فقد بدأ التعاون بشأن حماية التربة، بقيام الدول بتخصيص الأموال من أجل ترسيم الحدود بين المناطق المأهولة والأراضى الزراعية، بسبب الضرورة المتزايدة لهذا الإجراء.

وفي نهاية العقد وحتى 2020 ، سوف تصبح المنطقة اليورو- متوسطة مزودة بنموذج منسق- إن لم يكن متكاملًا- للتنمية الزراعية وتنمية الأغذية- الزراعية ، وسوف تصبح على طريق الإستدامة الحقيقية. فضلاً عن تلك النتيجة- التي تبعد عن السيناريوهات القائمة على الظواهر- فإن سياسة التنمية الزراعية، والبيئية، والريفية هذه، سوف تخلق تضامناً واقعياً يجعل من الشراكة أمراً لا يمكن الإستغناء عنه ، وسوف تكون تلك السياسة- بإعتبارها عاملاً من عوامل الإنصهار والتماسك بين دول المنطقة- عاملاً ملزماً أيضاً داخل المجتمعات (أمن غذائي مستقر، وتخفيف المنازعات بين مستخدمي المياه، الخ) وعلاوة على ذلك، فإن تلك السياسة سوف تشد البنيان اليورو- متوسطى وتوطد دعائمه، بإعتباره بنياناً جيوبوليتيكياً ضرورياً غير مسبوق، على المسرح العالمى.

وهذه السياسة الإستراتيجية سوف تحول دون مخاطر التدهور البيئى، وسوف تساعد على حماية المظاهر الطبيعية الريفية، في الوقت الذى تشجع فيه التنوع الإقتصادى في الريف الذى أصبح مصدراً للنمو والإبتكار في دول جنوب وشرق المتوسط. وعلاوة على ذلك، فإن تلك السياسة سوف تكفل سلامة غذائية أفضل، وجودة أعلى، وسوف توجه اهتماماً أكبر لرعاية الحيوان، ومخاطر الطفيليات الحيوية، وسوف تكون رسالتها مواجهة الأهداف الرئيسية التالية: إستقلال الأمن الغذائى في المنطقة اليورو- متوسطة، والعمل على مكافحة التغير المناخى، والمشاركة في الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوى، وإقامة توازن إجتماعى- إقتصادى جديد، بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

ويساعد هذا المنظور على جعل التعاون الإقليمى بين أوروبا ومنطقة المتوسط، واقعاً ملموساً، عن طريق عرض الحياه اليومية للأفراد من خلال الواقع المعاش، وصحة الإقتصاد وتنمية الأقاليم المحلية، وتحقيق الأمن الغذائى، وكيف تعطى المسألة الزراعية معنى لفكرة التنمية المستدامة كهدف تعبوى، وليس مجرد سياسة يتعين إتباعها. إن وضع الزراعة في قلب التعاون اليورو- متوسطى- كما فى حالة الكيان الأوروبى- يعنى في نهاية الأمر، وجود الأسمنت الذى يشد الأوصال الجيوبوليتيكية للمشروع، وهذا أمر بالغ الأهمية في زمن تمتد فيه العولمة إلى الأقاليم، ويزداد فيه الإعتماد المتبادل اليورو- متوسطى. وسوف يتعين على هذه السياسة العظيمة اليورو- متوسطة، الغذائيه- الزراعية، البيئية، تلبية هدفين متكاملين: ضمان الأمن الغذائى بالمعنى الكمى والكيفى، و القيام بتنمية الأقاليم وتنمية الإقتصاد بشكل جماعى وبطريقة مسؤولة.

العمل أصبح مطلوباً لبناء المستقبل الذى نريده

وختاماً، فإن السيناريو القائم على الظواهر، يبعث على القلق، لأنه يفتقر إلى أدلة الإقناع، وينذر بمستقبل لمنطقة البحر المتوسط أكثر صعوبة وأشد تعقيداً. ومن المرجح تماماً أنه لو إستمر، فإن خيار إطلاق السيناريو المتفائل بشأن منظومة زراعية يورو- متوسطة، سوف يختفى من منظور أى مستقبل محتمل. وبالمثل، فإنه كلما إستمر ذلك السيناريو وطال أجله، وترك بصمته على السنوات القادمة، زاد احتمال وقوع قلاقل كبرى- في الأجل المتوسط- للسيناريو الثانى الذى تحدثت عن أزمة متوسطة ووقوع المنطقة ضحية للتوترات. أما السيناريو الثالث- الذى يتميز بالإستراتيجيات الإقتصادية الذى يشد منطقة بأسرها تنعاش فيها كيانات متوسطة دون التقاء على صعيد واحد، وفيه دول تختار التعاون من أجل مصالح وطنية ضيقة – فقد يتحقق، إذا ما طال أمد السيناريو القائم على الظاهرة. وهو بمثابة نوع من رد الفعل، أو مايسمى بالحركة اللأ إرادية للركبة. وإذا ظهر هذا السيناريو حقاً، وعلى الرغم من أنه ينطوى على بعض الآمال، فإن مستقبل المنطقة اليورو- متوسطة المتكاملة، القائم على التضامن، يمكن أن يتعرض، مرة أخرى، لعملية توافقية.

وعلى هذا، فإن ثمة من الأسباب مايكفى للأعتقاد بأن السيناريو القائم على الظاهرة، سوف يقدم لنا فقط حلين محتملين، حتى تطل علينا الفترة من 2015-2020 : إما تقاوم المواقف، وإما التصرف بشكل مندفع ومتهور، و بطريقة منفردة، الأمر الذى يوضح أهمية السنوات التالية مباشرة، إذا كان يتعين علينا بناء المنطقة اليورو-

متوسطة. وإن الإخفاق في إتخاذ هذا الاختيار اليوم، سوف تترتب عليه آثار مدمرة تدميراً شديداً بالنسبة للغد، وإن التردد أكثر من ذلك، ليس معناه ضياع الفرصة لإختيار المستقبل فحسب، بل معناه ببساطة مواجهة مستقبل وضع بصماته الغائرة بالفعل. وإن لم تكن المهندس الذي يبنى مستقبله بنفسه، فليس أمامك إلا أن تحكم على جميع الأعمال الحاضرة بأن تلقى في مجمع القمامة، أو تطلق صيحة التعبئة الإبداعية وأن تتحمل تبعاتها. وفي ضوء الوضع الإقتصادي العالمي، ومجموعة العوامل الإقليمية، لم تعد هذه الفكرة اليورو-متوسطة مجرد رهان على المستقبل، وإنما أصبحت أمراً إستراتيجياً ضرورياً سوف تكشف فيه الزراعة بصفة خاصة- والتي ينظر إليها على أنها بعد كلى- وبشكل مضطرد عن الأهمية الجيوبولينيكية للمنطقة اليورو- متوسطة. ويمكن لهذه الديناميكية تحقيق الإرادة بأن نجعل من المنطقة المتوسطة معملاً للتنمية المستدامة التي تتسم بروح المسؤولية.

< مقترحات للعمل بمقتضاها

نقدم المقترحات التالية في شكل توصيات، ونعنى بها أن تكون دعوة للعمل بشأن إطلاق الديناميكيات اللازمة لوضع برنامج يورو- متوسطى للتعاون الزراعى والغذائى والريفي. ولا يقصد من تلك المقترحات أو التوصيات أن تكون جامعة مانعة، لأننا إختارنا أن تكون تلك الأفكار مركزة، لتيسير قراءتها، وسهولة تعميمها.

ويجدر التنويه بأن تلك المقترحات إنما هي ثمرة تحليل وتفكير من لدن الخبراء الذين إشتراكوا في كتابة هذا التقرير، وماهى إلا توصيات تتقدم بها سيام كجهاز مؤسسى.

مقترحات عامة:

تدعيم السياسات الزراعية الوطنية:

يتعين على الدول المتوسطة تسيير سياساتها الزراعية في ضوء التغييرات العميقة في مجتمعاتها، والظروف الجديدة الناجمة عن عولمة الإقتصاد. وتحتاج تلك السياسات إلى تمحيص، من حيث الديناميكيات المتعددة للتأثير المتبادل، بمعنى: تأمين العرض في بيئة طبيعية جيوبوليتيكية متغيرة، والتكيف مع التغييرات المناخية، والندرة المتزايدة لموارد الطبيعية، والتغييرات في أنماط الإستهلاك، وظهور الأمراض المتعلقة بالغذاء، وتطور المواصفات القياسية للمنتجات، والإفتتاح على عالم التجارة وتنوع الشركاء التجاريين، والتوازن الإقتصادى- الإجتماعى بين الأقاليم، والترويج للأنشطة الجديدة السياحية والثقافية. وإجمالاً نقول: إن جميع تلك التغييرات تتطلب من الحكومات في منطقة المتوسط أن تعبئ جهودها كلياً حول السياسات الطموحة الزراعية والغذائية والريفية، مع الأخذ في الإعتبار، أهمية الأسواق المحلية شأنها شأن الأسواق الدولية، وشرط القدرة على المنافسة فيما يتعلق بضرورات الإستدامة والمسئولية. والهدف هو نهج رشيد للإنتاج الزراعى في الدول، وتكييف الزراعة وفق الظروف البيئية المحلية (مثل الإبتعاد عن المحاصيل الشرهة للمياه)، وتطوير الأسواق المحلية وتنمية أسواق التصدير، وفي نفس الوقت، تدعيم الحيازات الصغيرة، والمزارع العائلية، كما يجب على وزراء الصحة الإنخراط الكامل في مسألة الغذاء، بل يجب - في الوقت المناسب- أن يصبحوا وزراء للصحة والغذاء.

تعزيز الحوكمة المحلية لعالم الريف والزراعة:

إذا كان يتعين على الدول، الإضطلاع بمسئولياتها في مجال السياسة الزراعية، فإنه ينبغي إستمرار عملية اللامركزية- التى بدأت في غالبية الدول المتوسطة- بغية إستثارة المساندة العامة للزراعة- ولعله من المفيد، علاوة على ذلك، تقديم برنامج دائم، يبرز فيه دور المجتمع المدنى ويزدهر، في الأوساط الريفية الحضرية (في شكل جمعيات المستهلكين، والتعاونيات الزراعية، والجمعيات المعنية بمياه الرى، وأجهزة التنمية الريفية، الخ).

وضع الزراعة في قلب التعاون المتوسطى:

إن النهج الجمعى للزراعة الذى يجمع بين تنمية الأراضى والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوى، والصحة العامة والتغذية، ونموذج النمو الإقتصادى والبعد الثقافى- الإجتماعى، لا بد أيضاً أن يكون في قلب سياسات التعاون المتوسطية. وإذا ما نظرنا إلى الزراعة من جميع أبعادها- وهى حجر الزاوية للهوية الجمعية للمنطقة

– فإنها يجب أن توضع في مركز البناء اليورو- متوسطي ، لأن هذا القطاع حيوي لمجتمعات المنطقة وإقتصادياتها، وهو القوة التعبوية لتحقيق التقارب المتصاعد قديماً بين شاطئَي المتوسط.

تنظيم إجتماع وزاري مشترك يورور- متوسطي بشأن الزراعة والغذاء:

يجب الإستمرار في عقد الإجتماعات الوزارية اليورور- متوسطية، بشأن الزراعة، على غرار المؤتمر الذي عقد في شهر نوفمبر سنة 2003 ، تحت الرئاسة الإيطالية للإتحاد (وكان مقصوراً على وزراء الزراعة). وفي هذا الخصوص، يجب عقد إجتماع وزاري مشترك يورور- متوسطي بشأن الزراعة والغذاء في حدود عام 2010. ويجب أن تتخبط فيه، بصفة خاصة، إدارات الإقتصاد، والتجارة والصحة، والبيئة، والسياحة، على أن يبحث المؤتمر أولاً الموضوعات ذات الأولوية، من أجل توطيد التعاون المرتكز على الزراعة في منطقة المتوسط.

إقامة منتدى يورور- متوسطي، للحوار المتعدد الجوانب والتعاون بشأن الزراعة:

سوف يكون هذا المنتدى أحد القرارات الإستراتيجية التي تتخذ على مستوى المؤتمر الوزاري المشترك المنوه عنه آنفاً. ويمكن تنظيمه حول ثلاثة أعمدة من الإختصاصات المتبادلة، وهي: التوجه السياسي والأوضاع السياسية (أصحاب القرارات، والحكومات، والبرلمانات، والمجتمع المدني)، والبحوث والخبرات (الباحثون، والمحللون، والمعلمون)، المهنيون والمنتجون (الأطراف العاملة في قطاع الزراعة، والإنتاج، والتسويق). وبدون الحكم المسبق على أية مقترحات يمكن صياغتها في تلك الإجتماعات، فإن هنالك بعض الموضوعات الرئيسية التي يمكن بحثها على الفور مثل: تنمية التكامل الإنتاجي بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق المتوسط ، وإدارة موارد المياه في الزراعة، وديناميكيات الأراضي ومسألة المناطق الريفية، والآفاق التجارية والتنمية الإقتصادية، ووسائل مكافحة الكائنات الحية الدقيقة، والقطاعات الأخرى في الإقتصاد الريفي (بما فيها السياحة).

السعي إلى تحقيق التقارب اليورور- متوسطي في الهيئات الدولية:

بادئ ذي بدء، يجب أن يكون هذا العمل جزءاً من منظور إقليمي، لتشجيع قيام أواصر وثق وعلاقات تجارية أمتن بين الدول المتوسطية في الشمال والدول المتوسطية على الشواطئ الجنوبية، يلي ذلك، وحيثما أمكن، إتخاذ موقف يورور- متوسطي مشترك على المستوى الدولي- وخصوصاً في منظمة التجارة العالمية WTO ، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والهدف هو التصدي للتحديات التجارية الكبرى التي تفرضها عولمة التجارة. ويمكن، مبدئياً، إنشاء مجموعة متوسطية (G-Euromed) والمسألة تتعلق بالتركيز أكثر على التكامل الزراعي اليورور- متوسطي على المستوى الدولي، بدلاً من المنافسة في داخل المنطقة المتوسطية، بحيث يتوافق الإنتاج مع البيئة، والأراضي، والواقع الإقتصادي- الإجتماعي لمختلف الدول في المنطقة.

إعتبار السياسة الزراعية المشتركة في أوربا قائمة على الإعتدال المتبادل مع حوض المتوسط من أجل بناء سياسة يورور- متوسطية في الأجل المتوسط ، تعنى بالبيئة والأغذية- الزراعية:

لم يعد بإمكان الإصلاحات الجارية والقادمة، في أوربا، أن تتجاهل مشكلة الزراعة المتوسطية ولامشكلة الغذاء أو المناطق الريفية. ولا بد أن تتضمن رؤية السياسة الزراعية المشتركة (CAP) في الأجل المتوسط في المستقبل، منطقة المتوسط، في مجال العمل والتضامن، بحلول عام 2020 . وهذه السياسة اليورور- متوسطية المعنية بالبيئة والأغذية الزراعية، سوف تحتاج إلى تلبية هدفين، هما : تشجيع التكامل الزراعي والغذائي في المنطقة اليورور- متوسطية، وضمان تأمين العرض، والعمل على التصدي للتغيرات المناخية، والمشاركة في الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي، وإقامة توازن إقتصادي- إجتماعي جديد بين المناطق

الريفية والحضرية، مع عدم إغفال ضرورة الحفاظ على ارتفاع مستوى جودة الغذاء. وإذا ما وضعنا هذه الرؤية في الاعتبار، فإنه سوف يتعين تطبيق مبادئ الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة (MSDS) - التى تم وضعها في عام 2005- وإحترام تلك المبادئ، فى نفس الوقت الذى نقوم فيه بوضع الأدوات والآليات الضرورية لإدخال السياسات الزراعية والريفية المستدامة فى المنطقة اليورو-متوسطة.

إقتراحات فنية :

ضمان تحرير التجارة اليورو- متوسطة تحريراً متدرجاً ومداراً :

فى إطار المفاوضات الجارية حالياً لتحرير التجارة اليورو- متوسطة فى الزراعة، لا بد من تشجيع الإجراءات الرامية إلى الإنفتاح المطرد والتدرجى، وذلك بقبول مبدأ القوائم الإستثنائية بالنسبة لأكثر السلع حساسية، ويعتبر إختلاف المراحل هنا ضرورياً بما يسمح للمنتجين الضعفاء بتعديل أوضاعهم بما يتواءم مع القوى التنافسية الجديدة، كما يقتضى الأمر، أن نبحث بعناية نتائج الدراسات الأخيرة لأثر تحرير التجارة. وفى هذا الخصوص، فإن تحرير التجارة فى المنطقة المتوسطة يجب ألا يغفل، الواقع الإقتصادى- الإجتماعى الخاص بالمنطقة، ولا بد أن يهتمش الفلق المتزايد بشأن الحفاظ على البيئة. وفى الأجل المتوسط، يجب أن نمنع النظر فيما إذا كان يمكن الأخذ بنظام التفضيلات التجارية بالنسبة للإنتاج فى المنطقة، وذلك من منظور سياسة يورو- متوسطة أساسية تعنى بالبيئة والأغذية - الزراعية .

وضع سياسات تنمية ريفية نشطة:

سوف يكون من المهم فى الأجل الطويل - على خلفية تكامل الأسواق - توطيد وتدعيم برامج التنمية الريفية القائمة فى منطقة المتوسط، ليس فقط من أجل تدعيم نظام الزراعة العائلية، ولكن أيضاً لمعالجة أوجه القصور القائمة فى المرافق الإجتماعية والمجتمعية (مثل الحصول على مياه الشرب، والكهرباء، والتعليم، والصحة). كذلك لا بد من تحسين البنية الأساسية للطرق، ورعاية وتشجيع التنوع الإقتصادى، عن طريق خلق أنشطة غير زراعية، داخل المناطق الريفية (وبهذا، ننتقل من الإقتصاد الزراعى إلى الإقتصاد الريفى). ويجب تشجيع التضامن المتعدد الأطراف، وتبادل الخبرات، والممارسات الجيدة، فى هذا الشأن، ويمكن تمويل برنامج يورو- متوسطى للتنمية الريفية خلال العقد 2010-2020 (المفوضية، وبنك الإستثمار الأوروبى(EIB))، ودول المنطقة، والقطاع الخاص العامل فى الزراعة، أو السياحة، الخ) .

الحفاظ على الأراضى:

من الأهمية بمكان، إقامة نظام لمتابعة إتجاهات الأراضى فى منطقة المتوسط (مساحة الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة، ومدى جودتها) بشكل يتسم بالديناميكية والشمول قدر المستطاع، ولهذا الغرض، يتعين وضع قاعدة بيانات يجرى تحديثها بطريقة منتظمة. وثمة إجراءات آخران أساسيان، أولهما: تقوية فعالية النظم القانونية القادرة بوضوح على التمييز بين الأراضى الزراعية وبين أراضى البناء، وتشجيع قطاع مقاولات المبانى الريفية اللازم للإستثمار، والإدارة المستدامة للأراضى الزراعية .

الإدارة المثلى للموارد المائية :

لاتزال سياسة العرض تسمح ببعض الفرص المحدودة للتنمية. وإن إقامة محطات تحلية المياه- بالنسبة للدول التى تسمح مواردها المالية بذلك - يمكن أن تكون إحدى السبل لزيادة مواردها المائية من أجل الإستهلاك الأدمى، كما يمكن إحراز تقدم فى إعادة إستخدام المياه العادمة - وخصوصاً المياه العادمة فى المدن - فى الرى الزراعى، ولكن سوف يكون من الضرورى بلا شك، التحول من إدارة العرض لصالح الإدارة الفنية

للطلب، للحصول على مصادر جديدة للمياه، من الوفورات التي تستطيع تحقيقها في المياه، أكثر من أى وقت مضى، بالنسبة لعملية تنمية المياه بصفة عامة. وترتكز إدارة الطلب هذه على نهج متعدد المستويات، شأنها شأن سياسة العرض. ومن وجهة نظر سياسية، فإن التحكيم بين الاستخدامات المختلفة للمياه، لا بد أن يقوم على أساس المقارنة بين التكاليف- الفوائد، آخذين في الحسبان العوامل السلبية الخارجية، ولاسيما العوامل البيئية. ومن الناحية الفنية، فإنه يمكن تحقيق وفورات ضخمة في المياه، عن طريق الإستخدام المكثف لنظم الري الدقيقة. ولا بد أيضاً من الحد من الطلب بحيث ينخفض إلى أدنى مستوى ممكن، عن طريق تحسين شبكات توزيع المياه إلى أقصى حد، لأن الفاقد من المياه الوقت الراهن، كبير بدرجة ملحوظة.

وتتطوى إدارة الطلب على المياه، على نظم جديدة للتعريف، وهي تخدم أيضاً سياسة العرض، لأنها- بحكم إستعادة تكاليف التوزيع- تيسر تمويل منشآت جديدة، رغم أن ذلك لا يعنى التخلي عن مشروعات المعونات الحكومية الدولية. ووضع نظام للتعريف يمكن أن يوفر موارد إضافية لتمويل الأشغال والمشروعات، بينما يحث المستهلكين على تحقيق الوفورات، ولكنه لا بد أن يأخذ في الحسبان الطبيعة الحيوية للمياه، فلا يحول بين الفقراء وبين الحصول على المياه. وفي القطاع الزراعي، حيث يوجد خيار واضح للحصول على المياه من الوفورات في مياه الري، إلا أن كثيراً من الفلاحين في جنوب وشرق المتوسط يعتمدون في حياتهم على الزراعة المروية. لذا فإن تسعير المياه حسب شرائح الإستهلاك يقدم الحل في هذا الشأن.

ولا بد أن تقترن السياسة المائية الجديدة، بتغييرات مؤسسية وقانونية. وعلى هذا، فإن اللوائح والنظم المعمول بها حالياً تحتاج بكل وضوح إلى إجراء تعديلات عليها، بغية الحفاظ على مورد يتهدده الخطر. ولا بد أن تتطوى عملية إعادة التنظيم الضرورية لـ "هيئة المياه" على وجود فروع لها، وذلك بإنشاء وحدات إدارة على مستوى الحوض، أو الخزان الجوفي، وتدعيم إتحادات المنتفعين، ويبدو أن الوعي بالممارسات التنظيمية المحلية وتنفيذها، على مستوى الأطراف الفاعلية القاعدية، هو الوسيلة المفضلة، مع التسليم بأن الأوضاع قد تتباين. وقد يصبح الإتجار في المياه، في نهاية المطاف، أداة هامة في أيدي تلك السياسة المائية الجديدة. ولقد بات مطلوباً، وجود تفكير إستراتيجي عالي المستوى بشأن تلك المشكلة- مع الأخذ في الحسبان العوز المائي الذي بدأت تعاني منه بعض المناطق المتوسطة- بغرض التكامل التدريجي للمنطقة الزراعية اليورو-متوسطة، القائم على التضامن .

بناء شبكة لبحوث العلوم الزراعية، والتعليم الزراعي :

لا بد من العمل على إنشاء شبكات بحوث علمية وزراعية وتعليمية، ويعتبر برنامج التعاون اليورو-متوسطي ذا أهمية إستراتيجية هنا، ويجب تدعيم وجود المؤسسات العلمية المتوسطة ضمن برامج البحوث الأوربية مثل : (PCRDT,ERA-NET...)، وتعتبر شبكة وكالة البحوث الأوربية (ERA-NET) - التي تم تطويرها بحيث تضم في شبكتها البحوث الزراعية في المنطقة المتوسطة (ARIMNET) مثلاً عملياً بارزاً. ولا بد أن تكون هذه الديناميكية جزءاً من الإجراءات المستدامة التي تشتمل على المشاركة والشراكة والإستدامة، القائمة على التكامل، بهدف وضع أسس قياسية فنية بشكل متدرج من أجل تحديد أولويات البحوث الزراعية- وسوف يكون من الضروري، تدعيم إقامة مراكز من أجل التنافسية في مجال الأغذية- الزراعية، وتشجيع تبادل الطلاب والعلماء بدرجة أكبر لتكثيف تلك الشبكة من الخبرات والبحوث الزراعية.

تشجيع الإبتكار والإنتاج المستدام:

إذا كانت البحوث والتعليم من القوى المؤثرة المتميزة في عملية الإبتكار، فإن هناك عوامل أساسية أخرى يتعين الإستعانة بها، وبصفة خاصة، لا بد من وجود إطار قانوني يحمى عمليات الإبتكار. وما يشجع مروجي المشروعات، وجود تمويل مصرفي أو ووجود أجهزة لحماية الإبتكارات. وبشكل عام، يتطلب الأمر من القطاع المصرفي أن يكون أكثر إقبالاً على التعامل مع الفلاحين في دول جنوب وشرق المتوسط، حتى

يقوموا بمشروعاتهم الإستثمارية، ومن ثم، يزيد الإنتاج، مع إحترام الضوابط البيئية (الثورة الخضراء المزدوجة)، ولما كان هذا التدعيم المالى للزراعة، لا يمكن إصدار أحكام بشأنه، وإنما يمكن أن يتحقق فقط إذا قدمت الزراعة ضمانات حقيقية. ولهذا السبب، فإنه لا بد أن يضع فى قمة الأولويات : سياسات الأراضى التى وضعت بقصد الحفاظ على الأراضى، والسياسات التجارية التى تعمل على أن يتمشى الإنتاج مع المعايير الدولية.

تحسين عرض وتسويق المنتجات الزراعية :

لابد من قيام تضايفر أكثر كفاءة بين المنتجين، وجهات النقل، والموزعين، ولابد من وضع إستراتيجيات تجارية مبتكرة بشأن صناعات الأغذية- الزراعية، والتوزيع بالجملة فى المدن، ومزارع العائلات الريفية، فى شكل أنصبة عادلة، من القيمة المضافة، بين الأطراف الفاعلة فى منظومة الأغذية- الزراعية. وبتأبع هذا النموذج، يمكن لسياسات التنمية الريفية إدماج مسألة عرض السوقيات المتاحة، مثل : النقل، والتجهيز، والتخزين، لضمان نقل الإنتاج الزراعى وسلامته (الإقتفاء)، ومن ثم تسويقه. ويتوازى مع ذلك، تدعيم وتقوية الإتحادات المهنية للفلاحين، من ناحية البنية التنظيمية لها، والحفاظ على الأسواق من خلال إتفاقيات عامة وخاصة. وقد يكون من المفيد أيضاً، إتخاذ خطوات أكثر قوة وجسارة من أجل تعبئة الأطر المؤسسية، وتعبئة الموارد البشرية والمادية المطلوبة لإستغلال الفرص المتاحة، للترويج للمنتجات الزراعية المتوسطة فى الأسواق المحلية والدولية المنفتحة أمام إنتشار نظم الجودة، وعلامات الجودة، مثل الزراعة العضوية أساساً، ومسميات المنشأ. ولابد أن تظهر عملية تبادل الخبرات والمعرفة، ضمن أولويات التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب، إذا كنا نسعى وراء إستراتيجية إقليمية من أجل الدفاع عن النظام الغذائى المتوسطى والزراعة - المتوسطة والأطعمة الريفية المتوسطة، والترويج لكل ذلك.

تدعيم إنشاء أجهزة وطنية لسلامة الغذاء فى دول جنوب وشرق المتوسط :

لكى نضمن أن إلغاء الحواجز الجمركية لن يترجم إلى إقامة حواجز أخرى غير جمركية (مثل معايير الصحة، وصحة النبات)، فإنه يتعين على دول جنوب وشرق المتوسط أن تنشئ تدريجياً أجهزة وطنية معنية بسلامة الغذاء. ولعله من المفيد، فى هذا الصدد، أن تقوم الهيئة الأوروبية لسلامة الغذاء (EFSA) - كما قامت بتدعيم إنشاء هذا النوع من الأجهزة فى دول شرق ووسط أوروبا عند إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبى- بتدعيم دول جنوب وشرق المتوسط ، الآن، فى هذا الإتجاه، عن طريق تشجيع ورعاية التعاون المتعدد الأطراف فى منطقة المتوسط.

وضع العلامات المميزة على السلع المتوسطة :

من أجل الدفاع عن النظام الغذائى المتوسطى والترويج له، فإنه يمكن التفكير فى إنشاء نظام للعلامات المتوسطة المميزة للسلع الخاصة بالمنطقة، لتحقيق هدف ثلاثى الجوانب: الهوية، والجودة، والسلامة، فضلاً عن إحترام البيئة (مؤشر كفاءة الطاقة)، والعلامة المميزة- وهى أساساً علامة تسويق- سوف تكون علامة تكاملية لأنها سوف تكون بمثابة مظلة للسلع الموجودة، ولا يقصد من ورائها أن تحل محل مسميات المنشأ. ومن ناحية أخرى، فسوف يسمح ذلك النظام بنشر ثقافة الإتصال المتوسطى بشأن المنتجات الغذائية، ومن ثم التأثير على الحياة اليومية للناس.

إحاطة المستهلكين علماً بالمنتجات المتوسطة وتوجيههم نحوها:

فى سياق عالمى للترويج للمنتجات المتوسطة، حيث يفيد الجميع من وجود علامة مشهورة فى التسويق، سوف ينصب الإهتمام على المستهلكين بإعتبارهم العنصر الرئيسى فى منظومة الأغذية - الزراعية، حيث

يتم توجيه الإختيارات تدريجياً نحو مجموعة الأغذية المتوسطة، الطازجة منها والمصنعة. ولكي نسمح للمستهلكين بالحصول على قسط أو في من الغذاء، دون أن نجور على هامش القوة الشرائية لديهم، فإنه يمكن منح إعفاءات ضريبية للسلع المتوسطة. ويمكن إعادة توجيه المستهلكين- إذا ما توفرت لهم معلومات أفضل بشأن السلع، ونوعية أفضل، بل وإهتمام أشد بصحتهم- نحو منتجات الجودة. ويجب تحديد الشراكة بين السلطات العامة، وشركات توزيع الأغذية بالجملة، حتى يتسنى توفير مجموعة واسعة من السلع المتوسطة وإتاحتها في الأسواق (الدعم، ورد ضريبية القيمة المضافة الخ). والأمر برمته يتعلق بالصحة العامة بالنسبة للدول، والمسئولية الاجتماعية والبيئية للأطراف المعنية من القطاع الخاص. وسوف يمنح تدعيم خاص للزراعة العضوية، مع الزيادة التدريجية لمنافذ بيع المنتجات العضوية، التي ترغب فيها الدولة (مثل تقديم الخدمات الغذائية في المدارس مثلاً).

الترويج للنظام الغذائي المتوسطي:

تعتبر الثقافة الغذائية المتوسطة مكوناً هاماً من مكونات الهوية المتوسطة، التي لا بد أن يضاف إليها بعد إجتماعى وسياسى معاصر. ولا بد من حماية النظام الغذائي المتوسطى، والترويج له، وتعميمه، ويتعين إتخاذ إجراءات للدعوة لهذا التراث العريق للهوية المتوسطة من خلال حملات كبرى للترويج والإعلام، وحملات الثقافة - الإجتماعية لتذوق تلك الأطعمة، والقيام ببعض المخططات العامة على نطاق واسع، مثل الخطة الوطنية لصحة وتغذية الشباب، وتسويق المنتجات المتوسطة ووضع العلامات المميزة عليها. وإذا أخذنا فى الإعتبار، جاذبية المنتجات المتوسطة المعهودة، وضرورة إصلاح سياسات التعليم الغذائى التي هدفها الصحة العامة، فإن من المناسبات البارزة، إقامة يوم سنوى للأغذية المتوسطة، يكون بمثابة فرصة للأوروبيين والمتوسطين لتبادل الأفكار الثقافات الغذائية وتذوق الأغذية، بينما يجرى عرض المنتجات المعهودة لكل إقليم من خلال مختلف أنواع الأنشطة، كالإجتماعات بين صانعى القرارات، والفنيين، والمسارح المكشوفة، وحملات التوعية من خلال التسويق، كإقامة أسبوع لتذوق الأطعمة يضم الشركات الخاصة للتوزيع بالجملة، ويمكن إقامة هذه المناسبات والإحتفاليات أثناء فصل الصيف، عندما تكون العلاقات اليورو- متوسطة في ذروتها، بسبب السياحة أساساً. ويمكن للمؤسسات الدولية الكبرى- التي أعربت بالفعل عن تأييدها للنظام الغذائي المتوسطى- أن تلعب دوراً هاماً في تلك العملية، مثل منظمة الصحة العالمية WHO، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) الخ.

البحث عن أفضل الصلات بين السياحة والزراعة في المنطقة المتوسطة:

بإعتبار السياحة والزراعة قطاعين إستراتيجيين للإقتصاديات والمجتمعات المتوسطة، فإن أحدهما لا يمكن أن يتجاهل الآخر، عندما يتطرق الأمر إلى التنمية والتعاون الإقليمى في منطقة البحر المتوسط. ويتعين إقامة صلات أفضل بين القطاعين، وإرتياد جميع المسارات والسبل التي من خلالها يحدث التآزر ويقوم التضافر بين القطاعين. ويمكن إطلاق الشراكات بين المناطق السياحية على السواحل، وبين المناطق الداخلية، لتوثيق العلاقات بين المدينة والريف، والهدف من وراء ذلك، أن يأتى الغذاء الذى يستهلك في المدن والمناطق السياحية من المزارع المحلية، بدلاً من إستيراده من الخارج (مما يساعد على إكتشاف التراث الغذائى وفنون المآدب والطعام في بلد الإقامة)، وقيام حركة سياحة عكسية إلى المناطق الريفية (التي تسمى بالسياحة الخضراء). وفي هذا الصدد، يمكن أن نفكر في نوعين من الإجراءات: وضع إتفاقيات بين المنتجين المحليين والمسئولين عن خدمات الأغذية (في المدن والفنادق) لضمان وجود منافذ تجارية وتدعيم الزراعة الوطنية المحلية- ووضع نظم سياحية- زراعية في المناطق الريفية، من أجل الترويج للمنتج المحلى وللأراضى في منطقة المتوسط.

إنشاء قوة إنتشار سريع لمكافحة حرائق الغابات :

لعله من الأمور الحيوية، إنشاء قوة إنتشار سريع لمكافحة حرائق الغابات، بسبب مخاطرها المتواترة التى تصيب البلدان المتوسطة، وخصوصاً أثناء فصل الصيف. وإن المشاركة في الأدوات والمعدات الفنية لمعالجة هذا النوع من الكوارث- فضلاً عن كونها عملية وقائية إضافية- تعتبر وسيلة هامة من وسائل حماية المناطق الزراعية والريفية في المنطقة المتوسطة.

إن جميع تلك المقترحات إنما ترمى إلى إلقاء الضوء على السبل الأولية للتعاون من أجل بناء سياسة يورو-متوسطة، تعنى بالبيئة والأغذية - الزراعية، في الأجل المتوسط. ومن نافلة القول، ورغم كل شئ ، أن ليس لتلك المقترحات غرض آخر سوى إعادة السؤال الثلاثى الأبعاد بشأن مستقبل المنطقة المتوسطة، وعلاقتها بأوروبا، والدور الذى يمكن أن تلعبه الزراعة في إقامة صلة إستراتيجية بين هذين الكيانين الجغرافيين، الذى يربط بينهما مصر واحد.

فهرست الوثائق

| | |
|----|---|
| 21 | مقدمة |
| 29 | خريطة 1- منتديات التعاون المتوسطي. |
| | <u>تحليل</u> وضع الزراعة والأغذية – الزراعية في منطقة المتوسط |
| | الفصل 1: السياق الديموجرافي – الاجتماعي |
| 38 | شكل بياني 1- سكان منطقة المتوسط 1990-2020. |
| 39 | خريطة 1- سكان المدن في منطقة البحر المتوسط، 2005 |
| 39 | خريطة-2 سكان المدن في منطقة البحر المتوسط، 2005 |
| 39 | الشكل بياني 2- سكان المدن في منطقة البحر المتوسط، 2005 |
| 40 | خريطة 3- سكان الريف في منطقة المتوسط، 2005 |
| 41 | خريطة 4- سكان الريف في منطقة المتوسط، 2005 |
| 42 | شكل بياني 4 متوسط أعمار السكان 1990-2020 |
| 43 | خريطة - 5 أعمار السكان، 2005 |
| | الملاحق |
| 58 | ملحق - 1 مؤشر الخصوبة في منطقة المتوسط |
| 59 | ملحق 2- مؤشر التنمية البشرية (HDI) يوضح فروقاً عميقة بين الدول المتوسطية |
| 60 | ملحق- 3 أوضاع الزراعة والأغذية – المتوسطية في منطقة البحر المتوسط |
| 60 | ملحق- 4 ظاهرة نقص التغذية بين سكان المنطقة الجنوبية للمتوسط |
| 61 | ملحق- 5 ظاهرة العمر الهرمي في إيطاليا، تونس، ومصر |
| | الفصل 2: السياق الاقتصادي الجغرافي |
| 64 | شكل بياني-1 نصيب مختلف الدول من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المتوسط، 2004 |
| 65 | شكل بياني 2- مركز المنطقة المتوسطية في الاقتصاد العالمي، 2004 |
| 65 | شكل بياني 3- اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة المتوسطية، 1990-2004 |
| 67 | شكل 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول وسط وشرق أوروبا، 1995 - 2003 |
| 68 | شكل بياني - 5 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول وسط وشرق أوروبا، 1995-2003 |
| 69 | شكل بياني 6 - وضع دول جنوب وشرق المتوسط في تجارة الاتحاد الأوربي، 1999 - 2005 |
| 70 | شكل بياني - 7 الميزان التجاري لدول جنوب وشرق لمتوسط، 2005 - 2000 |
| 70 | شكل بياني - 8 الميزان التجاري للدول الأوروبية المتوسطية، 2005-2000 |
| 71 | شكل بياني - 9 وضع الاتحاد الأوروبي في تجارة بلدان جنوب وشرق المتوسط، 2005 - 2000 |
| 74 | خريطة 1- الاتفاقيات السياسية والتجارية |
| 81 | شكل بياني - 10 اتجاهات السكان العاملين في الزراعة في منطقة المتوسط خلال الفترة من 1965-2004 |
| 82 | شكل بياني-11 نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة، 2004 |
| 82 | خريطة - 2 نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة، 2004 |
| 84 | شكل بياني 12 الزراعة وتكوين الناتج المحلي في منطقة البحر المتوسط، 1990-2005 |
| 86 | شكل بياني-13 اتجاهات الميزان التجاري الزراعي في دول جنوب وشرق المتوسط |
| 88 | خريطة -3 صافي الواردات الغذائية في منطقة المتوسط، خلال الفترة من 1963-2003. |
| 95 | ملحق - 1 معدلات البطالة في منطقة البحر المتوسط (2000-2005): الكبار والشباب |

| | |
|-----|---|
| 96 | ملحق 2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسعر تعادل القوة الشرائية، 1990-2004 |
| 98 | ملحق - 3 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة البحر المتوسط، 1995-2005 (بالمليون دولار أمريكي) |
| 99 | ملحق - 4 نصيب الاتحاد الاوروبي - 25 في التجارة مع دول جنوب وشرق المتوسط، 2000-2005 |
| 100 | ملحق - 5 عرض موجز لبرنامج وكالة التنمية المتوسطية |
| 100 | ملحق - 6 مكانة التجارة الزراعية لدول جنوب وشرق المتوسط في عام 2004 |
| 101 | ملحق - 7 نصيب الصادرات والواردات الزراعية من إجمالي التجارة (2002- 2004) |
| 102 | ملحق -8 مكانة التجارة الزراعية في دول جنوب وشرق المتوسط |
| 103 | ملحق - 9 واردات الحبوب إلى منطقة المتوسط الفصل 3- الموارد الطبيعية: |
| 104 | شكل بياني 1- اتجاهات المتوسط السنوي لدرجة حرارة سطح البحر المتوسط خلال الفترة من 1985:2002 |
| 109 | جدول-1 استغلال الأراضي في منطقة البحر المتوسط، 2003 . |
| 113 | شكل بياني 2 - المتوسط السنوي لنسبة سقوط الأمطار إلى المساحة في الدول المتوسطية، 2003. |
| 113 | شكل بياني 3 - التفاوت في متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية، 1950 - 2025 |
| 114 | شكل بياني 4- مؤشر استغلال المياه، 2003. |
| 114 | جدول-2 مؤشر الاعتماد |
| 119 | شكل بياني- 5 حصة الغابات والأراضي الشجرية من المساحة الكلية، 2006 |
| 121 | شكل بياني - 6 إنتاج الطاقة، 2005 |
| | الفصل 4 |
| | العلم والتكنولوجيا والابتكار |
| 132 | جدول 1- بيان بتقييم الاقتصاد القائم على المعرفة، يركز على منحج تقييم المعرفة للبنك الدولي. |
| 133 | شكل بياني 1- الاقتصاد القائم على المعرفة في الدول المتوسطية، 2003 |
| 135 | جدول-2 الانفاق العام على التعليم ومحو الأمية في عدة دول متوسطية |
| 146 | جدول - 3 مؤشر التخصص* في ثمانية فروع من فروع المعرفة، في دول المغرب العربي. |
| 147 | جدول 4- مساحة المحاصيل التي تستخدم التكنولوجيا الحيوية على مستوى العالم في 2005 |
| | الفصل 5 |
| | أنماط الغذاء واتجاهات الاستهلاك * |
| 155 | رسم بياني 1 مقارنة النظم الغذائية المتوسطية بين الشمال - الجنوب - البلقان سنة 2003. |
| 156 | جدول-1 بنية المقطوع الغذائية |
| 162 | شكل بياني 2- اتجاهات متوسط نصيب الفرد من الثروة والقوة الشرائية في تونس، 1974 - 2002 |
| 163 | جدول -2 مقارنة القوة الشرائية مقومة بالحد الأدنى من ساعات العمل في فرنسا والجزائر، 2005. |
| 164 | جدول -3 الطاقة الغذائية المتاحة (كيلو سعر/فرد/يوم) |
| 166 | الخريطة 1 - متوسط نصيب الفرد من الفائض أو العجز في السعرات الحرارية 1990 - 2004 . |
| 167 | جدول 4- توزيع الدرجات حسب معدلات الاستهلاك |
| 168 | شكل بياني 3- الاتجاهات في مؤشر جودة الغذاء في الدول المتوسطية 1960 - 2000 |
| 168 | جدول 5- مؤشرات جودة الغذاء. عدد الدول المتوسطية التي حققت الدرجات المختلفة لمؤشرات جودة الغذاء، 2000 - 1960 |

* اعتمد هذا الفصل في مادته على وثائق قام بإعدادها مارتين باديللا (سيام، معهد الزراعة المتوسطية، مونتالييه).

| | |
|-----|--|
| 169 | شكل بياني 4- النسبة المئوية للوزن الزائد والسمنة في الكبار، 2004 |
| 169 | شكل بياني 5- النسبة المئوية للوزن الزائد والسمنة في الصغار ما بين 7-11 سنة في منطقة شمال المتوسط |
| 177 | ملحق 1- اتجاهات الإستهلاك بالنسبة لكل سلعة من نموذج كريت، 1963-2003 دول جنوب المتوسط |
| | الفصل 7 |
| | التوفيق بين الإنتاج وإدارة الموارد النادرة* |
| 210 | جدول 1- تكلفة الطاقة المتجددة. |
| 216 | شكل 1- مثال على عملية تجهيز تنقية المياه باستخدام النبات |
| 217 | جدول 2- تكلفة التحلية في دول المتوسط ¹⁰¹ |
| 218 | جدول 3 - البرنامج الإسرائيلي لتحلية مياه البحر |
| 219 | جدول 4- مقارنة بين مختلف نظم الري |
| 221 | جدول 5- احتياجات محاصيل معينة للمياه في أبوليا Apulia بمنطقة كابيتانا |
| 224 | شكل بياني- 1 منحى الإنتاجية لأحد محاصيل الهندسة الوراثية. |
| | الفصل 8 |
| | ضمان لأمن الغذائي وسلامة الغذاء* |
| 238 | شكل 1- القوى الاجتماعية التي تشارك في الأمن الغذائي وسلامة الغذاء |
| | الفصل 9 |
| | عرض وتسويق السلع الزراعية(*) |
| 256 | شكل بياني-1 توزيع حماية علامات المنشأ / وحماية السمة الجغرافية في أوروبا سنة 2007 |
| 258 | جدول 1- قائمة بتسجيل حماية علامة المنشأ، وحماية السمة الجغرافية في دول جنوب أوروبا، 2006 |

* تم تأليف هذا الفصل بناء على الوثائق التي قام بإعدادها "نيقولا لامادا لينا" (سيام- معهد الزراعة المتوسطية للبحوث - بارى، "روبيرتا جيوفى: بنفس المعهد، "بيربلان" (سيام - معهد الزراعة المتوسطية مونلييه).

¹⁰¹ البيانات متاحة على الموقع التالي من شبكة المعلومات الدولية www.water.treatment.unige.it
* استند هذا الفصل إلى بعض الوثائق التي أعدتها مارتين باديللا (سيام، معهد الزراعة المتوسطية، مونلييه).
(*) يستند هذا الفصل على وثائق قامت بإعدادها "أناريتا أنطونيللي" (سيام- معهد البحوث الزراعية- بارى)، و"عمر يوسف (سيام- معهد البحوث الزراعية- مونلييه)، و"جيوليو مالوريو" (جامعة بولونيا)، و"باتريزيا بوليزي" (سيام- معهد البحوث الزراعية- بارى).